علال الفاسي

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي

لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال
(مراكش)

علال الفاسي

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي

لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال
(مراكش)

طبع من هذا الكتاب خمسون نسخة
على ورق البرشمان مرقمة من ١ إلى ٥٠

الطبعة الأولى

القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م

مطبعة الرسالة

الفـــاتحة

بسم الله الرحمن الرحيم

« ونُرِيدُ أنْ نَمُنَّ عَلَى الذِينَ اسْتُضْعِفُوا فى الأرْضِ ونَجْعَلَهُمْ أئِمَّـةً ونَجْعَلَهم الوَارِثِينَ وَنُمَـكِّنَ لهمْ فى الأرْضِ وَنُرِى فِرْعَوْنَ وهامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنهُم ما كانُوا يَحْذَرُون » .

قرآن كريم

يرجع الفضل الأول فى تأليف هذا الـكتاب لتوجيه الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية ، فقد قررت استكتاب أدباء العرب عدة موضوعات ترجع لتصوير الحالة الحاضرة فى العـالم العربى . وبناء على ذلك طلب منى رئيسها الأستاذ الـكبير أحمد أمين بك أن أكتب للجامعة فصلا عن (الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى) .

وقد رأيت أن موضوعا بالغ الأهمية مثل هـذا لا يكفى فيه فصل واحد تنشره إحدى المجلات أو يطبع ضمن مجموعة تحتوى على فصول متنوعة ، فقررت أن أكتب خلاصة وافيـة عن المقاومة المغربية فى شتى صورها الحربية والدبلوماسية والسياسية أعرضها على الناس ضمن كتاب خاص ، ثم استخرج منه فصلا مختصرا يفى بالحاجة التى قصدتها الادارة الثقافية ، وهكذا تم هذا المؤلف الذى أقدمه اليوم للجامعة العربية وأنصارها .

وقد توخيت فى هذا العمل غايات قومية مفيدة . أولاها أن أعرف الناشئة

العربيــة عموما والمغربية خصوصا بالأطوار التى مرت فيهـا حركة بلادنا ، والمجهودات التى بذلها مؤسسو هذه الحركة ومغذوها المتعاقبون ليكون لهم فى ذلك عبرة طيبة وقدوة حسنة ، وليسهل عليهم أن يجعلوا مما يبذلونه من جهد فى سبيل تحرير أمتهم و بعثها امتداداً لسلسلة منسجمة الحلقات محكمة الإفراغ يتمم بعضها بعضا ، و يكون اللاحق منها والسابق عناصر تناسق تلقائى شبيه بهذه الأنغام الموسيقية التى يجعل منها التناسق وحدة بديعة وكلية رفيعة .

وثانيتها : أن أعرف العرب وخاصة المسؤولين منهم بما لا يزالون يجهلونه من أمانى الأمة المغربية وما تبذله فى سبيل تحقيقها ؛ لأن ذلك سيعرفهم عن يقين باتحاد الغاية التى يجاهدون من أجلها مع غايتنا نحن ، وسيوضح لهم ضرورة تنسيق الـكفاح العربى وإن تعددت ألوانه واختلفت مظاهره ، وذلك من شأنه أن يساعد على تكوين الشمول فى التفكير العربى حتى لا يبقى كل إقليم من أقاليم الأمة العربية ينظر لمصالحه الخاصة وحدها ، وهي فى الحقيقة جزء من صالح عام عربى ، وحينئذ يتسني للجامعة العربية أن تسوق السبعين مليونا من العرب لحظيرة كفاح قوى من أجل التحرر الـكامل والانبعاث العظيم .

أما الثالثة : فهى إقامة الحجة أمام الرأى العام الدولى على أن شعوب المغرب العربى لم تقبل أبدا الاحتلال الأجنبي وعلى أن القوات القاهرة والأساليب السياسيه الماكرة كلها لم تستطع أن ترضى المغاربة بالحقيقة المرة التى هي حكم الفرنسيين والاسبانيين لبلادنا ، وهذا الصراع الذى يجليه للناس هذا الـكتاب دون أن يكتم بواعثه وعوامل تطوره أعظم حجة على أن مشكلات المغرب العربى ليس لها إلا حل واحد هو الحل المعقول العادل ؛ غياب عهد الاستعمار ، و إشراق عصر الاستقلال التام الـكامل .

ولقد بذلت جهدى في أن أكون أثناء تجلية الأحداث التى مرت فى هذه الفترة من تاريخنا القومى وفى تحليلها بعيداً عن كل تعصب أو غرض خاص لأننى أعتبر أن الحقيقة واضحة من نفسها ، وأن محاولة تدعيمها بما لا يتفق والواقع

ليس من شأنه إلا أن يضر بها ويعفي عليها. وكذلك كان موقفي مع الحركات المختلفة التي ورد لها ذكر في كتابي ، فقد وفيت كلا حقه ، ونسبت لكل عامل عمله .

وسيلاحظ القارىء أن القسم المراكشي أكبر الأقسام الثلاثة حجما وأغزرها مادة . ولي في ذلك أعذار كثيرة ، منها أن ما عندي من الوثائق عن قضية مراكش أكثر مما عندي عن القطرين الشقيقين تونس والجزائر . ومنها أنني آثرت أثناء شرحي لمبادىء حركاتنا التي هي في الحقيقة مبادىء الأحزاب الاستقلالية كلها أن أتكلم عنها باسم حزب الاستقلال الذي أمثله لأنني أملك في ذلك من الحق ما لا أملكه في بقية الأحزاب الصديقة التي لا أشك في أن زعماءها مشاركون لي فيما أعربت عنه من أفكار . ومنها : أن بعض المسائل كالسلفية مثلا واتجاهاتها السياسية كان يمكن أن يكتب في أثناء تاريخ كل حركة من حركات الأقطار الثلاثة ، لأنها جميعاً شاهدت في أوائل عهدها بالنهوض هذه الدعوة السلفية النبيلة ، ولكن كتابته في كل قسم يصبح تكراراً لا فائدة له ، وبما أن ازدهار هذه الدعوة في مراكش كان موازياً تماماً للتطور الذي طرأ على السلفية فيما بعد الحرب الكبرى — فقد كان ذلك مرجحاً للحديث عنها في القسم المراكشي .

والحقيقة أن الحركات المغربية — وإن تعددت أسماؤها — حركة واحدة تنشد الحرية والوحدة والنهوض .

وإذا كان من حسن النية شفيع ، فإني أعتذر به عن كل ما يمكن أن يكون قد وقع في هذا الكتاب من خطأ غير مقصود ، على أن الخطأ فضيلة الإنسان ؛ لأنه علامة الفكر وعنوان الاعتبار ، وليس إلا الإنسان الآلي يستطيع أن يعمل من غير أخطاء .

وقبل أن أختم هذه الفاتحة أشكر صديقي الأستاذ أحمد المليح على مشاركته لي في الوقوف على طبع هذا الكتاب ، وتصحيح أغلاطه المطبعية ، كما أشكر مطبعة الرسالة على عنايتها وعظيم اهتمامها .

(القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٤٨) علال الفاسي

امتــــداد

إذا نحن بحثنا فى تاريخ المغرب العربى وجدنا أن الوطنية بمعنى الدفاع عن النفس والذب عن الكيان والميل للحرية الفردية والاجتماعية صفة من أظهر الصفات التى امتاز بها المغاربة فى جميع مراحل حياتهم وتجاربهم التاريخية .

فلم تقف أمة من الأمم ولا شعب من الشعوب فى وجه الدولة الفاتحة أو العناصر الأجنبية المهاجرة كمثل ما وقفته أمة المغرب العربى فى جميع عصورها . وإذا كان الفاتحون قد استطاعوا أن يتغلبوا أحياناً على بعض أجزاء المغرب دون أن يمتلكوا الشواهق أو ينفذوا لمراكش الممتنعة ، فإن وجودهم لم يكن وإن طال أمده إلا مروراً عادياً وعبوراً لا يترك من خلفه أثراً ولا ذكراً .

ولقد اختلطت على بعض الباحثين الغربيين بسبب ما يملك نفوسهم من توجيه استعمارى بغيض مظاهر هذا الدفاع المستمر عن النفس وأعلام هذا الحب للحرية إلى حد المغالاة في الاعتداد الفردى فحسبوها حباً فى الفوضى أو تطاحناً بين أجزاء البلاد ، واتخذوها دليلا على أن المغرب لا يمكن أن يكون وحدة قومية بمعنى الكلمة وعلى أنه لم يعرف الاستقلال التام فى تاريخه ، وفوق هذا وذاك على أنه أقرب إلى الأمم الأوربية الفاتحة اليوم من الأمم الشرقية العربية .

وقد كان العلامة جوتيه الفرنسى فى مقدمة هؤلاء المغالين المتعصبين الذين يستعملون البحث وأساليبه ، والعلم وصوره أداة لخدمة الغايات الاستعمارية ، رغبة تجريد الشباب المغربى من الاعتقاد فى نفسه وتوجيهه وجهة الاندماج فى الوحدات الأجنبية لينشد بذلك وحدة غير مغربية واستقلالاً غير وطنى .

على أننا نحن المغاربة نحس من حاضرنا وكفاحنا بما يشعرنا بأن عواطفنا التى تدفعنا اليوم لمقاومة المستعمرين في غير هوادة وفى غير بغض ، ليست إلا العواطف

التى كانت تملأ روح أجدادنا منذ أقدم العصور إلى اليوم . ولقد أنكر جوتيه على المغرب العربى حتى اسمه التاريخى ، وهذا أشد ما يمكن من المغالطات فقد عرف المغرب من قبل أن يعرف الأفرنج ببلاد إمازيغ أى الوطن الحر ، وعرف سكانه أسلاف البربر بالإيمازيغن ، ومعناها الرجال الأحرار ، وهذه التسمية وحدها دليل على الروح التى كانت تملأ أسلافنا الأولين من حب للحياة الحرة فى وطن حر .

ولقد أطلق القدماء المصريون على هذه البلاد أمانتى أى عروس المغرب ، وسماها اليونانيون بالهيسبيريا أى المغرب ، ومن هنالك أطلق العرب والساميون قاطبة عليها اسم المغرب .

إذن فقد كانت دائماً المغرب وكانت دائماً بلاد الأحرار .

ولكن الأمازيغ عرفوا بعد ذلك باسم البربر ، ولقد حاول ابن خلدون أن يعلل ذلك باستعجام الكنعانيين لهم ، وحاول غيره أن يعلله باستعجام الرومانيين . وسواء صح هذا أم لم يصح فإنه يدل على أن كلمة البربر كانت تدل فى لغة الكنعانيين والرومانيين على العجمة أو الكلام غير المفهوم بالنسبة إليهم .

وعندنا أن هذا الإطلاق كان سابقاً ، وأن وجوده هو الذى كون الكلمة فى اللغة الرومية أو الكنعانية إن صح ما يدعيه الباحثون . وإذن فما أصل كلمة البربر ؟ ...

يروى المؤرخ مومسان فى كتابه تاريخ الرومان (فصل ١٧ جزء أول) أن من الأغانى الدينية القديمة فى روما التى كانت تصحب رقص الكهنة على شرف مارس إله الحرب هذه الأغنية :

(Satur tu Fere Mars, Limen Sali ! Sta ! Berber)

ليكتف مارس الجبار . ارقصوا على السدد ، قفوا ، سيروا .

فكلمة بر بر تدل على السرعة والمسير ، وقد عرف فى كتب العصر الأول أن المؤرخين أطلقوها على البرابرة المقيمين على شاطىء النيل . ويقول رينان :

إن عائلة من الشعوب الناطقة بالبربرية كانت تمتد من مصر وحتى من البحر الأحمر إلى السينغال ، ومن المتوسط إلى النيجيريا . ويظهر أن البرابرة والتوارجة يمثلون الليبيين والنوميديين (الرحّل) القدماء .

ومن المعروف أنه يوجد فى شعب النيل واد يسمى بوادي البربر .

إذن فالإطلاق ورد على هذه العناصر ذات العائلة اللغوية الواحدة من جهة السرعة فى كلامها أو إقامتها بشاطىء النيل السريع ، أو من حيث إنها كانت تمثل القبائل الرحّل الذين يسيرون من محل لآخر ، ومن هنالك دخلت فى اللغة الرومية والكنعانية ؛ وأياً ما كان فهى تسمية قديمة قبل اليونان وقبل الرومان وأحرى قبل العرب الذين استعملوا هذا الاسم أيضاً قبل الفتح الإسلامى على خلاف ما يزعمه بعض المؤرخين ، فقد جاء فى شعر امرىء القيس هذان البيتان :

على لاحب لا يهتدى بمناره إذا سافه العود النباطى جرجرا

على كل مقصوص الذنابى معاود بريد السرى بالليل من خيل بربرا

وهذا الاشتقاق اللغوي وحججه تدلنا على ما هو أعظم من ذلك ، وهو وحدة هذه العناصر التى تقيم فيما بين البحر الأحمر والمتوسط وتمتد للسينغال والنيجيريا . وهذه العائلة الإفريقية هى التى امتازت بحضارتها وحبها للحرية ونضالها فى سبيل العزة والكرامة .

ولقد شهدت هذه البلدان هجوماً أجنبياً واحداً ، وهجرة مشتركة من الشرق أحياناً ومن الغرب أخرى . ولكنها استطاعت فى كل أوقاتها أن تحتفظ بمشخصاتها الإقليمية ، وتدمج فى عائلتها الفاتحين والمهاجرين حتى تغمرهم ذهنيتها وأخلاقها وعاداتها . وبذلك حفظت تبلورها القومي وكيانها المسدود فى وجه كل غاصب مهما كانت قوته عظيمة ، واستعداداته جسيمة .

ولسنا نريد أن نتكلم عن الحضارة المصرية وآثارها ، فإنها شيء لا يناقش فيه أحد ، ولكن الذى لا يعترف به المستعمرون هو الحضارة المغربية مع أنها كانت موازية لحضارة مصر ومشاركة فى تكوينها . ولقد أثبت المؤرخون أن

مدينة قرطاجة كانت معروفة في المغرب قبل مجيء الفينيقيين ، فهي مدينة أنشأها أسلافنا البرابرة كما أنشأوا غيرها من المدن التى تشبه فى أساليب بنائها الهندسة المتوسطية ، ولقد كانت قرطاجة عاصمة الملك البربرى إرباس وكان يؤمها المهاجرون الفينيقيون للتجارة ، وانتشرت جاليتهم فيها وفى أطرافها حتى أصبحت فينيقية سنة ٨١٠ ، وهذه الجالية التي امتزجت بالبرابرة وتمغربت هى التي كونت الدولة القرطاجية التى لم تكن دولة فاتحة ، وإنما كانت عبارة عن تسلط أسرة أجنبية على القطر ، نتيجة لنشاط أكبر من نشاط الأهلين ، ولم تكن مقاومة المغاربة للقرطاجيين مقاومتهم لفاتح أجنبى أو دولة استعمارية متسلطة عليهم ، وإنما هى مقاومتهم لبعض الحكومات التى فرضت عليهم دون رغبتهم . ولذلك استطاعت قرطاجة أن تعيش فى إفريقيا أمداً طويلا ، واستطاعت أن تمزج الحضارة السامية بالحضارة البربرية فتكون من عروس الغرب بلاداً مغربية متحدة فى لغتها ودياناتها وأمانيها ، لا تعكر على هذه الوحدة ولا ذلك الوجود القومى ثورات محلية من حين لآخر ، ولا خيانات يرتكبها بعض الإقطاعيين الذين يمدون أيديهم للأجنبى تقديماً لمصلحتهم الخاصة على مصالح الوطن العليا .

وأعظم مظهر لهذه الوحدة وأكبر حجة على أن المغاربة لم يعتبروا الفينيقيين دولة استعمارية اتحاد المواطنين المغاربة كلهم والتفافهم حول هانيبال بمجرد ما دعاهم لإنقاذ الوطن من المستعمرين الرومانيين ، ولقد كانت الحرب الفينيقية الثانية عنوان القومية المتجسمة فى أحدث صورها ، إذ اجتمع المغاربة قاطبة حول راية واحدة يدافعون عن وطن محدود بحدوده الجغرافية التى يسدها البحر من كل جهاتها فلا تنفتح إلا عن طريق الصحراء لتتصل بالبلاد التى ورد منها إخاء الفينيقيين ليمهد من بعده لنور الإسلام ووحدة اللسان العربى .

وما كانت الأنباء تصل بانتصار هانيبال فى مواقعه واجتياز جيوشه المغربية مضايق البحار لمقاومة المستعمر فى عقرداره — حتى كانت الحفلات تقام من طنجة

إلى قرطاجة ، والأعلام ترفع ، وأغانى القومية والحرية تتردد فى شواهق الأطلس وتتجاوب فى شواطىء النيل بعد أن تمر فى قصبة رعاء الصحراء ليرددها الحداة فى أطراف الجزيرة العربية . وهكذا اعتبر المغاربة قرطاجة وطنهم والفينيقيين إخوانهم وإن كانوا قاوموا استبدادهم فى الحكم على مثل ما قاوموا الدولة الفاطمية ، اعتزازاً منهم بقومية ضيقة كثيراً ما كانوا يضحون بها إذا دعا داعى الوحدة لصالح إنقاذ الوطن والدفاع عن حريته .

ولقد استمرت قرطاجة قبل الهدم الرومانى تسعة قرون كاملة واستمرت بعد ذلك ستة أخرى . ولم يقض هدم الرومانيين لها ولا للمدن الخمس التابعة لحكوماتها ومنها تونس Thunes التى هى إحدى الأسماء الليبية القديمة الدالة على معنى مكان لأنس الليل — على سامية أفريقيا الشمالية التى غرستها الحكومة الفينيقية ، أى لم يقض على وحدة هذه البلاد فى لغتها ولا فى اتجاهاتها القومية ، وقد بقيت العملة فينيقية ، أى مغربية ، واللسان العام فى جميع أجزاء البلاد هو اللسان الفينيقى الذى بقى اللسان الرسمى فى العقود والوصايا وغيرها من المعاملات حتى القرن الثالث بعد المسيح . ولقد تكلم بلين Pline باحترام كامل عن الثمانية والعشرين كتاباً التى كلف مجلس الشيوخ الرومانى د . سيلاليبنيس D Silanus بترجمتها إلى اللاتينية عن اللغة الفينيقية . ولقد كان كايطو ماشوأحد خلفاء أفلاطون ومن كبار الكتاب اللاتينيين يكتب باللغة الفينيقية ، وكذلك غيره من كبار القرطاجيين واليونانيين المتصلين بالثقافة المغربية الفينيقية . وقد أكد سان أوغستان القديس المغربى أن اللغة الفينيقية كانت فى عهده هى اللسان العام فى الشمال الإفريقى برمته .

وقد اضطر الرومانيون أنفسهم لاستعمال الفينيقية فى إداراتهم مع المغاربة على غرار ما تضطر اليوم فرنسا وأسبانيا لاستعمال العربية ، فكان التراجمة موجودين فى كل المكاتب والمصالح ، ولم يكن ذلك ناشئاً عن تسامح من الرومانيين ، ولكنه اضطرار لمتابعة الروح القومية المغربية التى كانت تحتقر

المستعمر ولغته وتأبى استعمالها ولو عرفتها ، فقد ذكر المؤرخ المغربى لوسيوس ابيليوس أثناء تحدثه عن ذهنية الأهالى الذين يرفضون التردد على المدارس اليونانية ، ويقول عن أحدهم : (إنه لا يتكلم إلا الفينيقية ، وأحياناً اليونانية التى تعلمها من أمه ، أما اللاتينية فلا يعرفها ولا يريد أن يتعلمها) .

ويقول شار فيريا : «إن الفينيقية بقيت هى اللغة المستعملة فى أغلب الأوساط حتى التى حسب أنها تأرومت جداً » ، ويقول جوتيه : « إنه إذا كان البربر قد استعربوا بسهولة فذلك على ما يظهر لأنهم لم ينسوا قط الفينيقية » . ويروى الجنرال بريمود فى كتابه البربر والعرب عن جوسيل فى تاريخ أفريقيا الشمالية القديم ما يأتى :

« إن العربية ذات رحم مع الفينيقية ، ولذلك أمكن بسهولة أن تحل محلها »

ونحن لا يهمنا من هذا إلا إثبات شىء واحد هو سهولة تغلب النفوذ السامى أو الشرقى على النفوذ الأوربى أو اللاتينى (ولا أريد أن أقول الغربى لأننى أعتبر الساميين قاطبة فى عداد الغربيين) فى بلاد أفريقيا الشمالية ، وذلك بدون شك لأن الساميين لم يكونوا فاتحين وإنما كانوا فارضين وجودهم ضمن العائلة المغربية التى سرعان ما نسيت هذا الفرض أولا وتآخت معهم إذ وجدت فيهم كل ما تحس به من عواطف وصفات متماثلة .

وعلى العكس من ذلك فإن الفتح اللاتينى وإن استمر خمسة قرون كاملة فإنه لم يستطع أن يغرس لا فى البلاد ولا فى نفوس المغاربة أثراً ما . وليس ذلك لملة الشرقية والغربية على ما نرى ، ولكن لأن روما لم تكن تهتم بأكثر من الاستعباد واستغلال المواطنين وابتزاز خيراتهم فهى التى كانت تأخذ من البلاد المفتوحة دون أن تعطيها شيئاً ، فأسباب الفشل هى من طبيعة الرومانيين المستعبدة التى لا تقدرمها عظمت قوتها أن تمس القوة المعنوية للذين يؤمنون بأنفسهم ويستميتون فى سبيل الحرية والوحدة .

ولقد حاول بعض المؤرخين المستعمرين أن يؤكدوا نجاح روما فى أفريقيا

الشمالية ولكن الأدلة التاريخية كلها مجمعة على أن الفشل كان حليف السياسة الرومانية فى المغرب العربى ، وقد أكد مرسيه وشار فيريا وفورنيل هذا الفشل الرومانى الذريع . وقال بواسيه :(إن روما لم تحاول قط أن تصبح الوطن الوالد ، وإنما كانت تستغل المغلوبين فى أوربا وفى إفريقيا ، وهى لم تقدر قط على أن تكون حاملة للحضارة ولا للمدنية ، ولقد حكمها ملوك البربر الذين تأروموا أحسن مما حكمت هى نفسها)

لقد كان القرطاجيون هم الذين بنوا الطرق وعبدوها فى المغرب كما يؤكد ذلك إيزيدور ، ولكن الرومانيين هدموا كل ما بنته قرطاجة .

وكان القرطاجيون هم الذين نشروا الوحدة والسلام في أنحاء المغرب ولكن أمبراطور روما نفسه لم يكن يستطيع التجول فى شمال أفريقيا إلا مع جيش قوامه عشرات الآلاف .

ولقد كتب د . ه . ميليه D . H . Muller إن روما لم تعرف قانون الأثنى عشر لوحاً إلا من الجالية الفينيقية القرطاجية فى بلاد الرومان ، ومن المعروف ما لهذا القانون من التشابه مع شريعة حمورابى .

ولم تكن لروما فى الشمال الأفريقى جالية كبرى يمكن أن تؤثر فى الأهالى كما يزعم المستعمرون ، وقد أكد ذلك حتى مسيو لوى برتران المعروف بتعصبه ضد الإسلام وفى سبيل المدنية اللاتينية .

والحقيقة أن روما لم تستطع أن تقوم فى الشمال الأفريقى بأكثر من الهدم . ولم يكن ذلك شأنها فى المغرب فقط بل فعلته مع كل البلدان التى احتلتها ، ويعجبنا أن ننقل دليلا على ذلك هذه الفقرة من كلام الجنرال بريمود :(لم تمهر روما فى أى ميدان دخلته ولم تبتكر شيئاً بل تركت الكل يضيع ، وفى أثناء القرون السبعة التى ملكت فيها علم البحر الأبيض المتوسط ، لم يدن لها هذا العالم بأى تقدم إنسانى ، ولم يجىء من عندها شيء مما نجز فيه ، إنها لم تستطع إلا أن تفرض قهراً سياسياً وسيطرة مالية أدتا إلى سقوط العالم القديم وبالأخص فى شمال أفريقيا) .

إن هذه الشهادة من جنرال فرنسى كانت له جولات فى الحروب المغربية أعظم دليل على أن العالم المتوسطى برمته لا يحمل للرومانيين أثر اطمئنان ولا شعوراً بأى انعطاف أو انجذاب ، وليس ذلك إلا امتداداً حقيقياً للعاطفة التى كان يحملها أبناء هذا العالم القدماء للمستعمرين الرومانيين ، ولقد وصل ذلك بالأفارقة بصفة خاصة إلى الاستعانة بأعداء الرومانيين عليهم والانضمام للوندال والبيزنطيين الذين سرعان ما وجدوا المعارضة المغربية حينما حلوا محل روما فى الحكم والاستعمار .

رفض المغاربة كل رابطة تقربهم من الرومانيين ، فقد تمسحوا أو تهودوا يوم كانت روما كافرة ، ودخلوا الأريانية يوم تمسحت روما ، وشايعوا دوناً الأسقف القرطاجى المغربى فى نحلته التى انشق بها عن البابوية الرومانية وكون بها الكنيسة المغربية ، ولكنهم رفضوا مشايعة القديس أوغستان الذى أخلص للبابا وقدس روما فقاومه إخوانه ورأوا فيه خائناً لوطنه يريد تعبيد مواطنيه لروحانية الدولة المستعمرة ، ولم يكن نفورهم من مسيحية روما الشرقية أقل من نفورهم من الخضوع لكنيسة روما الغربية ، لأن البيزنطيين يدينون بتلك ، كما يدين الرومانيون بهاته .

ولكن قلوبهم انفتحت للاسلام ودعوته التى رأوا فيها أداة للتحرير القومى والاستقلال الوطنى ، إلى جانب الانعتاق الفكرى والروحى . ولم تكن الدعوة الإسلامية فى نظرهم إلا امتداداً لعقائد الوحدة الإلاهية التى تنسجم مع طابع الوحدة الذى يريدونه ويعملون له .

وهكذا نجد فى تاريخ المغرب القديم صراعاً مستمراً بين نفوذى العائلة اللاتينية والعائلة التى تسمى اليوم بالعربية والتى تتركب ذهنيتها من مجموع تأثيرات الحضارة المغربية واليونانية والسامية ، ولكننا نجد أن النصر كان دائماً حليف هذه الحضارة العربية التى تكون الأساس الأصيل لحضارة البحر الأبيض المتوسط ، ذلك الأساس الذى لا يعنى بالمادة بقدر ما يعنى بالروح ،

وذلك ما يساعد على تكييف الذهنية المغربية على مركب هذا الأساس الذى يحس بالقرابة الأصيلة بينه و بين سائر انحاء العالم العربى .

على أن المغرب بالرغم من ارتضائه الإسلام دينا والعربية لغة ، ظل دائماً معتداً بوجوده الخاص ، ناشداً مكانه تحت شمس العروبة ، غير راض أن يكون فى مؤخرة القافلة العربية أو بعيداً عن مركز القيادة منها ، ولقد ظهر تبلور إخلاص المغرب للعروبة يوم تأسست الأسر المغربية المالكة من صميم البربر دون أن تفكر فى غير امتداد الحكم الإسلامي والسلطان العربى إلى ما وراء البحار ، لنشر السلام المغربى وطبع الحضارات المحلية بالطابع العربى المحض ، وتجلت إلى جانب هذا التبلور روح قومية مغربية بكل معانيها ، وهل هنالك دليل أكبر من أن يموت المهدى بن تومرت مؤسس دولة الموحدين وهو من قري الجنوب المراكشي ، ويترك الخلافة من بعده لعبد المؤمن الجومي من بلاد الجزائر ..

فالقومية المغربية موجودة منذ القديم فيما قبل الاسلام و بعده مبثوثة فى كل الآثار المغربيه التى سلمت من عوادى الدهر ، و إنك لتجد فى كتب ابن جبير وابن خلدون وفى شعر ابن هانىء متنبىء المغرب وغيرهم ، من الأدلة الواضحة على تمسك المغربى بوطنه ، وحبه لبلاده ، وتفضيله لها حتى على الأوطان الشقيقة ما لا تجده فى آثار أدباء الأمم المعاصرة لهم ، وهذه الروح القومية هى التى دفعت بأمتنا للاستبسال فى سبيل الذب عن كيانها طيلة العصور الوسطى الأوربية كلها ، خصوصاً وقد توالت عليها هجمات عديدة من دولتين شديدتى التعصب هما أسبانيا والبرتغال .

واليوم وقد تألبت دول الاستعمار الأوربى على العالم العربى والإسلامى جميعه وكانت أقاليم المغرب العربى فى مقدمة من نكب بهذا الاستعمار ، فقد سجل أيضاً فى تاريخه الحديث ما لا يقل عن بطولة أسلافه الذين قاوموا الفاتحين الأولين وصمدوا فى وجوههم برغم ما لهم من قوة وما عندهم من بأس .

لقد طال أمد الاستعمار الرومانى والبيزنطى والوندالى فى البلاد ولكنه لم يستطع أن ينال من معنوياتها أو يقضى على شخصياتها ، وها هو ذا الاستعمار الفرنسي والاسباني يزداد طغياناً علينا اليوم ويحسب أنه بالإرهاب والعسف والكيد للعروبة وللقومية سيقضى على وجودنا كأمة عربية مستقلة ، ولكن التاريخ سيعيد نفسه وسينتهى هذا الاستعمار كما انتهي من قبله ولن يبقى من أثره إلا ما يسجله من صفحات للكفاح المغربى ومن ضعف معنوى للطغيان الأوروبى.

إن طغيان روما وعدم مقدرتها على غير الاستغلال قد تجدد في الذين يفتخرون اليوم بأنهم ورثوا الامبراطورية الرومانية فى القرن العشرين ، وإن بطولة المغاربة واستماتتهم فى سبيل الحياة الحرة التى عشقها أسلافهم الأمازيغ والعرب لتتجدد هى الأخرى فى نفوس شعب الشمال الأفريقى الذى يحتشد اليوم ضمن هذه الحركات الاستقلالية ليرفع عنه عار الاحتلال ويستخرج من الغاصبين الاعتراف بالحرية والاستقلال.

وهذه الصفحات التي يعرضها هذا الكتاب ليست إلا امتداداً لسجل الكفاح الوطنى فى المغرب العربى ، وسيرى فيها القارىء سر الأسلاف ، وروح السلالة ، وتحرر الأمازيغ ، وشهامة العرب ، ودعوة الرسالة الخالدة .

وإن الصراع اليوم على المغرب فى أشد ما يكون بين نفوذ الشرق العربى ، وبين نفوذ الغرب اللاتينى ، وإن المغرب قد اختار ، وإن النصر حليف العروبة باختياره ، والحرية بكفاحه ، وذلك هو مجده المقبل الذى يبنيه اليوم بالعرق والدم ويقوم على تشييده أبناؤه الاستقلاليون الأبرار .

فى المغرب الأوسط

أو

الجزائر

فى العام الماضى تقدم وفد من حركة انتصار الحريات الديمقراطية التى ليست إلا مظهراً رسمياً لحزب الشعب الجزائرى إلى الولاية العامة فى الجزائر يطالب بنقل رفات بطل الاستقلال الجزائرى الأول الأمير عبد القادر من مرقده فى ضواحى دمشق إلى وطنه الأصلى بالمغرب الأوسط ، ولم يقصد هؤلاء النواب الأحرار بهذا الطلب الذى يعلمون عدم استعداد الوالى العام الفرنسى لتحقيقه ، إلا تأكيد ما صرح به زعيمهم السيد مصالى الحاج حين قال : — « إن حركتنا ليست إلا رفعاً جديداً لعلم الأمير عبد القادر الذى ناضل طيلة حياته عن حرية الشعب الجزائرى واستقلاله » .

و إذاً فحركة الاستقلال القائمة الآن فى بلاد الجزائر ، ليست إلا امتداداً لحركة المقاومة الأولى التى ظل الأمير عبد القادر ومن بعده قائمين عليها مستميتين فى سبيل مثلها العليا منذ هجمت قوات المارشال دو بورمو على سيدى فرج فى ١٣ يونيه سنة ١٨٣٠ .

لقد اعتدت فرنسا على الجزائر فى وقت كانت السيادة فيها للدولة العثمانية التى لم تستطع من المقاومة إلا قليلا ، ولكن ما استسلم الولاة الأتراك بالجزائر حتى كانت المقاومة العربية أولا قد ابتدأت بفضل وصول الجيش المراكشى (فى أكتوبر سنة ١٨٣٠) إلى مدينة تلمسان تحت رئاسة القائد المراكشى أبى الحسن على الذى استطاع أن يؤلب قبائل الناحية كلها تحت رايته لمقاومة الفرنسيين ، ورفض الاستسلام التركى . و بعد أن انضم إليهم محيى الدين قرروا تأييد سلطان المغرب فى الجهاد لحماية المغرب العربى من الاعتداء الأجنبى . و برغم الدسائس الفرنسية التى عينت بايا تونسياً على عمالة وهران لضرب العرب بعضهم ببعض فإن التضامن المغربى فى المقاومة كان قد تأسس ، وزاده قوة تنزه الأمير

عبد القادر عن قبول أية صفة من صفات الحكم ، إلا على كامل الاتفاق مع الحكومة المراكشية . و بعد أحداث وتقلبات لا يسع المجال ذكرها أسس الأمير عبد القادر الأيالة الجزائرية المستقلة عن الفرنسيين وعن الترك معاً . وكون جبهة قومية متحدة أمام العدو فبعث بذلك فى نفوس الجزائريين شعوراً بروح وطنية وعربية طالما أخمدها الاضطهاد التركى والاضطراب القبلى . ولعل من أكبر دلائل النبوغ والذكاء فى عبد القادر تنبهه لضرورة تضامن شعوب المغرب العربى للدفاع عن نفسها . ومن الحق أن نعترف بأن عدم استمرار الدولة المراكشية فى تأييد مقاومة الجزائر لأسباب قاهرة ، وعدم انتباه التونسيين للخطر الفرنسى إلى جانب الإهمال العثمانى قد أدى إلى هجوم الغربيين على العالم العربي وتقسيم السكسونيين واللاتينيين للشعوب العربية كلها .

ومن أبطال المقاومة الجزائرية أبو معزى وهو مراكشى من أولاد سيدى الطيب بنواحى وزان ، دخل الجزائر حوالى سنة ١٨٣٥ ، وقام بنشر دعاية ضد الفرنسيين فى مناطق وهران الجنوبية ، ثم انتقل إلى زواوة يحث أهليها على الجهاد فاستطاع أن يجمع حوله خلقاً كثيراً . وبما أنه كان مستقلا فى حركته عن الأمير عبد القادر فقد ظن الفرنسيون أولا أنه يمكنهم الاعتماد عليه فى إضعاف سلطة الأمير ، ثم عادوا يرهبون منه بعد أن نازلهم سنتين كبدهم فيها خسائر فادحة ، وتوّج عمله بالانضمام إلى الأمير عبد القادر الذى عينه خليفة له على جبال زواوة ، فقاتل معه إلى أن اضطر الأمير سنة ١٨٤٥ إلى الالتجاء لمراكش فعاد أبو معزى إلى الجزائر واستمر فى قتاله . ولما عاد الأمير فى نفس السنة انضم إليه مرة أخرى أبو معزى والتفت من حولهما كافة قبائل وهران والجزائر وسجلوا النصر العظيم على الفرنسيين فى معركة سيدى إبراهيم بغرب جامع الغزوات ، الأمر الذى اضطر من أجله « بيجو » لطلب جيش قوامه عشرة آلاف جندى قسمها إلى ثمانية عشر جحفلا طارد بها الأمير وخلفاءه ، فوقف أبو معزى وقفة عظيمة ، واستمر فى القتال حتى تغلبت عليه هذه الجحافل ، واضطر للاستسلام

فاعتقل فى حصن (هام) بشمال فرنسا فى نفس الغرفة التى كان نابليون الثالث معتقلا فيها قبل توليه الحكم . و بعد ما وقع العفو عنه انتقل لتركيا حيث رحب به العثمانيون وخصصوا له معاشاً .

وفى حرب القرم انضم للجيش العثمانى وقاتل فى صفوفه وسقط فى القوقاز فى أسر الروس ، ثم توفى فى مدينة باطوم .

وقد ادعى من بعده ستة أفراد جزائريين أنهم هم أبو معزى و بعضهم ادعى أنه أخوه وتسمى باسم مولاى أحمد أبو معزى . وقد جرح هذا الأخير فى إحدى المعارك وأسر ، ثم أحيل على المحكمة العسكرية فكان موقفه رهيباً ، وجرى بينه و بين رئيس المحكمة الحوار الآتى :

— سأله الرئيس من أنت ؟ قال : أنا أبو معزى .

— لماذا قاتلت فرنسا ؟

— لكونها دولة باغية طاغية معتدية علينا .

— ألم تر أن العرب انضموا إلينا ؟

— هؤلاء العرب قسمان : الأكثرية منهم أبرياء يخافون على حياتهم ، والأقلية سفلة خونة لا يبحثون إلا عن إرضاء الحاكم مهما كان ، وعن توشيح صدورهم بشريط أحمر .

— ماذا تنتظر منا ؟

— لا يهمنى ما أنتظره منكم .

— و إذا أطلقنا سراحك ماذا تفعل ؟

— أعود للجهاد فى سبيل الله .

— و إذا قتلناك ؟

— سأتقدم لله ناطقاً بالشهادتين .

— و إذا سجناك ؟

— سأقضى أوقاتى عابداً طالباً من الله أن ينصر العدل على الظلم .

-- لماذا تكرهنا ؟

-- لأنكم ظلام طغاة .

وقد حكم عليه بالسجن ثم أطلق سراحه بعد ذلك .

وفى سنة ١٨٤٩ اعتدى حاكم الزعاطشة (قبيلة فى جنوب قسنطينة على مقربة من مدينة بسكرة) على قائدها السابق الذى كان معيناً عليها من طرف الأمير عبد القادر ، وهو القائد أبو زيان ، فأخذ هذا يحرض الأهالى الذين كانوا استسلموا للفرنسيين سنة ١٨٤٧ على استئناف القتال . وفعلا التف من حوله جمع تمكن من القضاء به على جحفل فرنسى كان ماراً بقرب بسكرة . فأرسل عليه الفرنسيون حملة تأديبية قوية حاصرت هذه الواحة التى لم تكن تؤوي أكثر من ثلاثة آلاف من السكان كلهم غراس نخيل . ومع ذلك فقد قاوموها ستة أشهر كاملة . وتمكن أبو زيان من الانتصار على ثلاثة قواد فرنسيين أرسلوا بالتتابع للقضاء على هذه الواحة البسيطة إلى أن اضطر الحاكم العام لتجهيز جيش قوامه عشرة آلاف مقاتل و ٤٥ مدفعاً وعدد كبير من المهندسين العسكريين المختصين فى فن الألغام . ومع ذلك فلم يستطيعوا التغلب على الواحة إلا بعد قتال شديد دار بين النخيل وفى أرجاء البيوت وتكبد فيها الأهالى أكثر من ألف قتيل . وبعد ما احتل الفرنسيون الواحة أمر القائد العام الجنرال هيربيو الكولونيل كربير الذى أصبح بعد مارشالا فرنسياً أن يتوجه بالجيش للتنكيل بجميع من بقى من الأهالى بما فيهم النساء اللائى شاركن جنباً لجنب مع الرجال طيلة أمد القتال . وقد حشر الجيش بقية الأهالى فى الواحة ، ثم نسفوها بعد ما قبضوا على أبى زيان الذى كان جريحاً وقطعوا رأسه ورؤوس أولاده الثلاثة الذين لا يتجاوز أكبرهم ست عشرة سنة . وأرسلت هذه الرؤوس وغيرها لبسكرة حيث علقت على أبواب المدينة . أما السكان فلم ينج منهم أحد ، فالبعض مات فى أثناء القتال ، والآخرون قتلوا بالحراب بعد استسلامهم ومن بينهم ١١٧ امرأة .

استمرت هذه الحرب القومية للدفاع عن استقلال الجزائر مدة ثمانية عشر عاماً انتهت بانتصار القوة الغاشمة على الحق ، وكانت خلالها السلطات الفرنسية تغرس نفوذها في باقي البلاد ، ولكن لتزرع في نفوس الأهالي روح الثورة الدائمة التي سنرى كيف كان الضغط يخمدها أحياناً ، ولكن طموحها للتحرر يبعثها لتعلن حكم الشعب الجزائري الذي لا يرضى بالحرية بديلا .

ولقد كان التكتيك السياسي الفرنسي ماهراً في التلويح بمبدأ الحرية والمساواة في حظيرة الأخاء الفرنسي كلما دعا لذلك داعي الضغط القومي ، حتى تحول مجرى الحركة التحريرية إلى مجرى مطالبة للتساوي بين العناصر الساكنة في البلاد . وسنرى كيف تلونت هذه السياسة وكيف تلونت الحركة الجزائرية بما يقتضيها .

ففي سنة ١٨٣٤ ضمت الجزائر لفرنسا بمرسوم من لويس فيليب ملك فرنسا إذ ذاك ، ولكن هذا الانضمام لم يكن له أثر مفعول ؛ إذ كانت الحرب الفرنسية الجزائرية على أشدها . وفي سنة ١٨٤٦ قررت فرنسا اعتبار الجزائرين فرنسيين واعتبار الجزائر بلاداً مفتوحة ، وهذا القرار هو الذي علم الحد الفاصل بين استقلال الشخصية الجزائرية وبين الحكم الفرنسي المباشر ، وهو الذي قضى على كل أساليب المجاملة في العلاقات ، ولذلك يسميه الأهالي الجزائريون بتاريخ ابتداء حكم السيف ، واستمر حكم الإرهاق هذا حتى جاء الامبراطور نابليون الثالث فأصدر في سنة ١٨٦٥ مرسومه المشهور (سيناتوس كونسيت) الذي أعلن فيه مساواة الجزائريين للفرنسيين في الحقوق والواجبات مع السماح لهم بالرجوع في أحوالهم الشخصية إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد زار الامبراطور بلاد الجزائر حيث ألقى خطبته الشهيرة التي استهلها بقوله : « إنني أعد نفسي امبراطور العرب كما أنني امبراطور الفرنسيين ، وكلهم في نظري متساوون » .

وإذا كانت سياسة نابليون ترمي إلى مدى بعيد فإن المستعمرين الفرنسيين الذين كانوا قد رحلوا إلى الجزائر ثاروا على هذه التسوية المزعومة ، وقاوموا بكل مالهم من جهد سياسة نابليون مبرهنين بذلك على ما استمروا عليه من تقديم

مصلحتهم الخاصة والمستعجلة على مصلحة فرنسا نفسها .

وإذا كانت هذه المحاولة الأمبراطورية لم تستطع أن تتغلب على مقاومة المستعمرين لكل ما من شأنه أن يحسن حالة الشعب الجزائرى أو يمتعه ببعض حقوقه فإنها قد استطاعت أن تجعل من مشروع نابليون مثالا عالياً تلوح به فرنسا للعرب ، وسبباً طالما حول وجهة المقاومة العربية عن المطالبة الصريحة بالاستقلال إلى المطالبة بالمساواة ظناً منها أن الوصول إلى هذه الغاية أسهل بكثير من الوصول للحرية القومية الكاملة ، واعتقاداً منهم بأن الاستقلال الذى عجزوا عن بلوغه بطريق الحرب لا يمكنهم أن يبلغوه إلا بطريق التدرج فى المطالبة .

وما سقطت الأمبراطورية سنة ١٨٧١ وأعلنت حكومة الجمهورية الثالثة حتى تقدم غامبيتان رب الجمهوريين وإلههم المعبود بعملين خطيرين جدد بهما استعباد الشعب الجزائرى ، ذلك الاستعباد الذى لا يزال الجزائريون يرزحون فيه إلى الآن : الأول قانون كريمو (وزير العدل اليهودى فى حكومة غامبيتان) وهو القانون الذى منحت فرنسا بموجبه يهود الجزائر صفة المواطن الفرنسى لتكثير سواد الفرنسيين فى هذه البلاد . والثانى إصدار عدة مراسيم استثنائية ضداً على المسلمين الجزائريين أبعدهم بمقتضاها عن دائرة الحق العام ، وجعلهم تحت التصرف المطلق لحاكم الجزائر العام وإدارته ، وبموجب ذلك أصبح للادارة الحق فى اعتقال كل جزائرى يشك فى ولائه للسيادة الفرنسية ، وكذلك طرده من البلاد وحجز أمواله ومصادرة أملاكه . وقد أوغل غامبيتان فى هذا الاستثناء فمنع حكومة باريس والبرلمان الفرنسى من حق التدخل فى أعمال الولاية العامة الراجعة لاضطهاد الأهالى من أجل توطيد دعائم الحكم الفرنسى فى الجزائر .

رد الفعل :

ولكن الشعب الجزائرى لم يقف إزاء هذا التصرف الجائر مكتوف الأيدى بل اندفع يعلن غضبه المطلق على السلطة الفرنسية وتدخلها فى الشئون الدينية

للمسلمين واتخاذها سياسة التفرقة المبنية على الميز العنصرى والاضطهاد الدينى ، فاندلعت ثورة كبيرة شملت كل بلاد زواوة ومقاطعة قسنطينة وعمالة الجزائر ، وكان يتزعمها الباشا أغا الحاج محمد المقرانى والشيخ محمد الحداد شيخ الطريقة الرحمانية الدرقاوية .

استمرت هذه الثورة الخطيرة ستة أشهر كاملة كلفت المسلمين ما لا يقل عن ستين ألف شهيد ، وكلفت الفرنسيين عشرين ألف قتيل ، ولم تخمد إلا عند ما أسرع بسمارك بإطلاق سراح الجيش الفرنسى الذى كان معتقلا فى ألمانيا (بعد حرب السبعين) ، فقام هـذا الجيش بالتنكيل بالثائرين ، وقد استشهد الحاج محمد المقرانى يوم ٥ مايو سنة ١٨٧١ وخلفه من بعده عمه الشيخ أبو مزراق

وليس من الممكن لنا أن نصور فى هذه العجالة مقدار الفظائع التى ارتكبها الجيش الفرنسى فى قمع هذه الثورة ، ولـكن يمكن لنا أن نحيل القارىء إلى كتاب السيد أوجين رين الذى سماه (الإخوانية) فإنه يجد فيه من صور الوحشـية ما يثير الإحساس ويهيج النفوس .

وبعد أن استسلم الثوار حـكم على ستة آلاف منهم بالإعدام ، وأقصى أبو مزراق والشيخ الحداد وابناه محمد وعزيز إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة فى المحيط الهادى ، ومعهم خمسمائة من أعيان الثوار ، واستمروا فى هذا المنفى القصى حتى ماتوا جميعاً . أما الجزائر نفسها فقد حـكم عليها بغرامة قدرها ستة وثلاثون مليوناً من فرنك ذلك الوقت ، ولما عجزت القبائل عن دفعها قرروا مصادرة أملاكهم وأجلاءهم عنها ، واحلال مهاجرى الالزاس واللورين اللذين اختاروا الحـكم الفرنسى فيها .

وبرغم نجاح الفرنسيين فى إخماد هذه الثورة بوسائلهم الجهنمية ، فقد كان لها أثرها البعيد فى نفوس الجزائريين عامة ، وسرعان ما أعقبتها ثورة كبيرة فى عمالة وهران يتزعمها الباشا أغا سليمان بن حمزة قائد أولاد سيدى الشيخ ، استمرت خمس سنوات كاملات بدون انقطاع . واستشهد أثناءها الباشا أغا المذكور

بعد ما قتل بيده الجنرال بو بيريتي المعروف بجلاد زواوة .

وفى سنة ١٨٨٢ قامت ثورة قبائل المهرانية بزعامة الشيخ أبى عمامة المراكشي واستمرت إلى سنة ١٨٨٥ .

وإلى جانب هذه الثورات المسلحة كانت حركة للطالبة السلمية تنتظم من حين لآخر وتتطور بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية ، وأول حركة من هذا النوع كانت سنة ١٨٧١ — حيث انتهز السيد محمد البدوى أحد مثقفى مدينة الجزائر فرصة ثورة العموم التى قامت بباريس ، فنظم هيئة تطالب بمنح حقوق كاملة للجزائريين ، ولكن عملهم لم يستمر إلا بقدر ما استمرت ثورة العموم الباريسية .

وفي سنة ١٨٩٢ أحس الفرنسيون بمظاهر الاستياء العام في الشعب الجزائرى ، فحاولوا التمويه على أبناء البلاد ببعض الإصلاحات الجزئية والمشوهة ، فأسسوا النيابات المالية على أن يكون ثلث أعضائها من الأهالى ، والثلثان من الفرنسيين .

وفي سنة ١٩٠٤ أخذت مراكش تتحرك للدفاع عن نفسها ضداً على المؤامرة الفرنسية الإنجليزية ، فأثرت حركتها على عمالة وهران التى تجاور شرق المغرب الأقصى ، وتكونت هنالك جماعة أطلق عليها البعض جماعة اللصوص الشرفاء أخذت على عاتقها اغتيال كل حاكم فرنسي أو رئيس جزائرى متهم بموالاة الفرنسيين ، وأشهر هؤلاء الأبطال أبو زيان القلعى (١) .

وقد خمدت هذه الحركة لتنبعث فى شكل هجرة احتجاجية للأراضى العثمانية سنة ١٨٩٨ و ١٨٩٩ ، فقد هاجر عدد كبير من العائلات المحترمة إلى المشرق وتركيا فراراً من الحكم الفرنسى ، وطلباً لميدان يمكنهم فيه أن يتحينوا الفرص لطلب النجدة من الدولة العثمانية التى ظلت الجزائر تعلق عليها أملا كبيرا.

وفى سنة ١٩١٠ بدأت الأقلام الجزائرية تتحرك للمطالبة بالمساواة ؛ إذ تكون الرعيل الأول من المثقفين العصريين الذين درسوا بفرنسا ورجعوا إلى بلادهم فأخذوا يبحثون عن وسائل لتحسين حالة أمتهم ومقاومة اليد الحديدية التى تضغط

(١) قلعية قبيلة من قبائل الريف المراكشي .

عليها . وقد كان على رأس هذه النخبة الأستاذ أحمد أبو دربة أول محام جزائرى تخرج من كلية الحقوق بباريس (بعد مضى ٧٥ سنة على الحكم الفرنسى فى الجزائر) ، والصحافى السيد صادق دندان ، والنائب المالى الحاج عمار . أما برنامجها فقد كان المطالبة بالإصلاح على أساس قانون سنة ١٨٦٥ ، وأما غايتها فقد كانت العمل على تحقيق الجامعة الإسلامية ، ووسيلتها — زيادة على الدعاية الداخلية — الاستعانة بالدولة العثمانية ، ووضع الآمال الكبيرة فى رجالها . ويجب أن لا ننسى لهذه الفئة المجاهدة الحملات العنيفة التى قام بها السيد صادق دندان لتأييد الاستقلال المراكشى والتشنيع على غزو فرنسا لمراكش .

ثم أعلنت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ فجند الفرنسيون أبناء المغرب العربى وخصوصاً الجزائريين ، فأخذ هؤلاء يفرون من الجندية ويلتجىء الكثيرون منهم إلى شواهق الجبال حتى بلغ عدد اللاجئين مائة وعشرين ألفا ، ونشأ عن ذلك اضطراب كبير أدى إلى مظاهرات عدائية قتل فيها عدد من الموظفين والمعمرين الفرنسيين من بينهم العامل كامى لونى والمدبر الرئيس مارساى . وقارنت ذلك حركات منظمات فى المدن تنادى بالتحرر وتطالب بالجلاء ، وفرت فرق من المجندين الأهالى إلى صفوف الدولة العثمانية من أهمها فرقة اليوطنا الحاج محمد بوكابويا ، فأخذت حكومة باريس تشعر بالخطر الذى يهددها من الجزائر ، والتجأت إلى سياستها التقليدية التى هى الوعود الخلابة والتلويح المكذوب . وهكذا بعث المسيو بريان رئيس الوزارة الفرنسية للمسيو كليمنصو الذى كان فى ذلك الوقت رئيس لجنة الخارجية فى مجلس الشيوخ والمسيو ليق الذى كان رئيس الشئون الخارجية فى مجلس النواب كتابا يعترف فيه رئيس الحكومة بأنه قد حان الوقت الذى يفسح فيه المجال للجزائريين كى يتمتعوا بسائر الحقوق المدنية .

وما انتهت الحرب سنة ١٩١٨ حتى تشكل وفد من الضباط الجزائريين يترأسه الأمير خالد وتقدم إلى الرئيس ولسون وهو فى فرنسا يطالبه بتطبيق المبادىء الولسونية على الأمة الجزائرية .

ولم يكن هذا الوفد إلا محاولة أولى لتكوين حركة سياسية واسعة النطاق ، مما أصدرت فرنسا سنة ١٩١٩ قانون ٤ فبراير الذى قررت بموجبه الغاء قانون (الانديجينا) وتوسيع الحقوق المعطاة للجزائريين فيما يخص انتخاب نوابهم فى المجالس البلدية والمالية حتى أحيل الأمير خالد الذى كان ضابطاً بالجيش الفرنسى على التقاعد ، وعاد إلى الجزائر حيث شكل هيئة سماها « كتلة المنتخبين (بالفتح) المسلمين الجزائريين » ، وقد قامت هذه الكتلة تحت زعامة الأمير بحركة قوية ترمى إلى أمرين :

أولا — الحصول للجزائريين على كامل الحقوق .

ثانياً — إصلاح أحوالهم الاجتماعية .

ومن أهم المطالب التى دافعت عنها هذه الكتلة إيقاف الهجرة الأجنبية للبلاد الجزائرية على أساس أن الجزائر للجزائريين . وقد أسس الأمير لنشر فكرته والنضال عنها جريدة « الإقدام » التى كان يصدرها باللغتين العربية والفرنسية .

والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن إلا رد فعل عنيف للارهاب الفرنسى ، ولذلك كانت فى طبيعتها عنيفة قوية . ولكن كان ينقصها التدقيق فى برامجها والتبلور فى مبادئها ، ومع ذلك فقد وصلت بأسلوبها الشديد إلى زعزعة النفوذ الفرنسى من نفوس الأهالى اللذين كان الرعب يملأ قلوبهم ، وسمحت للاحساس القومى المكبوت أن يتفجر محتقراً جبروت المستعمر وطغيان الحاكم .

وقد تآمر المستعمرون وعدد كبير من الخونة على الأمير ، فطلبوا إخراجه من بلاده ، ولما كان إلغاء قانون الانديجينا يحول بين الادارة و بين إقصاء الأمير بغير حكم شرعى فقد طالب المستعمرون بإعادة قانون الانديجينا الملغى . ولم ينتظر الوالى العام المسيو ستيغ رجوع هذا القانون ، بل طبقه على الأمير بصورة رجعية ، وقرر إبعاده عن الجزائر ، فالتجأ إلى مدينة الأسكندرية .

ولما سقطت وزارة بوانكاريه سنة ١٩٢٤ وانتصرت كتلة اليسار بزعامة بلوم وهيريو سمح للامير خالد بالعودة لفرنسا حيث أسس لجنة من أبناء الشمال الأفريقى ضمت

عدداً من العاملين ، من بينهم السيدمصالى الحاج (رئيس حزب الشعب الجزائرى اليوم)وعبد القادر بن الحاج على وعبد العزيز المنور والسيد على الحامي من مراكش. ثم عاد إلى الإسكندرية ، وقد اشتد القتال بين الفرنسيين وبين بطل الريف الزعيم عبد الكريم فى مراكش . فاتهم الفرنسيون الأمير خالداً سنة ١٩٢٥ بالتآمر على فرنسا وهجم البوليس الإنجليزى على منزله ، وقد اعتبر هذ العمل مهيناً له فطلب القنصل الفرنسى للبراز ، وعد السفير جايار بدوره عمل الأمير إهانة لفرنسا فطالب باسمها حكومة مصر بإخراجه من بلادها ، فأخرج مكبولا بالحديد إلى سوريا حيث بقى إلى أن مات فى سنة ١٩٣٦ .

وأما الدعوة التى نشرها الأمير خالد أثناء إقامته بفرنسا بين الجالية المراكشية والجزائرية فلم تضع بذهابه ، بل استمرت فى نشاط لا يمكن لمؤرخ الحركة فى الشمال الأفريقى أن يتناساها سواء فيما يرجع إلى الجزائر أو مراكش ومن أهم مظاهر هذا النشاط المؤتمر المغربى الذى انعقد لمعالجة شئون الشمال الأفريقى السياسية والاقتصادية والنقابية فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، وكان فى جملة مطالبه حرية الصحافة والقول ، والتجول للدعاية من أجل القضية المغربية ، وإلغاء قانون الأنديجينا .. الخ . وقد ختم أعماله ببعث برقية للشعب المراكشى فى شمال المغرب الأقصى وزعيمه عبد الكريم ، وأخرى للشعب المصرى والتونسي . ومن المفيد إثبات نص البرقية الأولى :

« إن العمال المغاربة لمعامل الناحية الباريسية المجتمعين بمؤتمرهم الأول فى هذا اليوم التاريخى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ يهنئون إخوانهم المراكشيين وزعيمهم البطل عبد الكريم بانتصارهم على الاستعمار الإسبانى ، ويصرحون بتضامنهم معهم فى كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم ، ويشاركونهم فى الهتاف باستقلال الشعوب المضطهدة وسقوط الاستعمار العالمى والاستعمار الفرنسي » .

إن هذه البرقيه وحدها دليل علي الروح التى كانت تملأ المواطنين منذ ذلك العهد ، والتى كان الاستعمار يكبتها فى الداخل ، ولكنها تجد من النظام

الديموقراطي في فرنسا وسيلة للتعبير عن نفسها . أليست هذه التحية النبيلة منطوية على كل برنامجنا القومي الذي نناضل عنه اليوم : الاستقلال التام ، والتضامن مع الشعوب العربية كلها ، والعمل على تحرير الشعوب المستعبدة في كل مكان؟ !

لقد استمرت حركة إخواننا في باريس ، واكتست عدة ألوان يهمنا منها في موضوعنا هـذا اللون الجميل الذي سيخرج بحركة المقاومة الجزائرية من طورها العقيم المتردد إلى طور مليء بالجدة والعزيمة . فهذا اللون هو تأسيس «جمعية نجم شمال أفريقيا» التي كانت في بدءها الأول عبارة عن هيئة إغاثة للمغاربة ، ثم أصبحت في مارس سنة ١٩٢٦ جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه ، وأسست لها جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم (الأمة) .

وقد بذلت هذه الجمعية مجهوداً كبيراً في تنظيم العمال المغاربة بفرنسا وتربيتهم تربية سياسية واجتماعية على غرار الأحزاب السياسية الفرنسية ، ومن الحق أن ننوه بما قام به رئيسها السيد مصالي الحاج الذي ظل هو وإخوانه العمال المراكشيون والجزائريون مثال الكفاح المتجرد والتضحية النادرة . وبما أن هذه الجمعية قد ضاعفت نشاطها وطالبت بالتحرر الكامل للشمال الإفريقي في لهجة عظيمة لم يعهدها الاستعمار الفرنسي من قبل ذلك فقد رأت فيها حكومة فرنسا خطراً قوياً لا يمكن استمراره . فقاومتها بأمرين : أولا نشر دعاية قوية ضداً عليها في الجزائر وتونس بدعوى أنها فرع من الحزب الشيوعي ، وبكونها متطرفة في مطالبها ولا تريد العمل إلا لصالح موسكو والشيوعية الدولية ، وقد اغتر بهذه الدعاية نواب الجزائر وأنصارهم . وثانياً : قدم وكيل الجمهورية بمحكمة السين دعوى على « نجم شمال أفريقيا » فأصدرت المحكمة حكما بحلها في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لأسباب لم تعين ، ولكن هذا الحكم لم ينفذ قط بصفة رسمية ؛ الأمر الذي سمح لرجال الجمعية أن يستأنفوا نشاطهم فيها بعد أن مضت ستة أشهر من صدور الحكم وعدم تنفيذه طبقاً للمادة ١٥٠ من قانون المسطرة المدنية

نعم : إن نجم الشمال الأفريقي سار بعد ذلك ببطء اقتضته ظروف الضغط

الذى وجد فيها ، وعدم فهم الكثيرين ممن بيدهم مقاليد الرأى العام فى داخل الجزائر . وفى سنه ١٩٣٣ نفيت إلى فرنسا وَوقع بينى و بين الزعيم مصالى اتصال مباشر أدّى إلى تفاهم كبير بين هذه المؤسسة المغربية و بين « كتلة العمل الوطنى» المراكشية التى كنت من رجالها . واشتركنا فى عدة مؤتمرات كانت ترمى لتنوير الرأى العام فى فرنسا . كما أن اجتماع مؤتمر « طلبة شمال أفريقيا المسلمين» بفرنسا أتاح لى الفرصة أن أدافع عن مبدأ الاستقلال الجزائرى ضداً على الذين يدعون للتجنيس . وقد وقعت بينى و بين تونسيين هما عبد الرحمن يس والسيد اليعلاوى محاورة شديدة فى إحدى جلسات المؤتمر فكنت أدافع عن رفض قبول المتجنسين الجزائريين فى مؤسساتنا المغربية فى فرنسا ، وكان السيدان المذكوران يعارضان رأيى . أما السيد مصالى و إخوانه فقد كانوا كلهم يؤيدون الوجهة التى أدافع عنها وقد انتهى الأمر بانتصارها واتخذ التونسيون والجزائريون والمراكشيون الموجودون فى فرنسا بمناسبة ذلك المؤتمر قراراً حاسماً بضرورة احتفاظ سائر أقطار الشمال الأفريقى بشخصيتها العربية الخاصة .

وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ انعقد اجتماع عام لجمعية نجم شمال أفريقيا فاتخذت البرنامج الآتى :

١ — الإصلاحات المستعجلة :

(ا) حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات .

(ب) تعويض المجالس المالية فى الجزائر ببرلمان قومى جزائرى منتخب بتصويت عام.

(ج) إحلال الجزائريين فى سائر وظائف الدولة بالجزائر .

(د) التعليم الإجبارى باللغة العربية .

(ه) تطبيق الحقوق الاجتماعية والنقابية على العمال المغاربة .

٢ — جلاء جيوش الاحتلال وتأسيس جيش قوى .

٣ — الاستقلال الكامل للجزائر واعتبار جميع التراث الاقتصادى ملكا

للدولة الجزائرية ، ونزع الملكية لجميع المستعمرين الغاصبين وأبنائهم وإرجاع الأراضى المغتصبة لملاكها الأصليين .

وفى مارس سنة ١٩٣٤ تابعت محكمة السين الفرنسية السادة مصالى الحاج وإيماش عمار والرضا أبو القاسم بدعوى أنهم أعادوا تركيب جمعية صدر حكم سابق بحلها . وقد خرج المتهمون منتصرين لأن الحكم السابق لم يطبق فى ظرفه القانونى ، وهكذا استمر نجم الشمال الأفريقى موجوداً بصفة رسمية بفضل ثبات رجاله ونشاطهم المتواصل حتى سنة ١٩٣٦ حيث دخلت المؤسسة المغربية فى صراع عنيف مع الحزب الشيوعى الفرنسى أدى إلى تضافر أحزاب الجبهة الشعبية الفرنسية عليها وانتهى الأمر بأن أصدر المسيو بلوم قراراً مؤرخا بالسادس والعشرين من مارس سنة ١٩٣٧ بحل « جمعية نجم شمال أفريقيا » مطبقاً عليها القانون الفرنسى المتعلق بالعُصَب .

ومن جهة أخرى فقد نبغ فى الجزائر عالم دينى مغربى كبير هو الشيخ عبد الحميد ابن باديس المنحدر من سلالة عريقة فى المجد هى عائلة الزيريين الذين أسسوا إمارتى بجاية وقلعة بنى حماد . وكانوا السبب فى قطع صلة المغرب بدولة الفاطميين .

تخرج هذا العالم من جامع الزيتونة بتونس ، وبعد أن أتم دراسته وعاد إلى وطنه قام بحركة سلفية خطيرة أسس لها جريدة أسبوعية هى « الشهاب » التى ظلت فى وقت الحرب الريفية منبراً عاماً لرجال الإصلاح الدينى فى سائر المغرب وخاصة فى مراكش ، حيث كنا نحن الآخرين نقوم بحركة عظيمة لمقاومة الطرق التى كان الفرنسيون يستغلون بعض رجالها ضداً على الحرب التحريرية الريفية ، وفى سنة ١٩٢٨ أسس الشيخ ابن باديس « جمعية العلماء المسلمين » فى الجزائر فانضم إليها عديد من مثقفى القطر الشقيق ، وكان لها أثر فعال فى تنوير الرأى العام الإسلامى بالجزائر ونشر الثقافة العربية فى سائر الأوساط زيادة على بعثها للوعى العربى فى نفوس ثلة كبيرة من أنصارها العديدين .

وإذا كانت هـذه الجمعية ترمى بصفة رسمية إلى غاية غير سياسية ، وهى تطهير العقيدة الإسلامية فى الجزائر من الخرافات ، وإحياء اللغة العربية فى البلاد وتقوية الشعور بالشخصية العربية فى الجزائر ، فإن هذه المبادئ نفسها تعتبر فى أرض ترزح تحت الاستعمار الفرنسى الذى يرمى رسمياً للقضاء على الإسلام الصحيح واللغة العربية والشخصية القومية فى مستعمرة الجزائر التى يجب أن تعد جزءاً لا يتجزأ من الوطن الوالد ، وإن لم يتمتع أبناؤها بما يتمتع به المواطن الفرنسى من الحقوق — هذه المبادىء نفسها تعتبر من صميم السياسة فى نظر المستعمرين ورجالهم ، والدعوة إلى تحقيقها تدخل الجمعية — أحبت أم كرهت — فى منازعات قوية ومشادات صميمة مع الحكام الفرنسيين من جهة ، ومع رجال الطرق الذين كانت السلطة الفرنسية لا تتأخر عن استغلالهم لصالحها من جهة أخرى .

على أن هذه الصبغة الدينية المحض التى اكتسبتها الجمعية جعلت فى سياستها كثيراً من الغموض أحياناً ؛ لأن رجالها لم يكونوا ينضمون للحركة السياسية إلا كأفراد مستقلين لا بصفتهم أعضاء فى جمعية العلماء ، ثم هى بصفة عامة لم تكن تتقيد بالتعاون مع حزب من الأحزاب بل كانت تعمل مع الكل ، وتستغل الحركات القائمة لتنشر دعوتها وأفكارها فى أنصار كل هيئة وكل حزب . ولكن يمكننا أن نؤكد بأن العقيدة الحق التى يحملها الشيخ ابن باديس هى ضرورة استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسى ، وليس أدل على ذلك من هـذه الفقرات التى نقتبسها من مقال نشرته مجلة الشهاب في ابريل سنة ١٩٣٦ :

« إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهى لا تزال حية ولم تزل ، ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقبيحة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هى فرنسا ولا تريد أن تصبح هى فرنسا ،

ومن المستحيل أن تصبح هى فرنسا حتى ولو جنسوها » .

ومن المستحيل على المؤرخ أن يتجاهل الدور الكبير الذي لعبته وما زالت تلعبه هذه الجمعية المخلصة فى ميدان العمل القومى فى داخل الجزائر ، فقد كانت لها فروع ومدارس منبثة فى مختلف الجهات ، وصحف عديدة بالعربية والفرنسية ، ودعاة يتجولون لنشر السلفية والوطنية . ناهيك من بينهم ابن باديس والشيخ الإبراهيمى والشيخ العمودى والميلى والشاعر محمد العيد ، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم . وقد ظلت هذه الجمعية فى الداخل و « نجم الشمال الأفريقى » فى فرنسا الهيئتين العاملتين وإن اختلفت مناهجهما لخير الشعب الجزائرى منذ سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٤ حيث حدث فى قسنطينة حادث كان له أثر كبير فى تطوير الحركة الجزائرية على الشكل الذى سنبينه .

فى مساء اليوم الثالث من شهر أغسطس سنة ١٩٣٤ عمد اليهودى المسمى خليفة اليالو من عساكر زواف والقسنطينى الأصل إلى البول فى مرحاض أحد المساجد الإسلامية ، وسب المسلمين جهاراً ، فأدى ذلك إلى تبادل مشادة بين المسلمين والإسرائيليين تجرأ فيها الأخيرون على رمي الأولين بالرصاص . فاضطر المسلمون للدفاع عن أنفسهم بالحجارة وتم اليوم بتسجيل عديد من الموتى وعدة عشرات من جرحى الفريقين . ومن الغد أصبح عربيان مقتولين برصاص يهوديين ودفنا بهدوء ، وعقد المسلمون مهرجاناً للاحتجاج على تحيز السلطة إلى جانب اليهود فى المشادات ، وقد كاد يقف الأمر عند هذا الحد لولا أن السلطات العسكرية أرسلت فرقاً من الجند بدعوى حفظ الأمن ، وكان من بين أفرادها عديد من اليهود الذين سرعان ما تألبوا مع الإسرائيليين المدنيين الذين هبوا من أماكنهم لمواصلة الانتقام من المسلمين ، وانتهى الأمر بقتال عنيف بين الشعب والجند من جهة ، وبين المسلمين واليهود من جهة أخرى . وقد قتل فى هذا الحادث عدة مئات من الجزائريين وغيرهم .

وطبعى أن نأخذ هذه الحوادث على أنها نتائج للسياسة العنصرية التى

اتبعتها الحكومة الفرنسية فى الجزائر منذ تشريع كريميو الذى أشرنا إليه من قبل ؛ إذ لولا إعطاء اليهود الأهالى حقوق المواطن الفرنسى لما تجرأوا على مس المسلمين الذين أصبحوا فى نظرهم مجرد أهالى منحطين لا يستحقون من كل فرنسى أو متفرنس غير الإهانة والاحتقار ، ولذلك فإن أثر الحوادث كان عظيما فى بعث الشعور بالكرامة فى نفوس المسلمين الذين جددوا نشاطهم ولموا شعثهم وقاموا بمحاولات جديدة متنوعة للمطالبة بحقوقهم الطبعية معلنين سخطهم على السياسة الفرنسية المبنية على التفرقة وضرب العناصر المتساكنة بعضها ببعض .

وقد تخوفت الحكومة الفرنسية ومستعمروها من تطور الحالة فى الجزائر حتى طلب النائب الفرنسى رئيس بلدية قسنطينة من حكومة باريس أن تعد خمسمائة طائرة حربية لتهدئة الجزائر ، وقد صرح هذا النائب بما يأتى :

« يجب أن نحتل البلاد احتلالا عسكريا بجيش كاف وموثوق به ، وللاحتياط من تكرر هذه الوقائع الخطيرة يجب أن نكون حماة أقوياء ذوى بوليس منظم ومنسجم ، وأن يعطى الوالى العام الحق فى تجنيد جميع المواطنين الفرنسيين فى حالة الخطر »

وهكذا أصبحت الجزائر فى حالة حرب مع فرنسا ، وقد كانت محاكمة الدكتور ابن جلول فرصة أخرى لتظاهر السلطة بقواتها العسكرية ، وتظاهر الشعب برغبته فى الحرية والمساواة . ثم زار الجزائر وزير الداخلية مسيو رينيه بدعوى دراسة الأحوال ، وبعد ما عرف اتجاهات الأهالى التحررية أصدر قراره المعروف بقرار رينيه القاضى بالعقاب الصارم لكل الذين يقاومون النفوذ الفرنسى ، وقد طبق هذا القانون بعد ذلك على تونس ومراكش أيضاً .

أسفرت حوادث قسنطينة عن حقيقة بينة ، وهى أن المنتخبين الأهالى فى المجالس المحلية لا يملكون من النفوذ الشعبى شيئاً ، وظهر على المسرح السياسى إلى جانب العلماء المسلمين أشخاص جدد هم الدكتور ابن جلول وعباس فرحات وقد بينا فيما سبق الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية لجمعية العلماء ، أما الدكتور

ابن جلول فقد كان كثير التقلب فى مبادئه ، وأما عباس فرحات فهو فى الحقيقة شخصية ممتازة بثقافتها وذكائها ، ولكنه فى الوقت نفسه كان من أنصار الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين فى الحقوق ، وقد سبق لى أن اجتمعت به فى باريس سنة ١٩٣٣ وناقشته فى فكرته ، والذى فهمته من حديثه أن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تجتازها الجزائر ، وأن استقلال الأمة الجزائرية يجب أن يكون الغاية البعيدة التى نعمل لها .

ومعنى هذا أن هذه المرحلة من الحركة كانت ترمى إلى الحصول على الحقوق الفرنسية لا لترتبط بفرنسا بل لتنفصل عنها ، مثلها فى ذلك مثل إرلندا التى اعتبرت انجليزية ، ثم توصلت بعد ذلك إلى تحقيق حكومة ذاتية واستقلال نوعى .

ومهما يكن رأينا فى هذه الخطة فالواقع الذى لاشك فيه أن زعماء هذه المرحلة أعطوا للجزائر الحركة الأكثر تنظيما ، والدعاية الأعظم تأثيرا ، وقد استطاعوا أن يؤلبوا من حولهم سائر أفراد الشعب الجزائرى وأن يمدوا يدهم لجمعية العلماء وجمعية «النجم الأفريقى» على مابينهم من تباين فى المبادىء ؛ لأن الغاية كانت هى مقاومة السياسة العنصرية والقضاء على نفوذ المستعمرين من جهة ، وعلى مبدأ التجنس الفرنسى من جهة أخرى . وهكذا انبعثت من جديد مسألة دخول المسلمين للبرلمان الفرنسى ، واشتدت الدعاية لمشروع فيوليت الذى يرمى لإعطاء هذا الحق للجزائريين تدريجياً .

كتب عباس فرحات كتابه « الشاب الجزائرى» ليشرح أفكاره ومبادئه وكتب مسيو فيوليت كتابه عن الجزائر ليدافع عن مشروعه ، وليقول للفرنسيين إننا إذا لم نعجل بتحقيق ما ترمى إليه هذه الفئة الجزائرية فسنرمى بها فى أحضان دعاة الجامعة العربية ، وخصوصاً بعد الحركة الاستقلالية النشيطة فى مراكش ، والحركة الدستورية المنتعشة فى تونس ، وتوالت النشرات فى الصحف واستطاعت الدعاية أن تربح لفائدتها كل أحزاب اليسار فى فرنسا ، خصوصاً بعد حوادث ٦ فبراير التى شارك فيها العمال المغاربة فى باريس لمناصرة الديموقراطية ومقاومة الفاشيين الفرنسيين .

بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية

كان لتأسيس الجبهة الشعبية الفرنسية وانتصارها فى الانتخاب أثر عظيم فى نفوس المغاربة وخاصة فى الجزائر ؛ إذ اعتقد إخواننا أن هذه الأحزاب اليسارية التى طالما تبرأت من كل ما يرتكبه المستعمرون الرجعيون من ظلم وعدوان سوف لا تتأخر عن تحقيق رغائب الأهالى على الأقل فى دائرة المبادىء التى ادعت أنها تعمل لها وتجاهد فى سبيلها وتريد الحكم من أجلها .

« الخبز ، السلم ، الحرية » تلك هى المبادىء الأساسية التى بنيت عليها حكومة الجبهة الشعبية ، وتلك هى الأقساط الضرورية لتحقيق العدالة الشعبية لكل شعب وكل فرد . لذلك لا غرابة إذا رأينا أن قسماً كبيراً من الجزائر يضع أمله العظيم فى هذه الحكومة الجديدة التى ليست إلا مظهراً لإرادة الطبقة المستضعفة من الشعب الفرنسى نفسه . وقسما آخراً ينتهز الفرصة ليطالب للشعب ببعض حقوقه وإن لم تتبدل نظرته للمستعمر بتبدل حكومته . وهكذا ما بزغ نجم الحكومة الجديدة حتى انعقد فى الجزائر يوم ٧ يونية سنة ١٩٣٧ مؤتمر إسلامى جزائرى تحت رئاسة الدكتور ابن جلول ومشاركة سائر النزعات السياسية الأهلية ، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين مع استثناء رجال نجم الشمال الأفريقى . وقد قرر هذا المؤتمر المطالبة بالنقط الآتية :

١ — انتخاب المسلمين الجزائريين فى البرلمان فى غرفة انتخابية متحدة مع الاحتفاظ للناخبين بحالتهم المدنية .

٢ — نسخ قانون الانديجينا ، وإصلاح قانون الغابات ، وإلغاء قانون ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ المنقح بقرار ٤ إبريل سنة ١٩٢٨ المتعلق بتنقلات الأهالى الجزائرين فى فرنسا ، والغاء قرار رينيه الراجع لمقاومة الذين يمسون بالسيادة الفرنسية فى الجزائر .

٣ — إلغاء الإدارة العامة للشئون الأهلية وأقاليم الجنوب .
٤ — الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية فى الجزائر .
٥ — القيام بتطهير عام فى الإدارات الجزائرية .

هذه هى المطالب المتواضعة التى قررها المؤتمرون وهى فى ذاتها قليلة الأهمية بالنسبة لصورة المؤتمر والجو الذى أحدثه فى البلاد الجزائرية كلها . ولقد أراد أصحابه أن ينظموه على غرار المؤتمر الهندى فيصبح حزبا يعبر عن أمانى الأمة الجزائرية ويضم مختلف هيئاتها ، ولكنهم اختصروا فيه آمال هذه الأمة ولم يعبروا إلا عن جزئيات مما يشغل بال الشعب الجزائرى الذى يريد حرية حقيقية ونهوضاً جديا.

عين المؤتمر وفداً من أعضائه يحمل للحكومة الفرنسية مطالبه ، وقد سافر هذا الوفد بعد ما ودعته الأمة كلها بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بالاستقلال والتحرر وسقوط الظلم والعدوان . وفي يوم ٢٣ يوليه من السنة استقبله رئيس الحكومة مسيو ليون بلوم الذى صرح لأعضائه بسروره من استقبال فرنسى لفرنسيين وديموقراطى لديموقراطيين ويهودى لمسلمين . ثم أخبرهم بأن الحكومة تستعد لتحقيق عدة إصلاحات فى الجزائر ، وأنها ستدرس مطالب الجزائريين بكل ما يقتضيه العدل والإخاء .

كان لهذا الاستقبال صداه الحسن فى نفوس الجزائريين ، وتكون بين أنصار المؤتمر وأنصار الجبهة الشعبية من الفرنسيين شبه تحالف للمطالبة بحقوق المستضعفين ومقاومة كبار المستعمرين فى الجزائر الذين لا يرغبون إلا فى مصالحهم الخاصة . وهكذا توالت المظاهرات المشتركة التى تهتف للخبز والسلم والحرية . ومن أهم هذه المظاهرات الاستعراض الشعبى الكبير الذى وقع يوم ١٤ يونيه وشاركت فيه المرأة الجزائرية المسلمة حيث مرت فى موكب خاص وهى تحيي بالتحية الديموقراطية . ولكن هذا التظاهر السلمى لم يدم إلا بضعة أيام ، حتى بدأت الحركة الشعبية التى تطالب بتحقيق الوعود المعطاة ، فتضاعف إضراب العمال المسلمين فى المصانع والمعامل التى يملكها أفراد وشركات الاستعمار الفرنسى ،

وانتشرت دعوة الاضراب حتى فى أواسط العمال الفلاحيين الذين أخذوا يثورون على نير المعمر ، ويطالبون بالأرض وبالمساواة فى الحياة ، وقد احتل المضربون الطرق وأخلوا العزب ، ومن الأيام الشهيرة : يوم ١١ يونيه في سيدى موسى ، و ١٣ فى بئر توتا و ١٥ فى حسين داى ، وروفى جو ، وقوة الماء ، و بئر خادم ، و ١٦ فى ستولى و بوجى . وتطورت الحالة فى بعض الجهات إلى مظاهرات عنيفة ، ففى يوم ١٤ يونيه تجمع جمهور كبير فى سـيدى بالعباس ، ووقعت مشادة بين المسلمين والمستعمرين أسفرت عن ٤٠ جريحاً ، وكذلك فى وهران وتلمسان ومستغانم حيث قتل بعض المستعمرين وجرح بعض المتظاهرين ومات بعضهم . ويظهر أن شهر يوليه كان أكثر من يونيه اضطراباً ، إذ وصل عدد المضربين فيه إلى ٤٠ ألفاً حسب الإيضاح الذى أعطاه مسيو أو بو فى مجلس الشيوخ الفرنسى ، ولم يخف شأن الاضرابات إلا فى ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٧ وقع صراع عنيف فى سيدى بالعباس ، ثم فى فاتح مارس الموالى اجتمع فى قرية مَرْسَى لا كونت (عمالة وهران) مئات من العمال الفلاحيين وقرروا الاضراب والتظاهر . وفى الغد توجهوا إلى السوق العظيم الواقع فى طريق معسكر ليمنعوه من الانعقاد ، (وهذا ما يسمى فى العرف القبلى فى المغرب بكسر السوق ، وهو رمز إعلان الثورة فى القبيلة) . فحاصروا الطرق المؤدية إليه ، ولما عجز العامل عن ردهم اسـتدعى القوات المسلحة فانضم إلى العمال أكثر من ١٠ آلاف شخص من القرى المجاورة للسوق ، وما وصلت فرقة اللفيف الأجنبى الأولى حتى هاجمها المتظاهرون بالحجارة ، ووقعت معركة عنيفة بين الجانبين .

وفى يوم ٩ من الشهر نفسه أضرب عمال المعامل ومناجم النحاس فى نواحى قسنطينة ، ولما أبى العملة الأوربيون التضامن معهم جرت بين الفريقين مشادة تدخل فيها الجيش وسقط فيها عديد من القتلى .

* * *

لقد تعمدنا سرد أمثلة من الحوادث التى جرت فى الجو الذى كونه انعقاد المؤتمر

الإسلامى الجزائرى ، فهل كان هذا الجمهور المتحمس المندفع يؤيد رجال المؤتمر فى مبادئهم التي لا تصرح بالاستقلال ولا تطالب به ؟ الحقيقة أن هتافات المتظاهرين ومطالبهم كانت أبعد بكثير من طلبات الدكتور ابن جلول وشيعته . وأن المؤتمر لم يفعل إلا أن أزال الحاجز الذى كان يمنع الجمهور من إعلان صوته والإبانة عن رغائبه . وإذا كانت ظروف الجبهة الشعبية أو الحكومة اليسارية فى فرنسا قد وجهت الحركة توجيهاً نحو التطاحن بين الطبقات ، فيجب أن لا نخطىء ، فالطبقة فى الجزائر ليست إلا صورة من صور الفوارق التى كونها الاستعمار . وليست البروليتاريا الجزائرية إلا الأمة بأسرها تثور ضداً على المستعمرين بقطع النظر عن كونهم أغنياء أو فقراء ، رأسماليين أو أصحاب مهن . ومهما يكن فإن الصراع المغربى لم يشمل أياماً مثل هذه التى سمح له الجو فيها ليعلن كرهه للمستعمر ورغبته فى التحرر من عبوديته ، وطموحه لاسترجاع كل الحقوق التى اغتصبت منه سواء كانت مادية أو معنوية .

يقول المثل القديم : إن الحقيقة يخدمها أصدقاؤها وأعداؤها على السواء ، وكذلك الاستقلال الجزائرى خدمه أصدقاؤه الذين يطالبون به علناً ، وخدمه كذلك خصومه المستعمرون ومن إليهم من اليائسين والجامدين الأهالى ، وكذلك وقع ، فإنه ما أخذ المؤتمر الجزائرى ينعقد ، وما أخذت دعوته تنتشر فى الأوساط الفرنسية والأهلية حتى هبت طوائف المستعمرين تبذل الجهود المختلفة للقضاء على المؤتمر وعلى مطالبه التى عرضها بباريس . أما الوسائل التى استعملت فيهمنا ما يتعلق منها بموضوعنا ، وهو احتضان المستعمرين وإدارة الشئون الأهلية فى الجزائر للفكرة الصحيحة ، وهى أن واجب فرنسا أن تحتفظ للجزائريين بشخصيتهم الأهليه ، وأن لا تدمجهم فى فرنسا ، أو تجنسهم بجنسيتها ؛ لأن ذلك يتنافى مع الوعود المعطاة . ولقد استعملت الإدارة لهذا الغرض بعض رجال الدين فى البلاد ممن عرفوا بموالاتهم للسلطة الفرنسية ومعاداتهم لجمعية العلماء وأفكارها السلفية . وقد كان فى مقدمة المتزعمين لمعارضة المؤتمر مفتى الجزائر ابن دالى كحول

الذى كان معروفاً بإخلاصه للولاية العامة وإدارتها السياسية ، فانتهز بعض المتطرفين حماسة الجمهور فى استقبال وفد المؤتمر بعد رجوعه من باريس ، وطعن المفتى طعنة كانت القاضية عليه . وقد كان لقتله صدى كبير فى الأوساط الفرنسية التى أقامت حول اسمه دعاية قوية أدت إلى اجتماع مؤتمر ثان من رجال الطرق تحت رعاية المسيو ميو مدير الشؤون الأهلية إذ ذاك ، قرر مطالبة فرنسا بحفظ الشخصية الإسلامية بالجزائر ، وقال إن المؤتمر الأول لا يعبر عن أمانى الأمة الجزائرية .

وإذا لم يكن لمؤتمر هؤلاء الذين خانوا خيانتهم الأثر الشعبى الذي كان لرجال المؤتمر الأول فإن فئة من الأمة على كل حال أخذت تفكر فى حقيقة ما يراد منها . ولم يعد التيار الذى ساقه ابن جلول يجرف كل الذين يتعاونون معه ، ثم سرعان ما تكون فى وسط المؤتمر الأول إنشقاق أدى إلى إخراج ابن جلول من رئاسة المؤتمر لأن أفكاره وتوجيهاته وتصريحاته لم ترق الهيئة التنفيذية . وفى يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٣٧ عرض على مجلس النواب الفرنسى مشروع (بلوم فيوليت) القاضى بإعطاء طوائف من الجزائريين الحق فى النيابة والانتخاب للبرلمان الفرنسى دون أن يضطروا لإلغاء أحوالهم الشخصية الإسلامية . وقد عارض فرنسيو الجزائر المشروع بكل ما أوتوه من قوة ، وعقد جميع رؤساء البلديات والعمالات الجزائرية الذين هم فرنسيون مؤتمراً ضموا فيه صوتهم لشيوخ الطرق المطالبين برفض المشروع لأنه يؤدى للقضاء على السيادة الفرنسية فى الجزائر .

حزب الشعب الجزائرى :

كتب لى الأمير شكيب أرسلان من جنيف فى أوائل سنة ١٩٣٦ رسالة يخبرنى فيها بالتجاء الزعيم مصالى الحاج إلى جنيف ، ويثنى على شهامته وغيرته وذكائه . وقد ظل مصالى هناك حتى قامت حكومة الجبهة الشعبية فشمله العفو العام فعاد إلى بلاده وعاد إلى هذا الجو المرتبك الذى تحدثنا عنه ، وبعد أن أقفلت

نهائياً جمعية نجم شمال أفريقيا . ومن حسن حظ مصالى وإخوته أنهم لم يشتركوا في كلا المؤتمرين الذين ذكرناهما ، فأمكنهم بذلك أن يستغلوا الحوادث ويعملوا بمقتضى الروح القومية الصحيحة ، فأخذوا يدعون كافراد لرفض مشروع فيوليت ، ويبثون الروح القومية في اجتماعات وتجولات خاصة ، ثم أسسوا في مارس سنة ١٩٣٧ منظمة جديدة سموها (حزب الشعب الجزائرى) .

لقد ولد هذا الحزب في ظروف عصيبة ، واستمد نظامه من حزبى الدستور التونسي والحزب الوطنى المراكشى ، وورث خلايا وأنصار نجم الشمال الإفريقى وكان لرئيسه اتصال كبير بإخوانه في مراكش وتونس وبعطوفة الأمير شكيب ارسلان . وهذا ما أدى فعلا بالفرنسيين لمقابلة الحزب الوليد بكل ما في استطاعتهم من استنكار وغضب . وفي ١٧ أغسطس من السنة نفسها اعتقل الزعيم مصالى وجماعة من إخوانه من بينهم الشاعر الأديب مفدى زكريا وحكم عليهم بالسجن سنتين بدعوى أنهم عاودوا تأسيس جمعية النجم المنحلة باسم حزب الشعب ، وأنهم يقاومون السيادة الفرنسية في الجزائر ويعملون لصالح الوحدة العربية

وفي سنة ١٩٣٨ رفضت الأغلبية من النواب الفرنسيين مشروع بلوم — فيوليت فتأكد لمن لم يكن يعلم أن سياسة الأدماج لم تكن إلا أداة تستعملها الإدارة الفرنسية كلما دعت إليها حاجة الظروف والاعتبارات لكسب الوقت ريثما يتسنى لها أن تضرب . وهكذا انفصل عباس فرحات أيضاً عن هيئة المؤتمر ، ولكن ليعلن ما وصلت إليه تجربته من ضرورة إعطاء الشعب الجزائرى كياناً ذاتياً يتمكن معه من أن يحكم نفسه بنفسه ما دام الحاكمون يأبون عليه حتى أقل مظاهر المساواة مع غيره من الجماعات الإنسانية . ثم أطلق سراح مصالى في أغسطس سنة ١٩٣٩ فوجد القادة الجزائريون أنفسهم جميعاً متفقين بحكم الواقع على استنكار التلاعب الفرنسى ، وعلى الرغبة في العمل لتحرير الأمة الجزائرية من هذه الأساليب الاستعمارية المملة . ولكن الوقت كان على مقربة من اجتماع ميونيخ ، والحرب على الأبواب ، والفرنسيون غير مستعدين لأكثر من العنف

واستعمال القوة فى كل مكان . ولذلك ما حاول مصالى الحاج استئناف نشاطه حتى أعيد هو وثلة من المخلصين إلى السجن في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أى بعد شهرين فقط من إطلاق سراحه ، و بعد ما بقى فى السجن الاحتياطى ١٧ شهراً حكم عليه يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ بالسجن ١٦ عاماً مع الأشغال الشاقة ، وبالنفي ٢٠ عاماً ، و بثلاثين مليوناً من الفرنكات كغرامة .

حزب أصدقاء البيان :

وفى ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ حدث ما لم يكن فى حسبان الفرنسيين أن يقع ، فقد احتاط المحتلون بجميع الجهات ، واعتقلوا قادة حزب الشعب الجزائرى كباراً وصغاراً ، واتخذت حكومة فيشى أساليب الدعوة القديمة للتجنيس ، فاستدعت بعض النواب المسلمين وأكثرت الخطب والتصريحات ، ولكن ذلك كله لم يعق الشعب الجزائرى عن أن يبحث عن الحرية التى يريدها ، وكانت الضربة هذه المرة من جانب لم تعتقد فرنسا أنه سيواجهها بغير النغمة الفرنسية ؛ فقد تجمعت الأمة الجزائرية كلها بما فيها من قدماء دعاة التجنيس ، إلى أنصار حزب الشعب الكثيرين ، ورجال جمعية العلماء وأسسوا هيئة جديدة تحمل اسم « أصدقاء البيان » يتزعمها الأستاذ عباس فرحات . وقد قرر هؤلاء المتكتلون قطع كل صلة مع الحركات التجنيسية القديمة ، والمطالبة بالشخصية الجزائرية المحضة ، وتأسيس جمهورية جزائرية ذات برلمان جزائرى منتخب انتخاباً حراً كاملا .

وإذا كانت هذه الحركة معتدلة فى مطالبها بالنسبة لحزب الشعب فإنها تعتبر انتصاراً من الجزائريين على أنفسهم لأنها خروج من فكرة الاختلاط بالفرنسيين والتبعية المطلقة لدونتهم إلي فكرة الذاتية الجزائرية ، وقيامها فى ظروف عصيبة يعتبر إغاثة كاملة للحركة الوطنية فى الجزائر .

وللجواب على هذه المطالب القومية المحضة قررت وزارة الشئون الإسلامية

اللجنة التحرير الفرنسية أن يعلن ديجول قبول فئات من المثقفين الجزائريين فى حظيرة العائلة الفرنسية ، لكن الوقت قد فات والشعب الجزائرى وجد طريقه فلم تعد هذه النغمة البالية تطربه ، ولاهذه الأساليب العتيقة تخدعه ، فعوضاً عن أن تهدىء الحالة خطبة ديجول بقسنطينة التى صرح فيها بهذا القرار لم تفعل إلا أن أذكت الشعور وهاجت النفوس . فأعيد مصالى الحاج للجزائر فى طيارة خاصة بقصد المفاوضة معه ، ولكن الزعيم الجزائرى أبَى أن يقنع بغير المبادىء التى اعتقل من أجلها . وهكذا أعيد مرة ثالثة لجنوب الجزائر منفياً محصوراً ، ثم دعى عباس فرحات وعبد القادر السايح للحضور فى اجتماعات فى الولاية العامة فامتنعا عن الحضور وأرسلا للسجن أيضاً .

وفى سنة ١٩٤٥ بعد أن استسلم المحور أطلق سراح فرحات ، ولكنه عاد للعمل ضمن حزب البيان ، وقاد مظاهرات فى الجزائر وقسنطينة ووهران وسطيف شارك فيها أنصار حزب الشعب غير المعتقلين ، وحياها مصالى ببرقية من منفاه بالشلالة (عمالة وهران) فقاد الفرنسيون على الشعب قواتهم بما فيها من دبابات وطيارات ، وقبض على عباس ، أما مصالى فقد نقل إلى الكونغو حيث مر علىّ فى قرية مايايا بمنفاى ، وقد حاولت مقابلته أثناء مروره فمنعنى الحرس الذين كانوا معه ، وهددت السلطة طباخى الأسود من أجل أنه بلغه وجودى فى القرية وتحيتى له.

مأساة ٨ مايو سنة ١٩٤٥

شارك المسلمون الجزائريون فى الدفاع عن الديمقراطية أثناء الحرب الأخيرة ، ومات منهم عشرات الآلاف فى صفوف الحلفاء ، كما مات من إخوانهم التونسيين والمراكشيين وغيرهم من العرب عدد كبير ، وأبلوا جميعاً بلاء حسناً فى صد الطغيان النازى والفاشى عن البلاد الأوربية ظانين أن ما يبذلونه من جهد في سبيل التحرر لن يضيع ، وأن الإنسانية لن تسف إلى الدرجة التى بلغها المستعمرون فى القرن العشرين ، فتتنكر جميل هؤلاء الشهداء ، ودمهم مايزال طريا . وتنسى كل ما فعله العدو بأبنائها لتنتقم من الإنسانية فى الشعب الجزائرى المسكين .

والحقيقة أن الذين يبتلون بمصائب فى هذه الحياة ثم ينجون منها قسمان : قسم يتذكر حالته الماضية فيشعر بما فيها من آلام وأحزان ، ويتسع شعوره إلى الإحساس بما يعانيه الغير من أمثالها ، وتتحرك غيرته ، فيبذل من الجهد لتخليص المنكوبين مثل ما بذل لتخليص نفسه ، ويجد فى ذلك العمل من اللذة والمثوبة ما تطمئن له نفسه ويرضى به ضميره . وهؤلاء هم الشرفاء . ولاشك أن من بينهم أبناء العرب فى الجزائر وغيرها الذين تجاوز شعورهم بالاستعمار فى بلادهم إلى التألم منه وهو فى ديار خصومهم ، فضحوا لمقاومة الاحتلال الأجنبى عند غيرهم كما ضحوا ويضحون لمقاومته بين ظهرانيهم .

وأما القسم الثانى فلا يحس بعد نجاته من المصائب التى ابتلى بها إلا برغبة ملحة فى زيادة الابتعاد عن ظروفها وصورها ، وتتصل به هذه الرغبة إلى حب التظاهر بكل ما من شأنه أن يجعله يحس بوجدان غير وجدان الطبقة التى نكبته ؛ يريد أن يتقمص روح الذين نكلوا به ، ووجدان الذين عذبوه ، ونفسية الطغاة الذين احتقروه وأهانوه ، ومن أجل ذلك ولكي يرضى حاجته ويظهر للناس أنه

ممن أولئك يرتكب مع غيره نفس الفظائع التي ارتكبت معه ؛ يريد أن يحس أنه القاتل بعد أن أحس أنه المقتول ، والشاتم بعد أن شعر أنه المشتوم ، والمستعبد لغيره بعد أن أحس بأنه مستعبد لسواه . ولا يزال يمعن في هذه الرغبة حتى يتفوق على الظالمين الأولين ، ويأتي من الجرائم في حق إخوانه البشر ما يرتقي به أعلى مراتب الأجرام ، ويهوى به في أحط درجات التسفل ، ولا شك أنَّ المستعمرين الفرنسيين في الجزائر من بين هذا القسم الثاني .

وليس هنالك تفسير نفسي غير هذا الذي قلناه يمكننا من فهم الأسباب التي دعت مستعمري الجزائر لإقامة هذه المذبحة الخطيرة يوم ٨ مايو وما بعدها .

إن يوم ٨ مايو هو اليوم الذي احتفلت فيه الأمم الديمقراطية كلها بعيد النصر بعد عراك خمسة أعوام تكبدت فيه الإنسانية من الخسائر في المال والأنفس والضمائر مالم يسبق أن جرى مثله في العالم منذ بدء الخليقة إلى اليوم . ولقد ظن إخواننا الجزائريون أنهم — وقد شاركوا في هذه التضحيات بأرواحهم وكل ما يملكون — لهم الحق في أن يحتفلوا كغيرهم من الحلفاء بعيد طالما منتهم به الأيام ؛ ذلك العيد الذي سيشعرون فيه لأول مرة أنهم يشاركون أبطال العالم كله في فرح واحد وسرور متحد ، كما شاركوهم في إسالة الدموع والدماء . ولذلك فقد خرجوا يوم الاحتفال يطوفون الشوارع مع غيرهم من المتظاهرين ويحملون علم الجزائر الذي يمثل راية الأمير عبد القادر مؤسس الاستقلال الجزائري ، ولكن كبر على المستعمرين الفرنسيين أن يتركوا هؤلاء الأهالي يتنفسون قليلا في هذا اليوم ، ويعلنون رجاءهم في أن يتحقق أملهم في بعث الدولة الجزائرية المستقلة ، وإحياء كيانها . فهاجموا الجزائريين العزل وأسقطوا العلم ، ونشبت معارك عنيفة بين المسلمين والفرنسيين ، ضرب فيها الأولون بالعصى والحجارة ، وضرب فيها الآخرون بالحديد والنار ؛ أي بالأسلحة التي هيأتها لهم الاعارة والتأجير الأميريكية ، وأسفرت المعارك الكبيرة عن سقوط أقل من مائة قتيل فرنسي وعشرات الآلاف من القتلى المسلمين .

ولم تكن هذه المعارك فى مكان واحد ، بل كانت فى جهات متعددة ، وأهمها سطيف ، وأفظعها قالمة حيث اصطيد آلاف الشبان المسلمين ، وسيقوا أفواجا إلى المذبحة ، وقتلوا رمياً بالرصاص .

إن من المستحيل أن تكون هذه المهاجمات التى قام بهـا المستعمرون فى الجزائر وليدة الصدفة ، بل إنها كانت مدبرة مبيتة سلح فيها الفرنسيون والفرنسيات وتضامنت فيها الأحزاب الفرنسية كلها لتقتل الشعب الجزائرى المنكوب الأعزل من كل سلاح ، لا لشيء إلا لأنه يريد أن يأخذ حقه من النصر ، كما أخذ حقه من الحرب ، ويفوز بقسط من حريته القومية ، كما شارك فى تحرير غـيره من الشعوب .

لقد حاول المستعمرون أن يبرروا هذه المهاجمة بدعوى أن مصالى زعيم حزب الشعب الجزائرى تجول لإلقاء خطب مهيجة فى بعض الجهات ، ولكن هل من الحق أن يقابل خطاب يلقيه زعيم فى جهة ما — مهما كان هذا الخطاب قاسياً وعدائياً — بإغراق الشعب بأحدث أنواع الأسلحة الجهنمية وإصلائه ناراً حامية يتلظى أوارها ، وحرباً طاغية لا قبل له بصدها ؟ ...

الواقع أنه كبر على الفرنسيين ما ظهر به الجزائريون من وعى قومى وطموح للحرية ورفض للتجنيس . لقد كانت الجنسية الفرنسية هي الأغنية التى يهدىء بها الفرنسيون أعصاب الأهالى كلما ثاروا واحتجوا ، لأنها ستجلب لهم الحرية والسعادة والهناءة الدائمة ، ولكن الفرنسيون اصطدموا هذه المرة بالحقيقة الجزائرية ، وهى أن الشعب الجزائري لا يرضى بغير الحرية الكاملة والاستقلال التام ، وأن المائة وعشرين عاماً التى قضاها تحت حافر المستعمر لم تقتل فى نفسه شعوره بقوميته وملته وعروبته ، بل زادته حنقا على الاستعمار ، وتشبثاً بأهداب حقه الضائع وحنق المستعمرون فلم يستطيعوا هضم هذا الواقع ، وتريثوا مدة الحرب — وهم يستعدون — حتى إذا تم الظفر على المحور وعادوا بمنجاة من مخاوفهم انتفشوا كما تنتفش الهررة ، وانطلقوا على المساكين ينتقمون منهم ويحذرونهم من الغلط

ويثبتون لهم أن القوات الفرنسية ماتزال قاهرة ، وأن فرنسا الخالدة لا تنفك بالمرصاد للذين يطالبون بالحرية أو ينادون بالاستقلال .

ومهما يكن فإن هذه المسألة أثبتت للعالم فظاعة الاستعمار الفرنسى ، وأكدت للذين يجهلون : أن الأمة الجزائرية لم تقبل أبداً حكم فرنسا لها . ولقد زاد هذه الحقيقة وضوحاً روح الشجاعة التى ظهر بها المعتقلون من مختلف الأحزاب الجزائرية ، حيث أكدوا فى صراحة ووضوح ثباتهم على المبادىء ، واستعدادهم للبذل فى سبيل الوطن المنكوب . وقد احتج العالم المتمدين على هذه الفظائع وأشعرت الحكومتان الانجليزية والأمريكية الحكومة الفرنسية باستنكارها لهذا العمل الشنيع ، ولكن الأمر لم يتجاوز هذا الاحتجاج . وما زال الجزائريون يرزحون تحت ضروب العسف وأنواع الإرهاق إلى اليوم بمرأى ومسمع من الأمم المتحدة ودولها المتمدينة .

حلول معروضة

وبالرغم عن كل ما جرى ، وبالرغم عن كل ما يدعى ، فقد انتهت الحرب وهى تعلن حقيقة واضحة هى تقهقر موقف فرنسا فى الجزائر . وعبثاً حاول الفرنسيون أن يوقفوا تيار المطالبة بالاستقلال الذى جرف كل نواحى القطر ، وأصبح العقيدة الخالدة التى يدين بها كل جزائرى من أي حزب كان . ولم يزد استدعاء بعض طبقات الشعب للانتخاب للنيابة فى البرلمان الفرنسى إلا تعقيداً للمسألة ، وتصعيباً لحلها ؛ إذ أدرك رجل الشارع بصفة عملية أن هذه النيابات التى طالما وُعد بها لا قيمة لها ما دامت فى مجلس غير وطنى ، مركزه فى عاصمة المحتل ، ويستمد نفوذه من سيادة الشعب الفاتح وأمانيه .

وإزاء هذه الحقيقة أخذت الحكومة الفرنسية وأحزابها يبحثون عن حل يوفق بين رغبتهم فى الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا نفسها ، وتحقيق أمانى الشعب الجزائرى لاستقلاله ، ولكن ليس فى متناول القدرة البشرية أن تجمع بين متناقضين أو توفق بين مختلفين . لأن الاستقلال يعنى الانفصال أو على الأقل الارتباط بعقد تحالف يتساوى فيه المتعاقدان ، بينما إتمام الشخصية الفرنسية يقتضى إمحاء فى الغير ، أو على الأقل تبعية ضيقة المعنى كاملة المدلول . ولذلك فإن كل الحلول التى عرضها الفرنسيون ، لم تكن غير شكل جديد لمشروع (بلوم — فيوليت) الذى سبق أن أشرنا إليه .

ومن هذه الحلول ما عرضه الشيوعيون والاشتراكيون من اعتبار الجزائر وطناً قائماً بنفسه ، له حكومته ومجلسه ، ولكن محتفظ فيه بالسيادة الكاملة المنفردة لفرنسا الوطن الوالد كما يقولون . أما أحزاب اليمين فلا زالت تغنى بنشيد

وحدة الوطن الفرنسى الذى لا يقبل القسمة ، ولذلك لم يسعها إلا أن تصادق على المشروع الحكومى الذى عرضته على مجلس الأمة الفرنسية بعد زيارة وزير الداخلية ديبروه للجزائر فى أوائل العام الماضى .

ويتلخص المشروع الحكومى فى أن يعطى للجزائر نظاماً يقضى :

١ — بأن تعتبر مجموعة عمالات فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلال نوعى مالى ، وتنظيم خاص .

٢ — السلطة التنفيذية فى يد الوالى العام .

٣ — للجزائر سلطتها التشريعية يمثلها مجلس حكومى يتكون من ستة أعضاء ، تعين ثلاثة منهم الولاية العامة ، يضاف إليهم رئيس ونائب رئيس ، ورئيس المالية . ومهمة هذا المجلس الحكومى مراقبة المجلس النيابى الجزائرى الذى قرر المشروع وضعه وتنظيم شكله .

٤ — ويتركب المجلس النيابى الجزائرى من مائة وعشرين عضواً ، نصفهم للأهالى ونصفهم للفرنسيين ، ينتخبون انتخاباً عاماً لمدة ستة أعوام فى دورتين وبالاقتراع السرى . أما اختصاصات هذا المجلس فتنحصر فى المناقشة والمصادقة على ميزانية الجزائر التى تعرضها مصالح الولاية العامة . كما أن له حق الاقتراح فيما يرجع للضرائب والأداءات . وكل مناقشة خارج هذه الدائرة تعتبر منعدمة ولا قيمة لها . وليس للمجلس أثناء معارضته لعمل الحكومة حتى فى الشئون المالية أن يقترع ضدها بحال ، كما أن مقرراته لا تعتبر نافذة إلا بعد مصادقة الحكومة عليها بمرسوم اعتيادى .

وقد صادق مجلس النواب الفرنسى على هذا المشروع يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ بثلثمائة واثنين وعشرين صوتاً مع تغيب سائر النواب المسلمين ، وكل الممثلين الشيوعيين وبعض أعضاء التجمع اليسارى . أما ممثلو الجالية الفرنسية بالجزائر فقد صوتوا لرفضه

لكن هذا التصويت يعتبر عديم القيمة ؛ لأن المسلمين الذين يهمهم الأمر

قد رفضوه ، وتغيب ممثلوهم عن قبول الحضور لمناقشته . كما أن أعضاء مجلس الدولة المسلمين استعفوا احتجاجاً على عرض مثل هذا المشروع على مجلس النواب وهو لا يحقق آمال الشعب الجزائري ولا يتفق مع رغائبه .

ومقابل هذه المشروعات الفرنسية عرض حزب البيان الذي أصبح يسمى (بالاتحاد الديمقراطي لمسلمي الجزائر) حلا جديداً ظن واضعوه أنهم يستطيعون أن يوفقوا به بين وجهة النظر الفرنسية ووجهة النظر القومية في الجزائر . وهذا الحل يتطلب إعطاء الجزائر استقلالا نوعياً بتكوين جمهورية جزائرية ، لها حكومتها و برلمانها ، وارتباط هذه الجمهورية بالاتحاد الفرنسي، وتضامنها مع فرنسا في سياستها المتعلقة بالشئون الخارجية والمالية والعسكرية ، على أن يكون هذا الارتباط مؤقتاً إلى اليوم الذي تستطيع فيه الجزائر أن تنال استقلالها الكامل . وطبعي أن لا ينال هذا المشروع الأهلي نصيباً من النجاح كبيرا لا في الوسط الفرنسي ولا في الوسط القومي في الجزائر ؛ لأنه يتعارض مع روح الامتلاك المسيطرة على السياسة الفرنسية الجزائرية ، كما يتعارض مع الوطنية الجزائرية التي ترمي إلى التحرير الكامل الناجز . ولذلك لم يصادق عليه حزب الشعب الجزائري الذي ظل مخلصاً للمطالبة بالذاتية الجزائرية بكل ما تدل عليه الكلمة وهو لا يمسك مع ذلك عن وضع مشروع لتكوين جمهورية جزائرية ، لها دستورها الذي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً يشارك فيه مجموع الشعب الجزائري دون تمييز بين عناصره ودياناته . ويقترح لتنظيم علاقاته مع فرنسا عقد محالفة بين الطرفين على قدم المساواة تضمن مصالح المتعاقدين معاً ، لكن دون أن تعترف بأي نوع من أنواع الاستعباد ، ومن بينها الانخراط في سلك الاتحاد الفرنسي .

الحالة الحاضرة :

وضوح العقيدة التى أعلنها حزب الشعب الجزائرى بواسطة زعمائه ورجاله فى المشرق والمغرب ، واستمرار رئيسه السيد مصالى الحاج فى منفى أبى زريعة بالجزائر بعد أن أعيد من الكونغو ، ومهزلة مشروع الحكومة لما سمته بالنظام الجزائرى ، وقبول حزب البيان للانخراط الموقت فى الاتحاد الفرنسي — كل ذلك هيأ للرأى العام الجزائرى وسيلة الحكم على الأشياء ، واتخاذ الخطة المثلى التى يتجه صوبها بعد أن وقف برهة يتريث فى اختيار الطرق المعروضة عليه . وقد جاءت الانتخابات البلدية الأخيرة فى القطر الجزائرى برمته دليلا قاطعاً على أن الأمة اختارت طريق التحرر الكامل والاستقلال التام . ولذلك فقد نال مرشح حزب انتصار الحريات الديموقراطية (الذى هو الإسم القانونى لحزب الشعب الجزائرى الممنوع) أكثر من ستين فى المائة فى سائر القطر ، زيادة على تغيب فريق من الأمة يفوق ثلث الناخبين احتجاجاً على الإجحاف الواقع والضغط المستمر . كما أن حزب الاتحاد الديموقراطى الذى هو الاسم الجديد لحزب البيان فشل فى هذا الانتخاب من أجل قبوله سياسة الاتحاد الفرنسى ، ومن أجل تحالفه مع بعض الهيئات الفرنسية فى الجزائر .

وهكذا أصبحت الحالة الحاضرة تؤكد أن الأمة الجزائرية مجمعة على غاية واحدة ، هى غاية الاستقلال ، ومتجهة اتجاهاً سياسياً واحداً هو اتجاه الوضوح فى عرض المطالب بالصراحة المطلقة فى الدفاع عن الحق .

ويبدو أن الحزبين الجزائريين آخذان فى الاقتراب من بعضهما ، فقد أعلن مسيرو حزب البيان رغبتهم فى العدول عن فكرة الاتحاد الفرنسى ، كما أن عباس فرحات زعيم هذا الحزب أدلى بتصريحات تدعو إلى التفاول ، وأعقبها بتغيير اسم جريدة حزبه (المساواة) الذى يدل على أنه لا يطلب أكثر من تسوية الأهالى الجزائريين بالفرنسيين فى الحقوق والواجبات فأصبحت اليوم تحمل

اسم (الجمهورية الجزائرية) الذى يدل على اتجاه أوضح فى ناحية الحكم الذاتى

وقد وجه مصالى الحاج زعيم حزب الشعب من منفاه ببوزريعة نداء حاراً لأصحاب البيان يذكرهم فيه بضرورة الاتحاد والعمل على إزالة الفوارق التى لم تكن إلا أثراً من آثار الاستعمار الأجنبى .

ويظهر أن جمعية العلماء المسلمين مقتنعة كامل الاقتناع بضرورة العمل على تقوية الروح الاستقلالية فى البلاد ، والتوسط لتوحيد الصفوف بين الحزبين الجزائريين على أساس ما اختارته الأمة فى انتخاباتها الأخيرة . وقد صادق حزب الشعب على تأسيس لجنة التحرير فى القاهرة ، وعين له ممثلين دائمين بها . ولعلنا لا ننتظر طويلا حتى نرى حزب البيان منضما إلى هـذه اللجنة التى تعمل على تحرير سائر أقطار المغرب العربى بإذن الله .

فى تونس

أو

المغـــــرب الأدنى

لقد كان احتلال تونس ومراكش النتيجة المتوقعة لفتح الجزائر . ولذلك ما انتهت الحرب الجزائرية الفرنسية حتى أخذت فرنسا تدبر الوسائل التى توصلها لغايتها من فتح تونس أولا ، ثم مراكش ثانياً كما سنرى . أما العلل التى تعللت بها فهى الدفاع عن المصالح الاقتصادية ، وضرورة عدم وجود دولة قوية تناوئها فى شرق الجزائر وغربها .

وإذا كانت المحاولة الفرنسية فى الجزائر لم تهم كثيراً الدول الكبرى فإن طموح فرنسا لفتح تونس ومراكش هاج كثيراً من الدول التى انبعثت فى نفسها مطامح تقسيم هاتين الأمتين ، وعدم تركهما لفرنسا وحدها . وهكذا تكونت مسابقة دبلوماسية بين هذه الدول صعبت على تونس ، كما صعبت بعد على مراكش الدفاع عن نفسها إذ أحدثت لها ارتباكات مالية واضطرابات داخلية .

ونحن لا يهمنا أن نتعرض فى بحثنا هذا لمختلف المراحل الدبلوماسية التى اجتازتها القضية التونسية فذلك موضوع آخر يحتاج لدراسة وتفصيل . وإنما الذى يهمنا أن نشير إليه هو أن توقيع عقد الحماية لم يتم إلا بعد أن استمرت تونس تدافع عن نفسها ضداً على محاولات فرنسا والدول الأخرى مدة خمسين سنة كاملة . وهذا يعنى أن تونس كمراكش لم تقبل الحماية قط ، وأنها حاولت بكل ما تملكه من جهد أن تحتفظ باستقلالها وأن تعمل على توطيد أواصر الصداقة مع جيرانها . ولسنا نقول إن محاولتها هذه كانت كلها سائرة فى الخطة التى كان ينبغى أن توجه فيها ؛ فإن حياة الشعوب فى أوقات مرضها تكون معرضة لمختلف الأعراض الخارجية ، وتتجاذبها شتى النزعات والأهواء . ولذلك لا محيد لنا عن الاعتراف بضعف السياسة الحكومية وخصوصاً المالية التى سهلت على المستعمر أن يستفيد من الحال ، ويصطاد فى الماء الذى عكرته تصرفاتها

إنما يجب أن نؤكد أن الشعب التونسى لم يخطىء فى يوم من الأيام تقديره للاحوال ، ولا اعتباره لمصائر الأشياء ، فكان يقاوم شتى النزعات ، ويثور على الذين يعبثون بخيراته ، كما يثور على الأجانب الذين يريدون التدخل فى شئونه .

ومن أهم ما يلفت النظر فى تاريخ هذه المرحلة تنبه الحكومة التونسية بإرشاد المفكر المغربى الوزير خير الدين إلى أن خير وسيلة لمقاومة أوروبا هو النهوض بالبلاد ، وإصلاح أنظمة الدولة العتيقة ، وتوجيه الأمة نحو الرقى الصحيح الذى كان السبب فى رفع منار الغرب عاليا .

وكان خير الدين من المصلحين الذين تأثروا تأثراً عميقا بمبادىء الثورة الفرنسية وأفكارها ،واقتنعوا بأن على الشرق أن يغير أساليب الحكم الاستبدادى الذى جرى عليه ، وبما أنه عاصر أواخر أيام نابليون ، وشاهد بنفسه ما أصيبت به الجزائر وما منيت به المقاومة التى نظمها الأمير عبد القادر فقد أدرك أن الخطر الأكبر ليس هو فى مهاجمة الغربيين للبلاد ، ولكنه في الأمراض الاجتماعية والأخلاقية التى نكبت بها . وقد درس خير الدين القوانين والتنظيمات الجديدة التى صدرت فى تركيا على عهد الخليفة عبد المجيد الأول ، واستمع لنصائح وأفكار المصلحين العثمانيين الكبار أمثال فؤاد محمد باشا ، ورشيد عالى باشا ، التى كانت ترمى إلى التخفيف من استبداد الحكم المطلق ، وتعمل على إيجاد دستور عثمانى مقتبس لا من الدستور الإنجليزى ، بل من دستور كافور الإيطالى — تلك الأفكار النيرة التى بدت بعد بأجلى مظاهرها فى شخصية المصلح الدستورى العثمانى الكبير مدحت باشا . وقد وضع خير الدين كتاباً لخص فيه آراءه ونظراته الدستورية .

حاول المصلح التونسى أن يطبق آراءه الحديثة فى تونس ، ولكنه اصطدم بعقبتين كبيرتين : أولاهما استبداد الوزير الأكبر مصطفى خازندار الذى حكم تونس مدة أربعة وثلاثين عاماً ، كان فيها مثال الجور والإرهاب

والابتزاز لأموال الشعب وذخائر الدولة . وثانيتهما مشائخ الدين الذين كان لهم نفوذ مطلق على ذهنية الأمة . مع عامل ثالث هو تخوف الشعب التونسى من الإصلاحات التى كانت تقتبس من الغرب ، ظناً منه أن كل شىء غربى يمس بكيان الأمة ووجودها . وقد حاول خير الدين أن يستعمل كل الوسائل لكسر شوكة الخازندار فلم ينجح . واهتدى بعد إلى أن الوسيلة الوحيدة هى استجلاب عطف الباى عليه . فقدم لبساطه شاباً يدعى مصطفى بن اسماعيل ، سرعان ما استولى على عقلية العاهل ، وأثر فى تصرفاته . وانتهى الأمر بتغلغل نفوذ خير الدين فى البلاط ، فاستطاع أن يقنع الملك بقبول الفكرة الدستورية ، فأعلن سنة ١٨٦٧ دستور المملكة التونسية الجديد .

وقد كانت هذه الخطوة الجريئة خير وسيلة لإنهاض الدولة التونسية وحمايتها ، ولكن الدول المتهافتة على تونس لم يكن يسرها هذا العمل البنائى الكبير ، فقاومته بأنواع كثيرة من أهمها تشجيع المجاهدين من رجال الدين على استنكارها . وقد تظاهر بالمعارضة ممثلا فرنسا وإيطاليا بعد أن كانا يظهران رغبتهما فى تأسيس نظام حى بتونس ، وأسندهما بقية الدول الأخرى الموقعة على معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التى ختمت حرب القرم ، وحددت مدى الوضع الراهن فى الشرق . واستطاع هؤلاء المستعمرون بدعاياتهم وتدخلاتهم أن يهيجوا الشعب نفسه ضدا على هذا الدستور وكان لهم فى مصطفى بن اسماعيل أداة فعالة فى معاكسة خير الدين الذى خلقه وجعل منه شخصية مسيطرة فى بلاط الباى . وهكذا بقى الدستور التونسى حبراً على ورق .

لم يكن خير الدين باشا من أبناء الشعب الصميمين ؛ بل كان من أصحاب الأراضى الواسعة ، ومن ذوى المصالح المادية الكبيرة . وهذا بالطبع ما جعله يصرف طرفاً من وقته فى استغلال أمواله وتنميتها ، وتأجير العقارات وبيعها ، وما جعله ينفعل كثيراً لروستان قنصل فرنسا العام الذى لم يكن يتأخر هو أيضاً عن الاشتراك فى المضاربات المالية واستغلالها . وهذا ما هاج عليه الرأى العام

التونسى ، وأغضب الباى الذى أخره عن الوزارة فى ٢١ يوليه سنة ١٨٧٧ .

ويجب أن نلاحظ أن الباى كان قد جدد تبعيته للباب العالى ، وأعطى حق العقد مع الدول الأجنبية فيما يخص تونس للخارجية العثمانية . وذلك دفعاً لمطامع الفرنسيين وإبعاداً لهم عن كل محاولة لفتح البلاد .

خرج خير الدين من تونس ملتجئاً للباب العالى . ولما اغتيل السلطان عبد العزيز ومات السلطان مراد الخامس معتقلا ، وارتقى عبد الحميد العرش قرب إليه خير الدين نظراً لمواهبه العالية . وكان عبد الحميد ميالا للدستور فى أول عهده . ولما كان ناقماً على مدحت أبى الدستور العثمانى فكر أن يسند لخير الدين الصدارة العظمى حتى ينفذ شخصياً الإصلاحات المرتقبة . فتولى المصلح التونسى الصدارة العظمى فعلا ، وحاول بكل إخلاص وذكاء أن يطبق دستور مدحت على ضوء تجارب التنظيمات ، ولكنه اصطدم بعد سنة واحدة بجمود العثمانيين فى فهم الفقه الإسلامى ، وتذبذب عبد الحميد الذى فضل الرجوع للحالة التقليدية التى ظل عليها من قبله من الخلفاء . فاضطر خير الدين للانسحاب وبقى فى الاستانة إلى أن مات .

لكن خروج خير الدين من تونس ، وبيعه لعقاراته (بالانفدا) لشركة مارسييز الفرنسية ، ورفض الباى الاعتراف بهذا البيع أدى إلى استفحال الحالة فى الداخل . وتطور الأمر إلى أن طلب قنصل فرنسا من الباى إعلان الحماية ، فرفض العاهل ، واستعد الشعب للمقاومة ، وحدثت بعض الوقائع من الكرميين فى حدود الجزائر ، فاحتجت فرنسا ، ولكن محمد الصدوق باى تونس رفض معاقبة القبيلة على عملها البسيط ، فقررت الحكومة الفرنسية غزو تونس وسلطت عليها جيشاً يشتمل على ثلاثين ألف مقاتل ، واضطرت الباى تحت الضغط والإكراه إلى توقيع معاهدة باردو وإعلان الحماية على البلاد (١٢ مايو سنة ١٨٨١) .

لكن الشعب التونسى لم يعترف بهذا التوقيع ، وسرعان ما قامت ثورات متعددة فى الجنوب خاصة فى صفاقص والقيروان ، وصرح الباى بأن الفرنسيين

أرغموه على إمضاء المعاهدة التي لا يعترف بها ، فغزت فرنسا تونس للمرة الثانية حيث سلطت على صفاقص نيران بحريتها وجرت معارك شديدة احتلت بعدها الجيوش الفرنسية الجارا والمنزل والجبرا وزازاى ، ولكن لم تستطع أن تقهر المقاومين الذين اعتصموا بالداخل . وقد برز فى هذه المقاومة رئيسان تونسيان هما على بن خليفة ، وعلى ابن غدان .

وفى خريف السنة هجم الجنرال سوسى بثلاثة جحافل على القيروان ، حيث احتلها بعد صراع عنيف أبلي فيه التونسيون بلاء حسناً . وفى الربيع استؤنف الهجوم (إبريل — مايو سنة ١٨٨٢) على بقية الجنوب . ولكن المقاومة الوطنية استمرت حتي فصل الشتاء (١٨٨٢ — ١٨٨٣) .

وعلى الرغم من احتلال الجيوش الفرنسية لسائر مناطق القطر التونسى فإن فريقاً من المقاتلين التجأوا إلى طرابلس حيث استمروا فى تنظيم حرب العصابات فى الجنوب التونسي حتى سنة ١٨٨٨ التى تنازلت فيها تركيا عن حقوقها فى تونس

الحركة الوطنية بعد الحماية

انتظم الأمر للفرنسيين فى تونس ، وتركزت جيوشهم فى جميع المواقع الاستراتجية ، ولم يعد من الممكن للشعب الاستمرار في المقاومة المسلحة ، ولكن ذلك لم يقتل الروح القومية ، ولا فت فى عضد العاملين خصوصاً بعد أن شاهد المثقفون إخلاف فرنسا لجميع وعودها التى ادعت أنها لم تجىء لتونس كدولة فاتحة ، وإنما يهمها إرشاد الحكومة الوطنية ، ومساعدتها على إقرار الأمن والسكينة ، فتكونت حركة قوية يتزعمها الشيخ محمد السنوسى ، وألفت وفداً يحمل عريضة ممضاة من مختلف طبقات الشعب لسمو الباى يحتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذى تجريه السلطات الفرنسية فى البلاد ، فاستقبلهم سمو الباى ، ولما ألقى الشيخ السنوسى بين يديه خطاباً فى تصوير حال الشعب التونسى تحت النظام الحاضر بكى الملك وأكد للمحتجين تضامنه معهم فى المطالبة بالحقوق المرسومة .

ومن الغد ابعدت السلطات المحتلة الشيخ السنوسي إلى خارج القطر ، واعتقلت السيد حسونة بن مصطفى فى مدينة قابس ، وسجنت غيرهما من أنصار الحركة .

والشيخ السنوسى زعيم أول حركة وطنية فى تونس بعد الحماية من علماء الزيتونة المتنورين ، وهو أستاذ محمد ناصر باى الذى سنرى من بعد تضامنه مع الوطنيين التونسيين ، وكان السنوسى محرراً فى الرائد الرسمى قبل الاحتلال .

وبعد سنتين من هذه الحركة ظهر فى البلاد عالم جديد ، هو الشيخ المكى ابن عزوز من شيوخ الزيتونة السلفيين، فنشر فى الوطن دعوة لمقاومة الشيوخ الجامدين الذين كانوا السبب فى عرقلة الاصلاح الذى أراده خير الدين ومن بعده ، وكان

لهذا الشيخ فضل فى تكوين نسلة من المتنورين ، من بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي . .

هاجر الشيخ المكى إلى الشرق ، ومات فيه ، ولكن أفكاره التى غرسها فى تلامذته الكثيرين ظلت قائمة مستمرة الترعرع ، وسرعان ما اجتمع هؤلاء التلامذة ، وأسسوا جريدة باللغة الفرنسية للدفاع عن مصالح التونسيين اسموها (المستقبل التونسى) ، وأخرى عربية تحمل اسم (حبيب الأمة) ، وأخرى هى (سبيل الرشاد) كان يديرها الشيخ الثعالبي بنفسه ، ومن أبطال هذه المرحلة الانتقالية للحركة التونسية : على كاهيا ، والشيخ زروق ، والهادى السبعى .

جماعة الحاضرة :

وفى سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة الذين سبق أن أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية من متخرجي المعهد الصادقى لإتمام دراستهم فى الخارج ، وأذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد أن استتب لها الحال — قد عادوا يحملون من الأفكار التحريرية ما يخولهم حق التقدم لتنوير الرأى العام التونسى وقيادته وكان أبرز هؤلاء الشبان وأقواهم شخصية هو السيد على أبو شوشة صاحب جريدة (الحاضرة) . فاستطاع أن يجمع من حول الجريدة كتلة قوية من أصدقائه وغيرهم من مثقفى الزيتونيين والمدرسيين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمي من جهة إلى تقوية روابط القطر التونسى بحركة الجامعة الإسلامية ، وتطالب من جهة ثانية بتنفيذ الدستور التونسى الذى ظل معترفاً به بعد معاهدة المرسى ، واتفاقية باردو وهما الوثيقتان اللتان تستند عليهما الحماية .

والحق أن هذه الحركة كانت تتغذى بالروح التى ترد عليها من مصر ، كصدى للدعاية التى قام بها جمال الدين ومحمد عبده ، وتقتدى بالحركة الوطنية التى انبثقت من روح الزعيم مصطفى كامل .

وقد زاد هذه الحركة توجيهاً صحيحاً اتصال رجالها مباشرة بالشيخ محمد عبده

والأستاذ محمد بك فريد ، حين زارا تونس وناقشا رجالها ووحدا خطة المطالبة الإسلامية . وإليها يرجع الفضل فى تأسيس معهد ابن خلدون الذى أريد منه تكوين ثانوية عربية عصرية .

ومن رجال جماعة الحاضرة الأستاذ بشير صفر أبو النهضة الثقافية التونسية ، والذى لا ننسى مقالاته العديدة في (الحاضرة) دفاعاً عن استقلال المغرب الأقصى ووحدته ، وكذلك عمر أبو حاجب ، وعلى البقلاتى .

وقد كان لهذه الجماعة اتصال بالحركة الدستورية المراكشية التى كانت تنشر مقالات عديدة فى (الحاضرة) تنقد بها سياسة المولى عبد العزيز ، وتطالب بسياسة أقوى لحماية المغرب من الدسائس الفرنسية بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ .

وفى سنة ١٩٠٧ قامت فى القصرين (جنوب غربى تونس) ثورة تحت زعامة على بن عثمان أحد شيوخ القبائل كرد فعل للاستعمار الفلاحى واغتصاب المعمرين الأراضى ، وقد وجهت الحماية عليها حملة عسكرية انتهت بإخمادها واعتقال رئيسها الذى أعدم رمياً بالرصاص .

حزب تونس الفتاة

لم تكن الجزائر للفرنسيين إلا مدرسة لتخريج ساستهم على المبادىء التى يمكن تطبيقها فى كل الشمال الأفريقى . وقد رأينا كيف استمانت الجمهورية الثالثة لتقوية جانب المستعمرين فى الجزائر بإصدار مرسوم (كريميو) القاضى بتجنيس سائر اليهود الجزائريين دفعة واحدة ، وقد حاول الفرنسيون تطبيق السياسة نفسها فى تونس ، فحملوا يهودها سنة ١٩٠٧ على شن حملة شعواء على العدلية التونسية ، والمطالبة بالجنسية الفرنسية . وقد كانت صحف المستعمرين كلها فى جانبهم نظراً لما تؤمله من وراء ذلك من تقوية عدد الجالية الفرنسية التى لم تكن ضعيفة بالنسبة للأهالى فقط ، بل حتى بالنسبة للايطاليين الذين

استمروا الهجرة لهذه الأرض الأفريقية السمحاء ، وقد تقدمت فئة من الشباب التونسي المثقف لمقاومة هذا التيار ، ومنع الحماية من التجنيس الاجماعي لليهود باعتبار أن ذلك يمس سيادة البلاد وسلطة مليكها . وكان يتزعم هذه الحركة المرحوم على باش حمبة ، وثلة من أصدقائه الذين انضم إليهم وقتها الأستاذ أحمد الصافى . وقد تطورت هذه المقاومة إلى حركة عدائية لليهود أدت إلى نشر دعوة ناجحة فى مقاطعتهم مادياً وأدبياً ، وانتهى الأمر بإحجام الحماية عن تطبيق خطتها الجزائرية .

ولقد استفادت تونس من مقاطعة اليهود كثيراً فتحفزت همم المسلمين للتجارة ومزاحمة غيرهم فى الميادين الاقتصادية ، وإلى ذلك يرجع الفضل فى انبعاث الروح التجارية فى تونس وتطورها اليوم برغم فقدان وسائل التشجيع والتنشيط .

انتهت المعركة مع اليهود بظفر كبير ، فشجع ذلك الشباب الذى التف من حول محركه العظيم على باش حمبة ، وكون حزب المقاومة الذى أطلق عليه من بعد (حزب تونس الفتاة) سنة ١٩٠٨ ، وأسس الحزب جريدة (التونسى) بالفرنسية ، ثم أخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبى .

كان اتجاه هذه الحركة كمالياً على غرار تركيا الفتاة ، ولكنه فى الوقت نفسه بما انضم إليه من رجال جماعة (الحاضرة) الأولى أصبح يؤيد فكرة الجامعة الإسلامية ويتعاون مع رجالها .

والحق أن تونس لم تشهد نشاطاً أعظم من نشاط هؤلاء الشبان المخلصين ، كما أنها لم تنجب فى تاريخها الحديث شخصية أقدر ولا أكثر جاذبية من شخصية الزعيم على باش حمبة . ولذلك لا يمكننا أن نمر بهذه المرحلة من تاريخ الكفاح القومى فى تونس دون أن نقف عند هذه الشخصية النبيلة ونسرد بعض أعمالها

يمت على باش حمبة لعائلة تونسية عريقة فى المجد ، وكان طفلا صغيراً عند ما عقدت معاهدة الحماية . وقد ترعرع في ظروف شاذة كانت لا تبخل فيها فرنسا بنشر ثقافتها فى المدن . وبعد أن درس العربية فى جامع الزيتونة دخل بعض

المدارس الفرنسية ، وحصل فيها على قسط وافر من الثقافتين ثم سافر إلى باريس حيث انخرط بكلية الحقوق وعاد إلى تونس ، فانضم إلى سلك المحاماة ، ولكن روحه الطموح ونفسه الجموح أبتا أن تشغلاه بقضاياه الخاصة ، فقصر اهتمامه على خدمة بلاده وتأليب الشعب للتحرر من الحكم الفرنسى . وقد كانت آراؤه شبيهة بآراء مصطفى كامل ، وأشد تطرفاً من أفكار جماعة (الحاضرة) ، وهو أول زعيم فكر فى ضرورة توحيد المغرب العربى فى ميدان الكفاح ، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين ، وأسس أخوه فى برلين لجنة تسمى باللجنه التونسية الجزائرية . وفى الوقت نفسه اتصل برجال الحركة فى مراكش ، فى الوقت الذى كانت فيه هذه البلاد تدافع عن كيانها . وتعاون فى الأستانة مع المجاهد المغربى السيد العتابى بعد ذلك كما سنبينه .

أما فى تونس فكانت دعوته موثرة فى تهييج الرأى العام على الفرنسيين ، وتأكيد الاعتراف بالخلافة العثمانية وسلطتها على تونس ، واستمر جهاده تارة يعلو ، وأحياناً يضعف ، حتى سنة ١٩١١ .

وفى سنة ١٩١١ احتلت إيطاليا طرابلس الغرب فهاج العالم الإسلامى وكان الباش حمبة دور فعال فى المغرب ، فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية فى طرابلس ، وبذلك صارت تونس بفضله ممراً سرياً للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوربا إلى طرابلس .

وفى السنة نفسها حدثت فى تونس حادثة الجلاز ، وكان سببها عمال الترام الذين أضربوا عن العمل أمداً طويلا تحت إشراف باش حمبة وجماعته . ولما كانت تونس تحتوى على عديد من الإيطاليين ، وكانت العداوة مستحكمة بين التونسيين والإيطاليين من أجل احتلالهم لطرابلس فقد أدى جو الإضراب إلى مظاهرات انتهت بحادثة تصادم عنيف بين التونسيين والإيطاليين ، كبد الطرفين عديداً من القتلى والجرحى . وقد اغتنم المقيم العام الفرنسى مسيو . لابوتيت الذى كان من أمهر المستعمرين الفرنسيين هذه الفرصة فاعتقل الوطنيين

علي باش حمبة ، وأخاه محمد ، وعبد العزيز الثعالبي ، وعبد الجليل الزاوش ، والبشير صفر ، ونعمان وقلاتي ، وضرغوت ، والمختار كاهية ، وحل حزب تونس الفتاة وأقفل صحفه . أما المعتقلون فقد أبعد بعضهم للجنوب ، ونفي الثعالبي وعلي باش حمبة ، وأخوه ، لخارج البلاد . فأما الثعالبي فسافر لفرنسا ، ثم ذهب للاستانة ، وانتقل منها للهند وجاوة ، ثم رجع لتونس قبل إعلان الحرب الكبرى بقليل . وأما باش حمبة فقد أقام في الأستانة إلى أن مات كما سنبينه .

علي باش حمبة بالأستانة :

كانت الأستانة في هذا العهد ملجأ لجميع الزعماء المضطهدين من كافة العالم الإسلامي . فما وصل لها علي باش حمبة حتى ظفر فيها بعديد من أبطال الجهاد العربي والإسلامي اللاجئين ؛ أمثال محمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ، والباروني ، وعبد الحميد ، وأحمد فؤاد ، وعلي الشمسي ، وأبي سعيد هندي ، والشيخ علي كاسبيرينكي ، وأحمد أغايف من مسلمي روسيا . وكان هذا الوسط كله يمثل نزعة الانبعاث الجديد في العالم الاسلامي ، والانبعاث الروحي السلفي واليقظة القومية السياسية . وكان عبد الحميد يساعد الكثيرين من رجال هذه النزعة ، كما كان (حزب الاتحاد والترقي) يعطف على جناح خاص من رجالها ، فوجد الزعيم المغربي في هذه البيئة ميداناً لاستئناف نشاطه ، والعمل على خدمة القضية التونسية خصوصاً والمغربية عموماً ، فأخذ يستفزهم العثمانيين لمناصرة المغرب وتحريره بما كان يكتبه من مقالات ممتعة في جرائدهم التي تعبر عن لسان حال الخلافة ومناصريها ، كجريدة (الشباب التركي) وجريدة (تصوير الأفكار) وجريدة (طنين) التي هي منظمة العثمانيين الرسمية . وقد أثرت دعايته كثيراً في توجيه نظر المشتغلين بالقضايا الإسلامية إلى حالة المغرب ، وأكسبه عمله نفوذاً في هذا الوسط الكبير . كما وطد صلاته مع شكيب أرسلان ،

والبارونى ، وجاويش ، ومحمد فريد . الأمر الذى قربه لرجال الدولة العثمانية ، حتى عين مستشاراً فى العدلية ، ثم عضوا فى مجلس الدولة . وحينما أعلنت الحرب عين رئيساً لهيئة التشكيلات ، وهى هيئة تشبه وزارة الدعاية . فسنحت له الفرصة لأن يلعب دوراً كبيراً فى الدعاية ضدًّا على الفرنسيين وحلفائهم ، ونشر فظائعهم فى الشمال الأفريقى كله . وفى سنة ١٩١٦ عين مستشاراً لوزارة الخارجية ثم مستشاراً للصدارة العظمى .

وفى هذه السنة قررت الحكومة العثمانية أن تؤسس فى الأستانة هيئة لغزو شمال أفريقيا بالاتفاق مع رجالها اللاجئين . وقد كان من نتيجة ذلك أن ثارت طرابلس الغرب وبرقة ، وأبعدت الإيطاليين عن كل ما عدا المدن الكبرى من طرابلس وبرقة ، فطلبت الهيئة المذكورة من أنور باشا تعيين البارونى والياً عاماً على المناطق المحررة ، فصادق أنور على طلبهم ، وذهب البارونى على ظهر غواصة ألمانية لميناء بولا ، ونزل بطرابلس ، واعتصم بجبل غريان حيث نظم المقاومة العظيمة ضدًّا على إيطاليا فى طرابلس ، وأخذ يبعث رسله فى نشر الدعوة للجزائر وتونس ، وربط الصلة بين أنور وحسن قلاتى أحد الذين بقوا فى تونس من حزب باش حمبة ، وكان يحمل الرسائل بينهما مجاهد اسمه الحاج عمار أبو طارة

وفى سنة ١٩١٧ ثار (التوارجة) بقيادة زعيمهم موسى وعق المصطانى ثورة عمت الصحراء كلها من أعالى النيل إلى أدرار فى الساحل الأطلسى . فاضطرت جميع المراكز الصحراوية الفرنسية للانسحاب إلى الواحات ، وقتل فى هذه الحركة الأب الجاسوس دوفوكو الذى كان معتكفاً فى تامزاست (على ألف كيلومتر من ورجلة التى هى أقصى واحة فى عمالة الجزائر) . واضطرب الأمن ، وأصبح لزاماً على فرنسا أن تسحب الجنرال لابيريس الاختصاصى فى شئون الصحراء من ميدان القتال الأوربى ، وتعطيه قيادة الجنوب الجزائرى ، فظل هناك إلى أن قتل سنة ١٩١٨ . ثم غزت بعد الواحات تونس الجنوبية حيث دارت معارك عظيمة قتل فيها الكولونيل لوبوف الذى تسمى به « برج البوف » الذى

أصبح بعد معتقلا للأحرار التونسيين . وقد دامت المناوشات فى الجنوب التونسى من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٢١ .

وهكذا استطاع أبناء الشمال الأفريقى بفضل مجهودات البارونى و باش حمبة ومن معهما من أبطال الجهاد العربى أن يفتحوا فى أفريقيا جبهة جديدة لفرنسا و إيطاليا شغلت عديداً من قواتهما أمداً غير قصير .

وفى سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ تشكلت فى الأستانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة ، هى جمع أسارى المغاربة فى ألمانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وترسل عن طريق الغواصات لطرابلس . وكان مقرراً أن يرأسها على باش حمبة بنفسه ليكون مندوباً عن الخليفة العثمانى لتحرير مسلمى الشمال الأفريقى من الاستعمار المسيحى . وفعلا ابتدأ فى نقل أركان هذه الحملة من عثمانيين ومغاربة لطرابلس ، ومن جملة من نقل فعلا من كبار الضباط الأمير عثمان فؤاد حفيد السلطان مراد الذى التحق بالبارونى كمرافق له وضابط من ضباط أركانه .

وينبغى ألا ننسى ربط هذه الحركة التى وقعت فى طرابلس بالحركة التى وقعت سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ على الحدود المصرية فى السلوم وفى سيوه عندما أرسل المرحوم أنور باشا للشيخ السنوسى الكبير قوة عسكرية تحت قيادة أخيه نورى بك ، والضابط العراقى جعفر العسكرى أخى تحسين بك . فقامت بمقاومة عنيفة أقلقت الإنجليز حتى قهرت ، فعاد نورى بك للأستانة ، وانتقل السنوسى الكبير لتركيا حيث نال تقديراً عظيما إلى حد أنه فوض إليه تنصيب الخلفاء العثمانيين بعد ما كان ذلك منذ عهد السلطان عثمان الأول محصوراً فى يد أحفاد الملوك الجوقيين .

وقبل أن يحين الموعد الذى كان مقرراً لمغادرة باش حمبة الأستانة للقيام بمهمته التحريرية أصيب بمرض خطير يعتقد أنه سرطان ، فاضطر لملازمة الفراش ، وكانت الدول الوسطى قد أخذت فى التدهور ، فأهمل الأمر حتى حدثت كارثة

استسلام الدولة العثمانية ، وشاءت الأقدار أن يموت على باش حمبة قبل أسبوع واحد من هدنة (مدرس) ، فدفن باحتفال مهيب مشى فيه الوزراء العثمانيون ، وقواد الجيش ، وقائد البلاط نائباً عن السلطان محمد السادس وحيد الدين ، ودفن بمقبرة « باشيكتاش » .

إن هذه الشخصية التونسية لخير مثال يجب أن يقتدى به الشباب المغربى وزعماء الحركة المعاصرة ؛ لأنه يمثل حركة دائمة وجهاداً مستمراً وتفانياً فى خدمة القضية المقدسة . ولذلك لم نرد أن نغفل بحثنا من تتبع أعمالها فى سبيل الاستقلال المغربى . ونحن نرى أن حركة « تونس الفتـاة » كانت أكبر مظهر للصراع التونسى ، ونرجو أن يكون فى هذا التذكير بها ما يساعد على الاقتداء بها والعمل على غرارها .

أما محمد أخو باش حمبة الذى كان محامياً مثله فقد توجه باتفاق مع أخيه سنة ١٩١٦ إلى جنيف ، حيث قام بتأسيس مجلة أسبوعية باللغة الفرنسية سماها (مجلة المغرب) ، وقد كافحت هذه المجلة مدة عامين مكافحة عظيمة ، ثم وقفت بعد انقطاع المدد الذى كان يأتيها من اسطنبول .

ومن الاعتراف بالجميل أن نسجل المساعدة التي أسداها لهذه المجلة المرحوم فؤاد سليم الحجازى المصرى صديق مصطفى كامل وسفير الدولة العثمانية فى مدينة برن .

ولمـا انتهت الحرب وتوفى على باش حمبة عاد محمد إلى برلين واستأنف الجهاد فى الأوساط الشرقية المهاجرة بألمـانيا إلى أن توفى هناك سنة ١٩٢٠ ، ودفن بمقبرة « تمبلهوف » الإسـلامية ، ويعود فضل تشييد قبره للمرحوم طلعت باشا الصدر الأعظم العثمانى واسماعيل بك لبيب الوطنى المصرى الشهير .

أما فى داخل القطر التونسى ، فبالرغم من حل الحكومة لحزب « تونس الفتاة » فقد ظل رجاله الباقون هناك يعملون فى الخفاء تحت زعامة الشيخ الثعالبى . وقد رأينا كيف أن قلاتى أحد رفقائه كان على اتصال بأنور باشا والباروني .

وقد كان عملهم ينحصر فى توزيع بعض المنشورات ، والقيام بدعاية عظيمة . وكانت السلطة تتابعهم متابعة فعالة ، فكانوا يجتمعون بمنزل الأمير محمد الحبيب الذى أصبح بايا بعد وفاة محمد الناصر اختفاء عن الناس ، ولما لبيت الأمير من الحصانة . ومع ذلك فقد اعتقلت السلطة سنة ١٩١٤ جمعاً من أنصارهم ، من بينهم الأستاذ توفيق المدنى الذى اتهم بتعليقه فى جدران الجامع الأعظم نشرات تحث الجيش على العصيان . ولما فتش بيته عثر فيه على مراسلات بينه و بين السيد الحسين الجزيرى صاحب جريدة النديم ، فاعتقل هذا الأخير أيضاً ، وحينما فتش منزله عثر عنده على أوراق تدل على اتصال بينه و بين المدنى من جهة ، و بين الإثنين والشيخ عمر بن قدور أحد المصلحين السلفيين فى الجزائر وصاحب جريدتى (الفاروق) و (الصديق) من جهة أخرى . وقد بقى هؤلاء وغيرهم فى السجن طيلة أمد الحرب الكبرى .

الوفد الوطني لمؤتمر الصلح

انكشفت الحرب العالمية الأولى عن انتصار الحلفاء وانهزام الدولة العلية التى كانت حركة « تونس الفتاة » تعلق عليها أملا كبيراً ، كما انكشفت عن يقظة العالم الشرقى برمته من أقصى الهند والصين إلى المغرب الأقصى . وظهر فى العالم تياران خطيران كلاهما يبشر بحقوق الإنسان وينادى بحرية الشعوب ؛ فمن جهة الثورة السوفيتية التى اندلعت فى روسيا باسم التحرر ، والتى ملأت العالم إذ ذاك دعاية ضد الأمبريالية الفرنسية والغربية ، ومن جهة ثانية دعوة الرئيس ولسن التى توّج بها خطته السلمية ، والتى أعلن فيها مبادئه الأربعة عشر

وهكذا تنفس الوطنيون التونسيون بعد ما كبتوا مدة الحرب . ومن الطبيعى ألا يتجهوا لمناشدة العون من الجانب الثورى الروسى ؛ لأن دعاية الروس غامضة من أول عهدها ، ثم هى تؤدى إلى تضحية كثير من العقائد الوطنية التى يؤمن بها الثعالبى وصحابته ، فكان الاتجاه المنتظر الذى ينحون صوبه هو مؤتمر الصلح الذى يدعى أنه يعمل لتنظيم العالم على أساس من العدل والحرية .

وفعلا تقدم الثعالبى وزميله أحمد السقا إلى الرئيس ولسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس فى الوقت الذى قدم فيه الضباط الجزائريون برئاسة الأمير خالد نفس الطلب . ولكن قضيتى تونس والجزائر كقضايا مراكش ومصر وسوريا لم تجد من رسل السلم والحرية فى المؤتمر إلا إهمالا كاملا أو توجيهاً استعماريا باطلا فتوجه الثعالبى نحو العمل على تنوير الرأى العام الفرنسى عاقداً بعض الأمل على رجال اليسار الذين كانوا شديدين فى معارضتهم لحكومة الجبهة الوطنية التى تكونت فى فرنسا بعد الحرب من أحزاب اليمين ، فأصدر فى سنة ١٩٢٠ كراسته القيمة (تونس الشهيدة) باللغة الفرنسية ، شرح فيها أعمال الاستعمار

الفرنسى بتونس التى انتهكت جميع حقوق الشعب التونسى القومية والسياسية والفردية ، وخاصة منها ما يتعلق باغتصاب الأراضى ، ومقاومة التعليم ، وكبت الحريات العامة والخاصة ، وفتح باب الهجرة للايطاليين والفرنسيين وأخيراً كل الوسائل التى ترمى لفَرْنَسَة الشعب التونسى على مثال الخطة المتبعة فى الجزائر .
ولقد لخص الثعالبى كل ما كتبه النائب الفرنسى مسيو بول فينييه دكتو الذى كان أوفد لتونس سنة ١٩٠٦ بشأن يتعلق بالميزانية التونسية فى كتابيه الذين أحدثا ضجة عظيمة فى فرنسا ومستعمراتها وهما (لوبانا ماتونسيان)[١] و (عَرَق البرنس)[٢] فيما يتعلق بلصوصية الولاة الفرنسيين التى كانت تدفعهم إلى اقتطاع العقارات الواسعة التى تتراوح مساحاتها بين الألفين والعشرين ألف هكتار ، مسجلا أسماء الأراضى المغتصبة ، وأسماء رجال فرنسا وقوادها ، وأصحاب جرائدها الكبرى ، والشركات العقارية التى أصبحت مستولية عليها ، مصوراً ما أدى إليه ذلك من انتشار الفقر المدقع بين الأهالى وسوء حالهم ، الأمر الذى يبين بوضوح فشل الحماية التى تجاوزت كل حدود الرقابة إلى الحكم المباشر والسيطرة الاستبدادية ، وانتهى إلى المطالبة بتأسيس حكومة تونسية مسؤولة أمام مجلس يمثل الأمة التمثيل الصحيح حتى يتمكن الشعب من ضمان مصيره ومراقبة شؤونه

وبينما كان الوفد الذى يترأسه الثعالبى يوالى جهوده بباريس كان رفقاؤه بتونس ينظمون اتصالات أخرى بسمو الباى ومقيم فرنسا العام . ولكن الظروف الداخلية التى وجدوا فيها كانت تجبرهم على أن يكونوا أقل حدة فى نقدهم وتطرفا فى مطالبهم . فكان حديثهم مع المقيم العام فلانذان فى المقابلة التى جرت لهم معه فى شهر مايو سنة ١٩١٩ لا تتعدى موضوع إعطاء تونس نظاما دستوريا . وفى يونيه سنة ١٩١٩ تقدموا لسمو الباى بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر ورفعوا له عريضة يطالبون فيها باسم الشعب بالتصريح بالدستور ، فأظهر الباى عطفه عليهم ، ووعدهم

---

(١) لوبانا ماتونسيان Le Panama Tunisien
(٢) عرق البرنس La Sueur du Burnous

بإرضائهم فى مطالبهم .

و إزاء هذا الوعد الصريح قرر رجال الحركة تأسيس حزب جديد يقوم على أساس المطالبة بنظام دستورى ، وأطلقوا عليه اسم «حزب الدستور » وقد أعربوا عن غايتهم من هذه المنظمة فى بيان نشروه على الشعب جاء فيه ما يأتى :

« الغاية من تأسيس الحزب هى تبليغ الوطن رشده ، وتحريره من الاستعباد كى يصبح الشعب التونسى حراً متمتعاً بكامل الحقوق التى تتمتع بها الشعوب الحرة . وهو يريد أن يصل لهذه الغاية عن طريق التحقيق العاجل لنظام دستورى يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه ، وفاقا للاسس التى يسير عليها كل العالم المتمدين » .

و إذن فقد تأسس هذا الحزب الجديد على غير ما كانت عليه حركة «تونس الفتاة » التى كانت ترمى إلى الاستقلال التام قبل كل شىء ، وعلى غير ما سار عليه الوفد التونسى برئاسة الثعالبى . وليس معنى هذا أن مؤسسى الدستور لم يكونوا يرمون — على الأقل فيما بينهم و بين أنفسهم — إلى نفس المبدأ الاستقلالى الصحيح ، ولكنهم فيما يظهر اتخذوا خطة أقل وضوحا من خطة سلفهم ، ولعلهم كانوا يرون فى هذا الغموض سياسة تسمح لهم بقطع مرحلة يتمكنون فيها من إعادة تنظيم أنفسهم ، إنما ستظل هذه السياسة خطة الحزب حتى سنة ١٩٢٥ كما سنبينه . وهل كانت البقية الباقية من رجال « تونس الفتاة » كلها راضية عن هذا الاتجاه الجديد ؟ وهل كان عمل الإخوان فى تونس متفقاً مع إرادة الشيخ الثعالبى وأحمد السقا ؟ الذى نعلمه أن الذين قاموا بهذه المحاولة الدستورية كانوا كلهم من متخرجى الجامعات الفرنسية ، وأن الزيتونيين من الوطنيين لم ينضموا إليهم إلا بعد رجوع الثعالبى وترؤسه للحزب .

أما الشيخ الثعالبى نفسه فيظهر أنه لم يكن مصادقا فى قرارة نفسه على هذه الخطة ، و إنما اضطر إلى مسايرة التيار العام حتى غادر البلاد إلى أرض العروبة التى تمكنه من المجاهرة برأيه الكامل .

أخبرني السـيد محي الدين القليبي أنه فى وقت شبابه الأول دخل على الثعالبى ليطلعه على مقال كتبه في بعض الجرائد ، فسر به الشيخ وقال له : يجب أن تنخرط في الحزب الدستورى ، فقال له السيد محي الدين : إنى مستعد للعمل معكم ، ولـكنكم تطالبون بالإصلاح الدستورى ، وأنا أريد الاستقلال ، ولا يمكننى أن أقسم يمين الحزب إلا إذا كانت غايته هى الاستقلال ، فتبسم الشيخ الثعالبى ، وظهر على وجهه تأثر كبير ، وقال له : يا ولدى : إن هذه خطة ارتضاها إخواننا تحايلا فى السياسة ، أما أنا فقد كنت أفضل الصراحة التى قلت عنها ، ومع ذلك فلا تقسم إلا على الاستقلال لأن تلك هى غايتنا جميعاً .

سارت هيئة الحزب الجديد على خطتها ، وعمدت إلى استغلال كل الظروف والحوادث لتحقيق مهمتها الدستورية . وحدث أن الحماية حاولت الاستيلاء على الأوقاف الخاصة التى تتصرف فيها بعض العائلات وفقاً للفظ الواقفين ، وأن المقيم العام م . فلاندان حاول استقراض تونس لمائتين وخمسيين مليوناً من الفرنكات لتـكميل عجز الميزانية ، فأثار ذلك غضب الجمهور ، وخاصة المنتفعين بالوقف ، فتركب وفد جديد تحت إشراف الدستوريين يشتمل على الشيخ مصطفى الباهى ، والشيخ البشير البكرى ، والشيخ حمودة المنتيرى ، والأستاذ البشير عكاشة ، والأستاذ صالح بن العجوزة المحاميين . ثم سافر لفرنسا بقصد الاتصال بالحكومة ، والاحتجاج على عمل فلاندان . وقد قدم هذا الوفد زيادة على ما يرغب فيه من ميثاق الوفد الأهلى مطالب الدستوريين التسعة وهى :

١ — تأسيس مجلس تشريعى متركب من التونسيين والفرنسيين ينتخب انتخاباً عاماً ، على أن يكون له الحق فى وضع محضر جلساته ، وذا اختصاصات واسعة فيما يرجع للميزانية .

٢ — تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .

٣ — الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .

٤ — تخويل التونسيين الحق فى سائر الوظائف إذا توافرت فيهم الشروط

التى تجب على المرشح الفرنسى .

٥ — المساواة فى أجور الموظفين التونسيين والفرنسيين .

٦ — تأسيس مجالس بلدية منتخبة .

٧ — التعليم الاجبارى .

٨ — تشريك التونسيين فى حق شراء الأراضى الراجعة لإدارة الفلاحة ، أو لإملاك الدولة .

٩ — حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات .

وهذه المطالب التسعة تدل على تقهقر حتى عن المرحلة الأولى من تأسيس الدستور ، ولكن يظهر لنا أنها لم تقدم على هذه الصفة إلا لأنها كانت استغلالا لوفد ركب أولا وقبل كل شىء للدفاع عن الوقف الأهلى . وفعلا فقد عاد الوفد من باريس دون الحصول على شىء إلا إلغاء مشروع فلاندان فى الوقف ، ومشروعه فى القرض . وقد توجه وفد جديد إلى باريس فى ديسمبر من آخر سنة ١٩٢٠ ، ولكنه عاد أيضاً دون الحصول على نتيجة كبرى .

لكن هذه التجربة التى قام بها مؤسسو الدستور لم توقف الثعالبى عن دعايته فى باريس . وقد اعتقلته السلطة هناك بتهمة التآمر على أمن الدولة الفرنسية ، ونقل إلى تونس حيث زج به فى السجن العسكرى ، كما قبض على صديقيه فى الجهاد الشيخ محمد الرياحى والشيخ صالح بن يحيى . و بعد ٩ أشهر أطلق سراحهم ، فعاد الثعالبى وصديقاه للعمل ضمن الحزب الجديد مكونين جناحه الأيسر ، ونظموه تنظيما متيناً حيث أصبح الثعالبى رئيساً له ، والأستاذ أحمد الصافى أمينه العام ، وامتدت دعايته وتشكيلاته فى أهم جهات الأيالة التونسية فاضطرت الحكومة الفرنسية لأحداث تغيير مؤقت فى سياستها ، وذلك بإعفاء فلاندان وتعيين لوسيان سان خلفاً عنه .

وفد الأربعين وتضامن الباي

ما كاد المقيم العام الجديد يصل يوم ٦ يونيه سنة ١٩٢١ حتى كان الدستوريون قد هيأوا وفداً جديداً يحتوى على أربعين عضواً يمثلون مختلف طبقات الشعب التونسي ، وقدموا إليه المطالب الدستورية التى سبق للوفود الأخرى أن رفعتها بباريس . وقد أصبح هذا الوفد يعرف بوفد الأربعين ، وقد أجابهم المقيم بأنه مستعد للتفاهم معهم فى تحقيق بعض الإصلاحات التى لا تتنافى مع نظام الحماية ، أما الباقى فهو من اختصاص الخارجية الفرنسية ، وكان المقيم يرمى بذلك للتنويه بتنفيذ بعض الإصلاحات الجزئية التى لا تقرر تكوين دستور صحيح ولا مسئولية الحكومة أمام ممثلى الشعب . وقد توجه الوفد فى الوقت نفسه عند سمو الباى الناصر فاقتبلهم فى احترام كبير ، وأعلن لهم تضامنه معهم فى مطالبهم ، واستعداد سموه للمصادقة على مبدأ تكوين حكومة دستورية .

وكان رئيس الجمهورية الفرنسية م . ميلران قد زار مراكش ، وتقرر أن يعرج على تونس ، فأرادت الخارجية الفرنسية أن يكون وصوله لها فى جو هدوء وطمأنينة ، فبعثت لسمو الباى تخبره بأن الإصلاحات تقرر تحقيقها ولكن بعد رجوع المسيو ميلران من رحلته ، وطلبت منه أن يتدخل لدى رجال الحزب لإقناعهم بضرورة مجاملة رئيس الجمهورية أثناء مروره بالايالة التونسية ، فبعث سمو الباى كبير حجابه محمد العيد ، وأميرالاى العسة الملكية الشاذلى خازندار ، فاقتبلهما بمركز الحزب الحر الدستورى الشيخ الثعالبى والأستاذ أحمد الصافى ، وأبلغ رسولا الباى للزعيمين أن م . بوانكاريه أكد لسمو الباى استعداد الحكومة لتحقيق المطالب بمجرد ما تنتهى الزيارة الرئيسية .

زار الرئيس ميلران تونس وقوبل بالحفاوة المناسبة ، ولكنه خطب فأعلن

أن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد ، فغضب الشعب لهذا التصريح ، وقارن بينه وبين الوعد الرسمى الذى أعطاه بوانكاريه لسمو الباى وللحزب ، وتقدم لوسيان سان ببعض ما سماه بالإصلاحات ليعرضه على سمو الناصر الباى ، فرفض سموه المصادقة عليها نظراً لكونها غير كافية ولكونها مشوهة .

وبينما كان الجو السياسى مضطربا ، وكانت العلاقات بين القصر والإقامة فى أشد ما يمكن من التوتر حدث أن نشر صحافى فرنسى من جريدة البيتى باريسيان حديثاً زعم أنه جرى له مع الباى ادعى فيه غضب سموه على رجال الحركة الوطنية واتهمهم بالشيوعية . وما اطلع الباى على هذا التصريح حتى ثارت ثائرته ، وأمر رجال حكومته بتكذيبه رسمياً ، ولكن كلا من رئيس الوزارة ووزير التشريفات خافا على نفسهما ورفضا أن يعلنا التكذيب ، فدعا الباى الصحفيين بنفسه وأعلن تكذيبه للخبر وعزمه على عزل رئيس الوزارة ووزير التشريفات .

وحاول الباى أن يحقق ما أراده من إعفاء الوزيرين ، ولكن الإقامة العامة تشددت فى الموضوع ، ورفضت كل الرفض أن تترك لسموه هذه السابقة التى تنم على نوع من السيادة فى تولية الوزراء وإعفائهم ، وهنا ظهرت شهامة محمد الناصر ونخوته العربية حيث قابل هذا التحدى بإعلان تنازله عن العرش .

ولكن الشعب الذى رأى شجاعة مليكه وعظيم ثباته لم يكن ليخذله فى مثل هذا الأوان ، فثار هو الآخر معلناً تضامنه مع الملك ، وغضبه على سياسة الحماية واعتدائها ، ووقعت المظاهرة الكبرى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ التى أدت إلى اعتقال عدد كبير من الأشخاص البارزين . وبعد المظاهرة واقتناع الباى بالاستمرار فى الملك توجَّه لوسيان سان بصحبة فرقة من جند أفريقيا أحاطت بالقصر ، وقدم لائحة للملك تشتمل على أسماء ٣٦ شخصاً من زعماء الحركة وأقطابها طالباً من سموه المصادقة على إبعادهم ، فأجابه سمو الباى . — «إن لائحتك ناقصة العدد ، وكان من حقك أن تضم إليها اسمى وأسماء أفراد عائلتى» . فرد المقيم عليه رداً غير لائق ، وكان ولده المنصف الذى أصبح بايا بعده ، ثم نفى إلى

جنوب فرنسا ، حاضراً فزجر المقيم وطلب منه أن يتكلم في حدود الأدب .

رجع رئيس الجمهورية لباريس ، ومرت هذه الحوادث سراعا ، و بينما الشعب ينتظر الإصلاحات الموعودة إذا بسمو الباى يموت فجأة بمرض غير معروف ، وظل موته موضع الريبة والتقول فى الوسط التونسى إلى اليوم ، وخلفه سمو محمد الحبيب باى فصادق على الإصلاحات التى رفضها الناصر ، و بدأت سياسة القمع من جديد .

رحلة الثعالبي للشرق

بينا فيما سبق أنّ دار الأمير محمد الحبيب كانت وقت الحرب هي مجتمع رجال الحركة ، يعملون فيها في مأمن من أعين الرقباء والحماة ، وكانت أوراقهم ووثائقهم كلها محفوظة في بيت الأمير الحبيب ؛ ولكن عمل الحبيب بعد ما اعتلى العرش كان غير عمله وهو ما يزال أميراً بعيداً عن كل المسؤوليات . وقد حدث أنه أمضي الإصلاحات التي تقضي بتأسيس المجلس الكبير المختلط ، والغرفتين التجارية والفلاحية بعد ما وعد الشيخ الثعالبي وصاحبه بعدم المصادقة عليها ، فأدى ذلك إلى حدوث اختلاف شديد بين الدستوريين والباي ، وخشي الأولون من أن يستغل الباي مركزه لينتقم من أصدقاء الأمس وخصوم اليوم ، خصوصاً بعد ما هدد الباي الثعالبي مذكراً له بالأسرار التي بين يديه ، فقرر الحزب أن يسافر الثعالبي للشرق واضعاً بذلك حداً لهذا الخلاف الذي يمكن أن يتطور — لو استمر الزعيم الكبير في عناده — لغير صالح التونسيين وقضيتهم .

سافر الثعالبي للشرق سنة ١٩٢٣ ، ولم يرجع لتونس إلا سنة ١٩٣٧ ، وقد زار أثناء هذه المدة مصر وسوريا والعراق والحجاز والهند وغيرها من البلدان وقام بدعاية قوية في الأوساط العربية والإسلامية لصالح القضية التونسية . وشارك في مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٠ وانتخب عضواً بلجنته التنفيذية ، ووجّه من قبله للبحث في قضية المنبوذين في الهند ، وظل موطن الاحترام من جميع الأوساط التي ما زالت تذكر فضله وعلمه ونشاطه في قضايا العرب كلها .

ومن أحسن الشهادات التي سمعتها فيه شهادة السيد الفاروقي رئيس القسم الشرقي في المؤتمر الهندي وأحد زعماء المسلمين بالهند فقد قال لي : إنه لم يصلنا للهند أحد أعلم ولا أحب إلينا من الثعالبي . وناهيك بهذه الشهادة التي تشرف

الحركة الدستورية وتنوه بقيمة مؤسسها العظيم .

أما فى الداخل فقد استمر الحزب سائراً فى خطته تحت إشراف الأمين العام السيد احمد الصافى ، وعين مديراً لتشكيلاته السيد محيى الدين القليبى ، واستمر فى التوجيهات التى ترد عليه من الشيخ ؛ ورغم انشقاق أحد أقطابهم السيد قلاتى الذى أراد أن يعتدل فى مطالبه فإن ذلك لم يؤثر على مصير الحركة ، ولا على التفاف الأمة التونسية حول المطالب الدستورية ورجالها ، وقد كان من أثر هذا الانشقاق الصغير أن تزايد اهتمام أقطاب الدستور بتنظيمه وتكثير شعبه حتى أصبح له فى العاصمة وحدها سبع شعب كبرى ، وفى خارج العاصمة ٨٣ شعبة ، وشملت دعوته النساء فأحدث عدة تشكيلات نسوية ، ونظم فرق الشباب الدستورى الذى سنرى عمله فى الخطوة بالحركة خطى بعيدة إلى الأمام ، وقد كان من أهم التوجيهات التى قامت بها الحركة الدستورية فى هذه المرحلة بعثها على تأسيس عدة جمعيات وفرق رياضية وكشفية .

وفى سنة ١٩٢٥ نصبت الحماية فى تونس تمثالا للكاردينال دولا فيجرى يمثله آخذاً الصليب بيده اليمنى ، والإنجيل فى يده اليسرى ، فهاج التونسيون من أجل ذلك ، ونظم زعماء الدستور مظاهرة كبرى أدت إلى تضارب قوى بين المتظاهرين وبين الفرنسيين فى باب البحر ، وأبعد فيها السيد عبد الرحمن اليعلاوى ، والسيد المكى أبو شامى ، وأخوه محمد للجزائر ، ونفى بجهات مختلفة كل من الشيخ العربى القروى من علماء الزيتونة ، والشيخ أحمد الشطى ، والسيد محمد النجار ، وحكم على الرياحى والحبيب المعوى بالسجن .

وكانت حرب التحرير الريفية بمراكش فى عنفوانها ، وكان صداها يتردد فى تونس وسائر العالم العربي ، فيبعث على الأمل ويشجع على الكفاح ، فتغنى التونسيون كالمغاربة والجزائريين بأمجاد البطولة المغربية ، وعملوا على التذكير بأبطال الكفاح القديم الذين يظهرون اليوم مجسمين فى شخصيات مراكشية جديدة . ونظم الحزب فى تونس تمثيل عدة روايات وحفلات ، ولكن السلطة

كانت واقفة بالمرصاد ، فمنعت تمثيل رواية (فتح الأندلس) لمصطفى كامل ، وجمع التونسيون مبالغ من المال لإسعاف جرحى الريف ، فاستولت الادارة الفرنسية على هذه المبالغ كما غضبت منا نحن بعد ذلك فى مراكش عند ما قمنا بمثل هذا العمل لفائدة فلسطين ، وقد اعتقل من أجل هذه المحاولة السيد عمر بن مقراش وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمسة أعوام ، وأبعد السيد توفيق المدنى للجزائر ولا يزال مبعداً إلى الآن من أجل كتاباته عن بطولة الريف وشهامة الزعيم عبد الكريم .

وفى سنة ١٩٢٦ أرادت السلطة أن تهاجم السيادة التونسية مهاجمة جديدة وذلك بإسناد المحاكم التونسية بقضاة فرنسيين ، فأضربت البلاد من أقصاها لأقصاها إضراباً شمل حتى موظفى الدولة ورجالها . ووقعت مظاهرات كبرى فى مختلف جهات المملكة ، وتقدم وفد برئاسة الأستاذ أحمد الصافى الأمين العام للحزب ومعه الشيخ راجح إبراهيم ، والحاج على كمون ، فقابله سمو الباى وأكد له تضامنه مع الشعب فى احتجاجه . وقد رجعت الحماية عن مشروعها ، ولكنها نظراً لتضامن القضاء الأهلى مع الوطنيين قررت إحالة القضايا السياسية للمحاكم الفرنسية ، وضيقت على الوطنيين وحريتهم .

كان للحزب الدستورى أكثر من ٢٠ صحيفة عربية تؤيده وتنشر دعوته ، وصحيفة فرنسية هى (الحر) ، ودعاة ينبثون فى كل الجهات . ولكن السلطة سرعان ما ولت وجهتها نحو هذه الأدوات العاملة لنشر الوطنية في ربوع تونس ، وأصدرت قرارات تقيد الصحافة ، وتمنع الاجتماعات ، وتحرم الاكتتاب والتجول لنشر الأفكار .

وفى سنة ١٩٢٤ وصلت الحركة النقابية ذروتها بفضل زعيمها البطل محمد على الذى نجح فى الخروج بالعمال من حظيرة النقابة الفرنسية إلى مؤسسة تونسية مسلمة ؛ لأن البلد الذى ينشد الاستقلال لا يمكنه إلا أن يعمل لاستقلال سائر حركاته ، وابتعادها عن كل تبعية مادية أو معنوية للبلد الذى يحتله ، ولكن

المقيم لوسيان سان قاوم هـذا المظهر من مظاهر الحركة القومية ، كما قاوم غيره ، وأبعد السيد محمد على وثـلة من أصدقائه إلى خارج القطر ، حيث ماتوا جميعاً بعيداً عن أهلهم ومواطنيهم ، كما أبعد فى هذه الظروف الدكتور ابن ميلاد ، ثم عاد بعد خمس سنين من نفيه .

الشباب الدستورى فى الميدان :

قلنا إن أبرز ما قامت به الحركة الدستورية بعـد سفر رئيس الحزب هو تشكيلاتها ، وبالأخص ما يرجع منها لإعداد الشباب الذى يجب أن يغذى دائماً الحركات ويزيدها نشاطـاً وقوة . وفعلا فما رجع الجيل الجديد من وجهاته الدراسية حتى فسح له الحزب مجال العمـل ، فانضم للمسيرين القدماء السيد الشاذلى خير الله بصفته سكرتيراً للغة الأجنبية فى اللجنة التنفيذية . ولما أوقفت الحكومة جريدة الحزب أسس السيد الشاذلي جريدة فرنسية أخرى تحمل اسم (العلم التونسى) سنة ١٩٢٧ . وقد نجحت هـذه الجريدة برغم أنها لم تـكن لسان الحزب الرسمى في أن تلف من حولها الشباب الدستورى المثقف . ولـكن الحماية لم تمهل هـذه الجريدة إلا قليلا ، ثم أوقفتها سنة ١٩٢٩ فلم يتقهقر الدستوريون ، بل سرعان ما عوضوا العلم التونسى (بصوت التونسى) ، وتكونت حول هذه الجريدة لجنة من الشباب الدستورى للاشراف على توجيهها وتحريرها وكان من بين أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقيبة ، والسيد صالح فرحات ، والطاهر صفر ، والدكتور الماطرى وغيرهم . وقد كان لهذا التنظيم أثره المحسوس فى الحملات الصحفية التى رددت صدى الاستياء التونسى . ثم أسس الشباب التونسى بعد ذلك جريدة (العمل التونسى) مستقلا عن السيد الشاذلى خير الله . وقد كان الأستاذ أبو رقيبة هو رئيس تحرير الجريدة الجديدة . أما الحزب الدستورى فقد أسس صحيفته الرسمية باللغة الفرنسية تحت اسم (صوت الشعب)

ظاهرة غريبة فى الاستعمار الفرنسى :

بينما يقف الشعب التونسى كأخيه المغربى موقف المطالبة بحرياته المغصوبة وحقوقه المسلوبة إذا بالسياسة الاستعمارية الفرنسية تتقمص شكلا جديداً أشد وأدهى من كل الأشكال التى ظهرت بها من قبل؛ فقد وجهت حملتها العنيفة هذه المرة لا للسيادة القومية فى شمال أفريقيا ، ولا للثروة الشعبية فى يد أبنائها ، ولكن للعقيدة الإسلامية التى ظلت الغذاء الوحيد للنفوس فى هذا البلد المنكوب . وهكذا تقرر انعقاد المؤتمر الافخارستى فى تونس فى الوقت الذى قررت فيه فرنسا تدشين سياستها البربرية فى مراكش ، وذلك بمناسبه مضى ٥٠ عاماً على احتلال تونس .

ولم تكن هذه الظاهرة مجرد عمل قام به الولاة الرجعيون خارج فرنسا ، بل كان سياسة جديدة قررت الحكومة الفرنسية نفسها اتباعها والعمل عليها ، وقد أعلن وزير الخارجية الفرنسية أمام مجلس النواب أثناء عرض الوزارة لفصل من الميزانية يرمى لمساعدة الجمعيات التبشيرية ومعارضة بعض الأحزاب اليسارية له : (أن فرنسا إذا كانت لا دينية فى داخل حدودها فإنها دينية فى الخارج) ؛ فالمسألة إذن لم تعد قضية بعيدة عن المسؤولية الرسمية للجمهورية الثالثة التى تعتبر اللائكية من أجلى مظاهرها التى تفتخر بها .

وهذا الاتجاه الجديد شجع المبعوثين المسيحيين فى شمال أفريقيا على التظاهر برغباتهم فى استغلال ظل السلطة بتبشير المسلمين بالمسيحية ، مرتكبين فى ذلك مختلف الوسائل ، غير مبالين بما يجرح عواطف المغاربة وإحساساتهم الدينية ؛ وهكذا عرضت الإقامة العامة على المجلس الجديد مشروع مليونين من الفرنك لتنظيم المؤتمر الأفخارستى . ولما عارض الأعضاء المسلمون فى المصادقة على المبلغ منعتهم السلطة من المناقشة وأقرت مشروعها كما تشاء . ثم صرح الأسقف بأن المؤتمر الأفخارستى حملة صليبية على تونس ، وإن كان ملؤها المحبة والسلام . . .

وإزاء هذا التحدى لعواطف المسلمين قرر الشعب الاحتجاج والتظاهر ، واحتشد بأندية الحزب الدستورى ، ووقعت مظاهرات كبيرة فى سائر أنحاء المملكة ، وأضرب عمال الرصيف ببنزرت وتونس يوم نزول المؤتمرين بالتراب التونسى ؛ كما أضرب تجار القطن وعمالهم فى سائر الجهات ، وقام الشباب بأعمال جليلة فى إسعاف المنكوبين ومساعدتهم ، كما حملت الصحافة الوطنية (العمل التونسى) و (صوت الشعب) وغيرهما حملات موفقة ، وانتهى كل ذلك بإخفاق المؤتمر وعدول السلطة الفرنسية عن الاحتفال الخمسينى الذى قررته .

ولعل القارىء غير المسلم يظن أن فى هذه المظاهرات ما يدل على تعصب من التونسيين ضداً على مؤتمر لا يرمى إلى أكثر من اجتماع ممثلى المسيحية للنظر فى شئونهم الدينية ، وأنه لا يعدو أن يكون مثل المؤتمرات التى يعقدها ذوو العقائد والنزعات المختلفة فى البلاد المسيحية والمسلمة على السواء . ولكن الحقيقة أن الدافع لمقاومة التونسيين لم تكن هى روح التعصب كما يظن ، وإنما هى المقاومة للسياسة الأهلية الفرنسية التى ترمى لفرنسة المغاربة عن طريق تمسيحهم ، فاستغلال الدين ورجاله ، واستعمال القوة الروحية التى تمثلها المسيحية لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أغراضهم فى هدم الكيان التونسى هو الباعث الأول فى الموضوع . وزيادة على ذلك فإن الحماية لا يمكنها أبداً أن تسمح للمسلمين بعقد مؤتمر كبير إسلامى على نمط المؤتمر الأفخارستى فى أرض الحماية ، ولو كان مجرد مؤتمر دينى لا محل للسياسة فيه ، فالمسألة تكتسى أيضاً صبغة المقاومة لروح التحيز المبنى على تعصب ممقوت ، وأيضاً فإن السلطة لم تتعفف عن التذكير بفتحها لتونس وبعزمها على الاحتفاء بمرور خمسين عاماً على الحماية ، فلم يكن المؤتمر الأفخارستى إلا جزءاً من هذه الاحتفالات التى يراد بها الامتنان على التونسيين بنعمة استعبادهم واحتلال بلادهم . ولم تزل الحماية فى تونس تذكر بالحرب الصليبية التى قادها سان لوى ، وقد كان أول تصرف قامت به فرنسا فى تونس هو وضع تمثال في قرطاجنة لسان لوى الذى قضى نحبه على أبواب تونس

ولم يتمكن من فتحها . فالدفاع القومى أولا وأخيراً هو الذى حمل إخواننا فى تونس على معاكسة أمانى الفرنسيين ومقاومة أعمالهم المصطبغة بصبغة الدين .

قضية التجنيس :

ولعل السياسة الفرنسية أحست بفشلها فى فَرْنَسة التونسيين عن طريق المسيحية ، فبدأت تنشر دعوتها لتجنيس المسلمين بصفة إجماعية بعد أن كانت فتحت لهم باب التجنيس الفردى ، ولكن الروح القومية لا يمكنها أن تترك هذه المهاجمة الجديدة تفتك بالأمة فى صميم وجودها ، فما ألقى مسيو بول بونكور خطابه فى مجلس النواب الفرنسي معلناً أن الحماية التونسية عازمة على اتخاذ سياسة تجنيس إجماعى لأهالى تونس حتى ثارت البلاد ثورتها ، وقامت الصحافة الوطنية بحملة صادقة . وقد قرر الشعب مقاطعة المتجنسين وعدم التزاوج معهم ، ومنعهم من الدخول للمساجد ، وحرمانهم من الدفن فى مقابر المسلمين . وقد نجحت هذه المقاطعة نجاحاً كبيراً أدى إلى التقليل من عدد الذين حاولوا التجنس أولا ، ثم انقطاعه نهائياً ، وسجلت الحركة الوطنية بذلك انتصاراً كبيراً على سياسة الإدماج الفرنسية . وقد كان لهذه الحركة ضحاياها وحوادثها التى أصدر عنها مكتب الأنباء التابع للجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى رسالة خاصة يمكن لمن شاء الرجوع إليها .

مؤتمر قسم الجبل :

إزاء هذه المهاجمات المتوالية ، وإزاء الحماس الذى أظهره الشعب وخاصة الشباب الدستورى الجديد قررت اللجنه التنفيذية عقد مؤتمر للحزب للنظر فى الخطة التى يجب اتخاذها والتى تتفق مع التطورات التى أنتجتها مختلف الحركات الشعبية فى البلاد . وانعقد المؤتمر يومى ١٢ و ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ بنادى الحزب فى قسم الجبل من رجال اللجنة التنفيذية وممثلى شُعَب الحزب ، وانضمت إليهم

جماعة العمل التونسى التى كانت تمثل النزعة اليسرى للشباب الدستورى ، و بعد استعراض الحالة ، واعتبار التقلبات التى مرت بها الحركة الوطنية منذ سفر رئيسها الثعالبى للشرق ، ودرس النوايا السيئة التى رمت إليها السياسة الفرنسية من حملاتها التبشيرية والتجنيسية — اتفق المؤتمرون على ضرورة العدول عن كل خطة تدعو للتعاون مع النظام القائم ، ورفض الاعتراف بالمجلس الكبير وما إليه ، والعودة بالحزب للسياسة الحازمة التى سار بها وفده الأول بباريس بعد الحرب ، وأصدر قراره بعد الاعتبارات الأولية معلناً :

« أن الغاية التى يرمى إليها الحزب من العمل السياسى هى تحرير الشعب التونسى ، وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً مستقراً فى شكل دستور يحفظ الشخصية التونسية ، ويحقق سيادة الشعب بواسطة :

— برلمان تونسي منتخب انتخابا عاماً مالكا لإعداد محاضر جلساته ومكتسبا لكامل السلطة التشريعية .

— وحكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان .

— والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .

— وامتداد اختصاص القضاء التونسى لجميع المقيمين فى الأيالة التونسية .

— و إعطاء الحريات لجميع المواطنين من غير استثناء .

— والتعليم الإجبارى للجميع .

— وحماية الحياة الاقتصادية للبلاد .

— و بصفة عامة ، كل ما من شأنه أن ينهض بالبلاد من هذه الوهدة التى هى فيها ماديا ومعنويا ، و يعطيها المحل اللائق بها بين الشعوب المتمدينة التى تملك مصيرها » .

وقد قام المقيم العام مانصورون برد فعل لهذا العمل ، فقرر حل الحزب الحر الدستورى و إقفال سائر صحفه ، ولكنه فى الوقت نفسه أحدث مقبرة خاصة للمتجنسين . و بعد ذلك بقليل أعفى مسيو مانصورون ، وعين عوضاً عنه المسيو

بيرتون فأراد المراقبون المدنيون انتهاز فرصة تعيين المقيم الجديد لإرغام المسلمين على قبول دفن المتجنسين فى مقابرهم ، الأمر الذى أدى إلى حادثة المنستير يوم ٨ أغسطس ، ذلك أن متجنساً قضي في تلك المدينة ، فأصدر المراقب المدنى جريميقيق الأمر بدفنه فى المقبرة الإسلامية ، وبعث لإتمام ذلك كوكبة من الجند المسلح ، فأدى الأمر إلى اصطدام الكوكبة بجمهور المتظاهرين ضد هذا العمل ومات واحد منهم وجرح كثيرون .

الانشقاق فى صفوف الدستور:

لقد كانت النزعة الجديدة التى تمثلها كتلة شباب العمل التونسي التى يظهر أنها أخذت تتكيف بالشكل الذى كانت تكيفت به كتلة العمل المغربى بمراكش مختلفة من حيث حماسها مع النزعة التى كان يمثلها رجال اللجنة التنفيذية فى الدستور القديم ولكن رجال اللجنة التنفيذية حاولوا تلافى أى انشقاق فى الصفوف فدعوا لمؤتمر قسم الجبل الذى أشرنا إليه ، وقرروا إدخال ممثلي جناح العمل التونسى بما فيهم السادة قيقا وأبو رقيبة في اللجنة التنفيذية ، لأن ذلك من شأنه أن يوفق بين النزعات التى أخذت تبدو فى توجيه الحركة ، ولكنه للأسف لم تؤد هذه الحركة للغاية منها ، فسرعان ما عين مسيو بيرتون حتى أخذ يظهر للدستوريين عطفه واستعداده للتعاون معهم ، و بعد أن اجتمع بأقطابهم أعلن لهم موافقته على بعض المطالب التى منها تقليل عدد الموظفين الفرنسيين ، و إحلال الأهالى محلهم سيراً فى طريقة التشريك فى الحكم التى تؤدى فى النهاية لأن يتولى التونسيون حكم نفسهم بنفسهم . ولكنه اشترط عليهم عدم إعلان موافقته هذه ليتمكن من تنفيذها دون أن تمنعه من ذلك معارضة الفرنسيين . و إذا لم يكن حتى الوعد بهذا الإصلاح البسيط قد نجز ، فإن هذه السياسة عجلت حدوث ما كان يخشى وقوعه من خلاف بين الشباب الدستورى ورجاله القدماء ؛ ذلك أن السيد قيقا لم يتأخر عن إعلان ما صرح به بيرتون من شأن التقليل من الموظفين ، وأخذ

عليه أصدقاؤه إخلافه للوعد ، وادعى الشباب أنه لا يمكن أن يكون بين الوطنيين و بين الإقامة العامة سر يكتم على الجمهور ، وزعم الآخرون أن السياسة تقضى بتأخير الإعلان للوقت المناسب لتعطى للمقيم الفرصة التى يتبين فيها صدقه من كذبه ، ومهما تكن أهمية هذا الأمر ضئيلة فقد كان السبب المباشر أو (نقطة الماء التى تفيض الإناء) لحدوث الانشقاق الذى أدى إلى تكوين صفى الدستور الجديد والقديم .

و إذا كان الدستور القديم من الوجهة القانونية قد انحل بمقتضى قرار مانصورون الذى أشرنا إليه ، فقد أغضى بيرتون عن تأسيس الدستور الجديد و إصداره جريدة « العمل » باللغة العربية ، الأمر الذى مكن المنفصلين من الدعاية لحزبهم وضم العديد من الشعب إلى جانبهم .

وفى مؤتمر « قصرهلال » ولد يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٤ حزب الدستور التونسي الجديد ، وانتخب الدكتور الماطرى رئيساً له ، والأستاذ الحبيب أبو رقيبة أمينه العام . وللتميز عن الحزب القديم أعطى لهيئته الإدارية اسم (الديوان السياسى) بينما احتفظ القدماء باسم اللجنة التنفيذية .

لم يعلن الحزب الجديد اختلافاً عن المبادئ التى يدافع عنها الأولون ، ولكنه انتقد انتقاداً مراً ما يسميه بالبرودة وقلة الحركة ، وأخذ ينشر الدعوة لتكوين هياج شعبي للضغط على الإدارة و إرغامها على الاعتراف بالحقوق .

و إذا كان بيرتون أولا قد أغضى عن حركة الديوان السياسى ، و إذا كان قد حاول الاستفادة من الخلاف باستدعاء الطرفين للمشاركة فى ما سماه بلجنة المباحث ، وباستدعائهما لبعض حفلات الشاي التى كان يقيمها بالإقامة العامة — فإنه سرعان ما اضطر إلى مواجهة الحقيقة ، وهى استفحال المظاهرات والمطالبات الشعبية والحملات الصحافية التى أثارها حماس شباب جديد الدخول لميدان الصراع الوطنى . فأصدر أمره بتعطيل جريدة « العمل » واعتقال الزعماء و بعثهم إلى برج البوف وغيره من مراكز الصحراء ، وكان ذلك يوم

٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

وتضامنا مع الزعماء المبعدين ودفاعاً عن المطالب التى اعتقلوا من أجلها توالت المظاهرات فى تونس وغيرها من المدن التونسية . وجرت مشادة بين الجمهور والجيش اضطر فيها المقيم العام للالتجاء لبعض الزعماء الذين لم يعتقلوا بعد ، ولكن الشعب قد هاج وصعب حتى على أقطاب الحزب الباقين أن يردوه عن المظاهرة والمطالبة بعودة المعتقلين وتحقيق أمانى البلاد . وانتهي الأمر باعتقال البقية من القادة ، وسجن سائر أعضاء الدواوين السياسية التى تعاقب تشكيلها ، كما اعتقل زعماء اللجنة التنفيذية ، لأن مسيو بير تون عرف أن الخلاف السياسى فى المغرب لا يمس اتحاد الكل فى مقاومة المحتل ، وقد استمرت القلاقل والاضطرابات حتى قررت الحكومة فى النهاية إعفاء مسيو بيرتون ، ثم نقله للمغرب حيث يلاقى مصيره النهائى بتضامن الوطنيين المراكشيين ، وعين محله مسيو ارمان قيون فى إبريل سنة ١٩٣٦ .

تونس والجبهة الشعبية الفرنسية

لم تكن تونس أقل انخداعاً بالجبهة الشعبية من الجزائر ، خصوصاً بعد ما كان الاشتراكيون الفرنسيون — وعلى رأسهم ليون بلوم — قد شاركوا عملياً فى مقاومة بيرتون والعمل على إخراجه من تونس ، على أن المقيم الجديد مسيو إرمان قيون قد ابتدأ مهمته مظهراً رغبته فى تحسين حالة الأهالى واتباع سياسة تحريرية تهيىء التونسيين لمستقبل حسن . وقد كان أول تصريح فاه به أثناء وصوله للعاصمة هو أنه يريد أن يحكم بقلبه ، وقد افتتح عمله بالعفو عن سائر المعتقلين السياسيين ، وسمح للأستاذ الحبيب أبى رقيبة والصالح بن يوسف والطاهر صفر وقيقا والقليبى وغيرهم من قادة الدستور بالعودة إلى مراكزهم .

وقد كان لهذا العمل أثره الحسن فى نفوس التونسيين فاستبشروا خيراً ، ووضعوا الأمل فى روح الجبهة الشعبية ، وشاركوا أنصارها فى احتفال توليها الحكم فى فرنسا ، وصرح الزعماء بثقتهم فى رجالها ، وأكد ذلك فى نفوسهم ما اتخذه مسيو قيون من السماح بفتح أندية الحزب الدستورى ، وإباحة الاجتماع والجمعيات ، وتحرير الصحافة من عقالها ، ولم يغفل الدستوريون الجدد هذه الفرصة ، بل انتهزوها ، فنظموا أنفسهم وضاعفوا التشكيلات والخلايا فى كل مكان . ونشطوا بدورهم فى تأسيس الفرق الرياضية والكشفية التى تعتبر الهيئات الموازية الضرورية لتقوية الحزب وإسناده ، كما أن النقابيين التونسيين استغلوا الظروف فأعادوا استئناف العمل الذى بدأه زعيمهم الأول محمد على ، وأسسوا (الاتحاد النقابى التونسى) بزعامة القناوى منفصلا عن الاتحاد النقابى الفرنسى الأمر الذى ظهر لرجال الجبهة الشعبية كشىء متناقض مع ما تقتضيه سياسة التعاون والإخاء .

وأعيد الشيخ الثعالبي الذى لم يتمكن من الرجوع لتونس منذ سنة ١٩٢٣ إلى البلاد . فاستقبله الشعب استقبال الرجل الذى ظل طول عمره عاملا لمصلحته ، باذلا جهده فى خدمة قضيته .

وفى هـذا الجو الذى يحتوى على شىء غير قليل من الحريات العامة واصل الدستوريون كفاحهم واتصالهم بمختلف الهيئات الفرنسية فى تونس وفرنسا ، وعقد الاجتماعات والمهرجانات التى تتناول مختلف المطالب الشعبية ، وتشعل الحماس فى نفوس الجماهير ، كما ظهرت عدة صحف حزبية ومستقلة .

وأعلن حزب الدستور الجديد أن الخطة التى قررها مؤتمر قسم الجبل سنة ١٩٣٣ هى التى ستظل أساس سياسته الحزبية ، أى أن الغاية لعمله هى الحصول لتونس على نظام الدولة ذات السيادة ، أو على ترشيد التونسي حسب تعبير الزعيم أبى رقيبة فى خطبه . لـكن الحزب مع ذلك فـكر فى اتباع سياسة المراحل ، وبما أن معاهدة الحماية لم تحترم ، أو بالأحرى أُوِّلت على خلاف المقصود منها ، فالحزب يطالب كمرحلة أولى بالرجوع لروح الحماية ومعناها ، مع اعتبار أن وصاية فرنسا غير دائمة ، ولـكى يمكن الرجوع تدريجياً لروح الحمـاية يجب تنفيذ بعض التدابير المستعجلة ، وهى التى اقترحها الحزب الجديد بمجرد رجوع زعمائه من المنفى :

١ — إلغاء الثلث الاستعمارى[١] .

٢ — توقيف الاستعمار الفلاحى الرسمي .

٣ — التعليم الإجبارى للجميع .

٤ — تـكوين بلديات منتخبة .

٥ — تعيين التونسيين فى مختلف الوظائف الحـكومية ، مع تشريكهم فى مراكز الحـكم المهمة .

---

(١) يعطى للموظفين الفرنسيين بتونس ومراكش والجزائر علاوة على مرتباتهم الأصلية ثلث المرتب . وهو ما يسمى بالثلث الاستعمارى .

٦ — تنظيم جدى لوسائل الإسعاف .

٧ — مقاومة الربا .

٨ — إلغاء المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان تونسى وحكومة مسؤولة أمامه .

* * *

والحقيقة أن هذه السياسة التى تعرف بسياسة المراحل خدعت كثيراً من الوطنيين لا فى تونس وحدها بل حتى فى المغرب الأقصى ، وقد اعتبرناها جميعاً — والحق يقال — وسيلة للوصول لأهدافنا العليا ، لكن التجربة أثبتت لنا كما أثبتت لإخواننا التونسيين خطأها . نعم إذا كانت هذه السياسة مقبولة فى طور تكوين الحركة ، فلم يكن من المعقول أن يرجع إليها ولو كوسيلة بعد أن قرر المؤتمر الوطنى الدستورى سنة ١٩٣٣ العدول عنها بالمرة . ولكن اتجاهها فى الواقع كان نتيجة الدعاية الناجحة التي قامت بها الجبهة الشعبية فى شمال أفريقيا ولبعض الترضيات التى طبقها المسيو إرمان فيون .

وهذه الخطة السياسية لا يمكن أن يتحمل مسؤوليتها الدستور الجديد وحده بل إن القديم لم يكن أكثر تطرفاً منه ، ونحن لا نريد من تسجيلها هاهنا الانتقاد على إخواننا بشيء وقعنا فيه نحن أيضاً ، وإنما نذكرها للاتعاظ بالماضى ولإظهار خطأ الذين يريدون اليوم استئناف سياسة المراحل ، أو المطالبة بالتدريج فى الاستقلال . فما دمنا قد انتصرنا على أنفسنا ، واستطعنا أن نجمع كلمة الشعب كلها حول الرغبة فى هذا الاستقلال الكامل ، والتحرر الشامل . فلم يعد من الخطأ فقط بل صار من الإجرام أن نعود القهقرى لسياسة لمسنا بأنفسنا خطأنا الأول فيها . فإن الغلط إذا وقع مرة أولى كان غلطاً ، أما إذا استمر فيه أو تكرر عن قصد لم يعد من الخطأ فى شيء ، بل أصبح من العمد فى ارتكاب الجريمة وانتحال مبرراتها .

سافر الأستاذ أبو رقيبة إلى باريس فى أغسطس سنة ١٩٣٦ وقام بدعاية كبيرة ، واتصالات مفيدة فى أوساط الجبهة الشعبية ، واستقبله سكرتير الخارجية

فى ما يرجع لشؤون سوريا ولبنان وأفريقيا الشمالية مسيو فيينو الذى كان يريد أن يبعث سياسة فرنسية إسلامية ، فيها نوع من المجاملة وإن لم يكن فيها شئ من التسامح أو الإنصاف ، وزار مسيو فيينو تونس ، وألقى فيها خطاباً بمحضر زعماء الدستور الذين رحبوا به حاول أن يرجع فيه أسباب الأزمة التونسية إلى أنانية بعض المغرضين من المستعمرين الذين لا يفرقون بين مصالحهم الخاصة ومصالح فرنسا العامة ، وطالب بتحسين حالة الفلاح والعامل وتنظيم البلاد تنظيما عصريا ، ولكنه فى الوقت نفسه أكَّد تصريح مسيو ملران القديم : بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد .. هذا التصريح الذى أدلى به وهو فى باريس عن مراكش .

لكن تصريح مسيو ميلران السابق كان له صدى استياء كبير فى الأوساط التونسية كتصريح فيينو فى مراكش . أما فى تونس فإن روح المجاملة التى أظهرها فيينو استوجبت إغضاء الكل عن تصريحه الخطير ، على الأقل فيما يظهر للناس . لكن الطبقة العاملة للشعب ليس من عادتها أن تقتنع بالخطب أو تتبع سياسة المجاملات ، ولذلك لم يغادر المسيو فيينو تونس حتى بدأ العمال يطالبون بحقوقهم المغصوبة ، فأضرب رجال منجم الفوسفات بالمتلوى ، ومديلا (ناحية قفصه) ، ووقعت بينهم و بين فرق الجند رمة مقاتلة أسفرت عن خمسة وعشرين قتيلا ، وثلاثين جريحاً . وقد تكررت الحوادث فى أوساط العملة بسائر جهات المملكة ، الأمر الذى دعا رئيس جمعية المستعمرين مسيو فينيك لينذر الإقامة العامة فى ينايرسنة ١٩٣٧ (بأنها إذا لم تتخذ التدابير الصارمة فإن الدماء ستسيل)

ذهب فيينو وانتظر الشعب وانتظر الدستوريون تنفيذ الوعود التى صرَّح بها وزير الجبهة الشعبية ، وإذا بها سراب لا ثبات له ، فتضاعف غضب الشعب وازداد هياجه ، وتغيرت من أجل ذلك لهجة الصحافة الدستورية من أسلوب المجاملة إلى أسلوب التهديد بأن الرشد التونسى واقع لا محالة ، وأن فرنسا إذا لم تباعده فإنه سيقع بدونها .

مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٧

وفى هذه الظروف كانت مراكش تعانى قساوة السياسة الفرنسية التى لم تتبدل ولو قليلا فى زمن الجبهة الشعبية ، وفى بحر سنة ١٩٣٧ توالت اعتقالات أنصار الحزب الوطنى فى قبائل البوادى كما سنبينه ، فكان ذلك من أسباب انعقاد المؤتمر الوطنى بالرباط فى أكتوبر من السنة نفسها ، وانتهى بقطع الحزب الوطنى لكل علاقة مع الإقامة العامة بالمغرب ، وأُبعدتُ فى ٢٠ من الشهر نفسه إلى الجابون ، كما نفى أصدقائى الآخرون لجهات مختلفة ، وجرت فى البلاد أحداث هوجاء سيأتى تفصيلها . ولم تكن الجزائر أسعد حالا من مراكش ، بل إن القمع والاضطهاد قد امتدا إليها .

كل هذا إلى جانب الإخلاف بالوعود حمل الدستور الجديد على عقد مؤتمر وطنى فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ للنظر فى الموقف الذى يجب أن يتخذه الدستور إزاء سياسة القمع التى سارت فيها حكومة شوتان فى الجزائر والمغرب الأقصى ، وقد قرر أن ينزع ثقته من هذه الحكومة ، وأن يدعو الشعب للتحفظ إزاء رد الفعل الذى يريد الرجعيون القيام به ضداً عليه .

وللتضامن مع إخوانهم فى مراكش والجزائر أعلن المؤتمرون إضراباً عاما لمدة أربع وعشرين ساعة ، وقد نجح الإضراب نجاحاً كبيراً .

جواب الحماية :

وقد كانت الإدارة الفرنسية بدأت عملياً فى الاستعداد لقمع التونسيين أيضاً فأصدرت أوامرها بمنع الاجتماعات العامة ، لكن ذلك لم يعق الدستوريين عن موالاة أشغالهم بوسائل الاجتماعات الخاصة ، والمظاهرات التى تنظم فى محلات

محدودة ، ولكنها لا تقل قيمة عن التظاهر العلنى من حيث إشهارها للاستياء وإذكاؤها لحرب الأعصاب . فاتخذت الحماية تدابير مضادة لعمل الحزب ، وطاردت مسيرى الحركة . فاعتقلت الأساتذة الزعيم أبو رقيبة والدكتور ابن سليمان والصالح ابن يوسف والهادى نويرة .

وفى اليوم التاسع من إبريل سنة ١٩٣٨ اعتقلت السلطة الأستاذ علال البهلوان ، فأدى اعتقاله إلى اضطرابات كبيرة فى العاصمة تدخل فيها الجند وأسفرت عن مائة قتيل ، وبضع مئات من الجرحى ، كما وقعت مظاهرات فى مختلف أنحاء الأيالة .

اعتقل قادة الحزب الدستورى كلهم ، وأحيلوا على المحكمة العسكرية بدعوى تآمرهم على سلامة الدولة كما اعتقل آلاف من أنصارهم ، وهكذا أصيبت تونس كغيرها من البلدان المغربية العربية بالاضطهاد الذى استمر منذ ذلك الوقت دون أن ينال من قيمة الحركة ، أو يرجع رجالها عن الكفاح .

لجنة الدفاع عن الحريات بتونس :

إزاء الضغط الذى أصاب البلاد من جراء اعتقال سائر القادة لم يعد من الممكن تسيير الحركة بالداخل على الصفة التى كانت عليها ، ولكن الشباب التونسى الذى كان يتم دروسه فى باريس قرر أن يتحمل مسؤولية العمل إلى اليوم الذى يتحرر فيه الزعماء ، وتعود الحالة لمجراها الطبيعى ، فأسسوا لجنة الدفاع عن الحريات العامة فى تونس بقيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، الذى يعتبر من أقطاب رجال الديوان السياسى اليوم . وقد والت هذه اللجنة مجهوداتها بعقد مهرجانات ، وتنظيم حملات صحافية ، والاتصال بأنصار الحزب فى الداخل ، وتوجيههم ، وسرعان ما تم تنظيم حركة مستمرة خفية توالى مقاومتها المتنوعة ، وتوالى حرب أعصاب أقلقت المستعمر كل هذه المرحلة الطويلة ، وقد كان على رأس هذه العمليات الدكتور الحبيب ثامر ، وقد أصدرت عدة صحف وشجعت

إقامة مظاهرات بمختلف المناسبات ، وتوزيع المنشـورات السرية ، والقيام بتخريب بعض وسائل المواصلات وتعطيل أسلاك التليفون ، وغير ذلك من أساليب التهييج والتهريج .

الحرب العالمية الثانية :

وطبعى أن تزيد الحرب العالمية هذه الثورة اشتعالا ، فإنها فرصة لإغراء الشعب بعدم الاشتراك فى الجندية ، وفعلا لم ينخرط فيها إلا من أخذ عن طريق القوة أو سبيل الاحتياج ، وتضاعفت أعمال (السابوتاج) برغم تهديدات الجنرال بلان الذى كان حاكماً بفاس أثناء إبعادى ، وقام فيها بضروب القساوة العظيمة ، ثم نقل لتونس كحاكم عام للجيش ، الأمر الذى حمل الإدارة على اتخاذ تدابير شديدة كالحكم بالإعدام ، وتحميل الأهالى مسؤولية حراسة الأسلاك التليفونية بإرغامهم علي حراستها بالمناوبة ، وبلغ الخوف بالإقامة العامة إلى أن منعت توزيع السلاح على الجند التونسى المقيم بالحصون التونسية . ومع ذلك فإن (السابوتاج) استمر وظهرت بوادر العصيان المدنى بين المجندين ، حتى اضطرت السلطة من أجل دفعهم لنزول بنزرت ، والسفر إلى ميادين القتال فى بلجيكا وإيطاليا ، إلى استعمال الحيلة والشدة ، فوقعت مشادة بينهم فى قابس والقيروان . وهكذا بقيت المحاكم العسكرية قائمة ، وملئت السجون والمنافى بأفراد الشعب .

وحينما وقعت الهدنة الفيشية انتهز الدستوريون الفرصة ، فطالبوا بالاستقلال نظراً إلى أن الحماية لم تعـد قادرة على الدفاع عن الوطن ، وقد تقدم يوم ٥ يولية سنة ١٩٤٠ وفد من الدستور الجديد لسمو الباي رافعاً له عريضة يطالب فيهـا باطلاق سراح أبى رقيبة وإخوانه المعتقلين فى (بور سان نيقولا) بمرسيليا ، وإلغاء عقد الحماية . وفى الوقت نفسه وزعت الفروع الحزبية بياناً عاماً على الشعب بنفس المعنى ، وقد أجاب المقيم العام الأميرال استيفان على هـذا العمل باعتقال سائر أعضاء الوفد ، وبفضل تدخل الباى نفسه فإن اعتقالهم لم يدم إلا بضعة أسابيع

وأخيراً اعتقل الدكتور ثامر وسائر أعضاء الديوان السياسى الذين لم يعتقلوا فى المدة السابقة ، ولكن ذلك لم يؤثر فى سير الحركة التي استمرت على هذا الهياج والفتنة حتى ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

وفى ١٩ يونية سنة ١٩٤٢ ارتقى صاحب السمو المنصف عرش البلاد ، وهو المعروف بعواطفه الوطنية ، والذى تغذى بالروح القومية وهو فى أحضان والده محمد الناصر ، فكان ارتقاؤه مناسبة سرور عام وحماس هائل للشعب كله ، وقد أعلن تضامنه مع الوطنيين التونسيين .

وفى اليوم الثانى من أغسطس سنة ١٩٤٢ قدم سموه للأميرال استيفان دفتر المطالب المستعجلة التى تتفق فى الكثير منها مع رغبات الدستور بين المقدمة سنة ١٩٣٦ ، وقد وعدت الحكومة الفرنسية بانجازها ، ولكن هذا الوعد لم يحقق . وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ احتلت الجيوش الألمانية تونس فتدخل الباى لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، فعاد الدكتور ثامر لقيادة الحركة الدستورية بصفة علنية حيث قام بتجديد تنظيم الحزب ، وتكثير خلاياه ، وإصدار جريدته العربية ، والقيام بتجولات للدعاية فى أنحاء الأيالة . وهكذا استعاد الحزب مركزه بالتفاف سائر الأمة من حوله . ونقل أبو رقيبة ومن كان معه إلى روما حيث لم يتمكنوا من العودة لتونس إلا فى ابريل سنة ١٩٤٣ .

وفى ٨ مايو سنة ١٩٤٣ وقع تحرير تونس ، ودخلتها جيوش الحلفاء ، فانتهزت الإدارة الفرنسية فرصة الاضطراب القائم ، وقررت القضاء على الوطنيين التونسيين بدعوى تعاونهم مع سلطات المحور .

وفى ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ أعلن الجنرال جيرو خلع سمو المنصف ، بالرغم من أن سموه أعلن فى الوقت المناسب حياده ، ورفض كل عروض الألمانيين ، ونقل الباى بالطيارة إلى (الأغواط) فى الصحراء الجزائرية ، ثم إلى (تنس) وأخيراً إلى (بو) فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ حيث بقى معتقلا إلى أن قضى نحبه شهيد الشهامة والوطنية يوم فاتح سبتمبر ١٩٤٨ م . ووقع إعدام مئات من

الأفراد ، وحكم على الآلاف بسنوات مختلفة من السجن القاسى ، و بفضل تدخل بعض الدوائر الأجنبية فإن الأستاذ أبا رقيبة سلم هـذه المرة من الاعتقال هو و بعض أصدقائه ، أما الشعب فقد عاد إلى الكفاح فى السر ، وجدد محاولاته للثورة ، تلك المحاولات التى كانت تسرع القوة الغاشمة لإخمادها .

وفى هـذه المرحلة أعلن الحزب فى بيان أذاعه رغبته فى أن تعطى تونس نظام الحكم الذاتى موحداً بذلك صفوف الأمة حول مطلب معين .

وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٣ غادر الزعيم أبو رقيبة تونس بصفة سرية و بصحبة بعض أصدقائه ، و بعد سفر طويل وصعب وصل إلى القاهرة لموالاة الكفاح فى سبيل الحرية التونسية المنكوبة .

أما الزعماء الذين بقوا فى تونس فقد استطاعوا أن يعيدوا تنظيم الديوان السياسى بزعامة أمينه العام المجاهد الكبير الأستاذ صالح ابن يوسف الذي قدر على تجديد الأساليب الدستورية فى الدعاية والنظام ، وبدأ يواصل العمل الذى أسسه الدستوريون الأولون .

ونظراً لظروف ما بعد الحرب فقد اتفق الديوان السياسى واللجنة التنفيذية للدستور القديم على عقد مؤتمر عام لدراسة الأحوال وتوحيد خطة الكفاح . فانعقد هذا المؤتمر يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة السيد العروسى الحداد وشارك فيه زيادة على الحزبين الدستوريين الاتحاد النقابى التونسى للشغل ، وأساتذة جامع الريتونة ، واتحاد الموظفين التونسيين .

و بعد ما استمع المؤتمرون للبيانات السياسية التى أدلى بها الأستاذ صالح فرحات عن اللجنة التنفيذية ، والأستاذ صالح بن يوسف عن الديوان السياسى صادق المؤتمر على ميثاق وطنى سنذكره من بعد .

و بينما المجتمعون يتـداولون فى نتائج أعمالهم إذا بالبوليس يحتـل قاعة الاجتماع ، وفى يده أمر ممضى من المقيم العام ، و بعد أن حاصر الحاضرين فتشهم واحداً بعـد الآخر ، واعتقل ستين منهم فى مقدمتهم الرئيس الحداد ، وزعماء

الدستور بدعوى تآمرهم على سلامة الدولة ، وتجديد حزب منحل .

وقد استمر المعتقلون فى السجن شهراً واحداً ، ثم أطلق سراحهم . وفيما يلى نص التصريح الذى أعلنه المؤتمر :

ميثاق المؤتمر الوطنى التونسى

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً ، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا ، بعد أن دافعت عن استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها إلى إرغامها على قبول حمايتها بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام .

وحيث إن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية ، ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية .

وحيث إن الحماية قد استحالت — بعد مضي خمس وستين سنة — إلى نظام استغلالى استعمارى ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً منظما ، فى حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوصاية بسيطة .

وحيث إن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية فى مباشرة الحكم والتصرف فى الشئون العامة .

وحيث إن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التى هي حق خاص لجلالة الباي حتى أصبح جلالته شبيهاً بموظف شرفى سام مضغوط على حريته الشخصية ، وإن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل ، وإن العمال (المديرن والمحافظين) أصبحوا أعواناً ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين ، وحيث إنها نزعت سلطات جميع

الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم فى غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث إن فرنسا التى التزمت علانية بحماية شخص الباى وعائلته قد خرقت المعاهدة مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعى جلالة محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامى .

وحيث إن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إدارى مضطرب لا هو إلحاق ولا حكم ذاتى ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث سلكت فرنسا منذ أول عهد الحماية سياسة تفقير الأهالى مغتصبة أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثى الميزانية التونسية للموظفين (وجلهم من الفرنسيين) ، وهى ميزانية لا رقابة للشعب عليها تتكون من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها فى مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفقير هذه هى نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين ، وفتح باب التجنس للأهالى ، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطيين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين وحتى الإيطاليين في العهد الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالى والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

وحيث أدى الإسراف المالى الذى تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة التى تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .

وحيث إن فى تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة فى تونس بالبرلمان الفرنسى اعتداء جديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوضعية الدولية للحماية .

وحيث إن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية ، وهى حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية .

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها فى حراسة أمن الدولة ، وسلمت البلاد لدول المحور ، بينما بذل التونسيون دماءهم فى كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها .

وحيث إن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام وقتى ، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة فى تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث إن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشا كل دولية ، وقد عبرت الأمم المتحده عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التى خاضت من أجلها غمار الحرب : « حق الشعوب كلها فى اختيار نوع الحكم الذى ترتضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التى انتزعت منها قهرا » .

وحيث إن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التى صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق فى أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما أبديا » .

لهذا كله فإن المؤتمر الوطنى التونسى يعلن : أن نظام الحماية نظام سياسى

واقتصادى لايتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسى ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعمارى قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة فى مؤتمر الصلح .

الحالة الحاضرة

وهكذا وضع المؤتمر الدستورى حداً للغموض والتحول الذى كان يكتنف خطة الحركة القومية بتونس . فقد أصبح المطلب العلنى الصريح هو الاستقلال التام من غير قيد ولا شرط . وقد صادق على هذه الغاية والتزم العمل فى سبيلها رجال اللجنة التنفيذية ورجال الديوان السياسى ، ومن حولهم الشعب التونسى كله من غير استثناء .

ولكن تحقيق الاستقلال يتوقف طبعاً على كفاح آخر ، وهذا الكفاح يتطلب توحيد الصفوف وتنسيق الأعمال . ولذلك فقد اتفق الحزبان التونسيان على تكوين لجنة تنسيق مشتركة تدرس المسائل القائمة وتوجه الحركة توجيهها الصحيح .

ومن الحق أن نعترف بأن الأغلبية التونسية اليوم هى فى صف الدستور الجديد . ولكن الأقلية قوية أيضاً بإخلاصها لهذا المبدأ المشترك ، وبموقفها من جانب التعاون الذى رغب فيه الدستوريون الجدد بعد أن كانوا رفضوه من قبل. فالحركة التونسية سائرة سيرها الطبيعى اليوم . ورجالها لا يألون جهداً فى العمل داخل البلاد وخارجها لتحرير وطنهم وتحقيق أمانى شعبهم المجيد .

ولقد شارك كل من الحزبين فى تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) بزعامة الأمير عبد الكريم ، ويمثل الديوان السياسى فيها الزعيم أبو رقيبة والدكتور ثامر ، كما يمثل اللجنة التنفيذية مديرها السيد محيى الدين القليبى .

والأستاذ أبو رقيبة لا يقصر عمله على القاهرة ، ولكنه يعمل فى حركة دائمة متردداً بين الشرق وأوربا وأمريكا ، وهو في تجولاته يمثل الحركة الدستورية كلها .

مراكش

أو

المغرب الأقصى

لقد كانت مراكش تعتبر دائماً القطر الجزائرى بمثابة الحصن الأمامى لحمايتها . ولذلك ظلت سياستها التقليدية ترمى إلى امتداد نفوذها المعنوى للجزائر أو على الأقل العمل على حمايتها من الاحتلال الأجنبى الذى من شأنه أن يحاول — متى استقر بها — التوسع يميناً ويساراً . فلما وقعت الجزائر تحت الحكم التركي ظل المراكشيون متخوفين من أن يمتد سلطان الترك لبلادهم ، وسارت حكومتهم على منهج مؤيد لجميع الحركات الوطنية المناوئة للاتراك والتى ترمى لتكوين مملكة جزائرية مستقلة . وهذا ما دفع بجلالة السلطان عبد الرحمن الذى ظل على عرش المغرب الأقصى من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٨٩٤ لتأييد مقاومة التيجانيين للترك ، برغم أن العقيدة التى أيدها سلفه مولاى سليمان كانت مستمدة من الوهابيين ومنافية لروح الطريقة التى انتحلها التيجانيون .

وإذا كانت هذه هى سياسة مراكش مع دولة مستعمرة إسلامية فمن الطبيعى أن يكون موقفها مع المحتلين غير المسلمين مضاهيا أو أحروياً ، ولذلك ما حاولت فرنسا احتلال الجزائر حتى تقدمت الحكومة المغربية بالاحتجاج وتنشيط المقاومة ، وما رأت عجز الترك عن الدفاع حتى تقدمت ببعث مندوب لجلالة الملك الذى دشن المقاومة العربية في تلمسان ، وساعد على تكوين سلطنة الأمير عبد القادر تحت رعاية ملك المغرب وتأييده ، كما نشطت شخصية أبى معزى المراكشية التى نظمت مقاومة زواوة منفصلة عن عبد القادر أولا ثم بالاتفاق معه ثانياً . وقد استمر تأييد الدولة الشريفة للمجاهدين الجزائريين حتى كانت موقعة ايسلى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٤٤ حيث انهزمت الجيوش المغربية انهزاماً شنيعاً ، وكادت فرنسا تحتل القسم الشرقى من مراكش بعد ما هددت بمدافعها مينائى طنجة والصويرة.

ولقد كان انهزام الجيش المراكشي في هذه الموقعة برغم حسن القيادة التي رأسها خليفة الملك وابنه محمد بن عبد الرحمن الذي أصبح من بعد محمد الرابع سلطان المغرب باعثاً للشعب المغربي ونخبته على التدبر والتفكير في أسباب الهزيمة وظروفها. وقد تنبه المغاربة منذ الساعة إلى أن الأنظمة العتيقة في الجيش وفي الدولة لم تعد مجدية إزاء التقدم الأوربي الحديث وتكون في نفوس القادة شعورهم بالحاجة للتجديد وانتحال وسائل التقدم والنهوض. وتعتبر هزيمة إيسلي الفجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة التي لا نريد أن نفصل مراحلها، وإنما نريد الإشارة إلى بعض ماله علاقة منها بتسيير الآلة النفسية لتكوين حركات المقاومة الاستقلالية في مراكش.

سارت في البلاد فورة الألم من الهزيمة مهددة بما يتبعها من خطر احتلال مستعمر غشوم، وأنشد الشعراء من قصائد الرثاء لما جرى، والتحذير مما يمكن أن يقع ما يعتبر من أطرف الشعر وأصدقه. وألف العلامة الكردودي رسالة أسماها: (كشف الغمة بأن الحرب النظامية واجبة على الأمة)، وهي دعوة صارخة لتجديد التنظيم العسكري بمقتضى القواعد الحديثة، واهتم غيره بالدعوة إلى ضرورة القيام بنهضة اقتصادية، من شأنها أن تقلل من حاجة البلاد من الموارد الأجنبية. وما ولي سيدي محمد الرابع الملك حتى أخذ يعمل لتحقيق ما رجته هذه النخبة من استعداد اقتصادي وعسكري، فأسس مدرسة للطبجية، وجدد غراسة قصب السكر بالجنوب المغربي، وبدأ بتأسيس معمل للسكر، وأنشأ المطبعة المحمدية التي كان لها فضل نشر كثير من الكتب.

ثم خلفه جلالة الملك مولاي الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤) الذي يعتبر بحق من أكابر مصلحي المغرب وأعاظم ملوك الإسلام، فوجه همته لتوطيد النفوذ المعنوي للدولة، واسترجاع هيبتها إزاء الدول الأجنبية، واستطاع أن يحمي الاستقلال المراكشي طول حياته بسياسته الرشيدة التي عرفت كيف تستغل تزاحم الدول على البلاد، وكان من أعظم ما قام به تنظيم الجيش المغربي على أحدث

الطرق ، وتوجيه البعثات للتمرن في مختلف الأقطار الأوروبية ، مع استعمال الفنيين الأجانب من سائر الدول دون تفضيل إحداهن على الأخرى . وفى عهد جلالته واصلت الحكومة الشريفة التنظيم الجديد الذى وجدته الحماية قائماً فقضت عليه ، ثم فى عهده انتقلت الوزارة المغربية من شكلها العتيق إلى شكل ديوان حكومى بالمعنى الحديث ، وتأسست وزارة الخارجية والعدل والحربية والبحرية والمالية وغيرها من المصالح التى كانت متراكة من قبل فى يد كتاب يرجعون للصدر الأعظم الذى لم يكن هو الآخر إلا مساعداً للملك الذى يقوم هو بكل شيء فى لدولة .

ولتجهيز البلاد بالرجال القادرين على تنظيمها النظام الحديث بعث جلالته بعثات للدراسة فى مختلف فروع المعرفة بفرنسا وإيطاليا وألمانيا وانجلترا .

ولتمكينها من وسائل الدفاع جدد الأسطول المغربى ، وأنشأ معملا للسلاح فى مدينة فاس .

ولتحسين حالتها الاقتصادية أخذ ينشىء بعض المصانع ويشارك فى عرض الإنتاج الأهلى فى مختلف المعارض الأجنبية ، وينشط استعمال المال المغربى فى الإنتاج الأجنبى لمزاحمة الموردين الأجانب .

وبما أن سياسة الامتيازات الأجنبية التى أكدها مؤتمر مدريد المنعقد سنة ١٨٨٠ ، والتى نشأت عن عرف كونه الأجانب فى البلاد فى غفلة من رجالها المسئولين كانت قد استفحلت وأصبحت تهدد الحكومة بفوضى اجتماعية وسياسية فإن جلالته عمل بمختلف الوسائل على التخفيف من آثارها بالاحتجاج تارة ، والصرامة فى المقاومة أخرى . وفى الوقت نفسه حاول أن يعمل على إزالة كل الأسباب التى تجعل الدول الأجنبية تطالب بالاحتفاظ بمحاكمها القنصلية ، فعمد إلى تكوين تدريجي للقضاء المدنى . وقد كانت القضايا كلها من اختصاص المحاكم الشرعية ، وبما أن الأجانب يعتبرون بحق أو بباطل المحاكم الشرعية كمجالس الاكليريكية لا يمكنهم — وهم غير مسلمين — أن يخضعوا لها فقد

رأى جلالته أن وجود محاكم تخضع للقانون المدنى من شأنه أن يسد فى وجوههم هذه الوسائل التى تذرعوا بها ، فبدأ يرد كثيراً من الشئون المدنية والجنائية إلى أيدى الباشوات والقواد الذين لم تكن مهمتهم فى الماضى قضائية بالمرة . كما أعلن تحرير الرقيق ومنع الاسترقاق ، وقرر اعتبار اليهود المغاربة مواطنين ، لهم ما المسلمين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من واجبات .

ثم نظر جلالته فى شأن تهافت الدول الأجنبية على البلدان الإسلامية ، ففكر فى أن خير وسيلة للقدرة على دفع الأجانب هو التعاون بين هذه البلدان ضمن الجامعة الإسلامية التى كانت الدعاية لها إذ ذاك آخذة في الازدهار ، فقرر جلالته أن يجدد علاقاته الدبلوماسية بالباب العالى ، ويعمل على الاستفادة من خبراء العثمانيين ورجالهم . وفعلا وجه بعد مؤتمر مدريد وفداً برئاسة الوزير بريشه للاستانة حيث اقتبل بحفاوة بالغة من السلطان عبد الحميد الذى كان عظيم الاهتمام بقضية الشمال الإفريقى ؛ لأن سياسته لم تكن قومية بل مبنية على روح الجامعة الإسلامية ، ووقع الاتفاق على تبادل التمثيل السياسى ، وقررت الدولة العلية أن تبعث الأمير محيى الدين نجل الأمير عبد القادر الجزائرى سفيراً لها فى مراكش . ولكن ما علمت فرنسا بهذه النتائج السعيدة للمفاوضة بين الدولتين الإسلاميتين حتى بادرت لإغراء دول معاهدة مدريد بالوقوف ضد هذا التيار ، واستطاعت أن تقنع السلك الدبلوماسى فى طنجة بعدم قبول تسرب الدعوة للجامعة الإسلامية فى مراكش ، وأبلغ السفراء كلهم جلالة مولاى الحسن بأنهم لا ينظرون بعين الرضا لما يقوم به من سياسة مع الدولة العلية تعتبر عدائية لحلفاء المغرب ، لما لها من الصبغة الإسلامية ، ولم يشذ من هذه الدول إلا انجلترا التى لزمت جانب الصمت لسببين رئيسيين :

أولا — أن سياستها كانت تقوم على ترك مراكش كأداة تهدد بها فرنسا كلما حاولت هذه مناوشتها فيما يرجع لوادى النيل .

ثانياً — أنها كانت ترغب فى عدم إزعاج السلطان عبد الحميد الذى كانت

سياسته معارضة لمطامع روسيا التى كان زحفها قد وصل إلى جنوبى مناطق بحر القزوين ، وأصبحت تهدد حدود الهند .

وقد اضطر مولاى الحسن إلى إرجاء مشروعه الرامى لتنسيق سياسته الخارجية مع سياسة الدولة العلية . ولكنه ظل يفكر فى مشروعه إلى أن مات قبل إنجازه ولما ولى المولى عبد الحفيظ الملك حاول تنجيزه ، فوجه وفداً برئاسة السيد شمس الذى استقبل من السلطان رشاد الخامس استقبالا حسناً ، وحصل على وعد من الدولة العلية بعدم الاعتراف بالحماية الفرنسية إذا نجحت فرنسا فى بسطها على البلاد .

وهكذا نرى أن تيار الدعوة للجامعة الإسلامية وتيار الهجوم على البلاد المجاورة — كل ذلك شارك فى بعث روح اليقظة المغربية ، وتعبئة الجهود لأحياء الوجدان القومى لمقاومة الاحتلال ، والعمل للاحتفاظ بالاستقلال .

***

ولم تكن تيارات المبادىء السلفية والإصلاحات العربية بعيدة عن وطننا ، فقد رجع المصلح السيد عبد الله السنوسى من الشرق يحمل مبادىء الدعوة الجديدة التى نشرها رجال الإصلاح الدينى وهب ينعى على المغاربة خضوعهم لمشايخ الطرق ، وتعلقهم بالأموات ، ويهيب بهم للرجوع للحالة التى كان عليها السلف الصالح . وقد لقى من جمود بعض المشايخ ما كاد يقعد به عن أداء مهمته لولا رعاية مولاى الحسن له ، واحتضانه للدعوة التى قام بنشرها . وسنرى كيف أن هذه الدعوة ازدهرت بعد حتى أصبحت هى المصدر الأول لحركة الاستقلال القائمة الآن .

أما من الناحية الثقافية فطبيعى أن تتجه همة المصلحين لتذكير الشعب بحالته ، وبما كان عليه سلفه الأولون من مجد وعظمة ، ومن هنا تكون عهد ملىء بالمؤلفات التاريخية والوعظية التى تعتبر رائداً أولا لنهضتنا الثقافية الجديدة اليوم .

كل هذه الأشياء عملت عملها فى توجيه الروح للمقاومة والمطالبة بالاستقلال ، ولم تكن كلها فى الحقيقة إلا مظهراً تلقائياً للرغبة فى الدفاع عن الوطن والتخلص من سيطرة الأجنبى ، ولذلك لا يمكننا أن نغض النظر عنها حينما نريد تأريخ الحركة الاستقلالية فى مراكش ؛ لأن هذه الحركة كما سنرى لم تعد مجرد دفاع يرمى إلى طرد الأجنبى ، بل أصبحت عقيدة قومية تحاول التحرر من كل عرقلة فى سبيل الاستقلال ، لتجعل من هذا الاستقلال أداة تحقق بها برامجها البنائية التى كان لهذه العمليات التى سبقت الحماية الأثر البالغ فى تكييفها .

وعليه فالحركة الاستقلالية فى مراكش شيئان ؛ المقاومة للاجنبى ، والعمل على ترميم حالة الشعب وإصلاحه . وكلا الأمرين يسيران جنباً لجنب فى تناسق تلقائي ليس للزعماء إلا فضل إعطائه الصبغة الفنية التى تجعله بارز الصورة ، بين الدلالة والمقاومة تتجلى فى مراحل أو صور ثلاث : المقاومة الدبلوماسية أولا ، والمقاومة السياسية والعسكرية ثانياً ، والمقاومة السياسية ثالثاً . والإصلاح يتجلى فى العمل على تنظيم الدولة ، وتنظيم الشعب ، وتكوين تجاوب معنوى بين الحاكم والمحكوم على أساس مثل أعلى هو التضامن بين أفراد الأمة لحمايتها وإسعادها .

---

١ ـ المقاومة الدبلوماسية

وليس فيما سردناه أولا من أعمال مولاى الحسن إلا نماذج من المقاومة الدبلوماسية التى ظل مسيراً لها طول حياته . وليس من شأننا هنا أن نؤرخ المغرب الديبلوماسى مدة خمسين عاماً : بقدر ما نستخرج طابع السياسة المغربية وما فيها من مجهود لحماية الاستقلال فالطابع الذى اتبعه مولاى الحسن ، وأصبح سياسة تقليدية ينحو عليها من بعده من الملوك هو عدم تفضيل دولة على أخرى فى المغرب ، وتكوين الدولة المغربية بالمعنى الحديث ، أى تسوية الشعب فى الحقوق والواجبات دون تمييز بين دين ودين ، وعنصر وآخر ، والمحافظة على الاستقلال إزاء كل دولة أجنبية مسلمة أو مسيحية . وبفضل الصرامة التى اتبعها جلالته ظل المغرب بمأمن من سائر الاعتداءات الأجنبية ، والثورات الداخلية برغم ما بذله الفرنسيون والأسبان من محاولات لتوطيد أقدامهم فى البلاد .

وقد وضعت هذه السياسة الرشيدة الأجانب المتزاحمين على المغرب فى معركة تسابق عنيف للحصول على الحظوة لدى الملك ، ونيل مصادقته على بعض أمانيهم ، كما ألزمت فرنسا التى تعتبر الدولة الأكثر إلحاحاً فى إضاعة الاستقلال المغربى وامتلاك دولته بجهود جبارة لتصفية طريقها من العراقل التى تضعها الدول المزاحمة لها . وهكذا نراها تعمد إلى إيطاليا فتتفق معها على التنازل عن صوتها فى مراكش مقابل تنازل فرنسا لها عن أى إدعاء فى طرابلس وليبيا ، وذلك فى سنة ١٩٠٢ . ثم تنجح فى عقد الاتفاق الودى المشهور سنة ١٩٠٤ الذى تتنازل فيه عن مزاحمتها لانجلترا فى وادى النيل بينما تعترف لها هذه بمراكش كمنطقة نفوذ فرنسى ، ثم تكمل دسائسها بتقسيم البلاد بينها و بين أسبانيا على أساس أن تكون لأسبانيا منطقة فى شمال المغرب لحماية شواطئها من الجوار الفرنسى .

قضى مولاى الحسن ، وولى بعده مولاى عبد العزيز ، وكان ما زال صغير السن ، فاستمر وصيه الوزير أحمد فى متابعة السياسة الحسنية ، ولكنه لم تمض عليه خمسة أعوام حتى قضى نحبه ، وبقيت المملكة الشريفة فى يد عاهل حسن النية ، ذكى الفؤاد ، ولكنه حديث السن ، وليس له من الإرادة ما يستطيع بها القضاء على دسائس الانتفاعيين الذين أحاطوا بالقصر ، يكيدون للدولة ، ويعملون للأجنبى . ولكن سياسة التوازن الدولى ظلت مع ذلك هى سياسة الدولة الخارجية إلى النهاية .

وطبيعى أن يتقوى شره فرنسا بعد أن ضمت لصفوفها دولا ثلاثاً طالما زاحمتها فى الموقف ، وقاومتها فى التنفيذ ، ولكن دولة رابعة كانت ما تزال تنتظر حصتها ، وقد تجاهلتها فرنسا أولا اعتماداً على أنها أيدتها من قبل في مؤتمر مدريد ؛ تلك هى الدولة الألمانية التى حاولت الحكومة الشريفة أن تمد لها اليد ، وفى جانبها الدولة العلية . ولكن المانيا اتبعت سياسة غامضة لا ترمي لأكثر من الحصول علي قسط من النفوذ الاقتصادى أو السياسى فى بقعة ما ، ولذلك انتهى الأمر بتنازلها لفرنسا مقابل قطعة من الكونغو والتوغو .

لكن الشعب المغربى لم يقف عند انتظار العون الذى تسديه دول مزاحمة أو حليفة بل بحث عن مخرج ينجيه من تهافت المستعمرين وتآمر الكائدين والخائنين ، وقد قامت في البلاد حركة وطنية ابتدأت أولا تحت رعاية الشيخ ماء العينين لمقاومة الفرنسيين فى أقصى جنوب المغرب الذى هو شنقيط ، والتف من حولها مختلف القبائل وشتى الأوساط العاملة . وكانت هذه الحركة تنتظر من المولى عبد العزيز أن يقوم بالمستحيل لدفع كل اعتداء أجنبى ، كما كانت ترجو الحصول على نظام دستورى من شأنه أن يساعد على المقاومة .

وقد فكر الملك فى إرضاء شعبه واتقاء الأجنبى بتأسيس مجلس للأعيان يعتبر نواة صالحة للتطور الدستورى المنشود . وطالما تحدث الفرنسيون عن المقاومة التى قام بها مجلس الأعيان المغربى ، وطالما أخذوا على عبد العزيز اعتذاره عن

قبول اقتراحات الدبلوماسية الفرنسية بأن ممثلي الشعب قد رفضوها ، وأن رجال الدين لم يقبلوها . كما فكر الملك في وضع حد للموقف الفرنسي ، وانتبه هو وانتبه مستشاروه إلى أن وضعية المغرب يجب أن توضع تحت البحث الدولي ، وأن رغائب الملك ورغائب الأجانب يجب أن تواجه في مؤتمر عام يلتزم فيه الكل بما يجب أن يمضي . وهكذا انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في ١٥ يناير إلى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٦ من ممثلي خمس عشرة دولة .

***

لقد قضى هذا المؤتمر على الامتيازات التي اعترف بها مؤتمر مدريد لفرنسا ، وقضى على كل معاهدة سرية بينها وبين غيرها من الدول ، واعترف بحرية المغرب واستقلاله ، ولكنه وضع فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الإصلاحات البوليسية وغيرها ، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت تعتبر مهمة دولية كلفت بها فرنسا من طرف دول المؤتمر ، وهي مسؤولة عنها أمامها ، فوضعية البلاد بهذا الاعتبار أصبحت وضعية دولية ، لا ثنائية بين المغرب وفرنسا ، كما كانت تريد ذلك هي . ولقد صرح وزير خارجية انجلترا لفرنسا : (بأن عقد الجزيرة يلغي إلغاء تاماً كل المعاهدات السرية التي سبقت ، بيد أنك إذا حصلت في مراكش على مركز خاص ، وإذا لعبت دورك مع ألمانيا بلباقة وحزم فلا مفر لنا مع مرور الزمن من أن نعترف لك بحمايتك على مراكش . الخ) . وإذاً فالدبلوماسية المغربيه ، والحركة الشعبية نجحتا إلى حد ما في مقاومة الدسائس الفرنسية ، فقد أصبحت الدول ، ومن بينها فرنسا وأسبانيا وانجلترا وإيطاليا ، ملتزمة بالمحافظة على وحدة المغرب وضمان استقلاله .

وإذا كانت الدول قد صادقت على هذه المعاهدة فإن الشعب المغربي لم يقنع بما احتوت عليه ، لأنها وإن قضت على ما هو أخطر منها ، فإنها سمحت لفرنسا بمركز ممتاز في البلاد ، والمغاربة لا يريدون أن يعترفوا لفرنسا ولا لغيرها بمركز لا يعترفون به للجميع ، والأجانب بالنسبة إليهم كلهم سواء . وبما أن مولاي

عبدالعزيز قد تورط فى المصادقة على ما فعله ممثلوه فى المؤتمر ، و بما أنه لم يعد قادراً على مقاومة التغلغل الفرنسي فى أقصى الجنوب ، فقد رأى الشعب أن خير وسيلة للتحرر من التزاماته القديمة والأخيرة هو الثورة التى هى العملية الأخيرة التى تفزع إليها الشعوب عندما تريد المحافظة على تراثها . وتقدم الوطنيون يلهبون حماس الشعب ، ووضع رجال الدين كتباً تدعو لمقاومة البضائع الفرنسية ، وتغنى الشعراء مرة أخرى بأناشيد الجهاد ، واندلع لهيب الثورة ، وأعلن خلع المولى عبدالعزيز ، ومبايعة المولى عبد الحفيظ .

بويع عبد الحفيظ أولا بمراكش تحت إشراف الشيخ ماء العينين الذى رأى أن صديقه عبد العزيز قصر فى حق الدفاع عن موريتانيا ، ولكن الأمر لم يتم له إلا بعد بيعة مدينة فاس وجامعتها الكبرى .

تعتبر البيعة الحفيظية التى كتبها بفاس وطنيون ممتازون ، ووضع صيغتها السيد أحمد ابن المواز أحد رجال الفكر إذ ذاك — ميثاقاً قومياً ودستورياً من الطراز الأول ، وهى تشترط على الملك الجديد :

أولا — أن يعمل جهده فى استرجاع الجهات المقتطعة من الحدود المغربية .

ثانياً — أن يبادر بطرد الجنس المحتل من الأماكن التى احتلها .

ثالثاً — أن يسعى جهده فى إلغاء معاهدة الجزيرة لأنه لم يرجع للشعب فيها .

رابعاً — أن يعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية .

خامساً — ألا يستشير الأجانب فى شئون الأمة .

سادساً — ألا يبرم مع الأجانب عقوداً سلمية أو تجارية إلا بعد استشارة الأمة .

وهكذا تعتبر هذه البيعة عقداً بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية مقيدة دستورية . فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية (مدنية أو اقتصادية) إلا بالرجوع للشعب ومصادقته . وتقييد المعاهدات المسموح بعقدها بعد الاستشارة بالمدنية والاقتصادية

يرمى لمعنى بعيد هو تجريد الملك والشعب من حق عقد أية معاهدة من شأنها أن تمس بشؤون الأمة . ونحن نرى فى هذه العبارات العتيقة معنى يتفق وروح ميثاق حقوق الإنسان الفرنسية الذى ينص على أن السيادة كامنة فى الشعب ولا تقبل التفويت ، كما نرى فى روح العقد وضع أساس الدبلوماسية العلنية من قبل أن يضعها الأوربيون أنفسهم .

وإذاً فالثورة الحفيظية رمت إلى أمرين أساسيين :

أولا — القضاء على الدسائس الأجنبية بالمحافظة على الاستقلال التام .

ثانياً — القيام بإصلاح سياسي يسير بالأمة نحو نظام دستورى متين .

وسنرى كيف أن هاتين الغايتين ظلتا المحور الذى تدور عليه كل حركاتنا الاستقلالية منذ ذلك العهد إلى اليوم . ولم تمض إلا مدة يسيرة على هذه البيعة حتى نشط الدستوريون الذين سبق لهم أن كانوا السبب فى تأسيس مجلس الأعيان ، وكانوا السبب فى الثورة ، ووضعوا مشروع دستور كامل نشروه فى جريدتهم (لسان المغرب) التى أصدروها بطنجة . ولا يمكننا أن نمر دون الوقوف عند هذه الحركة النبيلة التى تعتبر السلف الصالح لحركتنا الاستقلالية التى نتشرف بالانضواء تحت لوائها اليوم .

جماعة لسان المغرب

لم يُمْنَ بلد بضياع فى تاريخه كمثل ما منيت به مراكش فى جميع عصورها ولهذا فإننا لا نستطيع أن نعرف كثيراً عن هؤلاء الوطنيين الذين كانوا يقومون بهذه الحركات العظيمة ، وكل ما نعلمه أن هنالك جماعة من الشباب الناهض من بينهم السيد المهدى بن الطالب الفاسى ، والسيد سعيد الفاسى ، والسيد عبد الحفيظ الفاسى ، والسيد أحمد ابن المواز ، والسيد أحمد الزبدى ؛ كانوا يقومون على جمعية سرية لتنوير أذهان المغاربة ، ومقاومة الاحتلال الأجنبى ، وأن جماعة منهم ومن غيرهم كانت تتحرك أقلامها بالكتابة فى الصحف الحرة التى أنشئت بطنجة ، وفى جريدة (الحاضرة) التى كانت لسان الوطنيين التونسيين . ومن جهة أخرى فقد كانت فئة من المشايخ ترمى للمشاركة فى وضع انقلاب مغربى متخذة فى ذلك منهج التصوف والإغراق فى ادعاء الكرامات ، بعضها كان يستمد قوته من رجال الدولة العثمانية ، وبعضها من بعض الدول المستعمرة ، وكانت هذه الفئة تلاقى معاكسة من الوطنيين أنفسهم ومن بعض المصلحين السلفيين ، وتختلف هى الأخرى فيما بينها ، فيبدو فى الميدان الشيخ ماء العينين بفكرة شبيهة فى ألوانها بمناهج الشيخ السنوسى لتوحيد الطرق وأتباعها ، ويدعى أنه مؤاخ لها ، وأنه حصل على إذن روحى بتلقين سائر الأوراد وكل الأدعية . وينجح الشيخ ماء العينين فى دعوته وينضوى تحتها جماعة من المخلصين من رجال الدولة ورجال الوطنية ، وتسود البلاد روح صوفية فى الدين وفى القومية ، وتمتزج العادات الطرقية بالرغبة فى الإصلاح السياسى إلى حد أن بعض المرتزقة من قراء المولد يضطرون لاستعمال كلمة الدستور فى قصة المولد النبوي بجانب التصلية التى كان يرددها الجمهور ، فيقرأ الفاصلة من فواصل المولد ، ويردد

معه الجمهور : (دستور يا الله .. دستور يا رسول الله !) وهكذا تتصوف الدعوة السياسية لتكوين الروحانية الشعبية ، ويشترك الخرافى والمجدد والخائن والمخلص فى خدمة غاية واحدة ، هى غاية الوطنية المغربية فى التحرر والاستقلال والإصلاح السياسى والاجتماعى .

ولكن المحرك الداخلى للحركة عقل جبار مساير للتطور الفكرى فى العالم الإسلامى والعربى ، يجد فى طريقه الخرافة فيستغلها ، ويؤلب الكل لتحقيق ما يريده من إصلاح وتحرير . وليس فى استطاعتنا أن نعرف تماماً هذه العقول التى وضعت الدستور المغربى لأنها كانت تضفى على نفسها كثيراً من الغموض الذى كانت ترى فيه سر نجاحها .

ومهما يكن فإن (لسان المغرب) الأسبوعية الوطنية قد حفظت لنا من حسن الحظ مشروع الدستور المغربى ، وبعض المقالات التى تدل على ما كان يجيش بخواطر رجال العمل الوطنى فى ذلك العهد .

وقد نقلت مجلة (المغرب الجديد) فى أحد أعدادها الفقرة الآتية من إحدى مقالات (لسان المغرب) ، وهى كافية للتدليل على أن الحركة حركة شباب ناهض ذى اتجاه قومى مضبوط . وها هى ذى الفقرات :

بما أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح ، والشبيبة العصرية قد هللت قلوبها ، وانشرحت صدورها له ، وجلالة سلطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه .. فنحن لا نألوا جهداً فى المناداة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالته ، وهو يعلم أننا ما قلدناه بيعتنا ، واخترناه لإمامتنا ، وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال ، إلا أملا فى أن ينقذنا من وهدة السقوط التى أوصلنا إليها الجهل والاستبداد ، فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا ، وأن يبره للكل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه ، وعلى رغبته فى الإصلاح ، وجدارته بإدارة ما قلدته أمته .

والذى نرجوه منه قبل كل شىء هو فتح المدارس ونشر المعارف ، وأن

يكون التعليم الابتدائى إجبارياً ، وأن يولى ذوى الكفاءة والاستحقاق والأهلية ويقرب إليه ذوى العقول الراجحة والأفكار الحرة الراقية ، ويحترس من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ، ويحولون بينهم وبينه . وفى بلاطه الشريف من هذه الميكروبات القتالة جيش كبير ؛ فإن لم يحترس منها ويقاومها نقلت إليه جراثيم وبيئة معدية . وبما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة السقوط ولا على إصلاح إدارة مختلفة كإدارة حكومتنا فيجب أن تكون الأيدى المتصرفة والعقول المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة متكاثفة على العمل . وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب ، ومن إعطائها حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية . والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة ، وكانت سلطتها مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة ، ولا ما يدل على أنها دول قديرة ، وحيث خلص الله تلك الأرواح من شبكة الاستبداد والرق نهضت تلك الدول من وهدة سقوطها ، وتنقلت فى أطوار الكمالات حتى وصلت اليوم إلى ما وصلت إليه ، وكفى حجة على هذا أمة اليابان ؛ تلك الشمس المشرقة فى آفاق آسيا التى كانت فى مؤخرة الدول قبل أربعين سنة ، وأصبحت اليوم فى مصاف الدول العظيمة ، وانتصرت ذلك الانتصار العجيب على دولة من أعظم دول العالم (روسيا) ، وغير بعيد عنا الانقلاب العجيب الذى حصل فى دولة تركيا العلية إثر منح جلالة أمير المؤمنين لشعبه الدستور ، وأمره بجمع (مجلس المبعوثان) . فعسى أن نقتدى به رنقوم بخدمة بلادنا ونسعى جهدنا فى إصلاح حالتها » .

أليس فى هذا النموذج من المقالات التى كان يدعو بها الوطنيون لأفكارهم فى ذلك العهد ما يكفى للدلالة على أن أمتنا كانت سائرة فى طريق الخلاص لولا استعجال المستعمرين الأمر ، وهجومهم علينا بطريق القوة الغاشمة التى شغلتنا فى شأن الدفاع عن النفس أمداً طويلا ؟ !

***

يشتمل مشروع الدستور المغربي على أربعة أقسام : القسم الأول يتضمن القانون الأساسي للأمة ، والقسم الثاني هو النظام الداخلي لمنتدى الشورى ، والقسم الثالث يتضمن نظام الانتخابات العمومية ، والقسم الرابع يتضمن ما سماه واضعو المشروع بقانون الجزاء المغربي .

ويقضي المشروع بتأسيس هيئة تعرف (بمنتدى الشورى) تتركب من مجلسين : مجلس الأمة ، ومجلس الأشراف . والهيئة بمجلسيها تعتبر أعلى هيئة في البلد ، ورأيها فوق كل رأي ، ولها حق مراقبة كافة الإدارات والدوائر الحكومية وحق الإلغاء والإيقاف . والتنقيح بالزيادة والنقص فيما يخص مواد الدستور خاص بمنتدى الشورى ، ولا يعمل بقراره في هذا الموضوع إلا بعد المصادقة الملكية عليه .

ويهتم القسم الأول من الدستور بشأن « الحمايات الخاصة » التي وطدها عقد مدريد فينص على ما يأتي :

المادة الخامسة والسبعون : لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية دولة من الدول إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعين . .

المادة السادسة والسبعون : كل شخص يحتمي بدولة من الدول سراً بدون أن يعلم المخزن (الحكومة) ويأخذ رخصة بالحماية لا تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة السابعة والسبعون : لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ حماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف المخزنية .

المادة الثامنة والسبعون : كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سراً حماية دولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين يعزل للحال من وظيفته دون أن تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة الحادية والثمانون : كل مُحْتَمٍ قديماً قبل إعلان الدستور بدولة من الدول

يبقى على حمايته ، وعلى الحكومة أن تعاملهم معاملة تبعية تلك الدولة المحتمى بها بدون فرق ولا تمييز .

المادة الثانية والثمانون : كل من رجع من المحتمين إلى تبعية الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه الشخصية والمدنية .

وينص الدستور فيما يرجع للتعليم على وجوب تأسيس مدارس ابتدائية للبنين وأخرى للبنات ، ومدارس ثانوية ، وتنظيم جامعة القرويين على أساس عصرى .

وتنص المادة الثامنة والثمانون على أن التعليم بالمدارس كله بالمجان ، أى بلاعوض ، والنفقات اللازمة للمدارس ينظر فيها منتدى الشورى ويقررها ، فيأخذ بعضها من خزينة الدولة ، وبعضها من ريع الأوقاف وأملاك الدولة وبعضها من الأمة ، وخصوصاً الأغنياء ، كما تنص على أن التعليم الابتدائى إجبارى للذكور .

وتسمح المادة التسعون بتأسيس المدارس الحرة لكل راغب فى ذلك من المغاربة والأجانب .

وتلزم المادة الثانية والتسعون منتدى الشورى بأن (يهتم فى سنته الأولى بسن وتنظيم قوانين لكل إدارة من إدارات الحكومة للوزارات وللمحاكم فى القصبات ولدار النيابة ، وللمحاكم القضائية ، والعدول ، ولأمانة المستفاد (وزارة المالية) ، وللحسبة ، ولأمانة الديوانات ، وللعسكرية ، وللضرائب ، وللجبايات وغيرها . فيكون لكل من هذه الإدارات والأمور المخزنية قانون خاص بها تسير بموجبه وتعمل بمقتضاه .

***

لقد اشتمل مشروع الدستور على الجوانب التى كانت تشغل بال النخبة المثقفة فى البلاد ، وهو وإن لم يكن الدستور الذى يمكننا أن ننشده اليوم فهو يشتمل على النواة الصالحة التى وضعت الاتجـــاه المغربى فى ناحية الديمقراطية الشعبية . وقد كان لنشر هذا الموضوع في صحف المغرب صدى رددته تونس وغيرها من البلاد العربية .

والذى يهمنا من هذا هو أن الحركة الشعبية فى البلاد كانت ترى فى المولى عبد الحفيظ رمزاً لمقاومة الأجنبي ، وتنشد منه فيما يخص المصلحة القومية إلغاء سائر الامتيازات ، وفيما يخص الإصلاح السياسى الخروج بالدولة من النظام الأوتوقراطى إلى حكم ديمقراطى تتمكن به الأمة من مراقبة أحوالها و إصلاح شؤونها ، ولكن الضغط الدولى ورفض فرنسا الاعتراف بجلالته أدى به إلى سلوك سياسية رأى فيها الشعب مهاودة لم ينتظرها منه ، ولذلك بدأ يغلى و يفور ملتمساً من ملكه تنفيذ الوعود ، وانتهى الأمر بهجوم الجيش الفرنسى على فاس (حاضرة البلاد) ، و إعلان الحماية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

---

٢ ـ المقـــاومة العسكرية

لم يكد خبر إعلان الحماية يشيع فى المدينة الفاسية ، حتى أعلن الجيش الملكي الثورة على قائده الأعظم ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين ، وامتـد الهياج للشعب فثار هو الآخر ، ووقعت معارك ما تزال تعرف بالأيام الدامية . وحاصر ٢٠ ألفاً من البوادى المجاورة المدينة برياسة الزعيم الحجامي ، وسرت الثورة فى سائر الشمال والجنوب والأطلس المتوسط . ولقد وجد الجنرال غورو فى (الحجْرَة الْـكحْلاَ) على بعـد ١٥ كيلو متراً من فاس خريطة مجموع العمليات محضرة على أحسن ما يرام من الوجهـة العسكرية ، وقد حددت بها مذاهب المحلة (الجيش) والتكتيكات التى ستتبع ، وتشتمل على دعوة للكفاح من أجل الوطن : (إلى الحرب المقدسة التى أصبحت واجباً على المغاربة والمسلمين من غير استثناء) .

وقد وحد الفرنسيون القيادة ، وعينت فرنسا الماريشال ليوطى — الذى كان بالفيلق العاشر ببروتانيا — مقيما عاماً وقائداً أعلى لجيش الغزو الفرنسى فى مراكش كلها . وقد كلفه حصوله على بعض المراكز التى هيأت له طرق المواصلات بين عملياته فى المجموع : ٥٦ ألف جندى فى سنة ١٩١٢ ، و ٧٠ ألفاً سنة ١٩١٣ ، و ٦٣ ألفاً سنة ١٩١٤ ، وأدى ذلك إلى مصاريف باهظة ، وقروض عديدة ، هيجت انتقاد البرلمان الفرنسى .

ولقد أعلنت الحرب الكبرى ، والمغرب كله — باستثناء أكبر المدن والموانى — فى ثورة عنيفة ضد الاحتلال الأجنبى . وتنقسم مناطق الثورة إلى أربع جهات :

١ — جبالة والريف (فى شمال المغرب) .

٢ — مركز الأطلس المتوسط .

٣ — الأطلس الكبير (بجنوب المغرب) .
٤ — تافيلالت وآيت عطا (فى الجنوب المغربى أيضاً) .

١ — جبالة والريف :

نزل الأسبان مدينة مليلة وسبتة المغربيتين فى القرن الخامس عشر عندما كان بنو الأحمر ملوكا على غرناطة ، وجعلوا منهما مدينتين أسبانيتين بإضافة بعض الجزائر الصغيرة الملاصقة للساحل الريفى وهى بادس والنكور (الحسيمات) والجعفرية .

وفى سنة ١٩٠٣ عقد بين فرنسا وأسبانيا اتفاق بإيعاز من الوزير دولكاسى تقرر فيه إعطاء المنطقة الشمالية لأسبانيا فى حالة غزو فرنسا لمراكش .

وفى سنة ١٩٠٩ جمع الأسبان بضواحى مليلة جيشاً ذا ثلاث فرق ، وقرروا غزو الريف ، فانبرى لمقاومتهم بطل الريف الأول السيد محمد آمزيان ، واشتد القتال بين الفريقين مدة سنتين تكبد الأسبانيون فيها خسائر كبيرة يقدرها مؤرخوهم بعشرة آلاف قتيل ، من بينهم الجنرال بينيتو ، والجنرال فيكاريو ، وقد أبلت قبيلة القلعية فى هذه المواقع البلاء الحسن .

وفى سنة ١٩١٣ حاول الأسبان الهجوم على الشاون فاصطدموا بقبائل جبالة ، ودار بين الفريقين قتال كبير انتهى بحصر الأسبان فى مدينة تطوان ، ولم يخمد إلا بعد أن اتفق الأسبان مع الريسولى الذى استطاع أن ينشر نفوذه على قبائل جبالة الشمالية ، ثم عقد مع الأسبان هدنة دامت إلى سنة ١٩١٨ ، ولذلك اضطرت أسبانيا لمهادنة قبائل الريف طيلة الحرب الكبرى تأميناً لمواصلاتها بين مليلة وسلوان والناظور ، واستمر الحال هادئاً حتى بدأت معارك البطل عبد الكريم التي سنجمل الحديث عنها من بعد .

٣ — مركز الأطلس المتوسط :

أما مركز الأطلس المتوسط فقد جرت به معارك عديدة منذ سنة ١٩١١ إلي سنة ١٩٣٣ . ويمكننا أن نستخلص منها — إذا نظرنا إلى مجموعها — أربع مراحل عظيمة الأهمية :

الأولى — اقتراب الجيش الأجنبي ومحاولة اتصاله بالجبال ؛ وتشتمل على :

(ا) مواقع بنى مطير سنة ١٩١٣ .

(ب) مقاومة تادلة حتى احتلالها سنة ١٩١٣ .

(جـ) مواقع خنيفرة سنة ١٩١٤ .

(د) عمليات تادلة من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٧ .

الثانية — مهاجمة عقر كتلة القبائل فى الأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(ا) خرق أزرو — ميدلت سنة ١٩١٧

(ب) مواقع زايان وبنى مقيلد من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٢٣

الثالثة : مهاجمة الشاطىء الشمالى لوادى العبيد ؛ وتشتمل على :

(ا) مقاومة عربالة سنة ١٩٢٦

(ب) مهاجمة وادى العبيد سنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١

الرابعة : مهاجمة العدو للأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(ا) مقاومة آيت يحيى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢

(ب) استبسال آيت إسحاق سنة ١٩٣٢

(جـ) مهاجمة بساط البحيرة سنة ١٩٣٢

(د) مواقع ملول والأطلس الأعلى ، وحصار كردوس وبادو وصراع الكوسى سنة ١٩٣٣

٣ — الأطلس الكبير بجنوب المغرب :

كانت سياسة ليوطى فى هذه الجهة التى تشتمل على قواد كبار هى مجاملة هؤلاء القواد واستمالتهم فرادى لما لهم من السلطة فى وسط القبائل . ولكن الروح القومية قضت على نفوذ هؤلاء الأفراد ، وأفسدت على ليوطى سياسته التى لم يستطع إنجازها فى الأطلس المتوسط نظراً للنظام الديمقراطى السائد هناك والذى لا يكاد يوجد معه تسلط معنوى لفرد ما . ويرجع الفضل فى توحيد قبائل الجنوب إلى الشيخ ماء العينين وولده الهبة الذى كون من حوله حركة وطنية بالمعنى الدقيق للكلمة ، وكافح الفرنسيين مطارداً هؤلاء القواد الكبار حتى احتل مدينة مراكش ، ثم انهزم فى موقعة سيدى أبى عثمان ، واستمر هو والقبائل الملتفة من حوله بالساقية الحمراء طيلة أمد الحرب الكبرى ، ولم تنته مقاومة الأطلس الكبير وسوس إلا سنة ١٩٣٥

٤ — تافيلالت وآيت عطا فى الجنوب المغربى أيضاً :

استمرت هذه الجهة فى مقاومتها للفرنسيين مدة ٢٣ عاماً قاد معاركها أولا الشريف السملالى الذى يعرف بموحا وحمو نيفروطن ، وهو بطل تافيلالت الذى هدد الفرنسيين بخطر كبير سنة ١٩١٧ فوجهوا عليه جيشاً من مكناس بقيادة الجنرال بويميرو ذراع ليوطى الأيمن ، وأمدوه بجيش عين الصفراء من الجزائر واستمر الجيشان فى قتاله مدة أربع سنين تكبد فيها الفرنسيون خسائر عديدة ومات بها كثير من الضباط ، وأصيب بويميرو برصاصة فى عموده الفقرى كانت السبب فى موته بعد سنتين . أما الشريف السملالى فقد اغتيل ، وخلفه فى تدبير القبائل وقيادة حملاتها أبو القاسم النقادى الذى واصل المقاومة إلى سنة ١٩٣٥ حيث استسلم ، ولا يزال معتقلا بمدينة عيون سيدى ملوك إلى اليوم .

* * *

ذلك هو إجمال مراحل المقاومة المغربية للدفاع عن الاستقلال ، ولو أردنا أن نفصل هذه المواقع ونتحدث عن رجالها ، لاضطررنا إلى كتابة مجلدات ، كلها مليئة بأخبار البطولة وأنباء الشهامة المغربية التى لم يسبق أن سجل التاريخ الحديث مثلها لشعب من شعوب الأرض على الإطلاق . ولذلك نرى أن نجتزئ بإجمال الحديث عن الحرب الريفية لِما لها من العلاقة بتكوين الحركة الوطنية القائمة ، ولأن بطلها الكبير قد عاود الجهاد على رأس «لجنة تحرير المغرب العربى» منذ نزوله بأرض الكنانة .

الحرب الريفية

أشرنا فى الحـديث عن مواقع الأطلس الـكبير إلى الروح القوميـة التى بعثها الشيخ ماء العينين وولده الهبة كرد فعل لروح القبلية التى أراد ليوطى بسياسة القواد الـكبار أن يبعثها من مرقدها . والحقيقة أن الدفاع الإقليمى الذى كان يسود المقاومة المغربية في كثير من الجهات كان يخيل لبعض الأجانب وبالأخص الفرنسيين أن الروح القَبَلية تفيدهم كثيراً فى كسب الأنصار وتشتيت المقاتلين ، كما أنها تمهد السبيل لإدارات الشؤون السياسية لتعمل عملها فى تفرقة شمل الـكتل المتحدة كي تسود عليها ، وقد كانت حركة الهبة الوطنية أكبر مظهر رأته السلطات الفرنسية للتكتل القومى فى المغرب ؛ إذ شاهدت القبائل العديدة المتساكنة فيما بين مدينة مراكش والسنغال كلها تتجمع تحت قيادة شخص واحد ، متناسية كل الاعتبارات المحلية ، مدافعة عن فـكرة واحدة هى استقلال المغرب ووحدته .

ولقد شهد أحد كبار الفتح الفرنسى الجنرال ا . جويوم فى كتابه عن « برابرة المغرب وعمليات استتباب الأمن فى الأطلس المركزى » بما يأتى : (الأسلوب العزيز على الماريشال ليوطى : « أظهر القوة لئـلا تستعملها — ورب طريق ساوت جحفلا » لا يمكن تطبيقه على هذا الشعب المتحمس فى الدفاع عن استقلاله إلى آخر رمق من حياته . والذى أدهشنا كثيراً هو أن أخلص القبائل للسلطان ثارت عليه حينما وقع الحماية ، وكانت أشد مقاتلة لنا وتعصباً علينا من بعض القبائل التى عرف عنها أنها تثور بمختلف المناسبات) . ويقول بعد ذلك : (إذا كانت مجهودات إدارة الشؤون الأهلية قد كللت بالفشل ، فذلك لأن خصومنا يرفضون أن يتقهقروا إزاء قوتنا إلا إذا بذلوا كل ما يملـكونه من

جهد فى المقاومة) . ويقول قبل هذا : (إنه كثيراً ما نستحضر أمام فشل محاولتنا هذه الكلمة التى قالها الماريشال بيجو : « حقيقة من المضحك والمؤلم معاً أن نسمع ونقرأ ما يقوله كتابنا وخطباؤنا الذين ينصحوننا بأن نستعمل كوسيلة لجلب خصومنا أسلوباً عادلا ، وأن نجعل العرب يحسون عذوبة تقاليدنا وفوائد مدنيتنا ، إن هذا شئ جميل وعال بدون شك ، ولقد تذوقته أنا أكثر من كل أحد ، ولكن كيف نفعل هذا مع شعب يفر من قربنا ، ولا يترك أمامنا إلا مقاتلين أشداء يجيبون عن الجمل العاطفية بإطلاق الرصاص ؟ ! ») .

تلك هى الروح المغربية حقاً . إن الشعب لم يقبل الاقتراب من الفرنسيين ولا من الأسبان ، ولم يرد الاغترار بادعاءاتهم أنهم لم يجيئوا إلى المغرب فاتحين وإنما وردوا عليه ممدينين مساعدين . ولقد ظهر بإجماع الكل على الدفاع مهما كانت الوسائل المتبعة أن القومية المغربية راسخة ، وأنها فوق كل الاعتبارات العصرية مستمدة من روح الدفاع عن النفس الذى هو حق طبعى للانسانية كلها

ولكن هذه الروح ستتجلى أكثر من كل مرة أخرى فى الحرب الريفية التى عرف بطلها عبد الكريم كيف ينسق أساليبها وينظم مناهجها .

كان والد محمد عبد الكريم هو الذى استأنف تنظيم المقاومة للأسبانيين بعد أن فشلت كل محاولات هؤلاء لإقناعه بالخضوع لهم والامتثال لحكمهم ، وحاصر (تفريست) حيث وقف عندها نيفاً وعشرين يوماً ، ثم سقط مريضاً ، وخلف لابنيه مُحمد ومَحمد ميراث الدفاع عن الريف وتخليص المغرب كله من يد الأجنبي . وكان أول ما قام به الزعيم عبد الكريم هو تحرير مركز (دار أبارا) الذى استولى عليه الأسبان ، وقد استطاع أن يخلصه بثلاثمائة مقاتل كانوا معه ، وأن يطرد العدو بعد معركة شديدة خسر فيها الأسبان أربعمائة جندى وستة من الضباط ، وغنم فيها الريفيون كثيراً من البنادق والمدافع والذخيرة .

وكان لهذا النصر أثره فى توحيد صفوف الريفيين من حول الأمير ، والقضاء على كل الدعايات التى كان يقوم بها خونة مغرضون ضداً عليه وعلى عائلته .

ثم هجم الجنرال سيلفستر فى جهة (سيدى بيسان) فى الشمال الغربي من (أنوال) ، ولـكن جنود الأمير دحرته وكبدته خسائر فادحة تقدر بثلاثمئة وأربعة عشر قتيلا بينما خسر الريفيون سبعة عشر من رجالهم .

ثم جرت إحدى المعارك الـكبيرة التى تعرف بمعركة « أنوال » ، وكانت شديدة وقوية ؛ إذ كان الجنرال سيلفستر يهجم فيها كل يوم ، ويزداد اشتداداً وقوة في كل هجوم ، واستمرت المعركة ستة أيام اضطر فيها العدو إلى الانسحاب وإخلاء مركز أنوال وكل المراكز التى من حولها . وكان تقهقر الأسبانيين فى شكل هروب سريع لم يحتج معه مواطنونا الريفيون أثناء متابعتهم لاستعمال السلاح ، وسقط بانهزام الأسبان أكثر من مائة مركز حربى فى يد عبد الـكريم ، وكانت الطريق مليئة بالقتلى ، وغنم المجاهدون مائتى مدفع وعشرين ألف بندقية وكميات وفيرة من المعـدات والذخيرة وزهاء المليون خرطوشة وعدداً كبيراً من السيارات والحافلات وغيرها من حاجيات الجيش ، وبلغ عدد الأسرى سبعمائة شخص . وتعتبر هذه الهزيمة الأداة الفعالة التى منحت عبد الـكريم الوسيلة المـادية لتنظيم جيش ذى عتاد ومواد لم تـكن له وسائل لاكتسابها ، زيادة على ما بعثته فى نفوس قومه من الروح المعنوية التى يذكيها النصر ويبعثها اليقين بالظفر .

وأعقبت هذه المعركة موقعة حربية عظيمة أخرى هى « موقعة عريت » ، فقد انـكسر فيها الأسبانيون انـكساراً شنيعاً وفظيعاً ، وقد وصل الجيش الريفى إلى قرب مليلة .

وفى سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ كان الأسبان قد أعدوا تنظيم فلولهم وتجهيز جيوش عديدة ، فارسلوا قوات عظيمة بقيادة الجنرال برانجي ، فهاجمت الريفيين وجرت بين الفريقين معارك على طول خط مليلة — كوبا — الحسيمة ، كانت سجالا بين الطرفين . ثم هجم الريفيون هجوماً صادقاً على الأسبان فردوا العدو على أعقابه إلى مليلة بعد ما كبدوه خسائر كبيرة ، وسلبوا كل ما معه من ذخيرة وعتاد .

وحينما علمت الحكومة الأسبانية بهذه الكارثة عقدت مجلساً حربياً قرر وقف الزحف والسعى للاتفاق ، فسافر رئيس الوزراء وزملاؤه إلى مالقة واستدعوا الجنرال برانجى القائد العام بمنطقة الريف والمقيم العام بالمنطقة الأسبانية من المغرب ، فبلغوه قرار الحكومة ولكنه عارض فى ذلك كل المعارضة .

وقد استأنف برانجى هجومه الجديد فى شهر مارس من سنة ١٩٢٢ حيث حشد ٥٠ألف مقاتل بالحسيمة ، وقوى عظيمة أخرى بناحية مليلة للاحداق بجبل بنى عروس أملا فى مهاجمة عبد الكريم بأجدير .

وفى اليوم الخامس والعشرين من الشهر قام الريفيون بهجوم عنيف عام على طول الخط ، وحمى وطيس المعركة حول الحسيمة ، وشاركت فيها المدفعية الريفية للمرة الأولى ، ودامت المعركة كامل أسبوع فتك فيه الريفيون بالعدو فتكا ذريعاً ، وتم لهم النصر ، وقتل من جيش الجنرال برانجى ٥ آلاف جندى ، وأسر ٣ آلاف ، وجرح الجنرال نفسه بجرحين خطيرين فى صدره ، وسافر إلى مدريد حيث قرر مع أركان حربه العدول عن خطة الهجوم على أجدير ، والاكتفاء بجمع القوى حول مليلة لتوسيع منطقته حول مينائها .

أما الريفيون فلم يحفلوا بقرار أركان الحرب الأسبانيين ، بل واصلوا هجومهم ودمروا عدة مراكز أسبانية ، وأغرقوا بوارج حربية ، وشاركت سفينتهم الوحيدة فى هذا الهجوم ، وقد أثر عمل الريفيين أثراً كبيراً فى معنوية الأسبان فهاجت خواطر الشعب .

وعلى أثر هزيمة الحسيمة انتدبت حكومة مدريد المثرى الأسبانى (ارشيفاتا) للتفاهم مع عبد الكريم على عقد هدنة تعتبر مقدمة لصلح يعقده الطرفان ، وتفك فيها الأسارى فوصل السفير لاجدير ، وعقد مع الأمير عدة اجتماعات انتهت بالاتفاق على الهدنة المؤقتة ، وفك أسرى الأسبان مقابل مبالغ تؤديها أسبانيا لحكومة الريف ، مع تسريح جميع المسجونين الريفيين . وقد جرت عدة مخابرات لعقد الصلح لم تؤد إلى نتيجة عملية ؛ إذ كان الريفيون

يطالبون باستقلال المغرب الشمالى عن أسبانيا ، بينما لا تريد أسبانيا أن تعد بأكثر من استقلال داخلى .

وفى سنة ١٩٢٣ عاود الريفيون الهجوم بقوة تبلغ ٧٠٠٠ مقاتل على سفح جبل درسة — شفشاون فاستولت على مراكز العدو الأمامية . ثم لما لم تنجح فى التغلب على مركز ترياس — وجهت همتها إلى مدينة (داغيت) حيث وقعت هناك معارك هائلة أصلى الريفيون فيها الأسبان ناراً حامية ، وحاقت أثرها بالعدو موقعة (عربت = أنوال) وأصبح الجيش الأسبانى فى خطر ، وصرح المسؤولون بأن القضية أصبحت حرجة جداً .

وقد اجتمع مجلس الوزراء الأسبانى على إثر هذه الحوادث ، وقرر انتداب وفد المفاوضة مع عبد الكريم فى عقد الصلح ، فوصل الوفد لتطوان ، وانتدب الأمير اثنين من رجاله وعقد بين الطرفين مؤتمر هام تكررت فيه الاجتماعات دون أن يصل إلى حل مرضٍ . وقد كان الوفد الريفى متمسكا بمقتضيات الميثاق الوطنى ، بينما كان الأسبانيون لا يمنحون إلا بعض الترضيات البسيطة . وقد كتب سكرتير الوفد الأسبانى إلى وزير خارجية الريف رسالة ، كل ما يعرض فيها هو أن لا تقع المفاوضة إلا فى منح نوع من التغيير الإدارى والاقتصادي فى القبائل الريفية ، وفى الوظيفة أو المنصب الذى يشغله الأمير عبد الكريم بصفته نائباً عن خليفة السلطان فى حكومة الريف ، وقد صرح السكرتير بأنه لا تمكن أى مفاوضة فيما يرجع للاستقلال أو لإلغاء معاهدة الحماية .

ولكن وزير خارجية الريف أجاب على هذا العرض بكتاب طويل من أهم ما جاء فيه : (إن الحكومة الريفية التى تأسست على قواعد عصرية وقوانين مدنية تعتبر نفسها مستقلة سياسياً واقتصادياً آملة أن تعيش حرة مثل سائر الشعوب ، وترى لنفسها أحقية امتلاك تراثها قبل كل دولة ، وتعد الجانب الاستعمارى الأسبانى معتديا غاصباً لاحق له فيما يزعمه من نشر الحماية على حكومة الريف ؛ لأن الريف لم يعترف بهذه الحالة أصلا ولن يعترف بها ، بل يرفضها

رفضاً ، ويلتزم أن يحكم نفسه بنفسه ، ويسعى فى نوال حقوقه الشرعية التى لا نزاع فيها ويدافع عن استقلاله التام بكل الوسائل الطبيعية الخ) .

ولما لم ينجح مؤتمر تطوان عادت الحرب إلى الاشتعال ، وتوالت المواقع التى أصبح النصر فيها حليف الريفيين ، والتى لا نريد أن نسردها جميعاً . وفى سنة ١٩٢٤ انضمت القبائل التى تقيم فى المربع الواقع بين نهر تطوان والانجرة ووادى اللو ، وطريق تطوان — شفشاون إلى المجاهدين ، وانقضت على جيوش الأسبان من كل جهة ، فزاد ذلك وضوحاً فى الحركة القومية التى لم تعد خاصة بقبائل الريف ، بل شملت غيرهم من قبائل الجبال ، كما أعطوا الحرب قوة مادية ومعنوية كان لها أثر مفعول فى انهزام كل الجبهات الأسبانية ، وتابعتها القوات المغربية من (الفندق) إلى (العرائش) ، وسدت الطريق بين طنجة وتطوان ، واقتربت من تطوان من الجهة الأخرى .

وحينئذ جاء الجنرال بريمودى ريفيرا الدكتاتور الأسبانى إلى تطوان ، وعقد مؤتمراً عسكرياً ضم اثنى عشر قائداً أسبانياً ، وقرروا إعلان الأحكام العرفية فى سائر أنحاء المغرب الشمالى ، واستقدام سائر القوات التى بأسبانيا ، وتولى بنفسه وظيفة المقيم العـــام زيادة على كونه رئيس حكومة مدريد ، وقرر عدم مهاجمة النواحى الداخلية ، والاكتفاء بحماية الموانىء والدخول فى مفاوضات مع البطل عبد الـكريم .

انتدب بريمودى ريفيرا السنيور (ارشيفانا) ، وعين الأمير صهره السيد محمد بن محمدى ، وقد عرضت أسبانيا على الأمير الصلح على أساس تخليها عن المواقع التي جلت عنها ، فلم يقبل المندوب المغربى ذلك وطالب :

١ — بأن تدفع أسبانيا ٢٠ مليوناً من (البسيطات) كتعويض .

٢ — وأن تسلم أسبانيا لحكومة الريف ١٥ طائرة ، ومائة بندقية ، ومائة وعشرين بطارية مدافع جبلية .

٣ — وأن يجلو الأسبان عن مراكش إلى حدود مليلة وسبتة .

٤ — و إذا قبلت أسبانيا هذه المبادى يبحث فى أمر الصلح وتبادل الأسرى .

ولكن الأسبانيون لم يقبلوا هذه الشروط ، وبدأوا ينسحبون من مائتى مركز من مراكزهم تطبيقاً لقرار المجلس الحربى .

وما وصل الجيش الأسبانى للخط الذى قرر الوقوف عنده حتى ثارت قبائل الأنجرة القاطنة وراء ذلك الخط فيما بين تطوان وحدود طنجة ثورة ألقت الرعب فى نفوس الحماة ، وهددت جيشهم بنكبات عظيمة ، وقطعت عليهم وسائل المون والاتصال .

الحرب مع فرنسا

لقد كانت سياسة الأمير عبد الكريم فى بادىء الأمر تعمل بكل مجهوداتها لئلا تنضم فرنسا لأسبانيا فى مقاومة الحركة التحريرية ، وكان يرى أن الأوفق لنجاح القضية هو العمل على كسب الوقت ، وتمديد أمد المجاملة لفرنسا ريثما يتم إقصاء أسبانيا عن المنطقة الشمالية بالمرة ، وكان الفرنسيون فى بادىء الأمر ينظرون إلى عمل عبد الكريم بكامل التحفظ ، وحاول الماريشال ليوطى أن يربط مع عبد الكريم علاقات ظاهرها الود وباطنها المكر والخداع . ولكنه فى الوقت نفسه كان يرفع تقاريره للحكومة الفرنسية ، مبيناً ضرورة الحذر من قيام حكومة حرة فى جزء من المغرب مجاور للمنطقة الفرنسية ، لما فى ذلك من الخطر على سلامة الشمال الأفريقى . نعم كان ينصح فرنسا بالتربص عسى أن تستطيع أسبانيا قهر الريفيين وحدها فلا تضطر فرنسا لخوض غمرات حرب ، ربما تواجه فيها تضحيات مادية ليست بحاجة إليها .

ولكن الفرنسيين لم يستطيعوا الصبر ، بل تقدموا لمهاجمة قبائل ورغة التى تعتبر حصوناً أمامية للمناطق الريفية بدعوى حماية القبائل التى تحت النفوذ الفرنسى من مهاجمة الريفيين .

***

وقد روى مؤلف « مذكرات عبد الكريم » بقلمه : أن الأمير كتب إليه فى بيان الأسباب التى حملته على الدخول فى حرب فرنسا ما نرى فائدة نقله لما فيه من الدلالة على الرغبة القومية التى كانت تملأ نفس الزعيم الريفى ، وتدفعه للعمل على تحرير شامل لسائر مناطق المغرب الأقصى :

قال الزعيم « لقد أحدث تقدم الفرنسيين إلى « وادى ورغة » ثورة كبيرة

بين القبائل الريفية ، فتوسلت بذلك لإخضاع بعض القبائل الجبلية الريفية التى كانت ما تزال معتصمة بجبالها لا تحرك ساكناً لمساعدتنا فى هـذه الحرب التى نتوسل بها للوصول إلى استقلالنا ، ولما تمكنت من إخماد الفتنة بين قبائل غمارة وصنهاجة أخذت أهاجم المراكز الأسبانية واحداً بعد الآخر ، ولقد حدثت مناوشات على الحدود بين الفرنسيين والريفيين أثناء جلاء الأسبان كان السبب المباشر لوقوعها عدم وجود حدود طبيعية بين المنطقتين ؛ فإن هناك شقة واقعة فى الشمال الشرقى من فاس تسمي (وادى ورغة العليـا) لم يقدم أحد على احتلالها للآن ، ولـكن الفرنسيين يدعون أنها جزء من البلاد المشمولة بحمايتهم ، فإلى هذه الشقة بعثت سنة ١٩٢٤ قوة من المجاهدين انضم إليهم رجال القبائل الوطنية ، واعتصموا كلهم بمواقع منيعة ، وأخذ رجال الأمير يتلقون تعليماتهم منه رأساً »
قال الأمير :

« إن هذه الشقة كانت تحت سيطرة الريف المباشرة لمـا أقدم الفرنسيون على احتلالها أخيراً ، وسيان عندى إذا كانت أسبانيا تعدها تابعة لها أو كان الفرنسيون يحسبونها جزءاً من البلاد المشمولة بحمايتهم ، ما دامت الحـكومة الريفية لم تعترف قط بتقسيم المغرب الأقصى إلى مناطق مشمولة بحمايات أجنبية مختلفة » (١) .

وأياما كان فإن فاتح مايو من سنة ١٩٢٥ كان بدء حرب شـديدة بين حركة التحرير الريفية وقوات فرنسا .

ولقد استمرت المعارك الشديدة بين الطرفين ، وتوالى انهزام الفرنسيين أمام المقاومة العظيمة التى بذلها المواطنون المغاربة من أجل التحرر ، وبدأت القبائل تنضم من تلقاء نفسها للاتحاد القومى الملتف حول الأمير عبد الـكريم ، واضطرت الحـكومة الفرنسية لنقل الماريشال ليوطى وتعيين مسيو ستيغ بدلا عنه ، كما عينت الجنرال نولان قائداً أعلى للعمليات ، وكلفت الماريشـال بيتان

(١) ترجمة الأستاذ عمر أبو النصر فى كتابه : بطل الريف ص ١٧٨ .

بمهمة تسييرها . وبعد ما نظم الماريشال وسائل القتال فى المنطقة الفرنسية توجه إلى سبتة وتطوان لتنسيق العمليات مع الجنرال بريمو دى ريفيرا .

وقد اندهش الفرنسيون والأسبان لاستمرار المقاومة المغربية ، وقوة الدفاع والهجوم التي ظهر بها المكافحون المغاربة ، ودقة الخطط والتوجيهات العسكرية حتى رددت الصحف الفرنسية والأجنبية إعجابها ببطولة الشعب المغربى واستبساله فى الدفاع عن نفسه . وقامت فى كل من أسبانيا وفرنسا حركة شعبية تعلن الاستياء من عمليات استعمارية أدت إلى تيتيم كثير من الأبناء و إنزال الشقاء بعديد من الأرامل بطالب العملة فى كل من البلدين بتوقيف الحرب الريفية والاتفاق مع المغاربة على أساس مقبول .

و إزاء ذلك صرح رئيس الوزارة الفرنسية بأنه تم الاتفاق مع أسبانيا على شروط الصلح المراد عرضها على عبد الكريم ، وهذه الشروط تضمن لأهل الريف حريتهم التامة فى شؤونهم الزراعية والاقتصادية والادارية تحت سيادة سلطان المغرب الأقصى الاسمية ، وقد يطلب من الأمير التسليم ببعض المطالب الخاصة بالسلاح ، ولايطلب منه تسليم كل معداته الحربية . ولكن هذه المطالب لم تتفق مع ما يريده الأمير من حرية تامة لسائر مناطق المغرب ، ولذلك لم تؤد إلى النتيجة المقصودة منها .

لقد كانت الحرب مع فرنسا قاسية وشديدة ، وكان الأمر فيها سجالا بين المغاربة والفرنسيين ، ولا يمكننا أن نسرد هنا مواقعها ولا أيامها الجيدة لأن ذلك يخرج بنا عن الغاية التى نقصدها من هذا البحث ، ويكفى أن نقول إن موقعتى (البيبان) و (السكيفان) وأمثالها هزت أركان القوة الفرنسية — الأسبانية ، وجعلت الماريشال بيتان يجلب كل ما لفرنسا من مختلف القوات البرية والبحرية والجوية التى قهرت من قبل بها المانيا فى فيردان ، ولذلك لاغرابة أن نرى القوة تفوز على الحق مؤقتاً ، خصوصاً بعد أن قام جماعة من أدعياء المشيخة كعبد الرحمن الدرقاوى وحميدو الوزانى ببعث الضعف فى نفوس بعض أتباعهم باسم

الدين ، والدين منهم ومن تعاليمهم براء ، وانتهت هذه الحرب التحريرية بتسليم الأمير يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ فنقل إلى فاس ومنها إلى منفى (لارينيون) حيث بقى هو وأخوه وعمه واحداً وعشرين عاماً .

***

هذه الحرب الريفية من الوجهة العسكرية ، وقد رأينا كيف استطاع قائدها العظيم أن يحشد فيها كل القوات المعنوية التى كانت كامنة فى الشعب ومحتاجة لمن يحركها فى سبيل الدفاع عن حريته ، ولقد أخبرنى الأمير عبد الكريم : أنه وصل الاتفاق بين الأفراد والجماعات إلى حد أن ذوى الثأر الذين لم يكونوا يكلمون رازئيهم تثاخوا معهم ، وتناسوا كل ما بينهم من حزازات ، وسامحوا قاتلى آبائهم وأقاربهم فى سبيل المثل الأعلى الذى بعثه هذا الزعيم النبيل فى نفوسهم ، وألبهم للدفاع عنه والموت فى سبيله ، وهذا المثل الأعلى لم يكن إلا تحرير المغرب واستعادة وحدته الترابية . ولقد كتبت جريدة المورننج بوست الانجليزية تقول : إنه لم يقم دليل على أن وراء القتال الناشب الآن بين المغاربة والفرنسيين عاملا دينياً ، ولكن روح الكبرياء القومى هو الذى يحتدم فى صدر عبد الكريم ، وهو مظهر من مظاهر مبدأ تقرير المصير الذى وصفه مستر لانسانغ خير وصف إذ قال : « إن تقرير المصير عبارة محشوة بالديناميت » .

ولقد وجد الأمير من الشعب إخلاصاً وافياً وثباتاً وتفانياً لا يضاهيه إلا ماتتحدث به الروايات عن سير الأعاظم وصفات الأبطال ، ولقد حاول المستعمرون القضاء عليه بمختلف الوسائل فلم ينجحوا ، وفكروا فى قتله غيلة ولكن إخلاص قومه له كان يحول دون تنفيذ ذلك بصفة من الصفات .

حدثنى الزعيم محمد بن عبد الكريم بالقاهرة : أن الكولونيل مونيستيريو القائد الأسبانى لمعركة النكور اتفق ذات مرة مع محمد بن الحاج محمد أقفيِّر المكنى عند الأسبانيين ببايز يكي على سم الأمير ، وكان حاضرا على الاتفاق ابن سعيد السلاوى ، وحمل أقفير قنينة سم ، وجاء معه ثلة من الإسبانيين حاملين

عديداً من الديناميت لنسف دار الأمير بعد سمه . وما وصل إلى أجدير حتى بلغ الأمير ما قدم من أجله ، وقدم له القنينة ، وحمل له الأسبانيين الذين معه كأسارى ، وناهيك بإخلاص هذا الرجل الشعبي الذى أقل ما يقال عنه إن إخلاصه لبلاده لم يكن واضحاً إلى حد ألا يثق به الأسبانيون ويتآمروا معه على الفتك ببطل الريف ، ويضعوا تحت تصرفه أفراداً من مواطنيهم للقيام بالاستفادة من الدهشة التى تعتري الجمهور بعد قتل رئيسه .

أما بعض أدعياء الطرق الذين اختاروا خدمة الأجنبي على تأييد الإسلام والوطن ، فقد احتاط منهم زعماء الريف ، وقضوا على كل من استطاعوا القضاء عليه منهم ، ولكن الثقة الشعبية فى هذه الطبقة لم تكن ضعيفة إلى الحد الذى لا يمكنهم معه أن ينفثوا سمومهم ، خصوصاً فى أوقات تضعف فيها القوة العسكرية وقد حاول الأمير أن يصلح من النفسية العامة بنشر السلفية فى الأوساط ، ولكن هل يستطيع أحد أن يغير ذهنية شعب كامل فى بعض سنوات ؟ !

ولقد أخبرنى الفقيه أبو لحية الذى كان وزير العدل فى الحرب الريفية ، ثم نفى إلى آسفى بعد نهاية الحرب : أن البطل عبد الكريم كان يلزمه مطالعة كتاب التفسير للشيخ رشيد رضا ، وغيره من كتب الإصلاح الدينى قاصداً بذلك تنوير فكره ، وكان رحمه الله من أسرة تعتقد فى الكثير من الخوارق ، وتتبع أربابها دون تفريق او تمييز .

وروى محرر الماتان العسكرى : أن عبد الكريم قال له : نحن المسلمين لا نزال في غفلة ممضة ، ومن الحق أن نفعل ما يريده بنا المصلحون من الرجوع إلى الفطرة الإسلامية الأولى ، ونتبذ العادات والتقاليد التى تمكنت من الإسلام والمسلمين ، والتى ليست من الدين فى شيء أبداً .

ولقد حاول الفرنسيون فى دعايتهم أن يجعلوا من زعيم الريف مجرد ثائر راغب فى الملك أو ناقم يطالب بالسلطان ، ولكن الأمير لم يتأخر عن التصريح فى الوقت المناسب بأنه لا يرغب إلا فى تحرير البلاد ، وأنه لم يثر ولن يثور أبداً

على العرش المغربى الذى ظل أسلافه مخلصين له دائماً ، كما أكد الأمير بمجرد وصوله لبور سعيد : أنه دائم الولاء لجلالة ملك المغرب الأقصى ' وبلغ الأمر بالأمير إلى أنه يكره تسمية ما قام به باسم الثورة ؛ فقد كنت أتحدث مرة معه فى شىء ما ، وقلت له : « إن هذا كان زمن الثورة الريفية » ، فظهر التأثر فى وجهه وقال لى : « لماذا تسمونها الثورة ؟ ! » إنها لم تكن إلا حرب تحرير من الأجنبى ودفاع عن الوطن » .

دستور الجمهورية الريفية

ومن حسن الحظ أن هـذه الحركة التحريرية كانت كسابقتها ذات اتجاه ديموقراطي يرمى لتحسين حالة الشعب ، فى الوقت الذى تعمل فيه للذود عن كيانه وحماية حوزته ، ولم يكن تأسيس الجمهورية عدولا عن فكرة الملكية فى نظر من قاموا به من زعماء الريف ، ولـكنهم فى الحقيقة لم يكونوا يستطيعون الـكلام باسم ملك المغرب الذى جعلته ظروفه القهرية فى منطقة النفوذ الفرنسى ، ولم يريدوا أن يقعوا فى الخطأ الذى وقع فيه الهبة ووالده ماء العينين حينما أعلنا نفسيهما ملـكين بعد أن كانا من محامى العرش والمدافعين عنه ، ولذلك فقد وجدوا حلا وسطاً هو تأسيس نظام مؤقت يمكنهم من تنظيم الإدارة وتدريب الجمهور على أن يحكم نفسه بنفسه ، ومتى تم التحرر الـكامل لسائر أبناء الوطن سلموا البلاد المحررة لصاحب العرش ، ولم يطالبوا بأكثر من تطبيق نظام دستورى يحقق رغبات الشعب فى مراقبة أعمال الدولة والتعاون على تسييرها .

ولذلك ما حصل عبد الـكريم على انتصاراته الأولى على الأسبان حتى فكر فى عقد مؤتمر شعبى يدعو إليه ممثلى القبائل ويتناول وإياهم دراسة الأحوال ، ويتفق معهم على نظام تأسيسى تسير به حكومة المقاومة وينتظم به شئونها ، وقد لبى الجميع هذه الدعوة المباركة طائعين ، ووقف فيهم البطل خطيباً يستعرض العلاقات التاريخية بين المغرب وأسـبانيا ، وما كان من شأنها مع العرب فى الأندلس ، ويوضح الأعمال الهمجية التى ارتكبوها فى البلاد ، والغاية التى يرمون إليها من بسط حمايتهم على الوطن ، وطلب إليهم الاتحاد والتضامن ، فاتفق الـكل على وجوب الدفاع إلى آخر رمق ، ورأوا أن خير وسـيلة للنجاح هو تأسيس مجلس عام يكون هو المرجع الأعلى ، ويكون له برنامجه الذى يسـير

عليه ، ويؤلف حكومة وطنية تدبر الشؤون وتضع القوانين والأنظمة اللازمة . وفعلا تشكل هذا المجلس العام باسم « الجمعية الوطنية » من جماعات القبائل والأهلين والمشايخ والقواد طبقاً للعادة المتبعة فى المغرب الأقصى ، وكانت هذه الجمعية هى التى تمثل إرادة الشعب ، وتتولى تنظيم الكفاح وإدارة البلاد ، وأول اجتماع عقدته كان سنة ١٩٢١ ، وأول قرار اتخذته هو إعلان استقلال الوطن ، وتأسيس حكومة دستورية جمهورية يرأسها محمد عبد الكريم بصفته زعيم الحرب التحريرية . وكان ذلك يوم ١٥ محرم سنة ١٣٤٠ هجرية (١٩٢١ م) .

ثم والت الجمعية الوطنية عقد اجتماعاتها ، فوضعت للبلاد دستوراً مبدؤه سلطة الشعب ، إلا أنه لم يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طبقاً لما جرى به العرف الدستورى فى البلاد الديموقراطية ، بل وضع السلطتين معاً فى يد الجمعية وجعل رئيس الجمهورية هو رئيسها ، وأوجب على كل شيخ وزعيم وقائد من أعضاء المجلس تنفيذ المقررات التى تقرها الجمعية ، وقد راعت الجمعية فى اتباع هذه القاعدة تقاليد البلاد وعاداتها .

وينص الدستور على تشكيل وزارة ذات أربعة مناصب ، وهى : مستشار رئيس الجمهورية ، (القائم مقام رئيس الوزارء) ، ووزير الخارجية ، ووزير المالية ، ووزير التجارة . وأما ماعدا ذلك كالداخلية والحربية فقد أبقاها الدستور لاختصاص رئيس الجمهورية .

ويعتبر رجال الحكومة مسؤولين أمام رئيس الجمهورية ، وهو وحده المسؤول أمام الجمعية الوطنية ، وهذا متفق مع تقاليد البلاد التى تجعل الملك مسؤولا مباشرة أمام الشعب ، ومتفق كذلك من جهة أخرى مع الحاجة الحربية التى تقضي بتركيز المسؤوليات في يد شخص واحد .

وبعد ما أتمت الجمعية وضع الدستور شرعت فى وضع ميثاق قومى يصبح المثل الأعلى للشعب يجاهد من أجله ويموت فى سبيله ، ومن مواد الميثاق القومى الذى أقرته بعد عدة جلسات :

١ — عدم الاعتراف بأى معاهدة لها مساس بحقوق البلاد المغربية وبخاصة معاهدة ١٩١٢ .

٢ — جلاء الأسبان عن المنطقة الريفية التى لم تكن فى حوزتهم قبل إبرام المعاهدة الأسبانية الفرنسية سنة ١٩١٢ .

٣ — الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية الجمهورية (الاستقلال عن أسبانيا وفرنسا) .

٥ — أن تدفع أسبانيا تعويضاً للريفيين عن الخسائر التى لحقت بهم من جراء الاحتلال فى السنوات الإحدى عشرة الماضية ، وفدية للأسرى الذين وقعوا فى أيديهم .

٦ — إنشاء علاقات ودية مع كافة الدول دون تمييز وعقد محالفات تجارية معها .

وإذن فالحرب الريفية كانت مع تمسكها بوحدة التراب المغربى فى ظل العرش العلوى ترمى إلى أمرين : استقلال البلاد ، وتمتيعها بالحكم الدستورى ، وقد ظل هاذان الأمران غاية كل الوطنيين المغاربة منذ فجر القرن العشرين إلى اليوم .

٣ـ المقاومة السياسية

الحركة الوطنية بعد الحماية

يكاد العهد الذى يفصل بين ٣١ مارس سنة ١٩١٢ و ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ أن يكون عهد كفاح عسكرى محض ، لأن الأغلبية الساحقة من سكان البلاد أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية ، ولم يمكن إخضاعها لها إلا بعد جهود جبارة وبصفة تدريجية ، ولأن نخبة الجيل الذى سبق الحماية أو عاصرها التجأت كلها إلى الجبال تقود الثورة وتدبر الكفاح ، والذين غلبتهم القوة على أمرهم أصيبوا بدهشة العسكرى المغلوب الذى لا يستطيع أى عمل بعد تجريده من السلاح ، فكان لزاماً لإزالة هذه الدهشة العامة أن ينتظر نشوء جيل جديد متشبع بروح المقاومة السلمية التى لا تعطى السلاح المقام الأول فى كل معركة .

وليس معنى هذا أن المغرب الأقصى ظل بعيداً عن كل مقاومة فى المناطق المحتلة ، بل لقد قام فى ذلك بكل ما يستطيعه من مجهود ، ولكن الذى نعنيه هو أن كل الأعمال التى قام بها إذ ذاك لم تكن إلا إعدادات لمعنوية الشعب وتهيئته لتجديد الكفاح بصورة جديدة غير الصورة التى اعتادها يوم كان لكل فرد بندقية ولكل قبيلة قائد مغوار .

ومن أهم الحركات التى بدت فى هذه المرحلة : الحركات التى كانت تعمل لنشر دعاية المحاربة بين المغاربة ، وتأليب الجماهير لهم . وقد وقع اعتقال عدة أفراد وتفتيش عدة بيوت والعثور على كثير من الأسلحة التى كان يهربها المدنيون لإخوانهم المجاهدين .

وطيلة الحرب الريفية كانت تعلق على الجدران وتوزع على البيوت الرسائل والنشرات التى كان يبعثها البطل عبد الكريم يدعو فيها الرؤساء والعلماء لتأييد ومؤازرة حركته التحريرية .

وقد اكتشف عام ١٩٢٤ بالدار البيضـــاء مركز مهم للدعاية للأمير عبد الـكريم وقبض على أشخاص كثيرين من رجاله ، وصودرت كميات من النشرات العربية تحرض الوطنيين على الثورة ، وهاجر وفد من الشبيبة إلى أجدير برئاسة صديقنا عبد القادر التازى .

وقام العمال المغاربة فى فرنسا بعدة مظاهرات تضامنية ، وعقدوا مؤتمراً عاماً (بجون فيلبيه) سنة ١٩٢٥ وجهوا منه للزعيم عبد الـكريم تحيتهم معلنين تآزرهم مع المغاربة المجاهدين على طرد المستعمرين الأسبان ، وأقام كل من المواطنين : عبد الرحمن بن العربى رئيس الفرقة المغربية بمعمل (لوماريشال) ومعمل (فرير ايسى) الذى هو من مهاجرى وادى بوعلى (بتافيلالت) ، والسيد محمد بن محمد من (تيزنيت) بدعاية قوية فى أوساط أبناء الشمال الإفريقى بفرنسا لمساعدة الريف وعضد رجاله .

ولم يكتم أدباء المغرب إعجابهم بشهامة الريفيين وبطولتهم برغم الضـغط الشديد والتنكيل الوبيل الذى كانت تقوم به كل من فرنسا وأسبانيا مع أى فرد يظهر عليه عطف على الحركة التحريرية أو دعوة لها . ومن أشعار المغاربة فى حرب الريف قصيدة الأستاذ المؤرخ محمد ابن الأعرج السليمانى المنشورة فى « العصر الجديد » التونسى التى يقول فى مطلعها :

دع الفتيات تمرح فى القصور ويمم مسـعفاً وادى النـكور

وقصيدة الأستاذ الحاج محمد الناصرى التى نظمها بمناسبة المولد النبوى ، والحرب الريفية فى عنفوانها ، ومطلعها :

شهر النبى محمـــــد قد وافى يفشى السلام ويحمل الألطافا

ومن أبياتها :

وسل البرانس والتسول وجاية والسبت والـيكيفان والأكنافا

تلك المواقع حطمت أبطـالهم وأرتهـمو من ويلها أصنافا

ومن الأناشيد المغربية التى كان الشعب يتغنى بها على رغم أنف المستعمر :

يا بني المغرب إن الوطنا تقتضي سمعتـــه ترك الونا
فاحملوا الصمصام مع سمر القنـا واسألوا الله انتصار الريفيين .. الخ

ولما استسلم الزعيم عبد الـكريم تألمت البلاد ألماً كبيراً ، ورثى الشعراء البلاد بقصائد وأناشيد عديدة ، من بينها مساجلة جرت بيني و بين صديقي الأستاذ الحاج المختار السوسي مطلعها :

قضي القضـــاء وحقق الأمر وعرا الذى ما خلته يعرو

إلى غير ذلك من القصائد والمقطوعات الفصيحة والعامية التي كان لها أثر فعال في بعث الوعي القومي في نفوس المراكشيين والمغاربة عموماً .

في المؤتمر الإسلامي بالآستانة :

ولقد أشرنا في القسم التونسي إلى ما قام به المغاربة اللاجئون بالاستانة من عمل جليل ضمن حركة الجامعة الإسلامية لرفع صوت المغرب العربي عالياً مدة الحرب الـكبري ، و يجب أن نضيف الآن لما تقدم أن من بين هؤلاء اللاجئين الأستاذ الشيخ محمد العتابي من علماء القرويين وأحد كتاب الحكومة الشريفة ، غادر مراكش على إثر مشادة وقعت بين الشيخ أبي شعيب الدكالي وزير العدل إذ ذاك و بعض كبار الموظفين الفرنسيين أهان فيها هـذا الأخير الوزير ، فتأثر لذلك السيد العتابي وهجر بلاده للحجاز سنة ١٩١٣ ثم دخل الاستانة سنة ١٩١٥ حيث استقبله بها على باش حمبة باسم أنور باشا وقابل بعد ذلك الخليفة محمد رشاد الخامس فتحدث له عن حالة المغاربة وأنهم يجبرون على الدخول للحرب مع فرنسا ضداً على الدولة العثمانية ، ثم انتقل لألمانيا حيث نزل ضيفاً على حكومتها ، ولـكنه لم يرض بما قدمته له من عروض غير مبنية على أساس صحيح ، وليس من شأنها أن تطمئن المغاربة على مصير بلادهم ، ولأجل ذلك رفض ما طلبه منه من السفر مع بعثـة (شنيدر) العسـكرية ، وأنذر الألمانيين بسوء عقباها .

ثم عاد للأستانة فانضم لرجال المؤتمر الإسلامى الذى كان يضم ممثلين عن جميع البلاد الإسلامية المحتلة ، و بفضل المجهودات التى بذلها هو ورفقاؤه قررت الخلافة وقرر حزب الاتحاد والترقى استقلال المغرب الأقصى ، والعمل على إجلاء فرنسا وأسبانيا عنه ، والاعتراف بهذا الاستقلال حتى عن ألمانيا وتركيا وغيرهما . وقد استطاعت الدعاية المغربية أن تقنع العثمانيين ورجال الاتحاد والترقى بهـذا القرار بناء على ما عرفوه من أن ألمـانيا كانت تطمع فى أن تحل محل فرنسا فى بلادنا .

ثم قرر المؤتمر توجيه وفد من رجاله للطواف بالبلاد المحايدة فى السويد والدانمارك والنرويج للدعاية للقضايا التى يعمل لها المؤتمر ، وقد قبلت هـذه الحـكومات المحايدة أن تفسح مجالها للوفد كى يقوم بنشاطه فى كامل الحرية ، فتوجه الشيخ العتابى مندوباً عن مراكش فى هذا الوفد الذى كان يضم الأمير شكيب أرسلان والأستاذ محمد فريد وعلى باش حمبة وعبد العزيز جاويش وغيرهم من رجال الحركة الإسلامية إذ ذاك ، وقد ألقى السيد العتابى عدة محاضرات وخطب فى مختلف الأندية والاجتماعات التى كان الوفد ينظمها لذلك ، ويحضرها جمهور كبير من المهتمين بالشئون الاستعمارية شارحاً ما يقاسيه المغرب الأقصى من الاحتلال الفرنسى الأسبانى ، ومبيناً أسلوب الحـكم المباشر الذى سار عليه المحتلون وتدخلهم فى جميع الشئون واستيلاءهم على الأوقاف الإسلامية ، وكانت مقالاته تترجم للغات أجنبية ، وتنشر بالصحف ثم توزع على سائر أنحاء العالم ، وخاصة فى المناطق الفرنسية ، وقد كانت الصحف الفرنسية تهتم بنشاط العتابى وتنقل أقواله خصوصاً جريدة (الطان) التى كتبت عنه مراراً ، وقد تأثرت لأعماله السلطات الفرنسية ، فأحالته على محاكمها العسكرية التى أصدرت عليه غيابياً الحـكم بمنعه من الدخول لمراكش ومصادرة أملاكه .

وفى سنة ١٩١٧ عقد الوفد الإسلامى مؤتمراً باستوكهلم مثل فيه العتابى بلاده وتوصل إلى اتخاذ المؤتمر القرارات التالية :

١ — استقلال المغرب الأقصى الذى لم يعرف الاستعمار قط استقلالا تاماً .
٢ — رد شنقيط (موريتانيا) للمغرب الأقصى .
٣ — مطالبة الدول المحايدة بالمساعدة على الحصول على هذا الاستقلال .

وقد ذهب العتابى يتصل برجال الدول المحايدة وغيرهم ، ويرفع إليهم مذكرات عديدة فى ما يخص القضية المراكشية ، وقد استقبله عديد من الوزراء فى ألمانيا والسويد والنرويج وغيرها وواعدوه ببذل العون لتحقيق مطالب مراكش وإسعافها .

وإلى جانب هذا كان هو وصحبه يقومون بعمل آخر هو الاتصال بالقبائل الثائرة فى الجنوب المغربى ، وحثهم على الاستمرار فى المقاومة وطرد المحتل من البلاد ، وقد شارك العتابى فى تنظيم الحملة التى وقعت فى الصحراء وفصلنا خبرها أثناء حديثنا عن على باش حمبة .

وقد أخبرنى السيد العتابى أن الدولة العثمانية كانت عازمة على مساعدة الحركة المغربية بالرجال والسلاح ، ولكنها لم تجد عند المولى عبد الحفيظ الذى بعثت إليه فى مدريد استعداداً كافياً للعمل ، ثم ضعفت عزيمتها بعد ثورة الشريف حسين فى الحجاز وانضمام سوريا ولبنان إليه وتسليم بلغاريا ورومانيا لدول الحلفاء ، فلم يجد عندها العتابى العون الكافى الذى كان ينشده . وهكذا انتهت الحرب الكبرى واضطر السيد العتابى للخروج من الأستانة والالتجاء لمصر حيث وجد من جلالة المغفور له الملك فؤاد رحمه الله اكراماً وقبولا .

***

وإذا نحن غضضنا النظر عن هذه المتابعة العامة للحركات المسلحة التى كانت معقد آمال الشعب فإننا نجد الأمة قاومت بكل مناسبة أنواع الحيف والظلم الذى أريد بها . ولم تسكت قط عن حقها ولا اعترفت بما ارتكبه الحماة نحوها .

فما حاول الماريشال ليوطى أن يضع الحجر الأول للسياسة البربرية فى سبتمبر سنة ١٩١٦ حتى ثارت النساء بقبيلة زمور الشلح احتجاجاً على هذه المحاولة

الوحشية التى تريد بعث أعراف جاهلية تقضى بجعل المرأة متاعاً يباع ويشترى ويوهب ويورث ولا يرث ، وقد تظاهر النساء البربريات فى (الخميسات) وأطلق الفرنسيون عليهن الرصاص ، ولكن الماريشال اضطر إلى التصريح بأن الأمر الصادر فى الموضوع لن ينفذ ، وأنه إنما هو ضرورة اقتضتها ظروف الحرب وتنتهى بانتهائها .

وحينما أراد ليوطى نفسه وضع تشريع لضريبة الأرباح قامت بالرباط مظاهرات كبيرة تطالب بمبدأ الثورة الأميريكية : «لا ضريبة بغير مراقبة » ، واحتاج ليوطى إلى قمع المظاهرات بطريق القوة ، وإبعاد طائفة من أعيان البلاد من بينهم صديقنا الحاج أبو بكر بلكورة .

ولما حاول ليوطى نفسه أيضاً نزع ملكية بعض الناس لفائدة شركات أجنبية قامت حركات احتجاجية عظيمة اضطر معها للتراجع بعد إبعاد مسيريها ومن بينهم صديقنا السيد محمد اليعقوبى الذى ظل بضعة أشهر محصوراً فى مدينة الصويرة .

ولسنا نريد أن نسجل هنا كل الوقائع التى جرت ، أو المظاهرات التى قامت طيلة هذه المرحلة ، وإنما نريد أن نبين كون الشعب المغربى لم يقبل فى يوم من الأيام هذا النظام الذى فرضته الحماية عليه ، بل قاومه بكل ما استطاعه وسمحت له به ظروفه ، ولكنه لا يمكننا ألا نشير للمقاومة الشديدة المستمرة التى صادفها الاستعمار الفلاحى الرسمى الذى قام به المقيم العام ستيغ منذ سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٢٩ ، فقد أدى إلى ثورات محلية ومقاومات فردية واعتداءات من طرف الفلاحين المغاربة على المستعمرين وعلى رجال المراقبة الفرنسية اضطرت مسيو ستيغ إلى استقدام المشنقة للبلاد ثلاث مرات حيث نفذ الإعدام على مواطنين لم يرضوا بأن تنزع ملكيتهم لفائدة الاستعمار الفرنسى .

وقد اعترف مسيو ستيغ فى كتابه الذى وضعه عن المغرب بأن المراكشى متمسك بأرضه إلى حد الموت ، وأنه يقاوم من أجلها أكثر من الجزائرى والتونسى .

ولعل سياسة الاستعمار الفلاحى كانت أعظم شىء أثر فى نفوس المغاربة وأخرجهم من ترددهم فى جدوى المقاومة غير المسلحة ، على أن هذا الدفاع المدنى سرعان ما تطور إلى نوع من الإرهاب ؛ إذ تكونت فرق تعمل على مهاجمة الولاة وتفر المناطق التى لم تكن بعد قد احتلت .

وهكذا اختطف فى أكتوبر سنة ١٩٢٨ مسيو روبيلاجا فى وضح النهار وفى منطقة آمنة بين (وادى زم) و (دار ولد زيدوح) بينما قتل رفيقه مسيو زان وكذلك المراقب المدنى لوادى زم الذى ذهب فى سيارته يبحث عن المهاجمين فقتلوه أيضاً . وبعد بضعة أسابيع بينما كانت حافلتان مليئتان بالفرنسيين داخلتين على باب البستان المحيط بقصبة (بنى ملال) سقطتا فى حفير دبره إرهابيون لم يعرفوا قط ، وقد تكرر مثل هذا العمل فى جهات متاخمة للبلاد الثائرة .

ولم تقف هذه المقاومة عند حد الشعب ، بل تجاوزته للقصر الملكى حيث لم يعد خافياً على أحد ما كان من خلاف شديد بين مسيو ستيغ ومولاى يوسف رحمه الله . فقد أثرت معارضة القبائل فى نفس جلالته ، وأخذ يعارض فى تطبيق البرنامج الاستعمارى ، وانتهى الأمر بأن كتب جلالته رسالة إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيها عزل مسيو ستيغ ، وقد رجت الحكومة من جلالته أن يمهلها ستة أشهر ؛ إذ ربما تتحسن فيها العلاقة بين العاهل والمقيم العام ، ولكن لم تنته هذه الأشهر الستة حتى كان مولاى يوسف قد قضى نحبه ، وقد حدث أثناء مرضه أن جاء مسيو ستيغ لقصر مكناس بقصد عيادته فرفض جلالته مقابلته ، ومات وبينهما من الخلاف ما اضطر الحكومة الفرنسية إلى اعتباره ولو بعد موت جلالته ، حيث أبعدت مسيو ستيغ من منصب الإقامة العامة برغم رغبته الملحة فى البقاء بها .

وبعد انتهاء الحرب الريفية حاولت الإقامة العامة وضع سياسة تقارب مع الشباب المغربى ، فعمدت لتأسيس جمعية فرنسية مغربية استدعت لرئاستها صديقنا السيد أحمد بركاش ، ولكن المقاومة التى ظهر بها الشباب المغربى أول

يوم أظهرت للاقامة رغبة المغاربة فى الاســـتقلال وعدم إمكان التعاون معها إلا على أساسه .

وإلى جانب هـذه الحركات التلقائية التى لم تـكن تخضع لمجهود منسق قامت حركة إصلاح دينى وثقافى كان لها أثر مباشر فى تكوين (كتلة العمل الوطنى) التى ستعلم بدء الحركة الاستقلالية القائمة اليوم .

الحركة السلفية

يظهر أن مراكش مهيأة أكثر من كل بلد إسلامي لقبول الحركات التي تطالب بالعودة للدين الصحيح والعقيدة السنية ، ويبدو أن بساطة هذه الدعوة ووضوح طابعها يتفق إلى حد بعيد مع سذاجة الصوفية المغربية وحب الطبيعة القومية للتأكد من دقائق الأشياء ، ولذلك لم تقم الثورة الوهابية حتى كان لها صدى استحسان وقبول فى القصر الملكى حيث رحب بمبادئها السلطان مولاى سليمان ، ثم كان للشيخ عبد الله السنوسى حظ حماية مولاى الحسن الذى مكنه من نشر المبادىء السلفية والدعوة إليها ، وكان لمحمد عبده اتصال بعد ذلك بنخبة من المثقفين بالمغرب العربى كله ، ونحن نعلم أنه وقعت بينه وبين علمائنا مناقشة فى مسألة التوسل بالأنبياء ، وأيده الشيخ المهدى الوزانى في قضية الفتوى الترنسفالية ، كما جرت بينه وبين الشيخ ادريس بن عبد الهادى مراسلة فى شأن بعض الكتب السلفية التى كان عبده يريد نشرها .

ولكن هذا كله لم يكن له من الأثر ما أحدثه رجوع المصلح الكبير الشيخ أبى شعيب الدكالى ، فقد عاد وكله رغبة فى الدعوة لهذه العقيدة والعمل على نشرها ، والتف من حوله جماعة من الشباب النابغ يوزعون الكتب التى يطبعها السلفيون بمصر ، ويطوفون معه لقطع الأشجار المتبرك بها والأحجار المعتقد فيها .

وكان لمولاى عبد الحفيظ فضل كبير فى إظهار هذه المبادىء وتأييدها خصوصاً بعد أن أخذ بعض أدعياء المشيخة يمدون أيديهم للأجنبى ، وقد أصدر جلالته رسالة فى الرد على التيجانيين ، كما أمر بإقفال زاوية الكتانيين بعد أن اكتشف مؤامرة رئيسها على الدولة وعلى البلاد .

غير أن هذا نفسه لم يكن إلا مقدمة أولى للحركة السلفية التى دعا إليها

و بثها وخرّج رجالها أستاذنا العلامة المصلح السيد محمد بن العربى العلوى حفظه الله فقد كان لهذا الرجل من الجرأة والإقدام والثبات ما جعله يلاقى فى دعوته نجاحاً كبيراً و إقبالا عظيما .

وقد دخل الريف فى حرب فرنسا ، ونحن من حول أستاذنا نعمل لهذه العقيدة ، ونجاهد فى نشرها ، وما ظهرت خيانة بعض مشايخ الطرق في هذه الحرب حتى زاد ذلك فينا حماسة وقوة ، وكانت تجتمع بفاس ثلة من الشباب حول ابن العربى ، وفى الرباط مثلها حول الشيخ أبى شعيب ، وتظهر آثار الثلتين فى المحاضرات التى يلقونها ، والزيارات التى يتبادلونها ، والمقالات التى ينشرونها فى صحف الجزائر وتونس ؛ لأن المغرب الأقصى لم يكن حظى إذ ذاك بجريدة ليس للحماية عليها سلطان ، ولم تمض برهة على هذه الحركة حتى أخذت الحماية تتخوف منها ، وتحس بأنها موجهة لمقاومة نفوذ أحبابها الطرقيين ، فبدأت تستدعينا للاستنطاق ، وتهددنا بالاعتقال ، وفعلا ألقت فى النهاية القبض على صديقنا الأستاذ محمد غازى الذى كان من أكبر دعاة السلفية ورجالها .

وليس من الممكن لمؤرخ الحركة الاستقلالية بالمغرب أن يتجاهل هذه المرحلة العظيمة ذات الأثر الفعال فى تطوير العقلية الشعبية ببلادنا . ومن الحق أن نؤكد بأن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة فى المغرب الأقصى على السلفية وعلى الوطنية معاً ، ومن الحق أن نؤكد أن الأسلوب الذى اتبع فى المغرب أدى إلى نجاح السلفية لدرجة لم تحصل عليها حتى فى بلاد محمد عبده وجمال الدين .

ولقد كان فى وقت ازدهار هذه الحركة يزور المغرب صديقنا مسيو ديرمانجيم مؤلف كتاب (حياة محمد) باللغة الفرنسية ، فكتب بحثاً عن السلفية وغاياتها واتجاهاتها ، وأظهر فى كتاباته عطفاً علينا وتمنياً لنجاح حركتنا . كان هذا سنة ١٩٢٥ ، وقد رأيته بعد ذلك فى منزله بباريس سنة ١٩٣٣ بعد ما صدر أمر ملكى بمنع مظاهرات بعض الطرقيين ، وبعد ما أظهر الشعب اغتباطه بهذا

الأمر الملكى وزين الشوارع والأسواق احتفاء بالقضاء على عهد خرافى طالما منع العقل المغربى من التطور والنفوذ لعمق الأشياء — فأخذ يحدثنى فى الموضوع ويظهر أسفه على النهاية التى آلت إليها (الطرق) بالمغرب الأقصى، فاستغربت منه ذلك، وسألته: ألم تكن كتبت عنا مبدياً إعجابك بحركتنا السلفية ؟! فأجابنى وهو يبتسم: لم أكن أظن أنكم ستنجحون إلى هذا الحد وبمثل هذه السرعة! نعم لقد نجحنا إلى هذا الحد، وتجاوزناه بعد أن احتضن الفكرة السلفية ورعاها ولى النعم سيدى محمد بن يوسف الذى لا يألو جهداً فى مقاومة المشعوذين والقضاء على الخرافيين .

ولم تكن هذه الحركة قاصرة على الدعوة ضداً على الخرافات، بل تجاوزتها لحث الشعب على العلم والدعوة إلى إصلاح شامل ومقاومة الجمود فى كل فروع الحياة .

والذى ينظر فى تاريخ الحركات العامة فى الدنيا كلها يجد أنه لم تقم ثورة مفيدة فى بلد ما إلا سبقتها دعوة للرجوع للماضى البعيد؛ ذلك أن هذا الرجوع الذى يظهر فى شكل تقهقر إلى الوراء هو نفسه تحرر كبير من أشياء كثيرة وضعتها الأجيال العديدة والعصور المختلفة، والتحرر منها هو تخفف يسهل السير إلى الأمام بخطى واسعة، وإزالتها من الطريق يفتح أفقاً عالياً يهدى السائرين للغاية الصحيحة التى يجب أن يوجهوا أنفسهم إليها .

ولقد كتبت إدارة الشئون الأهلية فى مراكش سنة ١٩٣٩ تقريراً لمجلس البحر الأبيض المتوسط الذى أسسه مسيو بلوم فى فرنسا تؤكد فيه العبقرية التى ظهر بها الحزب الوطنى المغربى فى جمعه بين أحدث الأفكار الثورية وما سمته بالسلفية الجديدة التى ظهرت بعد الحرب فى العالم العربى، وهى ملاحظة صحيحة ومفيدة، ولذلك لا محيد لنا عن إلقاء نظرة على البرنامج السياسى الذى خرجت به السلفية بعد الحرب الكبرى لما كان له من الأثر فى تسيير الآلة التوجيهية للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى .

الاتجاه السياسي للسلفية الجديدة :

لئن كانت السلفية فى باعثها الحنبلى ترمى لتطهير الدين من الخرافات التى ألصقت به والعودة إلى روح السنة المطهرة فإنها لا تقصد من وراء ذلك إلا تربية الشخصية الإسلامية على المبادىء التي جاء بها الإسلام بصفته المتكفل بصلاح الأمة فى دينها ودنياها . و إعدادها لتكون لها الخلافة فى هذه الأرض التى حكم الله ألا يرثها من عباده إلا الصالحون ، وبذلك فهى حركة تتناول نواحى المجهود الفردى لصلاح المجتمع ، وتتطلب فتح الذهن البشرى لقبول ما يلقى إليه من جديد ، وقياسه بمقياس المصلحة العامة لإرجاع المجد العظيم الذى كان للسلف الصالح فى حظيرة الإيمان وحظيرة العمل ، ولكن هذا الإعداد الفردى لا يقصد منه إلا تقوية التضامن بين الجماعة الإسلامية على أساس الإخاء الإسلامى أولا والإنسانى ثانيا ، وذلك ما يستوجب كثيراً من التسامح مع المخالفين فى الوقت الذى يدعو للوقوف صفاً واحداً فى الدفاع عن الإسلام وعن الأمم الإسلامية كلها والدفاع عن الإسلام وأممه يستدعى بالطبع قبول المبادىء التى تعطي للفرد حرية العقيدة وحرية الفكر ، وتعطى للأمم الحق فى تقرير مصيرها ، واختيار النظم التى تريدها ، وحرية العقيدة يستوجب حرية التألب من أجلها والتجمع للنضال عنها بالوسائل المشروعة السلمية ، وتقرير المصير واختيار النظم يستوجب حرية الجماعة فى التعبير عن رأيها و إبداء ما تريده من أشكال الحياة ، وكلا الأمرين لا يتم إلا بطريق التنظيم الذى جاء به العصر من جمعيات وأحزاب ونقابات .

ولكن هذه الحرية يجب أن تتفق مع غايات التآخى بين الأمم الإسلامية ضمن وحدة سياسية ، وذلك ما وقفت عنده السلفية زمناً تتأرجح بين تنظيم الخلافة على أساس حديث أو تكوين جامعة أمم شرقية ، وأخيراً اقتنعت بضرورة القومية المبنية لا على الروح العنصرية أو الدينية ، ولكن على أساس

الروابط الإقليمية مجندة لتبرير ذلك ما عرف فى الإسلام من تسامح وما تدعو إليه وحدة الدفاع عن جانب من جوانب الجبهة الإسلامية دون التعرض لما يرمى به الأجانب المسلمين من تعصب وضيق في الأفق ومستندة لما فهمه المسلمون من ضرورة حب العائلة والعمل لصالحها دون أن يكون فى ذلك ما يتنافى مع الأخوة العامة بين أبناء الإسلام .

ولكن هذه القومية لا ينبغى أن تضيق إلى حد أن تحول بين التقارب المطلق بين سائر الشعوب المسلمة والعربية بصفة خاصة ، وإلا أصبحت عنصرية تتنافى مع الأصل الأصيل للدين الإسلامى .

ولتسهيل هذا التقارب يجب أن تتوافق أساليب الثقافة فى وسط المسلمين ، وأن يعمل على جعل اللغة العربية صالحة لأن تكون لسان العالم الإسلامى كله ، وصلة الوصل بين سائر أفراده ، وبما أن الدعوة لهذا وتيسيره تتطلب نشرات وصحفاً وتجولات خطابية يقوم بها الدعاة المرشدون لتقريب العقلية الإسلامية والتوحيد بين عناصرها — فقد هيأت كل الوسائل التى يتوقف عليها الإرشاد والتوجيه .

وهى ترى من الواجب ألا يبتعد المسلمون عن القانون المستمد من الشريعة ، وللوصول لذلك يجب العمل على أن يصبح منظوراً للفقه الإسلامى أصولا وفروعاً كمادة لتشريع مدنى عام ، لا أنه هو نفس الشريعة التى لا يمكن أن يقوم عليها اجتهاد ولا تطوير ..

وكل هذه الأشياء لا يمكن أن تتحقق فى الحكومة المسلمة إلا إذا خضع هذا الاجتهاد الجديد فى التشريع لنواب أكفاء ضمن مجلس تختاره الأمة ، ويصبحون فيها مكان أهل الحل والعقد الأولين ، ومعنى هذا أنه لابد من اتباع النظام الدستورى المبنى على حكم الشعب بواسطة من يختارهم من نوابه الأكفاء

غير أن الوصول لهذه الوسيلة لا يتحقق إلا إذا تحررت البلدان الإسلامية من سيطرة الأجنبى المادية والمعنوية ، ولذلك فالعمل على الاستقلال شرط

أساسي لاكتساب الحرية التي لا بد منها لتحمل المسؤولية .

وفوق كل هذا فالسلفية الجديدة ترفض بالطبع فكرة (لادينية الدولة) ، وبذلك تجعل الحكومة الإسلامية حارساً على الأخلاق والفضيلة فى وسط الأمة ، وتطالبها بتهيئة سائر الوسائل التى تسهل على الفرد القيام بالواجبات الفردية والاجتماعية ، وتحمله عن طريق الاقتداء والمتابعة على السلوك الحسن فى علاقته مع عائلته ومع إخوانه ومع الأجانب عنه .

تلك هى الاتجاهات السياسية التى شغلت السلفيين فيما بعد الحرب الكبرى ، وقد رأينا كيف أنها أخذت قسطاً كبيراً من كفاحنا الناشىء ، ملونة بألوان مختلفة وظروف خاصة ، ولكنها لم تنفك فى سائر مراحل جهادنا ، سواء فى الحزب الوطنى أو فى حزب الاستقلال محط عنايتنا وموضع اهتمامنا .

ومهما يكن مقدار التطور الذى حصل في نظرتنا المدنية للأشياء ، ومهما يكن مقدار النجاح الذى سنحصل عليه فى تطبيق برامجنا بعد الاستقلال ، فالذى لا شك فيه هو أن السلفية عملت عملها فى تسيير آلتنا النفسية وتوجيه تفكيرنا نحو هذا التجدد المنشود فى جميع مظاهر حياتنا ، ونحو هذا التحرر الذى ظل طابع حركتنا ، وصوب هذه الوحدة العربية التى لم تزل مطمح آمالنا ، ونحو الروح الديموقراطية التى تسيطر علينا .

من السلفية للوطنية

لقد وجد الشباب المغربى فى دائرة الحركة السلفية ميداناً لبذل نشاطه وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة والتضحية فى سبيلها ، وهكذا تكونت منه مجموعة بفاس والرباط وتطوان لم تلبث أن أخذت تتناول الشؤون العامة بأسلوب غير الأسلوب الأول ، وكانت مقاومة المشايخ الذين استفادوا من نظام الحماية فعملوا لبقائه فى مقدمة ما تقوم به من الأعمال . وسرعان ما تأسست جماعات صغيرة لدراسة القضايا القائمة ، والعمل على تنوير الرأى العام بأضرارها ، وكانت جامعة القرويين بفاس ملتقى الطلبة الواردين من كل جهة ، فكان لزاماً علينا أن نهتم بتنويرهم ، وبعث الروح السلفية والقومية فى نفوسهم ، فقمنا بعدة حركات لإصلاح التعليم الجامعى ، والمطالبة بتحسين حالة الطلبة ، وتنظيم رحلات وتبادل زيارات بينهم و بين أبناء المعاهد الأخرى الداخلية ، وإقامة حفلات مشتركة مع تلامذة المدرسة الثانوية الإدريسية وقدمائها ، ثم أسست مع ثلةمن إخوانى مجلة شهرية سرية باسم (أم البنين) كانت تصدر بانتظام فى أربعين صفحة ، وتكرر على (ألبولى كوبى) ثم توزع على هذه الجماعات السرية بفاس والرباط ومراكش وطنجة وتطوان . وفى الوقت نفسه كنا على اتصال بثلة من إخواننا الذين ذهبوا لإتمام دراستهم بفرنسا أو بالشرق ، حيث أخذوا يعملون في جو أصفى وأكثر حرية من جونا ، وقد استطاعوا أن يؤسسوا بباريس « جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا » و « جمعية الثقافة العربية » ويتصلوا فى العطلة الصيفية بشخصيات من بينها عطوفة الأمير شكيب أرسلان ، كما استطاع أصدقاؤنا فى القاهرة أن يشاركوا فى تأسيس « جمعية الشبان المسلمين » و « جمعية الهداية الإسلامية » . وحاولنا نحن فى الداخل أن نؤسس « جمعية أحباء الطلبة » وأن نعمل لمساعدة فلسطين فكانت السلطة دائماً تجيبنا بالرفض ، وتحول بيننا و بين إنجاز ما نريد ، وعلى الرغم

من ذلك فقد والينا العمل لإنشاء عدة مدارس إصلاحية فى مراكز مختلفة كانت النواة التى تلتف من حولها فئات عاملة محلية ، ولكن كثيراً ما كانت السلطة تقفلها أو تعتقل أصحابها ، فتنشأ عن ذلك احتجاجات سياسية ، ولقد يستغرب القارئ إذا قلت له إن كل حركة صغيرة أو كبيرة كانت تحتاج لجهود وتضحية إزاء العناد الفرنسى الأسبانى ، وإذا أخبرته بأن إدارة الأمور الأهلية بفاس هاجت لأن شباناً عصريين أسسوا صالون حلاقة على أحدث طراز بشركة مساهمة وفقاً لكل ما يقتضيه القانون فأقفلته وفرضت على حلاقه غرامة مالية ، وأن الشبان اضطروا لبعث وفد للاقامة العامة ليستطيعوا اقناعها بالعودة لفتح صالون الحلاقة الجديد ، وأن إدارة الشؤون الوطنية بتطوان منعت صدور روزنامة وطنية أصدرها أخونا داود لأن فيها أبياتاً من شعرى وشعر بعض أدباء المغرب .

وفى سنة ١٩٢٠ حاولت الإدارة الفرنسية أن تستولى على ماء وادى فاس الذى يعتبر ملكا لسكان المدينة ، كما يعتبر كل بيت مالكا للقسط الذي يجرى به طبقاً للتقاليد التى تثبتها حجج شرعية وتاريخية . وكانت الإدارة ترمى بهذا الاستيلاء إلى تمتيع بعض الشركات الفرنسية باستغلال الماء ، فرأى سكان المدينة فى ذلك مساساً بحقهم ، وغصباً لملكهم ، وقامت مظاهرة كبيرة احتشدت للتعرض على هذا المشروع فى إدارة المراقبة البلدية ، وقد ألقيت فى داخل الإدارة خطاباً حماسياً كان له وقع حسن فى الجمهور المحتشد . و بعد ذلك وضعت أنا والأستاذ الحاج الحسن أبو عياد مذكرة قدمناها لحاكم الناحية الفاسية تطالب بسحب مشروع الإدارة ، وتتناول حق تمتيع الشعب بالحريات العامة التى من جملتها الملكية الخاصة فى حدود القانون . وقد وقعت عدة اجتماعات شعبية بالضريح الإدريسى والقرويين وغيرها كنت أنا والحاج الحسن من خطبائها وموجهى أعمالها . وقد انتهت هذه الحركة بظفر المدينة وسحب إدارة الأشغال لمشروعها .

كل هذا وغيره كان يسير بنا للعمل السياسى المنتظم ، ولكن ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ هو الذى علم نقطة البداية فى تاريخ الحركة الوطنية الجديدة .

السياسة البربرية

ولنساير عوامل التطور الفكرى والروحى فى ذهنية المغاربة يجب أن نعرف ما هى السياسة البربرية التى أدت إلى إصدار الظهير البربرى في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، والحقيقة أن هذه السياسة هى آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب العربي و إدماجه فى حظيرة العائلة الفرنسية . ولقد ظل الفرنسيون منذ احتلال الجزائر يبحثون عن الوسيلة التى تهيىء لهم الامتلاك الدائم للشمال الأفريقى وتعميره بمسيحيين من العنصر اللاتينى ، وكان يقف حجر عثرة فى سبيلهم هؤلاء السكان الأصليون المتمسكون بإسلامهم و بوحدتهم وعروبتهم ، ففكروا وقتاً ما فى أن أفضل السبل هى التغلب على العنصر الأهلى بطريق الهجرة واعطاء المهاجرين الامتياز الذى يجعل الأهالى فى حالة من البؤس والشقاء لا يستطيعون معها مقاومة الفناء . وكانوا يرون القدوة الصالحة فيما قاموا به هم فى كندا الفرنسية ، وما قامت به الشعوب اللاتينية فى أمريكا الجنوبية التى ظلت زمناً طويلا المثل الأعلى لرجال السياسة الأهلية فى الشمال الأفريقى .

ولكن الأيام تمر ، والعنصر الأهلى لا يزداد إلا بعداً عن الانحدار للفناء برغم كل ما يحاط به من مكر وتقتيل . والهجرة الأجنبية لم تستطع أن تصل إلى الحد الذى تتمكن به من أن تنال الأغلبية فى هذه البلاد ، وتقويتها بتجنيس اليهود والجزائريين والجاليات المالطية والطليانية — كل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة . و إذن فالحل الوحيد الذى يمكن أن ينهي المشكلة هو تجنيس المغاربة ، ولكن المغاربة يرفضون الاندماج فى غيرهم ، وهم أعظم كبرياء من أن يقبلوا جنسية قوم يعتبرونهم روميين محتقرين فى نظرهم . لكن هذا الاحتقار ليس ناشئاً عن روح قومية بالمعنى الذى يفهمه الأوربيون على ما يبدو ، و إنما مصدره

(فى نظرهم) تعصب دينى ناشىء عن جو الإسلام الذى يحيط بهم ويحاصرهم بالرغم عنهم ، ولذلك فالفرنسة لا يمكن أن تكون إلا عن طريق التمسيح ، ومن ذا الذى يستطيع أن يواجه المسلمين بالدعوة للخروج عن دينهم ؟ الأمر ليس بالصعب للدرجة التى تتصور ، وفى مراكش بصفة خاصة فإن القسم الكبير من السكان هو من البربر ، وهؤلاء — وإن كانوا يسمون أنفسهم مسلمين — فإن إسلامهم سطحى ، واتفاقهم مع العرب ليس إلا اتفاقاً قائماً على المصلحة الناشئة عن تغلب العرب وتسلطهم . وإذا حيل بين البربر وبين العرب وبين كل ما جاء به العرب من لغة وقضاء وثقافة ، فالبرابرة سَيُمِسُّون بوجدانهم الخاص ، وسيبحثون عن الروحانية القديمة التى جاءتهم بها روما من قبل ، وليس من البعيد أن يتمسحوا ، وبعد ذلك فسنجد منهم العامل القوى لمعاضدة الاندماج فى فرنسا التى تحررهم من سيطرة العرب الروحية والزمنية .

تلك هى السياسة البربرية فى خطوطها الكبرى ، ويمكننا أن نرجع لمحضر جلسات المداولة فى مشروع الظهير البربرى لنستخرج منها الغاية والوسائل التى نظمها الحماة لتحقيق هذه السياسة ، وقد جاء فى محضر جلسة (لجنة درس وتنظيم العدلية البربرية) المنعقدة فى ٨ أكتوبر ١٩٢٤ : « ليس هناك من ضرر فى تحطيم وحدة النظام العدلى فى المنطقة الفرنسيه ، وبما أن المقصود تقوية العضو البربرى نظراً لدور الموازنة الذى يمكن أن تستدعيه الحاجة فلا شك أن هناك فائدة مؤكدة من الناحية السياسية فى تحطيم المرآة » .

هذا فيما يخص القضاء ، أما فيما يخص التعليم فقد جاء فى أطروحة الأستاذ جُودْفرُوى — دُمُونبين[١] (عمل فرنسا بالمغرب فيما يخص التعليم) صحيفة ١١٩ : من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون ، ولغتها واحدة ، وأنظمتها واحدة . لا بد أن نستعمل لفائدتنا العبارة القديمة « فرق تسد » . إن وجود العنصر البربرى هو آلة مفيدة لموازنه العنصر العربى ، ويمكننا أن نستعمله

(١) gaudefroy—Demonbynes

ضد المخزن (الحكومة المراكشية) نفسه .

ويعترف هذا المؤلف نفسه فى صفحة ١١٨ بأن اللغة العربية هى اللغة الاقتصادية والدينية والإدارية بالمغرب الحالى ، وأما البربرى فيعتبر العربية لغة عليا ، ولذلك يقول المؤلف فى صفحة ١١٩ (يجب أن تقوم اللغة الفرنسية لا البربرية مقام اللغة العربية كلغة مشتركة وكلغة للمدنية) .

ويقول الكومندان مارتى الذى هو من أكبر دعاة السياسة البربرية فى كتابه (مغرب الغد) ص ٢٤١ : « إن المدرسة الفرنسية البربرية هى مدرسة فرنسية بتعليمها وحياتها ، بربرية بتلاميذها وبيئتها . إذن فليس ثمة واسطة أجنبى ، كل تعليم عربى ، وكل تدخل من قبل (الفقيه) ، وكل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة . فنحن نبتعد من تلقائنا عن كل مرحلة تكون مرحلة إسلامية أى مرحلة تبلور . إن الآراء هنا وفى كل مكان متفقة على هذه النقطة »

ويقول دى مونبين ص ١٢٦ من كتابه الآنف الذكر : « إن برامج المدارس البربرية هى نفس البرامج البدوية الأخرى إلا فيما يخص المعلمين ، فيجب عليهم ألا يستعملوا فى أى حال من الأحوال اللغة العربية ولو فى أوائل الدراسة ، كما يجب عليهم ألا يسمحوا للتلاميذ بأى اتصال مع (الطالب)[1]. أما فى الحالة التى لا يمكن للمعلم فيها اتباع الطريقة المباشرة فينبغى له إن كان يعرف البربرية أن يستعملها لتفهيم التلاميذ » .

وكتب مسيو جلاى[2] أحد موظفى الاقامة العامة فى مقال بعنوان « المدرسة الفرنسية لدى البربر » ما يأتى : « يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية واللغة العربية فى مدارس البربر ، وأن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية » . وختم مقاله بقوله : « يجب أن نعلم البربر كل شىء ما عدا الاسلام » .

وإذن فالسياسة البربرية ترمى لفرنسة المغرب لغوياً وسياسياً وقضائياً ،

---

(١) يستعمل الطالب فى المغرب فى معنى الأستاذ .

(٢) Mauric Le glay فى نشرة المعارف المغربية الصادرة فى غشت ١٩٢١ .

وتتخذ لذلك وسائل التفرقة بين عنصرين كبيرين فى البلاد فتعمد إلى من تظنه أقرب إليها فتحول بينه و بين الثقافة الإسلامية والعربية ، وتعمد إلى الجماعات القبلية التى كانت مهمتها الدفاع عن القبيلة وتدبير مصالحها المحلية وتمثيلها أمام ولاة الملك فتقلبها إلى محاكم ، وتجعل مما بقى من بعض الأعراف الجاهلية قانوناً ثابتا ، ويصل بها الغلو إلى أن ترفع قضايا الجنايات التى تقع فى الأراضى البربرية إلى المحاكم الفرنسية ذاتها . وهكذا تجرد القسم الأكبر من رعايا البلاد من سلطة الملك الدينية والزمنية التى تتجلى فى القضاء الشرعى والمخزنى ، وتعمد إلى الكتاتيب القرآنية والمساجد فتقفلها وتحول بين الفقهاء ورجال الدين و بين التجول لتعليم الناس أحكام دينهم .

بدأت هذه السياسة بظهير سبتمبر سنة ١٩١٤ الذى استصدره الماريشال ليوطى بدعوى احترام التقاليد البربرية ، واستمرت تبدو فى مظاهر متعددة إلى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ حيث تجلت فيما يسمى بالظهير البربرى .

ومع أن هذا الظهير غامض الدلالة فإنه جرد الحكومة الشريفة من سيادتها على القبائل البربرية ، وأحدث محاكم عرفية لم يعرفها المغرب فى تاريخه بحال .

الامة المراكشية تثور

وطبيعي ألا تقف كتلة الشباب إزاء هذه التدابير مكتوفة الأيدى ، بل إنها استطاعت أن تعرف الرأى العام المغربى بحقيقة ما يدبر بالخفاء ، واستطاعت أن تجمع من حولها الأمة كلها للاحتجاج على هذه السياسة التبشيرية الإدماجية ، وسرعان ما بدأت الجماهير تحتشد فى مساجد (سلا) أولا ، ثم فى الرباط وفاس وغيرها من المدن المغربية . وقد اشتدت الحركات الاحتجاجية بفاس حيث بدأ مسجد القرويين يمتلىء فى كل يوم بآلاف المسلمين الذين يستمعون للخطباء ، ويوجهون البرقيات ، ويختمون عملهم بهذا الدعاء « اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر » .

وفى ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ اشتد حماس المصلين فخرجوا متظاهرين فى الشوارع حيث كانوا يستمعون بمختلف الجهات لخطباء الشباب الذين يشرحون لهم الموضوع ، ويعرفونهم بالحال . ولما وصل المتظاهرون لدار شيخ المدينة عمدت إليهم السلطة فاعتقلت منهم خمسة وعشرين شابا جلدتهم بالسياط ، من بينهم أصدقائى عبد العزيز ابن أدريس والهاشمى الفيلالى ومحمد الوزانى ، وفى مساء اليوم بعثت السلطة فاعتقلتنى ؛ وكانت الإدارة الفرنسية قد اعتقلت قبلنا السيد عبد اللطيف الصبيحى بسلا والسيد عبد اللطيف العتابى بالرباط .

بقينا فى السجن ١٤ يوماً لم تنقطع فيها المظاهرات بمدن فاس والرباط وسلا ، وعم الخبر فى الأوساط البربرية فبدأت تفد للاحتجاج على الإدارات المحلية ، فتعتقلها السلطة وتزج بها فى السجون ، وبعد ذلك اضطر الكومندان ميلى رئيس الأمور الأهلية بفاس أن يذيع منشوراً يطمئن فيه الناس على إسلام البربر وعلى أن كل ما فعلته الحكومة هو تنظيم لقضاء قديم ، ثم أطلق سراحنا .

ولكن هذا التدبير لم يكن له الأثر الكافى ، فقد استمررنا واستمر معنا الناس فى مواصلة الاحتشاد اليومى بالقرويين للدعاء والاحتجاج ، وتكون وفد من السادة محمد بن عبد السلام الحلو ، وحمزة الطاهرى ، وأحمد مكوار ، وأحمد أبى عياد للتفاوض باسم المتظاهرين مع الإدارة الفرنسية ، ولما لم تجد هذه المفاوضات شيئاً قررنا أن ننظم وفداً رسمياً يمثل الأفكار التى ندافع عنها .

وفعلا دعونا الجمهور للاجتماع بالمجلس البلدى الفاسى حيث وقع انتخاب وفد مكون من ٢٤ عضواً يمثلون سائر الأوساط الشعبية من العلماء والأعيان والصناع والعملة والفلاحين والشباب العصرى ، وكون هذا الوفد لجنة كنت من أعضائها لوضع المطالب التى يعرضها الوفد على المراجع العليا فيما يخص السياسة البربرية .

وهذه المطالب التى وضعناها وصادق عليها الوفد وأيدتها عرائض الشعب من كل جهة تشتمل على ما يأتى :

١ — إلغاء ظهير ١٦ مايو ، وسائر الظهائر والقرارات التى اتخذت فى معناه .

٢ — تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة .

٣ — ربط جميع الموظفين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك الشخصية .

٤ — ليس فى المغرب دين قومى إلا الإسلام واليهودية .

٥ — منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير .

٦ — اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية ، ولذلك يجب أن تكون الأساسية فى التعليم .

ولما علمت الإقامة العامة بتطور الحركة لهذا الطور المنظم وزعت منشوراً باسم الوزير المفوض للاقامة العامة يعلن فيه أن الحماية تقبل إخراج كل قبيلة تطالب بالقضاء الشرعى من حظيرة القبائل التى يشملها الظهير ، ولكن هذا الأمر لم يكن إلا ذراً للرماد فى العيون ، فقد تقدمت قبيلة (آية يوسى) من نواحى صفرو وقبيلة زمور بالخميسات وغيرهما بإرسال وفود تطالب بتحقيق هذا الوعد ، فما كان من ولاة المراقبة إلا أن ألقوا القبض على رجالها .

حينئذ سافر الوفد الفاسى برءاسة السيد عبد الرحمن ابن القرشى وزير العدل سابقاً ، وكان والدى عبد الواحد الفاسى هو كاتب الوفد ، وقد رفضت إدارة الشؤون الأهلية بفاس أن تسمح لى أنا والحاج عمر عبد الجليل ومحمد الوزانى بالسفر مع الوفد بالرغم من أننا من أعضائه المنتخبين .

قابل جلالة الملك الوفد ، وقدم له العريضة المشتملة على المطالب السابقة ، وخطب رئيسه ابن القرشى خطاباً بكى له جلالته ، ثم لبث بضعة أيام بالرباط محل مظاهر التأييد والتكريم من سكان العاصمة ، وأخيراً ألزمته الإدارة بالرجوع لفاس حيث ألقى القبض بمجرد وصوله على الحاج محمد بن عبد السلام الحلو أحد أعضائه البارزين ، وعلىّ ، وعلى السيد الوزانى ، والسيد عبد العزيز ابن إدريس ، والهاشمى الفيلالى ، وغيرهم من رجال الحركة .

وإزاء هذا التحدى العظيم من الحماية لممثلى الأمة قررت المدينة الإضراب العام والقيام بمظاهرات استمرت ١٠ أيام وقع فيها اصطدام عنيف مع البوليس واحتل الجيش القرويين والمساجد الكبرى ، وشوارع المدينة الفسيحة ، وأعلنت الطوارئ وألقى القبض على مئات من السكان . وقد نفيت أنا وسبعة من أصدقائى إلى مدينة تازة ، كما نفى الأخ محمد اليزيدى إلى قلعة السراغنة ، وابن عبد السلام الحلو إلى فجيج .

وبعد أن هدأت المظاهرات ، أى بعد شهرين من اعتقالنا قرر رئيس الجمهورية الفرنسية زيارة المغرب بدعوى تهدئة الخواطر ، ولما وصل للرباط أطلق سراحنا نحن الذين بتازة ، بينما استمر اليزيدى فى السراغنة شهوراً أخرى .

صدى المسألة فى العالم الإسلامى :

كان لصدور الظهير البربرى والحوادث التى أعقبته استياء كبير فى العالم الإسلامى من أقصاه إلى أقصاه ، وقد رفعت مصر صوت الاحتجاج عالياً على هذه السياسة الصليبية ، وبمجرد ما وصل إليها مندوب الحركة الوطنية الأستاذ

الحاج الحسن أبو عياد عقد عدة اجتماعات خطيرة ، واتصالات مهمة شرح فيها للرأى العام الإسلامى حقيقة السياسة البربرية ، فاحتجت جمعيات الشبان المسلمين وجمعية الهداية الإسلامية ، ورفع علماء الأزهر عريضة استنكار لجلالة الملك فؤاد الأول ، كما رفع الشعب عرائض للسفارات الأجنبية ، وتكونت في الهداية الإسلامية لجنة خاصة بالمحافظة على إسلام البربر استطاعت أن تبث فروعها فى الهند وجاوة وغيرها ، وإزاء السيل الجارف من الاستنكارات اضطرت المفوضية الفرنسية بالقاهرة إلى محاولة إنكار الحقيقة ، وكذلك السفارة العامة فى جاوة ، فادعى السفيران أن فرنسا لم تقم بأى شىء يمس بالإسلام فى المغرب الأقصى ، ولكن أبو عياد سرعان ما أجاب عن هذا البيان بالمحاضرات القيمة التى ألقاها فى مختلف الأندية العربية .

وفى فرنسا قام الطلبة الموجودون هناك بواجبهم نحو القضية المغربية ، إذ أقاموا عدة مهرجانات وأذاعوا كثيراً من النشرات ، وأهدروا رسالة (عاصفة فى مراكش) أو (أخطاء السياسة البربرية) التى عربتها ونشرتها بالقاهرة اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب . ولما انعقد المؤتمر الاسلامي العام بالقدس كلفت كتلتنا الأستاذ المكى الناصرى بتمثيلها فيه ، كما كلفت كتلة الشمال الحاج محمد بنونة بالنيابة عنها ، وقد رفع الاثنان تقريراً عن حالة الاستعمار بالمغرب كان هو أصل كتاب (فرنسا وسياستها البربرية) وقد انتخب الاخوان معاً فى اللجنة التنفيذية للمؤتمر .

وبالجملة فقد كانت هذه المعركة فاتحة عهد كفاح وطنى فى الداخل والخارج اهتم فيه العالم الإسلامى بقضية المغرب الأقصى ، وعرف ما يبيته المستعمرون من دسائس للدين والعروبة فيه ، وقد قام الأمير شكيب رحمه الله بدور مهم فى فضح هذه السياسة للجمهور العربى ، وبمجرد ما علم ما يجرى فى المغرب عجل بزيارة المنطقة الخليفية ، وأخرجه الفرنسيون من طنجة بعد ما منعوه من الدخول للمنطقة السلطانية .

وهكذا وجد المغاربة أنفسهم وجهاً لوجه مع الحماية الفرنسية ، يقاومون سياستها وهم في الحقيقة إنما يعملون للاحتفاظ بوحدة بلادهم وتحرير أبنائها .

ولعل صديقنا عمر كان متعمقاً فى فهم عقليتنا فى هذه الظروف حين قال فيما كتبه بامضاء (أبو عزة الزمورى) بمجلة « مغرب » :

إننا بمقاومتنا للسياسة البربرية نريد تقريب عناصر الشعب المغربى وتوحيده نريد محاربة مبدأ التجزئة المكيافيلي الذي ينشره بتفنن ممثلوا فرنسا الحربيون والدينيون ، نريد أن نمنع خلق كتلتين ذاتى ثقافتين ومصالح متناقضة خلقاً اصطناعياً ، نريد أن نكفل حرية الضمير والتفكير للمواطنين جميعاً بكيفية جدية .

و إذن فقد بدأت حركة التحرير الجديدة ، وولدت كتلة العمل الوطنى .

كتلة العمـــل الوطنى

و

الحزب الوطنى

لم تكن لهذه المظاهرات الشعبية ولا للاحتجاجات التى أمطرها العالم الإسلامى على فرنسا من أثر عملى على تبدل السياسة أو محاولة العدول عنها ، بل زادت السلطات الفرنسية فى التمسك بضرورة المحو لكل ما من شأنه أن يبعث الروح القومية في نفوس المغاربة ، ولذلك انتظم الوطنيون فى دائرة كتلة تعمل لتنسيق الحركة الوطنية وتوجيهها . وقد فكرت الكتلة فى أن أول عمل يجب أن تقوم به هو تنوير الرأى العام فى فرنسا والخارج من جهة ، وتنبيه الشعب وإعداده لتحمل أطوار المقاومة من جهة أخرى . و بذلك أخذت البلاد تشهد مظاهر وألواناً من الاحتجاجات لم تعهدها من قبل ، فمن نشرات تعلق بالجدران ، وتوزع بالآلاف فى كل الأوساط ، إلى أغان تنشر بين الناس و يتملى بها الجمهور ، فنشر أبحاث قيمة عن البربر وأثرهم فى الإسلام ، وعن الشخصيات الكبيرة التى نبغت من بينهم ، وما لهم من المفاخر والمآثر ، و إلى جانب كل ذلك فقد وقعت دعوة عظيمة لمقاطعة سائر البضائع الفرنسية ، والاستعاضة عنها بالبضائع المغربية والعربية أو الأجنبية إذا لم يوجد غيرها ، وقد نجحت هذه الدعوة نجاحاً كبيراً ، فكنت لا ترى إلا الملابس المنسوجة فى المعامل المغربية والأقمشة الشعبية القديمة التى مضى عهدها ولم يكن يبالى بها أحد أصبحت تحل محل التقدير والإعجاب من الجميع ، وأمسك الكثيرون عن شرب الشاي وأكل السكر لأنه فرنسى ، وسرت في الأجواء الشعبية صوفية ضحت بكثير من الشهوات ، وحتى من الحاجات العادية فى سبيل المثل القومى العظيم ، وشاركت النساء فى هذه التضحية بإيثارهن المنسوج الوطنى برغم ما فيه من تقشف على فساتين النوضة وألوانها .

وحاولت الإدارة أن تقاوم كل ذلك بالضغط أحياناً والدعاية أخرى ،

ولـكنها لم تصل إلى إيقاف التيار الذى عم الأوساط كلها ، وشمل الجهات بأسرها

والذى أغضب الإدارة أكثر من كل هـذا هو استفحال هذه الدعاية فى الأوساط البربرية ، وانبعاث الوعى القومى فى نفوس إخواننا من أبناء المغرب الذين أصبحوا يحسون ويألمون ويتحركون للدفاع عن دينهم وعن عقيدتهم ، وأصبح الرعاء يتغنون بالأناشيد الحزينة التى تبـكى حالة الوطن وما يكيده الأجنبى له من دسائس . ولعل من العظة والذكرى ، ومن التسجيل للحقيقة أن ننقل هنا هذا النشيد باللهجة البربرية ثم نعقبه بالترجمة العربية :

١ — إيغلاء بين أوينا حكمنين   متا ثمبـاطاً إزرف إزلان الدين
٢ — ثمـرم الراى تزليم العزنون   تـكرام الدين ارتـكارم سومر ذول
٣ — يتاغ الحال ثمياتا تصحا نكراخ   لسلام أما زيغ عربى أكان بامن
٤ — الارزون أمعيذان إذاخ يظون   انمسـلهو ذى كيناخ نقباط
٥ — أهايما زيغن أنودم ذايتاغ   ألا يتفافا الخز أكر ذيبخوان
٦ — أران إيرومين سواوال أكليد   أداخ عـــديل إيريد إيهنا الخلا
٧ — إريد إذى كين ذا الدين أم ساو عـذاو أهانتا يا سمى تاخ تونـكين
٨ — أهايما زيغن امعيو رظن ايشكام   أسـيد العار أيكون يا عن كالمغرب
٩ — تيتشم أدا المال أد وياذا الدين   أدان ثميزاريو يثن أخنزير
١٠ — وتذعنم الدلث نكيم أم اسمفان   أمى ورياذ يكرا أرون شانشجمان
١١ — والله العظيم نكيرمش ذا نكان   اليساموم غاس أنزكوم نون
١٢ — إياك جران إيما زيغن كالمغرب   إذاسن روخ أيس كان أيت ما كالدين

الترجمة العربية

١ — أيها القابضون على أزمة أمورنا الحاكمون فى قضايانا ما هذا الحـكم بالعرف المصادم للدين ؟

٢ — أترضون كل ما يحدث إلى أن رميتم عزتكم ورفضتم شرفـكم فذهبا مع دينكم كما ذهبت معها ثروتـكم ؟

٣ — لا نعرف من قديم الزمن إلا أننا والعرب إخوان متحدون متصلون أليس إسلام الأمازيغ أبوه عربى ؟

٤ — يريد الأعادى أن يفرقونا ويذكوا نار العداوة بيننا لتتم سيادتهم علينا .

٥ — أيها الأمازيغ أن النوم من طبائع الإنسان ولكن الحر الذكى ينتبه ويبادر السارق المتلصص .

٦ — زعموا إن حكومتنا احتمت بفرنسا لنشر المدنية والإصلاح

٧ — وإذن فلماذا يجعلون سداً بيننا وبين ديننا ويبثون فينا عدواته والحال أن الدين الإسلامى هو غايتنا من الحياة .

٨ — أيها البرابر إنكم خفرتم العهد ونقضتموه ، أليس عاراً عليكم أن تهانوا فى دينكم فى عقر داركم المغرب ؟ .

٩ — نهب مالكم بعد دينكم فتلاهما عقاركم وصار الجميع بيد عدوكم .

١٠ — أذعنتم للذين يستعبدونكم كأنكم أرقاء وكانكم خلقتم من مادة الجبن والحال أن أجدادكم من أشجع الناس .

١١ — والله العظيم لقد أضنانى السهر من أجلكم وأضعفنى همكم .

١٢ — ما أعظم مصابكم أيها البرابر بالمغرب أبكى لكم إذ أنتم أنا نسبا ودينا .

وبينما كانت هذه الأناشيد تتردد أصداؤها بين شواهق الجبال كان المغرب كله يردد هذا النشيد الذي نظمته في الموضوع :

صوت ينادى المغربى   من مازغ ويعرب
يحدو الشباب المغربى   الموت من دون الوطن

***

لبيك يا صوت الجدود   إنا لشعبنا جنود
كل يرى حفظ العهود   فى الذّب عن حوض الوطن

***

لا نرتضى بالتفرقـــة ولو علونا المشـــنقة
ولو غدت ممزقـــة أشلاؤنا فدى الوطن

* * *

فليغضب الخصم العنيد وليرهب الصوت الشديد
لســـنا نخاف أو نحيد إنا خلقنا للوطن

* * *

وفى سنة ١٩٣٢ قررت الـكتلة تأسيس مجلة (مغرب) باللغة الفرنسـية بباريس حيث كلفت بهذه المهمة صديقنا الأستاذ أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال الآن ، وقد عرف الأخ كيف ينظم المجلة ويجمع من حولها لجنة رعاية من أحرار فرنسا اليساريين ، وقد تولى رئاسة تحريرها الأستاذ روبير جان لونكى .

قامت هذه المجلة بنشر المقالات التى كان يكتبها الوطنيون المغاربة وغيرهم من الـكتاب الفرنسيين موضحة مغازى الحركة الوطنية والآمال التى تعلقها على الديموقراطية الفرنسية ، ومـكافحة بجرأة وإقدام السياسة المتبعة فى البلاد ، ومزودة قراءها بين الآونة والأخرى بالإحصـاءات المدققة عن مظاهر الميز العنصرى الذى يسود سير الحماية فى مراكش ، وكانت تعقد فى كل مناسـبة اجتماعاً لبعض النواب والصحافيين الفرنسـيين الذين سرعان ما أطلقوا على أنفسهم (أصدقاء المغرب) ، وانضم إليهم بعض الأحرار الأسبانيين لتأييد كتلة الشمال فى مطالبها ضداً على الاستعمار الأسباني .

وقد كان لصدور المجلة رد فعل معنوى فى نفس الإقامة العامة التى حاولت منعها من الدخول للمغرب ، ولـكن أصدقاءها كانوا يتوسطون لدى الخارجية الفرنسية فى رفع المنع .

ثم قررت الـكتلة بعد ذلك أن تصدر بفاس جريدة (عمل الشعب) باللغة الفرنسية أيضاً ؛ لأن الصحافة العربية لم يأذن بإصدارها حتى ذلك الحين ولاة

الحماية المستبدون ، فسارت الجريدة فى نفس الخطة التى تعمل لها المجلة من توضيح لرغبات الأمة ودفاع عن مصالحها . وأهم الحملات التى قامت بها (عمل الشعب) هى المقالات الممتعة التى كان يسجل فيها الحاج عمر عبد الجليل فظائع الاستعمار الفلاحى ، ويصور بها بؤس الفلاح وما آل إليه من استعباد فظيع ، وقد كان لهذه المقالات أثرها فى التخفيف من نزع الملكية لمصلحة الاستعمار ، وموالاة القروض الاستعمارية ، الأمر الذى هيج المعمرين ، فتظاهروا بالرباط بعد أن حلقوا رؤوسهم ، ولكن تظاهرهم لم يجعلهم ينجحون فى رد تيار المقاومة لمكايدهم الاستعمارية .

وفى الوقت نفسه اتفقنا مع إخواننا بشمال البلاد على إصدار صحف باللغة العربية ؛ فأخرج الأستاذ داود مجلة (السلام) الغراء التى كانت مجلة جامعة مليئة بالروح الوثابة والوعي الصحيح ، وقررت كتلة الشمال أن تصدر جريدة (الحياة) لتكون لسانها الناطق باللغة العربية .

وطبعى أن الجرائد كانت تتناول المسائل المغربية التى تهم مناطق البلاد كلها وتقرأ فى الشمال والجنوب على السواء ، وتخضع لتوجيهات رجال الكتلة فى المنطقتين

و إلى جانب هذه الحملات الصحافية قررت الكتلة أن أقوم بإلقاء دروس شعبية عامة بجامعة القرويين ، فافتتحتها بالدرس القومى الدائر على استنتاج معانى السيرة النبوية والتاريخ الأول للاسلام ، والمقارنة بين حالة المسلمين في العهد الماضي وحالتهم اليوم ، وأسباب تقدم الأولين وانحطاط الأخيرين .

وكانت هذه الدروس تضم إلى جانب طلبة الجامعة والمدارس الثانوية والنخبة المثقفة فى البلاد آلاف المغاربة من الرجال والنساء الذين كانوا يجدون فيها من الأسلوب الجديد الذى يحاول أن يخرج بهم إلى التفكر فى حالهم ومصيرهم — حاجة طالما فقدوها فى الدروس الوعظية المعتادة .

ومن الاعتراف بالحقيقة ودون الرغبة فى أى انتخار يجب أن أقول إنه كان لهذه المحاضرات الدائمة أثرها الفعال فى نشر المبادئ الصحيحة والأفكار النيرة

وتأييد الحركة الوطنية فى الأوساط الشعبية ، كما كان لها فضل تكوين ثلة من الشباب المثقف وتوجيهه الوجهة الصحيحة فى القومية والسلفية وملئه بالروح القومية

أما الإدارة فقد رأت فى هذه الدروس مظاهرات سياسية يومية لا يمكن أن يسمح ببقائها ، وحاولت منعها مراراً ، ولكنها كانت تجد صعوبة من وجهة شكلها الدينى ، فلا تتجرأ على منعها مباشرة ، فأخذت تحاول اتخاذ التدابير لمنعها باسم جلالة الملك بصفته الرئيس الدينى للمغرب ، واستعملت لذلك بعض أذنابها من أدعياء المشيخة الذين كتبوا عدة عرائض يتهموننى فيها بالنيل من الصالحين أو المساس ببعض العقائد الصوفية أو ما أشبه ذلك من الأساليب المصطنعة ، ولكن وقوف الأستاذ الشيخ محمد بن العربى العلوى موقف الدفاع الصادق عنى بالمجلس الأعلى لجامعة القرويين كان يحبط هذه المساعى التى تكررت أربعاً وعشرين مرة ، ولم يقبل جلالة الملك أن يصدر أى منع لى من إلقاء هذه الدروس برغم مجهودات الإقامة العامة المتعددة ومجهودات إدارة الشؤون السياسية .

وفى هذه الأثناء حدثت عدة مظاهر لنجاح دعوتنا ؛ من جملتها إصدار الملك الأمر بتوقيف كل مظاهرات طرق (العيساوية) و (الحمدوشية) وغيرها فتجلت حيوية الأمة ورغبتها فى البعث والتطور فى الأفراح التى أقامتها سروراً بهذا الأمر الشريف الذى طالما ترجاه المصلحون ، وعمل فى سبيله العاملون .

وامتدت مظاهر المقاطعة للبضائع الأجنبية إلى دعوة شاملة لمنع التدخين لأن شركة الدخان الفرنسية طردت مئات من العمال المغاربة لأفكارهم القومية وقد نجحت هذه المقاطعة إلى حد أن أحست الشركة بمفعولها ، فاضطرت إلى إرجاع العملة المطرودين جميعاً ، ومع ذلك فلم يقف سير المقاطعة ، كما لم يوقفها اعتقال الإدارة الفرنسية لمائة شاب من الذين كانوا يتجولون لنشر هذه الدعوة وتبيين الغاية منها للناس .

وفى أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٣٣ سافرت لطنجه ثم لتطوان ، فأقامت لى

الـكتلة الوطنية بشمال المغرب حفلة تـكريم خطب فيها صديقنا الأستاذ عبد الخالق الطريس وصديقنا الحاج محمد بنونة وغيرهما من رجال الوطنية ، ثم ارتجلت كلمة شرحت فيها الغاية من حركتنا وأنها تحرير البلاد والوصول بها للاستقلال عن طريق التقدم ، و بينت لهم أن المرحلة الأولى التى نسير فيها منذ الساعة من جهة الإصلاح الداخلى للشعب هى الاهتمام بتأسيس أمور ثلاثة وتحقيقها ، وهى المدرسة والمعمل والصحيفة .

لم يعجب الولاة الأسبانيون أن أتنـاولهم بالنقد فى خطابى ، كما تناولت الفرنسيين ، ولم يسرهم أن أقف فى تطوان لأعلن وحدة الغاية التى يعمل لها وطنيو الشمال ووطنيو الجنوب متآخين متضامنين ، ولذلك فقد أصحبونى ثلاثة من رجال البوليس السرى الأسبانيين الذين كانوا ملازمين لى ملازمة الظل ، و بعد ثلاثة أيام من الحفلة سافرت صحبة الأخ داود لزيارة قصيرة لمدينة سبتة على أمل العودة لتطوان ومنها لطنجه حيث أرجع لاستئناف دروسى فى القرويين ، ولـكنى لما حاولت الرجوع فى اليوم نفسه وجدت أمراً لدى رجال الجمرك الذين أبلغونى أن الإقامة العامة الأسبانية منعتنى من الدخول لمنطقة حمايتها .

وهكذا عدنا لسبتة ، ثم سافرنا إلى الجزيرة الخضراء ، ومنها فى الباخرة إلى طنجة ، وما وصلت إلى هذه المدينة حتى رأيت أحد أصدقائنا الفاسيين يقترب منى و يبلغنى رسالة كلفه بحملها من فاس زملائى الوطنيون .

قرأت الرسالة و إذا بها نبأ يقول إن الـكتلة استطاعت أن تتصل بنص برقية وردت من باريس تأذن فى إلقاء القبض على ، ووضعى تحت المراقبـة بجهة تختارها الإقامة العامة ، وأن الـكتلة اجتمعت ورأت أن اعتقالى سيؤدى لا محالة إلى مظاهرات واصطدامات عنيفة لا ترى من المصلحة وقوعها فى الوقت الحاضر ، ولذلك تطلب منى السفر إلى باريس ريثما يتغير الموقف ، وفى صباح الغد غادرت طنجة إلى جبل طارق ، ومنها إلى أسبانيا حيث التحق بى فى مدريد صديقنا المرحوم الحاج عبد السلام بنونة وأخوه الحاج محمد ، وكونا هناك وفداً قام بعدة

اتصالات فى الأوساط الأسبانية ، وعقد عدة اجتماعات مع نخبة من المفكرين الأسبانيين فى (نادى الأثينيو) بمدريد لشرح الحالة العامة فى المغرب ، وتبيين أغلاط السياسة الأسبانية ، ثم رفعت مذكرة المكتب المغربى فى رئاسة الوزارة الأسبانية أحتج فيها على موقف أسبانيا فى قضيتى ، وعلى التغطرس الذى أظهره مقيمها العام السنيور موليس الذى رد لإخواننا بتطوان برقية احتجاج موجهة إليه ، وقد قررت الحكومة الأسبانية بعد ذلك إعفاء موليس والسماح لى بدخول المنطقة .

أقمت فى باريس سبعة أشهر كانت كلها نشاطاً فى العمل متعاوناً مع أخينا بلافريج وأصدقائه فى لجنة المجلة ، ومع جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين التى كان يترأسها الأستاذ محمد الفاسى ، وقد أقمنا عدة مؤتمرات ومهرجانات كان صدى احتجاجها يتردد فى الصحافة كلها ، وكان لهذه الحركة أثرها فى تغيير المقيم العام الفرنسى المسيو لوسيان سان وتعيين المسيو بونصو مكانه ، والإذن لى بالعودة للمغرب واستئناف دروسى بالقرويين ، كما كان لها أثرها فى توحيد الحركة بين الدستوريين التونسيين ونجم الشمال الأفريقى الجزائرى وكتلة العمل الوطنى المراكشية

العودة للبلاد :

بعد سبعة أشهر من إقامتى بباريس أبلغتنى الإقامة العامة بواسطة مكتبها بالعاصمة الفرنسية وبحضر السيد قدور ابن غبريط أنها لم تعد ترى مانعاً من رجوعى للبلاد واستئناف دروسى فى القرويين ، وفعلا سافرت بعد ثلاثة أيام إلى مدريد حيث عاودت الاتصال بالشخصيات المهمة ، وخاصة ببعض أصدقائنا الديموقراطيين الذين كانوا قد كونوا مع الأستاذ محمد الفاسى مدير القرويين اليوم والأستاذ المكى الناصرى البيت العربى بالعاصمة الأسبانية ، وأخذوا يعملون على نشر الدعوة لإيجاد سياسة تقارب أسباني عربى ، وقد أبلغنى السنيور ريكو إبيو الذى كنت رفعت له مذكرتى عن السياسة الأسبانية فى المغرب

أثناء مروري الأول في مدريد بصفته مدير المكتب المغربي في رئاسة الوزارة : أنه قد عين مقيما عاماً في المنطقة الخليفية ، وأنه سيتخذ سياسة أوسع أفقاً من سياسة السنيور موليس ، وما علم الإخوان بتطوان نبأ قبول أسبانيا لتغيير موليس حتى انتدبت (كتلة العمل الوطني) في الشمال وفداً يتكون من الأخوين الحاج عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس للسفر لمدريد والاتصال بالمقيم الجديد والدوائر الرسمية رغبة في إقناعها بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة الطرفين .

أما أنا فقد رجعت إلى طنجة في يناير سنة ١٩٣٤ ووجدت بها مدير الشئون الأهلية بالمنطقة السلطانية الكولونيل بينازي الذي أعلمني أنه ورد للمحادثة معي باسم جلالة السلطان واسم المقيم العام في بعض المسائل التي من شأنها أن تقرب وجهة النظر بين الحماية والوطنيين .

وقد استمرت هذه المحادثات ثلاثة أيام اجتمعنا فيها ست ساعات في اليوم بحضر مراقب الولاة المخزنيين بمنطقة طنجة الكولونيل تروشي ، وتناولت محادثاتنا جميع الموضوعات التي تشغل الذهن الوطني ، وكيفية مواجهة الحالة القائمة وضروب الإصلاح التي نؤملها ، وكان يرجع في النهاية إلى ضرورة استشارة الرباط ليرى رأيه النهائي في الموضوع ، ومن حق التاريخ أن أسجل أن المسيو بينازي عرض علي يومئذ تولي وزارة العدل في الحكومة الشريفة ، فاعتذرت بأنه لا يمكنني أن أقبل أية وظيفة ما دام الموظفون المغاربة لا يمثلون إلا أداة تنفيذية ليس لها من الأمر شيء ، والحق أن سياسة مسيو بونصو (المقيم العام الفرنسي إذ ذاك) كانت ترمي إلى تقدير نسبي لرجال العمل الوطني ، وكان يود تعاونهم مع الادارة الفرنسية ، ولذلك عرض بعد وظيفة وكيل مدير عام للشؤون الفلاحية على صديقنا الحاج عمر عبد الجليل الذي اعتذر هو الآخر بمثل ما اعتذرت به .

وبعد انتهاء هذه المحادثات الأفلاطونية التي لم تكن ترمي إلى أكثر من الدراسة والاستخبار دخلت للبلاد حيث وجدت الحركة آخذة في التقدم والازدهار

وبعد بضعة أيام دعيت من القصر الملكي حيث حظيت بمقابلة جلالة السلطان مقابلة خاصة استغرقت ساعة كاملة ، وكانت هذه أولى المرات التي يحظى فيها زعيم وطني بمقابلة جلالته ، وقد أراد جلالته أن يعبر بذلك عن تكذيبه لما كان يروجه الفرنسيون من ثورة الوطنيين عليه ، ومن عدم رضاء جلالته عن الحركة التحريرية القائمة ، وقد لمست في شخصية سيدي محمد ابن يوسف الملك العظيم الذي ظهرت آثار عظمته بعد في هذا الكفاح المستميت الذي لم يزل حفظه الله يواليه لمصلحة الأمة واستقلال البلاد برباطة جأش وثبات قلب واطمئنان نفس ونبل روح ، ولما شرحت لجلالته الغاية من حركتنا صرح لي بأنه راض كل الرضى عن كل ما من شأنه أن يساعد على تقدم البلاد وازدهارها ، وقال لي : « إن ما ضاع من حقوقنا ناشئ عن عدم معرفة من مضي من المسئولين بالأساليب التي يجب أن تتبع ، ومنذ الآن لن يضيع للبلاد حق ، بل سأعمل على استرجاع كل ما ضاع ».

وكان المسيو طارديو قد شكل الحكومة الفرنسية ، وجعل في جملة وزاراتها وزارة سماها (بفرنسا التي من وراء البحر) ، فأعلمني جلالته أنه بعث يحتج إزاء الخارجية الفرنسية على هذه الوزارة وقد ألغيت هذه الوزارة بفضل الاحتجاج الملكي.

تأسيس عيد العرش المغربى

أومأت آنفا إلى أن الفرنسيين أخذوا يدسون بين الوطنيين و بين جلالة الملك ، ولما سافرت إلى فرنسا فرارا من اعتقالهم حاولوا أن يقنعوا القصر بأنى سافرت مبعوثاً من الكتلة الوطنية للتفاوض على إرجاع المولى عبد الحفيظ لعرش مراكش ومع أن جلالة الملك أعقل من أن يصدق أمثال هذه الترهات فإن الكتلة الوطنية لم تقف موقف المتفرج من عمل الفرنسيين ، وقد أرادت أن تظهر عملياً عواطف الوطنيين الحقيقية نحو مليكهم العظيم من جهة ، وتفضح الفرنسيين وتكشف عن نفاقهم من جهة أخرى ، فاهتدت إلى فكرة سديدة هى تأسيس عيد العرش المغربى يوم ١٨ نوفمبر الذى هو يوم جلوس جلالة سيدى محمد ، وقد حل ذلك اليوم وبدأت البلاد تحتفل ، ولكن الإقامة وقفت موقف المتذهل الذى يريد منع الاحتفال ولكنه لا يستطيع التجرؤ فى التنفيذ ، وفعلا لم تستطع الوطنية المغربية أن تجعل من الاحتفال الأول عيداً رسمياً ، ولكنه على كل حال كان يوماً تمهيدياً للعيد الرسمى الذى أسس فى السنة الموالية أى سنة ١٩٣٤ ، وهكذا انكشف للجميع أن الكتلة الوطنية لا تمثل إلا الوفاء والإخلاص الذين يحملهما الشعب المغربى نحو عرشه المجيد وملكه العظيم ، وأن المستعمرين وحدهم هم الذين يأبون على الشعب أن يتطور أو يقوم بأى مظهر يمثل العزة والكرامة ولو كان هذا المظهر احتفالا بملك البلاد ، وفى يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٤ كان موعد زيارة الملك السنوية لمدينة فاس ، فانتهزت الوطنية المغربية هذه الفرصة لتظهر لجلالته ولاءها فى عاصمة ملكه الروحية ، فنظمت الاستقبالات الشائقة التى لم يسبق لها مثيل فى شكلها الحديث ، ونصبت أقواس النصر فى سائر الجهات ، وعلقت الرايات المغربية فى طول المدينة وعرضها ، وتغنى الجمهور بنشيد جديد للملك

(من نظمى) يعبر عن آمال الأمة القومية فى جلالته ، وأصدرت جريدة (عمل الشعب) عدداً خاصا محلى بصورة الملك وصورة ولي العهد الذى أعطيناه لقب (أمير الأطلس) ، وأظهر الجمهور ساعة وصول جلالته من الحماس والتأثر ما أطلق الألسنة بالهتافات الوطنية والأدعية الصادقة بحرية المغرب واستقلاله .

ومن الغد كان موعد زيارة جلالته للقرويين و بعض الأضرحة المحترمة وفقاً لتقاليد البلاد ، وجرت العادة أن تكون هذه الزيارة فى شكل مدنى ؛ أى أن لا يصحب جلالته فيها غير الوزراء والكتاب و بعض الحجاب والحشم ، أما الحرس الشريف والجند والمظاهر العسكرية فلا يبدو لها أثر احتراما للاولياء والأبطال الذين يزورهم الملك ، وطبعي أن الاتصال بين الشعب و بين سلطانه يكون أسهل فى مثل هذه الحال ، ولذلك فإن الجمهور الفاسى انتهز فرصة نزول الملك على هذه الصورة فكون من حوله مظاهرات عظيمة كلها هتافات بحياته ، و إشعار لجلالته بآمال الأمة فى أن تنال فى عهده ما تصبو إليه من استرجاع لحقوقها الضائعة وتراثها المسلوب ، وقد كانت هذه المظاهرات عظيمة حقاً وقومية صدقا ، وانبسط لها مولانا الملك ، وأظهر من التواضع والديمقراطية ما اهتزت له أفئدة شعبه وزاده حباً فيه واغتباطاً به .

ولكن أصدقاءنا الفرنسيين لم يروا فى هذا التظاهر العادى إلا اعتداء على حقوق فرنسا ومساسا بكرامتها ، وعز عليهم أن يروا للمرة الثالثة جلالة الملك محفوفاً بشعبه ، والكل يطالب علنا بالحرية ويدعو للاستقلال ، وأراد الجنرال ماركي حاكم الناحية الفاسية أن يمنع جلالته من أداء صلاة الجمعة يوم ١٠ مايو بمسجد القرويين وفقا للبرنامج المقرر ، فادعى أن المتظاهرين بعدما رجعوا من حول الملك مروا بدار الجنرال وهتفوا هتافات بسقوط فرنسا ، وأن شاباً عمد إلى يهودى رفع العلم الفرنسى بدكانه فشتمه ورمى بالعلم فى الأرض ، وفى مساء اليوم التاسع قدم مسيو هيللو نائب المقيم العام (لأن المسيو بونصو كان بباريس) لفاس ، وانعقد تحت رئاسته مؤتمر حضره الولاة العسكريون والمدنيون وقرروا أن يبلغوا جلالة

السلطان استياءهم مما جرى ، وأن يطلبوا منه اعتقال زعماء (كتلة العمل الوطنى) والعدول عن النزول لأداء الجمعة في القرويين .والاكتفاء بالصلاة فى مسجد القصر أو السماح للادارة بأن تضع على طريق جلالته صفين قويين من جنود الحماية .

وفعلا توجه مسيو هيللو بصحبة الجنرال حاكم الناحية للقصر العامر ، و بلغا جلالة الملك مطالب فرنسا من جلالته بمناسبة زيارته لفاس ؛ وقد رفض جلالته فوراً المصادقة على اعتقال رجال الكتلة وواعدهما بالنظر فى مسألة الصلاة بالقرويين .

وقد أمر جلالته بعد خروج ممثلى فرنسا بعقد اجتماع مجلس الوزراء ، وعرض على وزرائه الموضوع ، وكان جلالته شديد التأثر ، ويريد المصادمة التامة مع الفرنسيين نهائياً ، ولكن المجتمعين اتفقوا على أن يخرج جلالته فى صباح يوم الجمعة باكراً من فاس احتجاجاً على تصرف الحماية دون أن يتم برنامج الزيارة الملكية ؛ لأنه لا يمكن لجلالته أن يعدل عن أداء الصلاة فى القرويين ، و إذا سمح للجيوش بحراسته ربما انتهزت الفرصة للتنكيل بالأهالي على عادة الجنود الفرنسيين ، و إذا امتنع عن قبول الحراسة ربما أوعزت الإدارة الفرنسية لبعض أذنابها بارتكاب جريمة ضداً على جلالته أو ارتكاب شىء أعظم من المشكلة الأولى .

وفعلا رجع جلالته إلى الرباط ، وقد بعثت (كتلة العمل الوطنى) لجلالته برقية تعلن فيها تضامنها مع جلالته ، وتعلقها بعرشه الكريم ، كما أصدرت عدداً خاصاً من (عمل الشعب) تشرح فيه الحقيقة عن (يوم ١٠ مايو) .

وفى يوم ١٤ مايو بعث جلالته استدعاء لرجال الكتلة الموقعين على برقية التضامن يدعوهم فيها للقدوم للعاصمة بقصد المفاوضة معهم فى بعض المسائل المهمة ، وقد توجهنا فعلا حيث انعقد بيننا و بين مجلس الوزراء اجتماع برئاسة الصدر الأعظم حضره رئيس الديوان الملكى الذى بلغنا باسم جلالته أنه لم يخرج غاضباً على مدينة فاس وفق ما أشاعه المغرضون ، بل خرج بالعكس مغتبطاً مسروراً ،

وقد قرر هذا الخروج شفقة على رعيته من أن تمتد إليها يد المستعمر بسوء ، ثم وقع استعراض عام للمسائل المغربية ، وأظهر الوزراء كلهم رغبتهم فى تحقيق أمانى البلاد ، وصرحوا لنا بأن الجميع يجب أن يتعاونوا على استرجاع السيادة المغربية المأسورة .

وإزاء هذا الموقف الملكى لم تجد السلطة الفرنسية شيئاً للانتقام به من (كتلة العمل الوطنى) إلا توقيف جريدتها (عمل الشعب) ، ومنع مجلتها (المغرب) التى تصدر بباريس من الدخول لمراكش ، ومنع مجلة (السلام) وجريدة (الحياة) اللتين تصدرهما كتلة الشمال من الرواج فى المنطقة السلطانية أيضاً .

وإذن فقد جردت الحركة الوطنية من جميع العدد التى كانت تستعملها للدعاية لمبادئها ، ولكن للحركة أساليب أخرى ووسائل متعددة ، ومن أهمها الدروس الليلية التى لم تنقطع أثناء غيبتى بباريس ؛ إذ كان يقوم بها صديقنا الحاج حسن أبوعياد ، وصديقنا عبد العزيز ابن إدريس حتى منعا ، وقد استأنفتها بعد عودتى ، فكان الإقبال عليها أكثر وأعظم ، ولكن ضغط السلطة كان أشد وأعظم عليها ، وقد بلغ الأمر بإدارة الشئون الأهلية إلى ألا تكتفى بجواسيسها ، بل أخذت تكلف عدول المحاكم الشرعية بالحضور رسمياً وبطريق المناوبة عدلين فى كل أسبوع يستمعان لدروسى ويسجلان ملخصاً لها ويمضيانه ثم يصادق القاضى على شهادتهما طبقاً للمسطرة القضائية ، وتنفيذاً لنوع من الرقابة كان يستعمله نابليون على بعض الجامعيين ، وكانت الإدارة تناقش العدلين فى شهادتهما ؛ الأمر الذى استوجب منى احتجاجات متوالية انتهت بطلب السلطة الفرنسية من الحكومة الشريفة منع دروسى ، ولكن جلالة الملك أصر على عدم المصادقة على المنع ، فانتظرت إدارة الشئون الأهلية حتى واتتها فرصة حوادث ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ التى جرت فيها المصادمات بين حزب الصليب النارى وأحزاب اليسار فى فرنسا ، وأصدرت فى جوها أمراً تليفونياً عسكرياً لشيخ

القرويين بمنعى من التدريس .

وموازاة للحملات الصحفية والدعاية الوطنية قامت الكتلة بتوجيه عدة مذكرات واستكتاب عرائض ورفع تقارير فى مختلف النواحى التى تتناولها الحماية طبقاً لسياستها ، ومن أهم ما قامت به معارضتها لمطالب الموظفين الفرنسيين ، وانتهازها فرصة إضرابهم للمطالبة بإحلال المغاربة الأكفاء محل الأجانب فى الوظائف المغربية ، وتحميل الميزانية الفرنسية النفقات الراجعة لما يسمونه بلوازم النفوذ الفرنسى ، وعدم أداء الميزانية المغربية للتعويض الذى تدفعه الدولة لجيش الاحتلال ، و إسقاط الثلث الاستعمارى ، و بصفة عامة الانتقاد المر لسياسة الحماية المالية والاقتصادية المبنية على الاستغلال والميز العنصرى .

برنامج الاصلاحات المغربية

و إذن فقد اتجهت الحركة الوطنية فى هذه المرحلة إلى انتقاد الحماية والتشنيع على سياستها فى جميع مظاهرها ، وإلى العمل لإصلاح شئون البلاد وتحسين حالة أبنائها ، وطبعى أن يؤدى ذلك إلى مقارنة العمل الفرنسي بالمغرب بالوعود التى أعطتها فرنسا والتى ذيلتها بإمضاء الشرف والكرامة ؛ فالحماية التى لم يقبلها المغرب إلا مجبوراً تزعم أنها لم تفرض إلا لمساعدة المغرب على التقدم والارتقاء مع الاحتفاظ له بمقوماته وسيادته ، والاحترام الكامل لدينه وتقاليده ، ولقد قال ليوطى فى تحديد الحماية سنة ١٩٢٠ : « فكرة الحماية تعنى أن البلاد محتفظة بمؤسساتها تحكم نفسها وتدبر شئونها بنفسها تحت مجرد رقابة أوربية ، والذى يملك ويكيف هذه الفكرة هو المراقبة المعارضة تماماً للحكم المباشر » .

ولكن العمل الذى سارت فيه الحماية هو الحكم المباشر الذى يتنافى تماماً مع مجرد الرقابة المفروضة ، ولذلك فقد كان الهم الأكبر للوطنية المغربية هو تنبيه الفرنسيين أنفسهم لضرورة العدول عن هذا الأسلوب الذى يتنافى حتى مع الحماية نفسها ، ولكن الانتقادات وتبيين مواطن الضعف فى خطط الحماية ظهر للكثيرين من الفرنسيين كعمل سلبي يدل على استياء من النظام القائم ، ولكنه لا يفسر الرغبات الحقيقية التى يراد تعويضه بها ، ولذلك أخذت الصحافة الفرنسية تتهم الوطنيين المغاربة بالتهييج من أجل أشياء لا يستطيعون هم أنفسهم تحديدها ، فقررت كتلة العمل الوطنى أن تضع حداً لتقولات الفرنسيين ، وتتحدي السلطة بتقديم برنامج إصلاح تعتبره كمرحلة أولى قبل الاستقلال ، وهكذا وضعنا برنامج الاصلاحات المغربية أو (مطالب الشعب المغربى) وقد رفعه فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ وفد الكتلة المتركب من الأساتذة محمد غازى وأحمد الشرقاوى

وعبدالعزيز ابن ادريس وأبو بكر القادري إلى جلالة الملك بقصره فى الدار البيضاء . وقدمه علال الفاسي ومحمد اليزيدى ومحمد الديورى للاقامة العامة بالرباط، وفى الوقت نفسه قدمه وفد الكتلة بباريس المتركب من الأستاذين عمر عبد الجليل ومحمد الوزانى للخارجية الفرنسية .

وقد استطاع وفد الكتلة بباريس أن يؤسس لجنة رعاية من أصدقاء مجلة (المغرب) وغيرهم من رجال اليسار الذين أظهروا عطفهم على برنامجنا وتقديرهم للروح التحريرية والتقدمية التى يحتوى عليها .

ويشتمل برنامج الاصلاحات المغربية على ١٥ فصلا هى :

١ — الاصلاحات السياسية .

٢ — الحريات الشخصية والعامة .

٣ — الجنسية المغربية والحالة المدنية .

٤ — الاصلاحات العدلية .

٥ — الاصلاحات الاجتماعية .

٦ — الأوقاف الاسلامية .

٧ — الصحة العامة والإسعاف الاجتماعى .

٨ — شؤون العمل .

٩ — الاصلاحات الاقتصادية والمالية .

١٠ — الاستعمار والفلاحة المغربية .

١١ — النظام العقارى .

١٢ — الضرائب والاداءات .

١٣ — الإصلاحات المتفرقة .

١٤ — العربية كلغة رسمية للبلاد .

١٥ — العلم المغربى والأعياد الرسمية والتشريفات .

وبكل فصل من هذه الفصول بنود عديدة تتضمن ما يلزم تنفيذه لإصلاح

الجهاز المسير للدولة وللأمة .

أما الخطوط الرئيسية للبرنامج فهى :

١ — تطبيق معاهدة الحماية و إلغاء كل مظاهر الحكم المباشر .

٢ — توحيد النظامين الإدارى والقضائى لجميع البلاد المغربية .

٣ — تقديم المغاربة فى جميع فروع الإدارة المغربية .

٤ — الفصل بين السلطات التى يقوم بها القواد والباشوات .

٥ — إحداث بلديات ، ومجالس إقليمية ، وغرف تجارية ، ومجلس وطنى يحتوى على نواب مسلمين و إسرائيليين .

وتقوم هذه الخطوط على اعتبار أن الحماية لا تعنى منع المغرب من حكم نفسه بنفسه ، ولذلك فقد خصصت الكتلة مقدمة برنامجها لتوضيح هذه النظرية من الوجهتين القانونية والدبلوماسية ، وقد كان فى جملة ما استدلت به الحكم الذى أصدرته محكمة النقض والإبرام العليا بفرنسا بتاريخ ١٩٢٤/٤/١٣ والذى يقول :

«إن المعاهدة التي وضعت بين فرنسا والمغرب الأقصى من أجل نظام الحماية الفرنسية بالمملكة الشريفة ليس من مفعولها أن تضيع المغرب استقلاله الذاتى» .

وتسود مطالب الشعب المغربى الصبغة الديمقراطية القائمة على احترام الحريات الشخصية والعامة والاهتمام بالتطوير الاجتماعى للأسرة والجماعة المغربية .

وأما من الوجهة الدستورية ، فالمجلس الوطنى لم يكن فى نظر الكتلة إلا مرحلة أولى لوضع دستور حقيقى للبلاد ، ولذلك فقد أعطى لهذا المجلس حق الاقتراح ووضع جدول الأعمال وحق الرقابة والتدخل فى كل المشروعات الحكومية ، ولكن البرنامج أبقى الكلمة العليا فى المجلس لجلالة الملك ، كما أبقى الوزراء مسؤولين أمام جلالته طبقاً للتقاليد ، وهو بهذا المعنى شبيه بالدستور الذى وضعته الجمعية الوطنية فى الحرب الريفية ، ولكنه لا يعبر عن كل ما نصبو إليه من حكم دستورى كامل ، والسر فى ذلك أن الكتلة الوطنية كانت ترى من الضرورى أن تسير فى تطبيق الديمقراطية أو المطالبة بها على أساس تدريجى

حتى يمكن استخلاص الشعب لحقوقه بطريق التطور والتجاوب النفسي بين شعور الملك وشعور الشعب مع الأخذ بتربية الأمة تربية ديمقراطية عن طريق المجالس البلدية والإقليمية .

ومن جهة أخرى فإن الروح التي كانت تملك سياستنا فى هذه المرحلة ، هى القضاء على الحكم المباشر ، وذلك باسترجاع كل مظاهر السلطة ليد جلالة الملك ورجال حكومته معتقدين أن مسألة الدستور أمر هين علينا متى أصبحت المسألة بيننا و بين مليكنا ، ولم تكن هناك حواجز أجنبية فى الموضوع .

وقد بينت الكتلة فى المقدمة : أن هذا البرنامج لم يكن إلا تعبيراً عما سبق للشعب أن طالب به فى مختلف المناسبات ، وقد استخلصته من (مجموعة العرائض والشكايات الجزئية التى رفعها الشعب فى أوقات مختلفة لجلالة السلطان ولحكومته)

« وقبل اعطائها صيغتها النهائية عملت (الكتلة) على الاتصال بسائر طبقات الأمة فى حواضرها و بواديها ، وهكذا استطاعت أن تدرس نفسية الشعب وأن تعرف الفكرة العامة معرفة تامة ، وعلاوة على ذلك فقد وردت عليها شتى الرسائل للاعراب عن حاجة البلاد الماسة إلى نظام صالح يحفظ حقوق المغاربة ومصالحهم أمة وأفراداً ، و يسير بهم فى صراط التقدم المستقيم » .

والخلاصة كما لاحظت الإقامة العامة فى تقريرها المرفوع للجنة البحر الأبيض المتوسط : « أن دور الحماة يجب أن يحصر بمقتضى برنامج الإصلاحات القومية فى المساعدة الفنية ريثما يتمكن المغرب من حكم نفسه بنفسه » .

* * *

لقد اشتمل برنامج الإصلاحات المغربية على هندسة سياسية فى عرض المطالب والتوفيق بين المعاهدات القائمة ومصلحة البلاد يدل على مجهود عظيم فى محاولة التقريب الذى رمت إليه الكتلة بين وجهة النظر المغربية ووجهة النظر الفرنسية ، فلننظر مثلا للباب الاقتصادى نجد أن الكتلة تطالب بالاحتفاظ بالباب المفتوح في الميدان التجارى طبقاً لما أقره مؤتمر الجزيرة

الخضراء ، وهذا ما يستوجب تأييد أحزاب اليسار فى فرنسا و يطمئن الدول الموقعة على العقد ، وفى الوقت نفسه يتناسب مع مصلحة المغرب فى الظروف الحاضرة ؛ لأنه ما دامت البلاد لا تملك من الصناعة والمعامل ما تستطيع به مزاحمة التوريد الأجنبي وما يقتضى حماية الانتاج المحلى فالباب المفتوح أوفق ، لأنها تفتح باب المزاحمة للموردين الذين يستطيعون أن يتنافسوا فى كسب رضى المستهلك الأهلى عن طريق الجودة أو رخص الأثمان ، وهذا بالطبع ما يجعل الخارج من المال القومى أقل مما يخرج عادة لو لم تكن الباب التجارية مفتوحة للجميع ، كما هو الحال فى تونس مثلا . ولكن هناك صنائع مغربية قديمة ، فبرنامج الإصلاحات اعتبرها من جهة حاضرها فطالب بحمايتها من المزاحمة الخارجية ، وذلك بمنع دخول المواد التى تقلد أو تحاكى المصنوع الأهلى بالمرة ، كما طالب بحمايتها من تقليد المصانع العصرية الكبرى فى الداخل ، وهذا لا يتنافى عملياً مع معاهدة الجزيرة لأن كل ما تفرضه علينا هذه المعاهدة هو ألا نفضل دولة على أخرى فى المعاملات التجارية ، ومعنى هذا أن نفتح الباب للجميع أو نقفله فى وجه الجميع ؛ فإذا نحن طالبنا بحماية الصناعة القومية من كل مزاحمة أجنبية مهما كان أصحابها لم نكن خارجين عن لفظ الميثاق ولا روحه ؛ ولاحظ البرنامج أن هذه الحمايه للانتاج الأهلى لا يمكن أن تستمر بصفة عملية ؛ لأن حاجيات البلاد تتطور ، فاهتم بوضع مطالب خاصة بالعمل على تطوير الصناعة الأهلية والخروج بها رويداً من شكلها العتيق إلى شكل عصرى تستطيع به أن تسد حاجة البلاد وتطالب حقها فى الأسواق الداخلية والخارجية .

وهكذا نجد أيضاً البرنامج ينص على وجوب تأميم الحكومة المغربية لسائر المناجم الطبيعية ، ومنابع النفط ، والمياه المعدنية ، والسكك الحديدية ، والقوات الكهربائية ، والمرافىء البحرية ، وهو ما يتفق بالطبع مع المصلحة القومية المغاربة ، خصوصاً وأنه ليست لهم من الرأسمالية الأهلية ما يخولهم استثمار هذه الأشياء لفائدتهم . ووضعها فى يد الرأسمالية الأجنبية يؤدى لا محالة لامتلاك

الأجنبي للتراث القومى ، و إقفال الباب فى وجه الجميع بطريق التأميم هو المفر الوحيد من سياسة الباب المفتوح ، وهذا المطلب أيضاً ينال رضى اليساريين ، ولا يمكن للحماية أن ترفضه لأنه وحده الذى يمنع المغرب من مزاحمة الدول التى لها الحق بمقتضى معاهدة الجزيرة ، تلك المزاحمة التى ترى فيها فرنسا خطراً على نفوذها ، و يمكن لمن يدرس برنامجنا بإمعان أن يجد أمثلة كثيرة من هذه الهندسة الدقيقة فى عرض رغائبنا وتكييف حاجياتنا .

وهذا الأسلوب هو الذى يسر لنا مساعدة الكثيرين من رجال فرنسا ، وهو الشيء الذي يفسر تأييد أحزاب اليسار لنا ؛ ذلك التأييد الذى لم يتجاوز الحدود المعنوية ، ولكنه كان فى وقت ما معيناً لنا على قطع هذه المرحلة من تاريخ حركتنا .

* * *

ولقد كان لإعلان مطالب الشعب المغربى صدى عظيم فى الأوساط الفرنسية والمغربية ، وقد أصدرت الحكومة الفرنسية أمرها للاقامة العامة بضرورة دراسة البرنامج و إمدادها بوجهة نظرها فيه ، وفعلا طبعت الإقامة أصوله منفردة ، ووزعتها على الإدارات المختصة ، وهذه أكبت على دراسة القسم الموجه لها فى لجان خاصة مع أخذ رأى جميع فروعها . وقد استطعنا الاطلاع على أجوبة الكثير من الأقسام التى كانت تبدى إعجابها بالدقة التى فى البرنامج ، وتعلن بعض الملاحظات التى تراها مناسبة وفقا لتصورها الخاص ، ولقد أقرت إدارة الصحة مثلا كل ما ورد في فصل الصحة والإسعاف الاجتماعى برمته ، وقالت إنه أقل ما يجب أن ينفذ من أجل المغاربة . وهكذا فقد استطعنا أن نضع نظام الحماية الداخلى على بساط البحث ، ونبين للفرنسيين أنفسهم أن هناك وسيلة صالحة للحكم لم يهتدوا إليها هم ، أولم يريدوا عن سوء نية سلوكها ، وقد ظلت المطالب برغم كل هذه الدراسة و برغم القبول الحسن الذى ظفرت به موطن التردد من طرف الحماة ، ولم تحظ بالتنفيذ إلا فى القليل من جزئياتها .

ولعل الرأى الصحيح للحياة فى شأنها هو ما صرح لى به مسيو جيرار دان المستشار السابق لجلالة السلطان ، فقد قال لى : (إن مطالبكم تشتمل على ثلاثة أقسام ؛ قسم يمكن تنفيذه من الآن ، وقسم يمكن تنفيذه ولكن بعد حين ، أما القسم الثالث فلا يمكن تنفيذه لأننا لا نريد الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسنا !)

مسألة الممثلين الفرنسيين

إنهم لا يريدون الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسهم ، ولكنهم يريدون بكل إخلاص أن يثبتوا دعائم نفوذهم فى البلاد بالوسائل الممكنة ، ولذلك فهم لم يقبلوا تخويل المغاربة حق تأسيس مجلس نيابى يمكنهم من مراقبة أعمال الإدارة والنظر فى سياستها المالية والاقتصادية ، ولكنهم أسسوا خرقاً لكل ما تقتضيه الالتزامات والتعهدات نيابات للفرنسيين المقيمين بالمغرب ، ومع أن هذه النيابات لم يقبلها المغاربة قط ، ولم يصادق عليها جلالة الملك بحال؛ فقد ظلت معمولا بها وأصبحت حجة للجالية الفرنسية تطالب بتطويرها إلى شكل برلمان فرنسى فى داخل المغرب ، وقد حدث أن وقع اصطدام بين ممثلى القسم الثالث الفرنسى وبين المقيم العام المسيو بونصو (فى نوفبر سنة ١٩٣٥) فأعلن الممثلون احتجاجاتهم وأخذوا يطالبون بما يسمونه الحقوق الديمقراطية للمغاربة ، وطبعى أن تتقدم الكتلة للدفاع عن السيادة المغربية مرة أخرى ، وتطالب بحل هذه المنظمات الفرنسية التى لا محل لوجودها فى بلد غير فرنسى ، وتأسيس مجلس وطنى من المغاربة وحدهم طبقاً للمطالب التى أومأنا إليها .

وقد اجتمعت الغرف التجارية والفلاحية الفرنسية وأعضاء القسم الانتخابى الثالث ، فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقرروا بالإجماع عدم التعاون مع الإقامة العامة مدعين أن اتخاذ الإدارة لقرارات مهمة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية دون عرض سابق عليهم يدل على أنها تنوى الاستغناء عن مشاركتهم فى اللجان والمجالس ، ولذلك فهم يطلبون :

أولا — جمع المجالس العليا للتجارة والفلاحة فى أوقات معينة ، وعرض كل مشروع تشريعى له علاقة بالتجارة والفلاحة على الهيئة المختصة .

ثانياً — إحداث مجلس أعلى للقسم الثالث الانتخابى مثل ما هو واقع فى التجارة والفلاحة ، مع إعطائه ما لغيره من الحقوق والاختصاصات .

ثالثاً — أن يجتمع ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة (الفرنسى) مرة فى كل ثلاثة أشهر بعد اجتماعات المجالس العليا ، وأن تعرض على المجلس جميع المسائل التشريعية التى لا تتعلق بالسياسة العامة والسيادة ، وكذلك جميع القضايا التى أخرت المجالس العليا درسها .

رابعاً — إعطاء مجلس شورى الحكومة (الفرنسى) بدل حق الاستشارة الذى له الآن حق التقرير فى كل ما يتعلق بالميزانية باستثناء بعض الفصول المتعلقة بالمصروفات السياسية والسيادة ، مع إصلاح كبير لقوائم التمثيل داخل المجلس

وقد ألف المحتجون الفرنسيون هيئة للاشراف على حركتهم الاحتجاجية ، ووضعت برنامجاً للاصلاحات الاقتصادية رفعته للاقامـــة العامة مع شروط التعاون معها .

أما (كتلة العمل الوطنى) فقد رفعت يومى ١٤ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ لجلالة السلطان وللمقيم العام ووزير الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية ورئيس لجنتى الخارجية فى مجلسى النواب والشيوخ عدة برقيات تتضمن الاحتجاجات الصارخة على هذه الحركات الباطلة التى يقوم بها المستعمرون الفرنسيون متناسين الشعب المغربى وحقوقه الطبيعية ، وطالبت الكتلة بإلغاء المجالس الفرنسية بالمغرب وتأسيس مجالس مغربية ، وتشـكيل هيئة فنية فرنسية مغربية لدراسة الوسائل الصالحة لتنفيذ مطالب الشعب المغربى .

وقد كان جواب وزير الخارجية للجنة الفرنسية يتضمن التصريح الآتى :

« إن الحكومة الفرنسية لا تصرف عنايتها عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفرنسين المقيمين بالمغرب ولا برعية جلالة السلطان ، وبما أنها تلقت عدة اقتراحات بواسـطة الإقامة العامة فهى عازمة على أن تعلن فى المستقبل بواسطة الإقامة العامه عدة تدابير من شأنها أن تعطى رهاناً جديداً على عناية

فرنسا بشؤون البلاد المغربيه »

وبمجرد ما اطلعت الكتلة على هذا التصريح عاودت بعث برقية للمراجع المذكورة فى يناير سنة ١٩٣٦ مسجلة التصريح ، ومطالبة بأن تتخذ التدابير المحققة لمطالب الشعب كما استنكرت ادعاء المجالس الفرنسية حق الكلام باسم الشعب المغربى ، وحذرت الحكومه الفرنسيه من الإقدام على تقرير أى شئ يمس بسيادة المغاربة ، وأعلنت أنها ساهرة بغاية الحذر والتحفز على سير الحوادث الحاليه لما تتضمنه من الأخطار المهددة لحقوق البلاد .

ثم قدم للمغرب فى يناير نفسه وكيل رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الشيوخ المسيو كرنيدى موفداً من قبل اللجنة المذكورة للبحث عن أسباب الخلاف القائم ، فتقدم إليه وفد من الكتلة لمخابرته فى الموضوع ، وشرح له وجهة النظر المغربية ، وقدم إليه الوثائق التى تهمه .

وفى يوم ١٥ يناير سنه ١٩٣٦ وقع اجتماع فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الفرنسى ، فعرضت مسألة الخلاف بتطويل ، وتولى الدفاع عن النظرية الفرنسية أحد أعضائها باسم الجالية الفرنسية فى مراكش، ثم تصدى وكيل رئيس اللجنة صديقنا الأستاذ جان لونجى فعرض وجهة نظر الكتلة ، ودافع عن حق الشعب المغربى ، ومن جهة أخرى فقد رفعنا مذكرة ثانيه فى يناير أيضاً لجلالة الملك ونسخة منها للمستشار الفرنسى ، وقد صرح لنا الصدر الأعظم بأن الحكومة الشريفة متضامنة معنا فى أنه لا حق للفرنسيين فى نيل نيابات بالمغرب الأقصى ، كيفما كان لونها ، وقد بلغ جلالة السلطان لمستشاره الفرنسى وطلب منه تبليغ الحكومة الفرنسية أن الإقدام على مساعدة المستعمرين الفرنسيين فى مطالبهم يعتبر خيانة من فرنسا لتعهداتها ، وأن جلالته لا يمكن أن يوافق على مطالب الفرنسيين ، وهدد بالتنازل عن العرش إذا نفذ شئ من ذلك .

ووجهة النظر المغربية أن الفرنسيين المقيمين فى المغرب هم كسائر الأجانب الآخرين لا حق لهم فى التمتع بشىء مما هو من اختصاص المواطنين المغاربة ،

ووجود الحماية فى البلاد لا يعنى أن وطننا قد أصبح ترابا فرنسياً ، والمعاهدة التى فرضت هذه الحماية هى فى أوسع معانيها عقد بين الدولة الشريفة و بين الدولة الفرنسية ، و إذن فالعلاقات بين الدولتين كانت و يجب أن تبقى بواسطة الوسائل الدبلوماسية المعهودة ، أما الشعب المغربى فلا علاقة له بالحكومة الفرنسية ، كما أن الشعب الفرنسى لا علاقة له بالحكومة المغربية ، ووجود نيابات فرنسية فى المجالس المغربية معناه امتلاك المواطنين الفرنسيين للسيادة الشعبية التى هى من حق المواطنين المغاربة وحدهم ، ولا تقبل أن تتعداهم أو تفوت عليهم .

وإذا كانت فرنسا قد طبقت نوعاً من التمثيل المختلط فى تونس والجزائر فذلك تحكم منها لم يقبله التونسيون ولا الجزائريون ، والتجربة التونسية الجزائرية لا محل لتطبيقها فى بلادنا مادمنا لم نقبلها لأول يوم ، وما دام مليكنا قد رفض فى سائر الأوقات المصادقة عليها .

وقد التزمت فرنسا فى معاهدة الحماية باحترام الدستور المغربى وحقوق الشعب والعرش ، وعليه فكل عمل يتنافى مع هذه المبادىء يعتبر خرقاً حتى للحماية التي فرضت علينا فرضاً .

ولئن كنا نحن غير مقيدين بما تتضمنه المعاهدات التى غصبتنا حقنا والتى أجبرنا على توقيعها تحت الضغط العسكرى والإكراه السياسى فإن فرنسا مقيدة بما التزمت نحونا طائعة مختارة ، وليس فى استطاعتها أن تغير الحماية إلا بما هو أوسع من مدلولها فى جهة الاستقلال ؛ أى يمكنها أن تتخلى عن بعض ما حصلت عليه بطريق الإكراه ، أما أن تأخذ شيئاً آخر زائداً عما في العقد فلا . وقد أكد هذه المعنى الماريشال ليوطي فى أحد تصريحاته حين قال : « وهناك نقطة أخرى لا يمكننى إغفالها ، وهى مسألة مبدأ الحماية ؛ فقد حملت من باريس تأكيداً بيناً وقع التصريح به على ألسنة من لهم أعظم الاختصاص يقضى بأن مبدأ الحماية يجب أن يبقى خارجاً عن كل جدل ؛ فنظام الحماية ليس بمسألة شخصية ولا محلية ولا فرنسية وهو حقيقة جاءت بضبطها المعاهدات ، وهو مكفول باتفاقات دولية ليس

فى مقدور أى واحد منا ولا فى استطاعة الحكومة الفرنسية ألا تعتبرها ، ويستنتج من هذا أن المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها ، ولكنها تبقى تحت سيادة السلطان ولها دستورها الخارجي ، فمن الشروط الأولية حفظ وحدة هذا النظام واحترام هذا الدستور . »

« ومن نتائج هذه الحالة الواقعة أن التنظيمات السياسية الفرنسية ليس لها محل بالمغرب ؛ فمن الممكن أن توجد للمواطنين الفرنسيين بعض الهيئات ونوع من التمثيل الفنى ، ولكن ليس فى الإمكان أن يكون لهم تمثيل سياسى ، فالمطالبات والمجادلات فى هذا الباب ليست إلا حبراً على ورق ووقتاً ضائعاً ، وأزيد دون أن أؤكد فى البيان أنه بناء على هذه الحقيقة نفسها — وهى أن الدستور المغربى مضمون بالمعاهدات الدولية — فالمطالبة الخاصة بهذه المسألة ليست مجردة عن كل فائدة فقط ، بل إنها أخطر الأشياء ، والحكومة الفرنسية ستكون أول من يقطع دابرها » .

لقد وقعت هذه التصريحات بعد الحرب الكبرى الأولى حينما أراد الفرنسيون المطالبة بنيابات فى المغرب ، وأبدى مولاى يوسف كامل المعارضة لمطالبهم ، فأحب ليوطى أن يطمئن الشعب المغربى ومليكه على احترام فرنسا لتوقيعها ، ولكن الفرنسيين أسسوا فعلا مجالس دون أن يصادق عليها سلطان البلاد ولا حكومته ، ولولا وجودها لما أمكن للفرنسيين أن يثيروا ضجة كبرى رغبة فى تحويلها إلى ما هو أعظم منها وأصدق تمثيلا ، ولكن الشعب المغربى الذى لم يقبل ولم يعترف بالتأسيس الأول لم يقصر فى إعلان استنكاره للاعتداء الفرنسى الجديد ، وسنرى أنه ليست هذه هى المرة الأخيرة التى تجرى فيها معركة عنيفة بيننا و بين الفرنسيين من أجل التمثيل الفرنسى فى المغرب .

وحينما اشتدت الخصومة فى هذا الموضوع ، وعجز مسيو بونصو عن ترضية الفرنسيين وقمع المغاربة قررت الحكومة الفرنسية إعفاء المقيم العام والسكوت عن قضية المجالس مؤقتاً (فبراير سنة ١٩٣٦) .

المسيو بيروتون :

و إذن فقد أرادت الحكومة الفرنسية أن ترضي الفرنسيين المقيمين فى المغرب بعزل المسيو بونصو وتعيين شخصية استعمارية محبوبة لديهم ؛ تلك الشخصية هى بيروتون الذى سبق أن كان مقيما عاماً فى تونس ، وقام بقمع الدستوريين و إرضاء المستعمرين ، و بمجرد ما بلغ نبأ تعيينه البلاد توجه للاقامة بتونس الكولونيل بينازى مدير الشئون الأهلية الذى كان أحد الناقمين على سياسة بونصو الذى لم يرد أن يضرب الوطنيين بيد من حديد حتى يحول بينهم و بين معارضة مطالب المستعمرين الظالمة ، وقد نظم بينازى مع بيروتون خطة هجوم عنيف علي الوطنيين المغاربة لإرغامهم على الخضوع عن طريق الإرهاب بشخصية المقيم جديد ، فقبل أن يغادر المقيم العام مرسيليا للدار البيضاء فى ابريل سنة ١٩٣٦م صرح للصحافيين بأنه يفتخر بكونه قضى على حزب الدستور فى تونس ، وأنه كذلك سيقضى على الكتلة الوطنية فى المغرب ، وأن القوة والعنف هما الشعار الذى يجب أن يتبع فى السياسة الأهلية بشمال أفريقيا ، وقد رددت صدى هذا التصريح الصحف الاستعمارية كلها ، وانتهز الفرصة السنيور موليس الذى كان قبل ذلك بقليل قد عاد المرة الثانية مقيما عاماً للجمهورية الأسبانية فى المنطقة الخليفية فاستدعى الصحافيين وصرح لهم بأن ما قاله مسيو بيروتون هو الدستور الذى سيتبعه هو أيضاً فى السياسة المغربية ، وأن التجربة علمته أن كل تهاون فى الموضوع لا يؤدى إلا إلى استفحال أمر المهيجين الوطنيين ، ولم يقف أمر بيروتون عند حد الكلام ، بل استقرض فى الحين مبالغ طائلة الميزانية ، وأعطى منها المعمرين ما رفضه بونصو ، كما أقرض بعض كبار القواد ستة ملايين من الفرنكات .

ولكنه لم يكد يصل للرباط حتى كانت حكومة بلوم قد شكلت بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية فى انتخابات مايو من السنة نفسها ، ثم قامت

ثورة فرانكو بالمنطقة الخليفية فى يوليه من نفس العام أيضاً ، وسنتكلم على موقف الحركة الوطنية إزاء كل منهما ، ولـكن قبل ذلك نتم ما كان من شأننا مع مسيو بيرتون .

لم نرد أن نعلن عن رأينا فى تصريحات بيرتون ولا فى سياسته ، بل أحببنا أن نتقدم أولا لمقابلته وعرض رغباتنا عليه ، ثم نرى ماذا يريد أن يفعل فنقابله بما يناسب ، و بعد أن تتردد قليلا قابلنا (فى آخر مارس) كوفد عن كتلة العمل الوطنى ، ومن الحق أن نسجل أن هـذه أول مرة يقابل فيها مقيم عام فرنسى ممثلى حزب سياسى أهلى بمراكش ، و بعد أن بين له الأخ الحاج عمر في جمل قصيرة الغاية منَ زيارتنا ، وأنها هى استعجال الإقامة العامة فى تنفيذ مطالب الشعب المغربى طلب بيروتون الـكلام راغباً منا ألا نتكلم إلا بعد أن يفرغ ، وكان جالساً على الـكرسى ذى الدوائر اللولبية ، فاستمر فى حديثه ثلاث ساعات يدور فمه فيها كما يدور هو على كرسيه يميناً و يساراً ، ولم يترك كلمة قذرة فى شتم الدستور بين التونسيين وشتم رجال الجبهة الشعبية بفرنسا إلا نطق بها ، ولـكنه اعترف بأننا مخلصون فى حركتنا أكثر من غيرنا ، ومع ذلك فهو يخاف أن نخدعه كما خدعه التونسيون !

أما نحن فلم نر مجالا للـكلام مع رجل أحمق يهرف بما لا يعرف ، وكل ما فعلناه أننا ودعناه وذهبنا لنعالج شأنه بما يقتضيه الواجب ، ولقد كان ذلك سهلا علينا بعد أن نطق بكل هراء ، فلم نزد على أن سجلنا محضر الجلسة معه حرفياً وطبعناه على الآلة الـكاتبـة ، و بعثنا نوزعه على الصحافيين والنواب ورجال الجبهة الشعبية الذين شتمهم ، وما اطلع الرأى العام الفرنسى على أحاديث بيروتون وتصريحاته حتى تولى بنفسه القيام بحملة شعواء ضداً عليه فى صحف الديموقراطيين واليساريين ، ثم اكتشفت (كتلة العمل الوطنى) نص البرقية التى وجهها بيروتون لمدير البنك المخزنى بتطوان على أثر الانقلاب الفاشى فى شهر يوليه سنة ١٩٣٦ يأذنه فيها بدفع خمسمائة ألف فرنك للفلانخ الأسبانى ،

فنشرتها ونددت بمقيم الجبهة الشعبية الذى يؤيد الفاشية الفرنكية بمال الدولة المغربية .

والحق أن الكتلة قررت أن تعمل كل ما فى استطاعتها لعزل بيروتون لأنه ما دام قد وصل للمغرب عن طريق الترضية للفرنسيين ، وما دام قد ارتكب أعماله الشنعاء مع التونسيين فلن يمكننا أن نحفظ الكرامة الوطنية إلا باعلان تضامننا مع التونسيين ضداً عليه ، وبإظهار مقدرتنا على إسقاط المقيم الفرنسى حتى لا تبقى قوة المستعمرين بارزة لتهديد أى مقيم يحاول التخفيف من غطرستهم ، ولذلك لم نترك فرصة ممكنة إلا انتهزناها للتشهير بشخصية بيروتون وتصويره فى صورة الرجعية الشنيعة .

وحدث أن كان دور انعقاد مؤتمر الطلبة التابع لجمعية (طلبة شمال أفريقيا المسلمين) فى فرنسا قد حل ، وكان مقرراً أن ينعقد بالمغرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٦ فتشكلت لجنة تحضيرية لذلك ، وقدم إلى الرباط نيابة عن الجمعية رئيسها الأستاذ المنجى سليم عضو الديوان السياسى للحزب الدستورى اليوم ، وهو من خيرة شباب تونس ، فاتصل بنا واتفقنا على معاكسة بيروتون فيما سيعرضه من الشئون ، وقد حاول هو أن يتخذ من المؤتمر فرصة يعرض فيها ضمن خطاب يلقيه بحفلته الافتتاحية ما سماه ببرنامج عمله فى التعليم ، وبعد أن أخطرنا كتابياً ، وقبل أن نجيبه تولى هو إعلان برنامج المؤتمر ، وحفلة الافتتاح ، والخطاب الذى سيلقيه فيها ، والاستقبال الذى سيقيمه للمؤتمرين بدار الإقامة العامة ، فكتبت إليه اللجنة التحضيرية رسالة أمضاها رئيسها الأستاذ ابراهيم الكتانى ، وأمضى معه المنجى سليم نيابة عن الجمعية تعلن فيها رفض الطلبة الأفارقة حضور مسيو بيروتون فى حفلة الافتتاح ، وإلقائه خطاباً بها ؛ لأن مسيو بيروتون شخصية سياسية ، والجمعية مؤسسة علمية ، وهى لذلك لا تريد أن تتدخل فى السياسة سلباً ولا إيجاباً ، كما أن المؤتمر يرفض حفلة الشاى التى يريد المقيم العام إقامتها له .

وقد غضب مسيو بيروتون لهذا الموقف ، وقرر منع انعقاد المؤتمر ، فقامت

الـكتلة بعقد مؤتمرات احتجاجية ، و بعثنا للمسيو بيروتون برقية نعلن فيها أن موقفه بتونس وما بدأ به عمله فى المغرب لم يترك فى فؤادنا محلا يسمح لنا بالجلوس معه على مائدة شاى واحدة .

لقد كان الموقف صارماً حقاً ، ولـكنه كان ضرورياً للقضاء على غطرسة بيروتون وسوء أدبه مع قومنا ، ولما رأت الحـكومة الفرنسية أن الجو توتر إلى هذا الحد قررت إعفاء المسيو بيروتون وتعيين الجنرال نوجيس خلفاً عنه .

الحرب الأهلية الأسبانية

لم يمض شهران على انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا وبدئها فى توحيد العمل مع الجبهة الشعبية الأسبانية حتى تمرد الجيش الأسبانى فى المغرب الأقصى بقيادة الجنرال فرانكو ، و بينما كان السنيور موليس الذى ينتمى للحزب الراديكالى يؤكد من الإقامة العامة الأسبانية بتطوان تضامنه مع المسيو بيروتون ، واستعداده لتوحيد الخطط معه ، و بينما كان سائراً فى سياسة الميز والعنصرية فى معاملة الأهالى عموماً ، وخصوصاً طبقة العمال الذين كان جيشه يشتمهم فى الوقت الذى يستقبل فيه العمال الأسبانيين و يخطب عليهم مرحباً ومظهراً كامل العطف الاجتماعى نحوهم — إذا بإدارة المنطقة المدنية والعسكرية تقلب له ظهر المجن ، وتعلن انفصالها عن أسبانيا الجمهورية وابتداءها الثورة الفاشية التى تعمل على تحرير أسبانيا من الاستعباد الأحمر . (١٤ يوليه سنة ١٩٣٦)

ولقد كانت كتلة الشمال عرفت فى الوقت المناسب ما يبيت للجمهورية الأسبانية فى المنطقة ، وكانت تخاف من حدوث انقلاب يؤدى إلى المساس بسيادة البلاد ، فبعثت وفداً حمل لرجال مدريد مذكرة تنذره بخطورة الحال وتطالب بتمتيع المغاربة بالحريات الديمقراطية التى تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم ، ولكن الجمهورية الأسبانية لم تعتبر بالإنذار ، وظنته مجرد تهريج من قوميين ينتهزون كل فرصة لمقاومة المستعمرين والتشهير بأعمالهم .

لذلك لا غرابة إذا رأينا فرانكو يبتدئ عمله باعتقال بعض المعروفين من المغاربة بميولهم النقابية ، والتضييق على رجال الحركة الوطنية وحراستهم فى منازلهم حصوصاً بعد أن احتج سمو الخليفة السلطانى على هذه الثورة الأجنبية

فى بلاد مغربية فى اليوم الموالى لوقوعها ؛ لأن الخلافات المذهبية الأسبانية مثل الحزبيات الفرنسية يجب ألا يكون لها مجال فى المغرب الذى هو أرض أجنبية عن كل من أسبانيا وفرنسا وغيرهما .

أما فى سائر المغرب العربى ، فقد نزلت ثورة فرانكو برداً وسلاماً على المستعمرين الفرنسيين الذين أصبحوا يهنئون أسبانيا بنبوغ مخلص لها من نير الشيوعية ، وأخذ كلهم يرمق فى المسيو بيروتون المسيح المنتظر لمجابهة الحالة فى فرنسا على غرار فرانكو ومنهاجه ، وتوجهت الوفود من فرنسيى وهران وقسنطينة وغيرهما للاتصال بفرانكو وتنسيق العمل معه ، وبدأ الجمهوريون الفرنسيون يتخوفون من جو الشمال الإفريقى ويتوقعون حدوث ثورة فاشية من الرجعيين الفرنسيين الذين تمتلئ بهم البلاد ، وفكر الكثيرون منهم فى ضرورة التقرب من الوطنيين والتعاون معهم لرفع كل ما من شأنه أن يمس الديمقراطية ، واقتنع اليساريون فى فرنسا بأن (كتلة العمل المغربى) هى وحدها التى تستطيع أن تقوم بعمل إيجابى فى الموضوع ، وقد اتفق الاشتراكيون والشيوعيون على أن يوجهوا لنا وفداً يجس النبض ويدرس ما يمكننا أن نفعله ، وجاء الوفد لفاس (في أغسطس سنة ١٩٣٦) بعد أن أخذ الضمان الكافى من طرف المسيو فيينو ومسيو بلوم وبيركوط على مساعدته فى تحقيق ما يتفق معنا عليه ، وفى الوقت نفسه كان وفد من الجمهوريين الأسبانيين قد سافر إلى جنيف للاتصال بعطوفة الأمير شكيب أرسلان فى الموضوع ، ولقد رده الأمير إلينا مؤكداً أن كتلتنا هى وحدها القادرة على أن تفعل إذا نالت الترضيات القومية الكافية .

أما نحن فقد درسنا مع المبعوثين الفرنسيين والأسبانيين الأمر ، وقدمنا لهم مذكرة تتلخص فى استعدادنا للعمل على تخليص الديمقراطية الأسبانية بالشروط الآتية :

١ — أن تعلن أسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخليفية عنها وعن فرنسا

٢ — أن تضمن الحكومتان هذا الاستقلال ، وتقدما المغرب الحر

إلى عضوية جمعية الأمم .

٣ — أن تعقد أسبانيا مع سمو الخليفة السلطاني معاهدة تؤكد الاستقلال وتنظم العلاقات الودية بين الطرفين .

٤ — أن تمدنا الجمهورية الأسبانية بالأسلحة والعتاد اللازمتين .

وللوصول لتحقيق هذه الأشياء نطالب :

١ — بأن تغض فرنسا الطرف عن حركتنا العسكرية ، داخل المنطقة الفرنسية .

٢ — وأن تعجل فى المنطقة السلطانية بتنفيذ الإصلاحات الضرورية وخصوصاً الحريات العامه .

ومن جهة أخرى فقد بعثت (كتلة العمل الوطنى) إلى برشلونة وفداً للاتصال بالأسبانيين الجمهوريين والاتفاق معهم على هذه الأسس ، وقد استقبل وفدنا فى سبتمبر ١٩٣٦ من طرف الحكومة الكاتلانية استقبال السفراء الرسميين ، وجرت بينهم وبين رجال كاتالانيا مذاكرات مليئة بالتفاهم والتقدير المتبادل ، واستقدمت كاتالانيا ممثلها فى حكومة مدريد فجاء صحبة وزير الخارجية الأسبانيه ، وبعد مداولات بين الطرفين كان فيها ممثل الخارجية المدريدية شديد التحفظ ، طلب تأخير البت فى الموضوع إلى ما بعد استشارة فرنسا ، وقد علمنا من بعد أن وزير الخارجية الأسبانية استشار الحكومة الفرنسية ، وأن هذه استشارت مقيمها العام بالمغرب الجنرال نوجيس الذى رفض كل موافقة على هذا المشروع الخطير ، وأن مسيو هيريو هدد بأعمال فظيعة إذا وافقت أسبانيا على عمل مثل هذا هو جنونى فى رأيه .

وقد بلغت حكومة مدريد وفدنا اعتذارها شفاهيا عن التصريح بالاستقلال فى الظروف القائمة ، وطالبت أن يقبل وفد الكتلة مبلغ أربعين مليوناً من البسيطة للدعاية للديمقراطية الأسبانية ، مع الوعد بأنه متى تم انتصار الجمهورية فإنها ستعمل لخير المغرب ، وقد احتج وفدنا على هذا العرض الدنىء ، وانسحب

من قاعة الحديث مستنكرا .

لكن أصدقاءنا الكاتالانيين دعوا وفدنا لعقد اتفاق مع أحزابهم يتكلف وزير كاتالانيا فى مدريد بالدفاع عنه أمام الحكومة الاتحادية باسم حكومة كاتالانايا ، وفعلا عقد اتفاق بين (كتلة العمل الوطنى) و بين سائر أحزاب كاتالانيا يتضمن الاستقلال التام والتعاون المتبادل بين المغرب وأسبانيا على قدم المساواة ، وهذا الاتفاق خال من كل ما من شأنه أن يدع لأسبانيا حق التدخل فى شئون المغرب أو احتلال أراضيه فى وقت ما ، ولو فى وقت الحرب ، ولكن جهود الممثل الكاتالانى كانت عبثاً ، وبقى هذا الاتفاق حبراً على ورق أو مشروعاً لم يصادق عليه .

ولكن هذا المجهود الذى بذلته الكتلة فى هذه الظروف الصعبة كان له وقعه الحسن فى أوساط اليساريين فى فرنسا الذين قاموا بحملة شعواء على الحكومة الفرنسية وممثليها لرفضهم مد المساعدة للديمقراطية الأسبانية الجريح ، وفى الوقت نفسه كان له أثره الفعال فى تخويف فرانكو والضغط عليه ليغير سياسته مع أصدقائنا فى الشمال .

ولم تكن هذه المحاولات خافية على أحد ، ولذلك فإن الجنرال فرانكو أراد أن يعمل على طمأنة المغاربة ؛ فغير سياسته و بعث المغرب شخصية أسبانية تفتخر بأنها من تلاميذ ليوطى ، هى شخصية السنيور بيك بيدير .

كان أول من اتصل بالسنيور بيك بيدير هو الأستاذ المكى الناصرى ، و بعد أن تذاكرا ملياً فى الموقف الحاضر كلفه مدير الشؤون الوطنية بتبليغ رجال الكتلة الشمالية أن أسبانيا الفرنكية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديموقراطية التى منعهم منها الجمهوريون ، ثم اتصل إخواننا فعلا بالإقامة العامة الأسبانية وسمحت لهم بإصدار جريدة (الريف) التى كان يديرها الأستاذ السيد التهامى الوزانى ، وجريدة (الحرية) التى كان يشرف على تحريرها الأستاذ عبد الخالق الطريس .

وقد سافر الأستاذ المكي الناصرى للرباط ليبلغنا التطورات التى دخلت على

الموقف فى المنطقة الخليفية ، فقررت كتلتنا بعث الأستاذ الحاج الحسن أبى عياد ليتذاكر مع إخواننا فى الشمال فى الخطة التى يجب اتباعها .

وبما أن الحدود أصبحت مقفلة بيننا وبين منطقة الشمال من بلادنا ، وبما أن الرقابة اشتدت على الرسائل المتبادلة فلم يعد من الممكن أن تستمر الحركة الوطنية ذات مركز واحد مثلما كان عليه الحال قبل ثورة فرانكو ، ولذلك اتفقنا على أن يتبع الوطنيون فى الشمال الخطة التى يرونها صالحة وموافقة للظروف الطارئة متحملين وحدهم مسؤوليتها ، كما تتحمل كتلتنا نحن المسؤولية المعنوية لخطتها التى تختارها فى الجنوب ، مع ضرورة المحافظة على المبادىء الآتية : —

١ — العمل لحرية المغرب واستقلاله .

٢ — وحدة التراب المغربي فى ظل العرش العلوى .

٣ — الإسلام والعروبة .

٤ — الوفاء للعرش العلوى وللجلالة الملك سيدى محمد بن يوسف .

وهكذا استمرت كتلة الشمال فى عملها ، وبدأت نشاطها الجديد بتأسيس (المعهد الحر) وعقد مؤتمر للطلبة المغاربة جميعاً وغير ذلك من الأعمال .

انشقاق فى كتلة الشمال :

لم تمض على سياسة السنيور بيك بيدير بضعة أسابيع حتى أحدثت أساليبه انشقاقاً فى وسط الإخوان أدى إلى انحياز الأستاذ المكى الناصرى ليؤسس حزب (الوحدة المغربية) الذى رمى منذ الساعة للقيام بدعاية واسعة النطاق لتوحيد المناطق المغربية ، وقد أصدر الأستاذ المكى جريدة باسم حزبه بالعربية ، ومثلها بالأسبانية ، وبدأ يبذل نشاطه متجولا فى المدن والقرى لجمع الأنصار ، وأسس الأستاذ الطريس وأصدقاؤه بعد وفاة زعيم كتلة الشمال الحاج عبد السلام بنونة حزباً جديداً هو (حزب الإصلاح الوطنى) ومع أن هذا الخلاف لم يمتد إلى المبادىء فقد أدى إلى تضارب صحافى أمكن معه لأسبانيا أن تلعب أدواراً

شديدة ومؤلمة ، والحق أن كلا من الحزبين وجد فى سياسة بيك بيدير مشجعاً على المضى فى خطته ، ولكن سرعان ما تغلب (حزب الإصلاح) بانضمام الأغلبية من وطنيي المنطقة الخلفية إليه ، فنظم نفسه وفتح فروعه ، وأسس هيئة للشبيبة على غرار الفلانخ الأسبانى لم تمهلها السلطة إلا بضعة أشهر ثم منعتها .

صاحب السمو السلطانى يعمل :

ومن حسن الحظ أن حكمة سمو الخليفة السلطانى مولاى الحسن وتطلعه لإنقاذ بلاده جعلته ينتهز فرصة المجاملة التى يقوم بها السنيور بيك بيدير ، ويطالب ببعض الحقوق الضرورية ، وقد استطاع سموه أن يعلن فى حفل تاريخى استقلال وزارتى العدل والأوقاف الإسلاميتين عن إدارة الحماية الأسبانية ، ثم دعا الأستاذ الطريس لمنصب وزير الأحباس ، كما دعا الأستاذ داود لمنصب مفتش المعارف ، ووجه بعثات علمية لمصر ولمدريد ؛ لكن لم يبتدىء الأستاذ الطريس عمله فى الوزارة حتى اصطدم بحقيقة مرة ، وهى أن إدارة الشئون الأهلية التى تعد من إدارات الحماية الرئيسية تريد أن تأخذ بالشمال ما أعطته باليمين ، وذلك بوضع نفوذها على الصدر الأعظم الذى كان يأتمر بأمرها ؛ وهكذا أخذت تضيق بواسطته على وزير الأحباس المستقل ، وتطالبه بالخضوع للصدارة العظمى بصفتها رئاسة الوزارة ، وهى في الحقيقة خاضعة لتعاليم الحماية فى كل شئونها ؛ أى إن مدير الشئون الأهلية يريد أن يستبدل أوامره التى كانت تصدر مباشرة لوزير الأحباس الوطنى بأوامر يصدرها هو نفسه ، ولكن بواسطة وزير مغربى ما زال تحت رقابته ، وقد أدى الأمر إلى تصادم بين وجهة النظر الوطنية والحكومية فدافعت الحركة الوطنية عن فكرة استقلال الأوقاف وعدم خضوعها لأى سيطرة ما تزال تحت رقابة الحماة ، مؤكدة أن ما كان فى يد الحماية وتنازلت عنه أو أخرج من يدها يصبح فى يد الشعب نفسه ، ولن يعود للسلطة المغربية التى ضيعته من قبل ، وعليه فالحل الوحيد هو وجوب تأسيس مجلس أعلى

للأوقاف منتخب ليشرف على أعمال وزير الأوقاف الذى يكون مسؤولا أمامه ، أما الصدارة العظمى فقد تمسكت بموقفها ، وانتهى الأمر باستعفاء الطريس من وزارة الأوقاف وعودته لرئاسة حزب الإصلاح ، وأما الأستاذ داود فقد بقى فى المعارف حيث توجه إلى مصر بقصـد دراسة مناهج التعليم فيها ، ثم عاد يحاول تنفيذ برنامجه ، وبالرغم من أنه استطاع أن يعمـل قليلا وأن يستخرج قراراً بالتعليم الإجبارى فى المنطقة ، فقد اضطر آخر الأمر إلى تقديم تقرير للخليفة يعلن له فيه العراقيل العظيمة التى وضعتها الحماية فى طريقه . وهكذا تبين لإخواننا أن الدخول للحكومة فى دائرة الحماية مجرد تضييع للوقت ، ومساعدة على تخريب بعض الذمم التى تجد فى توظف الوطنيين ما يبرر تهافتها على المناصب بـكل ما يمكن من أسباب .

المغرب والجبهة الشعبية الفرنسية

بينا نوع العلاقات التى كانت بين (كتلة العمل الوطنى) و بين أحزاب اليسار فى فرنسا ، وقد كان هؤلاء يعدوننا دائماً بأنهم متى علوا الحكم سينفذون لنا مطالبنا التى ساعدونا على تقديمها للحكومة والدعاية لها ، ولم تنتصر الجبهة الشعبية فى انتخابات مايو سنة ١٩٣٦ بفرنسا حتى ظننا أننا إذا لم ننل كل ما نريد فسنحصل فى الأقل على بعض الحريات الديموقراطية التى تسمح لنا بتربية الشعب والإعراب عن وجهة نظره ، ولذلك عجلنا بتوجيه وفد متركب من الأخوين عمر عبد الجليل ومحمد الوزانى إلى باريس حيث عملا بمساعدة إخواننا هناك على الاتصال برجال الحكومة اليوم وأصدقائنا بالأمس وتذكيرهم بالوعود المعطاة ، وقد قام الوفد بدعاية مفيدة ، ورجع للبلاد دون أن يحمل معه غير الوعود والأمانى ، وصادف يوم رجوعه انعقاد مهرجان كبير بفاس هيأته الكتلة ، وحضره آلاف الوطنيين ، وألقيت فيه خطاباً طويلا عن الوطنية المغربية وما ترمى إليه ، ثم جمعت منه عرائض تأييد الكتلة التى حملها الوافدون على المهرجان من كل جهات المغرب .

وفى يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٦ انعقد المؤتمر الخارق للعادة لكتلة العمل الوطنى بدار الوجيه السيد الحفيان الشرقاوي فى الرباط ، وقد افتتحته بإلقاء خطاب عرضت فيه أعمال الكتلة فى الفترات السالفة كلها ، ثم سردت التوجيهات التى تقترحها الكتلة على أعضائها بشكل العمل في المستقبل ، ومنها وضع مطالب مستعجلة ، وجعل قضية الحريات الديموقراطية كأساس أولى فى نشاطنا ، حتى نتمكن من خلق جو يسهل على جميع الشعب العمل لتحقيق الإصلاحات المتعلقة بجميع نواحى الحياة المغربية ، و بعد ما سرد مشروع المطالب المستعجلة

ونوقش فقرة فقرة ألقى الأستاذ محمد اليزيدى تصريح الكتلة المتعلق بالخطة السياسية التى تريد أن تنهجها ، و بعد ما أدخل المؤتمرون عليه تعديلات صادقوا عليه ، وقد كان فى جملة المقرر الطواف بالمدن والجهات المغربية لعرض برنامج الكتلة كله أو بعض فصوله ضمن مهرجانات عامة لتنوير الرأى العام واستكتاب عرائض التأييد التى ترفع للمراجع العليا بالرباط و باريس .

وما وصل الجنرال نوجيس للرباط فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ حتى قدمت له الكتلة المطالب المستعجلة وتصريح المؤتمر صحبة كتاب تقديم أجاب عنه بأنه سيسافر لفرنسا أولا ، ثم بمجرد رجوعه يستأنف العمل على تحقيق ما يمكنه من رغبات الشعب المغربى .

المطالب المستعجلة :

وتشتمل المطالب المستعجلة على الفصول الآتية :

١ — الحريات الديمقراطية (الصحافة والاجتماع والجمعيات والتعليم والتجول فى أنحاء البلاد والنقابات) .

٢ — التعليم (توحيد البرامج فى جميع أقاليم المغرب ، تكثير عدد المدارس الابتدائيه ، تكميل حاجيات التعليم الثانوى ، تأسيس مدارس المعلمين والمعلمات الخ) ...

٣ — العدل (اكتتاب القضاة بطريق المسابقة ، أن يضمن لجميع القضاة راتب كاف من الميزانية العامة لا من أداءات المتداعين والمحكومين ، فصل السلطة الإدارية عن العدليه والتنفيذية ، محو سياسة القواد الكبار) .

٤ — الفلاحة (تأسيس ملك عائلى لا يقبل التفويت عن طريق توزيع أملاك الجماعات ، توسيع القرض الفلاحى للفلاح ، تسوية الفلاح مع المعمر فى الضرائب ، حماية الفلاح من الحكام والمعمرين والمرابين) .

٥ — العملة والصناع (تطبيق قوانين العمل الفرنسى على العمال المغاربة ،

تجديد الصناعة المغربية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية ، مساعدة العاطلين المغاربة)

٦ — الضرائب (إسقاط بعض الضرائب والتسوية فى الباقي بين المغاربة وبين الفرنسيين ، إلغاء حق الأبواب ومكس الأسواق وحق الرّعى فى الغابات) .

٧ — الصحة العامة (تكثير عدد المؤسسات الصحية ، وتوزيع الأدوية على المحتاجين ، الكفاح القوى الدائم ضد المساكن القذرة ، مقاومة البغاء السرى والعلنى ، بناء قدر كاف من ملاجىء العجزة والمحتاجين ، وتوسيع المساعدات الحكومية للمنظمات الخيرية العامة المغربية) .

وقد كنا نظن أن هذه المطالب التى هى أقل ما تمكن به البداءة من برنامج الإصلاحات المغربية العامة التى هى فى الواقع مستعجلة كلها لن تجد صعوبة فى تحقيقها ، وقد قررنا أن نقيم المهرجان الأول للدعاية للمطالب المستعجلة فى مدينة سلا وفعلا مر الاجتماع فى جو عادي وحضره جمهور كبير من أعضاء الكتلة وأنصارها ومن دون وقوع حادث ما .

وفى ١٧ من شهر نوفبر سنة ١٩٣٦ كان مقرراً إقامة مؤتمر بالدار البيضاء خاص بالمطالبة بالصحافة المغربية ، وقد كان برنامجه إقامة مهرجان بإحدى القاعات الكبرى يدعى له آلاف الأنصار وغيرهم من سكان الدار البيضاء الفرنسيين والأجانب لنشرح لهم الحالة التى عليها المغرب فيما يرجع لخنق حرية الكلام ، والحيلولة بين الأمة وبين إصدار الصحف باللغة العربية ، ثم إقامة مأدبة للصحافة الفرنسة فى اليوم الثانى يلقى فيها على المدعوين تصريح من الكتلة فى موضوع الصحافة بالمغرب .

وما أزف موعد الاجتماع الأول حتى احتشد آلاف المغاربة ، وإذا بهم يجدون باب الدار المقرر انعقاد المؤتمر بها محاطاً بالبوليس والجندرمة المسلحة ، وبينما نحن نتناول العشاء فى مكان قريب إذا بأحد شباب الكتلة يتلفن لنا مُعلماً بما جرى ، فتعجلنا الذهاب لعين المكان حيث وجدنا ولاة الناحية من

مدنيين وعسكريين ومعهم البوليس وسيارات الإسعاف وكل ما يلزم للكفاح ، ثم تقدم إلينا خليفه باشا (محافظ) الدار البيضاء ، و بلغنا شفوياً منع المؤتمر باسم جلالة السلطان الذى كان يومئذ في الدار البيضاء ، فأجبته على الفور : إن لجلالة الملك ظهيراً (مرسوماً) يتعلق بالاجتماعات ، ومؤتمرنا الليلة سائر وفق ما يقتضيه الظهير ؛ فإذا كان عندكم أمر ملكى خاص فبلغوه لنا رسمياً وكتابة » فأجابنا الخليفة بأن الحق معنا ، وأنه سيذهب ليهيء الأمر الكتابى .

بقينا ننتظر الأمر المكتوب ، وأخذ شباب الكتلة ينظم الجمهور المتزايد على طرفى الشارع الكبير حتى يبقى الممر العام حراً ، ونخرج بذلك من دعوى التظاهر فى نفس الشارع ، وطال الانتظار ، فقررنا الانسحاب وعدم اقتحام الدار المحروسة بالجند المسلح ، فتقدمنا ومن ورائنا آلاف المتجمهرين يحيط بهم صفوف الشباب الكتلى من اليمين واليسار ، وهم يهتفون بحياة الحرية والمطالب المغربية ، ولما وصلنا لساحة « الحرية » حملنى بعض الإخوان على الأكتاف حيث ألقيت خطاباً نددت فيه باستبداد الإدارة الفرنسية ، وطلبت من الجمهور أن يتفرق بانتظام ، ويضع ثقته فى رجال الكتلة الذين لم يتأخروا عن القيام بواجبهم ، فتفرق الجمهور وهو يهتف بالاستعداد لتلبية نداء الكتلة ، والتضحية فى سبيل الحريات المرجوة ، ثم ألقى القبض على وعلى محمد اليزيدى ومحمد الوزانى .

ومن الغد اجتمع الباقون من زعماء الكتلة وأقاموا مؤتمراً لرجال الصحافة الفرنسية فى الدار البيضاء ، حضره زهاء مائة وخمسين ممثلا صحافياً ، وخطب الحاج عمر عبد الجليل خطاباً احتج فيه على تصرفات الإدارة ، وأعلن أن الكتلة ستتخذ موقفها الحاسم إزاء اعتقال الزعماء الثلاثة ، ثم خطب ممثلو الأحزاب الفرنسية الحاضرة ، ونددوا بسياسة الحماية فى خنق الحريات ، وطالبوا بإطلاق سراحنا وإعطائنا الحق فى إصدار الصحف التى نطلبها ، ثم طلب الفرنسيون الحاضرون من أعضاء الكتلة أن يسمحوا لهم بالتدخل مع إدارة الناحية عساها تقتنع بالعدول عن الخطة التى اتبعتها حباً في السلام وتهدئة الأفكار العامة ،

وفعلا توجه وفد من ممثلى الجبهة الشعبية الفرنسية بالدار البيضاء لمقابلة المسيو اورتليب رئيس الناحية الذى أسمعهم غلظة فى الكلام واحتقاراً فى الاعتبار ، الأمر الذى جعلهم ينسحبون من مجلسه محتجين .

أما الكتلة فقد قررت أن توفد الأخ الحاج عمر عبد الجليل إلى باريس للاتصال برجال الحكومة ، وشرح الحالة للرأى العام الفرنسى ، وفى الوقت نفسه قررت القيام بمظاهرات تضامنية فى جميع أنحاء المملكة المغربية .

وفى يوم الجمعة الأخيرة من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقعت مظاهرات عظيمة بمدن الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا ووجدة وتازا وغيرها من المدن والقرى المغربية ، واشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين فجرح الكثيرون ، وضرب فيها خليفة المراقب الفرنسى بالبيضاء ، وألقى القبض على بعض أعضاء مكتب الكتلة ، وعلى مئات العاملين من رجالها ، وتكون المكتب الثانى المؤقت من الحاج الحسن أبى عياد والسيد محمد الديورى وعبد العزيز ابن ادريس والهاشمى الفيلالى ، وواصل العمل للقيام بمظاهرات متوالية ، كما أذاع نشرات عن سير الحركة فى الداخل ونظم إضرابات عامة .

وقد أظهر المعتقلون ثباتاً قوياً وحزماً كبيراً ، وانكشف للادارة ما كانت تجهل من أثر التربية الوطنية التى قامت بها الكتلة فى أوساط أنصارها ، فقد كانوا كلهم على بينة مما يطلبون ، وكانت أجوبتهم للولاة الفرنسيين الذين ناقشوهم فى برنامج الإصلاح وما يحتوى عليه من فصول مثيرة اندهاش الإقامة العامة ورجالها ، وقد حكم عليهم بمدد تتراوح بين الستة أشهر والخمسة أعوام ، وكانوا يتنافسون فى المدد التى سيحكم عليهم بها .

وصل الحاج عمر لباريس فذهب تواً لمقابلة مسيو فيينو وكيل الخارجية الفرنسية لشؤون الشمال الإفريقى ، فأظهر له الوزير استياءه مما حدث ، وحاول أن يبرئ الجنرال نوجيس من مسؤولية الوقائع ، وطلب منه العودة للبلاد لتهدئة الخواطر ، فأجابه الحاج عمر بأنه لا يمكن للخواطر أن تهدأ ما دام زعماء الكتلة

وأنصارها مغتقلين ، وقد نظم الحاج عمر مكتباً لـكتلة العمل الوطنى بباريس ، ونفذ إصدار نشرة دورية بعنوان (المخبر المغربى) تحل محل مجلة « مغرب » الفرنسية ، وأخذ ينشر الحوادث و يعلق عليها بما أقلق الأوساط اليسارية التى لم ترد أن تفتح حكومة الجبهة الشعبية عملها بما يبدو للمغاربة كئيبة لأملهم فيها ، وفعـلا أصدر رئيس الحـكومة الفرنسية المسيو بلوم أمره للجنرال نوجيس بتحرير المعتقلين وتغيير سياسته للزعجة .

بقى على الجنرال نوجيس أن يتخذ الوسائل التى تمـكنه من تنفيذ أوامر الحـكومة دون المساس بما يسمونه بنفوذ الحماية وهيبتها فى النفوس ، ولذلك ذهب تواً لمدينة فاس ، واجتمع أولا بنخبة من أعيانها الذين أعربوا له عن تضامنهم مع الـكتلة ، ثم اجتمع مع ممثلى الجامعة القروية ، وأخيراً حل بالمجلس البلدى حيث كان فى انتظاره ممثلو الحرف والصناعات والعملة المغاربة ، وقد تذاكر معهم ملياً فى مختلف الموضوعات ، وكانت محاولاته كلها لإقناعهم بضرورة الحل المباشر لقضاياهم ، فـكانوا جميعاً يردونه فى صغرى المسائل وكبراها الزعماء الثلاثة المعتقلين ولبقية رجال الـكتلة ؛ لأنهم هم الذين يمثلون الشعب ويمـكن أن يتـكلموا باسمه ، وقد عاد الجنرال من فاس متأثراً وناقماً على إدارة الشؤون الأهلية التى جعلته يخطىء التقدير من أول يوم ، ثم استقبل فى الرباط وفوداً عديدة ، وتفاوض مع جلالة الملك ، وأخيراً بدأ يأمر بإطلاق سراح المعتقلين زمرة بعد زمرة ، ولما بقينا نحن الثلاثة الأولين فـكر فى عرضنا على المحـكمة العليا لمحاكمتنا بدعوى التهييج والإثارة ، فقدمت القضية للمحكمة ورغم محاولات المندوب المخزنى الفرنسى فقد كان المقررون المغاربة الذين عينهم رئيس المحكمة وغيّروا بمقتضى انتقاد المندوب مراراً يصرون على التقرير الدال على تبرير عملنا وتبرئتنا ولقد نصبنا ثلاثة محامين ، واحد منهم فرنسى ، واتصل المحامون بالمقيم العام أولا ، ثم لما رأى إصرارنا على الدفاع وأن المحاكمة ستعطينا فرصة لعرض أشياء كثيرة أراد أن يطلب منا إمضاء التزام بعدم الإثارة مرة أخرى ، فرفضنا طبعاً ، كما

رفض إخواننا من رجال الكتلة البارزين بفاس والرباط ، وبعد تردد كبير من المقيم العام قرر إطلاق سراحنا بعد أن قضينا فى معتقل البيضاء شهراً كاملا

هذا وقد قام إخواننا فى المنطقة الخليفية بكل ما يجب للتضامن معنا ، فكتبوا وخطبوا واحتجوا في المشرق والمغرب ، كما أن أصدقاءنا فى تونس والجزائر أعلنوا تضامنهم بالاحتجاج والتأييد ، وقد كتب الأستاذ توفيق المدنى فى أحد أعداد (الشهاب) مقالا ممتعاً فصل فيه هذه الحوادث وما احتوته من حماس ووعى عظيم .

والحق أن حركتنا قفزت قفزة كبيرة بهذه المظاهرات التى سالت فيها دماء كثيرة ، وظهر من جرائها تضامن شعبى كبير ، ولقد كتب إلى الأمير شكيب أرسلان يهنئنى بالتحرر ، ويؤكد أن حركتنا أصبحت لا تقل عن الحركات القومية العربية الأخرى فى مصر والشام .

الجنرال نوجيس :

اعتبر تعيين الجنرال نوجيس فى وظيفة المقيم العام خيبة للمغاربة ، ولم يكن اختياره لمكانة له أو لما يزعمونه من معرفته بالروح المغربية ، وإنما هى سياسة دبرها بلوم ليردع بها المعمرين بعد أن عزل بيروتون الشخصية المحبوبة لديهم . ومهما يقل عن نوجيس فالعيب الأكبر الذى عرفناه فيه من أول يوم — وهو العيب الذى شهد به الجميع بعد ما رأوا موقفه فى الحرب الأخيرة — هو أنه رجل ضعيف العزيمة ، سقيم الوجدان ، كثير التردد ، شديد الأنانية ، ولقد بعثنا له بمجرد تعيينه ملفاً يشتمل على وثائق الكتلة وأعمالها ، فأجاب الأخ محمد اليزيدى بأنه عازم بمجرد ما يصل المغرب على تنفيذ مطالب الأمة المغربية ، ثم كلف — وهو بباريس — الجنرال ريشار الذى كان حاكما بالنيابة فى فاس بالاتصال بى وبعث الآمال الكبيرة في نفسى وحملى على الثقة بشخص المقيم العام الجديد .

ولـكنه ما وصل المغرب ، واتصل بإدارة الشئون الأهلية حتى انقلب ، ولما دخل مدينة فاس دخول الفاتحين خطب فيها منددأ بالوطنيين المغاربة ، مشبهاً لهم بالفراخ التى تريد مغادرة الأعشاش قبل أن تـكتسى بالأجنحة ، فيكون حظها السقوط والانكسار . ولما رأى من أجوبة الـكتلة العملية ما أظهر له خطأه فى الاستهتار والتسرع حاول أن يصلح الأمر ولو مؤقتاً ، فعاد يستعمل سياسة اللين بعد أن جرب الشـدة فلم تفده ، ولـكنا سنرى إلى أي حد بقى الجنرال ألعوبة فى يد الأهواء ، وإلى أى مدى سيرته أنانيته الشخصية حتى انتهى بضرب الوطنيين ضربة شديدة مات هو معها دون أن يؤثر فى الوطنية المغربية أو يفل من عزيمة رجالها .

ولقد كان أول ما قام به بعد أن خرجنا من السجن أن بعث يغرينا بواسطة شخصيات شبيهة بالرسمية للاتصال به والعمل على المذاكرة معه فى شئون المطالب ، وكنا نتريث قليلا ، وأخيراً اتفقنا على أن نوجه لمقابلته الحاج عمر عبد الجليل أولا ، ثم نذهب عنده بعد ذلك ، وقد استقبل الأخ عمر بالاحترام اللائق ، وذاكره فى جو يدعو للتفاؤل ، ثم قبل أن يستقبلنا نحن كوفد لـكتلة العمل الوطنى بعد أن كان مصراً على عدم اقتبالنا إلا بصفتنا الشخصية ؛ لأنه لا يعترف بالـكتلة ، ولا يقر أن للمغاربة حق تأسيس الأحزاب السياسية ، مدعياً أن وجود السلطان بالمغرب يمنع من تأسيس الأحزاب ؛ لأنه هو الذى يتوسط لتقديم مطالب البلاد لفرنسا ونوابها ، وهى علة عليلة ، ومع ذلك فلم يتمسك بها بعد ما رأي من تشدد سيدى محمد بن يوسف فى المطالبة بحقوق وطنه.

اجتمعنا مع الجنرال نوجيس ضمن مائدة مستديرة ، وتناولنا بالدرس المطالب المستعجلة فصلا فصلا ، وكان يعدنا بالعمل لتحقيقها جميعاً ، وأهم ما خرجنا به من عنده هو الإذن بإصدار جريدة (الأطلس) العربية الأسبوعية التى تقرر أن تـكون لسان (كتلة العمل الوطنى) ، وإصدار جريدة (المغرب) اليومية التى كان صديقنا المرحوم سعيد حجى رئيس فرع الـكتلة بمدينة سلا قد طلب إصدارها

وتسريح جريدة (عمل الشعب) من عقالها ، كل ذلك فى دائرة قانون الصحافة المغربية الصادر فى ٢٧ إبريل سنة ١٩١٩ وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أى دون تحسين ما لحالة الصحافة ولا توسيع لحريتها .

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب اليسارية الفرنسية التى سبق أن قاومتنا واتهمتنا بالأفكار الرجعية رأت فى المظاهرات التى قام بها الشعب المغربى دليلا على أننا نمثله أصدق تمثيل ، ولذلك قرر اتحاد خمسة عشر فرعا من فروع الحزب الاشتراكى تأييد مطالب الشعب المغربى ، والتعاون مع رجال الكتلة على الكفاح من أجل تحقيقها .

انشقاق عن الكتلة :

وهكذا تكون بالحصول على بعض الجرائد و بتأييد الأحزاب الفرنسية التى في الحكم جو أصبحنا نعتقد معه فى إمكانية تنظيم حركتنا على غرار الأحزاب المنظمة الكبرى ، ولذلك عقدت الكتلة اجتماعا عاماً بفاس وقررت أن تفتح لها مكاتب ، وتضع قانوناً جديداً يمكن من مشاركة أنصار الحركة وأعضائها فى اختيار المسيرين ومراقبة أعمالهم ، ووكلت اللجنة لى وللوزانى وضع مشروع القوانين الكتلة الجديدة ، فاجتمعنا نحن الاثنين ووضعنا الأصول التى نعتمد عليها فى وضع القوانين ، وتكلفت بتحريرها ، و بعد أن انتهينا من مهمتنا عرضنا على الكتلة فى اجتماع عام ثان مشروعنا ، ودافعنا عنه مادة مادة ، حتى أقره الجميع بصيغته النهائية مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة ، وخلاصة القانون أن الكتلة تتركب من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، ولجان فنية ، وفروع ، ولكل من هذه الهيئات لا ئحتها الداخلية الخاصة بها ، وهى حزب ديموقراطى ينتخب مسيروه بمقتضى التصويت السرى فى مؤتمر عام يمثل الفروع والشعب على نسبة معينة .

وقد قررت الكتلة أن تنتخب لجنة تنفيذية مؤقتة تشرف على فتح المكاتب

وتسجيل المنخرطين بصفة رسمية ، وتستمر فى عملها حتى تسمح لها الظروف بعقد المؤتمر العام الذى يقضى به القانون .

وفعلا اجتمعنا فى يناير سنة ١٩٣٧ بمقتضى ما اتفقنا عليه ، ووفاقا للقوانين التى وضعناها بأنفسنا خرجت نتيجة الاقتراع السرى على تكوين اللجنة كما يلى : —

علال الفاسى	رئيس
محمد حسن الوزانى	أمين عام
أحمد مكوار	أمين صندوق
محمد اليزيدى	أعضاء
عمر عبد الجليل	أعضاء
عبد العزيز ابن إدريس	أعضاء
محمد غازى	أعضاء

وبمجرد ما أعلنت النتيجة ، أعلن الأستاذ الوزانى استعفاءهُ من الكتلة ، ولا نريد أن ندخل فى تفاصيل هذا الانشقاق الذى حدث وما نتج عنه ، وكل ما هنالك أن الأستاذ الوزانى أخذ يعمل لاكتساب أنصار جدد باسم (الحركة القومية) بينما استمر سائر الذين كانوا بالاجتماع العام فى عملهم ضمن الكتلة .

حل الكتلة :

مضت اللجنة التنفيذية المؤقتة فى عملها ، وجعلت من جريدة (الأطلس) لسان حالها العربى ، ومن جريدة (العمل الشعبى) لسان حالها باللغة الفرنسية ، وجعلت أمينها العام مكان الوزانى المنسحب الأستاذ أحمد بلافريج ، ثم فتحت مركزها العام بمدينة فاس ، وأخذت تسجل المنخرطين الذين انهالوا عليها بالآلاف من بوادى المغرب وحواضره ، ولكن الإقامة العامة لم يرقها هذا

الانتصار الباهر ، فادعت أننا نريد أن نقوم بمؤامرة على الملك ؛ لأننا نلزم المنخرطين أداء يمين على الإخلاص لله والمغرب والملك ، والعمل فى دائرة (كتلة العمل الوطنى) . وبمقتضى ذلك فقد استصدرت الإقامة العامة قراراً بحل الكتلة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ . ومن الغد أقفلت السلطة دار المركز العام ، ووزعت بيانات تعلن فيها المنع ، كما كلفت منادين فى جميع أسواق البوادى يعلنون نهاية شأن الوطنيين و إقفال إدارتهم .

الحركة الوطنية لتحقيق المطالب

وإزاء هذا القرار لم نتأخر عن المضى فى خطتنا ، بل واصلنا كفاحنا الوطنى كما هو ، وواصلنا اتصالاتنا بفروعنا وأنصارنا ، ووالينا إصدار نشراتنا وجرائدنا معطين لحركتنا هذا الاسم المؤقت «الحركة الوطنية لتحقيق المطالب» ، ولم تمض بضعة أيام على تاريخ قرار المنع حتى وجهنا للاقامة العامة وفداً يحاول فتح باب المذاكرة مع الجنرال نوجيس فى شأن تأسيس حزب جديد ، ولكن رئيس ديوانه المدنى اعتذر عن مقابلة الجنرال للوفد وقال له : « يمكنكم أن تقدموا له المشروع للمصادقة عليه » ، وقد رفضنا نحن تقديم مشروع مكتوب ، وقررنا أن نعمل ونجعل من عملنا مشروعاً واقعياً ، وكان اتجاه المقيم العام واتجاه المسيو فيينو أن يطلبا منا تأسيس هيئة ذات لون خاص ترجع للبحث والدراسة فى الشئون العامة وتتضمن بضع عشرات من الوطنيين المثقفين ولا تتعداهم إلى غيرهم ، وقد حاول فيينو تبرير هذا الاقتراح بأن كتلتنا أفادت كثيراً من جهة المباحث التى قدمتها والدراسات التى قامت بها لمختلف المسائل ، مع الشكل العلمى الذى كسا كل احتجاجاتنا وانتقاداتنا ، وأنه بهذا سنتمكن من خدمة قضيتنا دون الوقوع فى اضطرابات أو ارتباكات سياسية ، وطبعى ألا نقبل نحن هذا الحل ؛ لأنه يفصلنا عن غاية عظيمة لنا هى تربية الشعب وتوحيد الجماهير المغربية من حول حركتنا للدفاع عن حقوقنا المغتصبة ، ولذلك فقد قررنا قطع الصلة مع الإقامة العامة وتوجيه وفد لباريس .

سافر وفدنا المتركب من الحاج عمر عبد الجليل والحاج أحمد بلافريج ليشرحوا للرأى العام الفرنسى الظروف التى حلت بها كتلتنا ، وكان قد مضى على الجنرال نوجيس عام كامل بالمغرب صرح فيه بوعود كثيرة دون أن يفعل

شيئاً ، فحمل الوفد لوزارة الخارجية الفرنسية تقريراً وافياً عن مهازل الجنرال وضعف عزيمته ، فاقتبله وكيل الخارجية الفرنسية للشئون المغربية مسيو فرانسوادى تيسان الذى كان من أعضاء اللجنة الفرنسية لرعاية المطالب المغربية ولمجلة (مغرب) سابقاً ، وقد أظهر استنكاره لما سماه بذبذبة نوجيس ، وواعد الوفد بتحسين الحال

لم تكن الغاية من هذا الوفد إلا تهيئة المسؤولين بفرنسا والمغرب لقبول ما سنقوم به من إعلان الحزب الجديد ، وقد كان الجنرال نوجيس يفهم هذا ، وحاول أن يغرى صديقينا الموفدين إلى فرنسا بالاتصال به وهو في فرنسا ليقدمهما لأصدقاء له وشخصيات غير الشخصيات التى نعرفها نحن ، ولكن الوفد رفض كل تفاهم مع الجنرال نوجيس بعد أن اتخذ خطته الحاسمة بحل الكتلة والتهديد باعتقال رجالها .

الحزب الوطنى :

و بينما الوفد يوالى نشاطه فى باريس إذ عقدت الحركة الوطنية مؤتمراً يمثل جميع فروع الكتلة ورجالها بالرباط فى ابريل سنة ١٩٣٧ ، و بعدما تبادل الحاضرون الأفكار قرروا أن يطلقوا على حركتهم اسماً جديداً هو « الحزب الوطنى لتحقيق المطالب المغربية » ، وقد روعى فى التسمية امتداد فكرة الكتلة والاتصال بأعمالها ووراثة برنامجها الذى هو فى الحقيقة عمل لا ينبغى للحزب أن يضيعه ، ومن الغد أعلنت عن تأسيس الحزب ببلاغ نشرته جريدة (المغرب) .

و بعد بضعة أيام أخرى عاودنا فتح المركز العام بفاس فى نفس المكان الذى سبق أن أقفلته الإدارة الفرنسية ، و بدأنا نقبل المنخرطين كالعادة ، ولكنا أدخلنا تعديلا واحداً هو عدم إلزامهم بالقسم .

ولما كان من الضرورى أن نعلن عن هذا التأسيس الجديد فقد انتهزنا فرصة رجوع جلالة الملك من فرنسا فى أواخر شهر ابريل المذكور ، و بعثنا إليه ببرقيات باسم (الحزب الوطنى) فى سائر المملكة ونشرت البرقيات فى الصحف .

حينئذ تحركت الإدارة للعمل ، و بعث الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية يستقدمنى إليه .

وفى دار الناحية بفاس اجتمعت بالجنرال بحضر الكولونيل نويل رئيس الشئون السياسية بفاس ، وباشا (محافظ) المدينة السيد محمد التازى ، ورئيس قلم الترجمة العام القبطان شار بونى . وقد استهل الجنرال الحديث قائلا :

« بمناسبة رجوع جلالة السلطان لعاصمة ملكه قرأنا فى الصحف عدة برقيات وجهت إليه بقصد التهنئة من طرف (الحزب الوطنى) ، ومن بينها برقية باسم المركز العام للحزب ممضاة منكم ، ومعنى هذا أنكم أعدتم تأسيس الحزب الممنوع » .

فأجبته مبيناً أن (الحزب الوطنى) شكلياً ليس هو (كتلة العمل الوطنى) ، وأن قرار المنع الصادر لا يمكن أن ينطبق على ما أسسناه من بعده .

فقال : « ولكن المركز الذى كان للكتلة هو نفس المركز الذى وضع فيه الحزب ، ورئيس الكتلة هو رئيس الحزب ، وأنصارها هم أنصاره ، فأى فرق هناك ؟ » .

قلت له : « إن المركز والرئيس والأنصار — كل ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة واحدة ، وهى أن الحزب الجديد يحمل اسم (الحزب الوطنى) ، بينما كان الآخر يحمل اسم (كتلة العمل الوطنى) ، و بين التسميتين فرق كبير ، وعلى كل حال فقد حاولنا الاتصال بالجنرال نوجيس لنتفق معه على هذا التأسيس ، ولكن رئيس ديوانه طلب منا أن نقدم مشروعاً فها نحن أولاء نقدم مشروع الحزب الوطنى بمركزه وفروعه ، فإذا كانت لكم عليه ملاحظة فإنى مستعد لدراستها » .

فقال الجنرال : « إن هذا ليس بمشروع ، ولكنه استئناف شيء ممنوع »

فقلت له : « كلا . . لقد نفذنا قرار المنع من تلقاء أنفسنا ، وهذا عمل جديد »

فقال : « وأي فرق بين ما كان و بين ما فعلتم اليوم ؟ »

فقلت : « لا تنسوا — يا سعادة الجنرال — أن ثمة فرقاً كبيراً ، هو عدم وجود القسم فى انخراطات الحزب الوطنى ، ألم يكن القسم هو ما بررتم به منع الكتلة ؟ ! »

فقال : « الحق أنى لا أرى فى ذلك فرقاً كبيراً »

فقلت : « بلى » . . والتفت إلى الكولونيل نويل وسألته : « ألم تعتبروا القسم شيئاً كبيراً عند اتخاذكم قرار المنع ؟ »

فقال الكولونيل : « بلى وإن القسم لفرق كبير كما قلتم ، إلا أنه لا يكفى »

وقال الجنرال : « إن كرامة الدولة الآن ممسوسة ؛ لأن الجمهور يرى أمرها قد خرق دون أن تقوم هى بعمل ما ، ولذلك يجب إقفال المركز الجديد ، وأنا كما تعلمون قائد عسكرى ، لا أعرف إلا تنفيذ الأوامر الصادرة إلىّ من الرباط »

فقلت له : « صحيح أنك عسكرى ، ولكنكم فى الوقت نفسه رئيس ناحية مهمة ، فيجب أن تنبهوا الإقامة العامة إلى أننا لن نقبل هذه المرة إقفال المركز دون أن نقابله بما يستحقه من مظاهرات ستؤدى حتماً إلى اضطراب الأمن العام ، وأما إذا كان يهمكم فقط مسألة الكرامة فأنا مستعد لتسوية أمرها إذا قبلتم اقتراحى »

فقال : « ما هو الاقتراح ؟ »

فقلت له : « بما أنه يظهر لى أنكم تأثرتم لوجود مركز (الحزب الوطنى) فى عين الدار التى كانت مركزاً للكتلة فأنا مستعد لنقل المركز لمكان آخر ، وفى هذا النقل كفاية لإظهار فرق جديد من شأنه أن يحفظ كرامة الدولة »

فساد الجو صمت خفيف ، ثم قال الجنرال : « إذن أستشير إدارة الشئون السياسية فى الرباط ، ولها وحدها حق الفصل فى الموضوع »

تلفن الجنرال فى الحين للرباط ؛ فأجابوه بطلب الإمهال ساعة ريثما يتداولون.

فى الموضوع ، وبعد نحو الساعة والنصف دق التليفون ، وإذا بالإقامة العامة توافق على حل المشكلة بمقتضى اقتراحى ، أى نقل المركز إلى مكان آخر كشرط لاعتراف الإدارة بالحزب الوطنى وتركها له .

* * *

لقد رويت ملخص الحديث الذى دار بينى و بين الجنرال بلان ليطلع القارئ على لون من ألوان السياسة التى تسير فى بلادنا ، وليفهم من خلاله شكل التراوغ الموجود فى العلاقة بين المغاربة و بين الفرنسيين ، ونحن فى الحقيقة كنا قد فهمنا أن الإقامة لا يمكنها أن تترك الحزب دون عمل ما ، ولو من أجل المبدأ ، كما يقولون ، لذلك اتفقنا على تغيير المكان ، ولم أذهب عند الجنرال إلا بعد أن هيأنا المحل الذى سننتقل إليه ، وفى هذا العمل ما يدل على فهمنا لعقلية الفرنسيين ومعرفتنا لما أسميه دائماً بالفلسفة الفرنسية .

استأنف الحزب الوطنى أعماله محتضناً كل أعضاء الكتلة السابقة وأنصارها ومجداً في قبول المنخرطين وتأسيس الفروع والشعب فى سائر البوادى والحواضر واستمرت جريدة (الأطلس) برئاسة صديقنا محمد اليزيدى أهم جرائده ولسان حاله الرسمى ، وأصدر عدة جرائد بالفرنسية سرعان ما كانت الإقامة العامة تقفلها بالتوالى ، وقد جعل من (مطالب الشعب المغربى) برنامجه الذى يدافع عنه والغاية الأولى له ، و إذن فقد كان الحزب الذى يجاهد من أجل الاستقلال أولا والإصلاح والتجديد ثانياً ، ولكنه استمر في سياسة (الكتلة) التى كانت تقبل الوصول للاستقلال عن طريق تطبيق معاهدة الحماية أولا ، أو ما نسميه بسياسة المراحل التى ظهر لنا بعد عقمها وتضييعنا للوقت فى المطالبة بها ، ولربما كان من الضرورى أن تمر حركتنا بهذه التجربة التى عرفتنا عقلية المستعمرين وعدم استعدادهم لأى تفاهم ما داموا يستطيعون المماطلة وكسب الوقت لاستمرار ما كان على ما كان .

جهاد الحزب الوطني :

ولكن المظهر العظيم الذى ظهر به الحزب الوطنى هو جهاده المستميت من أجل الحريات الديمقراطية ، وكفاحه فى سبيل الدفاع عن الطبقات المستضعفة من الشعب ، وقيمته فى أنه لم يحصر عمله في الدفاع السياسى ، بل بذل جهوداً جبارة في تنظيم الجمهور وتربيته ، وتوجيه الجماعة المغربية نحو الحياة العصرية وقد كانت الأسس التى بنى عليها عمله التجديدى والتهذيبى هى :

١ — المغرب بلاد متمسكة كامل التمسك بالإسلام :

تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يتنافى مع الأصول الدينية ، أى أن الإسلام يخاطب الفرد لا سيا كعضو فى جماعة ، ولهذا فهو مهتم بما تحتاج إليه الحياة وسط الجماعة التى أثقلتها الأجيال بأنواع من الجمود يجب أن يتحرر منها ، وعليه فَفَصْلُ السلطات ، ومشاركة الشعب فى تدبير مصالح الدولة والانتخاب ، والمساواة فى الحقوق والواجبات الخ ... كلها مبادئ ليست جديدة بالنسبة للمسلمين ، بل هى عقائد جاء بها القرآن وأكدتها السنة .

٢ — المغرب متمسك بالنظام الملكى :

لم يعرف المغرب مدة أربعة عشر قرناً شكلا للحكم غير الملكية ، فالعرش بقى رمز وحدته ودليل ماضيه ، والذى سيكون فى المستقبل عامل التوازن الاجتماعى فيه ، ولكن هذا لا يعنى أبداً أن الملكية لا تتطور إلى شكل دستورى على غرار ما يجرى فى انجلترا أو فى بعض البلدان الإسلامية اليوم .

وهكذا أصبحت الوطنية المغربية مجسمة فى عقيدة بينة ، هى تحرير المغرب فى دائرة دينه ، ومع الإخلاص لعرشه المجيد ، ولنشر هذه المبادىء التى لم تكن إلا تعبيراً عما يجيش بأفكار الشعب كله فقد نظمت عدة دروس شعبية

ومحاضرات عامة فى المدارس والمساجد والاجتماعات الخاصة كنت أشرف عليها بنفسي ، وأشارك فيها بما أستطيعه من كتابة و إلقاء ، وهكذا حصل (الحزب الوطنى) على فوز باهر وشعبية أخافت المستعمرين فى كل جهات البلاد .

وسار الحزب الوطنى فى تنظيمه على غرار المشروع الذى وضعناه للكتلة ، فكانت له لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، وفروع ، وشعب ، وخلايا ، وللجنة التنفيذية عدة لجان فنية تقوم بالدرس والإشراف على تنفيذ الأغراض الموكولة إليها ، ولهذه اللجان الفنية فروع فى جانب كل مكاتب الفروع تأتمر بأمر اللجان المركزية تحت إشراف مكتب الفروع ومن أهم هذه اللجان :

١ — لجنة التعليم .

٢ — لجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى .

٣ — لجنة الإغاثة الوطنية .

٤ — لجنة التقويم الخلق .

٥ — لجنة الصحافة .

٦ — لجنة الدعاية والنشر .

٧ — لجنة الشباب الوطنى .

٨ — لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة .

٩ — لجنة الشئون الاقتصادية .

وقد قامت كل واحدة من هذه اللجان بما يجب عليها فى المدة القصيرة التى أمهل فيها (الحزب الوطنى) . وكنا نرمى قبل كل شىء بهذه اللجان إلى تكوين اختصاصيين فى فروع النشاط الوطنى يتسنى لهم أن يواجهوا الموضوعات التى تعرض لهم عن معرفة واستحقاق ، كما كنا نرمى إلى فسح المجال للشباب العامل المثقف ليتسنى له أن يجد ميادين يبذل فيها نشاطه و ينمى فيها استعداده ، وأيضاً فإننى كنت أرى — وما أزال أعتقد ذلك — أن حزبنا يجب أن يعانق كل كل شىء فى البلاد ليتمكن له أن يسير الأمة فى الاتجاه الصحيح الذى يراه ،

وأن يهيء وسائل لتحقيق برنامجه الوطنى بعد الاستقلال دون أن يجد من الجمهور معارضة أو مقاومة لأنه سيكون حينئذ قد هيء وأنضج .

وقد أسست لجنة التعليم عدة مدارس فى المدن والقرى برغم الصعوبات التى تعترض عادة فى تأسيس مثل هذه المدارس ، كما عملت بمختلف جهودها على تنظيم القرويين تنظيما صحيحاً وحشد طلبتها فى صعيد واحد لمقاومة كل تيار يضر بالروح التقدمية فى الجامعة الدينية العتيقة ، واستطاعت كذلك أن تبذل جهوداً جبارة فى تكوين بعض المعاهد الدينية فى وجدة وفضالة مثلا ، أو بعثها من مرقدها كما قامت بدعوة واسعة النطاق لتعليم البنات وتهذيبهن ، ودعت كذلك لتوجيه بعثات لمصر والخارج ، وذلك بالتوسط لدى الآباء والاستنجاد بالأغنياء و إقناع الطلبة الأذكياء ، وساعدت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا على السير فى مجهودها مادياً وأدبياً ، كما ساعدت على تنظيم مؤتمرها وانعقاده مراراً ، وعملت على تأسيس بعض جمعيات قدماء التلاميذ بالمدارس العربية الفرنسية و بالقرويين ولكن الحماية كانت ترفض الطلبات المقدمة بها ، وأرادت لجنة التعليم أن تؤسس (جمعية أصدقاء الطلبة) فدعت لذلك وجمعت المهتمين بالتعليم ووضعت البرنامج وبدأت العمل ، ولكن الحماية أوقفت عملهم ، ورفضت الإذن لهم بالجمعية ، واهتمت بمحو الأمية اهتماماً لا نظير له ، ففتحت الدروس الليلية فى مختلف الأوساط ، خاصة بفاس ومراكش حيث بلغت هذه الدروس درجة عليا فى عدد المترددين عليها ، واستقدمت من أبناء المدارس البربرية أفراداً كانت تعلمهم العربية وقراءتها الممنوعة عنهم فى مدارس السياسة البربرية ، وألبت الرأى العام للدفاع عن الطلبة الذين اضطهدوا بالخميسات وغيرها فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ كما ألبت طلبة القرويين للاضراب للدفاع عن مطالبهم الحيوية ، وأسست للطلبة دوراً يجتمعون بها للمحاضرة والمذاكرة بفاس والرباط وسلا ووجدة وغيرها من المحلات كانت تجمع بين طلبة المعارف القديمة وطلبة المدارس العربية الفرنسية الذين يتبادلون الرأى والمشورة ، ويكمل بعضهم الآخر فيما ينقصه من

معرفة أو تدريب .

وواصلت لجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى العمل لتثبيت دعائم السلفية ومقاومة أدعياء التصوف ، ونزع الخرافات من الأذهان ، وشكلت لجنة تابعة لها لتنظيم الوعظ الدينى والدعوة لإصلاحه ؛ فوضعت خطباً عصرية ، وسعت لتعيين بعض المتنورين من الشباب المصلح لتولى مناصب دينية ، واهتمت بجماعات المحافظين على القرآن الكريم ، فجمعت أشتاتهم ، وكونت منهم لجانا منظمة تتركز كلها فى يد (لجنة الإصلاح الدينى) . وهذه الجمعيات هى التى وحدت القراءة بصوت واحد فى المساجد ، ودعت إلى التجويد فى القراءة ، وأنشأت عدة خزائن ممتلئة بالمصاحف فى كل مكان ، وقد كان لها دور كبير فى الدعاية لنشر الفكرة الوطنية و إعلاء سمعة الوطنيين فى وسطنا المؤمن بالله . كما قامت بالدعوة لتحسين حالة العائلة ومقاومة عادة التسرى ، وإذاعة مقالات ومحاضرات عن معنى الاطمئنان الزوجى للانسان ، ونشرت بعض الرسائل التى تدعو للرجوع للسلفية الأولى ، أو تهدى إلى اتباع روح التربية العصرية فى العقل والبدن .

وأدخلت تحسينات على نظام الحفلات الرسمية وغيرها في المولد النبوى ؛ فأصبحت موجهة توجيهاً صحيحاً تليق بهذه الذكرى العظيمة وصاحبها الأكبر ، وأسست حفلات الهجرة النبوية وعطلتها ، ونشرت الأناشيد الدينية التي تتفق مع حاجة الوقت وروحه ، وسعت للتخفيف من كثير من المظاهر المنافية للدين والتى كانت تقع بمناسبة ذكريات نبيلة كتقديم النحائر وأنواع الهدى بأضرحة بعض الصالحين ، وقد وجهت الأمة فى ذلك توجيهاً صحيحاً يحفظ فى نفسها روح الاحترام لذكرى أبطالها وأوليائها فى الوقت الذى يحررها مما التصق بهـا من خرافات وأوهام .

وفى الناحية الاجتماعية جاهدت اللجنة جهاد الأبطال لتمتيع العـاملة ببعض الحقوق الضرورية ، وحصر العمل فى ثمانى ساعات ورفع أجورهم ، ودعت

دعوة قوية لتأسيس يوم العطلة الأسبوعية برغم العراقيل التى وجدتها من الحكومة ومن الجامدين ، وقد نجحت فى جعل مدينة فاس و بعض المدن الأخرى تقفل كلها يوم الجمعة عن شعور بروح التضامن و إيمان بضرورة التنظيم الاجتماعى .

وقد عملنا كل ما نستطيع لتكوين حركة نقابية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وفعلا لبي العملة دعوتنا وأخذوا يجاهدون في سبيل حقوقهم بالمطالبة تارة والتظاهر حيناً والإضراب آونة ، ولكن السلطة كانت تتولى قمعهم فى كل الأوقات دون أن تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم أو تتولى هى الدفاع عنها ، وقد توصل العمال الفرنسيون بالمغرب للحصول علي حق تأسيس فروع الاتحاد النقابى الفرنسى ، ولم تسمح الإدارة للمغاربة بهذا الحق ولا تزال مصرة على منعهم منه إلى اليوم ، فوجد العملة المغاربة أنفسهم ووجدنا معهم فى كفاح مزدوج : هو مقاومة المنع الحكومى للحق النقابى للمغاربة فى الوقت الذى نقاوم فيه تأسيس نقابة أجنبية فى البلاد تريد أن تجمع فى دائرتها كل العملة المغاربة ، وتنظمهم وتعبئهم لخدمة أغراض غير أغراضنا ، ومصالح ليست فى كل حين هى عين مصالحنا ، ولذلك فقد جرت بيننا و بين نواب س . ج . ط . الفرنسية مشادة عنيفة ، ومناقشة قوية للحيلولة بينهم و بين جلب العمال المغاربة لمنظمتهم ، ولكنهم فى الحقيقة كانوا مؤيدين بصفة غير مقصودة من طرف الإقامة العامة التى كانت تصمد لكل مطالباتنا بالحق النقابى فى الوقت الذى تعترف لنا بأنه لاحق للفرنسيين بأن يقبلوا المغاربة فى النقابة الفرنسية ، وأن المغاربة الحق فى أن يطالبوا بتأسيس نقاباتهم القومية ، ولكن اعتبارات سياسية تجعل الإقامة « بزعمها » مرغمة على تأخير الاعتراف بهذا الحق .

وكانت وجهة نظرنا أن العملة المغاربة والعملة الموجودين فى المغرب يجب أن يؤسسوا نقابات مغربية تتجمع كلها ضمن اتحاد مغربى خاص على غرار الاتحاد النقابى الفرنسى ، ولكنه ليس جزءاً منه ، ويمكن للاتحاد المغربى أن ينضم

بنفسه للاتحاد الدولى العام كما ينضم إليه الاتحاد الفرنسى ، ويجب أن يكون الاتحاد المغربى بعيداً عن المناقشات الدينية والسياسية كى يتسنى لجميع الأيدى العاملة الاشتراك فيه والارتباط برابطة واحدة هى رابطة الشغل ، أما الفرنسيون فكانوا يريدون تقويه أعضاء الاتحاد الفرنسى للشغل الذى يسيطر عليه اليساريون ليتمكنوا من استعمال العملة المغاربه للدفاع عما يعمل له اليساريون فى فرنسا ، مع أنه ليس من المعقول أن يصدر ليون جوهو فى باريس أوامر ناتجة عن اعتبارات محلية وينفذها المغاربة فى بلادهم التى هى أجنبية عن فرنسا ويجب أن تظل بعيدة عن التأثر بالعوامل الداخلية الفرنسية ، ولما صممت الحكومة فى مقاومتنا حاولنا أن نعوض النقابات بتأسيس جمعيات تعاونية للعمال المغاربه ، فشكلنا عدة جمعيات للسواقين المغاربه ولبعض المهن الأخرى ولكن الجواب كان الرفض الدائم ، فبقينا نعمل برغم ذلك فى شكل لجان غير معترف بها كل همها هو تأليب العمال ودفعهم للمطالبة بحقوقهم ، وتوجيههم فى ذلك التوجيه الصحيح ، وسنرى من بعد أن الحق النقابى ما يزال مرفوضاً إلى اليوم فى المغرب الأقصى .

ونظرت لحالة الصناعة المغربية فألبت رجالها ودعتهم لخلق روح تعاونية بينهم ، ودافعت عن مصالحهم دفاعا قويا ، وهيأت لهم أسباب تجديد منظماتهم وحق اختيار أمنائها ، وسهلت لهم كل الأساليب التى مكنتهم من رفع صوتهم عاليا ، وقد كنت رفعت باسمها تقريراً للحكومة يبين الشكل الذى يجب أن ينظم به التعاون الصناعى لإنعاش الصناعة المغربية وتطويرها ، وفرقت بين ما يجب أن يكون عليه تنظيم العملة فى المعامل الكبرى و بين ما يجب أن يكون عليه حال صغار الصناع التقليدى ، وبالجملة فقد عملت لغاية واحدة هى التقليل من الفروق بين الطبقات للقضاء عليها نهائياً .

وقد بذلت اللجنة جهوداً جبارة للعمل على إقرار الملك العائلى الذى لا يقبل التفويت ، وحماية الفلاحين من عبث القواد والمراقبين وأدعياء الطرق والمرابين .

وكانت فى البلاد أزمة خانقة نشأت عن بؤس الفلاحين والصناع وكساد التجارة ، وزادها استفحالا اليبس الذى أصاب البلاد فى سنة ١٩٣٦ وما بعدها ؛ فقامت لجنة الإغاثة الوطنية بتوجيه العاملين لتشكيل اللجان والجمعيات والهيئات المتعددة لإطعام الجائعين وإيواء اللاجئين ، وقد كان مركز اللجنة بفاس يقدم ٣٥٠٠ أكلة فى اليوم ، وهكذا غيره من الفروع التى انبثت فى سائر أنحاء المملكة وكانت تؤيدها خطب الزعماء ومقالات الكتاب التى تنشرها (الأطلس) عن حالة البؤس المغربي ، فتوجه نظر الشعب والإدارة لخطورة الحال ، ولم تكن هذه الإسعافات التى هى محض صدقة وإحسان بالتى تنال تأييد الحماية أو غض النظر عنها ، بل لقد كانت تجد فى مقاومتها الفعالة التى طالما حالت بينها وبين قيامها بمهمتها . ولقد تعاونت لجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى ولجنة الإغاثة على القيام بأعمال جبارة ، وتوجيهات صحيحة ، وتناولت مسائل كبرى كمقاومة (مدن القصدير) والدعوة إلى تعويضها بحارات جديدة ، ودعوة الأغنياء لبناء مساكن رخيصة لإيجارها للفقراء ، والمطالبة بإسقاط الضرائب المفروضة على العاطلين ، وتأسيس مراكز لتشغيلهم وغير ذلك من الأعمال التى لا يمكننا حصرها ، كما تناولت المسائل البسيطة كلجان ختان أبناء الفقراء ، وتحسين حالة الحمامات العمومية وغيرها ، وكانت للجنة الإغاثة مهمة أخرى تقوم بها فى الظروف الحرجة ، وهى إسعاف عائلات المنكوبين فى القضية الوطنية من مسجونين ومنفيين وأيامى ، وقد استمرت فى عملها بعد اعتقالنا فأدت للحركة خدمة عظيمة لا يمكن أن تنسى .

وأما لجنة التقويم الخلقى فقد كانت مشكلة من طلبة القرويين وتلامذة المدرسة الثانوية بفاس ، وكان لها فروع من طلبة المعاهد الدينية والمدنية بسائر المدن المغربية ، وكانت ترمى لمقاومة الأخلاق السيئة فى وسط الشباب وغيره من أبناء الشعب ، وذلك بإقامة اجتماعات وإلقاء محاضرات ونشر مقالات تبين خطورة بعض العادات الشائعة على الأخلاق القومية ، وأكثر من ذلك أن

شباب هذه اللجنة كانوا ينبثون فى كل المحال العامة يدعون الناس للعدول عن شرب الخمر وتعاطى المخدرات ، و يعملون على إقفال الحانات فى الأحياء الإسلامية وقد أدى عملهم إلى نتائج محسوسة فى أنفسهم وفى غيرهم ؛ إذ أخذوا يشعرون بضرورة تحرير أنفسهم وتربيتها حتى يكونوا محل القدوة الصالحة لغيرهم ، فى الوقت الذى استطاعوا أن يقنعوا الكثير من رجال الشعب بضرورة العدول عن بعض الأعمال الساقطة ، وأهم من ذلك أيضاً أنهم تعودوا على الاتصال بصميم الشعب ودراسة أحواله وملاحظة أمراضه والبحث عن ما يحتاج إليه من عناية و إصلاح فاقتنعوا بضرورة التفكير بالغير ؛ الأمر الذى كون منهم رجالا يعملون اليوم فى حقل (حزب الاستقلال) لفائدة البلاد وخيرها .

وقامت لجنة الصحافة بتركيز أعمال الصحف الوطنية وتوجيهها وتنسيق دعواتها ، والدفاع عن مصالحها وربطها بغيرها من الصحف الأجنبية ، والاهتمام برجالها ، وجمع المستندات وتنسيق القصاصات التى تتناول القضية المغربية من جميع جهاتها وقامت إلى جانبها لجنة الدعاية والاستخبارات بتوجيه عام لمختلف أنواع الدعاية الوطنية فى الداخل والخارج ، وتحرير البلاغات الحزبية ، ومقاومة الدعاية المعادية والكتابة عن حياة الحزب . وتعليل أعماله ، وتبرير خططه ، وتنظيم المهرجانات العامة والخاصة ، ومؤتمرات الحزب وشبابه ، والإشراف على مضاعفة التشكيلات الحزبية والهيئات التابعة لها والتجول بينها والحديث إلى أفرادها ، والاستخبار عن كل أعمال الإدارة ، مراكزها وفروعها ، والتحسس لوجهة نظرها فى كل مسألة قائمة ، والبحث عن تيارات الآراء الشعبية والأجنبية ، وأثرها الموافق أو المعاكس فى الداخل ، وكانت تشرف على نشرات الحزب الخاصه (من غير الجرائد) وتحررها وتوجهها ، ثم تطبعها وتذيعها ، وقد تبين بعد التجربة أن لجنة الاستخبارات والدعاية قدمت للحزب الوطنى خدمات جليلة يجب أن تذكر لرئيسها الأستاذ الهاشمى الفيلالي بما تستحقه من تنويه وتقدير .

وقامت لجنة الشباب الوطنى ببذل كل ما يمكن لتنظيم الشبيبة المغربية

ضمن فرق رياضية وجمعيات كشفية بعد أن لم تتمكن من تنظيمها ضمن مؤسسة خاصة لشبيبة الحزب كما كانت تريد ، لأن السلطة الفرنسية لم تسمح بذلك على عادتها في الحيلولة بيننا و بين كل عمل تقدمى ، على أن هذه الفرق الرياضية والكشفية نفسها لم تحظ قط بمصادقة الحكومة ، و إنما كنا نبرر عملنا بتقديم مشروعات التأسيس للادارة ، ونمضى فى العمل منتظرين الجواب الذى يبقى عادة شهرين حتى إذا انتهيا جاءنا الرد التقليدى بالرفض ، فنشكل لجنة إدارية جديدة ونقدم مشروعاً جديداً واسماً جديداً ونمضى فى خطتنا حتى يصل الجواب ، وهكذا دواليك . و بالرغم من ذلك فقد استطعنا أن نخلق فى الشباب جو الحب للرياضة والتدرب عليها والتربى على مبادىء الكشفية الصحيحة . وقد استمرت هـذه الحركة قائمة حتى انحلال (الحزب الوطنى) الرسمى واعتقال زعمائه ، ثم بلغت منتهى الازدهار الآن فى (حزب الاستقلال) على ما سنبينه ، ولكنها لم تحظ قط باعتراف رسمى ولا إباحة أكثر من غض الطرف فى بعض الأوقات ، مع استثناء العطف الذى تحظى به من صاحب الجلالة راعى كل حركة إصلاحية

وقامت اللجنة أيضاً بتأسيس جمعية الشبان المسلمين والهداية الإسلامية وغيرهما من المنظمات التى منعتها الحماية الفرنسية منعاً باتاً .

وبذلت لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة مجهودات جليلة فى العمل لإشعار الرأى العام المغربى بخطر الصهيونية على العروبة كلها و إذاعة كل منشورات اللجنة العربية العليا وفتح اكتتابات و بعث احتجاجات والقيام بإحياء يوم فلسطين من كل سنة وغير ذلك من الأعمال التى كنا نشارك بها العالم العربى والإسلامى ، وقد استطعنا أن ننشر الدعاية ضداً على الصهيونية حتى فى أوساط اليهود المغاربة إلى حد أنهم أمضوا معنا وثيقة مشتركة وجهناها للخارجية الإنجليزية احتجاجاً على قرار اللجنة الملكية التى قررت تقسيم فلسطين لثلاث مناطق ، وكان لعلاقتنا الحسنة إذ ذاك مع الاشتراكيين الفرنسيين أثرها فى موقف فرنسا حين عرض قرار اللجنة المذكورة لدى جمعية الأمم ، فقد اتصلنا بالمسيو

فيينو والمسيو دوتيسان فى الموضوع ، كما اتصل بهما الأمير شكيب وأقنعفاهما بضرورة اتخاذ سياسة فرنسية ترمى للتقارب مع العرب فى صالح الطرفين .

وقامت لجنة الشئون الاقتصادية بكتابة عدة مذكرات ورفعها للحكومة فيما يرجع المسائل المتعلقة بالسياسة المالية والفلاحية ، وعاضدت جمعيات النقل الصغير فى الدفاع عن حقوق النقالين وتبرير مطالبهم فى الصحافة وغيرها ، كما طالبت بتأسيس معارض زراعية وصناعية ، ونشرت دعاية واسعة النطاق تحث فيها على تأسيس الشركات والجماعات التعاونية ، وهى وإن لم تنجح كثيراً بقدر ما نجحت اليوم أختها فى حزب الاستقلال فقد وضعت الاتجاه الصالح الذى نسير عليه اليوم .

ولسنا نريد أن نسجل هنا كل ما قامت به هذه اللجان وغيرها من اللجان المؤقتة فى بضعة أشهر ، فنحن لم نتكلم عن الحفلات الأدبية ورجالها ولا على أجواق التمثيل والموسيقى وغيرهما مما تأسس تحت عامل الحزب وتنشيطه ، وإنما نريد أن نصور بهذا العرض الموجز ضروباً من ألوان المقاومة التى نظمها شعب ينبعث رغبة فى الحياة والتحرر ، وردود الفعل التى قام بها نظام استعمارى جبان وبخيل ، وفى ذلك من العظة والاعتبار الشىء الكثير ، وعلى رأس هذه اللجنة كانت تشرف اللجنة التنفيذية بالتوجيه والتدبير إلى جانب ما تقوم به من عمل سياسى خطير ، ولعل أهم ما قامت به فى هذا الميدان هو دعايتها القوية فى الداخل والخارج لفائدة برنامج الإصلاحات المغربية ، فقد استطاعت أن توحد من حوله الأمة كلها مسلميها ويهوديها ، واليهود بالمغرب لم يكونوا يميلون للحركات الوطنية بل كانوا يتأثرون أثر يهودى الجزائر وتونس فيطالبون بالتجنيس أو بغير ذلك من الاختصاصات التى تجعلهم خارج النطاق الأهلى وتحشرهم فى الاعتبار مع الفرنسيين والأوروبيين ، فبذلت اللجنة التنفيذية جهوداً جبارة لإقناعهم بأنهم مواطنون يجب ألا يفكروا فى حل لمشاكلهم خارج الدائرة المغربية ، وقد طلبت من اللورد لوكاش رئيس العصبة الدولية لمقاومة الحركات المدائية للساميين والتى تضم أكثر من سبعمائة ألف عضو يهودى أو صديق لليهود أن يعقد مؤتمراً

لعصبته بالمغرب الأقصى لدراسة حال اليهود المغاربة وتقرير مصيرهم النهائى ، وفعلا انعقد المؤتمر بالرباط وحضره بصفة ملاحظ عن حزبنا الأستاذ أحمد بلافريج والأستاذ محمد اليزيدى ، واتخذ المؤتمرون قراراً يقضي بأن برنامج الإصلاحات المغربية هو برنامج العصبة نفسها التى تطالب به لفائدة اليهود المغاربة ، وقرر الموجودون هناك تمسكهم الدائم بجنسية البلاد ورعوية جلالة الملك وتأييدهم لمطالب الشعب المغربى والحركة التى يقوم بها الحزب الوطنى من أجل تحقيقها .

وفى الوقت نفسه حصلت على إقناع أحزاب الشمال بفرنسا لتعتبر من مطالب الشعب المغربى مطالب الطبقة المستضعفة لفائدة العملة المغاربة ، وهكذا قرر ممثلو الحزبين الاشتراكى الفرنسى والشيوعى الفرنسى بالمغرب مصادقتهم على برنامجنا وتأييدهم لمطالبنا ، ولما اجتمع المؤتمر الاشتراكى العام بمرسيليا فى يوليه سنة ١٩٣٧ قدم له مسيو شينيو تقريراً مستمداً كله من برنامجنا ، وقد حضر فى هذا المؤتمر بصفة ملاحظين صديقنا الحاج عمر عبد الجليل وصديقنا الحاج أحمد بلافريج .

وأما الحزب الحر الدستورى وحزب الشعب الجزائرى وجمعية العلماء المسلمين وغيرهم فقد انعقد بيننا وبينها اتفاق متين وارتباط أكيد قوى تضامن الشمال الأفريقى وتعاضده فى مقاومة الاستعمار الأجنبى ، وأما معاضدة العالم العربى والإسلامى فكانت لا تزداد إلا قوة بما تبديه من الاهتمام الزائد وبما كان يقوم به الطلبة المغاربة فى المشرق مع العون المعنوى الذي أسداه لحركتنا صاحب العطوفة الأمير شكيب أرسلان رحمه الله وأصدقاؤه العاملون أمثال الأستاذ محمد على الطاهر الذى وقف جريدته «الشورى» أولا «والشباب» ثانيا على نشر فظائع المستعمرين وفضائل رجال الحركة العربية المخلصين .

وللحزب الوطنى مواقفه الحازمة فى مقاومة الرجعية الحاكمة وتأييد الحريات العامة وحشد الشعب للدفاع عنها ، وقد كان فى مقدمة الحملات التي نظمها حملته على القواد الكبار الذين سخروا أنفسهم لخدمة الاستعمار وتأييد رجاله وتنفيذ مقرراته وأعماله ، ولعل أخطر ما قام به فى ذلك كفاحه المستميت للباشا الجلاوى

وتصرفاته فى الجنوب ؛ تلك المقاومة التى حررت سكان المدينة المراكشية من ضريبة الدور التى كان يفرضها عليهم الجلاوى أمداً طويلا ، وحمتهم من مدينة الفسق التى اتفق الجلاوى مع بعض الشركات الأجنبية على تأسيسها ، و بعثت فى نفوسهم الشعور بالعزة والإحساس بالكرامة ، وأعطتهم الفرصة التى يخرجون بها من دور خانق وحكم حانق ، وأرتهم كيف يجب أن يحاسب الشعب المتصرفين فى أعماله حين نددت بالقائمين على الجمعية الخيرية والشئون البلدية . وقد بذل إخواننا رجال الجنوب مجهوداً جباراً فى خدمة مبادىء الحزب والدفاع عن الطبقة المستضعفة التى استعبدها كبراؤها وأذلها حكامها ، ومن الحق أن ننوه هنا بموقف صديقنا الأستاذ المختار السوسى والبطل المرحوم السيد محمد الملاخ دون أن ننسي فضل العاملين الكبيرين الأستاذ عبد الله إبراهيم وعبد القادر حسن . ولو أننا حاولنا تسجيل كل عمل جليل قامت به حركتنا فى هـذه المرحلة لاحتجنا إلى وقت طويل وتدقيق لا نملك من وسائله اليوم إلا اليسير ، ولكننا لا يمكن أن نغفل عن ذكر بعض الأحداث المهمة التى تدل على ما يشابهها وتعرف بالروح الوثابة التى كانت تملأ نفوسنا . وسنقتصر على ثلاث نقط أساسية ، هى الدفاع عن الفلاح ، ومقاومة البؤس والدفاع عن الدين

الدفاع عن الفلاح :

وقد تجلى عملنا فى سبيل الفلاح بمظاهر مختلفة أشرنا لبعضها حين سجلنا عمل الإصلاح الدينى والإجتماعى ، ومنها دفاعنا عن أراضيه ومقاومة مبدأ نزع الملكية لمصلحة الاستعمار ، وقد وصلنا إلى نسخ الظهير (المرسوم) الذى يعتبرها من المصالح العامة ، ووقف الحزب الوطنى موقفاً عظيما بدفاعه المستميت عن المائتى ألف هكتار من أراضي تادلة التى كان مقرراً نزعها منذ أمد طويل ، ثم قاومت ذلك حركتنا فتأخر التنفيذ ، وحاول الجنرال نوجيس أن يعاود تنفيذ المشروع فجند الحزب الوطنى القبيلة كلها للدفاع عن حقها ، وأيدها وناضل

عن مبدأ حرية التملك الشرعى ، وانتهى الأمر إلى اعتقالات كثيرة للوطنيين التادليين ، ولكن مشروع الإقامة أوقف ووزعت بعض الأراضي على الفلاحين المغاربة فعلا .

وحاول المستعمرون أن يستبدوا بوادى إيمور بنواحى مراكش فى سنة لم ينزل بها المطر الكافى ، فاشتكت القبيلة دون أن يسمع لها شكوى ، ولكن الحركة الوطنية تقدمت للدفاع عن حقها ونظمت لها مظاهرة عظيمة احتشد فيها أعيان القبيلة ووجهاؤها بدار الناحية ، ورغماً عن كل المحاولات التى قام بها الجلاوى والجنرال دولوستال للتضامن مع المستعمرين فقد صممت القبيلة على نيل حقها ولو بالاستماتة فى سبيله ، وقد انتهى الأمر بإرضاء نسبى لآيت إيمور يضمن لها سقى أراضيها من الوادى ويترك بعض أيام الأسبوع لسقى أراضى المستعمرين .

وكثر استبداد الإدارة بقبيلة بنى يازغة من أحواز مدينة صفرو بناحية فاس واستطاع بعض المعمرين وبعض أغنياء اليهود أن يستولوا على الوادى الذى يسقى القبيلة كلها من أعلاه ، فأخذوا يقبضونه عن القبيلة كلما شاءوا ، وكان فى القبيلة فرع قوى للحزب الوطنى يبدى معارضة كبيرة لقائدها البزارى الذى كان أداة مسخرة للاستعمار ، فعظم على الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية أن يرى الوطنية تكتسح بوادى المغرب كما عمت مدنه ، فقاوم الوطنيين بمختلف الأشكال ، ومن جملتها منعهم من السقى ، ونفذ المعمرون رغبة الجنرال واشتكى الفلاحون لدى المراقبة فطردوا من أبوابها وبعثوا وفداً للاقامة العامة يشرح مظلمتهم فكان حظهم الاعتقال بعد الرجوع ، ووقعت مظاهرة من إخوانهم بدار المراقبة بصفرو شتتها البوليس ، ثم قرر الفرع الوطنى القيام بعصيان مدنى ضد أوامر الإدارة وأداءاتها ، واستدعت المراقبة رجال الفرع فرفضوا تلبية الدعوة ، فتوجه إليهم القائد صحبة كوكبة من الخيالة فاعتصموا ببيوتهم ، وأطلق القائد النار على بعضهم فهاجوا وهجموا عليه ، وجرت معركة أسفرت عن جرح القائد وبعض رجاله .

واهتز الجنرال بلان حاكم الناحية ، واهتز معه الجنرال نوجيس وأصدر بصفته القائد الأعلى للجيش أمره للفرقة الثامنة للفرسان بمدينة فاس أن تتوجه لبني يازغة وتهاجم القبيلة التي ليس بيدها سلاح ، وذهب الفرسان وفعلوا بالمغاربة العزل مالا يتصور من أنواع الوحشية ؛ إذ قتلوا الرجال وفتكوا بالأعراض ، ونهبوا المواشي ، وكسروا حتى أثاث البيوت ، وأقامت الفرقة بالقبيلة عشرة أيام تأخذ منها مؤنها وتعتقل من سلم من القتل من أفرادها ، ولما رفعنا الاحتجاجات الصارمة وطالبنا بإطلاق المعتقلين وأداء التعويض للقبيلة عما ضيعه الجند من مالها أصدر الجنرال تنويهاً عسكرياً بما قامت به الفرقة الثامنة في بني يازغة من أعمال تشكر عليها ؛ إذ كانت عنوان الطاعة ومثال الاستبسال !

وفي نهاية أغسطس سنة ١٩٣٧؛ أصدرت إدارة الأشغال التابعة للاقامة العامة أمراً بتحويل ماء (أبي فكران) وهو النهر الذي يروى مكناس وأرباضها بماء السقي والشرب الكافي ، وقد حاولت الإدارة أن تحوله كله لمصلحة أربعة معمرين فرنسيين ، وادعت أولا أن النهر ملك للدولة ، فأثبت الأهالي برسوم قديمة تملك المكناسيين له ، وتقسيمه بين بساتينهم ومنازلهم بمقتضى وفاق عرفي بينهم ، فحاولت الإدارة اعتباره من أملاك الأوقاف الإسلامية التي قبلت أن تعوض عنه من طرف بلدية مكناس بعوض نقدي ، ولكن المحكمة الشرعية التي نظرت في رسوم الماء رفضت اعتباره وقفاً ، فلم يبق إلا استعمال القوة في اغتصاب الحق من ذويه ، وقد احتجت المدينة بسائر الأساليب السلمية ، وكتبنا في صحف (الأطلس) و (المغرب) و (العمل الشعبي) عدة مقالات توضح الحق وتطالب الحماية بالإنصاف ، ولكن الحماية رفضت اعتبار مطالبنا أو قبول احتجاجاتنا .

وفي أول سبتمبر احتشد جمهور من المكناسيين لتسجيل تعرضهم على مشروع تحويل الوادي بباب الإدارة البلدية ، فاعتقل المراقب المدني عديداً من الوطنيين ، وفي الغد وقعت مظاهرة أشد احتشد فيها أكثر من عشرة آلاف شخص معلنين تضامنهم مع معتقلي الأمس ، ووقعت هتافات ضد الاستعمار

ومطالبة بإجلاء المعمرين الفلاحيين ، وقد أصدر الجنرال حاكم الناحية أمراً باستقدام جحفل كبير من اللفيف الأجنبي والفرنسيين ، فاستمر المتظاهرون. وأطلق الجيش عليهم الرصاص فقابلوه بالرمى بالحجارة ، وقتل ١٥ شخصاً من المغاربة وجرح مائة من الفريقين ، واستمر الهياج والتظاهر ، وكتبت جرائد (العمل الشعبي) و (الأطلس) و (المغرب) مقالات تطالب فيها بالبحث عن المسؤولين ومعاقبتهم .

وفى الغد توجه وفد من الحزب الوطنى لمقابلة مدير الشئون السياسية المسيو سيكو ومطالبته بإطلاق المعتقلين المكناسيين وترك الوادى لأصحابه ومعاقبة المسؤولين فى إطلاق الرصاص على متظاهرين محتجين ، ورغم المجاملة التى أبداها مسيو سيكو فإن موقف الإقامة لم يكن بيناً ، ولذلك فقد وقعت يوم ٨ نوفمبر مظاهرة أخرى و إضراب عام بمدينة مكناس؛ الأمر الذى حمل الجنرال نوجيس على التوجه بنفسه إلى المدينة ومقابلة ممثلى الحركة بها ووعدهم بالنظر العاجل فى قضية الماء .

وقد نظم (الحزب الوطنى) مظاهرات تضامنية فى سائر المغرب ، وأعلن الإضراب الكامل فى سائر المدن المغربية لمدة يوم واحد احتجاجاً على سياسة القمع التى اتبعتها الإقامة ، كما نظم صلوات عامة فى مساجد المغرب ترحماً على الشهداء ، وضاعفت الصحف الوطنية حملتها ، فأوقفت الإقامة العامة جريدة (العمل الشعبي) وحجزت أعداداً من (الأطلس) و (المغرب) و بررت بالجو المتوتر منعنا من عقد مؤتمر جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذى كان موعد انعقاده بالمغرب هذه المرة أيضاً .

وحدث فى المنطقة الخليفية أن حاولت بلدية تطوان الاستيلاء على بعض عيونها لفائدة المعمرين أيضاً فاحتج ذوو المصالح المغربية ، وأدى الأمر إلى اعتقال ثلاثة من الشباب الوطنى ، فنظم (حزب الاصلاح) مظاهرة كبيرة تراجعت أمامها الإقامة العامة الأسبانية ، وأطلقت سراح الشبان الثلاثة ، وأوقفت تنفيذ

القرار الصادر فى شأن العين .

لقـد كانت كل هذه الحوادث وأمثالها عنواناً على اهتمام الحركة الوطنية بالدفاع عن حقوق المغاربة أفراداً وجماعات ، وبالأخص على اهتمامها بالفلاحين الذين أصبحوا موطن استغلال الفرنسيين وأذنابهم ، وهـذه الحوادث المحلية ألزمت الإقامة العامة باعتبار ما كتبناه فى عدة مذكرات منذ عهـد (الكتلة الوطنية) الأولى مطالبين باتخاذ سياسة مائية تُنَظِّمُ الأنهار المغربية وتضع لهـا مايلزم من السدود ، وترم السواقى التى تتشرب كثيراً من الماء ، وقد بدأ الجنرال نوجيس فى تنفيذ هذه السياسة بنواحى تادلة فى الجنوب ، ولـكنها لحد الآن لم تؤت النتيجة المقصودة ، مع أنها هى الحل الوحيد الذى يضمن سقى الأراضى والخروج عن حالات اليبس التى تطرأ على البلاد ، وبها من الماء مايكفى ويشفى

مقاومة البؤس :

لم يقف (الحزب الوطنى) عند العمل الإيجابى الذي قامت به لجنة الإغاثة التابعة له ، ولـكنه والى دفاعه عن المعوزين ، فكان لا يخلو عدد من (الأطلس) من مقالة فى البؤس المغربى وتبيين أسبابه وضرورة الاهتمام به ، وكان الرأى الذى دافعنا عنه هو وجوب الاهتمام بالطبقات الفقيرة وتحسين حالها عن طريق إيجاد عمل لها أو تمتيعها بالمِـلْك العائلى ، لأن الشعب لا يمـكن أن يعيش على الصدقة والإحسان، ولأن لـكل واحد من أفراد الأمة الحق فى الحصول على الأقل الحيوى، والحكومة هى المسؤولة عن تهيئة الوسائل التى يستطيع بها الـكل الحصول على هذا الأقل الحيوى عن طريقة شريفة تشعره بأنه إنسان محترم .

ولقد اشتدت وطأة البؤس فى البلاد إلى حد أصبحت معه الإقامة العامة تشعر بالخجل وتخاف من اطلاع الرأى العام بفرنسا وغيرها على حقيقة الحال ، ولذلك لم يتأخر الحزب عن نشر صور متعددة عن حالة البؤساء ، ولما زار المسيو رامادى وزير الأشغال العامة مدينة مراكش صحبة الجنرال جوان يوم ٢٤ سبتمبر

سنة ١٩٢٧ نظمت له الإقامة استقبالا باهراً أزالت منه كل مظاهر البؤس التى مر بها ، ولـكن فرع الحزب الوطنى بالمدينة قام بضد العمل الفرنسى ، فحشـد أ كثر من خمسة آلاف من البائسين الجائعين العراة نساء ورجالا وأطفالا هتفوا كلهم بسقوط نظام الحماية الذى أيأسهم بانتزاع أراضيهم وتسليط أبناء الاستعمار عليهم ، وقد أحاطوا كلهم بالوزير الفرنسى الذى لم يجد مُخَلِّصاً إلا التملص صحبة المقيم العام ، ولـكن الجمهور تبعه يجذبه من وراء ويطالبة بسماع حقيقة الحال من أبناء الشعب لا من الجلاوى وأضرابه ، وقد ذهب مسيو رامادى بعد ما ترك فى يد المتظاهرين قطعاً من جبته وسراويله ، ثم صعد والمقيم لقصر الحماية ، وسارت الجماهير هاتفة بسقوط الاستعمار الغاشم ومطالبة بالخبز والحرية ، واعتقلت السلطة فى هذه الحادثة مئات المتظاهرين .

وفى يوم ٢٦ سبتمبر إستؤنفت المظاهرات بمدينة مراكش بقيادة أعضاء فرع الحزب بالمدينة ، وسار فيها جمهور كبير من مختلف طبقات الأمة معلنين تضامنهم مع أولئك البائسين فأطلق الجند الرصاص عليهم وجرح منهم العشرات واعتقل المئات ، كما قبض على خمسة من قادة الحزب بالجنوب ، ونقلوا للأشغال الشاقة بمدينة تارودانت .

وقد عقد الحزب عدة مهرجانات تضامنية مع منكاحى مدينة مراكش من أهمها مهرجان الدار البيضاء الذى حشد آلاف المجتمعين ، وألقيت فيه عدة خطب ، ووجهت برقيات الاحتجاج للخارجية الفرنسية وللاقامة العامة ، وأقام المركز العام للحزب الوطنى بمدينة فاس مؤتمراً ألقيت به خطبة ضافية ، وارتجل الأخ عمر عبد الجليل كلمة رائعة ، وشارك فيه ممثلون من جميع الجهات المغربية التى رفعت احتجاجها ضداً على سياسة الفرنسة والإفقار والتجهيل ، وعلى إثر المؤتمر وقعت مظاهرة سلمية كبيرة بالمدينة أعلن أصحابها تضامنهم مع إخوانهم بمدينة مراكش ، وقد حجزت (الأطلس) و (المغرب) مرة أخرى من أجل مقالاتهما وأنباء المظاهرات التى أذاعتاها .

الدفاع عن الدين :

ولم يكتف الحزب بهـذا النضال عن الحريات الإنسانية التى تحفظ للفرد والجماعة المغربية ملكها وحقها فى الـكلام والتشكى ، بل وجه عمله لتقرير الحرية الدينية التى حاولت السياسـة البربرية غصبها من المغاربة ، فلم تترك فرصة تمر إلا انتهزتها لمطالبة الإدارة بالعدول عن خطتها ، وترك البربر المسلمين يتمتعون بحريتهم الدينية ومساعدتهم على استمرار اطمئنانهم الروحى الذى لم يجـدوه إلا فى العقيدة الإسلامية ، وقد أرادت الحماية أن تقيم حجاً رسمياً فى مدينة (الخميسات) للقديسة سانت تيريز راعية الدعاية الـكاثوليكية ، ومن المعلوم أن (الخميسات) مدينة بربرية ، وأن واضعى الظهير البربرى قرروا أن تكون هى المركز الأول لتحقيق سياستهم التى شرحناها من قبل ، ومن المعـلوم أنه لا يوجد بها حتى اليوم مسيحى واحد ، فعقد حي لـكنيستها التبشيرية لم يقصد به إلا إقامة مظاهرة من مظاهرات السياسة البربرية ، ولذلك احتج الحزب الوطنى أمام الإقامة العامة برسالة رسمية ، ولـكن المراقبة المدنية المحلية زادت الطين بلة ، فمنعت إقامة موسم إسلامى تعود أساتذة المدارس القرآنية بقبيلتى زمور وزايان أن يقيموه كل عام فى شهر نوفمبر ، وبعد احتجاج الأساتذة صرح لهم المراقب الفرنسي بأنه لا يبيح لهم الاجتماع إلا إذا كانوا سيقتصرون على مجرد النزهـة دون أن يقرأوا القرآن بصوت واحد كما ألفوه .

وإزاء هذا قرر فرع الحزب الوطنى فى الخميسات أن يقيم مظاهرة كبرى احتجاجا على السياسة البربرية التى تعتبر هذه المظاهر من آثارها ، وقد احتشد آلاف المتظاهرين من قبيلة زمور بالمسجد الـكبير بالمدينة ، وخطب فيهم رئيس الفرع السيد عبد الحميد الزمورى من خريجى مدرسة أزرو ، ثم سار الجمهور بعد الصلاة متظاهراً فى شوارع المدينة البربرية ، فاستقدم المراقب الجيش من الرباط ، ووصل الجنرال نوجيس بنفسه بالطائرة ، واشتبك الجند مع المتظاهرين

فقتل أفراد وجرح الكثيرون ، وألقى القبض على أعضاء مكتب الفرع ، وعلى مئات من رجال البربر ، ولكن وقع العدول عن مظاهرة سانت تيريز على الشكل الذى أريد منها .

مهرجان ١٣ أكتوبر بفاس :

ومقابل المظاهرة التبشيرية التى دبرتها الإقامة أقام الوطنيون بمدينة فاس مهرجانات خارقة للعادة يوم ١٣ أكتوبر بمناسبة الموسم السنوى للمولى إدريس راعى المدينة ونجل إدريس الأكبر مؤسس أول دولة عربية إسلامية مستقلة بالمغرب ، وقام المجتمعون بالضريح الإدريسى وغيره بصلوات ترحم على أرواح الشهداء بمكناس والخميسات و ببنى يازغة وغيرها ، وأعلن الكل أن مهمة الحركة الوطنية لم تعد مقاومة الطغيان الفرنسى والمطالبة بالحريات السياسية والاجتماعية فقط ، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى مقاومة التهجمات الأجنبية على الإسلام وتجديد الدولة المغربية المستقلة التى أسسها المولى إدريس الأكبر .

وقد أثر توالى هذه الحوادث فى نفس الجنرال نوجيس وموظفيه إلى حد فقدوا معه كل بداهة وتدبير ، فاشتدت مهاجمة الوطنيين فى أنحاء البلاد وأصبح المراقبون المدنيون يتنافسون فى اعتقال أفراد الحزب والمنخرطين به خاصة فى الجبال البربرية التى لم يتحمل الفرنسيون أن يصبح سكانها منظمين ضمن حزب مغربى مكين ، وقد اعتقل عدد كبير فى (بنى مجيلد) و (آيت يوسى) وعذب مئات من الوطنيين فى (بنى ورain) و برغم ذلك فقد رفضوا إمضاء بطاقة تعلن خروجهم من الحزب الوطنى ، ولم ينتصف شهر أكتوبر حتى كان المعتقلون يتجاوزون العشرة آلاف ، وضاقت الحماية ذرعاً بالصحف الوطنية ، وأكثرت من حجز أعدادها ، وأخيراً قررت منع جريدة (الأطلس) لسان الحزب الوطنى ، وفكرت فى وضع رقابة على الصحف قبل طبعها ، فقررت الصحف الوطنية أن تحتجب تضامناً مع (الأطلس) وامتناعاً عن الصدور فى عهد الرقابة .

المؤتمر العام للحزب الوطنى

لم يعد من الممكن لقيادة الحزب الوطنى أن تكتفى بتوجيه العاملين المغاربة فى مختلف النواحى ، ولا أن تظل مكتوفة الأيدى إزاء الاعتقالات العديدة التى تصيب أنصار الحزب وأعضاءه فى أقاصى المناطق المغربية ، لذلك قررت اللجنة التنفيذية للحزب أن تعقد مؤتمراً عاماً خارقاً للعادة لدراسة الموقف والحصول على حق توجيه الحزب فى سياسة صريحة العداء للحماية وتصرفاتها . وفعلا انعقد المؤتمر بمدينة الرباط بمنزل الأستاذ أحمد الشرقاوى عضو المجلس الوطنى للحزب ورئيس مكتب الفرع الرباطى مساء يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧. وقد افتتحته بخطاب شرحت فيه الحالة التى وصل إليها الاضطهاد الأجنبى فى المغرب ، وطلبت من المؤتمرين أن يدرسوا القضية المغربية على ضوء الحوادث القائمة ، ثم تكلم الأستاذ عمر عبد الجليل عضو اللجنة التنفيذية فبين عوامل استفحال الحركة الوطنية فى الظروف الجارية ، وبعد أن جرت مناقشات عديدة شارك فيها جميع الممثلين بحماس وتيقظ ألقى الأستاذ محمد اليزيدى صيغة الميثاق الذى تطلب اللجنة التنفيذية أن يقره المؤتمر لتتمكن من السير بالحركة الوطنية فى نهج المقاومة الفعالة لسياسة الحماية الجائرة ، وقد وقعت المداولة العادية فى المشروع ، وأدخلت عليه التعديلات المطلوبة ، ثم أقر على الصيغة النهائية الآتية :

الميثاق الوطنى

إن المؤتمرين المجتمعين بدار الأخ السيد أحمد الشرقاوى بالرباط مساء يوم الأربعاء ٧ شعبان سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ الممثلين لفروع الحزب الوطنى بأقاليم وجدة وتازة وبركان وفاس ومكناس ووزان وسيدى قاسم وسيدى يحيى والقنيطرة وسلا والرباط والدار البيضاء والجديدة وآسفى والصويرة وسطات ومراكش نظراً للأزمات المادية والمعنوية التى تجتازها بلادنا المغربية فى الوقت الحاضر والتى نتجت عن سياسة الميز والإرهاق التى تسير عليها الإقامة العامة .

ونظراً لكون الحماية لم تحقق ما وعدت به فى الكثير من المناسبات من تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة بالرغم عما تتطلبه حالة البلاد فى ميادين الإسعاف والاجتماع والعدالة .

ونظراً لحادثة مكناس المؤلمة التى أهرقت فيها دماء الشهداء الأحرار ورمى فيها الجمهور الأعزل بطلقات الرصاص واعتقل فيها العديد من الأبرياء ليعرضوا على المحاكم العسكرية ، والكل لمجرد تضامنهم مع المسجونين المقاومين لنزع ملكية الماء .

ونظراً للاضطهادات التى تقوم بها السلطة فى بوادى المغرب لكل من ينتمى لحركتنا أو يتصل بنا حيث سجنت المئات وعذبتهم أشد العذاب وأثقلتهم بالحديد والأغلال وشردت (المداشر) وفوتت العقارات والأمتعة .

ونظراً لكون الإدارة سلطت فريقاً من الجيش المنظم (الصبايحية الثامنة) على مدشر المطرناغة من (بنى يازغة) حيث أباحت لهم السبيل فارتكبوا أشنع الفظائع من هدم الخيام ونهب الأموال والأنعام والفتك بالأعراض وتعذيب البرآء

ونظراً لكون السلطة أطلقت اليد للبياز والجلاوى وأعوانهما ليرهقوا المرا كشيين فسجنوا ونفوا وعذبو وجلدوا وكبلوا وانتهكوا الحرمات فاعتدوا على علماء الشريعة ورجال الدين وأقفلوا ديار الصناع والوطنيين بعدما طردوا سكانها و بددوا أمتعتها وهجموا على المدارس القرآنية فشردوا تلاميذها ونفوا أساتذتها وأهانوا الكتب والألواح والدفاتر ثم أقفلوها ، وصادروا الصحافة الوطنية وفرضوا العقوبات والغرامات على من يقرأها .

و بما أن المسؤولين من الولاة سمحوا بتنظيم حج تبشيرى لكنيسة سانت تيريز بصفتها قديسة البعثات التبشيرية بالخميسات ، و بمنع الطلبة بآيت أور بيل من قبيلة زمور من عقد موسمهم القرآنى السنوى إلا بشرط عدم قراءة القرآن وعدم الدعاء لجلالة مولانا السلطان ، كما سمحوا من قبل بمنع الاحتفال بالمولد النبوى بمرا كش مما يدل على أن روح السياسة البربرية ما تزال مسيطرة على إدارة الحماية .

ونظراً لخنق الصحافة المغربية بالحجز والتعطيل والمراقبة .

ونظراً لرفض الطلبات الموجهة للحكومة فى شأن تأسيس جمعيات مختلفة .

ونظراً للاتهامات التى توجهها الصحف الاستعمارية المأجورة لحركتنا وتصويرها بصورة مخالفة للواقع .

و بعد أن استمع المؤتمرون لبيانات الحزب الوطنى بكل ما تقدم ، ودرسوا الموقف من جميع وجوهه قرروا ما يأتى :

١ — يستنكر المؤتمرون باسم الشعب المغربى جميع أنواع الاضطهادات المفجعة بمكناس ومراكش و بنى يازغة والبوادي المغربية ، و يحتجون على تلك الأعمال الهمجية التى تمثل روح العصور المظلمة ، و يطالبون بإطلاق سراح جميع المعتقلين و إعطاء تعويضات عاجلة لسائر المنكوبين وعائلاتهم عما غصب منهم .

٢ — يحتج المؤتمرون بصفة خاصة على مقاومة الصحافة المغربية و يقررون محاربة كل التدابير والمحاولات المراد منها تعطيل الصحف أو حجزها أو وضع مراقبة عليها و يطالبون للصحافة المغربية بالحقوق التى تتمتع بها الصحافة الأجنبية بالمغرب

٣ — يستنكرون إصرار الإقامة على رفض السماح للمغاربة بتأسيس الجمعيات كيفما كانت غايتها .

٤ — يعتبر المؤتمرون مسؤولية هذه السياسة ملقاة على الروح الرجعية التى تسيطر على دوائر الحماية والتى سبق لها أن أثارت سخط المغرب والعالم الإسلامي فى القضية المغربية .

٥ — يلتزم المؤتمرون بمقاومة هذه التصرفات الجائرة بكل الطرق الجدية المشروعة ، ويكلون اختيار الوسائل والظروف للمسؤولين فى الحزب الوطنى .

٦ — يستنكرون كل التهم الباطلة والافتراءات المصطنعة التى تلصقها الدوائر الرجعية والصحف الاستعمارية بحركتنا ، ويعلنون أن حركتهم ليست لها صلة بأى عامل خارجى ، ولا تعتبر أبداً مسؤولة إلا عما يصدر من طرف المسؤولين فى الحزب الوطنى .

٧ — يقررون أن كل تفاهم مع الحكومة لا يمكن إلا بعد العدول عن خنق الحريات والإضطهادات وبعد تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة ويعتبرون أن فى رعاية جلالة مولانا المنصور بالله لشعبه الكريم وفى عطف الأحرار من رجال الديموقراطية الفرنسية ما يسهل الوصول لذلك .

٨ — يعاهد المؤتمرون الله على تنفيذ محتويات هذا الميثاق ، ويعلنون استعدادهم لتقديم التضحية اللازمة لذلك .

***

وإذن فقد قرر المؤتمر العمل المباشر لمقاومة سياسة الجنرال نوجيس والدفاع عن الحريات المغربية ، وقد كلفت اللجنة التنفيذية الأستاذ محمد اليزيدى بتبليغ نص الميثاق للاقامة العامة ، فسلمه بالفعل لرئيس الديوان المدنى مسيو جايا الذى أظهر قلقه لمجرد قراءته ، وبعد ساعتين من استلامه للميثاق سافر بالطيارة إلى باريس مبعوثاً من طرف المقيم العام ، كما كان قد سافر من قبل الباشا الجلاوى للاشتراك مع الإقامة العامة لإقناع السلطات الفرنسية بخطورة الحركة الوطنية

وهكذا استطاعت الرجعية الاقطاعية أن تتحد مع الاستعمار لمقاومة حركة التجديد والتحرير الوطني ، وفي يوم العشرين من أكتوبر اتصل بي في فاس الكومندان كوجي باسم الإقامة العامة وحاكم الناحية الفاسية للبحث عن حل أخير للمشكلة ، أو بعبارة صحيحة للتهديد بقرب الفاجعة ، ولكنني رفضت أن اجتمع به إلا في مكتبه ، فقبل ذلك واجتمعنا فعلا بمحضر أحد أعوان الإدارة عبد الجليل الوزاني الذي كان يظن كوجي أن حضوره سيكون شاهداً عدلا على أن الحماية قد بذلت كل جهودها لإرضائنا قبل أن تأخذ قرارها النهائي للابعاد ، غير أنني لم أكن في جو يسمح لي بقبول أدنى ملاطفة أو تصنع ، ولذلك فإن حديثي معه كان كله حديث الصرامة والغضب والاتهامات للاقامة العامة والحماية والاستنكار لأعمالها ضد الدين وضد الوطن والإنسانية .

وفي يوم ٢٥ أكتوبر أصدر المقيم العام قراراً بإلقاء القبض عليّ وعلى الأساتذة محمد اليزيدي وعمر عبد الجليل وأحمد مكوار .

وقد التقينا في مدينة (ميدلت) حيث بتنا جميعاً ، ثم نقلنا في الصباح لقصر السوق ووضعنا في خلايا مقفلة بالحصن العسكري تحت حراسة الجنود الفرنسيين .

وفي يوم ٣ نوفمبر نقلت في طيارة خاصة من (قصر السوق) إلى الصحراء ، ومنها إلى الجابون في أفريقيا الاستوائية على ما سأبينه بعد ، ونقل إخواني الآخرون إلى مراكز مختلفة في الصحراء المغربية .

الثورة الوطنية

وقد كان لهذا العمل الظالم رد فعل قوى فى نفوس المغاربة جميعاً ، فما علم الناس بخبر اعتقالنا حتى قامت مظاهرات كبيرة فى سائر المدن والقرى المغربية من مراكش إلى وجدة ، وكان المتظاهرون يعربون بكل ما يستطيعون من قوة وحماس عن تضامنهم مع قادة الحزب المعتقلين ، ويطالبون بالحقوق التى اعتقلوا من أجلها ، وقد اعتقلت السلطة فى كل الجهات مئات المتظاهرين ، ووقع اصطدام عنيف فى (القنيطرة) يوم ٢٧ أكتوبر أثناء التظاهر بين الوطنيين والبوليس أدى إلى موت ١٤ شخصاً وجرح عشرات من المغاربة ، وقد اعتقل إثر ذلك رئيس مكتب الفرع بالقنيطرة صديقنا السيد محمد الديورى وحكم عليه بالسجن سنتين ، ووقع بعد ذلك إضراب عنيف وتظاهر مستمر ، كما وقع نسف لم يعرف أصحابه لمستودع السلاح بالمدينة قدر بخسائر فادحة .

وفى فاس عاصمة المغرب الفكرية ومقر المركز العام للحزب الوطنى كان التظاهر على أشد ما يتصور ، فصدرت أوامر القيادة العليا العسكرية للجنرال بلان حاكم الناحية باحتلال المدينة والدفاع عنها ، فكان التصادم قويا بين الجيش والمتظاهرين استمر أياماً كان يعلن فيها الجنرال بلان ببلاغات عسكرية مراحل احتلاله لمراكز التجمع الوطنى بفاس ، وبعد صراع شديد وسقوط عدة موتى وجرحى توصل الجنرال لاحتلال مقر المركز العام للحزب بحى النواعريين ، ولا يزال محتلا بعسكر (القوم) إلى الآن أى بعد عشر سنين من هذه الواقعة .

وبعد محاصرة المدينة واحتلال الجند لسائر أحيائها لم يبق للمتظاهرين مركز إلا جامع القرويين الذى أخذوا يحتشدون به بالآلاف للتظاهر وإعلان التضامن مع الزعماء ، فصدر أمر من الحكومة بإقفال جميع المساجد فى المغرب

ولكن الوطنيين استطاعوا أن يستمروا فى التجمع بجامع القرويين مستعملين جميع الوسائل للوصول إليه ، وتدخل الجيش وأخرجهم من الجامع بطريق القوة إلى الشارع ، حيث كان عسكر (القوم) ينتظرونهم ، ووقعت معارك دامية اعتقل فيها ١١٥٠ وطنياً سيقوا للسجن كلهم ، كما اعتقل الأستاذان عبد العزيز ابن ادريس والهاشمى الفيلالى وغيرهما من رجال الحركة البارزين .

وفى مساء ٢٩ أكتوبر استدعت الإدارة الأستاذ محمد حسن الوزانى لتعرف موقفه مما جرى ، فأعلن تضامنه مع الحزب الوطنى وسيق هو للسجن أيضاً ، وفى الوقت نفسه وقع اعتقال الأستاذ الحاج الحسن أبى عياد عضو المجلس الوطنى بحزبنا والأستاذ إبراهيم الكتانى ، واستمرت المظاهرات بمختلف جهات المغرب عدة أسابيع كانت الإدارة فيها مثال الشدة فى القمع والوحشية فى الزجر ، وأعقب المظاهرات عمل إرهابى لم يعرف أصحابه كان من مظاهره مهاجمة إدارات بعض الصحف الأجنبية ومستودع البترول بمكناس ، وغير ذلك من علامات الهياج الشعبى غير المحدود .

ولقد عومل المعتقلون الذين سيقوا لمختلف السجون العسكرية والمدنية بمعاملة المجرمين العاديين ، ونقل قسم كبير من مثقفيهم وقادتهم إلى (بوذنيب) وغيرها من مراكز الصحراء النائية حيث كلفوا بأشغال شاقة قضت على صحتهم وأفقدت الكثيرين منهم حياتهم ، ونحن لا نريد أن نسجل هنا ما عاناه إخواننا رجال الحركة المغربية في هذه المرحلة من أجل التضامن معنا ؛ فإن ذلك ليس من متناول هذا الكتاب ، وقد خصص بعض أصدقائنا من المعتقلين فى هذه الموقعة كتاباً خاصاً حكى فيه بالتفصيل فى أكثر من مائة وخمسين صحيفة كل ما عومل به الوطنيون فى أكتوبر عام ١٩٣٧ .

وقد ظن الجنرال نوجيس أنه انتقم من الوطنية المغربية وقضى عليها ، فزار مدينة فاس والدم يجرى بها ، والشعب فى مظاهراته ، حيث أعلن للصحفيين يوم ٣١ أكتوبر أنه : « لن يغض الطرف أبداً عن أعمال الوطنيين » ، وقال :

« إنى أعلم جيداً الآن أن لى تأييد جميع الأحزاب الفرنسية التى أدركت مقدار الخطر ، والتى رأت شيئاً فشيئاً أن برنامج الثورة قاد فى شهر واحد باسم (الحزب الوطنى) إلى إثارة البلاد كلها من أقصاها إلى أقصاها ، ولكى نقضى على خطط الوطنيين كان واجباً أن نستعمل — متى لزم — قوة جيشنا ، إن هذه قضية سلامة عامة ، إذن فقد قمنا بواجبنا واستعملنا القوة وسنستمر فى استعمالها » .

وهكذا شهد الجنرال فى تصريحيه بقوة الثورة الوطنية وشمولها تحت قيادة الحزب الوطني الذى عرف كيف يجند الشعب كله فى صعيد واحد للدفاع عن حقوق الأمة وحريات أفرادها .

تضامن المنطقة الخليفية :

ولم تكن حركة التضامن قاصرة على منطقة النفوذ الفرنسي فقط ، بل تجاوزتها إلى المنطقة الدولية والأسبانية ، فمنذ يوم ٢٩ أكتوبر قامت فى تطوان مظاهرات عظيمة تهتف بالحرية وحياة وحدة المغرب فى ظل العرش وحياة الزعماء المعتقلين ، وقد لبى الجمهور دعوة الأستاذ عبد الخالق الطريس ونداء الأستاذ المكي الناصرى للاحتشاد فى المساجد وإقفال الأسواق ، وخطب كل من الأستاذين خطباً عديدة ألهبت حماسة الكثيرين المحتشدين .

وفى مدينة العرائش اجتمع آلاف من القادمين من سائر قبائل المنطقة الخليفية فى شكل مؤتمر خطب فيه الأستاذ المكى الناصرى ووجهوا رسائل الاحتجاج للرئيس شوتان وسارو وللمسيو ديلبوس وزير الخارجية الفرنسية وللجنرال نوجيس معلنين لهم عزم القبائل المغربية على الدفاع عن الحركة المغربية بكل الوسائل ومع كل التضحيات ، والعمل على تحقيق برنامجها المقدس كما وجه المؤتمرون برقية إخلاص وولاء لجلالة السلطان .

وقد استمرت صحافة المنطقة الخليفية فى حملاتها على أعمال السلطة الفرنسية ونشر تفاصيل الحركة الوطنية وتضحياتها والمطالبة بتسريح زعمائها وأنصارها .

وقد قامت الجزائر وتونس بإعلان تضامنهما مع الشعب المغربي في الدفاع عن حريته وحقوقه المغصوبة برغم أن العسف قد امتد للجزائر نفسها ، وقرر مؤتمر الحزب الدستوري المنعقد بقصر هلال التضامن المطلق مع الوطنيين المغاربة ، فأعلنت تونس إضراباً عاماً لمدة ثلاثة أيام ووجهت احتجاجات شديدة للدوائر المختصة .

أما في المشرق العربي وفي سائر العالم الإسلامي فقد تناولت الصحف والهيئات الحوادث بكل تفصيل ، وعلقت عليها تعاليق التضامن والإعجاب ، ووجهت سائر الهيئات والأحزاب باحتجاجاتها واستنكاراتها للدوائر الفرنسية .

وكان للثورة المغربية صداها الكبير في الصحف الأجنبية ومراكز الإذاعة الأمر الذي أدى إلى حرب أعصاب كبيرة بين إذاعات فرنسا وبين إذاعات إيطاليا وألمانيا والبلدان العربية التي لم تتأخر عن التشنيع بفظائع الفرنسيين وسوء أعمالهم .

وقام الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج في فرنسا وسويسرا بالدعاية اللازمة رغم إجماع الأحزاب الفرنسية على التضامن مع الجنرال نوجيس ، وقد أدى نشاطه إلى مطالبة الإقامة العامة للحكومة الفرنسية بتسليمه لها ، ولكنها لم تقبل طلبها ، فظل سكرتير الحزب الوطني يعمل حتى أصيب بمرض عضال كاد يودي به لولا عملية طبية ناجحة .

ومن الحق أن أسجل هنا احتجاج الأستاذ ماسينيون وجماعة من رفقائه أساتذة السوربون وكوليج دي فرانس على قرار إبعادي من المغرب لافريقيا الاستوائية برغم الجو السياسي الفرنسي الذي كان ضداً علينا وعلى حركتنا .

استمرار الحركة :

وبالرغم عن القمع الشديد الذى أصيبت به حركتنا ، وبالرغم عن إقفال الإدارة الرسمى للحزب الوطنى واحتلال مركزه العام بقواتها المسلحة فقد استمرت خلايا الحزب تعمل عملها فى أناة وهدوء ، ولكن فى استمرار وتقدم ، وأصبح الوطنيون يعرفون باسم (الحزبيين) فى سائر الأوساط المغربية ، وعادوا المالكين للموقف كله منذ سنة ١٩٣٨ ومنذ أطلق سراح الأخ اليزيدى وهو يسير الحركة الحزبية أو الحزب الوطنى بلباقة ودهاء كبيرين ، وقد جدد أعماله الجليلة وحركاته القوية .

واستمرت بفاس أعمال الدعاية والتنظيم دون أن تنقطع فى زمن ما ، وكان لكثير من شباب الحزب يد بيضاء فى المحافظة على روح الحركة واتجاهها ، نذكر منهم السيد محمد السعدانى الذى استطاع أن يحصل على محبة سائر إخوانه ويجمعهم من حوله .

ولم تكن الإقامة الفرنسية بالتى تغفل عما يجرى ، فقد كانت تعتقل بين الآونة والأخرى عديدين من رجال العمل النشيطين ، وسجلت سنة ١٩٣٩ عدة حوادث مهمة واجتماعات عامة للاحتجاج على تصرفات الإقامة العامة ، كما سجلت مقاومات عنيفة لبعض الموظفين المغاربة المتعاونين مع الفرنسيين .

وحاول الجنرال نوجيس أن يتخذ سياسة اتصال ببعض الوطنيين مجاملة لهم ، فكان يمد يده لجمعيات قدماء التلاميذ الذين كان يرى فيهم معتدلين محايدين وقد قبل هؤلاء الاتصال به وقدموا له عدة مذكرات تتعلق بإصلاح التعليم والعدلية وغيرهما من المسائل الضرورية ، ولكنهم سرعان ما اقتنعوا بأن الحماية لا تريد إصلاحاً فارتبكت علاقتهم معه .

على أن الحركة الوطنية لم تكن فى مواقفها بالتى تبعد عن الحكمة أو تغفل الفرصة المواتية ؛ فما قدمت إيطاليا الفاشية مطالبها المتعلقة باستغلال الفوسفات

المغربي وعرضت قضيتها على محكمة لاهاى الدولية حتى تحرك الوطنيون يعلنون عدم قبولهم استيلاء إيطاليا ولا فرنسا ولا غيرهما على التراث المغربي ، وأن سياسة التأميم للمرافق الحيوية للبـــــلاد ستظل هى الخطة الوطنية كما قررها الحزب الوطنى وناضل عنها .

وموازاةً للحركة السياسية فقد كان لجماعات المحافظة على القرآن الكريم دور كبير فى تثبيت دعائم الحركة أيام غيبة الزعماء ، وإذا كنا نعلم أن هـذه الجماعات ظلت الهيئات الوحيدة العلنية فى البلاد استطعنا أن نفهم المدى الذى تطورت إليه فى مواصلتها للدعوة الروحية والاجتماعية ، وفى ما أمكنها من عقد اجتماعات يحضرها سائر أنصار الحزب ، ويتناولون فيها ما يشاءون من قضايا ، على أن رجال الحزب لم يغفلوا إقامة سائر الاحتفالات والذكريات التى أسسها الحزب الوطنى ، وهـكذا ظلت الحركة مستمرة برغم الحديد والنار ، وظلت التضحية من أجل القضية مستمرة كذلك ، والبيـانات توزع والخطب تلقى والاحتجاجات ترفع والمظاهرات تعقد والتشهير بأعمال المستعمرين في الداخل والخارج لا ينتهى .

وكون الطلبة الموجودون فى فرنسا (هيئة الدفاع عن المغرب الأقصى) وظلوا يعملون بدورهم فى سبيل مبـادىء الحزب وأفكاره ، ولم يتركوا مؤتمراً إلا أعلنوا فيه صوت المغرب عالياً ، ولا اجتماعاً إلا نددوا فيه بفظائع المستعمر وطالبوا بعودة الزعماء .

وفى مصر قامت بعثة الطلبة التى وجهها الحزب الوطنى بعمل جليل تحمد عليه ؛ فقد بعثت دعوة البلاد فى المشرق بعد أن عفى عليها النسيان وأذاعت فى الصحف والأندية كل ما وصلها من أنباء الحركة فى الداخل والخارج ، وكانت تتردد على الأندية للخطابة بها وإلقاء المحاضرات شـارحة للرأى العام العربى ما تعانيه مراكش من ضغط وإرهاق ، وما يعانيه زعماؤها من تشريد وإعنات ، وسنرى كيف استطاعت أن تتطور بمجهودها إلى المرحلة التى وصلت إليها حركة المغرب العربى فى مصر وغيرها من بلاد المشرق العربى .

في المنطقة الخليفية :

وفى سنة ١٩٣٨ فكر حزب الإصلاح الوطنى بالمنطقة الخليفية فى ضرورة وضع برنامج للاصلاح الوطنى للمنطقة على غرار برنامجنا الذى وضعناه سنة ١٩٣٣ ، وقد اجتمعت هيئته العليا ودرست الموضوع وقررت أن تتخذ من نفس مطالب الشعب المغربى برنامجا لحزب الإصلاح مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة التى تناسب ظروف المنطقة وما يجز بهـا ، وقد جاء فى المقدمة التى وضعها حزب الإصلاح لبرنامجه ما يأتى : « وقد شعر المغاربة بوجودهم المستقل ووجوب الاحتفاظ بهذا الوجود ، وأن أبرز مشخصات بلادنا : الإسلام والعروبة والمغربية ، ولهذا نريد أن نسجل فى هذه المقدمة أننا مغاربة مسلمون ديننا الإسلام ولغتنا الرسمية اللغة العربيه وقوميتنا قومية عربية مسلمة تعمل للتعاون مع الدول المسلمة ، وأن المغرب بسائر مناطقه وحدة لا تتجزأ ، وأن مبدأنا فى حكم البلاد حكم ملكى إسلامى على أساس الشورى ونظم الشريعة الإسلاميتين ، وعلى ضوء النظم الحديثة التى برهن تطبيقها على صلاحيتها للمجتمع البشرى ، وأننا لا ننسى الخدمة الجليلة التى قدمتها العائلة العلوية الشريفة بالمغرب ، لذلك نحن متشبثون بالعرش العلوى الشريف » .

« ونحن بصفتنا (الكتلة الوطنية) فى شمال المغرب أولا و (حزب الإصلاح الوطنى) أخيراً كثيراً ما دافعنا عن وحدة المغرب ، وكثيراً ما رغبنا أن يكون عملنا مشتركا موحداً لرفع شأنه ، وقد اطلعنا على (مطالب الشعب المغربى) قبل تقديمها بالصفة الرسمية لجلالة السلطان وللحكومة الفرنسية ، فأيدناها ودافعنا عنها فى كثير من الأحيان على صفحات لسان حالنا إذ ذاك (الحياة) الغراء لأن (مطالب الشعب المغربى) فى جنوبه هى فى الحقيقة حاجيات شمال المغرب » .

« نعم وقد وقع بعض التعديل فى المطالب التى نقدمها عن (مطالب الشعب المغربى) ، ولكن هذا التعديل تفرضه الحالة فى هذه المنطقة وتشريعاتها الجديدة

المختلفة أحياناً مع تشريعات المنطقة السلطانية » .

وقد رفعت هذه المطالب لسمو الخليفة السلطانى ، كما قدمت لممثلى الحماية الأسبانية ، وطبعتها المطبعة المهدية فى كراسة خاصة أخذ حزب الإصلاح ينشرها ويدعو الشعب للتجمع من حولها .

وبينما كان الوطنيون يهيئون مطالبهم كانت الجالية الأسبانية تدبر مؤامراتها ضداً على سمو الخليفة الذى كان قد ظهر بمظهر الوطنية الصحيح ، واستطاع أن يحصل على بعض الحقوق التى أشرنا إليها من قبل ، فأخذت الجالية الأسبانية تطالب بسلب الخليفة سائر نفوذه والرجوع إلى سياسة القمع التى كانت متبعة قبل بيك بيدير ، وقد استمعت حكومة فرانكو شكاوى الجالية الأسبانية ، وعزلت بيك بيدير سنة ١٩٣٨ من منصبه ، وعينت مكانه الجنرال اسينسيو فتقدمت إليه الجالية بمطالبها فقبلها ، ولكنه اشترط التنفيذ التدريجي لها ، وفعلا سنت عدة قوانين استثنائية ، وأخذت الإقامة تضيق على حكومة الخليفة وتقاوم الحركة الوطنية .

* * *

وقبل أن ننتهى من هذا الفصل يجب أن نلاحظ أن المغرب بقى منذ بدء الحركة الوطنية حتى إعلان الحرب تحت نظام الإثارة والتهييج من خنق للحريات واعتقال إدارى وإبعاد ، كل ذلك لا رضاء طائفة من الحكام الذين لا يخضعون لأية مراقبة .

ولم تحقق الحماية أى مطلب من المطالب الأكثر استعجالا التى قدمتها الحركة الوطنية سنة ١٩٣٦ بعد برنامج الإصلاحات ، وقد تضافر على هذا الموقف وزراء اليمين مع وزراء أقصى اليسار فى الجمهورية الثالثة ، وطبيعى أن يؤدى ذلك إلى إقناع الوطنيين المغاربة بأنه من العبث البحث عن طريق للتعاون مع نظام رفض أن يمد إليهم اليد ، وتجاهل تصرف الإدارة التى لم تعتبر حتى مقتضيات عقد سنة ١٩١٢ .

فى الحرب العالمية الثانية

ومع كل ما كابدته الوطنية المغربية ، ومع كل ما واصلت الإقامة العامة فعله من ظلم وإرهاق فإن الحزب الوطنى أبى إلا أن يعرب مرة أخرى عن حسن نواياه ، فأرسل وفداً للمقيم العام يعلن له تضامن الوطنيين المغاربة مع جلالة السلطان فى رغبته في عدم وقوع أى شئ يمس بمصلحة النصر فى الحرب القائمة ، ويذكر المقيم العام بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة النصر نفسه .

والحق أن موقف جلالة الملك كان له الأثر الفعال في توجيه السياسة الوطنية فى وقت الحرب ، وقد أظهر جلالته رغبته الأكيدة في أن يظهر المغرب فى مظهر الحليف الوفى ، ولم يرد جلالته أن يكون الجيش المغربى مجرد جيش مقاتل فى صف الخصوم ، بل أحب أن يعتبر المغرب كدولة مقاتلة من أجل مقاومة العنصرية واضطهاد الشعوب حتى يتسنى له أن يطالب باسم هذا المبدأ فيما بعد الحرب ، وقد ظهرت شخصية جلالة ملك المغرب عظيمة في مواقفها المتحمسة ، ولم تدع فرصة تمر إلا انتهزتها للدفاع عن المبادئ المغربية ومطالبها ، وقد كان ذلك فى أول الحرب ، كما كان فى وقت الهدنة الفيشية وبعد نزول الحلفاء بالمياه المغربية لم تؤثر فيه عوامل النصر أو الهزيمة ولا مؤثرات الاختلاف فى النظم أو الحكومات ، ولقد صرح جلالته غير ما مرة بأن المغرب مستعد للحرب إذا فكرت ألمانيا أو إيطاليا فى احتلاله ، كما قاوم النزعات العنصرية التى حاول الجنرال نوجيس تطبيقها على اليهود المغاربة فى إجلاء المقيمين منهم فى الأحياء الأوربية عنها ، ولما طلب منه المقيم العام الخروج من الرباط بعد هجوم الحلفاء رفض إجابة الطلب ، وقال إنه قدوة للمغاربة جميعاً ، ولذلك لا يمكنه أن يخرج من عاصمة ملكه ولو كان ما كان ، وظل بقصره العامر والقنابر تتجاوب

أصداؤها فى أنحاء العاصمة كلها .

ولقد حاول الألمان أن يجدوا فى رجال (الحزب الوطنى) مساعداً لهم على عملهم فلم يظفروا بأحد ، ووالوا الدعاية المباشرة بقرب عهد الظفر الألمانى الذى يفسح المجال لنيل المغرب نظاماً أكثر حرية وعدلا ، فلم يغر الوطنيين ذلك ، ولا أثر فى نفوسهم ، وقد استطاع الوطنيون أن يكتشفوا نوايا الألمان ويعرفوا حقيقة مراميهم ، واستطاع أنصار الحزب بباريس وغيرها من المدن الأوربية أن يتعرفوا بالحقيقة على وجهها ، ويطلعوا الزعماء عليها ، وهى أن ألمانيا لا تريد إلا تشييد أمبراطورية مبنية على التفوق الجنسى الآرى ، وذهب الأمين العام للحزب الوطنى الأستاذ أحمد بلافريج بنفسه يتحسس الاتجاهات المحورية ، فلم تغره مواقف بعض الزعماء العرب ولا بعض دعايات الأجانب ، وكتب لإخوانه يحذرهم من أكاذيب المحور ورجاله ، وهكذا استطاع (الحزب الوطنى) أن يشق لنفسه الطريق فى وسط الدعايات المختلفة ، ويقف موقف المؤيد لمبادئ الديمقراطية فى الوقت الذى يدافع عن المغرب وعن حريته ، ويتحفز ليخطو بالحركة خطوتها العظيمة التى سنتحدث عنها .

ومنذ سنة ١٩٤٠ أخذ تيار عام يجرى فى أواسط الحزبيين كما يسمونهم ، يذكرهم بما قامت به فرنسا من فظائع ، وكيف أنها لم تتأثر بالظروف ولا اتعظت بالأحداث ولا راعت الدماء المغربية التى تسيل فى صفوفها ، واتجهت الأنظار إلى ضرورة الخروج من نظام الحماية والبحث عن وسائل التحرر والانعتاق .

ولم تكن سياسة الحرب التى اتبعها الجنرال نوجيس إلا سياسة القمع وإعلان الأحكام العرفية واتهام الأبرياء والتخوف من الشخصية التى ظهر بها جلالة الملك ، واللباقة التى برز بها مسيرو الحزب الوطنى .

وإذا أضفنا لهذا الضعف المعنوى الذى استبان للكل من صنع الجنرال نوجيس وفقدانه لكل قدرة على المقاومة برغم المركز الذى كان يشغله فهمنا مقدار الاحتقار الذى وجده المغاربة فى نفوسهم عموماً لنظام يترأسه أمثال نوجيس

الذى يتحكم فى مصير المغرب، الشجاع ورجاله الأوفياء .

وإذا كانت الإقامة العامة قد بررت قمعها لرجال (الحزب الوطنى) بادعاء تطرفهم فى مطالبهم ، وفى وسائل العمل لتحقيقها فإن موقفها من جمعيات قدماء التلاميذ التى تضم النخبة المتخرجة من المعاهد الفرنسية والتى ظن فى وقت ما أنها حصلت على نوع من ثقة الجنرال نوجيس لأنها تعمل تحت نظر مستشارين فنيين فرنسيين تعينهم الحماية طبقاً لأوامرها المفروضة فى تأسيس الجمعيات — قد كشف عن وجه الحماية ونوايا رجالها ؛ فإن هـذه الجمعيات المؤسسة طبقاً لأنظمة الحماية نفسها لم تستطع أن تقتلع من الإقامة العامة ولا حتى اليسير من مطالبها التى لم تعد شئوناً عامة ومستعجلة ، والتقارير التى رفعتها للاقامة فيما يخص تنظيم المحاكم المغربية أو التعليم مثلا لم تحظ قط بأى اعتبار من طرف المسؤولين فى الحماية ، وقد أدى ذلك إلى أن رفض القدماء الحضور فى ما يسمونه (مجلس شورى الحكومة) لأنهم أبوا أن يكونوا مجرد تماثيل لا تعمل ولا يقبل لها كلام حتى فى أمس المسائل بالحياة الحاضرة فى ظروف الحرب كالمون والمسكن وغير ذلك من الضروريات .

وقد استمرت الحماية فى خطتها حتى بعد نزول الحلفاء بشمال أفريقيا ، ولم تفكر حتى فى مداجاة مئات الآلاف من الأوربيين والأمريكيين الذين شاهدوا حالة المغرب وسجلوا ما يلاقيه أبناؤه من عسف واضطهاد ، بل اتخذت من وجود هؤلاء الأجانب سبباً للاضطهاد مرة أخرى لتثبت أنها لا تخاف أحداً وأن فى استطاعتها أن تستمر فى قمعها برغم كل الاعتبارات حتى تقتل فى نفوس الأهالى كل أمل فى عون الديمقراطية ورجالها .

وإذن لا غرابة إذا رأينا الشعب المغربى يتجه الاتجاه الصحيح ، وإذا رأينا (الحزب الوطنى) يعلن الرغبة فى الخروج من سياسة المراحل إلى سياسة العمل من أجل الاستقلال العاجل الناجز .

الهدنة الفيشية :

لم يتغير موقف الاقامة العامة فى داخل المغرب بعد احتلال الألمـان لعاصمة فرنسا واستيلاء المـاريشال بيتان على الحـكم ، وكل ما هنالك أن لجنة الهدنة زارت البلاد فلم تجد فى الأوساط الوطنية أدنى صدى لدعايتها ، وظهرت شخصية جلالة الملك فى الدفاع عن المغاربة على وفق ما سبق أن بيناه ، لـكن فكرة الاسـتعداد للقيام بحركة جديدة أخذت تعمل عملها فى أوساط الوطنيين الذين كانوا ينتظرون الفرصة لإعلان صوتهم عاليا .

وفى هـذه السنة (١٩٤٠) إحتلت أسبانيا منطقة طنجة الدولية ، وقام الحزب الفاشى الأسبانى بمظاهرات فى جميع أنحاء أسبانيا المطالبة بالاستيلاء عسكريا على منطقة الحماية الفرنسية ، وقد أخذ فرانكو يستجيب لرغبة الأسبانيين فسمح للألمان بالتدريب فى المنطقة الخليفية واحتلال بعض الموانىء المغربية ، وكان الشعور الوطنى فى طنجة و بقية المغرب ضداً على العمل الأسبانى ، وقد تأثر الوطنيون المغاربة لطرد مندوب جلالة ملك مراكش واحتلال السفارة الألمانية لقصر المندوبية بطنجة ، فانتعشت فى النفوس روح الوعى القومى الذى يرغب فى الاستقلال عن كل من فرنسا وأسبانيا حتى لا تبقى البلاد عرضة لتهافتهما على السلطة وتنافسهما فى إشعال الحروب .

ولما نزل الحلفاء فى المغرب يوم ٨ نوفبر سنة ١٩٤٣ اطمأنت النفوس من جانب التوسع الأسبانى والاحتال الألمانى ، فأخذ الوطنيون يتحركون بكيفية أقوى برغم عناد الفرنسيين وسوء معاملتهم ، وقد جدد الحزب الوطنى تنظيم فروعه ، فانضم إليه كثير من الموظفين الذين ظـلوا محايدين إلى اليوم ، وأصدر الحزب مجلة (رسالة المغرب) التى سمحت لأقلام الأدباء الوطنيين بأن تنبعث وسعى فى جمع الأمة كلها من حول الاتجاه الذى سيظهر بيننا بعد سنة أخرى .

وفد الحزب الوطنى فى المشرق :

فى سـنة ١٩٣٧ توجهت بعثة من الطلبة إلى مصر تتكون من الأساتذة عبد الـكريم ابن ثابت وعبد المجيد ابن جلون وأحمد ابن المليح وعبد الـكريم غلاب والعربى بنانى لإتمام دراستهم ، ولما تخرج أفرادها من كلية الآداب كونوا منهم وفداً يعمل لصالح القضية المغربية ونشر دعايتها ، وكان لأفرادها جولات للقيام بالواجب فى الظروف الصعبة التى أعقبت ثورة سنة ١٩٣٧ المغربية .

وفى سنة ١٩٤٣ رأى أعضاء الوفد أن الخير فى ضم العناصر المغربية الموجودة بمصر إليهم ليتسنى لهم العمل فى جو مغربى بعيد عن كل اختلاف ، فأسـسوا هيئة استقر رأيهم أخيراً على أن يعطوها هذا الاسم (رابطة الدفاع عن مراكش فى مصر) .

وقد وفق الإخوان فى إقناع ممثلى الهيئات المغربية بمصر للانضمام إليهم وقبول البرنامج الذى وضعوه وهو :

١ — المطالبة باستقلال مراكش تحت رعاية جلالة الملك المفدى .

٢ — ضمان وحدة الأراضى المراكشية وعدم اقتطاع أى جزء منها .

٣ — الانضمام لجامعة الدول العربية .

٤ — التعريف بقضية مراكش الوطنية وعرضها على الرأى العام العربى ولدى الحـكومات العربية ودوائر الحلفاء.

٥ — الدفاع عن رجال الحركة الوطنية فى مراكش والمطالبة بإرجاع المبعدين منهم و إطلاق سراح المعتقلين فوراً .

وهكذا وفق وفد الحزب الوطنى لنفس الغاية التى اقترحها الحزب فى الداخل برغم الحواجز التى وضعتها الحرب بين الجانبين .

وقد قامت الرابطة منذ تأسيسها فى أواخر سنة ١٩٤٣ بأعمـال جليلة ، فاتخذت مراكز خاصة للدعاية الوطنية وتوزيع نشرات دورية و إصدار كراسات

عن المسألة المغربية والاتصال بمختلف الهيئات والحكومات العربية ووفودها .

وقد انتهزت فرصة المشاورات التى وقعت فى القاهرة فى قضية الوحدة العربية بين وفود الدول العربية و بين حكومة مصر فاتصلت برفعة النحاس باشا و برؤساء الوفود وقدمت لهم المذكرات والبيانات التى تشرح لهم فيها أمانى مراكش فى الحرية والاستقلال وقد استطاعت أن تحصل على عطف واضح من الدول العربية التى بدأت تهتم شيئاً فشيئاً بشئون البلاد المغربية وتتنافس فى خدمتها .

وقد وصل للقاهرة عديد من اللاجئين من الدستور التونسى وحزب الشعب الجزائرى وجمعية علماء المسلمين بالجزائر ، وأخذ كل يعمل لوطنه و يبذل الجهود لتحقيق أهدافه . ولتوحيد هذه الجهود والاستفادة من جميعها قبل الإخوان الانضمام لجبهة شمال أفريقيا التى أسست فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ برئاسة الشيخ محمد الخضر بن الحسين أحد العلماء الزيتونيين اللاجئين لمصر منذ الحرب الكبرى الأولى ، وتقوى جمعهم بوصول الأستاذ الحبيب أبو رقيبة ، وقد استمر العمل المتحد ضمن الجبهة حتى انعقد مؤتمر المغرب العربى على ما سنبينه .

وحينما وقعت حوادث (الاستقلال) بالمغرب الأقصى تهيأ لإخواننا أن يردد واصدى البلاد بكيفية أقوى مما كان يتسنى لهم من قبل بفضل ما كانوا قد وصلوا إليه من تنظيم تضامنهم وتوحيد الصفوف المغربية كلها .

وقد كانت رسل الحزب الوطنى ثم حزب الاستقلال تتوالى عليهم منذ أمكن وصول الحجاج المغاربة للمشرق ، فقوى ذلك عزمهم ، وأعاد تنسيق عملهم مع رجال الحركة فى الداخل ، وإن كان الانفصال الذى أرغم عليه الجميع بسبب ظروف الحرب أثبت الانسجام الكامل بين أعضاء الحزب الوطنى فى الداخل والخارج حتى فى أدق معانيه التى تتطور فى مواجهة المسائل وتوجيه الأعمال .

مجهودات المنفى

ولم يكن هذا التطور الذى طرأ على إخواننا فى المغرب إلا نفس ما أدركته فى مواجهة الحقيقة وأنا فى منفاى القصى بالغابون ثم بالكونغو من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، فبالرغم من النظام الضيق الذى وضعت فيه ، وبالرغم من أننى ظللت مدة اعتقالى كلها فى بعد عن كل اتصال بالحياة العامة وأخبارها ، وفى منع كامل من الاجتماع بالناس وقراءة الصحف والاستماع للاذاعة ، بالرغم من كل ذلك فإن اتصالى المعنوى بروح التطور الوطنى فى البلاد ظل قوياً فعالا ، ولقد فكرت فى أن الحركة المغربية بعد أن بعثت الوعى القومى فى نفوس الناس يجب أن تعمل بكل قواها للحصول على الاستقلال ، وأن تصرف جهودها وتحصرها على هذا الاستقلال ، لأنه وحده الذى يفسح المجال للنهوض بأمتنا وتحريرها مما وقعت فيه من فقر وجهل ومرض ، وكنت أعود بنفسى إلى تاريخ الحماية وسياستها فأحس بأن نظامها لم يكن إلا حجر عثرة في سبيل تقدم المغرب والتطور الشعبي الذي بدأ منذ ستين عاماً ، ولذلك ظللت أبحث عن الوسائل التى تهىء لى — فى ظروفى العصيبة — الفرصة التى أعلن بها رأيى ، وأقفز بالحركة معها إلى المدى الذى أريده لاستكمال القضية المغربية وإنجاحها .

ولقد فكر الجنرال نوجيس فى كل شىء ، ولكنه لم يفكر أبداً فى أن منفى الغابون أو الكونغو سيكون مجالا للقيام بحركة تحريرية لفائدة البلاد ، ولقد بعثنى لهذا المنفى القصى وهو لا يعتقد إلا أنه قد دفننى على الأقل إلى أمد طويل ، ولم يخطر بباله أبداً أننى سأتيح لنفسى الفرصة التى أطالب فيها بالحق ، وأعمل لوطنى فى وقت اشتدت به وطأته القاسية على الوطنيين ، وحالت بينهم وبين أى عمل علنى فى سبيل البلاد .

والحق أنني منذ أعتقلت حتى إعلان ثورة دى جول لم يكن بالممكن لى أن أقوم بأى عمل إلا الاحتجاج على سوء المعاملة ، والمطالبة بحقوق المسجون السياسى ، وما يقع فى مناقشاتى العادية مع الضباط الذين كانوا يتعاقبون على حراستى ، ولكن الهدنة الفيشية وثورة الجنرال دى جول أتاحتا لى سبيلا لرفع صوت المغرب و بذل مجهود متواضع فى خدمته .

وفى شهر يولية سنة ١٩٤٠ احتلت جيوش دى جول قرية مويلا الواقعة فى جنوب الجابون وهى مقر اعتقالى منذ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى يونيه سنة ١٩٤١ وسارت في طريقها لمهاجمة العاصمة الجابونية (ليبرفيل أو المدينة الحرة) ، وعينت الولاية العامة رئيساً للعمالة الكومندان روجى أحد العسكريين الفرنسيين الذين يهتمون بالسياسة الإسلامية ، وقد انقطعت الصلة مع المغرب وسائر الشمال الأفريقى لأن ولاته ظلوا فى تضامنهم مع المارشال بيتان ، وذهب ليوتنان شوفالانجير الذى كان مكلفاً بشئونى من طرف الإقامة العامة لينضم للثوار الجوليين ، و بقيت تحت نظر ولاة أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الاستوائية فى هذا العهد مركز الاتجاه الفرنسى وتنظيم المقاومة للاحتلال الألمانى ، و برازافيل هى العاصمة التى حلت مؤقتاً محل باريس و إليها يلتجىء دى جول كلما ضاق بمعاملة الانجليز والحلفاء له فى لندن.

و كانت السياسة التى اتبعها ولاة أفريقيا الاستوائية مع الأورو بيين الموجودين بها هى دعوتهم للانضمام إلى دى جول و إمضاء رسالة تأييد له ، أو الاعتقال فى أماكن خاصة بأنصار فيشى ، وهكذا دعاني ذات يوم الكومندان روجى وتحادث معي ملياً في الشئون الحاضرة ، و بشرنى بأن الحال سيتبدل ، وأن الثورة الجولية ستعمل عملها فى قلب السياسة الاستعمارية الفرنسية ، وطلب منى أن أكتب للولاية العامة برأيى فى موضوعها ، فتملصت من الموقف ، وقلت له يمكنك أن تكتب بنفسك وتخبرهم بأنى كرئيس للحزب الوطنى لا أريد إلا الوصول لما يصبو إليه الحزب من تطور وتحرير ، ومضت أيام كتب فيها الكومندان روجى للولاية العامة وسافر لبرازافيل ثم عاد فقال لى كلاماً يدل

على أنه لم يجد فى الولاة المحليين نشاطاً واستعداداً لأن يكونوا على غرار ليوطى — حسب تعبيره — فى العمل لصالح فرنسا .

ثم تحادثنا مليا فى الحالة الدولية العامة ، وكنت فى حديثى معه ضارباً على الوتر الذى يحسه الفرنسيون ، فطلب منى بصراحة أن أكتب رسالة للجنرال دى جول وقدم لى مشروع رسالة على مثال الرسائل التى يقدمونها للفرنسيين ، فأجبته بأن قضية الخلاف الحادث بين فيشى ودى جول قضـية فرنسية محض لا حق لى ولا لسائر المغاربة فى التدخل فيها . نعم فيما يرجع لمقاومة الألمان يمكننى أن أوكد أنه ليس فى المغاربة أحد يريد أن يصبح محكوماً لألمانيا أو إيطاليا ، على أنه من الوجهـة المنطقية ما دامت فرنسا قد دخلت الحرب ، وما دام فى استطاعتها أن تقاوم فليس من الوفاء أن تخون حلفاءها وتلقى بهم فى أحضان الألمان ، وتخيس بذممهم وهم فى أشد الحاجة إليها . وأما فيما يخص القضية المغربية فأنا كممثل للحزب الوطنى اعتبرها قضيتى ، وأنا مستعد للتعاون مع الجنرال دى جول إذا كان راغباً فى أن يحقق أمانى الشعب المغربى ، ولذلك فمعرفتى بسياسة الثورة الجولية فيما يخص فرنسا لا يـكفينى ، بل يجب أن أعرف سياسة دى جول المغربية ، وحينئذ يمـكننى أن أعمل على ضوء استنتاجاتى منها ، ثم أفضت له القول فى سوء حال المغاربة والمجهودات التى بذلها الحزب الوطنى فى سبيل التوفيق بين حاجيات البلاد وبين الصداقة الفرنسية ، فأظهر اقتناعه بأفـكارى وطلب منى أن اكتبها بنفسها فى رسالة خاصة يتـكلف هو بتبليغها للجنرال دى جول بمناسبة حـلوله ببرازافيل فى شهر مايو ، وقد كان الجنرال دلارمينا هو القائد الأعلى للجيوش فى أفريقيا الاستوائية وهو القوميسير الأعلى بها ، بينما كان الجنرال سيسى مديراً لمصلحة الصحة العمومية ومعتبراً فى أوساط أفريقيا الاستوائية كالعضو الأهم فى انضمام الـكونغو لديجول ، والوالى العام ايبوى والـكاتب العام لورانسى كالعاملين الأساسيين فى انضمام إقليم تشـاد . وبين دولارمينا وديجول نوع تنافس كبير ، بينما يعتبر الآخرون أنفسهم

مريدين أوفياء لديجول .

كتبت رسالة للجنرال ديجول بواسطة الجنرال سيسى أقص عليه بعض ما جرى بينى و بين القومندان روجي وأقول له :

« إن المغرب الأقصى المرغم على استمراره فى نظام من العصور الوسطى ، والذى يرغب فى تطور شبيه بما وصلت إليه مصر والعراق لا يمكنه أن يقبل تجديد الاحتلال من ألمانيا أو إيطاليا ، وهو يعتقد أن حكومة حقيقية لفرنسا الحقيقية جديرة بأن ترضيه بتحقيق أمانيه القومية .

لست أريد أيها الجنرال أن أحدد فى هذه الرسالة مطالبنا ، ولكنى أريد أن أؤكد أننى شخصياً لا أرغب فى جاه ولا مال ، وإنما أرغب فى مصالح وطنى وحقوقه .

ورئيس الحزب الوطنى المبعد منذ خمسة أعوام لا يريد إلا أن يعرف السياسة الجديدة التى ستدشنونها فيما يخص المغرب الأقصى .

إننى لا أمثل شيئاً من ذاتى ، وإنما قيمتى فيما أتمتع به من ثقة الشعب ، وفيما سأحمله لأمتى من نتائج عملكم الرسمى .

إن ليوطى الذى تحترمونه لم يرتكب أخطاء نوجيس وأمثاله ، وقد أعرب عن ندمه على كثير من أنواع السياسة التى اتبعها بنفسه .

ولقد أيد الكثير من الفرنسيين حركتنا ، فإذا كانت سياسة سعادتكم تتفق مع سياستنا نحن فإنه من الممكن لى أن أفعل » .

حمل القومندان روجى هذه الرسالة إلى برازافيل حيث سلمها للجنرال سيسى ، وهذا الأخير سلمها مباشرة للجنرال دى جول الذى وعده بدراستها مع الجنرال كاترو فى سوريا الذى كان ذاهباً لها ليعلن الاستقلال ... ورجع روجى لمقر عمالته فحدثنى بما جرى وهو متفائل من دى جول ، ومتشائم من دولارمينا وأمثاله. ولكنه أكد لى أن الجنرال سيسى سيحل محل دولارمينا فتتحسن الحال ، وفعلا سافر سيسي إلى سوريا مع الموكب الجولى ثم عاد إلى برازافيل قوميسيرا

عاماً لاتحاد أفريقيا الاستوائية .

ومضت أيام دعى بعدها روجي لبرازافيل ، وأفهمنى معاونه المسيو بوراسكى أن القضية سائرة سيرها الطبيعى ، وأنها كانت من أسباب استدعاء روجي ، وبعد ما رجع هذا الأخير أخذ يهيء الجو باستدعائى لمنزله والحديث معى بأكثر ما يمكن من الأفكار الحرة ، وكان يبعث فى نفسى من الآمال الشيء الكثير ، وإن كنت أعرف أن الفرنسيين لا يتغيرون عن موقفهم ولو حدث من الوقائع أكثر مما حدث ، لأنهم محافظون فى أفكارهم ، ومن الصعب أن يتطوروا بالسهولة التى تظن .

ثم قدم لمويلا مبعوث خاص من طرف الشئون السياسية بأفريقيا الاستوائية هوايوتنان البحرى دولوجران أحد المستعمرين الذين كانوا يشتغلون فى سوريا مع المسيو بونصو ، وأحد الذين حكم عليهم الألمان بالإعدام للانضمام للجنرال دى جول ، وقد اجتمعت به فى عدة جلسات تناولنا فيها بتفصيل دراسة الحالة الحاضرة ، ثم بلغنى أن الولاية العامة كلفته أن يتخابر معي باسم فرنسا الحرة فى شأن المغرب وسائر الشمال الإفريقى ؛ لأن الحركة الفرنسية الحرة يهمها أن ترضى الأهالى لتستعين بهم على منع احتلال ألمانيا لشمال أفريقيا ومساعدة فرنسا على تحرير بلادها هى الأخرى ، وقد بينت له استعدادى للتوسط بين فرنسا الحرة وبين الوطنيين التونسيين والجزائريين فيما يخص تونس والجزائر ، وأما فيما يخص المغرب فقد أكدت له استعدادى أن أعمل ومعى رجال الحزب الوطنى لتحرير المغرب من الضغط الألمانى متعاوناً فى ذلك مع فرنسا الحرة ، ولكن هذا التعاون لا يمكن إلا بشرط واحد صريح ، هو أن يعلن الجنرال ديجول استقلال المغرب منذ الآن ، ثم بعد التحرير يشكل جلالة السلطان حكومة وطنية تعقد مع فرنسا معاهدة تحالف وصداقة ، وقد استمرت مخابراتنا الثنائية التى لم يتدخل فيها الجنرال روجى إلا ببعض الملاحظات ثلاثة أيام ، شرحت فيها كل آرائى فى مصير المغرب والنظام الديمقراطى الذى سيسود بعد

إعلان الاستقلال ، وكنت أحيل بعض النقط التي يمكن التجادل فيها إلى وقت المذاكرة الرسمية التي تجرى لعقد معاهدة التحالف بعد الاستقلال والتحرير ، وقد اتفقنا أخيراً على أن يوجه ليوتنان برقية لحكومة فرنسا الحرة يبلغها فيها خلاصة مذاكراتنا ، وقد بعث البرقية التالية :

« تفاوضت مع الأستاذ علال الفاسى ، وهو يقبل التعاون مع فرنسا الحرة على تحرير شمال أفريقيا من ضغط المحور بشرط الاعتراف الناجز باستقلال المغرب ، والسيد علال صريح ويتكلم فى استقامة ووضوح ، ويتمتع زيادة على نفوذه فى المغرب بثقة كثير من زعماء العرب » .

ومن الغد تلقى دى لوجران برقية تطلب منى السفر لبرازافيل عاصمة الكونغو الفرنسى لتتميم المذاكرة مع إدارة الشئون السياسية .

وقد لبيت الاستدعاء وسافرت صحبة الضابط المذكور إلى برازافيل حيث اجتمعنا بمجرد وصولنا بالمسيو لورانسيه الكاتب العام بالولاية العامة وأحد الذين حصلوا على ثقة كبرى من وزير المستعمرات المسيو بلوفان ومن الجنرال دى جول بمنزله ، وكان معنا مدير الشئون السياسية لأفريقيا الاستوائية ، واستمرت المذاكرة بيننا فى جو هادىء مدة ثلاث ساعات تناولنا أثناءها كل الموضوعات المغربية ، وكان محور حديثى يدور كله على ضرورة إعلان الاستقلال لإرجاع الثقة بفرنسا ، وعلى أن ثورة الجنرال دى جول يجب أن تكون في الوقت نفسه ثورة للمغرب الاقصى لتحريره فى ظل العرش العلوى الشريف من النظام الاستعمارى الحاضر .

ثم أقمت فى برازافيل سبعة أشهر كنت أجتمع أثناءها بمختلف الشخصيات الرسمية التى ترد على عاصمة الكونغو ، وأدافع أمامهم بكل حرارة عن الفكرة الوطنية التى اعتقلت من أجلها ، كما أشرح لهم وجهة النظر العربية فى تونس والجزائر وسوريا ولبنان وأدافع عنها بقدر المستطاع .

وفى يوليه سنة ١٩٤١ وصلت برقية من الجنرال دى جول للولاية العامة

يقول فيها : « لقد درست قضية الفاسى والمغرب وسأحمل معى الملف لبرازافيل» .

وقد وصل الجنرال إلى برازافيل للحضور فى حفلات الذكرى الأولى لانضمام مستعمرات أفريقيا الاستوائية إليه ، أو ذكرى الأيام الثلاثة الجيدة كما يسمونها وجاء معه سفير فرنسا الحرة فى أثيوبيا ، وهو كولونيل من إدارة الشئون الأهلية بمراكش سبق أن اشتغل بالإقامة العامة ، وكان مكلفاً من قبل الماريشال ليوطى بالشئون المغربية ، وقد اجتمعت بالكولونيل فى جلسة خاصة بمنزل المسيو لورانسيه وقال لى : «إن الجنرال حدثه عنى فى الطيارة ، وطلب منه أن يجتمع بى ويتذاكر معى » ، وقد تحدث فى موضوع مهم وعبرت له عن أفكارى فى ضرورة استقلال البلاد بكل صراحة ووضوح ، وفهمت من حديثه أن رأيه لا يتفق مع الاستقلال ، ولكن مع القيام بإصلاحات عملية ومفيدة .

ثم اجتمعت مع الجنرال سيسى بمكتبه بالقوميسارية العليا بحضر المسيو لورانسيه أيضاً ، فرأيت منه ترددا يتنافى مع ما أخبرنى به عنه القومندان روجيه. وقد حاول إقناعى بضرورة استمرار المساعدة الفرنسية للمغرب ؛ لأن المغرب لم يزل فى نظره غير كامل النضوج للحصول على الاستقلال ، فترافعت أمامه مدة ساعتين مدافعاً عن ضرورة الاستقلال وكونه الحل الوحيد للمشكلة المغربية .

وجدتنى هكذا فى جو غامض ببرازافيل وفى حالة المنفى المراقب باستمرار ، ولكنه المكافح باستمرار أيضاً ، وقد تكون حولى حزبان متناقضان من الرجال الرسميين ؛ حزب الوالى العام وكاتبه العام وكان رأيهما ضرورة التعاون معى ومع الحزب الوطنى والاستفادة من قوتنا المعنوية وإن لم يكونا ممن يريدون إعلان الاستقلال على الصفة التى أرغب فيها بل كانا يقولان بضرورة التوسيع فى نظام الحماية و إعطائه شكل استقلال نوعى يرضى المغاربة و يضمن للفرنسيين مصالحهم ، وحزب المسيو جيرو رئيس ديوان القوميسارية العليا الذى استطاع أن يضم إليه الجنرال سيسى وكان من رأيه ترك الوطنيين وشأنهم والاستغناء عن كل مساعدة ترجى منهم لأنها تتطلب من فرنسا تضحية ليست هى فى حاجة إليها .

وطبعي أن يجر هذا التخالف فى التفكير إلى التناقض فى التدبير ، و إلى القيام بمقاومات من هذه الجهة أو تلك أستفيد منها أحياناً وأكون ضحيتها مرة أخرى ، ولكنها مع ذلك خرجت بى من طور الهدوء المتعب إلى الحركة والكفاح ، وقد أدى الأمر بالمسيو جيرو إلى أن زور على رسالة ادعى أننى كتبتها للمار يشال بيتان أؤكد له فيها أن أمل المغرب كله معقود عليه ، ولكن من الحق أن أسجل أن المسيو لورانسييه وقف من هـذه التهمة موقفاً مشرفاً ؛ إذ دافع عنى دفاع الأبطال مؤكداً أمانتى وشرف القول والسلوك الذى شهد به كل من تولى شئونى من الموظفين فى المنفى ، وقد أدت هـذه المناقضات وغيرها إلى أن كان القوميسار الأعلى يعطى أوامر تتعلق بى لبعض الموظفين فينقضها لورانسييه أو يعطى هو الآخر أوامر ينقضها الأول ، وانتهى الأمر بوضع المسيو لورانسييه أمام مجلس الموظفين التأديبي ولكنه خرج منتصراً .

ولما رأت اللجنة الوطنية التى يترأسها الجنرال ديجول اشتداد الخلاف بين القوميسارية العليا والولاية العامة فى جميع المسائل القائمة ، ومنها قضية المغرب ، وجهت البروفيسور كاسا المفوض الوطنى فى المعارف والعدل للقيام ببحث عام والاتصال بمختلف الأوساط فى برازافيل ، وقد استدعانى إليه واستفهمنى عن آرائى فى الموضوع المغربى ، فشرحت له فكرتى ، كما شرحتها لغيره من قبل ، وقدم له مسيو لورانسييه باسم الحكومة العامة — على ما أخبرنى هو به — تقريراً يتعلق بقضية المغرب يؤيد إلى حد بعيد وجهة نظرى ، وإن كان لا يحتضنها برمتها ، وعلى ما فهمته من حديثى مع المسيو لورانسييه فإن تقريره يقول بضرورة إعطاء المغرب نوعاً من الاستقلال الذاتى و إسعافه عاجلا بعدة إصلاحات اجتماعية واقتصادية مهمة ، وكان يفسر هذا بأن تستعيض فرنسا عن وصايتها الكاملة بنوع من النفوذ المعنوى تحتفظ به على الحكومة الشريفة التى ستكون محل ثقة فرنسا بما تمدها به هذه من العون المخلص والمساعدة الصادقة .

وكان يشتغل بقضية الشمال الأفريقى فى عاصمة الكونغو خليفة قنصل انجلترا

العام المستر نيرن ، فاسترشد به المسيو كاسا أيضاً ، فأعطاه رأيه الذى يتلخص — على ما روى لى موظف كبير فى الولاية العامة — فى ضرورة إعلان استقلال نوعى للمغرب .

وإذا كان ما حدثنى به مسيو لورانسييه بعد نزول الحلفاء فى إفريقيا الشمالية واحتجاجى على المعاملة التى ظللت موضوعها منذ وصولى للكونغو صحيحاً — فإن وزارتى الخارجيه الإنجليزية والأمريكية طلبتا من الجنرال ديجول إطلاق سراحى رسمياً وتركى أدخل مع جيوش الحلفاء مع قبول شرطى فى إعلان الاستقلال ، وقد قال المسيو لورانسييه بالحرف : « إن الجنرال دى جول غضوب مثلكم ؛ فقد كان يريد وضع حل للقضية المغربية باتفاق معكم ، ولكن طلب الإنجليز والأمريكان إطلاق سراحكم وإعلان استقلال المغرب أحدث فى نفسه تخوفات ، وبعث روح الرجل الذى لا يحب أن يعمل تحت الضغط » .

ومهما يكن فإن الجنرال دى جول لم يعلن فى القضية المغربية شيئاً ، والحركة التى قمت بها لم تكن أكثر من محاولة الخطو بالقضية المغربية إلى المدى الذى سارت إليه بفضل جهود إخوانى فى المغرب من بعد ، وإذا كان عملى وصراحتى فى الدفاع عن وجهة نظرى قد أخرا إطلاق سراحى مدة ثلاثة أعوام على الأقل ووضعانى فى نظام أضيق من نظام السنين الأولى ، فإننى على كل حال أرضيت ضميري بتحقيق ما كنت أصبو إليه فى منفى لم يكن — والحق يقال — لى يقين فى الخروج منه ، كما أننى اقتنعت جيداً بأن المستعمرين متفقون على اختلاف نزعاتهم وفى سائر ظروفهم على التخوف من الاستقلال ، ووجوب الاحتفاظ بالمستعمرات ، وإن كانوا يبيحون لأنفسهم ولأذنابهم استعمال لفظ الاستقلال فى كثير من الأحيان ، وهم لا يقصدون إلا التوجيه نحو الإدماج أو ما يقارب به من أساليب . ولما تم نزول الحلفاء بشمال إفريقيا أدركت أن دور فرنسا الحرة قد انتهى ، وأن الظروف ستسمح لا محالة باستئناف إخوانى للجهاد لا محالة ، فاقتنعت بأن واجبى فى تبليغ صوت المغرب للفرنسيين الأحرار قد كمل

أداؤه ، وأن الخير فى ترك المجال للذين بالمغرب ليقولوا كلمتهم ، فيرى الفرنسيون صحة ما تنبأت به من تطور فى الفكرة التى اختمرت فى نفوس المغاربة جميعاً ، وأعلنت فى محادثاتى مع الولاة الرسميين أن كل مفاوضة يلزم أن تقع الآن مع ممثلى الحزب الوطنى بالمغرب ، وأننى متضامن معهم فى كل ما يفعلون .

حزب الاستقلال

من الحزب الوطني لحزب الاستقلال

وهكذا رأينا كيف أن تجارب السنين الماضية فى نظام الحماية وتجارب رجال الحركة الوطنية فى سياسة المراحل بعثت كلها فى نفوس الوطنيين فى الداخل والخارج شعوراً بالحاجة إلى عمل جاسم ومصارحة ظاهرة بحقائق الأشياء ولئن كان من الطبعى أن تمر الحركة فى مراحلها الأولى لتقيم الحجة على النظام القائم ورجاله فليس من الطبعى أن يستمر اتجاه الزعماء فى سياسة المجاملة لمن لا يراعون من أجل الاستعمار قربى ، ولقد اتضح منذ سنة ١٩٣٧ أن طلاقاً باتاً قد وقع بين الشعب و بين ممثلى الحماية ونظامها ، وأن المغاربة لم يعودوا يرون فى أسلوب الحماية إلا الاستعباد الواضح البين الذى لم تخفه عنهم شعوذة إدارة الشئون الأهلية ولا سياسة الابتسامة الصفراء التى أورثها ليوطى كأغلوطة مقدسة

ومن العبث أن ينكر تأثير أجواء الحرب و إعلان وثيقة المحيط الأطلسى ونزول الحلفاء بالمغرب واستقلال سوريا ولبنان — من العبث أن ننكر ما أحدثه ذلك من تفاعل فى نفوس الوطنيين شجعهم على اتخاذ السياسة الصريحة فى مطالبهم ولكن مهما يكن لذلك كله من أثر فإن الباعث الحقيقى ظل فى التجربة المرة التى قامت بها الوطنية المغربية ، تلك الوطنية التى كانت تحتاج لجهود كبير كى تقنع نفسها بضرورة اتباع خطة المجاملة والخضوع لسياسة المراحل ، ومن الحق أن نعترف بأنها كثيراً ما كانت تحس بوخز من ضميرها تتملص منه بأن الأسلوب غير المبدأ ، وأن الاستفادة من الواقع كثيراً ما يكون فى صالح المثال ، ولكنها رأت بنفسها ما أيأسها اليأس كله من ولاة الحماية الذين كانوا يقابلون عرضها المخلص للتعاون بغطرسة استعمارية تأبى أن تعترف حتى بنبل الغاية التى نعمل لها وأيا ما كان فقد شعر الكل بضرورة الخروج من سياسة محكوم عليها بالفشل

إلى خطـة لا لبس فيها ولا غموض ، هى إعلان الاستقلال ، والاستقلال قبل كل شئ ، وقد علم جلالة مولانا الملك ابتـداء هذه المرحلة بما أدلى به من تصريحات لمناسبات مختلفة أمام ممثلى فرنسا وممثلى الحلفاء ، والتي تتلخص فى أن المغرب قد ظل صبوراً مدة الحرب ، وضحى في سبيل انتصار الحرية الإنسانية فيجب أن ينال حقه منها « إنـكم تعلمون أن قيام المغرب بواجباته كلها أعطاه سبباً آخر ليستعجل الحصول على سائر حقوقه » .

وللحصول على كامل هذه الحقوق ولتأكيد التصريحات التى فاه بها أعظم ممثل للشعب تأسس حزب الاستقلال .

ويرجع الفضل الأول فى تأسيس الحزب الجديد إلى الحزب الوطنى نفسه ، فقد فـكرت لجنته التنفيذية فى ضرورة السير فى هذا الاتجاه الحسن ، ولتتأكد من أن فـكرتها متفقة عملياً مع رغبات سائر الطبقات الشعبية دعت لعقد مؤتمر عام تمثل فيه جميع النزعات السياسية والاجتماعية للبلاد ، وانعـقد هذا المؤتمر بالرباط فى ١١ يناير سنة ١٩٤٤ حيث نشأ (حزب الاستقلال) كحزب مهمته الأولى هى التحرير القومى .

وقد تـكتل فى حزب الاستقلال :

١ — الحزب الوطنى الذى كان يضم الأغلبية الساحقـة من الفلاحين والصناع والطبقة العاملة والتجار وغالبية النخبة المثقفة فى البلاد .

٢ — رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء تلاميذ مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرو ووجدة وآسفى ، ولهذه الجمعيات أهمية كبيرة في توجيه التلامذة ، وقد كانت ممثـلة رسمياً في ما يسمونه بمجلس شورى الحـكومة .

٣ — عديد من الشخصيات البارزة فى (الحركة القومية) .

٤ — عديد من الشخصيات البارزة المغربية كالمفتين والقضاة الشرعيين والمدنيين وكبار الموظفين المخزنيين وأساتذة الجامعة القروية والمعاهد الـكبرى

وأساتذة المدارس الثانوية ومعلمى المدارس الحكومية والحرة .

وبذلك تكتلت الأمة كلها فى هذا الحزب ، فتقدم يعمل للغاية التى أسس من أجلها فرفع يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ لجلالة ملك المغرب ولممثلى فرنسا وحلفائها ميثاقا نعرض لتحليله قبل ذكر نصه :

(ا) إن الحماية نظام مفروض بالقوة على الأمة المغربية فى ظروف استثنائية وليس أدل على ذلك من المقاومة الحربية التى واظب عليها الشعب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٣٤ .

(ب) أثناء تطبيق معاهدة الحماية المفروضة وقع خرقها لفظاً ومعنى من طرف الذين التزموا رسمياً باحترامها ، فأصبحت السيادة المغربية غير ملموسة الوجود .

(ج) وقد كانت الغاية التى اتبعتها الحماية لأعمالها هى تقوية مصالح المستعمرين الأوروبيين وتأخير تطور العناصر المغربية أو عرقلته .

(د) وانبعاث حق الشعوب فى أن تختار مصيرها حسبما أكدته مختلف التصريحات التى أدلى بها الحلفاء فى وقت الحرب وبالأخص فى الميثاق الأطلسى وكذلك وجود جيوش مغربية فى الجبهة الغربية — كل ذلك يخول المغاربة الحق فى مصير حر .

ولهذه الأسباب كلها يرى (حزب الاستقلال) أن يطالب — معبراً عن رغبات الشعب — بما يأتى :

أولا — الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب .

ثانياً — تكوين نظام ديموقراطى شبيه بالأنظمة التى اتبعتها مختلف الحكومات الإسلامية يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التى تتكون منها الأمة المغربية .

ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤

النص الرسمى

« إن حزب الاستقلال الذى يضم أعضاء الحزب الوطنى السابق وشخصيات حرة .

حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائماً بحريتها وسيادتها الوطنية ، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرنا إلى أن فرض عليها نظام الحماية فى ظروف خاصة .

وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التى يحتاج إليها المغرب في ميادين الإدارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربى التاريخية ونفوذ جلالة الملك.

وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبنى على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية ، ومنها جيش الموظفين الذى لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه ، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر فى البلاد .

وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم ، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها .

وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية فى تسيير شئون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة

وحيث إن الظروف التى يجتازها العالم هى غير الظروف التى أسست فيها الحماية

وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعالة فى الحروب العالمية بجنب الحلفاء ، وقام رجاله أخيراً بأعمال أثارت إعجاب الجميع فى فرنسا وتونس وصقلية وكورسيكا

و إيطاليا ، وينتظر منهم مشاركة أوسع فى ميادين أخرى ، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها .

وحيث إن الحلفاء الذين يهرقون دماءهم فى سبيل الحرية اعترفوا فى وثيقة الأطلسى بحق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها ، وأعلنوا أخيراً فى مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذى بمقتضاه يزعم القوى حق الاستيلاء على الضعيف .

وحيث إن الحلفاء أظهروا فى شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها ، منها من هو دون شعبنا فى ماضيه وفى حاضره

وحيث إن الأمة المغربية التى تكون وحدة متناسقة الأجزاء تشعر بمالها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب ، وتقدر حق قدرها الحريات الديموقراطية التى توافق فى جوهرها مبادئ ديننا الحنيف والتى كانت الأساس فى وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة .

قرر ما يأتى :

١ — فيما يرجع للسياسة العامة :

أولا — أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده .

ثانياً — أن يلتمس من جلالته السعى لدي الدول التى يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه .

ثالثاً — أن يطلب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسى والمشاركة في مؤتمر الصلح .

٢ — فيما يرجع للسياسة الداخلية :

رابعاً — أن يلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذى يتوقف عليها المغرب .

حزب الاستقلال كمذهب وكعقيدة

١ — الحزب يريد الاستقلال :

الشرط الأساسى لإنهاض المغرب هو استقلاله ؛ لأن البلاد التى لا تتمتع بمظاهر سيادتها القومية مهيأة حتما لأن تبقى مستعبدة للذين يستفيدون من الاستيلاء عليها .

وهذا الاستقلال يقتضى طبعاً الوحدة والتحرر لجميع المناطق المغربية .

٢ — الحزب يناصر الحرية :

نشاط الفرد فى الحياة الاجتماعية يستلزم الحصول على الحرية الكاملة التى لا تعرف حداً إلا حد الحماية لحرية الآخرين أو المصالح المعقولة للكل ، (إن الحرية وحدها هى التى تجعل المرء يدرك الحرية) .

٣ — مسألة النظام — الدستور :

مسألة النظام لا محل لها فى المغرب ؛ لأن هنالك عائلة مالكة محبوبة من الشعب الذى يدين بالولاء للعرش وجلالة ملكه الحالى سيدى محمد بن يوسف ، وجلالة الملك الشعبى هو الذى يجعل من النظام عمدة من أعمدة الوحدة والانسجام لمعانى الأمة .

وطبقاً لمبادىء الإسلام التى تتفق بصفة محسوسة مع الأصول الديموقراطية فإن المغرب يجب أن يعد فى ضمن الأمم الإسلامية والشرقية الحرة الراقية .

وحزب الاستقلال يطالب مع ذلك بإعلان دستور ديموقراطى يعترف بحقوق الإنسان والمواطنين ، ويراعى فى وضعه ما تتوقف عليه حياة المغاربة وحاجياتهم .

ويجب أن ينص فيه على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ، كما أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة المغربية ، ولكن مع ضمان حرية العقيدة والتفكير للجميع .

ويجب أن يعتبر سائر المغاربة متساوين أمام القانون ، يتمتعون بحقوق واحدة ، ويؤدون واجبات واحدة من غير امتياز ديني أو عنصري .

والمسألة اليهودية لا وجود لها بالمغرب لأن يهود البلاد أعضاء في العائلة المغربية على غرار الأقباط المصريين ، وسيبقون متمتعين مثل ما كانوا بحريتهم الدينية ، وخصوصاً ما يرجع للعدلية الدينية في الحالات المعتادة كسائر المغاربة .

٤ — التربية والبعث الديموقراطي :

فحزب الاستقلال إذن من أنصار الملكية الدستورية والمبادئ الديموقراطية ، ولكن الديموقراطية ليست شيئاً جديداً بالنسبة لمراكش ، بل هي شيء واقع منذ القديم في كثير من أنظمتنا الشعبية ، ولذلك يرى الحزب وجوب بعث المنظمات الديموقراطية وتنظيمها كالجماعات القبلية التي حولت الحماية معناها من مجالس بلدية إلى محاكم عرفية .

ولكن ما يريده الحزب هو الديموقراطية كما تفهمها الدول الغربية الكبيرة ، ولا يكفي بعث الأنظمة القديمة لإقرارها في البلاد ، ولذلك يرى الحزب من مهمته القيام بتربية ديموقراطية مستمرة لسائر أفراد الشعب ، والمطالبة بالتعليم الإجباري في الحواضر والبوادي للبنين والبنات ، وتعويد الأمة على الحياة الدستورية بمختلف المؤسسات التي تربيها وتساعدها على تذوق المعاني التي تصبو إليها في مظاهر النظام الديموقراطي الذي يقر تدريجياً في البلاد .

٥ — مسألة الإطار :

لا يجهل (حزب الاستقلال) أن المغرب لا يمكن أن ينظم حكومة وشعباً على أحدث أنواع الأنظمة العربية بمحض وسائله الخاصة ، ولكنه يحمل مسؤلية فقدانه للإطار الكافي لسياسة الحماية التي عرقلت تطوره وثقافة أبنائه ، كما أنها وضعت من اللسان الفرنسي اللغة التي تسير بها مختلف الإدارات التي بيدها دواليب الحكم ، ولذلك أبعدت عن مقاليدها نخبة البلاد المثقفة باللغة العربية .

فإرجاع الشيء لنصابه بعودة اللغة العربية لما كانت عليه من لغة رسمية لا في المبدأ فقط بل في العمل يزيل تقريباً مشكلة الإطار خصوصاً فيما يتعلق بالتنظيم الإداري والقضائي والثقافي والمالي ، ومعنى هذا أن الإطار القديم سيستعمل بعد نوع من التمحيص ، بينما يقع إعداد الإطار الجديد وإحلاله محل القديم تدريجياً

وأما فيما يخص المصالح الفنية فإن المغرب يختار من خارج البلاد من يستعملهم في الإرشاد الفني في الإدارات التي لا يوجد بها فنيون مغاربة ، وأياماً كان فالحزب لا يرى أن مسألة الإطار من شأنها أن توقف البلاد عن نيل استقلالها العاجل ، بل يعتبرها حاجة داخلية يمكن للحكومة القومية أن تحلها بالوسائل التي ترى فيها خير البلاد ومصلحتها ، يجب أن يستقل المغرب ويسير ولو بإطار عتيق ليتمكن من تكوين أداة عصرية لحكمه ، وإلا فإنه لن يدرك أبداً ما يصبو إليه ، وثلاثة أجيال الحماية كلها دليل على أن نظاماً يسيره الأجنبي لا يمكن أن يؤدي لتطور منشود موافق للأماني القومية والاجتماعية للبلاد .

٦ — مسألة العدل :

يمكن المغرب أن يتابع نظاماً قضائياً متحداً ، وقد سارت البلاد منذ عهد بعيد على نظام المحاكم المخزنية والشرعية ؛ فالحزب يطالب بسن قانون متحد مستمد من أصول الشريعة الإسلامية ومراعى فيه توجيهات العمل المغربى وتطورات القانون الأجنبى ، مع تأسيس المحاكم وإعداد القضاة الذين ينفذونه ، وأيا ما كان فلا محل في المغرب للمحاكم الأجنبية أو المختلطة ، ويجب أن يخضع الكل للقوانين المغربية والمحاكم المغربية ، وأن يقضى على كل أثر للامتيازات الأجنبية .

٧ — السياسة الاجتماعية : التعليم — الإسعاف :

يرى الحزب وجوب سن قوانين اجتماعية فى المغرب من أجل رفع المستوى المادى والخلقى والعقلى للجمهور المغربى ، وتحسين حالة العملة فى المدن والقرى ، وإعطاء الكل تربية حقيقية ، وإنشائهم على الأسس التى تشعرهم بالكرامة والحرمة الإنسانيتين .

وبما أن جمهور الصناع الصغار فى المدن والقرى سيبقى فى عداد العوامل الضرورية للتوازن الاجتماعى إلى وقت غير قصير فمن الواجب مساعدتهم وحمايتهم وتنظيم هيئتهم وتوجيههم نحو أسلوب تعاونى .

أما المسألة المؤلمة فهى حالة البروليتارية الفلاحية ، ويرى الحزب وجوب حلها بتقسيم عادل للتراث الفلاحى المغربى ؛ كى يتسنى لأبناء القرية أن يحصلوا على ملكية صغيرة ومتوسطة .

ويجب أن يفرض التعليم الإجبارى لسائر الأطفال الذين فى سن مدرسى ذكوراً وإناثا بالبادية والحاضرة ، وأن يكون مجاناً للجميع ، كما يجب تنظيم دروس عامة مجانية لمقاومة الأمية .

ولفائدة الكل يجب تصفيع البلاد وتوجيهها التوجيه الاقتصادى النافع ، وتأميم المرافق العمومية ومنابع التراث القومى .

ويجب على الحكومة المغربية المستقلة أن تضع فى مقدمة أعمالها الإسعاف الاجتماعى ولا سيما فيما يرجع لحماية المرأة والطفولة ، ورعاية الصحة العامة .

٨ — الدفاع الوطنى والأمن الداخلى :

مهما ادعى المرجفون عن حالة الأمن فى المغرب فإن بلادنا لم تكن فى يوم من الأيام مقراً للفوضى ، وإذا كانت معداتنا الحربية فى فاتحة القرن العشرين غير موافقة لما تقتضيه حاجيات العصر فقد كانت لنا مراكز عسكرية رئيسية ، ومراكز قبلية كفت لضمان الأمن الداخلى والخارجى مدة أجيال كثيرة ؛ بل استطاعت أحياناً أن تنشر السلام المراكشى على مواطن بعيدة ممتدة من شمال المغرب وجنوبه وشرقيه ؛ لكن هذه القوات لم تعد كافية فى هذا العصر ، ولم يعد من الممكن أن نتغلب بها على دسائس الأجانب الذين كانوا يتحينون الفرص للقضاء على بلادنا ، وعليه فإصلاح النظام العسكرى واجب .

وقد زعمت الحماية أنها نشرت الأمن ، وأوجدت أحسن السبل لاستمراره ولكن أى أمن هو ذلك الذى لا يعرف إلا القوة واستعمال وسائل الإرهاق للانسانية سبيلا ؟! إن أمن الحماية لم يبذل أى جهد لإقرار الحق ، ولم يكن ذلك ذنبه فحسب ، بل إنه سخر سائر أدواته للظلم والدفاع عن مصالح طبقة استغلالية محتكرة من أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ومن المستعمرين الغاصبين .

ثم هو بعد ذلك أداة مسخرة للقمع السياسى والحماية نظام مفروض على البلاد ضداً على الثورات التى ظلت ممكنة حتى بعد مرور ثمانية وثلاثين سنة على الحماية ، أما فيما يخص المغرب فإن (حزب الاستقلال) يريد نظاماً عادلا أكثر بساطة وأقل تعقيداً ؛ ففيما يتعلق بالدفاع الخارجى يجب أن يبذل المغرب كل مساعداته لنظام الدفاع الأممى طبقاً للأصول التى تقررها الأمم المتحدة .

وفيما يخص الاطمئنان الداخلى يجب تـكوين فرقة إدارية لا تعمل إلا لما تقتضيه حاجـة الأمن الإقليمى ، دون أن يكون لهـا أدنى حراسة للتيارات السياسية ؛ إذ لا يحتاج المغرب إلى جيش عرمرم كالذى وضعته الحماية خصوصاً بعد الإصلاح الاجتماعى والثقافى الذى تقوم به الحـكومة القومية ، و إنما يحتاج لقوة متجولة تشعر الشعب بأن للأمن العام حراساً متيقظين ، و إلى جانب هذه القوة المتجولة تؤسس فرق (للجُومى الفـلاح) تركز هنا وهناك فى الأراضى المخزنية أو أراضى الجماعات للمساعدة على نشر السكينة عند الحاجة ، والقيام بتعميم الوسائل العصرية للحراسة والاستغلال الزراعى .

٩ — السياسة الاقتصادية والمالية :

نظام الباب المفتوح وتساوى الدول الأجنبية فيما يرجع للشئون الاقتصادية وفق ما اقتضته معاهدة الجزيرة سيبقى إلى وقت ما المنهاج المتبع فى نظام البلاد الاقتصادى ؛ لـكن الحزب يرى من الضرورة إدخال بعض التعديلات عليه ؛ ففـكرة الباب المفتوح يجب أن تقنع بوجوب معاملة الدول التى تستفيد منه للمغرب بالمثل ، وأيضاً فإنه لابد من استعمال بعض التدابير المالية ، ولا سيما رفع قيمة الأداءات الجمركية مع احترام مبدأ المساواة فى الأداء .

سياسة الحماية فى الجبايات أدت إلى جمع الـكثير من رؤوس الأموال الأجنبية فى المغرب ؛ لـكن هذا التسهيل الذى استفادته الرأسمالية الأجنبية لم يكن إلا على ظهر المستهلـكين الذين يكون الأهالى أغلبيتهم الساحقـة ؛ لأنهم هم الذين تحملوا إكمال عجز الميزانيـة بالضرائب غير المباشرة ، فتحرير المستهلـكين من الحمل الثقيل بفرض الضرائب على الذين يستحقونها من أول ما يجب عمله ، وكذلك المساواة فى الضرائب تقضى على الميز الذى اتبعته الحماية لتمـكين المعمرين من أداء مثل ما يؤديه الفلاح المغربى .

وفيما يرجع للشئون المالية يرى (حزب الاستقلال) أن استغلال التراث

المعدنى الذى هو ملك للدولة ولا يقبل التفويت يجب أن يكون من الدولة مباشرة ، أو بواسطة رخص مخزنية (حكومية) مشتركة النفع حتى يمكن للبلاد أن تحقق حاجياتها دون الاضطرار لأداءات باهظة ، كما يرى من الواجب تأميم كثير من المرافق العامة لتحقيق نفس الهدف .

ولسلامة مالية الدولة يجب على الحكومة أن تقاوم تضخم النقد ، والحصول على استقرار العملة فى دائرة الاتفاقات الدولية ، وعلى استقلال الفرنك المغربى عن فرنك فرنسا ومستعمراتها .

والخلاصة أن الحزب لا ينتحل فى سياسته المالية والاقتصادية أى مذهب من المذاهب المعروفة ، ولا يقصر دفاعه على أية طبقة اجتماعية وحدها ، ولكن عطفه مع ذلك يتوجه بصفة خاصة للطبقة الفقيرة التى يرى وجوب رفع مستوى معيشتها ومستوى ثقافتها ومعنوياتها لتكون لها حرمتها الخاصة التى تحل بالمكان اللائق بها فى الهيئة الاجتماعية المغربية .

١٠ — السياسة الخارجية :

لئن اضطر المغرب للانزواء على نفسه فى العهد الأخير للدفاع عن حريته فإن التاريخ يثبت أنه كان كلما أحس القوة من نفسه اتبع سياسة خارجية حرة وربط علاقات حسنة مع مختلف الشعوب الأجنبية .

وفى حسن الضيافة التى قدمها لليهود المطرودين من الأندلس ما يدل على روح التحرر التى سمحت لأولئك اليهود بالمحافظة على دياناتهم وأموالهم وقضائهم الشرعى ، مع تمتعهم بالرعوية المغربية التى خولتهم أحياناً الحصول على المناصب الكبرى فى الدولة ، وفى ذلك ما ينفى كل اتهام بالتعصب الدينى أو العنصرى ، وما يعرب عن استعداد المغاربة لتعاون مخلص مع غيرهم من الدول والطوائف .

لكن هذا التعاون والتساند لا يراهما (حزب الاستقلال) ممكنين إلا فى دائرة الاعتراف للمغرب بكامل حقوقه و بمقتضى أصول العلاقات الدولية

التي وضعتها وثيقة الأطلسي ومقررات الأمم المتحدة .

ويرى أن علاقات البلاد يجب أن تكون أحكم وأوفق مع الدول العربية التي تربطنا بها روابط تاريخية وثقافية وعنصرية لا حصر لها ، وهذه العلاقة يجب أن تنتهي بالانضمام للاتحاد الذي يجمع سائر الدول العربية في عائلة العروبة الكبرى ليتسنى للمغرب والعرب جميعاً أن يشتركوا في بناء صرح سلام عالمي ، وبعث نظام إنساني لخير العالم بأسره .

المطالبة بالاستقلال

تلك هى المبادئ التى جمع فيها (حزب الاستقلال) تراث الحزب الوطنى والحركات التى سبقته ، ولقد سار ، ومن حوله الشعب بأسره ، يعلن كلمة الأمة النهائية فى المطالبة بالاعتراف باستقلالها الناجز .

وفى يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ رفع الحزب ميثاق الاستقلال لجلالة الملك ، كما قدم نسخة منه لمقيم فرنسا العام وممثلى الدول الكبرى .

وقد كان الاندهاش عظيما فى نفوس ولاة الحماية ، ولكنهم لم يتقدموا لرد الفعل إلا بعد أن اطمأنوا على حياد جيوش الحلفاء المرابطة فى البلاد .

أما جلالة الملك فقد استدعى يوم ١٣ يناير المجلس الوزارى للانعقاد فى شكل مؤتمر يضم كثيراً من رؤساء البلاد وأعيانها ، خصوصاً رؤساء المقاطعات وعلماء الدين وأهم القضاة الشرعيين والمدنيين وأبرز أفراد العائلة المالكة ، وقد افتتح جلالته هذا الاجتماع مخبرا الحاضرين بالميثاق الذى رفعه لجلالته (حزب الاستقلال) ومستوضحاً رأى كل واحد فى الموضوع ، فأبدى الكل مصادقته على الميثاق ، وأعلن استنكاره العظيم لسياسة الحماية التى أثبتت فشلها وعجزها عن التوفيق بين رغبات الشعب ومصالح الدولتين .

ثم قرر المؤتمرون تكوين لجنة من وزيرين ومن رئيس التشريفات الملكية لتتصل باللجنة التنفيذية للحزب ، وتبحث معها الطرق التى تراها لتنفيذ الاستقلال عساها تقنع ممثلى الإقامة العامة بأخذها حتى تحل المشكلة المغربية دون الاضطرار لتضحيات كبرى .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مع أقطاب الحزب ، و بعد أن أعلن الكل موافقتهم على وجوب إلغاء الحماية أخذوا يدرسون وسائل التوفيق بين الاستقلال

المنشود وحالة العلاقات الفرنســية المغربية ، وقد استمرت هذه المذاكرات والاتصالات مع الإقامة العامة ثلاثة أيام أبدى فيها متكلم بلسان الحماية أنهـا لا تقبل أى تبديل لما تقتضيه معاهدة ١٩١٢ ولـكنها مستعدة لتحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية مرضية ، وطبعى أن ممثلى الحزب وممثلى المؤتمر الملـكى رفضوا العدول عن المطالبة بالاستقلال ، فأبدت الإقامة رغبتها فى قطع المذاكرات و إنهاء عمل هذه اللجنة .

أما ميثاق الاسـتقلال فقد استمر ثابتاً ، وعاد المجلس الوزاى للانعقاد يوم ١٠ يناير للبحث عن وسائل تحقيقه .

وفى خلال هـذه المدة توالت الوفود الشعبية من كل نواحى المغرب ترفع لجلالة الملك عرائض التأييد لطلب الاستقلال المرفوع من الحزب ، وقد شاركت في هذا التأييد كل الطبقات الاجتماعية من أكبر قضاة الشرع الإسلامى إلى أبسط رجال البوليس السرى الذين لم تمنعهم ظروفهم من الاشتراك فى هـذا التضامن الشعبى العام ، وعمت البلاد نشوة الحديث عن الاستقلال واليوم الذى يحتفل فيه بإنجازه .

ومن المهم الإشارة إلى أن فى عداد الوفود التى رفعت تأييدها للملك وفد المجلس العلمى للقرويين والمعاهد الدينية ، وأهمية هذا المجلس من ناحية الدور الذى يقوم به في الحياة العامة بالمغرب عظيمة جداً .

وكذلك يجب أن نشير لوفود السيدات التى أعلنت مناصرة الحزب واستعدادها للتضحية فى سبيل الاستقلال .

وقد حافظت الإدارة الفرنسية طيلة (أسبوع التضامن فى سبيل الاستقلال) على كامل تحفظها ، ولم تتخـذ أية وسيلة لمنع الوفود غير المنقطعة من الوصول للقصر العامر بالرباط .

وفي يوم ١٨ يناير توجه المقيم العام المسيو بييو للقصر العامر قبيل انعقاد المجلس الوزارى الموسع طالباً مقابلة جلالة الملك للمذاكرة معه فى أمر مستعجل

وقد بلغ جلالته أنه اتصل من اللجنـة الوطنية الفرنسية للتحرير الوطنى التى كانت مستقرة بالجزائر بتعليمات تقضى عليه ألا يدخل فى أى مخابرات تدعو لتغيير نظام الحماية ، وزعم أن لفرنسا وحدها الحق فى اقتراح الإصلاحات التي تراها لازمة ، وأن لجنة التحرير تدرس هذه الإصلاحات عملياً ، وأنها بمجرد ما يتم درسها ترفع لمصادقة جلالة الملك عليها ، وأن كل مناقشة فى موضوع معاهدة الحماية لا يمكن أن تسمح بها الحـكومة الفرنسية .

وقد بلغ جلالة الملك لوزرائه قرار الحـكومة الفرنسية ، و بعـد ما أكد استمراره فى المطالبة بالاستقلال طلب من المجلس أن يؤخر اجتماعه إلى يوم آخر وهكذا لم تستطع اللجنة المـكلفة من المؤتمر الملـكى بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للحزب على الشـكل الذى يمكن به تنفيذ الرغبة الشعبية : أن تبلغ الرسالة التى كتبها الحزب لأسماع المجلس الوزارى .

و بمجرد ما علم الحزب ببلاغ الإقامة العامة أذاع بياناً يؤكد فيه أن المطالبة بالاستقلال لا تعنى أبداً العداء لفرنسا ولا لغيرها ، وأن الحزب لا يفكر فى الوصول لغايته إلا بالوسائل المشروعة .

رد الفعل عند الولاة الفرنسيين :

وفى الغد بلغ الولاة الفرنسيون العديد من أقطاب الحزب الوافدين على الرباط أوامر بالخروج من العاصمة والرجوع لمقر إقامتهم .

وفى يوم ٢٢ يناير أصدرت الإقامة العامة بلاغاً رسمياً نشرته الصحف الفرنسية تعلن اتفاق الإقامة العامة مع جلالة الملك على إنجاز كثير من الاصلاحات التى تزيد فى تقدم المغرب وازدهاره فى دائرة الصداقة الفرنسية المغربية .

وقام الولاة الفرنسيون المحليون باستدعاء الأعيان ومعاتبتهم على تضامنهم مع الحزب فى طلب الاستقلال ، وأوقف أثناء هذا العتاب عديد منهم (بمراكش وآسفى ووجدة) ومع ذلك فقد استمر الشعب فى هدوءه .

وقد توقع السكل أن حركة القمع العام ستبتدىء ، ولكنه ظل يتساءل عن الأسباب التى ستبرر بها الحماية عملها ، وقد وقعت كل المظاهرات أثناء تقديم الميثاق الوطنى وأثناء تأييده فى كامل الهدوء والسلام .

ولكن الاستعمار الفرنسى لا يعدم سبباً ؛ فقد ادعى أن الحركة الاستقلالية مؤيدة ومشجعة من طرف المحور الذى يريد خلق صعوبات لجيوش الحلفاء ، وهكذا بعد بضع ساعات من إعلان المسيو ما سيجلى المفوض الوطنى فى الخارجية الفرنسية فى خطاب بمذياع الجزائر قبول اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى مشروع إصلاح مستعجل بالمغرب كان الولاة العسكريون (مساء ٢٨ يناير) يقبضون على ١٨ مسيرا من رجال الحركة الاستقلالية متهمين لهم باتصالات مع العدو ، وكان فى مقدمة هؤلاء المعتقلين الأمين للعام للحزب الحاج أحمد بلافريج ومحمد اليزيدى عضو اللجنة التنفيذية .

ومنذ الساعة الأولى من صباح يوم ١٩ يناير عرف المغرب كله نبأ اعتقال الأمين العام وغيره من قادة الحزب ، فعم الاستياء ووقع إضراب عام شامل فى سائر المدن المغربية .

وفى الرباط احتشد الشعب فى ساحة القصر الملكى للاحتجاج على هذه التدابير والمطالبة بتحرير الزعماء المعتقلين ، وبعد ما عجز مدير الشئون السياسية الفرنسى عن تشتيت المتظاهرين أطلق سراح الأستاذ اليزيدى وسمح له بالدخول للقصر الملكى حيث تفاوض مع جلالة الملك ، ثم طلب من الجمهور أن يفترقوا مؤكداً لهم اهتمام جلالة الملك بالقضية ، وقد استجاب الجمهور لنداء الزعيم اليزيدى الذى لم يكن معبراً إلا عن خطة الحزب التى ترى وجوب عدم إعطاء الولاة الفرنسيين أى مبرر لما يرتكبونه من غطرسة وعسف .

ولكن مع ذلك وقع قتل أوربى بمدخل القصر الملكى قتله بعض المتظاهرين الذين هاجتهم كلمة صدرت من المقتول ضد المغاربة .

ولما وصل المتظاهرون لباب المدينة اندفعت نحوهم كوكبة من الجندرمة

المشاة برئاسة الضابط أرابيير فجرت مشادة بين الفريقين ، وأمدت الجندرمية كوكبة من طابور الجنرال لوكلير ، فتنحى المتظاهرون عن شارع دار المخزن ، واتجهوا نحو حى الإقامة العـامة عن طريق الناحية المدنية ، فهاجمهم الجيش ، فتحيزوا نحو باب بو يبة وباب شالة ، فأرسلت السلطات العسكرية الأمر لمركز الجندرمية بباب شالة بالانضمام للـكوكبة المقاتلة ، فاضطر المتظاهرون للتجمع والدفاع عن أنفسهم ، فأمطروا الجندرمة وابلا من الحجارة ، واستطاعوا أن يخترقوا بذلك سـد الحصار ، ثم هاجمهم متصرف البوليس فدحروه وانتزعوا مسدسه وقتلوه به ، وقد أصابت الحجارة غير الجند مسيو بيترى سـكرتير الغرفة التجارية الفرنسية .

وفى الساعة الثالثة والنصف من اليوم نفسه أرسلت الإقامة العامة نجدة من الخيالة (الصبائحية) حيث استطاعت بعد صراع عنيف دام ساعتين أن تحتل باب المدينة .

وقد كانت قائمة الخسائر الفرنسية كما يلى :—

٢ اثنان مدنيان هما بيترى ورولومن رجال الإدارة .

١ متصرف بوليس من صاحبى الدراجات النارية .

٣ بريجادى واحـــد ، وصف بريجادى ، ومتصرف بوليس جرحوا جرحاً شديداً .

٧ رئيس الـكوكبة القومندان ارابيير ، والاجودان شاف ، والاجودان ، والماريشال ديلوجيه ، وثلاثة من الجندرمة جرحوا في رؤوسهم ضرباً بالحجارة .

أما المتظاهرون المغاربة فقد قتل منهم ستة ، وجرح ستون .

وفى عشية النهار احتشدت المدينة كلها لدفن شهداء الوطنيين فى جو من الألم والأسى ، وقد شاركت المرأة المغربية فى هذه المظاهرات الوطنية مشاركة عملية كبرى .

أما الولاة الفرنسيون فقد انتهزوا فرصة الليل والتجاء الأهالى لمضاجعهم ،

فحشدوا جيوشاً جرارة لمحاصرة الأحياء الإسلامية ، والاستعداد لقمع أشد وأقسى وما استيقظ النـاس فى الصباح حتى وجدوا المدفعيات والمصفّحات تحاصر سائر الطرق المهمة وتعزل بعضها عن بعض ، وتمنع الناس من المرور ، فأقفلت المدينة، وهاج الجمهور ، واضطرت السلطة لإستدعاء بعض الزعماء الذين كانوا لم يعتقلوا بعد ، واستعانت بهم فى تهدئة الجو بعـد ما بدأت تسحب حصارها ، ولـكن هذا الانسحاب لم يطل حتى عاد مرة ثانية ، وانتشرت فرق الجيش فى سائر الأزقة حيث بدأت تعتقل الجمهور جماعات ، وأخذ الجيش يعتدى على مختلف المارة رجالا ونساء وأطفالا وشيوخاً وشباناً ، وقد حكمت السلطة العسكرية حيناً وبلا محاكمة على ثمانمئة شخص ، وبعقاب يتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين ، وعومل هؤلاء المسجونون بقساوة شديدة أدت إلى موت عديد من بينهم .

وانطلقت أيدى الجند فى المدينة بالسلب والنهب والضرب ، فلم يبق سوق ولا قهـوة ولا منظمة مغربية إلا هوجمت واعتدى على أصحابها ، واعتقل من بينهم عدد كبير أيضاً .

وتحت ستار البحث عن المجرمين وتفتيش المنازل للعثور على مستودعات السلاح والمواد العسكرية التى جلبها الوطنيون (بزعمهم) هوجمت العائلات وتسرب الجنود الفرنسيون لبيوت المغاربة ينهبون ما بها من مال وعتاد .

وفى أثناء هذا كله قطعت كل المواصلات التليفونية ، ونزع الاشتراك من كثير من المعروفين بأفكارهم الوطنية ، كما حوصرت منازل بعض رجال الحركة وعزلت عن أن يتصل بها أحد .

وقد استمرت هذه الحالة ثلاثة أيام ، ولم تنته إلا بسبب طارىء غير مقصود ذلك أن شاباً موظفاً بالقنصلية العامة الأمريكية بالرباط اعتقله الجند ، وضربه ومزق أوراقه الرسمية ، فاحتج الممثل الأمريكى واضطر الفرنسيون إلى إعطاء أوامر لإنهاء التعرض للناس وضربهم .

وفى فاس العاصمة الفكرية للمغرب نظمت عدة مظاهرات خطيرة للاحتجاج

على اعتقال الزعماء وتدابير الولاة الفرنسيين ، وقد مرت مظاهرات فاس السلميه يوم ٢٩ دون أن تقوم الإدارة نحوها برد فعل ما ، لـكن لم يمض الغدحتى أوقف جميع أقطاب الحركة البارزين بالمدينة من أساتذة ومحامين وأطباء ، واستأنف الأهالى التظاهر بأشد مما كان عليه من قبل ، ومع ذلك فإن الاصطـدام الـكامل بين المتظاهرين والجيش لم يقع إلا يوم ٣١ يناير ، وقد اشتشهد فى هذا اليوم ستون وطنيا ، وجرح نحو المائة ، وسجن ألفا شخص ، وهاجم الوطنيون حصن (تامدرت) الذى يرابط فيه الجيش السنغالى ، وكذلك حومة الدوح . .

وفى فاتح فبراير وقعت معركة عنيفة بين الوطنيين والجيش السنغالى الذى لم يستطع أن يقتحم باب أبى الجنود للوصول للمدينة الإسلامية ، وفي مساء اليوم الثانى قتل المتظاهرون جندياً سنغاليا ، فأدى الأمر إلى اشتداد العراك ، ثم حدث أن قتل الوطنيون المحتشدون بالمسجد القروى جاسوساً مغربياً وصلت به الجرأة الى تسجيل أسماء بعض الخطباء داخل المسجد ، فذبحه مجهول بسكين ، فكلبت السلطة واشتدت على الشعب ، ولـكن شدتها لم تزد الوطنيين الفاسيين إلا حماسة وإقداما ، وقد استمرت المقاومة والاصطدام بين أهالى فاس والجيش أسبوعين كاملين عمدت بعدها الإدارة الفرنسية إلى أشد أساليب الطغيان ؛ ذلك أنها حاصرت الأحياء الأهلية وعزلت بعضها عن بعض ، وقطعت تيار الـكهرباء وتيار المـاء الذى يمون السكان ، كما منعت عنهم حصص المون المخصصة لهم ، وهكذا أصبح المغاربة محرومين من كل المواد الضروريه للحياة .

ولـكن المدافعين اليقظين عن الحرية المغربية لم يغلبوا ، بل كانت هـذه التدابير الوحشية فرصة لإظهار روح التضامن الموجود الذى يوحد سائر طبقات الشعب المحتاجة وسرعان ما تكون من أعضاء الحزب لجنة للاغاثة ، ووضع المحتاطون من الأغنياء كل ما كان فى خزائنهم تحت تصرفها حيث قامت بتنظيمه وإحصائه وتوزيعه على الطبقة الأكثر احتياجاً ، وبما أن الأحياء محتلة بالجنود ومعزول بعضها عن بعض فقد وقع التوزيع بطريق (الجو) ؛ إذ أصبحت سطوح

المدينة الفاسية خير وسيلة للاتصال ، وبالطبع فإن هذه الروح زادت أعصاب الفرنسيين توتراً ، فوجه الجنرال سوفران حاكم الناحية الفاسية إنذاراً أخيراً للمدينة يحذرها فيه من الاستمرار فى الاضطراب الذى دام أسبوعين ، ويهدد بإعطاء أوامر للجنود بعدم احترام الأماكن المقدسة ، وبما أن الشعب لا يريد المساس بمقدساته فقد قرر الوطنيون رفع الإضراب .

وفى يوم ٤ من الشهر أخبرت لجنة العلماء التى كانت تحاول تهدئة الخواطر الجنرال حاكم الناحية بأنها متضامنة مع الزعماء المعتقلين ، وأنها تطلب قبل كل كل شىء إطلاق سراح المسجونين ، وكان للشيخ محمد بن عبد الرحمن العراقى موقف جليل نسجله له بمداد الفخر ، وقد وقع القبض على هذه اللجنة وغيرها من علماء الجامعة القروية وطلبتها .

وفى يوم ٨ من الشهر نفسه وقع اعتقال ثلاثمائة شخص من المتظاهرين الذين اجتمعوا بمسجد الرصيف .

وأثناء الحوادث الأولى مساء يوم ٣٢ يناير بينما كان الوطنيون ينظمون دفن شهدائهم أمر الجنرال سوفران الجيش بمحاصرة المقبرة العمومية للحيلولة بينهم وبين دفن الضحايا خشية من أن يصبح مقرهم موطناً لحج وطنى وقداسة قومية ودليلا ساطعاً على فظائع أعمال الاستعمار الفرنسى ، وقد رفض رجال المقاومة الفاسية أن ينفذوا أوامر الجيش ، واستمروا فى حفر المقابر ، فحل الجنرال سوفران صحبة الكولونيل سلانى راكبين على مصفحة بالمقبرة ، وأصدر أمره للجيش برد التراب على الحفائر ، وبعد ما نفذ الجيش أمر الجنرال حجز هذا الأخير جثث الشهداء ووضعهم فى مستودع بمسجد الأندلس تحت الحراسة العسكرية ، لكن أبطال الوطنية المغربية لم ينهزموا فقد ذهبت فرق الكشافة الوطنية بالليل وتسربت من السطوح إلى داخل مسجد الأندلس ونقلت جثث الشهداء من سطح إلى سطح ، ولم تمض ساعة حتى كانت أجسامهم فى قبورها التى ظلت سراً مكتوماً عن الاستعلامات الفرنسية .

كان الكفاح على أشده ولكنه لم يذهل فرع لجنة الدعاية التابعة للحزب بفاس عن القيام بواجبها ، بل كانت توزع فى المدينة الأوربية عدة مناشير باللغات الأوربية موجهة لتنوير الرأى العام الأجنبى ضد فظائع رجال الحماية ، وقد وزع الفرع يوم أول فبراير منشوراً يشرح الحالة كما هى ، ويبين أحقية المطالب المغربية ، وفى يوم ٩ من الشهر نفسه وزع بياناً تحت عنوان «حضارة أم وحشية» شرح فيه أعمال الجيش الفرنسى وفظائعه ، وفى فاتح مارس وزع أيضاً بياناً يشرح أنواع الخيانة التى ارتكبها الولاة الفرنسيون ضد العهود التى قطعتها فرنسا على نفسها للمغرب .

وفى مدينة سلا وقع نفس ما وقع بالرباط وفاس ، وأسفرت النتيجة عن ١١ قتيلا وعديد من الجرحى ، وثلاثمائة سجين ، كما وقع الحكم بالإعدام على أحد تلامذة الليسيه البالغ من السن سبعة عشر عاماً ، وقد خصصت (محلة جارنييه) لاعتقال هؤلاء الوطنيين المتحمسين .

أما فى الرباط فقد أصدرت المحكمة الجنائية الفرنسية ١٤ حكما بالإعدام ، وقع تنفيذ ٤ منها يوم ٧ مارس ليلة عيد المولد النبوى الشريف ليستمر المغاربة فى حزنهم العميق فى هذا اليوم السعيد .

وأما الدار البيضاء فقد أضربت أسواقها ومعاملها وعمال مرساها يوم ٣٠ يناير ، فاحتلت الجيوش سائر الأحياء ، وساقت إليها أحدث أنواع الدبابات والسيارات المصفحة ، وأطلقت النار على المغاربة العزل ، وقتل عجوز فى سن السبعين ، وجرح ثلاثة من الشبان ، واعتقل عديد من الأفراد الذين أطلق سراحهم بعد بضعة أيام بعد تعذيب كاد يودى بحياتهم ، كما طرد تلامذة الليسيه الفرنسى المغاربة الذين شاركوا فى الإضراب .

وهكذا عم الإرهاب سائر نواحى البلاد ، وأصبحت حالة الحرب قائمة فى أهم المدن المغربية ، وقد أدى كبر الإدارة بها إلى إغلاق جميع المدارس الابتدائية المغربية وثلاث مدارس ثانوية إسلامية من الأربع الموجودة فى سائر

المغرب ، وأقفل معهد جسوس المؤسسة الحرة التى أسسها الأستاذ أحمد بلافريج بعد أن احتلها الجيش وحاصر أبناءها الصغار وجوعهم يومين قبل أن يبعثهم تدريجاً إلى عائلاتهم ، كما طرد طلبة الليسيات الفرنسية وطلبة معهد الدروس العليا المغربية ، وأما المدرسة الثانوية بأزرو التى أسست ليطبق على أبنائها نظام السياسة البربرية فقد أقفلت وسجن أغلب تلامذتها من أجل تضامنهم مع إخوانهم و إعطائهم الدليل العملى على فشل السياسة البربرية ، وفى إيفران عزل مدير المدرسة المغربى ، ثم أرسل للسجن ، وأخيراً أقفلت جامعة القرويين وسجن مديرها وثلاثة من أعضاء مجلسها الأعلى العلمي ، ثم نفوا ، وقد ظلت الدراسة فى القرويين غير منتظمة مدة ثلاثة أعوام .

أما فى الناحية الإدارية المغربية فينبغى أن نذكر الاستعفاء الذى أجبر عليه صاحب المعالى وزير العدل المصلح الكبير السيد محمد بن العربى العلوى الذى أبعد إلى الصحراء ، وكذلك صاحب السعادة وزير المعارف السيد أحمد بركاش باشا أزمور سابقاً الذى فرضت عليه الإقامة الإجبارية ، وكل من صاحبى السعادة باشا (محافظ) العاصمة الرباطية وخليفته .

ومن جهة أخرى فان سائر الموظفين الذين أمضوا تضامنهم مع الحزب فى ميثاق الاستقلال عزلوا أو أوقفوا لآماد مختلفة ، ومن بينهم أساتذة المعهد الملكى وقاضيان من المحكمة العليا ، وأربعة من سكرتيرى الدولة الشريفة ، وعديد من موظفي المالية والأملاك المخزنية والتعليم والمواصلات والبوليس ، وغيرها من المصالح .

وفى الجنوب المغربى عزل ثلاثة من القواد لتأييدهم حركة الاستقلال المغربي. وفى فاس اتهم عشرون شخصاً من أعيان الصناع بمشاركتهم فى ذبح الجاسوس فحكم عليهم بالإعدام ، ثم أبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد مات خمسة منهم حتى الآن تحت التعذيب فى سجن القنيطرة .

أما الوطنيون المتهمون بالاتصال بالأجانب ظلماً وعدواناً فقد نكل بهم

أشد التنكيل ، وارتكب معهم من الفظائع ما لم تقم به حتى دوائر الجستابو الألمانية ، ومع ذلك فان المحاكم لم تستطع إدانتهم ، وظهر أن معاملتهم كانت من طرف الإدارة الفرنسية بالاتفاق مع الولاة العسكريين ، أما المحاكم فكانت تنتظر إثبات شيء ضداً عليهم ، ولكنها اضطرت إلى تقرير براءتهم ، وقد أطلق سراحهم جميعاً إلا الأستاذ بلافريج الذى أبعد إلى جزيرة كورسيكا .

وإنه لمن الإنصاف أن ننوه بالصبر والثبات والشجاعة التى ظهر بها كل من الإخوان أحمد مكوار وعبد العزيز ابن إدريس والهاشمى الفيلالى وإبراهيم الكتانى ورشيد الدرقاوي فقد استحقوا جميعاً شكر الوطن وتقدير المواطنين .

وفى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ أشعرت إدارة المعارف آباء التلامذة الموجودين بالمدارس العربية الفرنسية بأنهم سيحالون جميعاً على المجالس التأديبية لطرد كل من يثبت عليه المشاركة فى حوادث يناير وما بعدها ، فنظم التلامذة فى سائر المدارس المغربية حركة مقاومة عظيمة نسقوها بمجالس محلية تخضع لمجلس مركزى بالرباط ، وأذاعوا عدة بيانات ونشرات ، ورفعوا احتجاجات ومذكرات ، وقاموا باضرابات اضطرت معها الإدارة فى النهاية للعدول عن رأيها وإعادة فتح المدارس المقفلة وترك التلامذة هانئين .

وهكذا خطا (حزب الاستقلال) بالحركة الوطنية خطوة عظيمة وحدت الأمة بأسرها ، وبعث فى نفوس الكل وعياً قومياً أعجب به الجميع .

ونحن لا نستطيع أن نحصر هنا نتائج الحوادث التي وقعت فى هذه الأيام المجيدة ولكن يمكن أن نسجل النقط الآتية :

١ — أن عشرات الوطنيين قتلوا في أثناء المظاهرات .

٢ — أن أكثر من خمسة آلاف قد سجنوا ، وأن الذين نقلوا منهم لحلة جارنييه وشاسور لاقوا من التنكيل والتعذيب ما لاقاه المحتلون الأوربيون من الجستابو .

٣ — أن عديداً من الشباب حكم عليهم بالإعدام ، ونفذ فيهم صبيحة

عيد المولد النبوى ، وأن عشرات من الوطنيين حكم عليهم بالأشغال الشاقة بصفة مؤبدة .

٤ — أن المدارس الثانوية بقيت مقفلة طيلة عام كامل ، كما بقيت المدارس الابتدائية فى مدن كثيرة لمدة ثلاثة أشهر ، وأن جامعة القرويين التى نفى مديرها وعديد من رجالها بقيت غير منتظمة لمدة ثلاثة أعوام .

٥ — أن عديداً من المثقفين المغاربة اعتقلوا تحكما فى السجون العسكرية شهوراً عديدة ببرج النور ، ثم نقلوا لمحلة تتويب بالعاذر (قرب الجديدة) .

٦ — أن وزيرين مغربيين عزلا من منصبيهما ووضعا فى إقامة إجبارية .

٧ — أن عديداً من الموظفين عزلوا دون محاكمة ولا فتح ملف ... الخ

* * *

والخلاصة أن الحوادث التى أعقبت يوم ١١ يناير تجعلنا نستنتج فى غاية الانتباه ، أن التضحية العظيمة التى قبل الشعب تقديمها من تلقاء نفسه فى سبيل القضية المغربية تدل على القوة الشعبية التى يتمتع بها (حزب الاستقلال) ، وأن التدابير التى اتخذتها الإقامة العامة ضداً على المواطنين قضت إلى حد بعيد على السمعة الفرنسية لا فى المغرب فقط بل لحقتها فى سائر العالم العربى ، وبالعكس فإن كل التهم التى حاولت الإدارة الفرنسية أن تلصقها بأقطاب الحركة الاستقلالية لم تمسهم بسوء ، بل قضت هى نفسها ببراءة (الحزب الوطنى) و (حزب الاستقلال) من بعده ونُبل الغاية التى يعمل لها رجالها الأوفياء الذين لا يهمهم إلا أن تتحرر بلادهم ، ويسعد أبناؤها فى ظل السلم والقوت والحرية .

ولئن كان الحزب قد خرج من هذه المعركة متعباً فقد خرج كذلك منتصراً أشد أنواع الانتصار ؛ لأن الحركة بلغت من الانتشار والذيوع إلى درجة لم تبلغها قط قبل هذا العهد ، كما أن وجود الشهداء فى سائر الأوساط علم الشعب معنى التضحية الحقيقية ، وأذاق الجمهور لذة الكفاح من أجل الاستقلال الذى يصبو إليه ، وكثرة الضغط والمراقبة وامتلاء السجون ووفرة الضحايا ، كل ذلك

لم يمنع الحزب من الاستمرار فى العمل .

وقد كان فى مقدمة ما قام به تنظيمه على شكل شبيه بنظام الحزب الوطنى ، إذا استثنينا بعض التفاصيل الراجعة لصفات الناخب والمنتخب فى هيئات الحزب الرئيسية ؛ فإن الحزب الوطنى كان يعطى هذا الحق لكل منخرط فى الحزب ، ولكن حزب الاستقلال قسم المنخرطين إلى قسمين ، مسيرين وهم الذين ينتخبون وينتخبون ولهم شروط خاصة لابد من توفرها ، وأنصار وهم من عداهم ، ويمكن لكل نصير أن يترقى لدرجة مسير إذا ثبت استعداده وكفايته ، وقد عوض اسم (المجلس الوطنى) باسم (المجلس الأعلى للحزب) ، وأحدثت هيئة عليا تابعة للجنة التنفيذية يرجع إليها المشتغلون الذين يثقفون الأنصار ثقافة وطنية ، وهم المسؤولون عن الحالة المعنوية والروحية فى الحزب .

على أن ظروف البلاد والإرهاق الدائم بها يمنعنا من أن نتخذ نظاماً ديموقراطياً مستقراً بكل معنى الكلمة ، ولذلك فإن الاستقلاليين يقدرون الحالة ويتبادلون المسؤوليات والتضامن فى العمل مؤمنين بأن إخلاص الكل وانسجام العقيدة مغن عن كثير من الشكليات التى لا تسمح ظروفنا الحالية بها .

أما فى الناحية الاجتماعية فإن الحزب لم يتأخر عن استئناف نشاطه ولا سيما فى ميدان التعليم الذى سنرى مقدار المجهودات التى يبذلها فى إذاعته والعمل على تنشيط مدارسه وطلبته ، مساعداً بذلك جلالة مولانا الملك الذى يرجع له الفضل الأول فى هذه النهضة العلمية التى أخذت تزداد بعناية جلالته كل يوم نشاطاً وازدهاراً .

معارضة سياسة الاصلاحات

منذ حوادث الاستقلال أصبحت سياسة الحركة الوطنية معارضة كل ما تسميه الإقامة العامة بالإصلاحات ، أو بصفة أوضح أصبح الحزب معارضاً كل المعارضة لسياسة التعاون مع الإقامة على أى شيء يقع في دائرة الحماية وتحت توجيهها

والحقيقة أن التجربة دلتنا على أن الإصلاحات التى تضعها الإقامة ليست إلا شيئاً خيالياً لا مصداق له ، أو أنها فى العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطنى ، والحزب يرى أن الخلاف بيننا و بين فرنسا خلاف أصلى ليس محله التفرعات الخاصة التى يختلف الجدل حولها باختلاف ما تنبنى عليه من أساس ، وهو يرى أن نقطة مهمة لا بد من وجودها ليكون الإصلاح إصلاحاً بالمعنى الصحيح ؛ تلك هى امتلاك الوطنيين المغاربة لتوجيه هذه الإصلاحات ؛ لأنه ما دامت الدولة المحتلة هى التى توجه وتقترح ما تريده من إصلاح فهى لا تنفك تفكر وتنجز على أساس مسلم عندها وهو توجيه المغرب نحو الإدماج فى فرنسا أو على الأقل نحو حكم ذاتى فى دائرة الاتحاد الفرنسى ، وهذا ما يختلف تماماً عن الناحية التى يؤمها الوطنيون والتى يريدون أن يضعوا الشعب فى اتجاهها وهى ناحية الاستقلال التام ، والانضمام إلى الجامعة العربية ، وتقديم التضامن مع الشعوب العربية على كل تضامن سواه .

على أن هذا لا يعنى أبداً أن الحزب يعارض الإصلاح من أصله ، ولكن يعتبر هذا الاصلاح مسألة داخلية ترجع للمغاربة وحكومتهم ، ولذلك طالب ميثاق الاستقلال من جلالة الملك أن يرعى مسائل الإصلاح بعنايته ، وحينما يضل جلالة الملك لاستخراج بعض الحق ويطالب من الحزب المساعدة الفنية

على إنجازه فإن رجال الحزب لا يتأخرون أبداً عن تلبية دعوة مليكهم متعاونين معه على تحقيق إصلاحاته الكريمة ، كما فعلوه فى اللجنة الملكية التى وضعت ميثاق التعليم المغربى .

والإقامة العامة التى تدعى أن لها وحدها الحق فى اقتراح ما تراه مفيداً للمغرب من مشروعات إصلاحية طبق معاهدة الحماية يعتبرها الحزب متطاولة على حقوق السيادة المغربية ، ولذلك فهو لا يقبل معها أى تعاون فى دائرة النظام الحاضر ، ولكنه لا يرفض الإصلاحات التى تقترحها على جلالة الملك إذا لم تكن منافية فى حقيقتها وفى أسلوب عرضها لما تقتضيه هذه السيادة ، وإن كان لا يعترف لها أبداً بأحقية هذا العرض الذى تدعيه لنفسها .

وأخيراً فإن الحزب يرى من ضياع الوقت أن يصرف جهوده فى مطالبة الحماية بشؤون جزئية ، ويفضل أن يبذل نشاطه وتضحيات أنصاره فى خدمة المسألة العامة التى فى حلها مفتاح كل المسائل الجزئية ونجاحها ، وسنرى أنه يمشي للاصلاح بطريقة مباشرة بإنجازه كل ما يمكن إنجازه من مدارس ومعاهد وشركات ومراكز إسعاف وغير ذلك من الأشياء التى يرى أن تطبيقها الفعلى هو خير ضمان للوصول إليها .

وهذه السياسة التى اتبعها الحزب هى عين الإيجاب لأنها هى التى تحقق آمال الأمة ورغباتها ، أما سياسة المراحل والتفاوض فى الجزئيات فهى سياسة أثبتت التجربة سلبيتها عملياً ، لأنها لم تؤد إلى نتيجة واضحة لا فى المغرب ولا فى الجزائر وتونس ، ولذلك فمن العبث بل من الإجرام المضي فيها بعد ظهور فشلها .

إصلاحات مسيو جبريال بيو :

بمجرد ما مرت بضعة أيام على حوادث الاستقلال أعلن المسيو جبريال بيو مقيم فرنسا العام بالمغرب عزمه على إدخال إصلاحات عميقة فى البلاد ، ثم جاء مسيو ماسيجلى مفوض الخارجية فى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى للرباط

ليطمئن جلالة الملك على قبول فرنسا لتنفيذ هذه الإصلاحات .

وفى يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٤ ترأس المقيم العام مجلس الاستشارة للشؤون الإدارية ، وفى يوم ٢٤ منه ترأس لجنة التأمين والفلاحة واليد العاملة ، وفى يوم ٢٥ مارس ترأس لجنة العدلية ، وكان الصدر الأعظم من الحاضرين فى كل هذه اللجان .

وقد قررت لجنة الفلاحة تأسيس الملك العائلى الذى لا يفوت ، كما قررت لجنة الشؤون الإدارية المساواة بين المغاربة والفرنسيين فى الوظائف العامة .

وفى لجنة العدلية حصل نقاش قوي بين الأعضاء الفرنسيين والأعضاء المغاربة ، إذ أراد الفرنسيون إدخال المغاربة فى اختصاص المحاكم الفرنسية ، فعارض المغاربة ذلك ، كما رفض ممثلو الحكومة الشريفة الموافقة عليه بالإجماع.

أما لجنة التعليم فقد قررت استمرار اللغة الفرنسية فى جانب العربية ، وفتح أبواب الليسيات الفرنسية للأبناء المسلمين ، وتأسيس عدد كاف من المدارس الابتدائية للأهالى .

وقد لخص ميسو بيو أعمال المجلس فى خطابه الختامى حين قال :

« فى هذا اليوم الذى يحتفل فيه المغاربة بعيد الأضحى أجدنى سعيداً حين أعلن أنه باقتراح من حكومة الجمهورية الفرنيسة وافق جلالة الملك على مجموع تدابير سيكون لها أثر تاريخى فى تطور المملكة الشريفة » وبعد ما نوه بالمجهود الذى بذلته اللجان الفنية قال : « إن اهتمام حكومة الحماية (كذا) كان موجهاً إلى ثلاث نواحى :

١ — أن تسمح للمغرب بالتوجه تدريجياً إلى شكل الحكومة التى تتمتع بها الدول العصرية .

٢ — أن تعطيه النخبة القادرة على مواصلة هذا التطور .

٣ — أن ترفع مستوى مجموع الشعب وبالخصوص الفلاح الذى يكون أغلبية السكان الساحقة »

ثم أخذ المقيم يشرح هذا الإصلاح فبين أن قضية العدلية وجدت صعوبات كبيرة لأن فصل السلطات عن بعضها خلق أوربي من الصعب تطبيقه — بزعمه — في البلاد الإسلامية دفعة واحدة ، ولذلك فان مراحل الانتقال ضرورية فى الموضوع إلى حد أن هذا الإصلاح البسيط نفسه سيكون أولا موضع تجربة في بعض المدن الكبرى ، ولإتمام العمل فقد أسست لجنة لتحرير قانون العقوبات ...

ثم نبه المقيم إلى أن عصرية المحاكم تستدعى تكوين قضاة عصريين ، ولذلك فقد اهتمت بما يرجع لاستخدام نخبة البلاد التى فتحت الحكومة فى وجوهها عدة إدارات منظمة على النهج الأوربى ، (المالية ، والأشغال العامة ، والاقتصاد) ، كما سمحت بمساواتهم فى الأجور مع الموظفين الفرنسيين الذين من طبقتهم (يعنى فى أصل الرواتب ، أما الفوارق الاستعمارية فلا تزال قائمة) ، ولكن تكثير عدد هذه النخبة متوقف على إعدادها ، ولذلك فإن تيسير التعليم وتكثير المدارس مما رأته الإقامة ضروريا لتحقيق أهدافها .

ثم ختم المقيم خطابه بالحديث عن ضرورة الاهتمام بالفلاح وتحسين حالته ، وعن إقرار الملك العائلى غير المفوت ، وتأسيس مجلس أعلى للاقتصاد الفلاحى الذى يهتم بتطبيق برامج (البايسانه)

هذه هى الإصلاحات التى اعتبرتها الإقامة العامة تدبيراً من شأنه أن يخفف وطأة المقاومة المغربية ، وقبل أن نشرح وجهة نظر الأمة فيها نشير إلى أنها لم تطبق بالمرة ، وما طبق منها حرف تحريفاً جعله عديم القيمة ، فقانون العقوبات لحد الآن لم يصدر ولم يوضع ، والملك العائلي حرف تطبيقه إلى حد جعل مصلحته معدومة أو قليلة الفائدة .

حزب الاستقلال يجيب المسيو بيو :

ولذلك فقد اضطر (حزب الاستقلال) ليشرح بتدقيق ما يطلبه الشعب المغربى منذ ١١ يناير سنة ١٩٤٤ مبيناً أن الشرط الضرورى (Sine qua no) لـكل تفاهم هو تحرير السيادة المغربية ، وأن كل تعاون قبل إكمال هذا الشرط غير مقبول .

وقد أذاع الحزب رده على ادعاءات المقيم العام فى بيان وزعه على الجمهور ، ومما جاء فيه :

« فالإقامة العامة أعلنت بعد الحوادث المؤلمة تأسيس أربع لجان يوم ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ ، ولـكن بالأسف إذا نحن أغفلنا الجمل المعسولة التى يحتوى عليها البيان المقيمى والتحفظات العديدة التى تحصرها وتجعلها غير قابلة للتنفيذ وجدنا هذه التعبيرات مجرد حكايات فى غير محلها ؛ لأنها لا تهتم بحل عميق للأزمة المغربية بقدر ما تهتم بخلق جو غامض يفيد فى استمرار سياسة التخدير والتهدئة المتبعة حتى الآن .

« و بعد فإن الطبقة المتنورة فى المغرب لم تعر أدنى التفات لقرار المقيم العام الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ لأنها تعرف عن طريق التجربة أنه لا يمكن انتظار شىء مهم من اللجان الرسمية التى هى وسيلة تقليدية لقبر جميع مشروعات الإصلاح الحقيقى .

« ولـكن بما أن هذه الإصلاحات نتيجة بحث استمر ستة أشهر فيجب أن ندرسها وننقدها بكل إخلاص :

العدلية :

« يمثل تنظيم العدلية الشريفة كجزء من الإدارة العامة هذين الصفتين المزدوجتين : تبلور نظام عتيق قضى عليه وغير عن شكله ، والسكوت أمام

المتصرف الفرنسى أو المراقب الذى يتحكم فيه كيف يشاء تحت ستار الرئيس المغربى الصورى الذي يختار عادة من بين الأميين الطامعين الذين لا يقبلون هذه السلطة الوهمية إلا ليجدوا وسيلة لاختلاس محكوميهم .

«والسلطة السياسية التى من شأنها أن تقوى مركز الرئيس المغربى وتساعده على العمل يضحى بها المراقب الفرنسى مقابل غض هذا المراقب الطرف عنه لقضاء مآربه الشخصية ، ويستفحل خضوع هؤلاء الرؤساء بفقدان قانون العقوبات الذى يجعل المراقب يحكم كما يريد .

« ويعتبر كل باشا وكل قائد رئيساً مطلق النفوذ على مرؤوسيه ، ومن الطبيعى أن يتحكم كيف يشاء فليس ملزماً بالبحث ولا بدراسة موضوع الملفات ولا بحق الدفاع ولا حرية جلب المحامين ، وكل ما هو من شأن العدالة يمكن أن يحذف أو يهدم برسالة من الحاكم الفرنسى أو بدقة تيلفون ، وكم يتماص الولاة (برسالة الطابع) مدعين تنفيذ أوامر الحكومة العليا .

«فمجموع هذه الحالة هو الذى كان يجب أن تدرسه لجنة العدل لأجل تقرير وسائل تحسينها :

١ — تأسست لجنة القانون لتحرير قانون العقوبات فيجب أن نسجل أنه منذ صدور القرار المقيمى لم تجتمع هـذه اللجنة إلا مرة واحدة ، هى اجتماعها التأسيسي .

٢ — أما اللجنة الاستشارية للعدل فقد كلفت بدراسة مسألة فصل السلطات، هذا الفصل الذي يمكننا أن نؤكد وجوده فى الشريعة الإسلامية قبل أن يعرفه المشرعون الأوربيون ، على خلاف ما زعمته الإقامه ؛ إذ الواقع أن القانون الإسلامى العام يقضى بأن القاضي يستمد سلطته من الشريعة مباشرة ، ويتمتع بكامل الاستقلال عن السلطة التنفيذية التى لاتتدخل إلا فى شأن توليته

«ولكن اللجنة قد حصرت فصل السلطات فى الشؤون المدنية والتجارية ، كما قررت الاقتصار فى التطبيق على المدن الكبرى ، واختصاص الباشا والقائد

الجنائى الذى يعتبر أشد فظائع النظام الحاضر بقى كما هو ، وهذا التحديد يزيل كل أهمية للاصلاح ؛ لأن القاضى الذى يمكنه أن يفعل بالشخص كل ما يشاء يمكنه دائماً عن طريق هذا الحق أن يتحكم فى ذلك أيضاً ، ولقد قال منتسيكيو الكبير : (ليس هنا لك حرية إذا لم تفصل قوات الحكم عن قوة التنفيذ والتشريع؛ لأنها إذا انضمت إلى السلطة التشريعية أصبح القاضى مشرعاً ؛ فإذا انضمت إلى السلطة التنفيذية أصبح القاضى قادراً على الظلم)

« فأغراض واضعى الإصلاح المقيمى إذن واضحة ، فهم يهتمون بالمحافظة على الوسائل التى تسهل عليهم دوام النظام بطريق القـوة ، وإجبار الشعب على الطاعة عن سبيل الإرهاق أكثر مما يهتمون بادخال تحسينات على القضاء المغربى ، وعليه فانتقاء التحكم بتحديد سلطة القاضى ، وإعطاء هذا الأخير الضمان الـكافى من أثر كل ضغط أو اعتداء عليه من طرف السلطة التنفيذية ، وحماية الأفراد من سيطرة كل جستابو قادر على أن يسجنهم فى كل لحظة أو يسىء إليهم من غير أدنى رقابة إلا التى ترجع إلى الإدارة غير المسؤولة — كل ذلك يؤدى ، فى إدعائهم ، إلى زعزعة أساس النظام والطمأنينة العامة .

« ولـكن ما ذا يعنى إذن إقرار السلطة القضائية المعتز بتنظيمها والموضوعة لأشياء ، من بينها فصل السلطات ، واستقلال القضاء ، والمحافظة على كرامة القضاة ، إذا لم تتم حرية الشعب ، وينته استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، ويندحر مبدأ الاستعمار ؟ ! . إنه من السهل — كما قال بعض الصحافيين — على الأقوياء أن يقاوموا الضعفاء ، وليس كذلك للضعفاء حين يريدون مقاومة الأقوياء ، وحينما يضيع سهر الحكومين على مصالحهم ويختل التوازن فى صالح القوة لا يبقى للشعب أى اختيار إلا بين اثنين : الاستعباد ، أو الثورة ، لـكن غالباً ما يكون اختلال التوازن مستفحلا إما بصفة ظاهرة أو مقنعة بمصالح حيوية مزعومة ، وهكذا ينشأ المستبدون ، وهكذا تحدث الثورات .

الإدارة العامة :

« يمكننا أن نلخص التدابير المتعلقة بالإدارة العامة فيما يأتى : إعطاء بعض الوظائف للنخبة المغربية ولكى تقبل النخبة هذا العطاء قرر لها التساوى فى الأجور عند تساوى الكفايات .

« ولكن لم يكن من الضرورى أن تشكل لجنة كاملة للوصول إلى هذه النتيجة لأن مسألة توظيف النخبة المغربية فى الإدارة الشريفة المجددة مسألة مفروغ منها بمقتضى ظهير سنة ١٩٣٨ ، وأيضاً فإن مسألة المساواة فى الأجور وضعت على بساط البحث منذ أوائل عهد الحماية ، وقدم فيها الذين يهمهم الأمر أنفسهم عدة مطالب ودراسات ، وقد هيأ لها اتحاد الموظفين حلا يجدر بالمقيم العام أن يوافق عليه اليوم ، لكن لا ينبغى للموظفين المغاربة أن يطمئنوا ؛ لأنه ليس للحل المقرر إلا أهمية محدودة ؛ إذ لا يستفيد منه إلا ذوو الإطارات (الكادر) الخاصة الموازية للاطارات الفرنسية مثل التراجمة والكتاب التراجمة ومتصرفى البوليس وفقهاء الضرائب والأداءات والكتاب المركزيين للحكومة وقضاه المحكمة العليا الشريفة وخلفاء الباشوات الخ ... فالتحيز وعدم المساواة ما يزال قائماً فيما إذا لم تكن للمغاربة نفس الكفايات التى يقدمها الفرنسيون ، مع العلم بأن أغلبية المغاربة غير مختصة ، إن لم نقل ليست لهم تِقْنِية لا يستطيع الفرنسيون أنفسهم اقتناءها ، ولكن ألا يصدر القاضى المغربى أحكاماً ؟ ألا يقوم أحد كتاب الصدر الأعظم بوظيفة المحرر ؟! وبعبارة أخرى ألا يستحق المتخرجون من التعليم العربى المحض الاعتبار فى بلد كانت اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة فى جميع الأوقات ؟

« ومن جهة أخرى أليس من التحكم الإبقاء على عدم المساواة فيما يخص التعويضات بالنسبة لهذا الصنف من الموظفين ؟! ألم توضع هذه التعويضات لأجل مساعدة الموظفين فى تكاليفهم العائلية أو لتشجيعهم على بناء الأسرة ، وذلك بقطع النظر عن كل اعتبار للقيمة المهنية ؟!

« لقد استدلوا بعجز الإطار المغربي ، ولكن من هو المسؤول عن ذلك ؟ أليس من المؤلم أن يكون البلد المحمى بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من الحماية قاصراً عن إعطاء الإطار اللازم لتطوره ؟ وليس من الممكن إدعاء أن الحماية يوم أسست وجدت فراغاً كاملا أمامها ، وأنها ليس من الممكن أن تملأ ذلك الفراغ في أقرب وقت ، فقد قال ليوطى فى تقريره للحكومة الفرنسية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ : (لقد وجدنا هنا دولة وشعباً ، إنها حقيقة فى أزمة فوضى ، لكن هذه الأزمة حديثة العهد ، وهى حكومية أكثر منها اجتماعية ، وإذا كان المخزن قد بقى مجرد مظهر ، فإنه كان على الأقل قائم الذات ، ويمكن الرجوع إلى الوراء قليلا لنجد منه حكومة فعالة تمثل فى العالم دولة بوزرائها الكبار وسفرائها الذين اتصلوا برجال الدول الأوربية ولا يزال البعض منهم حياً إلى الآن ، وإذا قطعنا النظر عن المخزن فإننا نجد أمامنا منظمات لا تزال قائمة تختلف بحسب النواحى ولكنها تمثل حقية أشياء موجودة) .

« وإذن فالمغرب لم يكن متأخراً كما يريد البعض أن يدعى ، بل كان على العكس مستعداً لمسايرة أشكال الحكومات العصرية ، وإذا لم يكن قد تطور الآن فذلك لأنه لم يجد أى مساعدة من طرف الحماية ، بل إن هذه الحماية قد اتجهت به إلى نظام الحكم المباشر .

« وأما فيما يرجع للادارة العامة الحقيقيه فقد بقيت تدابير الإقامة العامة معدومة ، والحال أنها هى عش الأزمة الحاضرة .

« وقد كان واجباً على اللجنة أن تثبت فى هذا الموضوع قيمتها ، وتعمل حقيقة شيئاً مفيداً ، ومهما يكن فإذا كانت النخبة المغربية لا تهتم كثيراً بالوظائف المغربية فذلك لأنها فهمت جيداً أنها لا تدعى إلا للقيام بدور ثانوى ، كما أنها اقتنعت بأن النظام الذى تطالب بخدمته ليس إلا مجموعة من المؤسسات المبنية على الغموض والمحسوبية ، وعدم المسؤولية ، والإجحاف ، وأن عملها ليس لترشيد الشعب المغربى ولكن لاستعباده .

« ومن المفيد أن ننقل هنا هذا النص الذى يشرح عيوب هـذا النظام الأساسى ، قال ليوطى فى تقريره المذكور :

(جميع التدابير الإدارية تصدر باسمه (يعنى السلطان) فهو الذى يمضي الظهائر ، ولـكن ليس له فى الواقع أى نفوذ محلى ، ولا علاقة له إلا بالمستشار السلطانى الذى يراه يومياً ، ولا يأخذ رأيه إلا بصفة شكلية ، أما الصدر الأعظم و بقية الوزراء فلا يشاركون فى أية مذاكرة تتعلق بالمسائل المهمة التى تدرس بعيدة عنهم فى المصالح الفرنسية ، وليس هنالك اتصال بين رؤساء هذه الإدارات و بين الوزراء والمخزن الذى لا يتحرك ويكاد ينهمك فى سبات لذيذ ، ويلاحظ بسهولة أن احتكار الولاة الفرنسيين للسلطة التشريعية حملهم على أن يكونوا هم وحدهم المنفذين لقراراتهم ، وقد أدى ذلك إلى مزج السلطات وعدم وجود مسؤولية حكومية بالمرة) .

« وقال رونييه فنلاند الناشر المشهور : إن أقل الناس انتبـاهاً يدرك أن البلدان تفقد قدرتها إذا كان خمسمائه مليون من ميزانيتها البالغة مليارا من الفرنك يصرف فى نفقات الإدارة ، وثلاثمائة مليون على فائض الديون ، تلك هى حالة المغرب !

« فحـكومة ذات عشرة آلاف موظف فى بلد سكانه ثمانية ملايين ، إن ذلك لشىء غريب !

يوجد فى المغرب ثلاثة وستون عنواناً لأنواع التعويضات ، ومن بينهـا تعويض التقنية والمحصول ، مع أنهما السبب فى تأجير الوظفين الذين شأنهم أن يعرفوا ويمارسوا مهنتهم ، والامتيازات والعطاءات والصـلات هى التى ترفع الأرقام التى تتحملها الميزانية المغربية (ملخص من جريدة صدى باريس) .

التعليم :

« كيف يمكن أن تحل مشكلة التعليم فى المستعمرات الفرنسية و بلاد الحماية ؟ لقد أجاب على ذلك الاختصاصيون فى السياسة الأهلية بأنه لا ينبغى تعميم التعليم بين الأهالى لما فى ذلك من الخطر الذى يبعث فى نفوسهم آمالا سياسية تقضى يوماً ما على سيطرة المحتل نفسه ، لاينبغى نشر التعليم بسخاء كما توزع الكينا ، ولكن يلزم أن يقدم ويوضع تحت تصرف المسلمين كجائزة وتشريف تخصص به الأرستقراطية الأهلية ، ومن المفهوم عند الأمة الفاتحة أن الشباب المدرسى المختار من بين أبناء الأعيان يلزم أن يعد لملىء الوظائف الحكومية أو لإعانة إدارتنا . ذلك ما قاله مؤلف « موجز السياسة الإسلامية » المطبوع بمطبعة بوسار بباريس سنة ١٩٢٥ .

« إن التعليم هنا ليس غاية لذاته ، وإنما هو وسيلة للحصول على الفتح المعنوى الذى هو الغاية الكبرى للمدرسة الأهلية . وذلك ما قاله أيضاً الكراس الذى نشره المدير العام للتعليم العمومى سنة ١٩٣٠ .

« وجاء فى منشور لإدارة المعارف (نشرة التعليم رقم ٢٥ فى سنة ١٩٢٠) التعريف الآتى للمدرسة :

المدرسة تكتفى برفع القيمة المعنوية لمقدرة الأهلى المهنية ، وهى عامل للثروة والسلم والشغل ، أما السياسة بالمعنى الأوربى العصرى للكلمة فلا يتفق مع العمل التقدمى الذى نقوم به هنا ، وعليه فلاينبغى أن يذكر لا فى ترشيد المواطنين المغاربة ولا فى تحرير المرأة .

« إذن فالتعليم فى المغرب لم يعتبر إلا من جانب مصلحة الاستعمار الفرنسى ، وهذا شىء حقيقى إلى حد أن الإدارة فى سبيل تقسيم البلاد وعرقلة التقدم الثقافى للمغاربة أظهرت كل خصومتها لشكل المدرسة الموحدة الذى يطبق فى سائر العالم ، فأصبح المغاربة ملزمين بتقديم (الزبائن) لمختلف أشكال المدارس وهى :

المدرسة الفرنسية العربية .

المدرسة البربرية .
مدرسة أبناء الأعيان .
المدرسة الصناعية .
« القروية للمناطق العربية .
« « « البربرية .
« الإسلامية لبنات الأعيان .
« « للبنات .

« وإنه لمن المتيقن أن هذا العزل سيستمر إذا لم يزد تنوعاً بمقتضي الإصلاح الذى أعلنه المقيم العام .

« وإن عمل الحماية بعد ثلاثة وثلاثين عاماً ليتفق مع المبادىء المذكورة سابقاً ، فقد أنجبت ثلاثة أطباء وستة محامين وستة مهندسين زراعيين ، وعليه فلا يمكن أن ننتظر الآن من التعليم الفرنسي الإسلامي المبنى على هذه الأسس أن يصل إلى تكوين الإطار الذي يتوقف عليه المغرب فى أمد قصير بمجرد زيادة خفيفة فى عدد المدارس .

« وأيضاً فإن هذه الزيادة الضئيلة فى برنامج الحمايه لا تقضى إلا بتأسيس مائتى فصل تشتمل على عشرة آلاف تلميذ كل سنة وذلك لمدة بعض الأعوام ، فى حين أنه يوجد زهاء مليون من الأطفال فى السن المدرسي ، منهم ثلاثون ألفاً فقط منخرطون فى المدارس الموجودة .

« فإذا اعتبرنا أن عدد السكان فى بلد ما يتضاعف كل خمس وعشرين سنة بمقتضي ناموس معروف فسنجد أنفسنا فى المدة المنتظرة إزاء ارتفاع محسوس فى عدد الأطفال المهملين .

« إن إدارة الحماية تعتذر أحياناً بفقد الاعتمادات ، وأحياناً بظروف الحرب وما أدت إليه من فقد المواد البنائية ، ولكن هذه الصعوبات تتغلب عليها الإدارة حينما تحتاج لإرضاء السكان الأوربيين الذين لا يؤدون إلا خمس ميزانية المغرب .

النظام الفلاحى :

« أما فيما يرجع للبرنامج الاقتصادى فقد سكت مشروع الاصلاح المقيمى عن العمال وصناع المدن الذين هم فى حالة سيئة ، ولـكنه يشتمل على بعض الأشياء فيما يرجع للفلاح ، نعم إن لجنة النظام الفلاحى قد اضطرت إلى الاعتراف بأن تطور العمال الزراعيين أسـاس لتطور جميع البلاد ، وهذا صحيح خصوصاً بالنسبة إلى شعب تكون القرية ستة أعشاره .

« ولـكن الوسائل التى قررتها هذه اللجنة لترضية جمهور الفلاحين المغاربة ورَفْع مستوى حياتهم عديمة القيمة ؛ لأنها تقف عند تشـكيل مجلس أعلى للنظام الفلاحى ، وإنشاء مشروع زراعة إجماعية لما يبلغ ألفى هكتار من الأرض وأخيراً إحداث ملك عائلى غير قابل للتفويت .

« إن تجاربنا للأساليب الإدارية علمتنا أن تأسيس مجلس ما يعادل تأجيل العمل لأجل غير مسمى ، وهكذا ينبغى لفلاحينا أن لا ينتظروا نتائج ملموسة ومستعجلة من المجلس الأعلى المذكور الذى لا تتعـدى مهمته حدود دراسة المسائل الراجعة إلى وضع ميثاق ينظم أحوال (الخماس) .

« وقليل من الناس من يعرف أن مشروع الزراعة الإجماعية سيقع على ألفى هكتار ، وذلك شىء ضئيل جداً ، وعلى العكس فإن تأسيس ملك عائلى غير قابل للتفويت لو طبق باحتياط لوضع قسما من أبناء القرية فى مأمن من البؤس ، وأرضى فى النهاية جميع الذين طالبوا بهذا الإصلاح منذ عشر سنوات عند ما كان الفلاح لم يضع بعد أغنى تراثه غير المنقول .

« لـكن إعطاء الفلاح المغربى قطعة من الأرض ليس كل شىء ؛ لأن حالة الفلاح تدعو إلى حلول أكثر جراءة وعمقاً ، والإصلاحات التى تتطلبها حالة الفلاح الوقتية تتناول بصفة عامة ما يعيد له كرامته الإنسانية ، ويحسن معيشته المـادية وحالته المعنوية بالقضاء على الامتيازات الإقطـاعية وضمان اطمئنانه

الشخصى وحفظ ماله وحمايته من المرض والبؤس والجهل .

« إن البدو المغاربة الأذكياء لم يحصلوا فى مجموعهم على أى تقدم أثناء الثلاث والثلاثين سنة الماضية ، ولم يبقوا فقط فى الحالة المزرية التى كانوا عليها ، بل إنهم أصبحوا يكوّنون جيش الأرقاء المسخر لخدمة الرؤساء المغاربة أو المراقبين الفرنسيين أو المعمرين أو موظفى الجبايات ورجال إدارة المياه والغابات ... الخ

« والسلطات التى كان يجب أن تحمى الفلاح من جهله ومن عدم احتياطه لم تقم بأداء مهمتها ، بل إنها شجعت أولئك الذين يستغلونه ويظلمونه ، وشاركت بكيفية غير مباشرة -- وحتى بكيفية مباشرة — فى تصعلكه .

« وأكثر من هذا فإن السلطات حينما رأت أن الفرصة قد أتيحت للفلاح لكى يسترجع البعض من تراثه المنتزع منه لفائدة الاستعمار عملت بحزم لمنعه من شراء الأملاك التى عرضها الأوربيون للبيع منذ سنة ١٩٤١ .

« وأيضاً فإن الفلاح قد أهمل حتى إنه ما زال يحرث أرضه بالأساليب العتيقة ، ومعنى هذا أن كل إصلاح لا يرمى إلى تكوين إطار فنى مغربى بقصد تحسين وسائل الفلاحة الأهلية هو إصلاح يؤدى حتما إلى الفشل » .

الدفاع عن سيادة الشعب :

وإذا كان هذا الكفاح مستمراً ضداً على سياسة الإقامة العامة وأساليبها فإن الحركة الاستقلالية بمراكش لم تقصر عملها على ذلك ، بل وجدت نفسها مضطرة لمقاومة المجهودات التى يبذلها الفرنسيون على اختلاف أنواعهم وأحزابهم لاغتصاب السيادة الشعبية للمغرب ، وقد استمرت هذه المقاومة منذ عهد الكتلة ولا تزال دائبة إلى اليوم ، والحقيقة أن التنزل لمطالب السكان الفرنسيين فى البلاد يعتبر أكبر خطوة لفرنسة المغرب أو إدماجه فى عائلة الاتحاد الفرنسى .

ولقد قاومت الكتلة الوطنية محاولة الفرنسيين تكوين مجالس مغربية

يملأون مقاعدها ويكون لهم فيها حق الاقتراع والنقد لأعمال الحكومة ، وحاول الجنرال « نوجبس » أن يبعث هذه المطالب بعد أن فشل أصحابها ، ولكن الحزب الوطنى أنذره فى غير هوادة بأنه لا يقبل تنفيذ أى مشرع من هذا القبيل ولو استوجب ذلك الثورة و إراقة الدماء .

ولكن دخول الجنرال ديجول إلى شمال أفريقيا ونداءاته المتوالية للجالية الفرنسية ، وسياسته التى كانت ترمى للاستعانة بفرنسيي المستعمرات على معارضيه من أنصار فيشى وغيرهم ، وآمال الفرنسيين فى تكوين نظام جديد خير من نظام الجمهورية الثالثة الذى ينسبون إليه كل أسباب الهزيمة فى الحرب ، والفشل في السياسة — كل ذلك جعل الفرنسيين يعيشون فى جو امبراطورى واستعمارى (حسب تعبيرهم) لا ينظرون لفرنسا ومستعمراتها والبلاد المحمية بها إلا كشىء واحد لا يقبل التجزئة ، ولذلك فقد أخذوا يطالبون بتشريكهم فى كل مايرجع لمصير فرنسا وشؤونها ، وقد تجلى هذا الأمر فى مظهرين :

الأول — المطالبه بتعيين نواب منهم فى البرلمان الفرنسى .

الثانى — فتحهم أبواب الأحزاب الفرنسية فى المغرب لقبول المنخرطين المغاربة .

وقد وقف الحزب من هذين الأمرين موقف الكفاح القوى دفاعاً عن سيادة الشعب المغربى ونضالا في سبيل الوحدة الفكرية فى البلاد .

وحينما بدأت الحملة الانتخابية لتعيين أعضاء الجمعية الفرنسية قرر القسم الفرنسى لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة بالرباط فى اجتماعه الختامى المطالبة باشتراك الفرنسيين فى هذه الانتخابات ، فرفع الأستاذ اليزيدى باسم اللجنة التنفيذية للحزب احتجاجا لجلالة الملك وللاقامة العامة نرى من الفائدة تلخيصه هنا :

« إن حزب الاستقلال المتأثر لادعاءات الجالية الفرنسية أنَّ لها الحق فى التمتع بالحقوق السياسية فى المغرب .

« بعد أن اعتبر القرار الذى اتخذه القسم الفرنسى لمجلس شورى الحكومة فيما يرجع لهذا المعنى .

« و بعد أن اعتبر كذلك أن مجلس الوزارء الفرنسي اتخذ تدابير لتطبيق هذ القرار وأن الإقامة العامة أصدرت كذلك قراراً بهذا المعنى مؤرخا بيوم ٤ أغسطس ١٩٤٥ .

« وحيث إن الحق الوحيد الذى يمكن أن يتمتع به الفرنسيون وغيرهم من الأجانب بالمغرب هو الحق الشخصى المعترف به بمقتضى ظهير ١٩ أغسطس سنة ١٩١٥ الراجع للأحوال المدنية .

« وحيث إنه لا يمكن تنامى السيادة المغربية المؤكدة حتى بالمعاهدات القائمة ولا سيما معاهدة الجزيرة .

« وحيث إن المعاهدات المفروضة على المغرب برغم ما غصبته من حقوق ديبلوماسية فقد أبقت المغرب بلاداً تتمتع بالحكم الذاتى وتعتبر أقاليمه أجنبية عن الأراضى الفرنسية .

« وحيث إن عديداً من الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية العليا قد أكدت هذ المعنى وشرحت حتى المقصود من الحماية المفروضة .

« وحيث إن هـذه النظرية هى التى تنبنى عليها أحكام سياسية وقضائية أهمها بالنسبة للوقت الحاضر أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا يمكن أن يكون لها محل فى المغرب الذى هو بلد أجنبي ؛ لأن التمتع بالحقوق السياسية مرتبط تمام الارتباط بجنسية الإقليم ، وقد صرح المار يشال ليوطى فى خطاب ألقاه بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ بأن الفرنسيين يضيعون وقتهم حين يطالبون بالحقوق السياسية فى المغرب ، وأنه لا يمكن أن يحصلوا على أى تمثيل سياسي .

« وحيث إن منح الجالية الفرنسية حق الدخول فى انتخابات الجمعية التأسيسية أمر ارتكبته الحكومة الفرنسية خرقاً لكل التعهدات والالتزامات .

« وحيث إن السكوت على هذا الواقع يعد مشاركة فى جريمة اقتطاع

الوطن وتجنيسه فإن الحزب :

١ — يحتج بكل صرامة ومع اليقين الذى يكسبه الحق الثابت على قرار الحكومة الفرنسية المخالف للمعاهدات والصادر من غير أدنى استشارة المغاربة .

٢ — يستنكر حركة المطالبة التى تقوم بها الجالية الفرنسية والتى تعتبر خطراً يهدد الدولة المغربية والشعب المغربى .

٣ — يوجه نظر جلالة مولانا الملك للخطر الذى يهدد السيادة المغربية التى يعتبر مولانا حارسها الأمين .

٤ — يطالب الحكومة الفرنسية بإلغاء التدابير المتخذة فى هذا المعنى والتى تذكر من قريب أو بعيد بسياسة التجنيس والإدماج » (الرباط فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥) .

وقد كان لهذه المذكرة أثرها الفعال ؛ إذ قدم مولانا جلالة الملك نصره الله احتجاجه على تصرف الفرنسيين ، وطالب بإلغاء التدابير التى اتخذتها الإقامة العامة فى الموضوع .

وقد اضطر المقيم العام إلى إصدار بلاغ يؤكد فيه أن الفرنسيين لن يتمتعوا بحقوق الانتخابات فى البرلمان الفرنسى ، وأن انتخاب الجمعية التأسيسية لن يتكرر منهم ، وما أعطى لهم هذه المرة إلا بصفة استثنائية نظراً لاهتمامهم بالمصير الفرنسى ، وهكذا نجحت الحركة الوطنية بالمغرب فى دفع اعتداء جديد على سيادتنا الشعبية بفضل الموقف الحاسم الذى وقفه سيدنا نصره الله .

ولكن هذا لم يمنع الأحزاب الفرنسية من الاستمرار فى خطتها من المطالبة ومحاولة قبول المغاربة فى صفوفهم بدعوى الدفاع عن حق المساواة بين الأهالى والفرنسيين ، ولذلك اضطر الحزب للقيام بحملة كبيرة لمقاومة هذا الخطر الجديد وقد نجح مرة أخرى فى إلزام أغلبية الأحزاب الفرنسية بعدم قبول المغاربة فيها كما نجح من الوجهة الشعبية فى تفهيم المغاربة الخطر الذى يجر إليه انخراط المواطنين فى أحزاب أجنبية عنهم لا يمكنها أن تدافع للمغاربة عن أى

حق إلا بتضحية أقدس الحقوق الوطنية وأعظمها .

وفى الحالة الحاضرة فإن حزبا فرنسياً واحداً هو الذى احتال على الاستمرار فى عمله وهو الحزب الشيوعى حيث أصبح يعتبر نفسه حزباً مغربياً ، ولكن تكوين الفرنسيين الأغلبية الساحقة من مسيريه وأنصاره لا تجعلنا نعترف به كحزب مغربى، ولذلك رفض حزب الاستقلال استدعاءات هذا الحزب المتوالية لتكوين جبهة قومية ، وحزب الاستقلال سائر فى العمل على حماية الشعب المغربى من دعايات كل حزب أجنبى كيفما كان شكله ، وذلك بتربية المغاربة وتنظيمهم وشرح الأخطار التى تهددهم من الاستعمار المعنوى الذى يؤدى إليه انسحاب العقائد غير القومية ، ويجب أن نسجل هنا التسهيلات التى تعطيها الإقامة العامة للشيوعيين فى البلاد لاشىء إلا لأنها تشترك وإياهم فى مقاومة حزبنا العتيد الذى لن يضيره بشىء تآمر المستعمرين ولا تضامن الخائنين ما دام متمتعاً بثقة الشعب كله ورضى جلالة ملكه المحبوب .

سياسة المسيو إيريك لابون

ذهب المسيو جابريال بيو بعد ما ظهر عجزه عن تنفيذ خططه سواء بطريق الإرهاب أو بطريق التمويه وباءت اقتراحاته كلها بالفشل ، وعين مكانه المسيو إيريك لابون أحد أقطاب الدبلوماسية الفرنسية .

ولم يكن مسيو لابون حديث عهد بالمغرب والمغاربة ، بل سبق أن تولى وظيفة السكرتارية العامة للحماية ، وأثبت فيها مقدرة إدارية لا تنكر ، كما أثبت فيها نشاطه الكبير فى ميدان الاقتصاد والسياسة المالية ، ثم هو شخصية معروفة بالرزانة وحسن التقدير للأمور ، وقد كان تعيينه مقيما عاماً بالمغرب فى أحرج الظروف التى اجتازتها العلاقات الفرنسية المغربية ، فكان مفروضاً أنه سيحمل البلاد سياسة أكثر تحرراً من تقاليد الحماية العتيقة ، وأنه سيعمل على تكوين تغيير عميق فى النظام المفروض على المغرب ، هكذا ظن الناس أو هكذا على الأقل أذاعت الدعاية الفرنسية وصدق الناس .

وصل المسيو لابون للمغرب فكان أول مظهر ظهر به هو عدم اهتمامه بالحفاوة الكبيرة التى ينظمها غيره من المقيمين ليستعلوا بها على الناس ، ويضاهوا بها المظاهر التى كان من الواجب أن تحفظ لممثل السيادة المغربية ملك البلاد نصره الله ، ثم المجاملة الكبيرة التى تقرب بها للقصر والوعود اللطيفة التى لم يقصر فى بذلها لجلالة الملك خصوصاً فيما يتعلق بالتعليم والعدل وغيرها من الإصلاحات التى كان مولانا شديد الشغف للاطمئنان عليها .

وللاعراب عن حسن نيته وطمأنة مولانا الملك وشعبه فقد استجاب للرغبة التى لم يزل يبديها جلالة السلطان منذ عهد بعيد بإرجاعى من منفاى القصى فى أفريقيا الاستوائية بعد نفى طال تسعة أعوام كاملة ، وإرجاع صديق الأمين العام

للحزب الأستاذ أحمد بلافريج من مبعده بكورسيكا ، والسماح للأستاذ محمد حسن الوزانى بالدخول لفاس من مركز إقامته الإجبارية بقرية ايتزر بنواحى فاس .

وقد حل حضرة الأمين العام بالرباط من قبلى ، وأطلق سراح الأستاذ الوزانى فى الوقت نفسه .

ثم اجتمع المجلس الأعلى لحزب الاستقلال وقرر أن يبعث الدكتور الفاطمى الفاسى مندوباً عنه لمصاحبتى فى السفر من الكونغو إلى الدار البيضاء ، ولا أريد أن أتحدث هنا عن المسرة التى أدخلها على الأخ الفاسى بوصوله إلى ، ولا عن الحبور الذى خالط نفسى حين علمت منه تفاصيل الحركة الاستقلالية فى عهدها الأخير ؛ تلك التفاصيل التى لم أكن أعلم عنها شيئاً .

كما أننى أترك لغيرى الحديث عن الحفاوة التى قابل بها الحزب والشعب نبأ إطلاق سراحى ووصولى للبلاد ؛ لأنه ليس من حقى أن أروى ذلك بنفسى ، ولكننى لا أجد مندوحة عن الإشارة للحظة من لحظات التجلى الروحانى التى التقت فيها أرواحنا نحن الإخوان العاملين بأرواح أصدقائنا وأنصارنا ؛ تلك الساعة التى اجتمعت فيها وفود المغاربة من كل حدب وصوب وممثلو الفروع واللجان الحزبية وزعماء الحزب بدار الوجيه ابن جلون الفسيحة ، بطالعة فاس ، وارتجلت فيها خطاباً صادراً من أعماق القلب ، ولذلك فقد دخل إلى أعماق قلوب السامعين ، وامتلأ الجو بهتافات المسرة ودموع الفرح ، وتبادل العناق والانتشاء بلذة العمل من أجل الحرية والإخاء فى ظل ذلك العمل ، حتى أصيب أخونا الحاج حسن أبو عياد بنوبة انتشاء سقط بها من كرسيه فى غيبوبة انفعال سعيد ، وجدد الكل عهود الوفاء الملك والإخلاص للبلاد والتضحية فى سبيل الوطن وتحرير أبنائه .

لم تكن هذه المظاهر التى أقامها الشعب المغربى بمناسبة رجوع أحد رجاله العاملين فألا حسناً فى أعين ولاة الحماية ، ولذلك سرعان ما أخذوا يحاولون

الدس و يعملون للايقاع بيننا و بين جلالة ملكنا ، وقد جمعوا جهودهم ونظموا صفوفهم وأخذوا ينفثون سمومهم بشتى الأشكال وعلى مختلف الألسنة ، ولكن دهاء مولانا الملك وحسن تقديره للأشياء ويقينه فى الأمانة التى تحملها وتجربته الطويلة لأساليب الحمـــاية كل ذلك جعله لا يلقى بالا لكلامهم ولا يعير التفاتاً لدسائسهم .

ولقد تفضل على مولانا الملك فاستقبلنى فى اليوم الثانى من وصولى للبلاد فأعربت لجلالته عما يعلمه في من إخلاص دائم وولاء أبدى ، وتحدث لى جلالته عن المرحلة التى مرت بعد تقديم عريضة الاستقلال والجهود العظيمة التى بذلها مولانا ، ولم يكتم جلالته على استعداده للتضحية بكل شىء ولو بعرشه لا قدر الله إذا كان فى ذلك صالح القضية المغربية ، وخرجت من هذا الاقتبال الكريم وكلى يقين بأن المغرب سينال مبتغاه و يدرك متمناه ما دام على رأسه ملك عظيم و بطل كبير مثل سيدى محمد نصره الله .

* * *

لقد كان إطلاق الزعماء مبعثاً لآمال الكثيرين وانتظارهم الخطوة الثانية التى يريد أن يخطوها المسيو لا بون ، ولقد اجتمع سعادته مراراً عديدة بالأمين العام للحزب صحبة وفد من اللجنة التنفيذية ، وكانت المذاكرات معه فى جو من التقدير وحسن التفاهم ، ولكنها دائماً كانت تصطدم بالاختلاف في الاتجاه الأساسى للعمل ، فبينما الحزب يريد تغييراً عميقاً يستبدل بنظام الحماية نظام استقلال ناجز إذا بفكرة الإصلاحات الموجهة بمقتضى العقيدة الاستعمارية هى التى علك على ممثل فرنسا سبيله ، وقد حاول المقيم العام أن يقنع ممثلينا بمختلف الأساليب بضرورة قبول سياسة الإصلاح مع الاحتفاظ بفكرة المطالبة بالاستقلال ، ولقد بلغ الأمر أن طلب منهم أن يأذنوا لفئة من الحزب بالتعاون معه ، بينما يبقى الزعماء محتفظين بموقفهم الذى يراه هو موقفاً سلبياً ، وطبيعى أن الزعماء ليس من شأنهم أن يقبلوا هذه الحلول ، و يمكنهم أن يقوموا بأى أسلوب يرونه فى صالح قضيتهم ، ولكنهم لا يسمحون

لأنفسهم بأن يتبعوا الأساليب التى تلقنهم إياها إدارة الحماية نفسها .

ولقد استطاع إخواننا أن يحصلوا من المقيم العام على الإذن بإصدار صحف عربية بعدما ظل باب الإذن مسدوداً منذ الثورة الوطنية في أكتوبر سنة ١٩٣٧ وإن كانت الرقابة ما تزال قائمة منذ ذلك العهد إلى اليوم ، وهكذا أصدر الحزب جريدة (العلم) اليومية بالعربية وجريدة (رأى الشعب) الأسبوعية بالفرنسية .

وفى يوم ٢٣ يوليه كان انعقاد القسم الفرنسى لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة ، فألقى المقيم العام خطاباً فياضاً كشف فيه القناع عن برنامجه السياسى وإصلاحاته كلها ، فاتضح للجميع أن الاستعمار واحد ، وأن السياسة التى وضعها آخرون بالحديد والنار هى التى يريد المسيو لابون تنفيذها باللطف والمجاملة .

كان اندهاش الجمهور المغربى لخطاب المقيم كبيراً إلى حد لا يمكن أن يترجم إلا بالخيبة ، خيبة أمة تريد الحرية وتطمح للانقلاب .

عرض المقيم العام فى خطابه لمجموع المسائل المغربية ، ولكن الفكرة التى سادت توجيهه السياسى والاقتصادى لا تخرج عن التقاليد الاستعمارية ، كما أنها أثبتت عدم تحرر المسيو لابون من تأثير أنصار السياسة الرجعية بفرنسا والمغرب إذ أن جميع الأفكار التى أعرب عنها تدل على أنه ما يزال يفكر فى دائرة نظام الحماية الذى أثبتت تجربة ثلث قرن أنه بما يشتمل عليه من أوضاع وظروف هو السبب الرئيسى فى مشكلة الادارة المغربية وفى خيبة الشعب الذى لم يجد فى ذلك النظام أمناً اجتماعياً ومواظبة خالقة وحماية مخلصة لحرية هذه البلاد واستقلالها .

على أن المقيم العام لم يوجه كلامه للشعب المغربى الذي لم يستشر قط فى مصيره والذى ظل محروماً حتى من الحريات الديموقراطية الأولية التى تخوله وسيلة الاعراب عن فكره أو تبليغ رغباته ، وإنما قصد حين تكلم عن ضرورة الاحتفاظ بالاطار الدولى عند تحقيق الاصلاحات التى يريد تطبيقها — تذكير بعض الدول الأجنبية بأن للمغرب وضعيته الدولية التى لايمكن أن توضع على بساط البحث الدولى من جديد .

ولـكن ما هى هذه الوضعية ؟ أليست هى معاهدة الجزيرة الخضراء التى اعترف موقعوها باستقلال المغرب ؟ وهل كانت معاهدة الحماية نفسها احتفاظاً بهذا الاطار أو تحقيقاً للوصاية الدولية التى تضمنها معاهدة الجزيرة ؟ !

أما معاهدة سنة ١٩١٢ فهل كانت وضعية دولية جديدة فى البـلاد ؟ ؟ ومهما يقل عن مشروعيتها أو بطلانها فهل كانت غير عقد بين دولة قوية هى فرنسا ، ودولة ضعيفة هى دولة المغرب ؟! و إذن فهى محاولة لتنظيم علاقة جديدة بين فرنسا والمغرب على أساس من التعاون الصادق الذى تجرب فيه أمانة الدولة القوية و إخلاصها فى تعهداتها .

ولـكن هل نجحت هذه التجربة ؟ إن وقوف المقيم العام (لا الصـــدر الأعظم) ليلقى خطاباً خاصاً برئيس الوزراء فى مجلس أعضاؤه فرنسيون يعتبرهم المقيم كممثلين حقيقيين للمغرب أعظم دليل على ما آل إليه أسلوب الحماية من حكم مباشر وتجاهل لسلطة الشعب وسياده ملـكه .

و يتحدث المقيم عن الرأى العام بالمغرب فلا ينظر إلا إلى تقارير البوايس ومصطلحى السياسة الأهلية أولئك الذين لا يرون فى الشعب المغربى إلا مجموعة من عناصر مختلفة فى أصولها ودياناتها وتقاليدها ، وطبعى أن هذا القول لا يوجه إلا للأجانب أيضاً ؛ لأننا نحن واثقون من أنفسنا ، والفرنسيون يؤمنون بأننا أمة واحدة دينها الإسلام ولغتها العربية ، وأن تعدد العناصر التى تتـكون منها الأمة لا يمكن أن يقدح فى تـكوين هذه الأمة .

والأغرب من ذلك كله هو أن المقيم وجه كلامه توجيهاً سياسياً مبنياً على فوارق عنصرية مزعومة محاولا تـكوين أنظمة إقليمية تختلف باختلاف هذه العناصر فى بلاد كانت ولا تزال مملكة متحدة تتركز إدارتها فى يد الحكومة الشريفة وتتكون معنوياتها من روح واحدة كانت الديانة الإسلامية والثقافة العربية والاتصال الدائم بمدنيات الأبيض المتوسط العوامل الوحيدة فى خلقها .

تـكلم المقيم عن المجالس الإقليمية ولـكن لم يقل شيئاً عن تفاصيلها ، وأكد

ضرورة اتباع لامركزية فى البلاد ، وكأنما أبطل إدارة الشؤون السياسية ليصنع فى كل جهة إدارة خاصة على صورتها ، ولقد صرح المقيم بأنه يريد أن يعطى حقوق التقرير فى كثير من النقط لرؤساء الجهات دون أن يرى فى ذلك مساساً بالسلطة المركزية للحكومة الشريفة ، بلى ! إنه يقدر ذلك وينظمه ليتسنى للرؤساء الفرنسيين اغتصاب البقيـة الباقية من سيادة الملك وحقوق الشعب المغربى .

والمتأمل فى خطاب المسيو لابون يرى أن السياسة الفرنسية لم تتطور قط فى أصولها الاستعمارية ، وأن السياسة المغربية بصفة خاصة غير موضوعة ضمن الإطار الدولى للمغرب كما يزعم ، وإنما هى موضوعة ضمن الإطار التقليدى للسياسة الأمبريالية التى ترمى للتفرقة بين الأجناس والعناصر المحلية وتوزيع الأفكار وخلق الفوارق المذهبية وإقناع الفرق المحدثة بتباينها وتشاكسها ، وبأن تجربتها القومية لم تنجح ، وأن الوطنية الوحيدة التى يمكنها أن تضمها تحت لواء الحرية دون أى فارق دينى أو عنصرى هى وطنية الأمة الفاتحـة وجامعة شعوبها المتعددة .

ولقد سكت المقيم العام فى إصلاحاته عن الحريات العامة الضرورية ، وهى حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات وغيرها .

أما النقابات فلم يعد فيها السفير بأكثر من السماح بتأسيس نقابات خاصة لطبقة من العمال الاختصاصيين وفى المعامل فقط (لم يطبق هذا الحق إلى الآن) ، أما البادية وعمالها ، وأما الطبقة غير المختصة فلن يكون لها أى حق فى التكتل للدفاع عن مصالحها .

وإذن فالبرنامج السياسى للمقيم ينحصر :

١ — فى تـكوين إقطاعية جديدة بإحداث نظام اللامركزية لفائدة الحكام والمعمرين الفرنسيين .

٢ — فى الاتجاه بالحـكومة المغربية وإدارتها إلى أسلوب التعاون المباشر ؛

أى النظام المختلط فى الحكم .

ومعنى هذا أن أسلوب إدماج المغاربة فى العائلة الفرنسيه بتجنيسهم و بإعطاء الفرنسيين المقيمين فى المغرب وأهالى المغرب حق المواطن الفرنسى ، وتشريكهما فى تمثيل المصالح المغربية بالبرلمان الفرنسى نفسه قد عدل عنــه وعوض بإدماج الفرنسيين أنفسهم فى العائلة المغربية على أساس أن هنالك جنسين متكافئين هما المغاربة الأصليون والمغاربة الفرنسيون ، و يعتبر سلطان المغرب ملكا لهم جميعاً ، ويمثل فرنسا رئيس حكومتهم ، وهم مهيؤون لأن يعيشوا بعد التبلور القومى فى أمة مغربية جديدة هى عضو مشارك فى الاتحاد الفرنسى .

على أن الذى شغل الجانب الأعظم من اهتمام المقيم ليس هو البرنامج السياسى ، وإنما هو البرنامج الاقتصادى ؛ فالمسيو لابون كان يعتقد أن المغرب سيحصل لامحالة على استقلاله ، وأن فرنسا مهما ما طلت فى إعطاء هذا الاستقلال فلا بد يوما ما من الاعتراف به وتثبيته ، ولذلك يرى ضرورة غرس مصالح اقتصادية تعبد المغرب لفرنسا تعبيداً حقيقيا حتى بعد استقلاله السياسى والقومى، ولقد كان يقول لأصدقائه إننى أريد أن أكون (ليوطى) الاقتصادى للمغرب يعنى أنه سيؤسس امتلاكا اقتصاديا فى المغرب كما أســـس الماريشال ليوطى امتلاكه السياسى .

ولم يكن المسيو لا بون من أنصار الرأسمالية الفردية كما يقال عنه ، بل كان اشتراكياً فرنسيا مخلصا للحكومة الاشتراكية الفرنسية ، ولذلك فقد أعلن فى خطابه برنامجه الاقتصادى القائم على تمليك الحكومة الفرنسـية قسما مهما من التراث المغربى ، وذلك بتأميم جانب من المعادن لا للحكومة المغربية بل للحكومة الفرنسية ، وهذا من أغرب ما يتصوره العقل ويهدى إليه الفكر الاستعمارى الحديث ، ولـكنه فى الوقت نفسه وعد بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول للمغرب ، وإن كان لا يجهل خطورة وجودها دون نظام أو توجيه على تضخم النقد وغلاء المعيشة .

ولقد حاول المقيم أن ينجز برنامجه بتكوين شركة للفحم تملك ثلثها الحكومة الفرنسية ، وثلثها الحكومة الشريفة ، والثلث الثالث لرؤوس الأموال الأجنبية والمغربية مع عقد قرض للحكومة الشريفة من فرنسا تستطيع أن تمول به الثلث المؤم لها .

ولقد دعا المقيم العام الماليين المغاربة المشاركة فى مؤسساته الاقتصادية والتعاون معه على تنفيذ برنامجه الذى يزعم فائدته المغرب ولفرنسا .

***

معارضة سياسة لابون :

لم ينشر خطاب المقيم العام حتى اجتمع المجلس الاعلى لحزب الاستقلال فى الرباط ، وهو أول اجتماع له بعد رجوعى من المنفى . و بعد دراسة القضية من جميع وجوهها قرر المسائل الآتية :

١ — كتابة مذكرة لجلالة الملك يعلن فيها معارضة الحزب للبرنامج السياسى للمقيم ، ويرفض شكل الاصلاحات التى عرضها خصوصاً نظام اللامركزية والمجالس المختلطة ، متمسكا بفكرة (الحزب الوطنى) والكتلة فى عدم إعطاء الفرنسيين أى حق من حقوق المواطنين المغاربة .

٢ — كتابة بيان بهذا المعنى يوزع على الشعب .

٣ — كتابة مذكرة لجلالة الملك تبين خطر البرنامج الاقتصادى للمسيو لابون على البلاد ، وتطلب من جلالته عدم المصادقة على أى تشريع يتعلق باغتصاب التراث المغربى أو جانب منه .

٤ — توجيه نداء من الحزب للممولين المغاربة يطلب منهم رفض التعاون الاقتصادى الذى يطلبه المقيم العام وعدم الاشتراك فى الشركات التى يؤسسها بتوجيه استعمارى فرنسى .

٥ — تأسيس لجنة الاقتراح والتوجيه الاقتصادية التى تعمل على ابتكار

المؤسسات المغربية وإرشادها وتوجيهها لمقاومة مؤسسات الإقامة العامة للجنة التنفيذية للحزب .

٦ — إعلان الحزب استعداده لتوجيه الأمة نحو التضحية الكبرى إذا حاولت الإقامة العامة تطبيق برنامجها بالقوة .

وقد قدم وفد الحزب هذه المذكرات لجلالة الملك الذى صرح بأن جلالته لا يتوانى فى احتضان مصالح المغرب والدفاع عنها ، كما قامت اللجنة التنفيذية بطبع البيان والنداء المقررين وتوزيعهما على الجمهور المغربى

* * *

استدعى المقيم العام أعضاء اللجنة التنفيذية وناقشهم فى وجهة نظرهم مصرحاً بأن موقف الحزب ماس بالقضية المغربية ، ثم عرض على الأمين العام الحاج أحمد بلافريج قبول رئاسة مجلس إحدى الشركات التى يؤسسها المقيم وقبول من نختارهم من أصدقائنا لعضوية المجالس العليا لأهم تلك الشركات ، ولكن الأمين العام صرح للمقيم بأنه تنفيذاً لمقررات المجلس الأعلى للحزب لا يمكنه هو ولا غيره من الاستقلاليين قبول أى تعاون مع الإقامة العامة فى دائرة الحماية وعلى الأسس التى أعلنها الخطاب المقيمى .

ولقد حاولت الإقامة العامة أن تعرض الأمر على غير أعضاء اللجنة التنفيذية من رجال الحزب وأنصاره فاستدعت الأستاذين محمد الزغارى والحيانى وغيرهما وعرضت عليهم الدخول في المجالس العليا لشركاتها ، ولكنهما رفضا كما رفض سائر الشباب الوطنى ذلك إجابة لنداء الحزب .

أما الممولون المغاربة فقد أضربوا كلهم عن شراء أسهم الشركات المقيمية برغم الإلحاح الذى وجهه إليهم المسيو لابون وممثلو الحماية بالنواحى ، وقد ظهرت بذلك قوة النفوذ المعنوى الذى يتمتع به حزب الاستقلال .

ولكن الحزب يعرف أن الإضراب لا يمكن أن يدوم إذا لم يهيىء للمغاربة النواحى التي يستعملون فيها رؤوس أموالهم ، ولذلك كون اللجنة الاقتصادية التي

أشرنا إليها ، وقد كان لها الفضل فى مساعدة كثير من الشركات وتوجيهها .

وقد أسس المقيم العام شركة للطيران فأسس الماليون الوطنيون (شركة النجوم) للنقل المدنى الجوى ، وأسس المقيم العام شركة للاخراج السينمائى فأسس الوطنيون شركة ستوديو المغرب ، وهكذا استطاع المغاربة على ضئالة ما بيدهم من المال وعلى شدة الضغط الذين هم موضوعون فيه أن يقفوا متضامنين مع جلالة ملكهم ومستجيبين لنداء حزبهم حتى فشلت مشروعات لابون إلى حد لم يكن منتظراً .

ولكن الفضل الأكبر فى هذا يرجع لجلالة مولانا الملك فهو الذى حقق رغبة أمته فرفض رفضاً باتاً المصادقة على مشروعات الظهائر القاضية بتأسيس شركة الفحم وأمثالها مما كان يرمى به المسيو لابون لتأميم فرنسى لتراث المغرب .

وتتلخص وجهة نظر الجلالة الشريفة ونظر الشعب المغربى كله فى أن مقدرات المغرب الأساسية يجب أن تبقى للمغاربة ، وأن خير ضمان لها فى الظروف الحاضرة هو تأميمها تأميما مغربياً ، واستغلال الحكومة لها مباشرة أو بواسطة رخص مع اشتراك الحكومة بواسطة مكاتبها الخاصة فى فوائدها ورؤوس أموالها .

وفد حزب الاستقلال بفرنسا :

بينما كان المسيو لابون يلاحظ بنفسه فشله فى سياسته المغربية كان هو وأنصاره يعلنون فى فرنسا بواسطة أبواق الدعاية الاستعمارية أنه متفق مع جلالة الملك على الخطة التى يريدها ، وقد كان يرمى من وراء ذلك إلى إنجاح برامجه التى كان يلقى فيها بعض المعارضة من طرف الرأسماليين الذين لا يؤمنون بمبدأ التأميم ولو كان يملك حكومتهم تراث أمة أخرى ، وإلى التمويه على الرأى العام الفرنسى بعدم قيمة الحركة الوطنية فى الداخل ، ولكن (حزب الاستقلال) بفضل حذره لا يترك ناحية ضعف إلا عمل على إصلاحها ، ولذلك قرر أن يبعث لفرنسا وفداً من رجاله ليشرح الحقيقة كما هى للحكومة الفرنسية وللرأى العام

الفرنسى حتى لا يبقى للفرنسيين عذر فى استمرارهم فى هذه السياسة التى حكم عليها التطور المغربى والعالمى بالفناء والاضمحلال .

وقد تركب الوفد من رئيسه الحاج عمر عبد الجليل ، وعضويه الأستاذين عبد الكريم ابن جلون القاضى السابق بالمحكمة العليا بالرباط ، والأستاذ أحمد الحميانى المحامى بفاس ، وكلهم من أعضاء المجلس الأعلى لحزب الاستقلال .

قام الوفد بأعمال جليلة ؛ إذ اتصل بشخصيات عظيمة ورفع صوت البلاد عالياً فى سائر الأوساط ، وكان من أهم تصريحاته البيانات التى أدلى بها فى المؤتمر الصحافى الذى حضره أكثر من مائة وخمسين صحافياً فرنسياً وأجنبياً ؛ فقد شرح رئيس الوفد للحاضرين حقيقة الحالة فى المغرب ومطالب الشعب المغربى والكيفية التى يراها الحزب لتحقيق هذه المطالب ، ثم أجاب عن أسئلة كثيرة وجهها للوفد مختلف المراسلين الحاضرين .

وقد نقلت الصحف الفرنسة كلها أنباء المؤتمر والتصريحات التى أدلى بها الوفد وعلقت عليها تعليقات مختلفة ، ولكنها كلها تتفق فى تقدير الحالة الراهنة فى البلاد ، وأنها تدعو إلى عمل حاسم ومستعجل .

ولم يقصر الوفد عمله على الدعاية فى الأوساط الفرنسية ، بل عمل على تنظيم الوطنيين المغاربة بفرنسا وفتح مركزاً رسمياً للتمثيل الدائم للحزب كما قام بتنظيم الطلبة الاستقلاليين ، وتأسيس لجنة توجيهية لإرشادهم ومساعدتهم على إتمام الدراسة فى جو تعاون و إخاء .

وقد نشر (مكتب الاستخبارات والدعاية) التابع لحزب الاستقلال بتوجيه ومساعدة إخواننا أعضاء الوفد رسالة عن (تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى) ، كما طبع البيان والحديث الذى أدلى به الوفد فى مؤتمر الصحافيين ، وجمع وثائق (حزب الاستقلال) ثم طبعها ضمن كراسة خاصة بالفرنسية وترجمها ونشرها باللغة الانجليزية أيضاً .

وصادف وجود الوفد بباريس مرور صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام للجامعة العربية ، فاتصل برجال الحزب وتفاوض معهم ملياً فى شأن القضية المغربية ، وكان من آثار هذه المفاوضات التصريحات التى أدلى بها معاليه فى باريس ، وكلها إشعار رسمى بتأييد الجامعة لأمم المغرب العربى فى مطالبتهم بالحرية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية .

ثم أقام الوفد يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ احتفالا فخما بمناسبة عيد العرش المغربى ، حضره جم غفير من كبار الأوربيين والعرب الموجودين فى العاصمة الفرنسية على رأسهم سمو الأمير عبد الله سيف الاسلام ابن الملك يحيى عاهل اليمن السابق ، وألقيت فيه عدة خطب كان من بينها خطاب العلامة ماسينيون والشيخ دراز ، وقد كانت كلها إعجاباً بجلالة الملك وتأييداً للحقوق المغربية التى يرعاها جلالته ، ولقد شهدت الصحافة الفرنسية بحسن التنظيم الذى قام به الحزب فى هذه الحفلة ، واستنتجت منه مقدرة المغاربة على تسيير شؤونهم ما داموا قادرين على تنظيم الحركات واكتساب عطف المشرق والمغرب عليها ، أما من الناحية الرسمية فقد اتصل الوفد بنائب وزير خارجية فرنسا الذى تحدث معه طويلا في الأساليب الممكنة لحل المشكلة المغربية ، والذى أظهر أن الخارجية إذ ذاك كانت ترى ضرورة تعيين شخصية رسمية تتخابر مع جلالة الملك فى شأن المصير المغربى فى الوقت الذى يستمر فيه المقيم العام فى مركزه كرئيس للحماية ، فإذا أدت المفاوضات إلى نتيجة ما أعلنت حينئذ الحكومة الفرنسية نهاية النظام الحاضر ، وبدأت فى اتخاذ التدابير لتنفيذ ما يتفق عليه .

ولكن الحزب كان يرى أن هذه مجرد وسيلة من وسائل العمل لا أهمية لها فى الموضوع ، وأن النقطة الأساسية هى ماذا سيعرضه هذا المفوض الرسمى على جلالة الملك ؟ والحق أن الذى استنتجناه مما بعثه لنا الوفد من تقارير وأحاديث لا يدل إلا على أن السلطة الفرنسية تريد تبديل نظام الحماية أو استمرارها ، ولكن فى دائرة الاتحاد الفرنسى .

وطبعى أن (حزب الاستقلال) لم يكن فى يوم من الأيام نصيراً للوحدة

الفرنسية التى يرى فيها نظاماً أعرق فى الاستعباد من نظام الحماية نفسه ، خصوصاً بعد انكشاف الغموض الذى كان يسود فكرة الاتحاد الفرنسى حين أعلن نظام المجلس الخاص بالاتحاد واعتبار رئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً عاماً لسائر البلاد المنتظمة أو المشاركة فى الاتحاد ، وهذا ما يجعل الخلاف بيننا و بين الخارجية الفرنسية عميقاً إلى حد لا يمكن معه الوصول لنتيجة عملية إلا بتنازل أحد الطرفين عن المبدإ الأساسى الذى يتمسك به .

ولقد بقى الحزب دائم الرغبة فى أن لا يرضى بهذه الحقيقة ، ولذلك عمل بكل مجهوده لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تعديل نظريتها ، خصوصاً وهى تعرف أن معاهدة الحماية نفسها لا تتيح لها ضم المغرب لحظيرة اتحاد لا يقبله ولا يرضى أمانيه القومية .

ومع أن الوفد قد حظى باقتبال جميل وحفاوة طيبة من الرسميين الفرنسيين ومن رجال الصحافة والرأى العام ، فإنه لم يحصل على نتيجة عملية يكون لها الأثر الفعال فى تغيير وجهة نظر الحكومة أو تعديل خطتها .

ولكن بالرغم عن ذلك فقد أبى الحزب إلا أن يستمر فى الإعراب عن حسن نيته بالتوجه للرأى العام الفرنسى ، ولذلك قرر أن يبعث أمينه العام الحاج أحمد بلافريج ليترأس الوفد الثانى للحزب بعد رجوع الحاج عمر ورفيقيه

وقد واصل الأمين العام مجهودات سابقيه ، وقام بعدة احتجاجات واتصالات قوية ، من أهمها حديثه مع رجال الحركة الشعبية الجمهورية ، وأدلى بتصريحات كان لها صدى كبير فى الأوساط الرسمية .

وقد انتهز فرصة وجوده بفرنسا ، فعقد بباريس مؤتمراً عاماً لسائر طلبة المغرب بفرنسا كان له الأثر الحسن فى توحيد الشباب المغربى حول الحزب وتوجيهه الوجهة الصحيحة التى يرغب فيها .

ولكن هذه العناية التى أبداها الحزب لم تلق من التقدير والاهتمام ما كان ينتظره المغاربة من شعب كالشعب الفرنسى ، فإن الخطة السياسية لم تتبدل ،

والأساليب الاستعمارية لم تتحول ، وتألب المستعمرين فى داخل البلاد لا يزداد إلا شــدة ، ومعاملتهم لرجال الحركة ومنظماتها ومظاهر نشاطها لا يزداد إلا استفحالا ، وبالرغم عن ذلك كله فقد قرر الحزب أن لا يتحول عن خطته قبل أن يوجه الإعذار الأخير ؛ فقرر أن أسافر أنا أيضاً لفرنسا بعد أن أعطانى من الصلاحية ما يخولنى حق السير بالحركة فى الاتجاه الذى سارت فيه بعد انتقالى للمشرق .

وقبل أن أتحدث عن رحلتى لفرنسا ثم لمصر يجب أن نتم الحديث عن هذه المرحلة المهمة في تاريخ الحركة المغربية بالـكلام عن حوادث الدار البيضاء ورحلة جلالة الملك لطنجة .

مأساة الدار البيضاء

٧ إبريل سنة ١٩٤٧

بينما كان المغرب كله يتهيأ لزيارة جلالة الملك لطنجة عاصمة مملكته الديبلوماسية ، وكانت المدن والقرى التى يسير منها الموكب الملكي تستعد للتمتع بمشاهدة ملكها فى طريقه إلى مدينة لم يتمكن من زيارتها هو ولا والده من قبله — كانت الأوساط الاستعمارية تغلى غليان المرجل لأن معارضتها لم تجد شيئاً فى إرجاع جلالة الملك عما عزم عليه من هذه الزيارة ، ولأنها تعلم سلفاً أن هذه الجولة ستكون مظهراً كبيراً من مظاهر الوحدة المغربية ، وستتيح الفرصة للوطنية كي تظهر موقفها المتضامن ضد الاستعمار الفرنسى والأسبانى والدولى .

وبالرغم عما أظهرته الصحافة الاستعمارية من تهم على الشعب المغربى وملكه وزعمائه وبالرغم عما أظهرته بعض الحركات الفرنسية من مظاهر نشاط استثنائى عسكرى ، وبالرغم عن الإشاعات التى كانت تملأ الجو من أن الجنرال ديجول وصحبه سينتهزون فرصة سفر الملك ليعلنوا ثورتهم القومية من الدار البيضاء إلى باريس ، وأن الشيوعيين الفرنسيين يتهيئون لإعلان إضراب فى عملة السكك الحديدية التى يمر منها جلالة الملك فى يوم سفره — بالرغم عن ذلك كله وعما عداه من الإشاعات والتهجمات فقد استطاعت الوطنية المغربية أن تملك أعصابها ، وتحتفظ ببرودة دمها ليتم تحقيق البرنامج الملكى الذى تعتبره فوزاً كبيراً لقضية المغرب ، ولأنها تعودت سياسة الإثارة والتهييج التى يتبعها المستعمرون الفرنسيون كلما رأوا تيار انتصار للوطنية المغربية بغية خلق الجو الذى يمكنهم من إرضاء نهمهم للانتقام والتشفى .

ولكن الأمر الذى راع الجمهور المغربى هو مأساة الدار البيضاء التى وقعت تماماً فى ليلة السفرة الملكية بالذات .

فبينما كان بعض الأطفال يلعبون بحي (ابن مسيك) مدينة العمال بالدار البيضاء إذا بثلاثة من السنغاليين يتجولون ، فطالبهم طفل بأن يعطوه هدية ، ولكن السنغاليين شتموه ورموه بمقلاع كان بيدهم ، فأثار ذلك غضب أصدقائه الأطفال فتابعوا الجنود الثلاثة بحصباوات صغيرة ، وذهب السنغاليون إلى الحصن القريب من الحى ، ثم عادوا ومعهم فرقة من السنغاليين مسلحة بالبنادق والرشاشات والمدافع الخفيفة ، وصحبتها ضباط فرنسيون ، وماوصلوا الحى حتى أعطى الضباط لجنودهم الإذن بإطلاق الرصاص على الأهالى العزل ، وطوقوا الأحياء الوطنية من كل جانب ، ونظموا الهجوم عليها ، وقد احتلوا الشوارع وهاجموا المارة بالقتل والتنكيل والتمثيل ، ثم دخلوا البيوت بيتاً بيتاً يقتلون من وجدوه فيها من طفل أو امرأة أو رجل ، بل قتلوا حتى الدواجن من الحيوانات ، ونهبوا الأمتعة وكسروا ما لم يقدروا على حمله .

ووصلت فرق الفرسان السنغاليين بقيادة ضباط فرنسيين أيضاً ، وامتدت المعركة إلى مسافة عشرة كيلو مترات من الأحياء العربية المجاورة ، واشتد السنغاليون وانقلبوا إلى حيوانات متوحشة كلبة ، فشدخوا رؤوس الموتى وفصلوا أعضاءهم وبقروا بطونهم ؛ فعلوا ذلك حتى بالصبية الصغار بمحضر أمهاتهم اللائى أخروا قتلهن إلى ما بعد التمثيل بأبنائهن على مرأى منهن .

واحتلت فرق أخرى من السنغاليين سطوح المنازل حيث سلطت نيران رشاشاتها على كل من تحدثه نفسه بالنفاذ من الشارع أو تلقيه الفرصة ماراً به .

ولم تتدخل السلطات الفرنسية المدنية لإيقاف العدوان الذى استمر أكثر من عشر ساعات اختفى خلالها رجال البوليس بكيفية تلفت الأنظار ، بل إن بعض الفرق المكلفة بحراسة المدينة لم يسمح لها قوادها العسكريون بالتدخل لحماية السكان ، وهنالك ثكنة عسكرية فرنسية قريبة من موقع الحادثة كتب عليها

« مقر حراسة المدينة » جنودها كلهم من عساكر (القوم) المغاربة برئاسة ضباط فرنسيين ، توجه إلى ضابطها وفد من كبار حزب الاستقلال يعلمه بالحادث ويطلب منه الإذن من الجنرال للجند المغربي بالقيام بواجبه من إرجاع الأمن ، فطلب منه التريث قليلا ، ثم تخابر مع الكولونيل وبعد دقائق عاد فأصدر الأمر بإقفال الثكنة وسجن جنوده جميعاً بداخلها .

وفى اليوم التالى حشدت السلطة الجيوش الفرنسية والأجنبية بسائر أحياء المدينة بكل الطرق المؤدية من الدار البيضاء إلى الرباط ، ولم يكن معهم ولا جندي مراكشي واحد ، وقد ثبت بعد التحرى والبحث الدقيق أن الجيوش ورجال الشرطة المغربية جردوا من كل سلاح قبل الحادث بيوم واحد ؛ الأمر الذى يدل على أن المأساة مدبرة ومبيتة بليل .

وقد بلغ مجموع القتلى والجرحى المغاربة فى هذه المأساة التى انتقم فيها الجيش الفرنسى من الوعى القومى ألفى شخص مغربى برىء .

ولقد كان لهذه المأساة أثرها العميق على جلالة الملك وعلى سائر أفراد أمته ، وقد توجه جلالته بنفسه للبيضاء حيث أشرف على بحث عرف منه حقيقة المأساة ، كما عمل على مواساة البائسين من عائلات الموتى ومساعدة الجرحى الذين تركتهم غطرسة الجيوش الوحشية وبهم ذماء .

وقد أظهرت فرق الشباب الرياضية والكشفية التابعة لحزب الاستقلال بطولة عظيمة ؛ إذ قامت بمجهود جبار لاختطاف جثث الشهداء وإحصائهم ومعرفة أسمائهم ، ونقل الجرحى إلى المستشفيات وتصوير مشاهد التمثيل والتنكيل التى قام بها السنغياليون ، والبحث عن عائلات الكل وإعلامه بحالة قريبه ، والتحرى فى معرفة الحوادث والقائمين بها — الأمر الذى يستحق الإعجاب ويستوجب التنويه والإشادة .

أما الشعب المغربى فقد أعلن تضامنه مع البائسين بإضراب عام شمل سائر المدن المغربية وباحتجاجات شديدة رفعتها الهيئات والشخصيات للمراجع العليا ،

وبالاكتتاب العام لمساعدة المنكوبين ، وقد طالب حزب الاستقلال بإجلاء الجنود السنغالية عن المغرب ، وهو مصر على هذه المطالبة دائماً .

وقد قامت هيئة (سيدات وفتيات حزب الاستقلال) بالدار البيضاء بعمل جليل لإسعاف العائلات المنكوبة ، وأسست ليتامى المأساة ملجأ ومدرسة تعرفان بمنظمة (٧ ابريل) .

أما السلطة الفرنسية فإنها لم تبد اهتماماً كبيراً بالحادث ، وكل ما فعلت أنها استنكرته زاعمة أنه وقع من السنغاليين من تلقاء أنفسهم ، واعتقلت بعض صفوف الضباط الذين اتهمهم الوطنيون ، ولكنهم سرعان ما أطلق سراحهم ، وانتهزت فرصة الرحلة الطنجية وتعيين الجنرال جوان من بعد لشغل الرأى العام المغربى عن المأساة البيضاوية .

ولكن شهداء ٧ ابريل يملأون قلب كل مغربى وروحه ، وإن الغطرسة التى أظهرها الجيش الفرنسى فى هذه الموقعة والتغافل الذى سجلته سلطات الحماية لا يمكن أن ينساهما الشعب المغربى الذى تعود الصبر ولكنه لم يتعود نسيان الجريمة ولا مسامحة المجرمين . وإذا رأى الفرنسيون حماس المغاربة فى المطالبة بالتحرر من سيطرتهم ، وإذا سمعوا فى المستقبل بعنف الحركات الانتقامية المغربية ، وإذا قرأوا أن المغاربة لم يعودوا قادرين على تحمل طغيانهم ولا على الاستمرار في قبول النصائح السلمية حتى من زعمائهم ، فليس لهم أن يستغربوا ، وليس لهم أن يشتكوا من تعصب المغاربة أو من سوء فهمهم بل عليهم أن يذكروا أن جيوشهم لم تحمل لنا الأمن والسلام ، وإنما حملت لنا وحشية السود محمية بعلم الجمهورية الذى كان يجب أن لايحمى غير الحرية والمساواة والإخاء .

يجب على الفرنسيين أن يذكروا أن تضحيتنا من أجل تحريرهم من غطرسة الألمان في الحربين الأولى والثانية ومشاركتنا لهم وتمتيعهم بشعور النصر والكبرياء القومى لم يقابل من طرفهم بأى اعتراف بالجميل ، بل إن نهاية

الحرب الكبرى الأولى كانت مبدأ الحملات العسكرية على بلادنا التي ثارت على الحماية ونظامها ، وخاتمة الحرب العالمية الأخيرة كانت فاتحة اضطهادات مسلحة لأمتنا العزلاء وشبابنا الذى لا يريد غير السلم والأمن في ظل الحرية .

الرحلة الملكية لطنجة

قبل السفر :

منذ عادت طنجة لنظامها الدولى فكر جلالة الملك أن يلحق سلسلة رحلاته العظيمة فى داخل مملكته الشريفة بالرحلة لطنجة التى تعتبر عاصمة المغرب الدولية وقد أعرب عن رغبته هذه للمسيو إيريك لابون الذى رأى فيها لأول مرة شيئاً مرعباً ، وبرغم المماطلة والاعتذارات التى استعملها المقيم العام لإقناع جلالته بالعدول عن مشروع يقلق هناءة الحماية وهدوءها فقد أصر جلالته على تنفيذ فكرته ، وبعد مفاوضات كثيرة بين القصر والإقامة العامة أخذت المسألة طورها الدولى الهام ؛ فقد أعربت الحماية عن موافقتها مبدئياً فيما يخص فرنسا ، ولكنها ادعت أنه لا بد من إشعار الدول المشاركة فى نظام طنجة ، ثم أبلغت الجلالة الشريفة أن كلا من انجلترا وأمريكا لا تبديان رغبة فى تحقيق المشروع الملكى ؛ لأنهما تخافان من أن يؤدى إلى إحداث قلق سياسى واضطراب ديبلوماسى ، وقد أجاب جلالة الملك على هذا بأنه هو سيتنقل لامحالة فى بلاده ، وأنه إذا كانت لدولة ما اعتراضات على عمله الشرعى فعليها أن تكتب به إليه ، وهو يعرف الموقف الذى يتخذه إزاء كل ادعاء أجنبى يريد الحد من حقه فى التمتع بمظاهر سيادته على سائر المناطق المغربية ، ثم عادت الإقامة تتذرع بأن السكسونيين يخافون من انتهاز الروس فرصة الزيارة الملكية لبعث قطع من أسطولهم للبحر المتوسط تظاهراً بما لهم من القوة ومن الحق فى تعبئتها بهذا الجانب من المياه التى تريد انجلترا حمايتها ؛ فلم يعبأ جلالته بهذه التعليلات كلها ، وأصدر بلاغاً يحدد فيه موعد زيارته لطنجة واضعاً بذلك الإقامة العامة ومن وراءها من الدول أمام الأمر الواقع ؛ لكن السفير لابون عاد يحمل لجلالته رغبة فرنسا فى

التريث ريثما تتم الإجراءات الدبلوماسية فى الموضوع ، و بعد عناء اقتنع جلالته بتأخير الرحلة بضعة أسابيع أخرى ، وأخيراً أعلمه المسيو لابون بقبول فرنسا و إنجلترا وأمريكا للفكرة ، ثم اقترح عليه السفر فى البحر لئلا يجتاز فى المنطقة الخليفية التى هى تحت حماية أسبانيا ، ولكن جلالته رفض الاقتراح وقال إنه سيسافر فى مناطق مملكته الشريفة ، و إذا كان لأسبانيا اعتراض على هذا الحق فعليها أن تواجه جلالته به ، وقد أبلغت السلطات الأسبانية جلالته رسمياً أنها لا ترى مانعاً من زيارة جلالته لجزء من مملكته ؛ بل تعتبر ذلك شيئاً طبيعياً ، غير أنها تتخذ تحفظات من حقها أن تطلب مراعاتها ، وأهم هذه التحفظات أن المقيم العام الفرنسى لا يصحب جلالته فى داخل حدود المنطقة الخليفية ، وأن عليه أن يقف فى (عرباوة) حيث يصاحب الملك المقيم العام الأسبانى ، كما أن الجند الخليفى لا الفرنسى هو الذى يقوم بمسألة الأمن فى داخل الحدود الشمالية للبلاد أثناء هذه الزيارة ، وقد قدمت للرباط لجنة خاصة أسبانية للمفاوضة مع الإقامة العامة الفرنسية ، وتوصل المقيمان للاتفاق على النقط التى طلبتها أسبانيا .

وكان جلالته يريد النزول فى سرادق رسمى بمدينة (أصيلا) فاقترح الأسبانيون على جلالته النزول « بقصر الريسولى » الذى هو من أملاك أسبانيا اليوم، فرفض جلالته الاقتراح ، ورفض الإستمرار فى مناقشة اقتراحات الأسبانيين الخاصة بحركته داخل المغرب ، وكتب إلى سمو الخليفة يطلب منه توجيه لجنة من طرفه تتقبل من جلالته التعليمات اللازمة التى يرى ضرورة اتباعها فى برنامج الحفلة ، وفعلا وصل الوفد الخليفى للرباط حيث بلغه جلالة الملك ما ينبغى للخليفة القيام به من تدابير مصمما على ضرورة النزول فى سرادق خاص فى (أصيلا) وتناول الغذاء بها مع الخليفة وسائر القواد والباشوات الذين يجب أن يحضروا من مختلف أنحاء المنطقة .

و بعد هذه الإعلامات اقترحت الإقامة العامة أن يخبر جلالته اللجنة الدولية بطنجة ، ولكن جلالته رفض هذا الإخبار الرسمى الذى يمكن

أن يدل على شبه استئذان غير معقول .

وأحب جلالته أن لا يصل لطنجة حتى يعطى لأبنائها بعض الحق الذى يطالبون به ، فوضع تشريعاً يحسن حالة النواب المغاربة بالمجلس التشريعى ، أي يخرج بهم من طور التعيين إلى طور الانتخاب من درجتين ، ومع بساطة هذا الإصلاح فإن الراقبة الفرنسية فى طنجة لم تخلص فى تطبيقه بعد ما عاكس رؤساؤها فى تشريعه ، وأخيراً قدم مسيو لابون باسم فرنسا لجلالة الملك المطالب الآتية :

١ — أن يصحبه فى رحلته ويحضر سائر الحفلات التى يقيمها جلالته فى طنجة .

٢ — أن يقوم المقيم العام الفرنسى بتقديم ممثلى الدول الأجنبية لجلالته .

٣ — أن يطلع المقيم العام على الخطب التى يلقيها جلالته وسمو ولى العهد والأميرة عائشة .

٤ — أن يمتنع جلالته عن إصدار بيانات مدة إقامته بطنجة .

وقد قبل جلالته المطلب الأول ، ورفض بتاتاً المطلب الثانى ، لأن طنجة لا تعتبر تحت الحماية الفرنسية ولا الأسبانية حتى يسمح للمقيم العام بالظهور فيها بمظهر المكلف بوزارة الخارجية حسب نظام الحماية ، وقد قرر جلالته أن مندوبه الشريف بالمنطقة الدولية هو الذى يقدم إليه السلك الدبلوماسى وغيره ، وأما الخطب فإن جلالته لم ير بأساً فى أن يطلع المقيم العام عليها ولكن بصفة شخصية واستثنائية ، وأما عن البيانات فقد أجاب جلالته بأنه ليس فى نيته إصدار أي بيان غير عادى .

وبعد أن اطلع المقيم العام على الخطب اقترح على جلالته أن يضيف لخطابه الرسمي كلمة تعرب عما للتعاون الفرنسى المغربى من قيمة فى نظر جلالته ، وقد وعده الملك بالتفكير فى الموضوع ، وفعلا أضاف جملة فى آخر خطابه يحث فيها رعيته على الاستفادة من تجارب الغربيين وخصوصاً الفرنسيين .

ولكن جلالته حذفها فى آخر ساعة نظراً لتأثره العميق من حوادث البيضاء ومآسيها .

وقبل سفر جلالته تبلغ دعوات من سفيرى أمريكا والبرتقال وغيرهما لتناول العشاء على مائدتهم ، ولكن الملك اعتذر بأنه سيكون فى بلاده وليس من المعقول أن يكون مدعواً بل هو الذى سيدعو ضيوفه الأجانب إلى مأدبة ملكية إكراماً لهم وإشعاراً بما لدولهم من الاعتبار عند جلالته .

وقد قررت بلدية طنجة خمسة ملايين من الفرنك لمصاريف الزيارة الرسمية ونظم الأهالى وسائل الزينة والأفراح طيلة تلك الزيارة التى كانوا يعتبرونها أسعد أوقاتهم وأطيب أيامهم .

أما (حزب الاستقلال) فقد أعد العدة الكاملة للمشاركة فى هذه الأفراح الشعبية والإذاعة عنها ، وأصدر من جريدته (العلم) عدداً خاصاً عن طنجة وموقعها وقيمة الزيارة الملكية لها كان يوزع مجاناً عند وصول القطار الملكى (لعروسة المتوسط) ، وكان فرع الحزب بطنجة وفرقة الكشافة الحسنية التابعة له هما اللذان يشرفان على الحفلات القومية والتنظيمات الشعبية ، وأصدر مكتب الاستخبارات والدعاية للحزب نشرة يومية باللغة الفرنسية كانت هى المصدر الوحيد للصحافة العالمية برمتها ، وكان مركزها بأوتيل المنزه مرجع جميع الصحافيين الذين اعترفوا للحزب بجميل خدمته وعظيم أهميته ؛ كما التقط مبعوث الحزب السينمائى الأستاذ عبد الكبير الفاسى شريطاً مهماً لجميع مظاهر الرحلة الملكية أخرجته بعد شركة ستديو المغرب فكان شريطاً قومياً رائعاً .

وقد اهتم العالم كله بهذه الزيارة التاريخية ووصلت طنجة وفود الصحافيين والمصورين من أقاليم الدنيا جميعها ، ومثل الصحافة المصرية الأستاذ إبراهيم موسى مندوب جريدة المصرى الذى كان المبعوث العربى الوحيد فى هذه المظاهرة القومية الكبرى .

صاحب الجلالة يغادر الرباط :

أصبحت مدينة الرباط مزدانة كلها بالأعلام والزينة ، والمرح على وجوه سكانها الذين احتشدوا فى الشوارع التى يمر منها الموكب فى طريقه للقطار الذى ينقل الجناب الشريف لطنجة ، وما أزفت الساعة السابعة والخمسون دقيقة من صباح يوم الأربعاء التاسع من شهر ابريل سنة ١٩٤٧ حتى دوت ساحة المحطة بعاصفة من الهتاف ، وكان فى طليعة الموكب الشريف أمير الأطلس ولى العهد مولاى الحسن ، وصاحبة السمو الأميرة عائشة ، والأمير مولاى عبد الله ، وقد نزل سيدنا نصره الله صحبة ولى عهده من سيارته فتقدم للسلام عليه المقيم العام والكاتب العام للحماية والقائد الأعلى للجيش ، ثم صدحت الموسيقى بالنشيد الملكى ، وما وصل سيدنا لباب المحطة حتى تعالت الهتافات بحياة جلالته وحياة شعبه الأبى ، وهو نصره الله يحيى الجماهير بيده الكريمة .

وكانت جدران المحطة مزدانة بالرايات والبسط السندسية ، والأرض مفروشة بالزرابى المتنوعة ، ثم تقدمت الهيئة الوزارية لأداء تحية الإخلاص ، وتبعها بعض باشوات المغرب وكبار قواده فأعيان العدوتين (الرباط وسلا) ثم بقية أفراد الحاشية الملكية التى رافقت جلالة الملك فى رحلته ، وهى مركبة من ممثلى سائر طبقات الأمة ويبلغ عددها خمسة وستين عضواً .

وقبل أن يتحرك القطار أدى الحرس الشريف مراسم التحية ، ثم سارت القطر فى وسط هتافات الجماهير الحارة ، وكانت المحطات التى يمر بها القطار كلها مليئة بالرعايا المخلصين الذين انتهزوا فرصة مرورملكهم لتحيته والإعراب له عن ولائهم وتعلقهم بعرشه الكريم .

وما وصل الموكب إلى عرباوة (الحد الصناعى بين جزئى المغرب) حتى امتلأ الجو تصفيقاً وهتافاً من آلاف إخواننا المحتشدين لتحية عاهلهم العظيم ، وقد تقدم للسلام على مولانا مولاى محمد صنو سمو الخليفة ، ووزير العدل بالمنطقة

الخليفية ، ورئيس التشريفات ، والجنرال لاريا ، ومدير الشئون الوطنية ، والوزير الأسبانى المفوض ، ورئيس ديوان المندوب السامى الأسبانى ، ثم رافق الـكل جلالته إلى مدينة (أصيلا) حيث بلغها القطار فى الساعة الواحدة والعشر دقائق .

وداع المنطقة الخليفية :

وقد وجـد جلالة الملك فى استقباله سمو الخليفة ، ونجله مولاى المهدى ، والمندوب السامى الأسبانى ، والمسيو إيريك لابون مقيم فرنسا العـام ، ووفود القبائل والمدن المغربية . وكان سمو الخليفة قد أعد حفلة غذاء فاخرة تجلت فيها مظاهر الأبهة والعظمة ، وتفضل مولانا فدعا لتناول الغذاء معه سمو الخليفة وعدداً كبيراً من رجال المخزن بالمنطقة الخليفية من بينهم الأمير مولاى المهدى .

وبعـد تناول الغذاء استقبل جلالته رجال الصحافة العربية والأجنبية ، وأفضى لهم جلالته بالتصريح الآتى : « ها أنتم ترون أن المغرب أمة واحدة ، بل عائلة واحدة ، وأن أمنية الأمة المغربية التى ستحقق بعون الله هى أمنية جميع الأمم العربية ؛ إذ الشعوب العربية أمة واحدة » .

ثم تناول الموكب الملكي الشاى فى قاعة أعدت لذلك ، فألقى الأستاذ إبراهيم الإلغى قصيدة بين يدى جلالة الملك ، وفى نهاية المأدبة تقدم صاحب السمو الملـكى الخليفة مولاى الحسن فألقى خطاباً جاء فيه :

إن لبلادنا تاريخاً مجيـداً ، وإن أمير المؤمنين بالغ بحسن قيادته المرمى السـامى الذى يسترجع مجدها الغابر تحت ظل جلالته ؛ لأن المغرب أمة واحدة لا تعترف إلا بعاهل واحد ستصعد فى عهد جلالته مدارج الرقى ، فنرجو الله أن يعين جلالتـكم فيما تقومون به من أعمال .

ثم غادر الملك (أصيلا) إلى المحطة حيث ودعته جماهير المنطقة الخليفية وسمو الخليفة والولاة المغاربة والأسبانيون وكذلك المسيو لابون الذى عاد للرباط .

ولاء المغرب المتحرر :

وفى الساعة الرابعة تحرك القطار فوصل إلى طنجة فى الخامسة ، وما إن رسا الرتل الملكى حتى أرسلت ثلاث بوارج حربية برتغالية مائة طلقة وطلقة إيذاناً بوصول الركب المولوى ، ثم صعد سعادة مندوب السلطان إلى القطار حيث سلم على صاحب الجلالة وقدم لمقامه الكريم ممثل الولايات المتحدة ، ووزير بريطانيا الذى هو رئيس لجنة المراقبة ، وأعضاء لجنة المراقبة ، والأميرال البرتقالى والى المدينة .

وكانت الجماهير الغفيرة محتشدة فى جوانب المحطة وساحتها ، والطريق المؤدية إليها ، والهتافات تتعالى من الأرض وترتفع من السطوح والمنافذ فى سرور وانتشاء ، وما إن ظهر محيا مولانا للعيان حتى امتزج هدير المدافع وألحان الموسيقى بزغاريد النساء وهتافات الجمهور وتصفيقه ، ولم يستطع الموكب الشريف اختراق تلك الأمواج البشرية التى كانت تلوح بالرايات الحمر المختومة والتى غمرت الشوارع المزدانة بالزرابى والأعلام وأقواس النصر إلا بجهد جهيد ، وكانت الخمسون سيارة التى لوحظ من بينها سيارة (العلم) وسيارة (رأى الشعب) وسيارة (رسالة المغرب) تسير ببطء كبير وسط النسمات المتماوجة حتى وصلت لقصر سعادة المندوب .

وبالجملة فقد أعطى سكان طنجة المغاربة البرهان الساطع على تعلقهم بالعرش المغربى وعاهله العظيم ، وفى المساء أطلقت شهب اصطناعية بديعة فى حفلة نظمتها بلدية المدينة .

الاستقبالات :

وفى صباح يوم الخميس ١٠ ابريل كان موعد استقبال جلالة الملك لأعضاء السلك الديبلوماسى وأعيان المدينة ووفود الجهات فاستقبل أولا سفير الولايات المتحدة الأمريكية مستر أليس الذى أعرب لجلالته عن عواطف أمته ، ولما أخبر جلالته بأنه قد عين سفيراً لدولته فى سوريا أجابه جلالة الملك بأنه سواء كان فى طنجة أو فى دمشق فلن يكون إلا فى بلاد عربية ، وأن جلالته يتمنى أن يكون خير ممثل لعطف أمريكا الديمقراطية على العرب ، ثم استقبل جلالته بعد ذلك ممثل انجلترا فتحدث له ملك المغرب عن العلاقات القديمة التى كانت بين انجلترا و بين مراكش ، وأن مراكش التى تعمل للوصول إلى مبتغاها الذى هو مبتغى جميع الشعوب ترجو أن تكون علائقها مع انجلترا فى المستقبل مثل علائقها معها فى الماضى ، فأكد السفير أن انجلترا ستحافظ على صداقتها التقليدية للمغرب ، وتشرف بعد ذلك بالمثول بين يدى جلالة الملك سفير أسبانيا فأبدى له جلالته تأثره من الاستقبال العظيم الذى قامت به المنطقة الشمالية مذكراً بأن مراكش وطن واحد ، وتكلم السفير الأسباني عن الصداقة التى للأسبانيين مع المغاربة منذ قديم .

وبعد ذلك تقدم أمام جلالته ممثل فرنسا فصرح له جلالته بما يأتى : « يسرنى وأنا بهذه المدينة المغربية حيث تمثل هنا جميع الدول الصديقة أن أذكر بالصداقة الفرنسية المغربية التى تجلت فى أحرج الظروف ، وإن المغرب الذى شارك فى الحرب يريد أن ينال نصيبه من السلم ، وذلك بالتمتع بحقوقه التى يطمح إليها والتى سيحصل عليها بفضل صداقته مع فرنسا » .

وبعد هـذا برز سيدنا لشعبه الكريم و بين يديه سمو ولى العهد مولاى الحسن والأمير مولاى المهدى نجل خليفته بتطوان ، فألقى خطابه التاريخى الذى كان يقاطع فى كل فقرة بالهتاف والتصفيق .

وعلى إثر ذلك استقبل جلالته وفداً يمثل (حزب الإصلاح) والأمين العام لحزب الاستقلال برفقة الحاج عمر عبد الجليل ، ثم استقبل فرع حزب الاستقلال بطنجة ، والأستاذ المكي الناصري باسم (الوحدة المغربية) وغيرهم من أعيان المدينة والوفود .

وفى الساعة الثانية بعد الظهر زار صاحب السمو ولى عهد المملكة مولاى الحسن مدرسة مرشان العربية الفرنسية والمدرسة الصناعية .

وفي الساعة الثالثة من اليوم نفسه دشن سموه باسم والده الكريم مدرسة الأستاذ عبد الله جنون .

وفى الساعة الرابعة أقام الكشافة المسلمون حفلة شيقة لاستقبال صاحب السمو الملكى مولاى الحسن بصفته الكشاف الأكبر .

وفى الساعة الرابعة والنصف ، زار سموه باسم والده الكريم مدرسة مولاى المهدى .

وقد ألقى سموه فى كل من مدرسة الأستاذ جنون ، ومعهد مولاى المهدى ، وحفلة الكشافة ، خطباً قيمة وسط مظاهر الإجلال والتكبير ومعالم الحماس القومى المتدفق .

وقد أهدت الكشافة الحسنية لسموه بذلة كشاف رسمى فتفضل سموه وارتداها بين مظاهر الحفاوة والإعجاب ، ثم ألقى بها خطبته العظيمة فى جو إخاء وحب متبادل .

أما صاحبة السمو الملكى الأميرة عائشة فقد زارت مدرسة البنات بالقصبة حيث أقيم لاستقبالها حفل منقطع النظير شاركت فيه المدينة برمتها برجالها ونسائها ، كما حضره ممثلو الدول والجوالى الأجنبية ، وألقت سموها فى الجمهور الملتئم حولها خطاباً شيقاً بالعربية ، ثم بالفرنسية والإنجليزية ، دافعت فيه عن مبادئها التحريرية التى وقفت حياتها الناشئة على خدمتها مشيدة بالنهضات العربية فى مصر والمشرق ، مؤكدة تعلق المرأة المغربية بالمثل العليا التى يعمل لها

العرب جميعاً ، وقد كان لخطابها أثر عميق فى نفوس الحاضرين ، وأيقن الكل بأن العائلة المالكة مصممة عزمها على السير بالبلاد فى معارج الرقى والكمال .

الإمام المجدد بالمسجد الأعظم :

وفى يوم الجمعة ١١ أبريل توجه جلالة الملك للصلاة بالمسجد الأعظم فى موكب رسمى حافل ، وقد فاجأ رعيته الكريمة بمنة عظيمة فألقى خطبة الجمعة وأم الناس بنفسه ، محيياً بذلك سنة الخلفاء الراشدين التى اندثرت منذ عهد غير قريب ، وقد اهتزت لهذا المشهد أفئدة المؤمنين وانتعشت أرواحهم وانطلقت ألسنتهم بالتكبير والتهليل .

وقد بين سيدنا نصره الله فى خطابه الدينى السر فى نجاح السلف الصالح وهو تمسكهم بتعاليم الدين الحنيف الذى أتاح لهم أن ينقذوا العالم من مخالب الجهل ونير الاستبداد ، وأن يبينوا للانسانية قيمة الحرية الشخصية و يعرفوها بالحقوق البشرية ، ثم عرج نصره الله على ما لاقاه صلى الله عليه وسلم من مصاعب واجهها عليه السلام بعزيمة ثابتة ورباطة جأش حتى اعتز الحق وانتصر ثم ذكر أيد الله ملكه أن الأمة الإسلامية لا تتحقق أمنيتها ولا تعيش عزيزة الجانب إلا إذا اجتمعت كلمتها واتحدت قلوبها وعملت بتعاليم القرآن المبين ، ثم تلا قوله تعالى :(يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم و يثبت أقدامكم)

وفى الخطبة الثانية شرح الملك حديث (الدين النصيحة) ، ثم ختم بالدعاء لجميع ملوك المسلمين ورؤسائهم .

وهكذا بعد أن أكد مولانا سلطته الزمنية فى طنجة المغربية وطد دعائم سلطته الروحية على هذا الجزء من مملكته الشريفة العربية المسلمة .

ولم يكن سيدنا نصره الله فى هذا كله إلا مترجماً عن الاتجاه الشعبى لرعيته الكريمة التى تريد أن تكون حركتها التجديدية شاملة كل مظاهر حياتها الروحيه والمادية .

هدايا الشعب لمليكه :

وعقب صلاة الجمعه توجه الملك وموكبه الكريم للسوق البرانى حيث تقرر أن يكون حفل الهدية التقليدى ، فقدم أولا أهالى طنجة المسلمون سيفاً نصله صينى وغشاؤه من ذهب وقد كتب عليه (الاخلاص والولاء) ، ومعه هدية ثمينة لولى العهد هى كرة أرضية تحتوى على أجهزة لتعديل الوقت والحرارة والرطوبة ، وإلى سمو الأميرة عائشة عقد من الجواهر الفاخرة ، ولسمو الأمير مولاى عبد الله ساعة بديعة .

وأهدت الطائفة الاسرائيلية المغربية بطنجة أوانى شرب الشاى وكلها من الفضة الخالصه ، وأعربت عن ولائها و إخلاصها للعرش العلوى وتعلقها بجلالة الملك .

أما أهالى تطوان فقد تقدم وفدهم بهدية رمزية عظيمة هى خريطة المغرب المتحد مصنوعة من الفضة الخالصة ، وكتابتها من ذهب خالص ، ومعها صندوق من ذهب ملىء بتراب أخذ من جبال المنطقه ، وكتب عليها العبارات الآتيه : « لمناسبة زيارة الملك لطنجة يقدم أهالى تطوان هذا التراب المخضب بدماء الشهداء الأبطال كرمز لوحدة المغرب تحت العرش العلوى المجيد » .

وقد تكلم الأستاذ عبد الخالق الطريس وسط الجماهير الهاتفة بحياة المغرب فقال : « إلى حامى الملة والدين باسم هذا الجيل الذى لا يتزحزح من مملكتكم السعيدة نتقدم بإجلالنا وتعظيمنا وولائنا لأمير المؤمنين راجين من مولانا أيده الله ونصره أن يتقبل هذه الهدية المتواضعة كرمز لمحبتنا وإخلاصنا لعرش أسلافكم الخالد . يا مولاى إننا بكم نهتدى ، و بمثلكم نقتدى » .

وبالجملة فقد كانت مظاهرات طنجة عظيمة الدلالة على وحدة المغرب الأقصى الراسخة ، وعلى رغبته فى الاستقلال التام والوصول إلى أمانيه التحريرية برعاية ملكه الهمام الذى لا يألو جهداً فى السير به إلى الأمام .

وفى صبيحة يوم السبت ١٢ ابريل زار سيدنا نصره الله مدرسة المصلى الشعبية حيث كان الجمهور محتشداً لاستقبال جلالته ، و بعد أن ألقى كل من المندوب الملكى وسمو ولى العهد خطاباً مناسباً تقدم سيدنا فوضع الحجر الأساسى للبناية الجديدة التى يزمع الشعب على رفعها .

وفى الساعة الواحدة تناول الغذاء على المائدة الملكية كل من وزير الولايات المتحدة المفوض المسيو إلين ومسيو ايريك لابون وقنصل انجلترا العام ، وقد تقدم لجلالته وفد من الصحافيين يطلب مقابلة جلالته فأمر سيدنا رئيس ديوانه أن يأخذ منهم الأسئلة على أن يرجعوا فى المساء لاستلام الجواب الملكى عنها ، وقد سلم لهم رئيس الديوان الملكي التصريح التالى : « قبل أن نغادر طنجة عاصمة المغرب الديبلوماسية يسرنا أن نوجه تشكراتنا لجميع سكانها لما أعربوا عنه من إخلاص وولاء ؛ فقد كانت طنجة فى استقبالنا عند حسن الظن بها مغربية متمسكة بعرش ملكها تمسكا متيناً ، وبذلك أقامت الدليل على أن المغرب وحدة رمزها العرش . وعسى أن تكون هذه الرحلة من حوافز التعجيل فيقضية طنجة .

« و إن المغرب لحريص على أن تكون علاقاته فى المستقبل حسنة بجميع الدول التى ناضلت من أجل الحرية ولا تزال تناصرها ، وهو شديد الرغبة فى نيل حقوقه كاملة .

« وغنى عن البيان أن المغرب بلاد عربية صلتها وثيقة بالشرق العربى ؛ فمن الطبعى أن يزداد هـذا الاتصال متانة وقوة لا سيما وقد أصبحت الجامعة العربية منظمة تقوم بدور مهم فى السياسة العالمية .

« وإننا على يقين أن المسألة الثقافية لها مكانتها فى تحقيق هذا الاتصال ، ولذلك فإننا نسعى فى تنوير أذهان المغاربة جاعلين هدفنا الأساسى إنشاء معاهد للدراسة العلمية موحدة البرامج مع كليات مصر وسوريا ولبنان والعراق ، كما أننا سعينا منذ ألقيت إلينا مقاليد الملك فى تمكين رعايانا من الحقوق الديموقراطية ، وأملنا وطيد أن يتحقق كل ما نصبو إليه » .

العودة للرباط :

وفى صبيحة يوم الأحد غادر الموكب الملكى طنجة عائداً لعاصمة الملك مودعاً بمثل ما قوبل به من الحفاوة والإجلال ، وقد كان فى انتظار مولانا بعرباوة سمو الخليفة مولاى الحسن حيث تناول الغذاء صحبة جلالة الملك هناك ، ثم دشن جلالة السلطان مسجد عرباوة ، ثم امتطى سيارته الملكية إلى أن وصل سوق أربعاء الغرب حيث قام جلالته بتدشين مدرستها فى وسط مظاهرات شعبية منقطعة النظير شاركت فيها فرقة طارق بن زياد إحدى فرق الكشافة التابعة لحزب الاستقلال ، وفى الساعة السادسة والخمسين دقيقة من مساء اليوم نفسه وصل صاحب الجلالة للرباط حيث وجد الشعب محتشداً لاستقبال عاهله العظيم ، وكله شوق لرؤية محياه الكريم .

خطب طنجة :

سنتكلم بعد عن الأهمية الخاصة التى لهذه الزيارة الملكية لعاصمة المغرب الديبلوماسية حسبما سماها جلالة الملك فى خطابه ، ولكن الآن ينبغى أن نلقى نظرة على خطاب صاحب الجلالة وتصريحاته ، وخطب الأمير مولاى الحسن والأميرة عائشة اللذين كانا يعبران فى الحقيقة عن رأى والدهما الهمام .

تمتاز خطبة الملك أمام جمهور الشعب بأسلوب الموعظة الدينية التى يختارها جلالته دائماً ليكون معبراً عن صفته الدينية والزمنية فى وقت واحد ، وتتلخص محتوياتها فى التذكير أولا بالمجد العظيم الذى كان عليه المسلمون الأولون وبالحالة السيئة التى وصل إليها الخلف والتى من مظاهرها هذه التجزئة بين البلد الإسلامى الواحد الذى هو المغرب ، والبحث عن الأسباب التي نهضت بالمسلمين أولا فجعلت منهم ملوك الدنيا وقادة الناس ، والعوامل التى فتكت بمعنوياتهم حتي أوصلتهم لحالة الانحطاط التى يرزحون تحتها اليوم . وقد أكد جلالته أن اقتفاء

تعاليم الإسلام الصحيح البعيد عن كل التمويهات والخرافات ، والذى يهدى إلى سبيل السلف الصالح القائم على النظر والبحث والدراسة والتعلم ، وأن المغاربة لا يمكنهم أن ينهضوا إلا إذا جددوا فى نفوسهم المعنويات التى كانت لسلفهم كى يسترجعوا مجدهم القديم ويبنوا على أساسه مجداً جديداً ، ويستبشر جلالته بالروح السائدة فى العالم العربى والتى أدت إلى تأسيس الجامعة العربية ، مؤكداً أن المغرب بلد عربى تملأ نفسه المثل العليا التى تملأ نفوس العرب والمسلمين جميعاً ، وأن مجهودات جلالته فى نشر التعليم وتثقيف الناشئة يرمى لغاية بعيدة هى توحيد الوجهة المغربية وذهنية الشعب مع الوجهة والذهنية العربيتين حتى لا تتأخر هذه عن أختها ، أو تتكيف على صفة غير الصفة العربية العامة لجميع أفراد العرب ، ويحس جلالته بأن تحقيق هذه الغايات لا يمكن أن يتم إلا إذا وصل المغرب لحريته ؛ فيؤكد جلالته أنه لا يألو جهداً فى الدفاع عن حقوق رعيته والعمل على إحلالهم المحل اللائق بهم كأمة عربية مسلمة .

ويؤكد جلالته فى التصريح الذى أدلى به للصحافيين رغبته العميقة منذ تولى جلالته الملك فى تحقيق مبادىء الديموقراطية لشعبه ، وهكذا يمكننا أن نحصر هذه النظريات الكريمة فى النقط الآتية :

١ — تأكيد صفة المغرب العربية الخالصة .

٢ — ضرورة تحقيق وحدة البلاد بإدماج سائر مناطقها .

٣ — وحدة المثل العليا الثقافية والدينية المغربية مع مثل سائر المسلمين والعرب .

٤ — ضرورة تحقيق سائر الأمانى القومية للمغرب .

٥ — ضرورة تأسيس نظام ديموقراطى للحكومة المغربية .

وبأداء جلالة الملك لصلاة الجمعة فى المسجد الأعظم وتقدمه للخطابة والإمامة أثبت ما يهتم به جلالته من البعث الروحى للمغاربة ، وما يريده من تطور فى أساليب الوعظ الدينى والرعاية الخلقية خصوصاً بعد أن أمر

جلالته لأول مرة بإدخال مكبرات الصوت ليتمكن المصلون من سماع الخطبة والقراءة ، وهذا يعنى أن التجديد الدينى والمدنى يجب أن يكونا محل عناية الملك والمخلصين من مصلحى رعيته ، وقد حث جلالته فى خطبة الجمعة على ضرورة التعاون فى مظاهره العصرية ، ولاسيما فى الميدان الاقتصادى ، وذلك بتأسيس الشركات ومزاحمة الغير فى ميادين الحياة ، ولعل فى ذلك خير إعداد للجواب العملى الذى ينبغى أن يقدمه الشعب لسياسة الاحتكار الاقتصادى الذى رمى له المسيو إيريك لابون ؛ فجلالته لم يغفل عن الناحية المادية فى جهاده ، ولكنه يريدها ناشئة عن صوفية روحية دافعة لتنفيذ إرادة الله بعمارة الأرض وحماية الحق من الغاصبين ، وليس فى خطاب الملك ما يقابل الكيلوات التى يعرضها المقيم العام بالقوات الدينية على ما أرادت بعض المجلات الفرنسية تأويله، وكل ما هناك أن جلالة الملك يريد أن يستغل هذه الكيلوات المغاربة بأنفسهم لصالح بلادهم ، وهم يعتقدون أنهم يؤدون واجباً وطنياً ودينياً معا ؛ بل إن جلالة الملك يريد ماهو أسمى من ذلك ، وهو أن يذكر مواطنيه ورعاياه بالقيمة المعنوية التى للانسان ، وهى الرسالة التى حملها لخلافة الألوهة على وجه هذه الأرض ، والإنسانية المغربية لايمكنها أن تقصر عن أداء مهمتها فى الجزء الذى وضعته العناية الإلهية تحت مسؤوليتها ، وهو بلاد المغرب ، وإلا كانت جديرة بالانقراض وترك المصلحين من الغير يحلون محلها ، ولكنها لايمكن أن تقوم بهذه المسؤولية إلا إذا تحررت من عراقيل الاستعمار وقيود الاستعباد الأجنبى ، ولذلك فإن كل الجهد يجب أن يحصر فى سبيل تحقيق الأمانى المغربية فى التمتع بالحرية التى ننشدها .

لم يلق جلالة الملك الجملة التى اقترحها المقيم العام ، وقد رأى فى ذلك المعلقون الفرنسيون زيادة على تناسى فرنسا وأعمالها خرقاً من جلالته لمـا تقتضيه وظيفة مسيو لابون كوزير لخارجية جلالته ، ومعني هذا أن تصرفه بحذف تلك الجملة يعتبر تأكيداً لاستقلاله عن رقابة المقيم العام ، والحقيقة أنه كان من الممكن أن يذكر جلالة الملك شيئاً عن التعاون الفرنسى المغربى فى خطابه كما ذكره فى

تصريحه لممثل فرنسا أثناء الاقتبال الديبلوماسى ، ولكن ظروف حوادث الدار البيضاء لم تترك مجالا لهذا الذكر ، خصوصاً وأن الخطاب موجه قبل كل شيء للجمهور المغربى فى شكل وعظ لا محل فيه للحث على التعاون أو عدمه مع فرنسا أو مع غيرها .

أما نظرية اتباع رأى وزارة الخارجية فهى لا تعتبر إلا فى بلاد ذى نظام ديموقراطى ، والمسيو لابون حين قدم ملاحظته لجلالة الملك قدمها كممثل لفرنسا لا كوزير مغربى ، على أن اعتبار المقيم العام وزيراً للخارجية هو شيء لا يقضي به الدستور المغربى ولا حتى معاهدة الحماية التى تجعل حقيقة من ممثل فرنسا الواسطة الوحيدة بين الملك و بين الدول الأجنبية ، ولكنها لا تفرض على جلالة الملك أن يجعل المقيم وزير خارجيته ولا حتى أن يكون لجلالته وزير خارجية ما .

ثم إن هناك خطأ أساسياً هو أن مدينة طنجة تتمتع بنظام غير نظام الحماية الفرنسية ، ولذلك فليس من المعقول أن يقصر الملك تعاونه فيها مع فرنسا أو أسبانيا ، بينما لجنة الرقابة بها تتكون من هؤلاء ومن غيرهم .

وتذكير مولاى الحسن بشخصية جده السلطان الأكبر مولاى الحسن يرمز إلى معنى عميق هو الكفاح الذى قام بهذا الملك البطل فى وجه المؤامرات الديبلوماسية الأجنبية ؛ ذلك الكفاح الذى استطاع أن يصد أنواع الهجوم الأجنبي عن المغرب أكثر من عشرين سنة ، إلى ما قام به من نشر الأمن وتوحيد البلاد حواضرها و بواديها ، وفى ذلك ما يذكر الأذهان بعهد الاستقلال الذى تمتعت فيه البلاد بالوحدة والكرامة والأمن ، وعهد الاستعمار الأجنبي الذى وزع البلاد طرائق قدداً

وفى خطبة الأميرة عائشة استعراض وجيز لتاريخ البعث العربى وعوامل اتجاهاته ؛ وذلك ما يؤكد تماماً وحدة المثل المغربية والعربية والتجاوب النفسى الحاصل من تموجات الآلام والآمال العربية .

أهمية الزيارة الملكية :

مضى نصف قرن كامل دون أن تحظى مدينة طنجة المغربية بزيارة ملك البلاد الشرعى ، ولقد كانت السياسة الدولية تحول عملياً دون نزول جلالته بهذا الجزء من تراب مملكته أو المرور بتراب المنطقة الخليفية ، ولقد كانت أسفار سيدنا نصره الله لفرنسا وأوروبا كلها من ميناء الدار البيضاء ، وحينما كانت تصل الباخرة الشريفة لميناء طنجة كان الولاة المحليون يصعدون إليها للسلام على جلالته .

و بعد أن قسمت فرنسا البلاد بينها و بين أسبانيا واقتطعت أقصى جنوب المغرب الأقصى لفائدة أفريقيا الغربية ظلت طنجة تحت نظام دولى يقوم بتدبيرها لمصلحة الدول المشاركة فيها ، ولم تبق لجلالة الملك إلا سيادة اسمية بعيدة يرمز إليها وجود مندوب مخزنى لا يبت فى قرار ما ، ولكنه يمضى رسمياً كل مايعرض عليه من المشروعات ، ثم ظلت انجلترا تبذل جهودها للتقليل حتى من السيادة المغربية الاسمية ، ووقفت فرنسا نفسها عام١٩٢٦ موقف الدفاع عن حق المغرب ، وأماأسبانيا فلم تترك فرصة تمر إلا وطالبت بإلحاق طنجة بمنطقة نفوذها ، وبمجرد ما وقع انهزام فرنسا وحلفائها عام ١٩٤٠ ظنت أسبانيا أن الفرصه سانحة ؛ فدخلت المدينه الدولية وألحقتها بحمايتها ، كما طردت مندوب الجلالة الشريفه وسلمت قصر المندوبية للسفير الألمانى الذى اتخذه مركز سفارته ، وقد أمضت انجلترا موافقتها المؤقته على عمل أسبانيا ، بينما ظل المغاربة مطالبين بوحدة البلاد وتحريرها .

وحينما تم انتصار الحلفاء ، وعادت طنجة للنظام الدولى السابق ، وصرح الحلفاء بأن نظامها مؤقت ، وأن نظاما أحسن سيقع درسه بعد بضعه أشهر — بعث جلالة الملك مندوبه من جديد ، فاستقبله الشعب استقبال الفرح المستبشر ، ثم أظهر جلالة العاهل رغبته فى زيارة المدينة بنفسه ، والمرور بالمنطقه ليؤكد

سيادة الشعب المغربى الذى يمثلها عرشه الكريم فى جميع مناطق البلاد ، وليدعم بذلك حق المغاربة فى أن يختاروا المصير الذى يريدونه لوطنهم .

وإذا كانت طنجة غير داخلة فى منطقه الحماية الفرنسية ولا الأسبانية فمن الممكن أن يبحث لها عن نظام المدينة الحرة التى تسبق فى تحريرها بقية أجزاء الوطن الأخرى فى ظل جلالة الملك وبمقتضى النظام الإدارى والمالى الذى يعطيه لهـــا جلالته ، ولذلك فإن زيارة الملك لطنجة كانت عظيمة الأهمية بالنسبة للموقف الديبلوماسى الذى وقفته الحكومة الشريفة معبرة على لسان جلالة الملك عن وجهة نظر المغاربة وعن تعلقهم بحقهم فى تقرير المصير .

حاولت الدبلوماسية الفرنسية أن تجعل من حضور المقيم العام صحبة جلالته فى هذه الرحلة تحويلا للفائدة التي بيناها إلى جهة الديبلوماسية الفرنسية نفسها ، ولــكن تقديم المندوب المخزنى لسفراء الدول أعطى الدليل العملى على أن نفوذ فرنسا لا يتعدى الحدود المعتادة ، وعلى أن المغرب مهما يكن نظامه فهو مستقل عن فرنسا ، وهناك جانب من سيادة الملك محرر من حماية فرنسا ، ومعنى هذا أن القضية المغربية لا يمــكن أن تحل بمجرد اتفاق مع فرنسا نفسها ، وأن الوضعية الدولية للمغرب هى غير الحماية الفرنسية أو الأسبانية أو الدولية ؛ بل هى المعاهدات العامة التى أدت إلى ظروف الأنظمة القائمة فى البلاد .

وإذا كانت أسبانيا قد حلمت فى يوم من الأيام أن تعمل على ضم المغرب كله تحت حمايتها مفــكرة فى إقصاء الملك نفسه والتآمر مع سواه ؛ فإن من حق الوطنية المغربية أن تثبت لها تعلق شعب المنطقة الخليفية والطنجية لا بالعرش العلوى فقط بل بجلالة الملك سيدى محمد الذى يدين له الشعب المغربى كله بالولاء والطاعة .

وأخيراً فإن المظاهرات التى وقعت فى طنجة لم تــكن قاصرة على الوحدة المغربية بل تجاوزتها إلى وضع حد حاسم لــكل غموض يتعلق بانخراط المغرب فى اتحاد فرنسي أو أسبانى ؛ فقد أعلن الملك وصادق الشعب على أن المغرب

لا يمكن أن يتطور ولا أن يتم تحريره واستقلاله إلا فى دائرة الأمم العربية المتحدة

وبالجملة يمكننى أن أختم هذا الفصل بهذه الشهادة التى صرح لى بها المسيو جيريف المبعوث الخاص لجريدة (لوموند) الباريسية : إن زيارة السلطان لطنجة تعتبر قطعاً وبدون أدنى نزاع نصراً مبيناً للوطنية المغربية وحركتها الاستقلالية .

أثر الزيارة الملكية فى المسؤولين الفرنسيين :

بمجرد ما أعلنت الصحف تفاصيل الرحلة الملكية ومضمن الخطبة التى ألقاها جلالة السلطان على شعبه حدث انفعال نفسى فى وسط المسؤولين الفرنسيين ونعنى بهم المقيم العام المسيو لابون ورئيس الوزارة الفرنسية المسيو رامادييه ، فقد حاول رئيس الوزارة أن يعالج التصريحات الملكية بشكل أبعد ما يكون عن الحقيقة والصواب ، ولكنه يدل على ارتجال فى الآلة السيكولوجية أفقدت الرئيس الفرنسى بداهة الفصل فى الموضوع .

صرح الرئيس رامادييه بأن جلالة السلطان منحدر من سلالة شريفة ، وأن المغرب لم يعترف قط بالخلافة العثمانية ، ولذلك فمن حقه أن يتكلم مع رعيته كخليفة مسلم ، وإذا كان لم يطالب بعد بحقه فى الخلافة فإن شخصيته الشريفة تخوله الحديث باسمها .

ويمكننا أن نقول من عندنا إن طائفة من الفرنسيين تحدثت فى الحرب الكبرى الأولى عن امكان المناداة بجلالة مولانا الإمام يوسف كخليفة مسلم على ما سموه بالإسلام الفرنسى ، فهل أراد المسيو رامادييه أن يؤول مقاصد الملك النبيلة بهذا المعنى الذى هو أبعد ما يكون عن تفكير ملك المغرب ؟

أو أن تصريح الملك بتمجيد الجامعة العربية واعتبار المغرب جزءاً منها بعث فى نفس المسيو رامادييه رغبة الإيقاع بين ملوك العرب الذين يمكن أن يغاروا من أى شخص يريد نصب نفسه خليفة على الأرض المسلمة ؟

ومهما يكن فإن دعاء مولانا فى خطبة الجمعة غداة هذا التصريح لا لنفسه بل لسائر ملوك الإسلام ورؤسائه قد قطع كل مقال ؛ كما أن الأمة العربية ملوكا ورؤساء وشعوبا أعقل من أن تنخدع بمثل هذه الترهات التى لم تعبأ بها أيضاً حتى الصحافة الفرنسية التى نشرتها فى شىء من التردد وعدم الاهتمام .

أما مسيو لابون فقد ألقى أمام الجالية الفرنسية بطنجة خطابا قال فيه : « إن الكل فى المغرب من جلالة الملك ومن جميع الذين يتحملون أعباء السلطة يعلم أن الشرط الأساسى الأول للتقدم هو فى النظام وفى التطور ، وكل ما يقع خارج النظام لا يؤدى إلا للانحلال والآلام والتأخر والتخدير أو الهلاك » .

ثم تكلم عن التعاون المغربى الفرنسى فأكد قائلا : « لتعاون فرنسا والمغرب آثار هذه المعرفة والتآخى اللذين هما صراطنا فى هذه البلد ، واللذين يلتئمان بكامل التناسق مع العمل والذكاء والفضائل المغربية الأخرى ، إن كل أمم الأرض تصادق على هذا وتعترف به ، وليس هناك أحد لا يصرح به ولا يتمنى من قلبه دوامه » .

لكن الموضوع الأساسى الذى تكلم عنه الملك هو وحدة البلاد وتحريرها وتمسكها بالشخصية العربية الإسلامية .

ويجب أن لا نخطىء فإن محاولة المسيو لابون التوفيق بين ما يريده وبين ما يجب أن يقوله لم تكن إلا لكسب الوقت ريثما يتسنى له السفر لباريس كى يعلن للحكومة الفرنسية سخطه على حوادث طنجة ، ثم يغادر المغرب بعد تعيين خلفه دون أن يوجه لجلالة السلطان حتى تحيته التقليدية التى تعود المقيمون بعثها لجلالته عند مغادرتهم لمقر وظيفتهم .

صدى الزيارة فى الصحف الفرنسية والأجنبية :

تابعت الصحف الفرنسية والأجنبية نبأ الزيارة الملكية باهتمام عظيم ، فنشرت تفاصيلها وسجلت تصريحات جلالة الملك والأمراء ، وعلقت عليها

بمختلف التعاليق حسب نزعاتها السياسية والاجتماعية ، وقد أجمعت كلها على اعتبار الحادث ذا أهمية خطيرة بالنسبة لتثبيت سيادة ملك المغرب على جميع مناطق مملكته ، كما صرحت بأن مظاهرات طنجة تعد فوزاً مبيناً للحركة الاستقلالية المغربية .

واستمرت الصحف الفرنسية زهاء شهرين تكتب عن ارتسامات الزيارة فى نفوس المغاربة وفى نفوس الأجانب وتبدى أسفها الشديد لحالة العلائق الفرنسية المغربية ، وحملت صحف اليمين على المسيو لابون واتهمته بعدم الإرادة وضعف العزيمة ؛ إذ ترك نفسه ينخدع بأساليب السلطان اللبقة وإرادته الحازمة ، كما أجمعت كلها على استنكار ما فعله جلالة الملك من عدم ذكر فرنسا فى خطابه وعللت ذلك بعلل تختلف بحسب أغراض أصحابها ، ولم تتأخر بعض الصحف المتطرفة عن النيل من شخصية جلالة الملك والمن عليه بحماية فرنسا ومساعدتها .

وتناولت الصحف الفرنسية بهذه المناسبة حالة الجامعة العربية وأغراضها وتأثير رجالها فى نفوس الزعماء المغاربة ، وحاولت أن تبحث عن وسائل للتوازن بينها و بين الاتحاد الفرنسى ، ولم تغفل عوامل السياسة الداخلية الفرنسية وتأثيرها فى توجيه الوطنيين المغاربة . وهكذا استمرت قضية طنجة تشغل الصحافة الفرنسية مدة شهرين إلى أن عين الجنرال جوان مقيما عاماً بالمغرب على ما سنبينه .

النشاط الوطني في المنطقة الخليفية

بعد أن انتصر الحلفاء وأرغمت اسبانيا على الانسحاب من طنجة اعتقد الناس أن هذا الدرس القاسي سيدخل على السياسة الأسبانية تعديلا ، ولكن المقيم العام الجديد الجنرال فاريلا استمر في سياسة سلفه ، وضاعف العمل لفتح باب الهجرة للمستعمرين الأسبانيين على مصراعيها . وقد حاول سمو الخليفة مقاومة سياسته في عين المكان ، ولكن إصراره هو على خطته الاستعمارية وتجاهله لكل اختصاصات الخليفة نفسه حمل صاحب السمو على السفر لمدريد ليتصل بحكومتها و يقنعها بإدخال تعديل بين على سياسة الهجرة التي تهدد البلاد وقد تبين سموه أن هذه السياسة مصادق عليها من طرف الجنرال فرانكو نفسه ، وأن الجنرال فاريلا ليس إلا ممثلا لحكومة مدريد التي ترى أن استمرار نظامها لا يمكن إلا بالبقاء في مراكش الشمالية ، وأن هذا البقاء لا يكون مفيداً إلا إذا أصبحت أغلبية هذا الجزء المغربي من الأسبانيين الفرنكيين ، ولذلك قررت فتح باب الهجرة لمن ترشحهم لها من أنصارها وجنودها ، وكلفت فاريلا بمهمة العمل على إيواء المهاجرين وتيسير السبيل لعيشهم .

وطبعي أن يحول صاحب السمو وجهته صوب الجامعة العربية ؛ فقد صرح سموه لسفير مصر المفوض برغبته في إرسال من يمثل المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة العربية ، وقد تقبل رجال الجامعة هذه الرغبة السامية بالحفاوة والترحيب

وفي ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ حل وفد المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة بالقاهرة ، وهو متركب من الأستاذين المحترمين السيد محمد بن عبود والشيخ محمد الفاسي ، وقد احتفلت به مصر احتفالا شائقاً و أبدت الصحافة العربية به اهتماماً لا مزيد عليه ، كما تشرف بمقابلة جلالة ملك مصر الذي أضفى عليه من

عطفه الملكى ما يدل على اهتمام جلالته بتقدم المغرب العربى وتحرره ، وقد قدم الوفد مذكرات وتقارير عن الحالة فى المغرب إلى مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم بأنشاص ومؤتمر بلودان و إلى مجلس الجامعة .

وحينما أطلق صراح الزعماء بالمنطقة السلطانية اهتزت المنطقة الخليفية أيضاً لسراحهم ، وقامت مظاهرات وحفلات كثيرة فى نوادى (حزب الإصلاح) ودار (الوحدة المغربية) ، وقدمت وفود منها لتهنئة إخوانهم وتجديد الروابط القديمة التى تجمعهم .

وقد استأنف (حزب الإصلاح) نشاطه بتوزيع بيانات و إذاعة نشرات يطالب فيها بتوقيف الهجرة السياسية والكف عن نزع ملكية الأراضى و إلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المراكشية ، و إقرار الحريات العامة وتكوين حكومة قوية مؤقتة تعد البلاد للاستقلال .

وفى يوم ٢٨ أغسطس نظم الإصلاحيون مظاهرات سلمية فى جميع الشمال المغربى لتأييد مطالبهم المستعجلة ، فتدخلت السلطات العسكرية ووقع اصطدام عنيف بينها و بين المتظاهرين ، وقد احتجت حكومة الخليفة على تصرف الجيش الأسبانى ، وأنذرت الحماية بما يؤدى إليه استعمال القوة من عواقب غير محمودة .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٦ وجه (حزب الإصلاح) وفداً برئاسة أمينه العام الأستاذ الطيب بنونة للرباط ، و بعد ما قابل جلالة مولانا الملك عقد معه المجلس الأعلى لحزب الاستقلال اجتماعاً تقرر فيه استئناف عمل الحزبين وتوحيد خطتهما للمطالبة باستقلال البلاد ووحدتها تحت التاج العلوى الشريف ، والعدول فى المنطقة الخليفية أيضاً عن سياسة المراحل والاغترار بما يلوح به المستعمرون من إصلاحات مشوهة ، وعلى إثر رجوع الوفد ألقى الأستاذ الطريس خطاباً بتطوان جاء فيه : « إن حزب الإصلاح فى الشمال وحزب الاستقلال فى الجنوب قد عقدا العزم وعاهدا الله والوطن على أن يعملا لتحقيق هذه الغاية ، وألا يرضيا باستقلال البلاد ووحدتها بديلا » ثم لخص رئيس حزب الإصلاح فكرة التضامن

قائلا : « وكما أنه لا يصح أن يكون هنالك فرق بين شمال المغرب وجنوبه ، ولا بين جلالة مولانا الملك وسمو خليفته ، كذلك يجب أن تتحد اتجاهات حزب الإصلاح مع حزب الاستقلال » .

الحزبان ضد اصلاحات فاريلا :

وعلى إثر هـذا النشاط الجديد للحركة الوطنية بالمنطقة الخليفية وبمناسبة بعض الأعياد الإسلامية خطب الجنرال فاريلا أثناء استقبال سمو الخليفة لأعيان المسلمين معلناً أنه سيقدم لمصادقة سمو الخليفة مشروع إصلاح يقضى بإحداث بعض الوزارات الجديدة ، وقد أصدر (حزب الإصلاح) بياناً أكد فيه عدم استعداد الإصلاحيين للدخول فى الحـكومة ، وأن وقت التلويح بالوزارات قد انتهى ، وأن المغاربة مقتنعون بأن إصلاحات الحماية لا تصدر إلا مشوهة ولا يقصد منها إلا استفادة السياسة الاستعمارية ، وأصدر (حزب الاستقلال) في الوقت نفسه بياناً بنفس المعنى أكد فيه تضامن الوطنية المغربية فى الشمال والجنوب فى مطالبها ووسائل العمل لتحقيقها ، وحذر المواطنين من الاغترار بالـكلمات المعسولة التى يجود بهـا المستعمرون وهم يغطون وراءها كل مظاهر الـكيد لسيادتنا والخداع لقادتنا .

وقد حاولت الحماية الأسبانية أن تقابل هذه الحركة بالقوة ، كما أنها شددت الرقابة على الصحف بعـد ما كانت أوقفت جريدة (الوحده المغربية) عن الصدور ، وإزاء هذا كله رفع (حزب الإصلاح) مذكرة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما بعث نسخاً منها للأمانة العامة للجامعه العربية وللدول الأعضاء فيها ، وهى تطالب بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، وعلى إثر ذلك أصـدرت الإقامة العامة الأسبانية أوامرها بالتضييق على الوطنيين وتفتيش منازلهم وتوقيف جريدة (الحرية) لسان حال حزب الإصلاح وفرض غرامة كبيرة على الحزب ، ولم تزل آثار التوتر قائمة حتى أدت إلى حوادث يناير الأخير على ما نعود لتوضيحه .

مؤتمر المغرب العربى بالقاهرة

استمرت (رابطة الدفاع عن مراكش) فى بذل مجهوداتها لخدمة البلاد ، وحصل ممثلو (حزب الاستقلال) بها على وكالة (حزب الإصلاح) بعد استئناف العمل المنسق بين الحزبين الذى أومأنا إليه ، وتقوى نشاطهم بمجهودات الوفد الخليفى لدى رجال الجامعة الذى سهل عليهم بصفته الرسمية سائر الاتصالات بالدوائر المأذونة كلها ، وازدادوا شعوراً بضرورة العمل على تنسيق الجهود لا بين هيئات المغرب الأقصى فقط بل حتى مع سائر أحزاب الشمال الأفريقى ، وهم يعرفون أن (حزب الاستقلال) خطا فى هذا المعنى خطوات فى الداخل ، كما خطتها من قبله كتلة العمل الوطنى ، ولذلك فقد اتفقوا مع ممثل حزب الشعب فى القاهرة الأستاذ الشاذلى المكى ومع ممثلى حزب الدستور التونسى على أن يعقدوا مؤتمراً عاماً لدراسة شؤون المغرب العربى والبحث عن أنجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد المكاتب فى الخارج ، وإظهار التضامن المغربى بالمظهر اللائق به لخدمة القضية التحريرية وتبيين أهدافها .

وقد استمر المؤتمر فى أعماله من يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٢ من الشهر نفسه درس خلالها مختلف المشاكل القائمه واتخذ قرارات فى غاية الخطورة .

وقد روعى فى المؤتمرين أن يكونوا ممثلين لحركة من الحركات القائمة فى شمال أفريقيا حتى تتم للمؤتمر صبغته الإجماعية التى تعطى لقراراته قوة تأييد الأحزاب برمتها ، فمثلت تونس بوساطة مكاتب الدستور فى القاهرة ودمشق ، والجزائر بوساطة مكتب حزب الشعب فى القاهرة ، أما مراكش فقد مثلتها (رابطة الدفاع عن مراكش) ومعها (الوفد المراكشى) لدى رجال الجامعة .

افتتح المؤتمر جلساته بحفلة عامة أقامها مساء يوم السبت ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧

بالمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين تحت الرئاسة الفخرية لمعالى عبد الرحمن عزام باشا ، وحضرها جمع كبير من رجال العرب وزعماء الشرق ، وخطب فيها عزام باشا خطبة مهمة تلاه بعدها سكرتير المؤتمر الأستاذ عبد الكريم غلاب وغيره من الحاضرين .

وقد كان أهم موضوع عرض له المؤتمر هو قضية الاستعمار الفرنسى والأسبانى فى المغرب العربى واتخذ فيه القرارات الآتية :

١ — بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأى حق لفرنسا فى الجزائر .

٢ — مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد .

٣ — المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها .

٤ — رفض الانضمام للاتحاد الفرنسى فى أى شكل من أشكاله .

٥ — اعتبار أيام احتلال الجزائر (٥ مايو) وفرض الحماية على تونس (١٢ مايو) وفرض الحماية على مراكش (٣٠ مارس) أيام حداد فى جميع أقطار المغرب .

٦ — تعزيز الكفاح فى الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء .

* * *

ثم عرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية فى بلاد المغرب وقرر فيه ما يأتى :

١ — ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر .

٢ — إحكام الروابط بين الحركات الوطنية فى الأقطار الثلاثة .

ويوصى المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتى :

(ا) الاتفاق على غاية واحدة هى الاستقلال التام والجلاء .

(ب) تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك .

(ج) العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً .

(د) ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات فى أى قطر منها .

* * *

وبعد ذلك تناول المؤتمر موضوع (المغرب العربى والجامعة العربية) واتخذ القرارات الآتية :

١ — مطالبة الجامعة العربية :

(ا) بإعلان بطلان معاهدتى الحماية المفروضتين على تونس ومراكش ، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر ، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثليين عنها فى مجلس الجامعة .

(ب) بعرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل مالدى الجامعة من وسائل لمساعدة الأقطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل .

(ج) بإرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب .

(د) بتعيين ممثلين فى أقطار المغرب العربى للدول العربية المشتركة فى الجامعة .

٢ — عرض الحالة الثقافية بالمغرب العربى على الجامعة العربية ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية فى كامل بلاد المغرب ، وحل مشكلة الطلاب المغاربة الذين يلجأون إلى المشرق بقصد إتمام دراستهم فى المعاهد العربية وتذليل العقبات التى يلاقونها .

٣ — شكر جامعة الدول العربية على كل ما بذلته وتبذله فى سبيل المغرب من جهود .

* * *

وفى الجلسة الرابعة تناول المؤتمر موضوع عرض القضية المغربية على الهيئات

الدولية ، وقد اتخذ فيه القرارات التالية :

١ — رفع مذكرة لإحدى الدول العربية يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن فرنسا واسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية كل قرارات الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق للأمم والشعوب ، ويطالب منها رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة .

٢ — أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا واسبانيا على حقوق الشعب المغربى وحرياته .

٣ — إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وحقوق الإنسان تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا واسبانيا على كيان المغرب الاقتصادى والاجتماعى .

وكان آخر الموضوعات التى تناولها المؤتمر ، هو ما يرجع لتنسيق الأعمال التى تقوم بها مختلف المكاتب المغربية فى مصر ، وفى ذلك اتخذ المؤتمرون القرار الآتى:

تكون رابطة الدفاع عن مراكش فى مصر والوفد المراكشى لدى لجان الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائرى ومكتب الحزب الحر الدستورى التونسي مكتباً متحداً يسمى « مكتب المغرب العربى » .

* * *

ثم عقد المؤتمر جلسة تناول فيها الموضوعات العامة وقرر فيها :

١ — شكر جلالة ملك مصر العظيم على ما يسديه لقضية المغرب والعروبة عموماً من أياد بيضاء لا تحصى .

٢ — شكر جلالة ملك مراكش على مواقفه الوطنية العظيمة وإعلان المؤتمر وفاءه لجلالته وشكر سمو الخليفة السلطانى بالمنطقة الشمالية على مايبديه من عطف على الحركة المغربية .

٣ — تأييد عظمة المنصف باى تونس والاحتجاج على اعتقاله وإجباره على التنازل عن العرش .

٤ — تأييد القضية المصرية واعتبار أن مصر والسودان وطن واحد .
٥ — تأييد فلسطين العربية والمطالبة بتحريرها .
٦ — تأييد ليبيا فى المطالبة بوحدتها واستقلالها .
٧ — تأييد الهند الصينية فى جهادها ضد الاستعمار الغاشم .
٨ — توجيه تحية المؤتمر لجميع زعماء الأحزاب المغربية .

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر أقام حفلة ختامية مساء يوم ٢٤ فبراير بفندق شبرد حضرها رجال الصحافة وعلية القوم ، وألقى فيها سكرتير المؤتمر خطاباً نوه فيه بنجاح المؤتمر ، وشكر لرجال العروبة عنايتهم وللصحافة اهتمامها ، وختمها بالدعاء لمصر بنيل حقوقها كاملة فى ظل صاحب الجلالة فاروق الأول حفظه الله .

وقد تلقى المؤتمر برقيات التشجيع من مختلف جهات الشرق العربى ، كما تلقى رسائل التأييد وبرقيات التضامن من كل الزعماء والهيئات فى المغرب العربى الأمر الذى يدل على أنه قد جاء فى إبانه وسد فراغاً كان من الضرورى الاهتمام بسده .

مكتب المغرب العربى :

بمجرد ما انتهى المؤتمر قام ممثلو أحزاب الاستقلال والشعب والدستور بفتح دار لتوحيد مكاتبهم فى القاهرة طبقاً لتوصية المؤتمر ، وأطلقوا عليها « مكتب المغرب العربى » وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام : القسم المراكشى ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح ، والقسم التونسى ويشرف عليه حزب الدستور الجديد ، وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب . وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة فى جمعية عمومية لمدة سنة ، وله لجان فنية متعددة .

وقد أصدر المكتب عدة نشرات مهمة عن البلاد المغربية ، ويذيع نشرة دورية عن الأنباء التى ترد من البلاد والتعليق عليها .

وتشتمل مكتبة المكتب على مجموعة تتسع يومياً من المؤلفات والنشرات المتعلقة بالشمال الأفريقي ، وتحفظ القصاصات العربية والأفرنجية المتعلقة بالمغرب ضمن دفاتر ذات جداول وفهارس منظمه ، ويقوم المكتب بإحصاء سنوى لكل ما كتبته الصحف العربيه عن المغرب ، ويضع لذلك أهرامات خاصه تبين مقياس الارتفاع والانخفاض فى عدد المكتوب وأسبابهما ، ويقيم المكتب استقبالات وحفلات باهرة بمختلف المناسبات ، كما ينظم ندوات صحافيه كلما اقتضى الحال ذلك .

وقد أصبح مكتب المغرب العربى فى القاهرة مطمح أنظار الذين يهتمون بالشئون المغربيه ويعملون لها ، ومحج الوافدين من شمال أفريقيا خصوصاً بعد أن اجتمع فيه زعماء هذه البلاد ونزل به لأول مرة بطل المغرب الأمير عبد الكريم وصنوه الهمام .

ولقد صرحت مجلة (فرانس) فى عدد ممتاز عن المغرب بأن مكتب المغرب العربي أصبح نوعياً امتداداً من امتدادات الجامعة العربيه أو قسما مكملا لها ، والحق أنه لولا هذا المكتب لما كمل تمثيل المغرب العربى فى القاهرة التى هى ملتقى مراكز الاشعاع العربى .

فى فرنســـــا

بينما كان الجو مكهرباً بأحداث الدار البيضاء ، وبالارتسامات الملونة لزيارة مولانا الملك لطنجة ، وحملات الصحف الفرنسية على الوطنية المغربية فى عنفوانها ، ومجلس الوزراء يجتمع لدراسة الحالة فى مراكش ، ويستدعى المقيم العام المسيو لابون لاستشارته أو للومه على ما جرى — إذ قرر الحزب سفرى لفرنسا لمواصلة جهود الوفدين السابقين ، وتقديم الإعذار الأخير للديبلوماسية الفرنسية . والحق أن مهمتى كانت صعبة جداً ؛ لأن الجو كان فى أشد ما يتصور من التوتر ، ولأن الفرنسيين خاصة الرسميين منهم لم يهضموا حوادث طنجة ، ولم يستطيعوا التصبر إزاء موجة الوعى القومى التى غمرت البلاد ، لا سيما وقد ملأت نفوسهم دعايات مغرضة كانت تتهم المغاربة بالميل للأمريكيين أو الاعتماد عليهم ، وغاية الإعذار التى كلفت بها لا تقتضى استعمال الشدة أو التلويح بأقل تهديد ، ولذلك فإن المسألة كانت تقتضى أن تعالج بالطرق التى تتفق والنفسية الفرنسية ، وتمكننى من أداء مهمتى على الوجه الذى يرضى ضميرى .

وصلت لباريس فوجدت جمهوراً عظيما من الطلبة والتجار والعملة المغاربة ينتظروننى فى المطار ، وما نزلت حتى رن فى الفضاء الفرنسى نشيد حزب الاستقلال والأناشيد الوطنية الأخرى ، وفى الحين أدليت لبعض الصحف بالكلمة الآتية : « لقد جئت لفرنسا كى أواصل الجهود التى بدأها إخوانى من قبلى ، وسأتصل بجميع الأوساط الفرنسية التى أرجو أن أجد منها قبولا وتأييدا » .

نزلت فى الجناح المخصص لوفد الحزب بفندق لوتيسيا ، وتردد على صحافيون كثيرون أدليت لكل واحد منهم بما يقتضيه المقام ، ولعل من المفيد أن أنقل هنا خلاصة من حديثى مع مندوب (فران تيرور) الذى يعطى نظرة عن برنامجنا

فى المغرب المستقل :

— ما هى سياستكم و برنامجكم فى مغرب الغد ؟

— إننا سننظم الحكومة والشعب فى المغرب المستقل على غرار الديموقراطية الغربية مع احترام تراثنا الروحى والمعنوى ، إننا نؤمن بالمساواة والإخاء بين جميع المواطنين المغاربة ، وبضرورة القضاء على الطبقات وترشيد المرأة وتشريكها فى جميع مجهودات البلاد ، ونناصر التوجيه الاقتصادى لكن فى إطار قومى مضاد للاحتكار ، ولكنه مضاد أيضاً لعرقلة المجهود الفردى .

— هل لكم برنامج اجتماعى ؟

— إننا نواجه معاودة تنظيم الثروة القومية ، وتأميم الموارد الوطنية (الفرض ، المعادن الخ) ، والقيام بإصلاح فلاحى ، والتربية العميقة فى جميع أوساط الشعب ، والعمل على تطوير الذهنية المغربية لتجعل من المغاربة مواطنين عصريين شاعرين بواجباتهم وحقوقهم ، والعمل على ازدهار المنظمات الاجتماعية (النقابات ، الإسعاف الاجتماعى ، الضمان الاجتماعى ، حماية الطفولة ، تنظيم الرياضة ووسائل التسلية) .

— ما هى علاقتكم بجلالة السلطان ؟

— إنه عاهلنا المحبوب ، ونحن جميعاً من ورائه ، ونعتقد أن المغرب سيعيش بفضله فى عهد سعيد ومزدهر ؛ لأن جلالته لا يعمل إلا لشعبه ، وقد صرح غير ما مرة خصوصاً فى طنجة بأن مجهوداته كلها لا ترمى إلا لإعطاء شعبه نظاماً ديموقراطياً حراً .

— ما هى علاقتكم بالجامعة العربية فى الحاضر والمستقبل ؟

— أما فى الوقت الحاضر فنتابع بكثير من الاهتمام مجهودات الجامعة العربية لإحياء العالم العربى ، إن عملها يجب أن يؤيد من جميع شعوب البحر الأبيض المتوسط ؛ لأن الحضارة العربية مادة عظيمة لتكوين الحضارة المتوسطية ، ونحن نعتقد بيقين أن العالم العربى سيلعب دوراً مهما فى تنظيم تعاون متين مع أمم هذا

البحر المهم ، ونعتقد أيضاً أن المغرب المستقل سيلعب من جديد دوره التاريخى كصلة وصل وعامل تنسيق بين عنصرى المتوسط الكبيرين .

— كيف تتصورون علاقتكم بفرنسا فى الحاضر والمستقبل وعلاقاتكم بالدول الأخرى ؟

— إذا عوض عقد الحماية بمعاهدة تحالف مع فرنسا فإن المغرب سيحترم تعهداته ، وحينئذ ترى فرنسا أن المغاربة الذين كانوا بجانبها فى أحرج الأوقات التى مرت عليها خلال الخمسة والثلاثين عاماً الماضية لا يتغيرون فى معاملتهم لحليفتهم فرنسا .

أما فيما يخص الحاضر فكل مجهوداتنا موجهة لإقناع حكومة فرنسا بضرورة اهتمامها جدياً بالاستياء المخيم على المغرب منذ ثلث قرن ، والذى لا يزداد إلا خطورة فى كل يوم . إننا نعتقد أنه ليست هنالك صعوبة لا يمكن التغلب عليها ؛ لكن يلزم مواجهة الأمر بحزم لوضع حل يرضى الأمانى القومية المغربية ، ويحفظ ما هو مشروع من مصالح الفرنسيين ، إن الحساب الجميل هو الذى يصنع أحسن الأصدقاء.

ونحن لا ننسى أن مما يجب القيام به حل مشكلة شمال المغرب الذى أعطت فرنسا بعضه كإكراء ثان لأسبانيا ، ووضع الباقى منه تحت نظام دولى ، ولتحقيق وحدة المناطق المغربية نعتمد على تأييد فرنسا ، ومن المعلوم أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق من غير استقلال المناطق المغربية كلها ؛ فالعمل الكبير الذى نريد من فرنسا أن تعمله لفائدة الشعب المغربى هو أن تتقدم أولا بالاعتراف باستقلال المنطقة التى تحتلها .

— والأمم الأخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا ؟

— أما الأمم الأجنبية الأخرى فستكون علاقاتنا بها وفقاً لما تقتضيه مصالح المغرب .

* * *

ثم أقامت لى الجالية المغربية استقبالا فخما بفندق كلاريدج استدعت له

كثيراً من الشخصيات الفرنسية والعربية ، وخطب فيه ممثلون عن البلاد العربية ، ثم ألقيت فيه خطاباً باللغة الفرنسية وأعقبته بارتجال كلمة بالعربية ، وكان الحديث كله يدور على فكرة واحدة هي ضرورة استقلال المغرب وتمسكه بعروبته .

كما أقامت لى (دار الفكر الفرنسى) استقبالا حضره عديد من كتاب المقاومة الفرنسية وأدبائها ، وألقيت فيه خطاباً عن مدنية البحر الأبيض المتوسط واشتراك شعوبه فى تكوين الذهنية الحاضرة التى تبعث المتوسطيين على مقاومة الطغيان والمطالبة بالعدل ، وقد خطب عديد من الحاضرين الفرنسيين مؤكدين ضرورة اهتمام فرنسا بمناصرة الحرية فى المغرب ، وتكلم الأستاذ ماسينيون فنوه بحب العدل الذى يملأ نفوس المغاربة جميعاً ، وقال إن على فرنسا أن تقتبس من الشعب المغربى هذا الخلق الكريم ، فتقيم العدل وترد الحقوق لأصحابها .

كانت تصريحاتى وكلماتى فى فرنسا كلها تدور على إقناع الفرنسيين بضرورة استقلال المغرب وتحريره ، مذكراً لهم بمبادىء حقوق الإنسان التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، ومبيناً لهم أن خير امبراطورية هى التى تقوم فى الأذهان وفى الأرواح لا في الامتدادات الزمنية أو المكانية ، ومعلناً لهم أن تحرير المغرب فى الحقيقة هو تحرير لفرنسا من خطيئة الاستعمار الغاشم الذى لا ينتج إلا محو حب الحرية ومناصرتها من نفوس الفرنسيين في فرنسا نفسها .

ولم أقصر عملى على الاتصال بالفرنسيين ، بل واصلت ما قام به إخوانى من تنظيم للمغاربة ، فبعد اجتماع كلاريدج نظم العملة المغاربة بجون فيلى اجتماعاً حضره زهاء الخمسة عشر ألفاً من العملة الجزائريين والمراكشيين ، وألقيت فيه خطاباً يدعو لتنظيم العملة وتحريرهم وضرورة إعطاء المراكشيين والمغاربة عموماً حرية النقابة ، كما سافرت إلى مدينة ليون وغيرها حيث اجتمعت بتجارها المغاربة .

وفى باريس واليت اجتماعاتى بالطلبة الأفارقة وبنادى الطلبة المغاربة ،

وألقيت فيها خطباً وأحاديث متوالية ، وعلاوة على مركز وفد الحزب الدائم ، فقد اتفقت مع الإخوان على تأسيس مكتب لفرع الحزب بباريس ينتخبه المنخرطون فى الحزب من تجار وطلبة وعملة ، وقد صار هذا الفرع وغيره من الفروع الموجودة بفرنسا على أحسن ما يرام فى توحيد الصفوف وتنظيم المغاربة والدعاية لقضيتهم والتعاون مع التونسيين والجزائريين وسائر العرب المقيمين بفرنسا على ما يفيد القضية العربية عموماً ، وقد أسست لجنة تنسيق تشتمل على ممثلين لحزب الاستقلال وآخرين لحزب الدستور التونسى وآخرين لحزب الشعب الجزائرى ، مهمتها تنسيق أعمال الأحزاب الثلاثة الكبرى المغربية بفرنسا .

***

لم يجب وزير الخارجية طلب المقابلة الذى قدمته له ، وإنما اتصل بى من طرفه بعض الفرنسيين الذين يعطفون على القضية المغربية ، مؤكداً أن الخارجية مفتوحة لاقتبالى ولحل المشكل المغربى ، ولكن الأمر يتوقف على تصفية بعض النقط الغامضة قبل الدخول فى عمل إيجابى ، وتتلخص استنتاجاتى من معروضات هذه الشخصية وغيرها من الشبيهين بالرسميين الذين قابلتهم فى :

١ — أن فرنسا غير مستعدة لإعطاء المغرب الاستقلال خارج الوحدة الفرنسية .

٢ — أنها مستعدة لإلغاء الحماية وتمتيع المغرب بحكم ذاتى فى دائرة الوحدة الفرنسية .

٣ — أن كل حل للمشكلة المغربية يجب أن يتضمن ما سموه (بالتضامن الديبلوماسى والعسكرى) بين فرنسا والمغرب الأقصى .

٤ — أن فرنسا مستعدة لأن تعتبر مراكش الدولة الأولى من بين الدول المشاركة إذا قبلت الانخراط فى الاتحاد الفرنسى .

٥ — أن اعتبار الجالية الفرنسية بالمغرب كمواطنين مغاربة ضرورى لفرنسا .

٦ — أن اللغة الفرنسية يجب أن تظل بجانب اللغة العربية فى الإدارة

والتجارة والدراسة . ويبرر الفرنسيون موقفهم بأن المغرب الأقصى بلاد غنية وذات موقع عسكرى لا يمكن الاستغناء عنه فى البحر الأبيض المتوسط ، ولذلك فإن ترك فرنسا له يعرضه حتما للاستيلاء الأمريكى أو الروسى ، وكلاهما خطر عليه وعلى فرنسا ، ولقد بذلت مجهوداً كبيراً لاقناع المسؤولين بضرورة العدول عن هذا التفكير وبأن المغرب إذا حصل على استقلاله فسيضمنه لا إزاء روسيا وأمريكا وغيرهما من الدول الكبرى بل حتى إزاء الدول العربية والاسلامية نفسها ؛ لأن الاستقلال الذى نطلبه لا يعنى استقلالا عن فرنسا وحدها ، بل عن كل دولة أخرى فى الأرض ، والحق أن كثيراً من أذكياء الفرنسيين مقتنعون بأن المغرب يريد الاستقلال الحقيقى ، وأنه لا يبغى تبديل سيطرة بأخرى ، وأن المسألة لا يمكن أن تحل إلا بطريق وضع فرنسا ثقتها فى المغرب وفى التعهدات التى يلتزمها متى اعترف باستقلاله ، ولقد كان صديقنا مسيو دو بيريتى أحد الذين شرحوا هذه الفكرة ودافعوا عنها أمام الرأى العام الفرنسى خصوصاً فى مقاله القيم المستفيض الذى نشرته مجلة (الاسبرى) الكاثوليكية .

ولقد اجتمعت بعدة شخصيات من المسؤولين فى أهم الأحزاب الفرنسية ومن سائر أجنحتها فوجدت أفكارهم جميعاً متحدة فى استنكار السياسة الاستعمارية المتبعة فى شمال أفريقيا ، ولكن — والحق يقال — ليس من بينهم من يقبل الكلام فى الاستقلال الخارج عن نطاق الوحدة الفرنسية ، وحيث إن أفكارنا تتنافى مبدئياً مع كل خوض فى الدخول ضمن الاتحاد الفرنسي فقد كانت مجهوداتى كلها لإقناع الذين أقابلهم بضرورة البحث عن حل خارج إطار هذا الاتحاد ، وطبعى أن يصبح النقاش فى الموضوع مكرراً ؛ لأن من الممكن فى اختلاف مبدئى ما أن يظل كل واحد متمسكا بفكره ومبدئه من الحجج أو من أساليب إقناع خصمه ما لا ينتهى بالزمان أو المكان ، ومن المعروف فى المبادىء المنطقية الأولى أن المتجادلين يجب أن يتفقا أولا على أساس مبدئى لكى يمكنهما الخلاف فيما بعده من نتائج ، وأنهما ما لم ينتهيا لوضع هذا الأساس المتفق عليه فكل مناقشة

تصبح بيزنطية لا جدوى لها ، وإنما تؤدى إلى الدور فى الكلام والتسلسل فى الموضوعات ، وذلك ما يفسر بوضوح الموقف الذى اتخذناه من عدم الدخول فى مفاوضات قبل إعلان الاستقلال ؛ لأن الخطوة الأولى لا يمكن أن تقع إلا من طرف الذين يملكون السيطرة فى البلاد ، وما دامت فرنسا لم تعلن هذا الاستقلال وما دامت لم تعترف به فسنجتمع معها للمفاوضات ونجتمع ونخرج دون نتيجة ، بعد أن نكون كررنا الكلام الذى قلناه وأعدناه .

***

كانت السياسة الداخلية فى فرنسا وقت زيارتى تامة الارتباك ، وكان الشيوعيون يهددون بالإضرابات والانسحاب من الحكومة ، وكان الجنرال دى جول قد استأنف نشاطه فى معارضة النظام الحاضر داعياً إلى التجمع لتجديد الشعب الفرنسي فى دائرة النظام الجمهورى الديموقراطى ، ومقاومة الشيوعيين الذين يرى فى وجودهم خطراً على مستقبل العظمة الفرنسية ، وعيلت حكومة المسيو راماديه ذرعاً بنشاط دى جول وعمله ، واعتقدت أنه مؤيد من طرف الأمريكيين الذين لا يقبلون أن تنتصر روسيا فى نشر سلطانها المعنوى على شعوب أوروبا الغربية ، وإلى جانب هذا كانت حملات الصحف الأوروبية والأمريكية والشرقية على السياسة الفرنسية فى شمال أفريقية عظيمة منذ رحلة جلالة الملك لطنجة ، وكان صداها شديداً فى الصحافة الفرنسية على اختلاف نزعاتها ، وأصبح مسيو راماديه مقتنعاً بحق أو بباطل بأن أمريكا لا تقصد إلا الضغط على فرنسا ، ولذلك فإن مصلحة هذه فى أن تعدل خطتها بأن تمد يدها كاملة لأمريكا ، وتفسح لها مجال الترويج الاقتصادى لبضائعها فى فرنسا ومستعمراتها ، وتقصى الشيوعيين عن الحكومة ، وبذلك تتمكن بعد أن تكون أرضت أمريكا من التحرر للعمل كما تشاء فى مراكش وسائر الشمال الإفريقى ، ووافق مسيو بيدو على هذه الخطة ، وقررت الحكومة الاشتراكية إقصاء الشيوعيين عنها ، كما قررت إعفاء مسيو لابون من مركز المقيم العام بالمغرب ، وترضيته بإعطائه وظيفة مستشار لرئيس الجمهورية

فيما يرجع لتنظيم شئون الاتحاد الفرنسي .

لم يكن مسيو لابون مرضياً عنه من طرف الرأسماليين الفرنسيين؛ لأنه اشتراكى، ومن أنصار التأميم لصالح الحكومة الفرنسية ، وقد انتهز خصومه فرصة الزيارة الملكية لاتهامه بالضعف ورميـه بنقص فى درجة الصرامة التى يجب أن يتبعها المقيم الفرنسى فى مراكش ، أما مسيو لابون نفسه فكان يدعى دائماً أن الخارجية الفرنسية هى التى كانت تعرقل عمله وتحول دونه ودون تحقيق مايريده من خير أو شر، والحقيقة أن المسيو بيدو لم يكن راضياً عن توليته قط ، وأنه كان يفضل أن يكون مكانه شخص من رجال الحركة الجمهورية الشعبية (M. R. P.) ، وحينما رأى من راماديه ميلا لسياسة الصرامة وافقه عليها على شرط أن لا يبقى المسيو لابون هنـاك .

ولقد وصل مسيو لابون لفرنسا ونشرت الصحف أنه دعى للاسترشاد برأيه فى الحالة الحاضرة ، ولـكنه بقى أكثر من خمسة عشر يوماً دون أن يسمح مسيو بيدو بمقابلته ودون أن يسمح أيضاً بمقابلة أحد من أخص أصدقائه الفرنسيين ، ولم يكن يوازى غضب الخارجية عليه إلا غضبه هو من أعمال جلالة الملك ، زاعما أنــ صاحب الجلالة خانه بحذف الجملة المتعلقة بالتعاون المغربى الفرنسي من خطاب طنجة .

وقد علمت أن الخارجية الفرنسية عرضت وظيفة المقيم العام على كثير من الشخصيات من بينهم مسيو بونسو والمسيو دى جوفونيل وغيرهما ، فاعتذروا بأن الديبلوماسية الفرنسية قد فشلت فى مراكش ، وأنهم غير مستعدين اصوغ حلقة من حلقات هذا الفشل ما دامت الحـكومة غير مستعدة لوضع حل نهائى للمسألة المغربيـــــة .

وهكذا تقرر تعيين الجنرال جوان بصفته أكبر جنرال فرنسى من جهة ، و بصفته ولد فى شمال أفريقيا وتمتع بروحها الاستعمارية من جهة أخرى ، ولأنه أيضاً لم يكن من أنصار الجنرال دى جول ؛ فمن الممكن أن يقف معارضاً لـكل

ما يمكن أن يقوم به الجنرال لـكلير الذى كانت الحـكومة الفرنسية تخشى وجوده كمفتش عام للجيوش الفرنيسة فى المغرب العربى .

ولقد قوبل تعيين الجنرال جوان من أغلب الهيئات الفرنسية بالتحبيذ والتصفيق ؛ إذ اعتبرت ذلك خطوة لاتخاذ سياسة حاسمة من شأنها أن تقضى على الحركة الوطنية بالمغرب ، وقد رفعت له كثير من الهيئات السياسية الفرنسية فى شمال أفريقيا تحية التهنئة والإعجاب ، وقدمت له جمعية الفرنسيين المولودين فى المغرب عربون ودها وتقديرها له كأول مقيم عام من مواليد افريقيا الشماليه ، ولـكن الأحزاب اليسارية اعتبرت تعيينه غلطة سياسية من شأنها أن تزيد فى تعقيد المشكلة عوضا عن حلها ، ولقد قرر المجلس الإدارى للحزب الاشتراكى الفرنسى الاعتراض على عمل الحـكومة التى يترأسها الاشتراكى المسيو راماذييه متضامنا بذلك مع المسيو لابون .

ولقد كتبت (البوبولير) لسان حال الحزب الاشتراكى تقول : «إننا لا نعتقد أن تعيين جنرال وخصوصا هذا الجنرال سيعتبر من طرف الشعب المغربى وسيلة للتهدئة والتوفيق » .

وكتبت (الإنسانية) لسان حال الحزب الشيوعى تقول : « إن تعيين الجنرال جوان سيعتبر من طرف المغاربة تهديداً يجر بالإقامة العامة للوقوع فى قبضة اليمين الفرنسى » .

وضربت على هذا الوتر كل الصحف اليساريه التى رأت فى هـذا التعيين تمكيناً للرأسماليين الفرنسيين من التحكم فى تراث مراكش وأبنائها .

ولـكن الصحف الاستعمارية والحـكومية كلها ضربت على وتر حبيب للاستعماريين ، وهو أن الشعب المغربى لا يمكن أن يحكم إلا بطريق القوة ، ولقد وصل بها الحماس إلى أن أخذت تهـدد الشعب المغربى وجلالة ملـكه ، وتقول إن المغاربة شعب بدئى لا يمكنه أن يتأثر إلا باللمعان الذى يراه على بذلة جنرال ، ولنذكر على جهة المثال ما نشرته جريدة (الأيبوك) التى أكدت

أن الحكومة الفرنسية ستبدى كامل الصرامة فيما يتعلق بالسلطان ، قالت الجريدة (إنه ليس خفياً على أحد أنه « تعنى السلطان » سيوضع من الآن فى جو النوم ؛ إذ سيطلب منه بأدب ولكن صرامة ألا يعود لعرقلة أعمالنا ، وأن يوقع على جميع الظهائر التى رفض المصادقة عليها منذ ١٠ أبريل ؛ تلك الظهائر التى سيقدمها له الجنرال جوان لتنظيم المغرب سياسياً واقتصادياً ، وفى حالة ما إذا لم يتبع الملك سياسة أكثر مرونة فإننا لا نتأخر عن تعويضه بغيره) .

أما فى المغرب فقد أثار الحديث عن تعيين الجنرال جوان فكرة المغاربة جميعاً ، ولقد بعث جلالة الملك برقية لوزير الخارجية يحثه فيها على عدم تعيين عسكرى فى الإقامة العامة احتفاظاً بالصداقة الفرنسية المغربية ، ومع ذلك فقد أبت حكومة باريس إلا أن تتحدى جلالة الملك وشعبه الكريم والمعارضة الفرنسية نفسها وتعين الجنرال جوان ليقوم — فى نظرها — بالقضاء على حماسة الوطنيين المغاربة ، ويرغم السلطان على توقيع ما لا يرضاه ، وسوف ترى أن الجنرال جوان لم يستطع إلا أن يزيد المشكلة المغربية تعقيداً ، وإلا أن يحمل الوطنية المغربية على تغيير أسلوبها ومقابلة التحدى بمثله .

الوطنية المغربية تقرر الصرامة

وإذن فتعيين الجنرال جوان مقيما عاماً فى مراكش لم يكن يرمى لأكثر من تهديد المغاربة ، والجو الذى حاكته الديبلوماسية الفرنسية من حول تعيينه لم يكن إلا جو تحد وعناد ، وعليه فلم يبق هنالك مجال المجاملة ولا لبذل كل أنواع التضحيات لإقناع المسؤولين فى فرنسا بحسن نية الوطنية المغربية نحو بلادهم ، وما داموا هم لم يحترموا المغربى الأول ولم يتأخروا عن الحديث عنه فى صحفهم الشبيهة بالرسمية كموظف عادى يمكن تعويضه بغيره متى امتنع عن تنفيذ أوامر الجنرال جوان أو غيره من رجال الإقامة العامة ، فكيف يمكننا نحن أن نؤمل منهم فهما لمجاملاتنا أو اقتناعاً بحسن نوايانا ؟ ! .

لقد كانت خطتنا مبنية على أن يبقى جلالة مولانا الملك صلة الوصل بين الشعب المغربى وبين ممثلى فرنسا ؛ لأننا نحن كمكافحين شعبيين لا بد من أن نقف المواقف الشديدة أو الرخية التى يقتضيها المقام ، وممثلو فرنسا لا بد أن يتخذوا ما يرونه صالحاً ضدنا أو فى مصلحتنا حسب الظروف والاعتبارات ، ولكن جلالة الملك فوق الأحزاب والمنازعات ، وله من صفته الرسمية وشخصيته التقليدية ما يخوّله أن يكون العامل على التقريب بين وجهتى النظر المغربية والفرنسية ، والتدرج فى استخلاص الحق وتحقيق الأمانى الشعبية فى الاستقلال وفى الإصلاح ، ولكن الديبلوماسية الفرنسية لم تفهم هذه الخطة النبيلة ، أو لم ترد أن تقبلها ، فعمدت إلى معاكسة الملك وتركيز فكرها فى مخاصمته والنيل من مقامه الشريف لا لشئ إلا لأن جلالته يريد أن يحتضن بنفسه قضية شعبه ومملكته ، ويعمل على تحريرها مع الاحتفاظ الكامل بالصداقة الفرنسية المغربية ، مع أن هذا الاحتضان الكريم هو خير وسيلة للحيلولة دون وقوع

اضطرابات خطرة ، وأحداث شديدة ، وهو فى الوقت نفســه خير ضمان لحفظ ما يسمونه بكرامة فرنسا ؛ لأن تحقيقها لرغبات الأمة المغربية بواسطة هذا الملك الذى احتفظ بصداقتها فى أحرج أوقات تاريخها الحديث لا يعـد من طرفها خضوعاً لضغط ما أو تقهقراً عن موقف من مواقفها بطريق القوة أو الإكراه .

فإذا أضفنا لهذا ما أيقنته من تصميم الفرنسيين على الاستمرار فى سياسة الشدة والقمع وعدم الاعتراف مطلقاً باستقلال المغرب بل ولا حتى بالحريات الديمقراطية التى تمـكن المغاربة من الإعراب عن رأيهم والمطالبة الحرة بحقهم أدركنا جيداً السر الذى جعلنى أستعمل ما خولنى إياه المجلس الأعلى للحزب من السفر للقاهرة معلناً بذلك الاتجاه الصارم فى حركتنا ، وهو لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وكمظهر من مظاهر هذه الخطة قلبنا مركز الوفد الدائم بباريس إلى مكتب للاستخبارات والدعاية ، وعينت اللجنة التنفيذية مندوباً محلياً للاشراف على توجيه الحركة الاستقلالية فى فرنسا هو الأستاذ عبد الرحيم ابن أبى عبيد .

وصلت القاهرة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ ودخلت مكتب المغرب العربى على حين غفلة من إخوانى الذين لم أخبرهم ولو بطريق البرق ، وكان اليوم مهيأ لعـقد ندوة صحافية يقيمها المـكتب كعادته ، ويلقى بها الأستاذ عبد الخالق الطريس حديثاً عن السياسة الأسبانية فى المنطقة الخليفية ، وقد انعقد الاجتماع وشهده عدد كبير من الصحافيين العرب والأجانب ، وألقى به مدير المـكتب السابق الدكتور تامر خطاباً رحب فيه بى وبالأخ الطريس ، ثم ألقى الطريس تصريحه ، وبعد فراغه طلب منى الصحافيون أن أحدثهم عن حقيقة الحال فى مراكش بعد سفر جلالة الملك لطنجة ، فارتجلت حديثاً تناولت فيه الظروف التى جعلتنى أختار السفر لمصر ، وطلبت من الصحافيين أن ينذروا العالم العربى بأن فرنسا قد اختارت أن تـكون ذيلا لأمريكا فى سياستها الخارجية ، وأنها فى سبيل الاحتفاظ بمستعمراتها ستسمح لأمريكا بحقوق اقتصـادية وعسكرية

فى أفريقيا وفى فرنسا نفسها .

ولقد كان عملى فى القاهرة مدة هذه السنة التى أقمتها فيها يشبه أوله آخره ، كما يعبر الحاج عمر ، فهو لايخرج عن اتصالات بأهم الشخصيات وإلقاء محاضرات فى مختلف الأندية وكتابة مقالات أو الإدلاء بأحاديث لمختلف الصحف والمشاركة فى عديد المؤتمرات والمهرجانات الشعبية والاتصال بالجامعة العربية وبالوفود التى ترد عليها وتقديم المذكرات التى تقضى الحاجة بتقديمها والمشاركة فى الأعمال التى ينظمها المكتب أو لجنة التحرير وتنسيق الأعمال مع الحركات التحريرية المغربية فى المشرق .

ونحن لا يمكننا أن نفصل هنا جميع الجهود التى بذلناها انفراداً أو اشتراكاً مع إخواننا أبناء الشمال الإفريقى ، ولكننا سنتناول بعض الأحداث المهمة التى كان لها أثر فى الخطو بحركة الشمال الإفريقى من جهة التفكير ومن جهة التدبير ويجب أن أنوه فيما يخص الحركة التابعة لحزبنا بالجهود التى كان إخواننا أعضاء الرابطة قد بذلوها من قبل ، والتى مهدت السبيل لى ولكل من يأتى بعدهم من إخوانهم لكي يشاركوا فى التقدم بها إلى الأمام وتقوية روحها ومعنوياتها .

توطيد العلائق بين مراكش ومصر :

ولعل من أهم هذه الأعمال توطيد أركان العلائق المتينة بين بلادنا العزيزة وبين مصر والعالم العربى ، وإذا كانت العروبة والدين والروابط التاريخية واشتراك الآلام والآمال قد وحدت بيننا ، وإذا كان تأسيس الجامعة العربية قد أظهر آثار هذا التوحيد إلى حد بعيد — فإن مراكش ظلت مع ذلك بعيدة عن أن تدعى حضوراً فعلياً فى الأوساط العربية أو تمثيلاً رسمياً فى هيئاتها الحكومية ؛ بل لقد ظل الرسميون من رجال الجامعة العربية نفسها يشكون فى المدى الذى وصلت إليه الحركة المغربية ومقدار الاعتماد الذى يمكنهم أن يعتمدوه عليها ، ولقد صرح الأمين العام للجامعة بشئ من هذا لوفد حزب

الاستقلال فى باريس ليس فيما يخص مراكش وحدها بل فيما يرجع كذلك لتونس والجزائر ، ولكن زيارة جلالة الملك لطنجة أولا وتصريحاته الشريفة فى الاعتماد التام على الجامعة العربية ثانياً ، كل ذلك بعث فى نفوس إخواننا ثقة باكتمال الوعى القومى فى بلادنا ، وهيأهم للاهتمام التام بالقضية المغربية وما يلقى إليهم فيها ، ولقد كان من مهمتى الأولى أن أعرف العرب بحقيقة الحال فى مراكش ومقدار الصراع القائم بها ، والموقف العظيم الذى وقفه جلالة الملك فى الدفاع عن أمته والنضال عنها ، والاعتماد على تصريحات جلالته وتصريحات سمو ولى العهد والأميرة عائشة فى الإعراب عن عواطفه الكريمة نحو مصر وملكها العظيم فاروق الأول ، ونحو بقية العالم العربي ورؤسائه وملوكه ، وأفضح برنامج السياسة الفرنسية إزاء جلالة الملك ، ومحاولتها المساس بشخصه العالى وحقوقه الشرعية ، وقد وجدت والحق يقال آذاناً صاغية فى هذا الباب ؛ فأصبح إعجاب المصريين خصوصاً والعرب عموماً بجلالة سيدى محمد بالغاً منتهاه وغدا عطفهم عليه بل محبتهم له ضماناً أساسياً لما نؤمله فى المستقبل من ارتباط تضامنى وثيق .

ولقد قام عزام باشا وهو فى أمريكا بمجرد ما علم من القاهرة تليفونياً الظروف التى يجتازها المغرب وملكه الهمام بدفاع نشيط عن جلالته رددته الصحف الأمريكية والأوربية كلها ، وفى غير مرة من جلسات الجامعة العربية ذكر اسم مولانا الشريف بكامل التقدير والاحترام ، وفى البرقيات التى تبودلت بين صاحبى الجلالة ملك مصر وملك مراكش ما يدل على مقدار المحبة المتبادلة بين العاهلين العربيين الكريمين .

وفى حفلة عيد العرش من سنة ١٩٤٧ نظمت أعظم مظاهرة ممكنة للاعراب عن عطف المصريين على إخوانهم المغاربة وملكهم ، وأذن جلالة الفاروق لرئيس ديوانه الخاص بالحضور فى الحفلة وقبول الوسام الذى أهداه له سمو الخليفة السلطانى بهذه المناسبة الكريمة ، كما حضر سعادة كامل عبد الرحيم

بك وكيل وزارة الخارجية بالنيابة عن دولة النقراشى باشا .

ولقد سعت الخارجية المصرية لبعث ممثل لها فى مدينة طنجة ، ولكن الدبلوماسية الفرنسية رفضت لها هذا الحق على ما روته الصحف ، وبعد أن ثبتت الحكومة المصرية فى موقفها أذنت فرنسا باعتبار قنصل مصر فى مرسيليا مكلفاً بمصالح مصر فى شمال أفريقيا ، واعتبر ذلك كخطوة أولى لربط علائق رسمية مع المغرب العربى .

وأما من الوجهة الثقافية فلقد قررت وزارة المعارف العمومية قبول الشهادات الثانوية المغربية (من القرويين والزيتونة) فى دار العلوم وقسم اللغة العربية من الجامعة .

وظهر فى الميدان الثقافى بمصر اهتمام كبير بالمغرب والمغاربة ، فكتب عديد منهم أبحاثاً عن وضعية مراكش والجزائر وتونس ، من أهمها بحث الأستاذ أحمد رمزى في مجلة الرسالة ، وعبد الجبار جومرد الكاتب العراقي فى مجلة الثقافة ، ونشرت مئات المقالات من كبار الكتاب والشخصيات فى ضرورة اعتبار المغرب العربى جزء لا يتجزأ من العالم العربى .

ولو أن بصيصاً من الحرية يسمح لمواطنينا الكرام بتوسيع نشاطهم الداخلى في هذا الميدان وتعريف إخوانهم العرب ببلادهم وأحوالها لوجدوا لأعمالهم صدى كبيراً فى الأوساط العربية ، ولانفتحت آفاق عظيمة للتعاون بين شطى العالم العربى يكون لها الأثر الفعال فى توطيد دعائم الوحدة العربية وجامعتها الكبرى .

استقبال البطل عبد الكريم :

ليست هذه أول مرة تهتم فيها الحركة الوطنية المراكشية بالعمل على تخليص البطل عبد الكريم من الأسر ، بل لقد قامت غير ما مرة ببذل جهود جبارة لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة إطلاق سراح البطل المنكوب وعشيرته المظلومة ، وقد دعت (كتلة العمل الوطنى) لهذا العمل سنة ١٩٣٦ وساعدها فى ذلك

عطوفة الأمير شكيب أرسلان رحمه الله ، فكتب عدة مقالات فى صحف المشرق والمغرب ، ووجه أناس كثيرون لفرنسا نداء ودياً يدعونها فيه لتحرير هؤلاء الخصوم الشرفاء ، وجرت بينى و بين المرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون مكاتبة فى هذا المعنى ، وكان سموه من أشد الناس عطفاً على البطل المغربى ، وقد أبدى استعداده الكامل لرعاية كل حركة ترمى لتحرير أسد الريف .

وفى سنة ١٩٣٧ بذل الحزب الوطنى وسائل عديدة لتحقيق هذه الغاية ، ووالت الصحف الوطنية فى مراكش مقالاتها فى الموضوع حتى اقتنع بعض الشيوخ الفرنسيين بتقديم طلب التحرير للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ ، وقررت اللجنة تضامنها مع الاقتراح ، ولكن الخارجية الفرنسية أجابت بأن الوقت لم يحن بعد .

وأثناء اتصالى برجال فرنسا الحرة الذى تحدثت عنه فى فصل سابق بذلت جهداً جباراً لإقناع ممثليها بضرورة إطلاق الأمير ، وأكدت لهم كذب ما ترويه الصحف الفيشية من تأييد زعيم الريف المارشال بيتان ؛ لأن البطل المغربى لا يسمح لنفسه بالتدخل فى مسائل فرنسية محض .

وفى سنة ١٩٤٧ بذل ممثلو الحركة الاستقلالية المغربية بمصر جهوداً لدى الجامعة العربية فقدم أمينها العام رسالة للخارجية الفرنسية يطلب منها تسريح الأمير عبد الكريم والسماح له بالرجوع للمغرب .

وحينما كان جلالة السلطان يطالب بتحرير الزعماء كان يذكر فى مقدمتهم بطل الريف الذى يعلم جلالته إخلاصه للعرش وللبلاد .

وأخيرا قررت الحكومة الفرنسية نقل بطل المغرب ورفقائه إلى فرنسا حيث يستمرون فى الإقامة الإجبارية والرقابة الاستعمارية ، وفى الوقت نفسه نشرت الصحف الفرنسية ما يدل على أن فرنسا كانت تريد من وراء ذلك تهديد جلالة سلطان المغرب ظنا منها أن فى إمكانها استغلال الأمير أو أخيه فى إرغام جلالة الملك على قبول الانضمام للاتحاد الفرنسى ، ومع أن هذا الظن لا ينبنى على أساس

صحيح من جهة الأمير فإن التجاء البطل المغربى إلى مصر وضع حدا لطمع الفرنسيين فيه ، وخلص كرامته ومجده من أن تتطلع إليهما مطامع الاستعمار الدنيئة ، وقلب الآية كلها ؛ إذ سمح للأمير أن يكون مرة أخرى رمزاً لحركة التحرير فى المغرب العربى بأجمعه .

ولقد تحدثت الصحف الفرنسية والأجنبية عن نزول عبد الكريم بمصر ، وروت فى ذلك من الروايات المتناقضة ما يدل على مقدار الخطورة التى رأتها فى الأمر ، مع أنه ليس ألصق بالطبيعة من أن تقبل مصر الكريمة لاجئا سياسيا وضع نفسه بين أحضان ملكها المجيد ؛ لا سيما إذا كان هذا اللاجىء بطلا عالميا مثل الأمير عبد الكريم ، ومن الحق والإنصاف أن نسجل أن نزول الأمير كان بمقتضى رغبته هو ، وأنه لا جلالة الفاروق طلب منه ذلك ، ولا الوطنيون المغاربة ألحوا عليه فيه ، وكل ما هنالك أننا مهدنا له سبيل التحقيق لما أعرب عنه من رغبة فى البقاء بمصر من تلقاء نفسه وبمقتضى مشيئته الخاصة .

* * *

لقد نزل الأمير بعدن واحتفل به العرب المقيمون هناك ، وبعثوا وفق طلبه هو برقيات لكثير من المجاهدين بمصر من بينهم الأستاذ محمد على الطاهر صاحب جريدة الشورى وفضيلة الشيخ الخضير بن الحسين رئيس جمعية الهداية الإسلامية وعجل المجاهد الفلسطينى الكبير محمد على الطاهر المعروف بعطفه القوى على البلاد المغربية وبوفائه لأبطال العرب كلهم بإطلاعنا على نص البرقية ، كما عجل باطلاع غيرنا ، والبرقية تخبر بحلول الأمير فى عدن وموعد خروجه منها والموانىء التى سيمر بها وتاريخ وصول الباخرة التى تقله للسويس وبور سعيد .

وقد اجتمعت أنا وأعضاء حزب الاستقلال وحزب الإصلاح بالقاهرة وقررنا أن نبعث وفداً يتركب من الأستاذ أحمد ابن المليح نيابة عن حزب الاستقلال ومن الأستاذ محمد ابن أعبود بالنيابة عن حزب الإصلاح لتبليغ الأمير عبد الكريم وعمه الأمير عبد السلام وأخيه الأمير محمد تحياتنا باسم مراكش كلها ، ووضع

الوفد نفسه تحت تصرف الأمير ، وقد سافر الوفد إلى السويس واستطاع الصعود للباخرة والاتصال بالبطل الذى أدلى للصحافيين بتصريحات كثيرة كان من بينها أنه لو خير لاختار البقاء فى مصر ، ثم بلغه الوفد تحياتنا وسرور المغاربة كلهم بخروجه من المنفى القصى ، وقد أعرب لهم الأمير وأخوه عن رغبتهما فى زيارة مصر وتحية مليكها ، ثم كتب سمو الأمير رسالة حملها الوفد لمعالى رئيس الديوان الملكى هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب المعالى رئيس ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم حفظه الله ، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد فإنى أرجو من معاليكم أن تتكرموا برفع مايلى إلى مقام جلالة الملك حامى حمى العروبة والإسلام .

مولاى صاحب الجلالة ملك مصر والسودان فاروق العظيم .

اغتنم القرصة السعيدة بوجودى فى المياه المصرية في شاطىء مصر زعيمة العروبة والإسلام فأرفع إلى مقام جلالتكم أجل التحيات وخالص الشكر على ما تبذلونه في سبيل مجد العروبة ومستقبلها العظيم ، وأعرب لجلالتكم عن سرورى العميق بوجودى فى هذا البلد العربى بعد غيابى فى المنفى عشرين سنة عن وطنى الذى هو جزء لا يتجزأ من العالم العربى ، وقد شعرت وأنا هنا أننى حقاً فى وطنى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الامضاء : محمد بن عبد الكريم الخطابى

ومن الغد سافرت أنا والاخ الطريس والأستاذ الحبيب أبو رقيبة ووفد من مكتب المغرب العربى يضم الأستاذ عبد المجيد ابن جلون والأستاذ محمد ابن أعبود للسلام على الأمير حين وصوله لبور سعيد ، وقد صعد معنا على ظهر الباخرة ممثلو السلطة المصرية والأحزاب السياسية وكثير من الصحافيين وأعيان المدينة ، وقد تحدث الأمير وأخوه للزائرين له فى جو من الإخاء ، معرباً عن إعجابه بمصر ومجهودها فى سبيل القضية العربية عموماً ، وأثنى على جلالة الفاروق ، كما صرح

بولائه الدائم قديماً وحديثاً للعرش المغربى والعائلة المالكة بمراكش ولجلالة السلطان سيدى محمد ، وقال إن كفاحه لم يكن ثورة ، وإنما هو حرب دفاع عن الوطن ضداً على المستعمرين الأجانب ، وقد تنحى الأمير محمد معنا جانباً ، وأخبرنا برغبة الأمير فى البقاء بمصر ، وكان قد طلب النزول للتجول قليلا فى البر ، فذهب تواً إلى محافظة الميناء حيث بلغه سعادة المحافظ تحية جلالة الملك فاروق وشكره للأمير على الرسالة الرقيقة التى بعثها إليه بمناسبة مروره بالمياه المصرية ، وحينئذ أعرب الأمير لممثل الفاروق بالمدينة عن التجائه إلى حمى جلالته فراراً من الاستمرار فى الأسر الفرنسى ، وليتمكن من تعليم أولاده باللغة العربية ، فوعده المحافظ بتبليغ طلبه لجلالة الملك وللحكومة المصرية ، وبعد أن تجول الأمير وأخوه وعمه وأفراد أسرته فى المدينة عاد الكل للباخرة حيث قضوا ليلتهم فى انتظار الصباح .

وفى الساعة العاشرة من ثانى يونيو نزل الأمير مرة أخرى للبر ، وتوجه تواً المحافظة فبلغه المحافظ باسم جلالة الفاروق قبول التجائه ، وقبله فؤاد شيرين باشا باسم ملك النيل العظيم ، طالباً منه أن يعتبر نفسه وأسرته فى ضيافة عاهل مصر المجيد ، ثم قدم سموه لمندوب القصر العالى محمد حلمى بك الذى أوفده جلالة الفاروق عناية بسمو الأمير وأسرته .

ولا يمكننا أن نعبر هنا عن مقدار الفرح والمرح الذى أصابنا حين علمنا بتحقيق الفاروق أيده الله لرغبة بطلنا العظيم ورفقائه المجاهدين الكرام ؛ ذلك الفرح الذى لا يضاهيه إلا ما أظهره الشعب المصرى بأكمله من اريحية كريمة وجذل عظيم .

رجعنا نحن للقاهرة قبل زوال اليوم ، وفى المساء وصل سمو الأمير وأخوه وبعض أفراد العائلة فى سيارة ملكية للعاصمة المصرية ، وقد أعرب الأمير عن رغبته فى الذهاب تواً للقصر الملكى العامر حيث سجل فى دفتر التشريفات شكره العميق وتحيته الصميمة لجلالة ملك النيل ، وقد وجد فى استقباله الأستاذ

كريم ثابت بك مستشار جلالة الملك الصحافى ، ومحمد حلمى بك ورئيس التشريفات سيف النصر بك ، و بعد ذلك رجع سموه إلى مكتب المغرب العربى حيث وجد فى انتظاره ممثلى الحركات الاستقلالية بشمال أفريقيا وممثل الصحف ومئات الشخصيات ، وقد ألقيت خطب وقصائد فى الترحيب به ، كما ألقى هو كلمة قصيرة عبر فيها عن امتنانه لمصر وملكها وشكره للجامعة العربية ولمجاهدى المغرب العربى ، ثم توجه بعد ذلك إلى قصر أنشاص ضيفاً على جلالة الملك ، بينما بقى الأمير محمد وعمه السيد عبد السلام وأفراد الأسرة بمنازل الزعماء المغاربة ريثما تتهيأ لهم السكنى الخاصة .

وفى يوم الجمعة ٥ يونيه تفضل جلالة الفاروق فاستقبل الأمير فى مقر ضيافته بأنشاص ، ودعاه لتناول الغذاء معه على المائدة الملكية ، وقد حضر هذه المأدبة الأستاذ كريم ثابت بك وحلمى بك والسيد محمد ابن أعبود الذى انتدبته الحركة المغربية لمرافقة الأمير والعناية به ، وقد استمع جلالة الفاروق ملياً لحديث الأمير ، وتفضل باستفهامه عن أنباء الحرب الريفية ، وقد صرح جلالته بأنه لا يقصد من استضافة الأمير والعناية به أى غرض سياسى ، وكل ما هنالك أنه يعتقد أن الواجب يقضى عليه بحماية مجاهد عربى ضحى فى سبيل بلاده ، كما صرح جلالته بأنه يحمل كامل العطف والتقدير لجلالة سلطان المغرب سيدى محمد ، وأنه سر كثيراً لبرقية التهنئة التى كان جلالة سلطان المغرب قد بعثها لأخيه الفاروق ، وأجابه عنها بمناسبة ذكرى العرش المصرى راجيا من الله سبحانه أن يزيل موانع الإتصال بين المغرب العربى والمشرق العربى .

ثم لاحظ جلالة الفاروق أن صحة الأمير متعبة قليلا ، فأبت مراحمه العلية إلا أن تعرض على ضيفها الكريم الإقامة بمستشفى فؤاد الأول بالاسكندرية بضعة أسابيع تحت عناية الأطباء ورعاية الفاروق ، كما بلغه جلالته أن الحكومة ستعنى بتهيئة مقر لإقامة الأمير وأسرته ، فشكر البطل المغربى لجلالة ملك النيل اهتمامه المجيد ، وطلب من الله أن يديمه ذخراً للعروبة وملاذاً للأحرار .

وبعد تناول الغذاء ذهب جلالة الملك وضيفه للديوان الملكي حيث شربا القهوة ، ثم عاد جلالة العاهل المصرى لقصر القبة العامر بالقاهرة تكلأه عناية الله .

أما الأمير محمد وبقية أفراد الأسرة فقد ظلوا بمكتب المغرب العربى حيث أخذ مئات المهنئين والزائرين والوفود من الوزراء والسفراء والرؤساء وكبار الشخصيات يترددون عليهم ، وكان حديث الكل عن الإعجاب بجهود الأبطال المغاربة من أجل التحرر منوهين بهمة الفاروق وعظيم فضله .

أما الصحافة المصرية والعربية فقد ظلت شهرين كاملين تحبر المقالات الضافية والفصول البليغة عن القضية المغربية وجهاد رجالها ، ولا تترك فرصة تمر إلا وتنشر للأمير الأحاديث الطيبة ، وتعلق عليها بما يفيد قضية بلادنا ويرفع من شأن رجالنا ، وإذا كان لنا أن نعبر عن لسان المغاربة فى هذه المناسبة السعيدة ، فمن الواجب علينا أن نسجل اعترافنا بالجميل الذى طوقنا به جلالة الفاروق وحكومة النقراشى باشا ورجال الصحافة المصرية والعربية وسائر رجال الجامعة العربية بما أبدوه من عظيم الاهتمام بقضيتنا وتحرير أمجد أسير أسر من أجل بلادنا والسماح لحركتنا بالاستفادة من مجده وتجربته وشهرته العالمية الكبرى .

صدى نزول الأمير فى مراكش :

أما صدى تحرر الأمير ورفقائه في مراكش وبقية أقطاب المغرب العربى فقد كان عظيما جداً ، ولقد توالت برقيات التهنئة على مركز حزب الاستقلال بالرباط ، وبعث إلينا الأمين العام معبراً عن كامل ارتياح الشعب المغربى لهذه المفاجأة السعيدة ، وأنها كانت خير معالج للصدمة التى واجهه بها الاستعمار حين عين الجنرال جوان مقيما عاماً فى المغرب فى ظروف الزيارة الملكية لطنجة .

كما بعث ممثلو الحركات الوطنية بتونس والجزائر ومراكش تهانيهم للأمير وشكرهم الجزيل لجلالة الفاروق وإعجابهم بمجهودات ممثلي المغرب العربى فى مصر .

وليس من الممكن أن نعبر عن الأثر الحميد الذى أحدثه صنيع الفاروق فى نفوس المغاربة عموماً والمراكشيين خصوصاً ، وقد سر جلالة سلطان المغرب لهذه المأثرة المصرية العظيمة ، واعتبرها من أطيب الأيادى التى أسدتها الأسرة المالكة المصرية للعرش المغربى وعاهله العظيم .

ولم يكن الأثر فى نفوس المسلمين بالهند والصين ومهاجرى أمريكا و إفريقيا السوداء واستراليا بأقل من الأثر فى نفوسنا نحن ، ولقد وصلت برقيات التهانى والشكر من جميع أنحاء المعمورة ، وكلها تضامن مع المغاربة فى جهادهم ، واستبشار بإطلاق سراح البطل الريفى وثناء على همة ملك وادى النيل وشعبه النبيل .

رد الفعل لدى الحكومة الفرنسية :

أما أثر الحادث فى نفس الحكومة الفرنسية فقد كان عنيفاً ، وقد صرح متحدث بلسان خارجية فرنسا على ما روته روتر فى برقيات يوم ٣١ مارس أن نزول عبد الكريم ببور سعيد أحدث اندهاشاً عظيما فى الأوساط الحكومية الفرنسية ، وصرح هذا المتحدث بأن المناقشة فيما يمكن عمله من الوجهة الدبلوماسية لا يمكن أن تقع إلا بعد أن تكون الوزارة قد اتصلت بالمعلومات الكافية فى الموضوع .

أما فيما يخص منهج الحكومة الفرنسية في معاملة عبد الكريم فقد قال الناطق بلسان الخارجية : « إن عبد الكريم استسلم لفرنسا سنة ١٩٢٦ ، والتزم بالبقاء تحت الحكم الفرنسى ، وكان سلوكه دائما حسناً ، وقد قبلنا واحترمنا دائماً كلامه المؤكد بشرفه . والعمل الذى قام به اليوم بعد سلوكه النبيل منذ التزم لفرنسا أحدث فى نفوسنا دهشة عظيمة » . ثم أضاف المتحدث الرسمى قائلا : « حينما استسلم عبد الكريم لنا سنة ١٩٢٦ اتفقنا مع الحكومة الأسبانية على حراسته مخافة القيام بثورة أخرى فى إفريقيا الشمالية » . وحينما سئل هذا المتحدث هل من المنتظر أن يحدث عمل عبد الكريم رد فعل رسمى لدي الحكومة

الأسبانية أجاب بأنه من أقوى الممكنات أن تبعث الحكومة الأسبانية احتجاجاً لمصر ، وتطلب من الحكومة الفرنسية توضيحات عن نزول زعيم الريف في بور سعيد .

ولكن الواقع أن الحكومة الأسبانية لزمت الصمت ، ولم ترفع أدنى احتجاج للحكومة المصرية ولا طالبت فرنسا بإيضاح ما .

أما فى فرنسا نفسها فقد طالب أحد أعضاء البرلمان الفرنسى من أنصار الحركة الجهورية الشعبية من حكومة بلاده توضيحاً فى الموضوع ، فصرحت الخارجية الفرنسية بأنها استقدمت سفيرها فى مصر وحاكم جزيرة لارينيون مقر نفى الزعيم عبد الكريم للاستشارة معها قبل أن تقرر ما يلزم اتخاذه من التدابير ، واجتمع مجلس الوزراء فى اليوم نفسه ، واستمع لبيانات وزير الخارجية ووزير المستعمرات ، وقد أكد الاثنان أن نزول عبد الكريم بمصر تم بإغراء من طرف الحكومة المصرية ، ولما سئل وزير الاستخبارات عن مصير العلاقات الفرنسية المصرية بسبب هذا الحادث قال إنه ليس هناك تفكير لحد الآن فى قطع هذه العلاقات ، وأن البت فى هذا الموضوع يتوقف على إتمام الاستعلامات التى تجمعها الحكومة الفرنسية ، ثم قال إن احتياطات عديدة ستتخذ في إفريقيا الشمالية ، ولكنه لم يبين نوع هذه الاحتياطات .

وفى ثانى يونيو روت برقيات روتر أن وزير الخارجية الفرنسية مسيو بيدو سلم لسفير مصر بباريس احتجاجاً شديد اللهجة على ما سماه مسيو جورج بيدو بتآمر الحكومة المصرية على تهريب عبد الكريم ، وأكد روتر أن مسيو بيدو صرح لسفير مصر بأن تحت يده وثائق قوية تدل على مسؤولية مصر في القضية أما السفير المصري فلم يزد علي أن أكد وجهة نظر حكومته ، وهو أن مصر لم تقم إلا بما هو من حقها فى قبول لاجئ سياسى التجأ إليها .

وأذاع السفير المصرى تفنيداً رسمياً لما نشرته الصحف الفرنسية من أن الأمير عبد الكريم نزل فى بور سعيد تلبية لاستدعاء الملك فاروق أو الحكومة

المصرية ، كما صرح دولة رئيس الوزارة المصرية محمود فهمى النقراشى باشا بأن عبد الكريم هو الذى طلب من محافظ بور سعيد أن يبلغ طلب التجائه للحكومة المصرية ، وأن رئيس الحكومة رأى من واجبه طبقاً للتقاليد المصرية أن يقبل ضيافة البطل المغربى بعد أن طلب منه عدم الاشتغال بالسياسة .

أما الصحافة الفرنسية فقد أخذ الموضوع منها اهتمام الصفحات الأولى بضعة أسابيع ، وقد كتبت جريدة (البلاد الفرنسية) ما معناه : إن الجامعة العربية التى ترعى الآن مستقبل عبد الكريم تقصر همها الأول على معاداة فرنسا ، أما إنجلترا فقد أرضتها فيما عدا فلسطين ؛ إذ اتفقت مع العراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية ، وقد لخص مسيو روجيه ماسيى فى (الفيجارو) الرأي العام الفرنسى الذى يحس بعدم تقدير الدول الكبيرة له فى موقفه من هذه القضية فيما يلى :

(إن الرأى العام الفرنسى يشعر جداً بخجل من الإهانة التى لحقت فرنسا ، ويبدو له أن بلاداً قبلت مثل تضحياته فى سبيل النصر المشترك ولو أصيبت بجرح وضعف بل لأنها أصيبت بجرح وضعف تستحق معاملة أجود من طرف الأمة الكبيرة — يعنى انكلترا — التى كانت فرنسا دائماً صديقتها عظيمة الإخلاص والتجرد) وأكدت جريدة الفجر لسان الحركة الجمهورية الشعبية أن مصر أرادت أن تستعمل قوتها ضداً على فرنسا .

وأما الصحف الإنجليزية والأمريكية فقد اهتمت كثيراً بالحادث ووصفت تفاصيله وأشادت ببطل الريف وجهاده وسمعته فى المشرق والمغرب ، وكان الحديث عنه فرصة عظيمة لنشر الحالة فى مراكش ومقدار الاستياء الذى يعمها ، وقد استغله عزام باشا حينما كان فى أمريكا للتنديد بالعمل الفرنسى فى الشمال الإفريقى ، كما استفاد منه مبعوث الحركات الاستقلالية الأستاذ المهدى بنونة فى المدة التى أقامها بأمريكا .

وأما الصحف الاسلامية فى الهند والصين وتركيا فقد تضامنت مع مصر فى

موقفها ، وأبدت نقطة الضعف الموجودة فى السياسة الفرنسية ، وقد كتبت جريدة (وقت) تقول : هل اتخذ عبد الكريم هذا الموقف ليحيى حياة هنيئة فى ظل الجامعة العربية ، أو أن عمله هذا جزء من برنامج نظمه زعماء المغرب الموجودون فى مصر ؟ ! الذى لا شك فيه أن الفرض الثانى هو منشأ سائر التخوفات الفرنسية ، لكن موقف فرنسا من الوجهة القانونية ضعيف جداً ، هل يوجد قانون فرنسى يلزم عبد الكريم أن يقيم بفرنسا بعد أن تقرر تحريره ؟ وإننا لنرى أن من مصلحة فرنسا أن لا تترك أعصابها تتوتر ، وأن تبحث عن حل لمشاكلها فى صيغة من شأنها الدوام . وفى حالة ما إذا لم تعمل بهذه النصيحة فإنها ستجد نفسها أمام عديد من المشاكل ، فى حين أن عندها من هذه المشاكل ما يكفى) .

وطبعى أن هذه الموجة الشديدة التى غمرت الصحف الفرنسية والأوساط الحكومية لم تلبث أن أخذت تتقشع ؛ إذ أدركت الحكومة الفرنسية ضعف موقفها ، فلم يزد وزير الخارجية على أن صرح فى البرلمان الفرنسى باعتبار عبد الكريم خائناً لوعده الذى تلزمه التقاليد والأوامر الاسلامية باحترامه ، ولكن البطل الريفى صرح غير ما مرة بأنه لم يرتبط قط بوعد ما نحو الحكومة الفرنسية ؛ لأن اعتقاله لم يكن باختياره .

والحق أنه لم يكن من اللائق بفرنسا أن تقف موقفها العنيف ضد الحكومة المصرية التى لم تقم إلا بما يجب عليها عقلا وديناً وعرفاً نحو بطل عربى التجأ إليها واحتمى بحمى ملكها ، ولم يزل رؤساء الدول فى القديم والحديث يتنافسون فى فك الأسرى ومساعدة المنكوبين وإيواء اللاجئين ، وليست التقاليد المسيحية فى هذا المعنى بأقل من التقاليد الاسلامية .

والذى ينظر الماضى القريب يجد أن فرنسا نفسها مفتحة الأبواب قديماً وحديثاً لكثير من اللاجئين السياسيين من روسيين وأسبانيين وإيطاليين وغيرهم ، وأن الفرنسيين يفتخرون بذلك فى كل المناسبات ، وينص دستورهم

على احترام حق الالتجاء فى المناطق التى يرفرف عليها العلم الفرنسي ، و إذا كانت الروح الاستعمارية والرغبة فى كبت أبناء المستعمرات ومنعهم من كل وسائل التحرر قد أثرت على كثير من رجال فرنسا حتي أصبحوا يعملون على مخالفة قوانين بلادهم وتقاليدها فليس مما يحمى الكرامة الفرنسية أن تنغمر الحكومة والبرلمان الفرنسيان رسمياً فى موقف ينعى على مصر قيامها بعمل تعتبره القوانين والمبادىء الفرنسية واجباً نبيلا ، و إذا كان أبطال فرنسا مثل دى جول وجيرو وغيرهما من رجال المقاومة يفتخرون بأنهم استطاعوا الانفلات من قفص المحتل الألمانى فكيف يعتبرون عبد الكريم خائناً لا لشىء إلا لأنه رفض أن يستمر فى الاعتقال بعد أن أرغم عليه ٢٤ عاما .

ولو أن المسيو بيدو فكر قليلا في الظروف التى استسلم فيها عبد الكريم لاعترف بأن الولاة الاستعماريين الفرنسيين هم الذين لم يفوا لبطل المغرب ، فإنه لم يستسلم إلا بعد مخابرات بينه و بين ممثلى فرنسا العسكريين والمدنيين انتهت بأن أعطته الحكومة الفرنسية الأمان التام على نفسه وعلى أهله ، وفرنسا فى موقفها ذاك لم تكن تدعى غير تنفيذ رغبة سلطان المغرب، الذى حاربت عبد الكريم بدعوى أنه ثار عليه وخرج عن طاعته ، وإذن فقد كان واجبا عليها أن تحترم العرف المغربى والتقليد العسكرى للبلاد فيما يخص الأمان ، وذلك يقضى بعدم اعتقال المؤمن بحال ، بل بإطلاق سراحه وتركه حراً بمجرد إلقائه السلاح ؛ لأن تقاليدنا تقضى بأن الذى تنزل على شرط الأمان لا تملك الدولة عليه حكما ، أما الذي استسلم من غير قيد ولا شرط فهو الذى يمكن أن يعاقب أو يعفى عنه بمقتضى ما يراه ملك البلاد صالحا ، والدليل على هذا قول ابن هانىء متنبىء المغرب :

وما عن أمان يوم ذلك تنزلوا ولكن أمان العفو أدركهم بعد

فعبد الكريم تنزل يوم استسلم عن أمان كما تعترف بذلك الوثائق التى سجلها الفرنسيون أنفسهم ، ولهذا ظل يشتكى دائما من عدم وفاء فرنسا معه

وإخلاصها له ، ومهما يكن الأمر فإنه ليس من الإنسانية أبدا أن نلوم أحدا يبحث عن الخلاص من السجن ، والتحرر من القيد ، ونحن نعلم أن العصفور لا يبقى فى القفص إذا انفتحت أمامه الأبواب .

تأسيس لجنة تحرير المغرب العربى :

لم يكن اعتقال ٢١ عاما فى جو البلاد الحارة وفى دائرة الضغط الاستعمارى العظيم بالذى يضعف من عزيمة بطل المغرب وصنوه الكريم ؛ بل لقد خرجا من هذا المنفى وهما أشد ما يكونان عزيمة واستعدادا للعمل ، ولقد وجدا من تجمع ممثلى الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى مشجعا على العمل على توحيد الصفوف وتنظيم الجهود ، ولقد ظلت الحركات المغربية تتطور فى أطوار التنسيق والتوحيد المختلفة حتى تكون مكتب المغرب العربى الذى يعتبر من أكبر المظاهر لرغبة أبناء المغرب فى التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التى توحد بينها اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا ووحدة المستعمر والآمال فى التحرر منه ولقد وصى مؤتمر المغرب العربى المنعقد بالقاهرة فى فقرة (ب) من المادة الثانية من فصل تنسيق الحركات الوطنية على (تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك) ، ولقد خطوت فى تنفيذ هذه التوصية خطوة أولى أثناء وجودى بباريس حيث كونا لجنة اتصال بين الاستقلال والدستور وحزب الشعب ، فلما نزل البطل الريفى بالقاهرة اتجهت أنظارنا جميعا لتحقيق هذه التوصية بكيفية أوسع تحت رئاسة زعيم المغرب العربى ومجاهده الأول ، وقد كان فى الدعوة التى وجهها البطل نفسه الأحزاب المغربية ميسرا لتحقيق هذا الأمل ، ولم يكن هنالك مخلص إلا وأبدى استعداده لهذا النداء الصادق والرغبة النبيلة .

ولكن الأمر احتاج إلى مجهودات لتوحيد وجهة النظر فيما يرجع للخطط التى ينبغى أن تسير عليها أحزابنا فى الداخل والخارج ، وقد كان لحزب الاستقلال

أن يتمسك بالفكرة التى انتهى إليها وهى ضرورة الاتفاق من أجل الاستقلال قبل كل شىء . و بعد مداولات ومناقشات عديدة انتهينا لغاية موفقة هى تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) من كل الأحزاب التى تقبل مبادئنا وتعمل وفق خطتنا .

وفى يوم التاسع من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تم إقرار القانون الأساسى للجنة ، وتكون مكتبها المؤقت على ما يأتى :

الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابى

وكيل الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابى

الأمين العام الحبيب أبو رقيبة (الدستور)

أمين الصندوق محمد ابن أعبود (حزب الإصلاح)

وقد انتخب الأمير رئيساً بصفة دائمة ، وأخوه وكيلا للرئاسة بصفة دائمة أيضاً ، أما الأمين العام وأمين الصندوق فقد انتخبا لمدة ثلاثة أشهر ، وقد بعث رئيس اللجنة للأحزاب المغربية كلها كتاباً يخبرهم فيه بالتأسيس ، ويطلب مصادقتهم الرسمية وتعيين ممثليهم ، وتقرر لإعلان اللجنة يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٨ .

وفى اليوم المحدد وزع البطل الريفى وثيقة التحرير على الصحافة العربية والأجنبية التى خصصت لها مكاناً ممتازاً ، وأبدت بها ترحيباً كبيراً ، كما وزعت الأمانة العامة لحزب الاستقلال فى الوقت نفسه بياناً بتأسيس اللجنة وأغراضها أذاعته صحف الأحزاب المغربية فى الشمال الأفريقى كله ، وهذا نص البيان الذى أذاعه الأمير عبد الكريم :

« منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا والتجائنا إلى ساحة الفاروق العظيم ، ونحن نواصل السعى لجمع كلمة الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية فى كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح فى جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار .

وفى هذا الوقت الذى تعمل فيه الشعوب على تطمين مستقبلها وتتطلع فيه

أقطاب المغرب العربي إلى استرجاع استقلالها المغصوب وحريتها المضاعة يتحتم على جميع زعماء المغرب أن يتحدوا ، وعلى كافة الأحزاب الاستقلالية أن تتآلف وتتساند ؛ إذ أن هـذا هو الطريق الوحيـد الذى سيوصلنا إلى تحقيق غاياتنا وإدراك أمانينا .

و إذا كانت الدول الاستعمارية على باطلها تحتاج إلى التساند والتعاضد لتثبيت سيطرتها الاستعمارية فنحن أحوج إلى الاتحاد وأحق به من أجل إحقاق الحق وتقويض أركان الاستعمار الغاشم الذى كان نكبة علينا ، ففرق كلمتنا ، وجزأ بلادنا ، وابتز خيراتنا ، واستحوذ على مقاليد أمورنا ، ووقف حجر عثرة فى سبيل تقدمنا ورقينا ، ثم حاول بكل الوسائل أن يقضى على جميع مقوماتنا كأمة عربية مسلمة .

ويسرنى أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم فى هـذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها و إيمانهم بفائدتها فى تقوية الجهود ، وتحقيق الاستقلال المنشود .

ولقد كانت الفترة التى قطعناها فى الدعوة للائتلاف خيراً و بركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبى الأحزاب الذين خابرتهم على تـكوين (لجنة تحرير المغرب العربى) من سائر الأحزاب الاسـتقلالية فى كل من تونس والجزائر ومراكش على أساس مبادئ الميثاق التالى :

(ا) المغرب العربى بالإسلام كان ، وللاسلام عاش ، وعلى الإسلام سيسير فى حياته المستقبلة .

(ب) المغرب جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة ، وتعاونه فى دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبعى ولازم .

(ج) الاستقلال المـأمول للمغرب العربى هو الاستقلال التام لـكافة أقطاره الثلاثة (تونس والجزائر ومراكش) .

(د) لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال .

(هـ) لا مفاوضة مع المستعمر فى الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

(و) لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال .

(ز) للأحزاب الأعضاء فى (لجنة تحرير المغرب العربى) أن تدخل فى مخابرات مع ممثلى الحكومة الفرنسية والأسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولا بأول .

(ح) حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها فى مواصلة الكفاح لتحرير البقية .

هذا هو الميثاق الذى قطعنا على أنفسنا العهد بالسير على ضوئه ، والعمل بمقتضى مبادئه ، وقد وافقت عليه أنا وشقيقى محمد ، كما وافق عليه رؤساء الأحزاب المغربية التالية ومندوبوها :

الحزب الحر الدستورى التونسى القديم .

» » » » الجديد

حزب الشعب الجزائرى .

» الوحدة المغربية .

» الإصلاح الوطنى .

» الشورى والاستقلال .

» الاستقلال .

وقد كتبنا لبقية الأحزاب الأخرى نطالب موافقتها النهائية على تكوين اللجنة والمصادقة على ميثاقها وتعيين مندوبها فى اللجنة بصفة رسمية ، ومنذ الآن ستدخل قضيتنا في طور حاسم من تاريخها ، وسنواجه المغتصبين ونحن قوة متكتلة تتكون من خمسة وعشرين مليوناً كلها مجمعة على كلمة واحدة ، وتسعى لغاية واحدة ، هى الاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربى .

وسنعمل على تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل الممكنة فى الداخل وفى الخارج كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، ولن يجد المستعمر بعد اليوم منفذاً لتثبيط

عزائمنا وإيقاع الفتنة بيننا واستغلال تعدد الأحزاب وتفرق الكلمة لاستعبادنا وتثبيت أقدامه فى بلادنا .

فنحن فى أقطارنا الثلاثة نعتبر قضيتنا قضية واحدة ، ونواجه الاستعمار متحدين متساندين ، ولن يرضينا أى حل لا يحقق استقلالنا الناجز وسيادتنا التامة ، على أننا نأمل أن يعمل الفرنسيون والإسبانيون على إنصافنا دون أن يلجئونا إلى إراقة الدماء ، وأن يكونوا قد تيقنوا من تجاربهم السابقة من أن استنادهم إلى استخدام القوة والبطش للاحتفاظ باستعمار أوطاننا وإسكات صوتنا عن المطالبة بالحرية والاستقلال أصبح لا يجدى شيئا ، وأن من الخير لهم أن يسارعوا إلى فك أغلالهم الاستعمارية بطريق التفاهم بين الجانبين ، وتقدير مصالح الطرفين .

أما إذا تنكبوا هذا الطريق فسيكونون المسؤولين عن تغيير خطتنا ؛ لأننا لن نتأخر — إذا نحن يئسنا من استرجاع استقلالنا بطريق التفاهم والإقناع — عن استرجاعه بطريق التضحية وبذل النفوس .

وإننى إذ أعلن عن تكوين (لجنة تحرير المغرب العربى) أتوجه إلى الشعوب المغربية بتحيتى راجيا من الله العلى القدير أن يوفقها فى كفاحها ويقوى ثباتها ويديم اتحاد كلمتها .

كما أتوجه إلى الشعوب والدول العربية بالتحية والشكر على مناصرتها لقضية المغرب العربى ، ولا يخالجنى شك فى أنها ستستقبل تكوين هذه اللجنة بالمؤازرة والتأييد والترحيب .

ويسرنى فى الختام أن أحيى إخواننا مجاهدى فلسطين الشقيقة ، داعياً لهم بالفوز والنصر ، ومؤكداً لهم تضامن الأقطار المغربية معهم ، وعزمها على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة للاشتراك فى إنقاذ بلادهم والمحافظة على عروبتها ووحدتها .

* * *

ولقد قامت اللجنة فى أشهرها الأولى بتنظيم نفسها ووضع لائحتها الداخلية

وتأسيس اللجان الفنية ، كما قامت باحتضان لجنة الدفاع عن شمال أفريقيا بدمشق وجمعية الدفاع عن المغرب العربى ببيروت ، وواجهت أعمالها بتقديم مذكرات للجامعة العربية التى أخذت تتبادل وإياها رسائل الأخذ والرد فى المسائل المغربية ، ومذكرات وعرائض للأمم المتحدة ، وبذلت جهوداً فى خدمة القضية الفلسطينية .

وفى ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ عقدت جمعيتها العامة ، وبعد أن استمعت المسؤولين فى المكتب المؤقت عن أعمالهم قامت بالانتخاب العادى للسنة الحالية ، فأسفر التصويت عن النتيجة الآتية :

علال الفاسى	الأمين العام للجنة
الحبيب ثامر	أمين الصندوق

هذا مع العلم بأن البطلين بقيا فى مركزهما طبقا للقانون التأسيسى الذى يعين الأمير محمد رئيسا دائما للجنة وشقيقه وكيلا دائما له .

الجنرال جوان وسياسته

لقد كانت الأحداث التى واجهت تعيين الجنرال جوان فى المغرب ، وبالأخص نزول البطل عبد الكريم بالقاهرة ، مشوشاً على الخطة التى كان يريد تنفيذها بالمغرب ؛ فقد كان حديث الصحف عن عبد الكريم فرصة لتوجيه الأنظار فى العالم كله إلى مراكش ، ولقد كتب لى بعض الإخوان من باريس يقول إن توالى الحوادث أفقد رجال السياسة المغربية من الفرنسيين بداهتهم ، وهذا صحيح إلى حد ما ؛ فقد دخل الجنرال جوان للمغرب وهو مضطر للتريث قليلا ريثما ينجلى الموقف الذى جعلته أعمال القاهرة كثير الإبهام ، ولم يكن فى نزوله بالدار البيضاء وزيارته لجلالة السلطان شيئاً غير عادى إلا من جهة بعض المراشقات الرمزية التى تبادلها العاهل المغربى وممثل الجمهورية الفرنسية ، خصوصاً فيما يرجع لمشروعية الآمال أو عدم مشروعيتها طبق ما لذ المقيم الجديد أن يؤكده بحزم ، ولقد وقف الشعب المغربى من الجنرال موقف المتحفظ ، ولم يظهر له الوطنيون أدنى رغبة فى الاتصال أو المقابلة على الرغم مما حاوله بعض أصدقائنا الفرنسيين الذين قدموا من باريس — فيما يظهر — خصيصاً لإقناع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بضرورة الاتصال بالجنرال جوان والاطمئنان على حسن نواياه .

ولقد كان الأسلوب الذى اتبعه الجنرال فى خطبه وتصريحاته أسلوب تهديد عامى لم يلبث أن ظهرت قيمته للجمهور الذى لم يجد فيه أكثر من كلام شديد اللهجة ، ولكنه عديم الثبوت ، وإذا نحن أردنا أن نحلل الغاية التى رمى إليها المقيم العام من مجموع كلامه وأعماله وجدنا أنه أراد العمل :

أولا : على تثبيت قيمة عقد الحماية الفرنسية وتأكيد مشروعيته .

ثانياً : تثبيت دعائم السلطة واحترام نفوذها .

ثالثاً : فصل مراكش عن الشرق العربي وتوجيهها الوجهة الغربيـة أى الفرنسية إجابة عن تصريحات طنجة .

رابعاً : مقاومة الوطنية المغربية والعمل على استغلال الضعف الإنساني بتكوين فئة تتعاون معه .

خامساً : التلويح بانقلاب فى نظام المغرب والتمويه ببعض إصلاحات سطحية.

وقد كانت النقطتان الأوليان فى مقدمة ما اهتم به الجنرال جوان ، ويظهر رأيه الصريح فيهما فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ حين قال : (إن هنالك معاهدة أمضيت هنا بين البلدين ، وهذه المعاهدة يجب أن تحترم ؛ لأنها ما زالت قائمة ، وهى تكلفنا بالقيام في هذا البلد بمهمة الإصلاح والسير بالمغرب نحو التقدم الاجتماعى والمادى بصفة تستعجل النهاية السعيدة لتطوره ، والحماية كما قلته وكررته ولا أخشى أن أردده هى شكل قانونى يجب أن يتطور فى تطور هادىء حذر وحكيم ومنجز فى دائرة النظام) .

(إن المغرب ليس فى ملتقى الطرق ، حقاً إنه إزاء مجموعة من الأفكار والآراء ، ولكنه فى طريق واحدة ؛ الطريق التى وضعه فيها ليوطى أستاذى المحترم منذ خمس وثلاثين سنة ، وليس هنالك بيننا إلا خلاف يسير ؛ فقد حث البعض سيره بينما تأخر الثانى ؛ فيجب أن نجمع قوتنا ونذهب معاً ، الحماية ليست إلا شكلا قانونياً طبق على المغرب فى وقت كان مليئاً بالفوضى ، لكن يلزم أن تتحول شيئاً فشيئاً إلى عمل اجتماعى وإنسانى ، وإلى عمل حب وتقارب بين الشعبين) .

(وللوصول لهذه الغاية يجب تحقيق الإصلاح الذى نختص باقتراحه ، ولكن لا ينفذ إلا بموافقة جلالة السلطان ، وهذا ما يسير بنا سيراً طبيعياً نحو شكل عقد ثان ، ولكن بعد تطور حذر وحكيم ومنجز دائماً فى دائرة النظام) .

وإذن فالحماية بالنسبة للجنرال جوان شىء قائم الذات شرعى ولكنه غير

دائم ، ولتغييره بعقد جديد يلزم الاستمرار فيه حتى نصل عن طريق الإصلاح الذى يقترحه هو و يصادق عليه الملك إلى أعلى درجات التطور ، وحينئذ يتبدل بعقد جديد ، لكن ما هو هذا العقد الجديد الذى نسير إليه ؟ ذلك ما لم يقله الجنرال جوان الآن ، ولكن ما فسره غير ما مرة باعتبار المغرب دولة مشاركة فى دائرة الاتحاد الفرنسى . وهكذا نجد أن الطريق الذى يشاهد الجنرال فيها المغرب ليست على ملتقى طرق عديدة قطعاً ، ولكنها ليست هى طريقنا نحن المغاربة ، فسبيله هى طريق ليوطي ؛ طريق إدماج الشعبيين أو توحيدهما ضمن الطائفة الفرنسية ، وطريقنا نحن هى سبيل التحرر الكامل والاستقلال التام .

ولكن عمل الحماية وخطتها ليستا فى السبيل التى تسلكها الدولة الشريفة أيضاً ؛ لأن هذه الحكومة احتضنت الحركة الاستقلالية بنفسها ، ولأن ملكها الذى يجب أن يصادق علي مقترحات الإصلاح الفرنسى أصبح يهتم بتوجيه هذا الإصلاح الوجهة التى يسير فيها الوطنيون ، وهى لا تؤدى إلى روما و باريس قطعاً ، و إنما تؤدى لمكة والقاهرة ، وهذا ما يشتكي منه الجنرال جوان فى خطابه الذى ألقاه فى يوليو سنة ١٩٤٧ : (فى الميدان السياسى بعد الهياج الذى أحدثته عدة مظاهرات سياسية (يعنى مظاهرات طنجة) يجب أن نزيل كل إبهام ، ونؤكد استمرار شرعية عقد الحماية الذى هو الأساس لكل علاقة فرنسية مغربية ، ولكن من الغريب أن الحكومة الشريفة لكى تظهر بشخصية أقوى أمام بعض الهائجين انكمشت على نفسها ، وأدى بها الحال إلى إظهار أشياء معيبة ، والسلوك فى طريق معوجة ؛ أشياء معيبة فيما يرجع لمعنى المهمة التى تحملتها فرنسا فى هذه البلاد ، مبتعدة عن النظرة الصحيحة للواقع الحى فى العالم الغربى الذى يتحكم فى تطور المغرب وحتى فى وجوده .

إن المغرب قد وجد الطريق الذى وضعه فيه الماريشال ليوطى ، وسيسير بغير تأخر وحول العرش المؤيد نحو مصيره المجيد ومستقبله العامر الذى وعد به ، (وهنا يجد الجنرال الشجاعة الكافيه للتلويح بعقد المشاركة دون أن يستطيع

التصريح بالدعوة للاتحاد الفرنسي : (لكن يجب أن يعلم أنه في نهاية تطوره الذى أرجو أن يكون سريعاً ولكن حذراً حكيما سيبقى مرتبطاً بفرنسا التى تعطيه أحسن ما عندها بعقد مشاركة راسخة لا تتجاهل المصالح المشتركة والفوائد التى لا تنفصل من أجل طمأنينة مشتركة أيضاً) .

ولكن الحملات الوطنية تتوالى على خطب الجنرال وتصريحاته ، ومواقف الاستقلال تؤيد ثبات الملك فى رفضه لكل إصلاح لا يتفق مع الغاية التحريرية التى يعمل لها المغاربة ، ويحس المقيم العام بأن الوطنية المغربية شيء ثابت ، وأن الوطنيين ليسوا حفنة صغيرة كما كان يظنها ، وليس القضاء عليهم بالشيء البسيط الذى لا يكلف أكثر من التمويه بالكلمات المعسولة وإلقاء القبض على مئات من الأحرار وإطلاق النار على الأبرياء ، والرأى العام الفرنسى نفسه غير قابل لاستمراء خطة كل ما فيها تأليب الجمهور المغربى بالحديد والنار حول جلالة ملك يطالب بالتحرر ومن ورائه حزب ينادى بالاستقلال ، ولقد حذر الملك من موقفه فى الخطاب السابق ليضعه فى الطريق المستقيمة حسبما خيل له ، فمن الواجب تحذير الوطنيين من موقفهم أيضاً والتلويح لهم بإمكان خلق وطنية معتدلة تناوئهم من بين إخوانهم ، فلنسمع إذن إلى الجنرال يتحدث عن الوطنية وقسميها المتطرف والمعتدل فى فاتح يوليو سنة ١٩٤٧ (إنهم يتكلمون عن الوطنية المغربية ، إننى غير خصم لهذا الاتجاه ؛ لكن هناك وطنية ووطنية ، هنالك وطنية معقولة تواجه المستقبل عن طريق التطور الذى هو مهمة فرنسا فى المغرب بمقتضى عقد ما يزال قائماً ؛ تلك المهمة التى ينبغى تأكيدها ، لكن لهذا العقد حدا ، ومن الحماقة الاعتقاد بأن الحماية لا تنتهي ، وفى اليوم الذى يكون المغرب قد كون رجاله الفنيين والإداريين سيحل عقد جديد محل معاهدة سنة ١٩١٢ فى شكل عقد مشاركة ، أعنى معاهدة مبنية على المصالح ، ولن تكون هناك فائدة إذا افترقنا قبل أن يبلغ التطور مداه ، وإلا فإن البلاد تعود للفوضى التى وجدناها بها) .

وهكذا فالوطنية التى يمكن أن تحظى بعطف الجنرال ليست هى التى تطالب بالاستقلال الناجز ، وترفض كل تعاون على غير أساسه ، ولكنها الوطنية المعتدلة التى تعترف بمهمة فرنسا التمدينية فى البلاد ، وتسير رويداً فى الطريق التى عبرها الماريشال ليوطى لتصل بنا إلى يوم نتمتع فيه بالمشاركة فى عائلة الاتحاد الفرنسى لنأخذ من فرنسا أحسن ما عندها ، وهو المعنوية الفرنسية والشعور بروح المواطن الفرنسى، وحينئذ نكون قد خسرنا أحسن ما عندنا ، وهو الشعور بالمعنوية المغربية والاعتزاز بروح المواطن المغربى .

***

و إذا نحن نظرنا لسياسة الجنرال من الناحية الواقعية وجدنا أول ما اهتم به لتحقيق النقط التى أشرنا إليها هو محاولة الضغط على الملك وعلى الشعب لإمضاء المشروعات التى كانت موقوفة من جلالة السلطان ، والتى رأى الفرنسيون أن تريث جلالته فى إمضائها أو إمضاء ملاحظات خاصة عليها نوع إضراب عن إصدرا الظهائر التى تعودوا أن يستصدروها بكامل السهوله قبل وصول الوعى القومى لمداه الحالى .

ولقد كان فى مقدمة الأشياء الموقوفة مشروع الميزانية العامه لموسم ١٩٤٧/١٩٤٨ فقد كانت العادة أن يصادق عليها الصدر الأعظم ، ثم يطلع الجناب الشريف على عمله فيمضيه جلالته ، ولكن مولانا رأى هذه المرة أن ينبه وزيره الأكبر لعدم الإمضاء قبل اطلاع جلالته على مشروع الميزانية وفصولها ، وقد رأت الإقامة العامة فى رفض الوزير المقرى لهذا الامضاء شيئا مدهشا لم يصدر منه منذ ابتداء الحماية إلى اليوم ، وقد وضع سيدنا نصره الله على ملف الميزانية بضرورة تشكيل لجنة مغربية لدراستها قبل المصادقة عليها ، وهذا فى الحقيقة عدم اعتراف من جلالته بلجنة الميزانية التى تشكل عادة بالإقامة العامة .

ولذلك فإن المسيو لابون لم يبت فى الأمر ، و بقيت الميزانية معلقة والحكومة تسير بميزانية مؤقتة ؛ فلما وصل الجنرال للرباط كان أول عمل قام به هو عرض

مشروع الميزانية من جديد على القصر ، فقرر جلالة الملك أن لا ينتظر موافقة الإقامة العامة على تعيين اللجنة المغربية ، بل عينها جلالته وترأس اجتماعها بنفسه فى قصره العامر ، وقد تأكدت اللجنة أن ليس فى الميزانية شيء غير عادى خاصا فيما يرجع للشركات التى كان أسسها مسيو لابون ولم يوافق عليها الملك ، وتخوف جلالته من أن يكون فى الميزانية ما يشعر باعتراف ضمنى بها ، ومع ذلك فقد صادق جلالته على مشروع الميزانية ، وأصحب المصادقة برسالة تحفظ فيما يخص ثروة البلاد المعدنية .

وقد عرض على جلالته المشروعات الأخرى المتعلقة بالمجالس البلدية ومجلس الشورى ، فوقف جلالته عند موقفه الأول الذى سنعود للحديث عنه من بعد ، وهكذا فشل الجنرال جوان ولم يكتم فشله المعنوى فى خطابه الذى ألقاه فى مدينة مراكش فى شهر يونيو نفسه ، فقد قال : (إننى إذا لم أنجح فى سياستى فسأستقيل) .

وطبعى أن يتجه رجال الحماية بعد الثبات الذى أظهره جلالة الملك إلى مقاومة شخصه الكريم ؛ فقد حاولوا المس من كرامته أمام الشعب ومعاكسته فى إصلاحاته العظيمة الدينية والاجتماعية ، وعجلوا بعزل خمسة من القواد المخلصين الذين كان جلالته راضيا عنهم كامل الرضي ، كما أخذوا يعينون بعض الأفراد الذين لا قيمة لهم فى المراكز المغربية برغم معارضة جلالته ورفض رعاياه ، وسرعان ما أدى هذا التحدى إلى اصطدام عنيف بين الحماية والشعب نذكر منه على وجهة المثال حوادث زاوية سيدى الشيخ :

حوادث زاوية سيدى الشيخ :

عينت السلطة الفرنسية على قبائل زاوية سيدى الشيخ قائدا عديم القيمة اختارته من (جواشي) الإدارة الأهلية الذين اعتادوا الخضوع لرؤسائهم الفرنسيين ، وقد احتجت الناحية كلها على هذا التعيين فلم تكن المراقبة تجود

عليهم بأكثر من الوعد بإبلاغ شكايتهم للمراكز العليا ، ولكنها فى الوقت نفسه شجعت القائد على نهب المشتكين والمصادمة معهم والاستيلاء على المواد التى اشتروها لبناء مسجد ومدرسة بالقرية واستعمالها فى بناء مقر لسكناه الخاص كما أجبرت القبيلة على الشغل لقائدته وقائدة المراقبة فى خدمة إجبارية من غير أجر .

حينئذ بعث رجال الناحية وفداً يرفع شكايتهم المراجع العليا بالرباط ، وفى يونيو سنة ١٩٤٧ استدعت المراقبة مجلس الجماعة بقصد المذاكرة فى الموضوع وبعد انتظار طويل من هؤلاء المدعوين وجدوا أنفسهم أمام مجلس من الضباط الفرنسيين من بينهم السكولونيل دارسيمول حاكم دائرة خنيفرة ، وقد استدعت المراقبة أيضا شيوخ القبيلة الأربعة ولجنة بناء المسجد والمدرسة فوجه إليهم أحد الضباط كلاما معناه أنه وصله إذن فى بناء المسجد ، ولكن الجماعة أجابته بأن مسألة المسجد لم تعد تهمها الآن ، وإنما يهمها ذهاب القائد الذى لا ترغب في وجوده ما دام لم يصادق عليه الملك ، ولم يكن من ذوى الكفاءة والمروءة ، ثم أعربت بتفصيل عن الاستياء الحاصل في الناحية من السياسة التى اتبعتها معهم إدارة الحماية ، فطلب الضباط الفرنسيون من المدعوين اختيار خمسة نواب عن كل شياخة للمفاوضة معهم فى هذا الشأن ، فعين ممثلون أعربوا بأغلبيتهم الساحقة عن معارضتهم فى تعيين القائد ، ففرضت عليهم الإدارة قبول جاوش المراقبة مكان القائد المذكور حتى يتخذ الحل النهائى ، فأجاب الممثلون بأنهم لا يريدون تغيير جاوش بمثله ، وحينئذ أمر بافتراق الاجتماع .

ولما خرج الممثلون من المراقبة اتجهوا نحو الجمهور الذى كان محتشداً أمام الإدارة للتضامن مع مندوبيه ، وبينما هم يتحدثون فى الموضوع إذ وصلت فرقة « قوم آيت إسحق وطابور القصيبة للانضمام للقوم المحليين » ، وقد اعتقلت السلطة خمسة من الممثلين ووضعتهم فى سيارة نقالة ، فحاول الجمهور معاكسة السيارة والمطالبة باعتقالهم جميعاً مع ممثليهم ما داموا يعملون لغاية واحدة ، فأطلق

أعوان الإدارة النار على المتظاهرين الذين قتل منهم أربعة ، وجرح عشرة جروحاً خطيرة .

حينئذ أصدر الكولونيل الأمر « للقوم » بالدخول فى المعركة ، ولكن « القوم » رفضوا تنفيذ الأمر وإطلاق النار على إخوانهم ، وقد استمرت المناوشات فى الناحية بضعة أسابيع أسفرت عن عديد من القتلى والجرحى ، وتبين للجنرال أن فرق « القوم » التى كانت تطيعه فى جبال إيطاليا غير مستعدة للمغامرة معه في محاربة إخوانهم ومقاومة الوطنية غير الحكيمة فى نظر الجنرال جوان .

محاولة تفريق كلمة الشعب

وعمد الجنرال جوان إلى محاولة إحياء (الطرق الصوفية) التى قضت عليها حركة الإصلاح الدينى أو كادت ، فقرب إليه الشيخ عبد الحى الكتانى الذى كانت خيانته الكبيرة لأمته و بلاده ودينه وملكه من الأسباب الكبرى لفشل الدعوات الطرقية كلها ، و بما أن جلالة الملك كان أصدر ظهيراً يحرم فيه تأسيس طرق جديدة ، أو تجول بعض المشايخ القدماء بغير إذنه الخاص ، كما يعطى لجلالته الحق فى حل الطرق التى يثبت عليها التمشى ضد الدين ومصلحته و بما أن الإقامة العامة كانت قد مانعت فى المصادقة على هذا الظهير ولم تسمح بصدوره فى الجريدة الرسمية ، و إنما وزعه جلالته رأساً وكتب للقواد يأمرهم بالعمل بمقتضاه ، فقد أراد الجنرال أن يعاكس جلالته ، فاستقدم إليه الكتانى ومن على شاكلته وعرفهم رسمياً بأن الحماية لا تمنعهم من التجول أين يشاءون ، لينشروا الدعوة لطرقهم ، لأن فرنسا نصيرة لحرية الاعتقاد والتفكير ، وفعلا ذهب هؤلاء المسخرون يتجولون من غير استئذان ملكى ، وكانوا يجدون من المراقبات الفرنسية كل تنشيط وتشجيع ، ولكن جلالته احتج رسمياً على تصرف المقيم العام بلهجة شديدة ، وتضامن الشعب مع ملكه فلم يخضع لإغراء

المراقبات ، بل قام بعدة مظاهرات نذكر منها على جهة المثال ما جرى للشيخ الكتانى فى قبيلة زمور التى كانت تعتبر إحدى المراكز الكبرى للطريقة الكتانية ، جمعت المراقبة أشياع الطريقة القدماء ، وقدمت إليهم الكتانى الذى وزع عليهم سبحاً جديدة مقابل ضريبة خاصة ، ثم افترقوا ونام الشيخ فى سرادقه الرسمي محاطاً بحرس المراقبة . وبعض أشياعها ، ولكن ما راعه وقد استيقظ فى الصباح إلا عشرات من الكلاب فى أعناقهم السبح وهم ينبحون وكانت تلك آخر حلقة لرحلته هذه التى رجع فيها مندحراً مهزوماً لفاس ، ثم فر لتونس والجزائر حيث لم تنتصر السلفية بعد انتصارها فى المغرب الأقصى .

وريع الجنرال جوان من إجماع الأمة المغربية على مقاطعته والإعراض عن سياسته ، وأخذت إدارة الشؤون الأهلية تدبر مكايدها ، وتوزع منشورات ادعت أنها من حزب جديد يسمى بحزب الوحدة الإسلامية تحذر فيها الشعب من (حزب الاستقلال) ومن السياسة التى يتبعها جلالة الملك نحو فرنسا ؛ تلك السياسة التى تعد من قبيل نكران الجميل . ولقد كنت كتبت عن هذه المحاولة مقالا فى جريدة (الكتلة) الغراء التى تصدر فى القاهرة مثلت فيها عمل الإقامة العامة بما يحكى عن حجام ساباط الذى فقد الزبائن فأخذ يحجم كل يوم لأمه حتى قتلها ، والحقيقة أنه لا يوجد هناك حزب للوحدة الإسلامية ولا غيرها ممن يقبلون على هذه الخزعبلات أو يدعون للوحدة الفرنسية وأضرابها ، وقد تطورت أساليب الشئون الأهلية إلى أن أصدرت نشرات منتحلة تمس فيها الملك والأسرة المالكة ، كما سنتحدث عنه فيما بعد .

ويظهر أن الإقامة العامة اقتنعت بأن محاولة التفرقة عن طريق السلفية والرجعية الدينية لم يعد لها محل بعد انتصار روح السلفية وانتشارها فى أنحاء البلاد ، وبعد أن سقط المشايخ الأدعياء بخيانتهم سقوطا لا قيام بعده ؛ لأن الشعب أدرك أن الوطنية المغربية هى التى تدافع عن الدين وتؤيده ، وأن هؤلاء المتشيخين ليسوا من التصوف ولا من الدين فى شيء ، وإنما هم أداة مسخرة المستعمر

يستمدون منه قوتهم التى يستعملونها في استغلال الشعب وابتزاز أمواله واستعباده الاستعباد الروحى والمادى ، ولو كان عندهم بصيص من إيمان لمـا وقفوا موقف المحايد أو المنفذ للسياسة البربرية التى أقفلت المحاكم الشرعية وحاولت القضاء على الإسلام فى قسم كبير من تراب المغرب ، ولهذا فقد اتخذت الإقامة منهجا جديدا هو محاولة الاتصال ببعض الوطنيين المعتدلين وتشجيعهم على اتباع خطة جديدة فى السياسة تتنافى مع ما سبق أن اتفقوا عليه مع (حزب الاستقلال) ، وسنحاول الإلمـام ببعض ما وصل إليه المقيم فى هذا الصدد دون أن نتعرض للأشخاص أو ننال من الهيئات .

معارضة الوحدة الفرنسية :

وعلى الرغم من كل المحاولات فقد وقف المغرب جميعه وقفة رجل واحد يعلن تضامنه التام فى معارضة انخراط مراكش فى الوحدة الفرنسية ، وقد صرح جلالة الملك فى أحاديثه الخاصة والعامة بأن مصير المملـكة الشريفة هو مصير الأمم العربية الحرة ، وأن مستقبلها فى دائرة الجامعه العربية وشعوبها ، وصرحت الأحزاب المغربية كلها مؤكدة معارضتها الشديدة لـكل ما من شأنه أن يمس بالسيادة المغربية ، والمصير الحر للمغرب كدولة عربية مستقلة فى دائرة الجامعة العربية ، ولقد كان فى تصريح الصدر الأعظم الحاج محمد المقرى للصحافيين الفرنسيين أثناء زيارته لباريس فى شهر يوليو سنة ١٩٤٧ الحجة القاطعة على أنه لا يوجد فى مراكش أحد يفكر في قبول الوحدة الفرنسية ؛ لأن المقرى معروف من طرف الفرنسيين كصديق حميم ، وكأحد صناع الحماية الأولين ، والذى تحمل مسؤولية كل ما أقرته الحماية من نظام وتشريع خلال ٣٥ عاما ، ولقد أجاب المقرى الصحافيين الذين سألوه عن رأيه فى الاتحاد الفرنسى : (ما هو هذا الاتحاد الفرنسي الذى يتحدث الـكثيرون عنه دون أن يعرفوه ؟ رأيى أنه من المستحيل أن تشترك فيه مراكش لأنها دولة متميزة ذات كيان خاص ومقومات شخصية

ولذلك فليس من الممكن مطلقا أن تنضم إلى مثل هذا الاتحاد الغامض) . ومما قاله المقرى : (إننى لا أذكر — وقد توليت الوزارة طوال عهد الحماية الفرنسية فى المغـرب — أنه قامت أزمة بين المراكشيين والفرنسيين ، بلغت مبـلغ الأزمة الحالية) .

وهكذا سجل الجنرال جوان فشل الدبلوماسية العسكرية الفرنسية فى محاولة إقناع الشعب المغربى بالانضمام للاتحاد الفرنسى .

معارضة إصلاحات الجنرال جوان

وأخيراً و بعد أن ملأ الجنرال جوان الدنيا خطباً وكلاماً ، وأشبع البلاد تهديداً و إبعاداً قدم لجلالة السلطان مشروع الحكومة الجديدة ، أو ما سماه بإصلاح (المخزن) ، وقد استمرت المذاكرات والمراجعات بين الإقامة والقصر زمناً غير قصير انتهت بتوقيع جلالة سيدى محمد لثلاثة مراسيم تتضمن تجديد نظام الحكومة ، و إدماج تعديلات فى أعمال الإدارة المحلية العليا ، وتعيين خمسة مندوبين لرئيس الوزارة بدرجة وكلاء وزارات للاشراف على أهم الإدارات أى المالية والزراعة والتجارة والأشغال العامة والإنتاج الصناعى والمناجم والبريد والتلغرافات والتليفونات والشئون الإجتماعية والصحة العمومية ، و إنشاء منصب قضائى ليقوم ببحث النصوص الخاصة بالقوانين واللوائح قبل عرضها على جلالة السلطان للموافقة عليها .

وينص هذا النظام على عقد مجلس للوزراء برياسة جلالة الملك كلما رأى جلالته ضرورة ذلك ، بينما يجتمع أعضاء الوزارة بالمديرين الفرنسيين مرة فى كل شهر تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء لبحث المسائل ذات الأهمية العامة .

وقال مراسل الاسيوشيتدبرس : إن هذا القرار هو أول الإصلاحات الهامة التى ستحدث فى المستقبل ، و إن الوزارة ستشمل عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين ، و إن فرنسا ستحتفظ بمسؤولية الشئون الخارجية والدفاع ، وقال متحدث بلسان الخارجية الفرنسية : إنه لا يضمن أن برلمانا سيؤسس فى المغرب الأقصى عاجلا ، ولكن ذلك قد يحدث يوما ما و إن فرنسا تريد أن تحول مراكش إلى دولة ديمقراطية حديثة ، وأن تزيد من مسؤولية المراكشيين وسلطتهم .

وقد أذاعت وكالات الأنباء الفرنسية والأجنبية هذا الخبر ، وعلقت عليه

صحف فرنسا بما يصوره إصلاحاً حقيقياً يتدرج بالمغرب نحو حكم ذاتى سريع ، ولذلك تعجلت وضع المسألة عند نصابها فأدليت للصحف العربية ووكالات الأنباء بالتصريح الآتى بعد يوم واحد من صدور المراسيم المذكورة :

« فى الوقت الذى تموج فيه مراكش بالجنود المتعددة ، وفى الوقت يعزل فيه القواد ويعتقل العاملون فى مختلف الجهات ، وتطلق النار على سكان القبائل المحتجة — يكثر الجنرال جوان من التحدث عن تشريك الأهالى فى الحكم ، وعن الاتجاه الديموقراطى الذى يجب أن تسير فيه سياسة الحماية الفرنسية فى مراكش ، ولكى يثبت إخلاصه فى هذا التشريك يستصدر أمراً بتعيين بعض الشبان من قدماء الموظفين فى مصالح كانت ولا زالت من اختصاص الصدر الأعظم يعمل فيها بمعاونة كتابه العديدين ، أى إن كل ما هنالك هو إطلاق إسم المندوب أو نائب الصدر الأعظم فى هذه المصالح الجديدة على هؤلاء الشبان .

والذين يدركون حقيقة الإدارة المراكشية يعرفون أن المصالح الإدارية كلها تابعة للاقامة العامة ، وأن جميع الشؤون تدرس وتحضر بواسطة الرؤساء والمديرين الفرنسيين ، ثم ترسل إلى الإدارة المراكشية حيث تترجم المشروعات وتعرض على كاتب الصدر المختص ، وهذا ما لم يتغير إلى الآن .

والمعروف أيضاً أن جميع الملفات والوثائق الإدارية ليست فى دار (المخزن) ، ولكن فى الإقامة العامة ، وفى الإدارة الشريفة التى يترأسها فرنسى ، وتعتبر فى نظام الحماية صلة الوصل بين المقيم العام والمخزن ، فليس فى تعيين خمسة موظفين فى مناصب جديدة غير ذر الرماد فى العيون ، خصوصاً وأن مراسل الأسوشيتيدبرس قال إن هذه مقدمة لتكوين حكومة فرنسية عربية تتألف من عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين ، وهذا ما أعلن (حزب الاستقلال) رفضه مراراً نظراً لكونه لا يتنافى فقط مع السيادة المراكشية بل حتى مع نظام الحماية الذى يعترف لمراكش بشخصيتها وكيانها الخاص .

ومن المهم أن نذكر أن هذا المشروع وما يلحقه من تأليف وزارة مشتركة

قد سبق أن عرضه علينا مسيو لابون المقيم العام السابق وأعلنا رفضنا له فى ذلك الحين ؛ لأنه فى الحقيقة شكل من أشكال الحكم المباشر الذى تسير عليه السياسة الاستعمارية فى مراكش ، ومابرح حزب الاستقلال متمسكا بموقفه، ويعتبر أن الاتجاه الجديد إنما هو خطوة فى تنفيذ ما يسميه الجنرال جوان بالإصلاح الديموقراطى ، وهو تكوين مجلس شورى مشترك نصفه من المراكشيين ونصفه من الفرنسيين ، ومجالس بلدية و إقليمية كذلك ، وقد صرحت للمقيم السابق بمحضر أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وكاتب الحماية العام بأننا لا نقبل أبداً أن يصبح للجالية الفرنسية أى حق فى الإدارة ولا فى الاستشارة ؛ لأنهم أجانب فى بلادنا ولا يمكن أن نسمح لهم بأى حق من حقوق المواطن المراكشى ما داموا متمسكين بجنسيتهم الفرنسية .

فسياسة المقيم الجديد تريد أن تغتصب البقية الباقية من مظاهر وجودنا كأمة ذات سلطان ، وشعب ذى سيادة ، ولذلك فلا يمكن أن تحظى منا بغير المعارضة والمقاومة الدائمتين ، أما التلويح لنا بالديمقراطية ، فلن يخدعنا نحن ولا أي مخلص من أفراد الشعب المراكشى عن الحقائق الملموسة .

فحزب الاستقلال لا يقبل أي حل لا يقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال الكامل وتحرير الأمة من الحجر الأجنبى .

وفى الوقت الذى أدليت فيه بهذا البيان فى القاهرة كانت اللجنة التنفيذية للحزب توزع بياناً فى نفس المعنى ختمته بقولها : (ومجمل القول أن كل عمل ينجز فى دائرة الحماية لن يحقق التطور المنشود ، وأن أول إصلاح حقيقى هو إلغاء الحماية وتأسيس حكومة مؤقتة تنظم انتخاباً حراً عاماً لمجلس وطنى يضع دستوراً للبلاد) .

وقد استدعت اللجنة التنفيذية بعد ذلك مجلس الحزب الأعلى فانعقد بالرباط فى دورة استثنائية ، وبعد دراسة الحالة السياسية الحاضرة والاطلاع على البلاغ الذى أذاعته بواسطة الصحف وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٥ يوليو

سنة ١٩٤٧ وعلى خطب وتصريحات المقيم العام الجنرال جوان بمجلس شورى الحكومة ، وبمختلف المدن المغربية تأكد لديه أن الحكومة الفرنسية تريد أن تدع سياسة الحكم المباشر التى خرقت بها نظام الحماية منذ تأسيسه وأن تعطيها صبغة قانونية ؛ فإذا كانت الظهائر التى صدرت فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٤ يوليو تنص على مجرد تغييرات بسيطة فى نظام المخزن ، وعلى تعيين مندوبين تقتصر مهمتهم على الربط ، ولا سلطة لهم ولا نفوذ ، ولا تعطى للاجتماع الذى ينعقد شهرياً بين الوزراء والمديرين الفرنسيين صيغة مجلس وزارى ، فإن بلاغ وزارة الخارجية يعتبر هذه الهيئة مجلساً وزارياً نصف أعضائه مغاربة ، والنصف الآخر فرنسيون ، ولا يشك أحد فى أن الفرنسيين كانوا وسيبقون داخل هذه الهيئة الجديدة أصحاب الحل والعقد .

كما تبين للمجلس الأعلى أن ما ترمى إليه الحكومة الفرنسية وإقامتها العامة بالرباط هو التدرج بالمغرب نحو الاتحاد الفرنسى لإلحاقه بفرنسا والقضاء على شخصيته والحيلولة بينه و بين تحقيق مطالبه واسترجاع استقلاله .

لذلك قرر المجلس الأعلى للحزب .

١ — أن ينبه الرأى العام المغربى إلى أن الإصلاح الذى يحقق التطور المنشود لا يتيسر إلا على يد حكومة مغربية حرة تتمتع برضى الملك وثقته ، وتستمد قوتها من الشعب بواسطة مجلس يمثله حق التمثيل ، وأن يوجه النظر إلى ما فى السياسة الفرنسية الحالية من مناورات وتضليل يقصد به صد المغرب عن السير فى الطريق الرشيدة التى سنها صاحب الجلالة لشعبه الوفى فى خطبه وتصريحاته فى كل مناسبة ، ولا يخفى أن الانخداع بهذه السياسة يعتبر بمثابة انتحار وقضاء مبرم على وجودنا كأمة .

٢ — كما استنكر المجلس ما تسير عليه الإدارة الفرنسية من خنق للحريات العامة وعدم الاعتراف بالحقوق النقابية للعملة المغاربة والتضييق بهم وتشديد الرقابة على الصحف المغربية ، ووضع عراقيل جديدة للتجول والسفر داخل

المغرب وخارجه ، والتحريض المستمر بإظهار القوة فى كل مناسبة ، واستفزاز العواطف بتصريحات عنيفة لا موجب لها إزاء شعب أعزل يدافع عن حقه فى الحياة بالطرق المشروعة .

٣ — كما قرر المجلس أن يحتج الحزب بشدة على سلوك الحكومة الفرنسية سياسة تتجاهل إرادة الشعب المغربى ومطامحه ، ولا تساير التطور العالمى ، ولا تحترم المواثيق الدولية التى شاركت فرنسا فى وضعها والتزمت بتطبيقها ، ويعتبر أن تلك السياسة التى تناقض وضعية المغرب الدولية تخالف حتى نظام الحماية المتلاشى الذى تدعى الحكومة الفرنسية التشبث به ، مع أنه لا يسمح لهذه الحكومة أن تسعى — بدعوى إدخال إصلاحات على المغرب — فى أسباب القضاء على جوهر السيادة المغربية وكيان الدولة الشريفة بعد أن التزمت باحترامها

وقد احتج المجلس الأعلى على ما فى تصريحات ممثل الحكومة الفرنسية بالمغرب من مس بكرامة جلالة الملك المحبوب واحتقار الشعب المغربى .

وأعلن المجلس الأعلى باسم الحزب بهذه المناسبة أمام الرأى العام الدولى أن المغرب قُطر عربى إسلامى ، صمم عزمه الأكيد على نيل كامل حقوقه واستقلاله واسترجاع مكانته بين الدول .

* * *

ومن جهة أخرى فإن تصريح وزير الخارجية الفرنسية ، وحديث رئيس وزارة فرنسا أحدثا فى الرأى العام المغربى قلقاً كبيراً ؛ إذ أصبح — وفق ما يقتضيه كلام الوزيرين الفرنسيين — المديرون الفرنسيون فى صفوف وزراء الحكومة المغربية ، لذلك توجه وفد من ممثلى الصحف الوطنية للقصر العامر وقدموا لكاتب مولانا الخاص يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٧ الرسالة الآتية طالبين منه رفعها لجلالة الملك :

(بعد ما أذيعت ظهائر ٢١ يونيو سنة ١٩٤٧ المتعلقة بتعديل المخزن الشريف نشر وزير الخارجية الفرنسية بلاغاً فى الموضوع بتاريخ ٥ يوليو سنة

١٩٤٧ ، وكذلك رئيس الحكومة الفرنسية مسيو رامادييه أدلى بتصريح يتعلق بالتنظيم الجديد ، وكل من البلاغ والتصريح لا يتفق مع مقتضيات الظهائر المذكورة فى نصوصها الرسمية ؛ إذ تقضى هذه النصوص التشريعية بأن المندوبين هم ممثلون لسعادة الصدر الأعظم ، كما أنه لا يفهم منها أبداً أن المديرين الفرنسيين ارتفعوا لمراتب الوزراء ، بينما يقضى بلاغ الخارجية الفرنسية وتصريحات مسيو رامادييه على حسب ما نشرته الصحف أن المديرين يعتبرون وزراء حقيقيين ، وأما المندوبون فهم مساعدون لهم .

وبما أن هذا التأويل أحدث اهتماما كبيرا فى الرأى العام المغربى ، وتأثيراً عظيما فى نفوس المغاربة ، فإننا نرجو من جلالتكم أن تتفضلوا بتوضيح الحقيقة حتى تهدأ الخواطر وتطمئن الأفكار .

وللجواب على هذا الطلب أصدرت الكتابة الخاصة بجلالة الملك ، بلاغا مؤرخا فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٧ جاء فيه :

« فى مثل هذه الأشياء لا ينبغى الاعتداد إلا بالنصوص التشريعية ، وعليه فإن منطوق ومفهوم الظهائر المتعلقة بالتعديل الحكومى كاملا الوضوح ، وقد اندهشنا نحن أيضا كما اندهش الرأى العام المغربى لشكل التأويل الفرنسي ، خصوصا ونحن نعلم أن الوضوح والتمسك بالمنطق من مميزات الفرنسيين .

والظهائر الثلاثة لا تترك مجالا لأى تأويل ، وأحسن تدقيق نعطيه هو تحليلها فنصوصها تقضى :

١ — بأنه قد زيد فى عدد مندوبي وزيرنا الصدر الأعظم .

٢ — بأننا نظمنا اجتماع وزرائنا تحت رئاسة جنابنا كلما رأينا ذلك ضروريا .

٣ — بأننا نظمنا كذلك اجتماعا شهريا لوزرائنا بالمديرين الفنيين الفرنسيين لمصالحنا الشريفة تحت رئاسة وزيرنا الصدر الأعظم .

وعليه فالمديرون الفرنسيون بقوا كما كانوا فى الماضى ، موظفين فنيين

لحكومتنا الشريفة ، ومن تحصيل الحاصل أن نؤكد كون المندوبين إنما هم ممثلون لوزيرنا الصدر الأعظم ، وليسوا بمعاونين المديرين الفنيين .

فليطمئن شعبنا المخلص وليظل هادئا ؛ فنحن متيقظون بعون الله فى حراسة مصالحه ، ولن نجد راحة إلا فى اليوم الذى يحل فيه شعبنا المكان اللائق به بين الأمم ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

مصطاف افران فى ١٢ رمضان سنة ١٣٦٦ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٤٧

وهكذا وضع صاحب الجلالة حداً للمناورات التى أرادت الديبلوماسية العسكرية الفرنسية أن تجر بها البلاد نحو الغاية التى فشل فيها مسيو لابون من قبل ، وهى تكوين حكومة مشتركة ، مع أن الأمر لا يزيد على إحداث مناصب جديدة ، وتجديد للاجتماع الذى كان ألغى لمجلس الوزراء أمام جلالة الملك ، واجتماع الوزراء بالمديرين الفنيين للاستنارة بآرائهم فيما يعرض داخل الشهر من مشروعات .

على أن هذا الإصلاح البسيط الهزيل نفسه ظل حبراً على ورق ؛ فلم يشترك هؤلاء المندوبون فى أى عمل حقيقى ، بل ظلوا كما كانوا من قبل — وكما تنبأ به بلاغ حزب الاستقلال — كميات مهملة ، وظلت السلطة كلها فى يد الولاة الفرنسيين يصرفونها كيف يشاءون . ولقد شهد بهذا واحد من هؤلاء المندوبين هو الأستاذ الكبير السيد عبد السلام الفاسي نائب الصدر الأعظم فى المعارف العمومية ؛ فقد صرح لمراسل الفيغارو بما يأتى : إنه لا قيمة للمنصب الذى أشغله الآن ؛ فقد صدرت المراسيم الجديدة بشأن الإصلاح الوزارى ، ولكن لم يتخذ بمقتضاها أى إجراء ، فعلينا أن ننتظر ما سوف يحدث فى المستقبل) .

ونقول نحن بعد أن مضت سنة كاملة على هذا الإصلاح المزعوم إن (دار لقمان) ما تزال على حالها ، وإن الحكومة المغربية ما تزال عبارة عن هيئة لا اعتراف لمقرراتها ولا نفوذ لرجالها ، فإن المدارس التى تأذن مندوبية المعارف بفتحها وتعين لها الأساتذة الأكفاء تكون محل تدابير زجرية تؤدى إلى إقفالها

من طرف المراقبة الفرنسية ، والموظفون الذين تعزلهم الصدارة العظمى تعود الإقامة العامة فتوليهم بالرغم عنها ، ومع ذلك يزعمون أن الجنرال جوان حل بالمغرب ليجدد الحكومة الشريفة ويسير بها نحو تطور عصرى يجعلها من الحكومات الديموقراطية الكبرى .

***

أما الإصلاح الثانى الذى عرضه الجنرال جوان لمصادقة جلالة الملك فهو تكوين مجلس شورى مختلط ، نصفه من المغاربة ونصفه من الفرنسيين ، مع إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب الحر المباشر ، وإعطاء المغاربة حق الانتخاب من درجتين .

ومن المعلوم أن ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة لم تصادق على تأسيسه الحكومة الشريفة قط ، وأنه كان يشتمل على ثلاثة أقسام : قسم فرنسي يتركب من مندوبى المصالح العامة ومندوبى الغرف التجارية والفلاحية والصناعية الفرنسية ، وقسم ثالث انتخابى تختاره الجالية الفرنسية ، وقسم مغربي وكان كله معيناً من طرف الحكومة ، فالمشروع الأخير يرمى إلى تكوين مجلس مشترك نصفه من المغاربة الذين يعينون من طرف الحكومة ومن طرف الغرف التجارية والمختلطة ، ونصف من الفرنسيين يعينون بانتخاب مباشر من طرف السكان الفرنسيين بالمغرب الأقصى ، وهذا هو المشروع الذى سبق أن رفضناه المقيم العام لابون ، كما سبق أن رفض المصادقة عليه مولانا أيده الله ، فلم يكن من المعقول أن ينجح الجنرال جوان فيما فشل فيه من قبله ، ولذلك فإن سيدنا نصره الله رفض إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب ، وطالب بأن يعطى هذا الحق المغاربة ، كما رفض المصادقة على مجلس مختلط يجتمع منفرداً أو مجتمعاً ؛ لأنه لا محل لتدخل الجالية الفرنسية فى شئون المغرب الداخلية .

وقد أرادت الأوساط الفرنسية استغلال معارضة جلالته لمشروع الإقامة العامة كى تتهمه بعدم رغبة جلالته فى السير بالبلاد نحو الاتجاه الديموقراطى ،

فأذاعت الصحف الفرنسية أن جلالته يعارض فى إعطاء المغاربة حق الانتخاب ، وإزاء ذلك أذاعت الكتابة الخاصة لجلالته البلاغ الآتى :

(إن جلالة الملك اندهش كثيراً حينما قرأ في صحيفة (لا فيجى ما روكان) الصادرة يوم ٢٤ سبتمبر التعليق الذى علقت به هذه الجريدة على بلاغ الإقامة العامة ، فقد صرح المعلق بأن جلالة الملك يعارض فى إعطاء حق الانتخاب للمغاربة ، وذلك ما يخالف الحقيقة . إن جلالة الملك بعيد عن أن يرفض حق التصويت لرعيته المخلصة ، بل إن جلالته ما فتىء يطالب بإعطاء شعبه هذا الحق ، ولكن فى الدائرة التى تضمن كامل المساواة بينهم .

وجلالته يعلق أهمية كبيرة على أن تكون درجة الانتخاب عند المغاربة مماثلة بكل معانى الكلمة للانتخابات التى تقع عند الشعوب الحرة) .

وإذن فجلالته إنما يعارض فى أن يبقى المغاربة غير متمتعين بالانتخاب فى كامل درجاته ، والإقامة العامة هى التى تأبى أن يحصل المغاربة على هذا الحق الذى يجعلهم يسيطرون بأنفسهم على مراقبة أعمال الدولة وشؤونها .

وقد رفضت مصلحة الرقابة التابعة للاقامة العامة أن تترك البلاغ الملكى السابق ينشر أو يذاع ، فتولى مكتب الاستعلامات والدعاية التابع لحزب الاستقلال بباريس إذاعة البلاغ الشريف وتوزيعه على سائر الوكالات الأجنبية .

وكل ما وقع بعد هذا الصراع أن مشروع الإقامة العامة قد طوي أو أرجىء على الأقل ، بينما صدر ظهير شريف بتنظيم غرف مغربية تجارية وصناعية وفلاحية مستقلة عن الغرف الفرنسية يكون أعضاؤها منتخبين .

وقد حملت السلطات الفرنسية بعد صدور هذا الظهير على (حزب الاستقلال) وسلطت عليه الإذاعة الرباطية التى هى تحت الرقابة الفرنسية ، ولكن ذلك لم يثن الحزب عن طريقه ، وكان موقفه حكيما جداً وذكياً جداً ، فقد أعرض عن الاعتداد بكل إصلاح للمقيمين ، وأبى أن يدخل رسمياً فى انتخابات الغرف المغربية الجديدة ، ولكنه سمح لأنصاره بأن يرشحوا أنفسهم على مبادئه ،

وعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية حرمت بتدخلها من حق الانتخاب أغلبية التجار والصناع والفلاحين واستعملت وسائل الضغط والإغراء وسائر أنواع الحيل والتدليس لإبعاد من لا يتفق وأنظارها ، فإن ثمانية وتسعين فى المائة من المصوتين أعطوا صوتهم للمرشحين على مبادئ الحزب وعقيدته ، وهكذا انذهل الفرنسيون من تأييد الأمة كلها لهذا الحزب العتيد .

ولقد بدأت الغرف المغربية الجديدة نشاطها بالمطالبة برفع الحجز التجارى وحرية الإيراد والإصدار ، وافتتحت مكاتبها فى كل الجهات ، وشجعت المنتخبين الأهالى بتكوين المعارض ، وكان موقف ممثليها فيما يسميه الفرنسيون بمجلس شورى الحكومة موقفا مشرفا أعرب عن قيمة النخبة من أنصار الاستقلال ورجاله الذين يعرفون كيف يواجهون المسائل ويعالجون المشاكل ، وقد كانت التقارير التى قدمها الأستاذ محمد الزغارى وأحمد اليزيدى ومحمد العراقى وعمر السبتى ومحمد الاغزاوى وغيرهم مثالا يحتذى فى الدقة وحسن التقدير للأشياء وقد صرح الملاحظون بأن ممثلينا لم يكونوا يهتمون بنقد الجزئيات أو اقتراحها ، وإنما كانوا يهتمون بتقعيد قواعد ومبادىء للادارة المغربية وسياستها المالية والاقتصادية والثقافية تختلف كامل الاختلاف مع قواعد السياسة الأهلية التى تتبعها الحماية الفرنسية .

ولقد أخبرنى مندوب الحزب المحلى بفرنسا الأستاذ عبد الرحيم بن أبى عبيد أن صديقنا المسيو دو بيريتي بلغه رسميا تنويه رئيس الجمهورية الفرنسية ، وإعجابه بالمقررين المغاربة وتهنئته لحزب الاستقلال ورجاله ، ومن المعلوم أن رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو فانسان أوريول من رجال فرنسا الأحرار الذين يقدرون الجهود الإنسانية قدرها ، ولذلك فإننا لا نرى فى تهنئته إلا دليلا على جاذبية العدل واحترامها فى نفسه .

* * *

ومن الإصلاحات التى عرضها الجنرال جوان على جلالة الملك ، تنظيم

المجالس البلدية المغربية على أساس البلديات المختلطة ، وقد أمر سيدنا بتشكيل لجنة مغربية لدراسة المشروع ، وقد علمنا من بعض الجهات المطلعة أن هذه اللجنة رفضت مبدأ الاختلاط بل حتى مبدأ إعطاء الفرنسيين حق تأسيس مجالس بلدية بمراكش ، أو الانخراط بصفة ما فى المجالس البلدية المغربية ، كما أنها وضعت الأسس الصالحة للبلديات المغربية على غرار البلديات ومجالسها فى الأمم الديموقراطية .

وأما فكرة اللامركزية الإدارية التى أرادها المسيو لابون وأشاد بها الجنرال جوان فى خطبه ، والتى كتبنا فى معارضتها عدة مقالات فى الصحف العربية بمصر ، ورأينا فيها شكل إقطاعية جديدة يريد ممثل فرنسا تدشينها ، فيظهر أنها دخلت فى خبر كان ؛ إذ أصبحت تصريحات الجنرال حولها تضعف مرة بعد أخرى .

والخلاصة أن الجزئيات التى تعرض اليوم من طرف الإقامة العامة لا تواجهها الحكومة الشريفة ولجانها الفنية ، ولا ينظر إليها الشعب المغربى ورجال حركته إلا من جهة صلتها بالتحرر القومى ، أى أن المقياس الذى تقاس به هو مقدار ما تؤديه للاستقلال المغربى من خدمة ، ومقدار ما تستخلصه من يد الأجنبى من حق ، ثم هى بعد ذلك شىء لا يرضى المغاربة ما دام لم يسبقه اعتراف باستقلال المغرب الأقصى وحرية أبنائه .

فشل الجنرال جوان أمام جلالة الملك

لم يفتأ الجنرال جوان منذ قدومه للمغرب ينذر فى خطبه وتصريحاته بإهلاك الدنيا إذا لم يصل لتحقيق مشروعاته ، ولكن الشعب أثبت له تضامنه فى مقاومة الطغيان ، وجلالة الملك استمر فى معارضة ما لا يتفق ومصلحة البلاد من اقتراحاته ، وطبعي أن يزداد غضباً كلما ازداد فشلا ، وأن يحاول استعمال القوة كلما لم يجد قبولا ولا إذعاناً ، وقد هاجه ما رآه من التفاف الأمة حول جلالة الملك وولى عهده الكريم ، وراعه ما تلاقيه الأسرة الكريمة من استقبال الشعب وتمجيده كلما برزت للبيان ، وأغضبه ما يدوى به الفضاء فى كل المناسبات من هتاف للاستقلال ونداء للحرية ، ورأى فى كل ذلك مساساً بكرامته وبكرامة الدولة الحامية ، وإن كان فى الحقيقة لا يرمى لأكثر من التعبير عن شعور الشعب وعواطف الجمهور ، ولقد عرض الجنرال على جلالة الملك توقيع ظهير أعدته الإقامة العامة يحظر على الشعب أن يهتف بالحرية والاستقلال أمام جلالة الملك أو فى الحفلات التى يشرفها ولى العهد ، وكان هذا العرض بمناسبة عزم سيدنا عَلَى تدشين مجموعة مدارس مدينـــة مراكش ، وافتتاح مجموعة مدارس محمد الخامس بالرباط ، وقد كان جواب صاحب الجلالة بالطبع الرفض البات للاقتراح ، والتأكيد لحق المراكشيين فى أن يهتفوا للحرية وينادوا بالاستقلال ، ولما حاول الجنرال جوان مراجعة جلالته فى الموضوع تركه جلالته منفرداً فى ردهة الاستقبال ، فاحتد المقيم العام وأمر بمنع ولى العهد من المشاركة فى الحفلات العامة .

وكانت هذه المشادة قبل عيد العرش الماضى بأيام ، (أى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٤٧) ، ولما حل عيد العرش ألقى مولانا أيده الله خطابه التقليدى فأكد

فيه تصريحاته السابقة بمدينة طنجة ، وكان من ضمن فقراته ما يأتى : (ولم نَعْدُ الخطة التى اصطفيناها لأنفسنا فى خدمة بلادنا ، والسعى وراء مصلحة شعبنا ، والإخلاص لمبدإ الإسلام الديمقراطى ، وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايانا المخلصون ما يحق لهم جميعاً من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية وتحظى كأمة عربية مسلمة في وحدتها وسيادتها تتربع مكانها الذى تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها من حقوق) فاعتبر الجنرال جوان هـذه الفقرات ماسة بحقوق فرنسا فى مراكش ، وهى في الحقيقـة جواب لتأكيدت الجنرال جوان فى خطبه : أن مستقبل المغرب الأقصى هو فى دائرة الدول الغربية ، فبعث المقيم العام لجلالة الملك رسالة احتجاج وتعريض أجابه عنها جلالته بما هال الجنرال وأيقن معه أن سياسته الإرهابية لم تجد شيئاً

ولـكن هذا الفشل المتوالى لم يمنع الجنرال جوان من الاستمرار في تنفيذ خطته المبنية على التحدى ، وتناسى سلطات الملك الشرعية ، فأخذ يعين بعض الحـكام من غير رجوع لجلالته ، ثم أحدث مناصب سماها (خلفاء القمع) وهى عبارة عن وكلاء لحكام المدن فى كل من الدار البيضاء ومراكش وفاس والرباط يعينون من بعض أذناب الفرنسـيين ، وبجانب كل واحد منهم ضابط فرنسي للقيام بقمع الحركة الوطنية والتجسس على أفراد الشعب .

وبما أن إحداث مناصب فى الإدارة المغربية لا يمكن أن يقع إلا بمقتضى تشريع رسمى يقدمه رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) بصفته وزيراً للداخلية ، ويصادق عليه جلالة الملك ، وبما أن المقيم العام تجاوز حدود وظيفته حتى فى دائرة الحماية فقد أبت وزارة الداخلية الاعتراف بهذه المناصب ، وأبى جلالته قبول الأمر الواقع ، فبعث رئيس الوزراء رسالة احتجاج واستنكار المقيم العام .

وحيث إن الإقامة العامة تجاهلت هذا الاحتجاج فقد بعث جلالته رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يعتبرها المطلعون نقطاً ديبلوماسية استعرض فيهـا جلالته جميع تصرفات الجنرال جوان التى لا تتفق حتى مع

مقتضيات الحماية ونصوصها ، وقد تعرض جلالته فيها لحق مراكش فى استقلالها وحق الشعب المراكشي فى المطالبة به كسائر شعوب الدنيا .

وقد حاولت وزارة الخارجية الفرنسية أن تكتم نبأ اشتداد الأزمة بين القصر الملكى والإقامة العامة ، وعمدت إلى خلق جو الحديث عن التفاوض بين فرنسا ومراكش ، و إذاعة شؤون تتعلق بمسجد باريس والمستشفى المتصل به ، و إزاء ذلك فضح مكتب الدعاية والنشر لحزب الاستقلال بباريس خبر الأزمة والرسالة الملكية ، فأذاعته لأول مرة (بارى برس) و (فران تيرور) ووكالة الأنباء الفرنسية ، ونقلته عنها سائر الصحف الفرنسية والبلجيكية والسويسرية والإنجليزية ، فاضطرت وزارة الخارجية الفرنسية للاعتراف بالرسالة ومحاولة التقليل من أهمية الحوادث .

وقد استطاع مراسل (بارى برس) أن يأخذ من الجنرال جوان تصريحاً يعترف فيه بأنه « إزاء المظاهرات الشعبية التى يقوم بها الوطنيون المراكشيون هاتفين بالحرية والاستقلال ، و إزاء رفض الملك المصادقة على اقتراح بمنع هذه المظاهرات اضطر المقيم أن يمنع الملك والأمراء من الظهور فى الحفلات حتى لا يجد الشعب سبيلا لإظهار عواطفه العدائية نحو الحماية .

وقد اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية هذا التصريح توريطاً من المقيم العام لها فى سياسة عدائية نحو المغرب الأقصي ؛ لأنه يعترف بارتكاب ما يعتبر تجرؤاً على مقام العرش وعاهله الكبير ، فكلفت المقيم العام بتكذيب الحادث ، وقد صدر التكذيب وتناقلته صحف فرنسا فى شيء من الهزء والسخرية .

و بينما الحكومة الفرنسية تبحث فى وسائل حل هذه الأزمة إذا بالإقامة العامة تواصل أساليبها العدائية نحو جلالة الملك ، ولكنها فى هذه المرة تقنعت بقناع الخائف المهزوم فأخذت توزع منشورات ممضاة بحزب الله أو حزب الإخوان المسلمين تهاجم فيها الملك وأسرته وولى العهد والأميرة عائشة ، فثارت ثائرة الجمهور وأخذ يهتف بسقوط الجنرال جوان والحماية الفرنسية ، وكادت القضية

تتطور إلى مناورات عسكرية لولا دعوة جلالة الملك الشعب إلى الهدوء .

وقد استطاع أحد كبار الموظفين بالحكومة المغربية أن يهتدي لمعرفة الخط الذى كتبت به المنشورات حيث تبين له أنه خط شخص يسمى محمد فرفره — وهو موظف قديم بالإقامة العامة الفرنسية، وسبق أن كان كاتباً للمار يشال ليوطى ، وهو اليوم ملحق بالسكرتارية السياسية للمقيم العام — وقد عرض مكتشف الخط الأمر على المحكمة العليا المغربية ، فاستدعى رئيسها المتهم وتولى استنطاقه بنفسه (لأن النيابة فى يد الشرطة الفرنسية) ، و بعد أن أنكر المتهم عاد فاعترف بأنه هو الذى تولى نسخ المنشورات ، كما اعترف بأن الذى كتب النص الأصلى هو الضابط الفرنسى دوساز أحد موظفى الشؤون السياسية ، وقد اعترف فرفره بأن سيارة من الإقامة العامة كانت تتولى نقله ليلا لإدارة الشؤون السياسية حيث ينسخ المنشورات مقابل مبلغ مالى هام ، و بعد أن اعترف أمام رئيس المحكمة العليا عرض أمام قاض شرعى وشاهدين رسميين فأكد اعترافه السابق وصرح بأنه يدلى بذلك اختياراً ودون أن يكون عليه أى ضغط .

و بمجرد ما علم المستشار الفرنسى بهذه التصريحات التى تعتبر حجة على الإقامة العامة تدخل فى الموضوع ، وطلب أن تحال القضية على المحكمة الابتدائية بدعوى الرغبة فى أن تجرى القضية مجراها الطبيعى ، فأحيلت بناء على ذلك إلى محكمة مدينة الرباط حيث أعيد استنطاق المتهم بمحضر قاض جديد وشاهدين رسميين والمندوب الحكومي الفرنسي ، فكرر المتهم نفس الاعترافات وسجل كلامه وأمضاه ، كما أمضاه معه كل الحاضرين ومن ضمنهم المندوب الفرنسى .

و إزاء الحقيقة التى لم يجد المندوب الفرنسى عن إمضائها محيداً ثارت أعصابه وأخذ يدافع عن المتهم بأنه مصاب بالجنون ، محاولا بذلك إخراجه من السجن الذى زجته فيه المحكمة المراكشية بدعوى عرضه على الأطباء ، ولكن رئيس المحكمة العليا أمر بإقفال السجن واحتفظ بالمفتاح ، فذهب المندوب الفرنسى وكسر باب السجن وأخرج المتهم ، وعندما بلغ الخبر جلالة الملك بعث فى الحين

طبيبه الخاص ليتولى هو وطبيب المحكمة فحص المتهم ، و بعد فحصه شهد الطبيبان بتمتعه بكامل قواه العقلية فأعيد إلى السجن ، ثم ادعت الإقامة العامة أن أمره يجب أن يرجع للمحاكمة الفرنسية ، وأخيراً أطلقت سراحه بعد ما عزلت الكولونيل لوكونت السكرتير العام للشؤون السياسية الذى كان المدبر الأول لحركة هذه المناشير، ولا يزال القصر متمسكا برأيه فى الموضوع .

وأياً ما كانت النتيجة فإن الفشل الذى صحب سياسة الجنرال جوان فى جميع مظاهرها لم يتقدم له مثيل فى تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب .

فشل آخر للجنرال جوان

أشرنا سابقاً إلى المحاولات العديدة التى قام بها الجنرال جوان لبعث رؤوس الفتنة من رجال الطرق من أوكارهم ، وأوضحنا فشله فى هذا الباب ، ثم عرجنا على بعض المنشورات التى كانت تذيعها السكرتيرية السياسية للحماية باسم (حزب الوحدة الإسلامية) الذى لا وجود له ، وقد كان ذلك بمثابة مراحل يبحث فيها الجنرال عن فئة من المغاربة تتعاون معه أو يموه بالاتصال بها على الحكومة الفرنسية والرأى العام الأجنبى موهما أن هنالك قسما من المغاربة لا يوافق (حزب الاستقلال) على خطته ، ولا يساير جلالة الملك فى سياسته .

وقد كانت سياسة حزبنا هى عدم الاتصال بالجنرال برغم ما حاوله مع اللجنة التنفيذية صديقنا مسيو دو بيريتى ، وذلك لا لأن إخواننا يرفضون الاتصال من أصله ، ولكن لأن الجو الذى خلقته سياسة الجنرال جوان ليس من شأنه أن يساعد على التواصل ، وأحرى التفاهم فى أى موضوع يعود بالنفع على البلاد .

لذلك وجه الجنرال وجهته نحو بعض من ظن فيهم الاعتدال إن حقا وإن باطلا ، فاتصل فى الصيف الماضى الكولونيل لوكونت (الذى تولى كبر المناشير الأثيمة وعزلته الإقامة لذلك) بممثل المعتدلين ، وعلى مائدة الشاى جرت محادثة بين الفريقين أدت إلى مقابلة ثانية بمكتب الشؤون السياسية (هذه الإدارة التى قاطعها الوطنيون منذ حوادث مكناس عام ١٩٣٧) ، وكانت المقابلة الثانية تضم زعماء هذه الكتلة المعتدلة ، وانتهت المباحثات إلى تحديد المبادىء ، ويقول الجنرال فى بعض تصريحاته بباريس إن القوم قدموا له مذكرة فطلب منهم أن يعرضوها أولا على جلالة الملك لأنه هو الذى يمكنه أن يقول للجنرال أريد

كذا وكذا ، فيعرضه على الحكومة الفرنسية ، وهى التي تتحمل مسؤولية القبول أو الرفض !

وقد ظلت هذه المذكرة سراً مكتوماً بنصها الرسمى إلى اليوم ، ولكن نشرت منها فقرات بالقاهرة لم تنشر بالمغرب ، ونشر بالمغرب ما لم ينشر بالقاهرة ولذلك ظلت لحد الساعة غيبا لا نستطيع الحكم عليه بإطلاق .

وقد قرر المجلس الأعلى للحزب عدم التعرض لهذه المذكرة ، ولا مقابلة الشتائم التى يذيعها أصحابها فى الحزب بالمثل ، ولكن متى نشر شيء منها يحكم الحزب بما يراه موافقا للصالح العام .

والذى يستخلص مما نشرته صحيفة البلاغ المصرية الغراء هو أن الصورة التى وافق عليها (فيما يزعم الكاتب) المقيم العام وظفرت بتأييد الملك تتلخص فى النقط الآتية :

١ — استرجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقاً تاماً ، وتحقيق استقلال الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفى دائرة ملكية دستورية .

٢ — الاتجاه بالمغرب فى مرحلة انتقالية تسمح له بأن ينظم شؤونه تنظيما حراً وبأسرع الطرق نحو مستقبله ومصيره الحر ، أى نحو سيادته التامة واستقلاله المضمون بمعاهدة تحالف وصداقة تبرم طوعاً واختياراً .

... وينص المشروع على ضرورة تهيئة جو سالم من التوتر فى مرحلة الانتقال يتيح للمغاربة تقدماً حقيقياً فى الميادين السياسية والمادية والمعنوية ليتجه المغرب بحزم وفى أقرب وقت ممكن نحو رشده السياسى وحرية تقرير مصيره ، ولتحقيق هذا الجو يؤخذ بالوسائل الآتية :

١ — تعلن فرنسا رسمياً حق الشعب المغربى فى تدبير شؤونه فى أقرب ، وتعتبر مصالح المغاربة ذات أسبقية فى بلادهم مع الصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الحقيق .

٢ — تلغى جميع التدابير الجائرة والتشريعات الاستثنائية .

٣ — إصدار عفو عام على المغاربة الذين نالتهم اضطهادات سياسية فى الماضى
ويكون النظام الأساسى فى مرحلة الانتقال على الوجه الآتى :

١ — تتألف حكومة مغربية ذات صفة مؤقتة ومسؤولية مقررة وتصرف حر ، وتستمد سلطتها من ثقة الشعب وتأييد الملك لتضطلع بقيادة البلاد عن طريق الدستور نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل مع العناية بإصلاح الكيان الاجتماعى وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون المصرى بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الرجال الفنيين المغاربة للاضطلاع بمرافق البلاد العليا فى المستقبل .

٢ — يلغى نظام الحماية المفروض على البلاد فى مارس سنة ١٩١٢ ويستعاض عنه باتفاق مؤقت محدود الأجل على ما روى البلاغ ، وإلى أمد غير محدود على ما رواه مراسل الأبسيرفر ، تبرم بعده معاهدة بين فرنسا والمغرب ، ويمكن إبرام تلك المعاهدة إلى أن تستوفى الشروط السابقة بإعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة للأمة (كذا) .

ويشير المشروع إلى أن الاتفاق المؤقت المشار إليه فى الفقرة السابقة يجب أن يحتوى على بنود تكفل تنسيق العلاقات الفرنسية المغربية ريثما يتم إبرام المعاهدة المرتقبة .

٣ — يعهد إلى مجلس وطنى يمثل الرأى العام المغربى بوضع دستور يصبح فى دائرة ملكية ديموقراطية القانون الأساسى للمغرب المتمتع بحريته واستقلاله ، ويتولى الدستور المغربى الجديد تنظيم السلطات وفصل بعضها عن بعض وتحقيق المساواة بين المغاربة والحريات .

٤ — يلغى نظام المناطق العسكرية المعروفة بالمناطق غير الآمنة .

٥ — تنظيم الجيش الوطنى والشرطة المغربية على أساس استقلالهما .

* * *

ذلك هو ما نشر عن المشروع الذى قدمه المعتدلون للجنرال جوان . والذى بلغنا من جهات متعددة أنه يشتمل على أشياء أقبح مما نشر ، خصوصاً فى مقدمته

التى تعترف لفرنسا بمهمتها التمدينية ، وبأن المغرب لم يصل إلى الدرجة التى تخوله حق الاستقلال الناجز .

وقد توالت الدعاية الفرنسية الترويج لهذا المشروع فى القاهرة فى الوقت الذى رفع فيه سيدنا نصره الله رسالة الشكوى بالجنرال لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وفى الوقت الذى أسفرت فيه انتخابات الغرف المغربية عن إعطاء ثمانية وتسعين فى المائة من المصوتين أصواتهم للمترشحين على مبادئ حزب الاستقلال ، فاضطررنا لوضع الشىء فى نصابه ، وكتبنا عدة مقالات يتخلص معناها فيما يحتوى عليه هذا التصريح الذى أدليت به لمراسل مكتب المغرب العربى بالقاهرة وأذاعته نشرته الخاصة .

« إن ما تلوح به الدبلوماسية الفرنسية من عزمها على إعلان استقلال مراكش وسائر أقطار المغرب العربى إنما هو من باب ذر الرماد فى العيون ، ولا يعقل أن تكون فرنسا فى الوقت الذى تعطل المجلس الكبير بتونس لمجرد احتجاج يرجع لماهية الموظفين ، وتفرض على الصحافة المراكشية هذه الرقابة الخانقة ، وتقوم فى سائر المغرب العربى بالاعتقالات المتعددة لأسباب بسيطة عازمة على شئ غير الاضطهاد وخنق الحريات .

أما المشروع الذى يقال إنه نتج عن مفاوضات جرت بين الجنرال جوان وبعض الوطنيين المراكشيين فإنه لم يعلن إلى الآن بصفة رسمية ، كما لم يعلن أحد من هؤلاء الوطنيين أنه راض عما نشرته عنه بعض الصحف ، وقد قضينا السنة الماضية كلها فى مداولات مع الإقامة العامة انتهينا منها إلى الاقتناع بأن المشروعات الفرنسية لا ترمى أبداً للاستقلال الذى ننشده ، وإنما تريد الاستعاضة عن الحماية بما هو أعمق منها فى الاستعمار وفقد الذاتية . وقد تعودنا من الفرنسيين أن يسموا الأشياء بغير أسمائها ، وذلك ما جعلنى أنتقل فجأة من باريس لمصر حيث دخلت بذلك حركة الحزب فى عهد المقاومة التى لا تعرف هوادة ولا تدخل فى مفاوضة قبل إعلان الاستقلال .

ويدعى المرجون لهذا المشروع أنه اتفق عليه بين الجنرال جوان وجلالة الملك ، ولقد سار الجنرال جوان على نفس السياسة التى أتبعها المسيو لابون سلفه على ما بينهما من فرق ، وكان أسلوب المسيو لابون أن يعلن فى فرنسا وفى مختلف الجهات أنه على كامل الاتفاق مع جلالة الملك ، وهو يقصد من ذلك إقناع الرأى العام الفرنسى والعالمى بنجاحه فى مهمته وكان من جملة أعمال الوفد الأول لحزب الاستقلال فى فرنسا فضح الحقيقة وإظهار مدى الخلاف الموجود بين العرش ودار الإقامة ، الأمر الذى أدى لإقالة المسيو لابون ، ومن الطبعى أن الجنرال جوان لا يمكن أن يدعى موافقة ملك البلاد على ما يقوم به من اضطهاد ، فكان لزاماً أن يخلق لذلك جواً جديداً يتصل فيه ببعض الوطنيين ، ثم يدعى موافقة جلالته على نتائج اتصالاته ، والذى نعلمه بصفة أكيدة هو أن الخلاف على أشده بين جلالة الملك وبين الجنرال جوان ، حتى إن جلالته اضطر إلى إرسال احتجاج قوى على تصرفات الجنرال جوان التى لا تمثل إلا الجور والطغيان .

أما رأينا فى المشروع نفسه فإن ما نشر عنه فى الصحف يكفى للحكم برفضه إذ أنه يخرج بالقضية المراكشية (فيما يسمونه بفترة الانتقال) من الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية تجعلنا فى دائرة النفوذ الفرنسى شكلا وموضوعا ، ووجود نوع من الحكم الذاتى فى هذه الفترة لا قيمة له مع استمرار الحجر على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول فيما يرجع للشئون الداخية ، هذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية ؛ لأن الوقت وقت انتقال واقع برضى منا واتفاق بيننا وبين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية مراكش الدولية ، فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقات الدولية إلى حظيرة العلاقات الإقليمية .

إن هناك نادرة قديمة ، ولكنها لم تبل بعد ؛ فقد كان السفير جايار والوزير ابن غبريط يتفاوضان مع المولى عبد الحفيظ فى شأن معاهدة الحماية ، ولما رأى :

جايار إصرار جلالته على الرفض وتخوفه من الاحتلال قال له السفير الفرنسى : « لتعلم جلالتكم أن وجود الجيوش الفرنسية فى المغرب لن يقع إلا لأمد موقت » فابتسم المولى عبد الحفيظ وقال له : « إن الله سبحانه وتعالى خلق هذه الدنيا كلها بصفة مؤقتة ، ومع ذلك فهى ما تزال قائمة » وقديماً قال بلزاك إن المؤقت عند الفرنسيين دائم أبدى !

والحقيقة بعد هذا هى أن بلادنا ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسى والأسبانى والدولى ، وأن الضغط الاستعمارى فيها قد بلغ مداه فى هذه الأيام ؛ فقد اعتقل بمناسبة عيد العرش مئات من الوطنيين الأحرار ، واشتدت الرقابة على الصحف ، حتى أدت إلى احتجاب جريدة (رأى الشعب) لسان حال (حزب الاستقلال) ، وتجرأ الجنرال جوان على أن يصدر قرارات مقيمية وينفذها دون أن يرجع إلى رئيس الدولة الأعلى ، وهو جلالة الملك ، كما تقضى بذلك قواعد التشريع فى مراكش ، وقد أوقفت السلطة كل الحكام المغاربة الذين امتثلوا أوامر ملكهم ، واضطهدت كل المدارس الحرة حتي أقفل بعضها لا لشيء غير أن تلامذتها لم ينتقلوا لتحية الجنرال جوان أثناء مروره بالمدينة .

وتعمل الإقامة العامة فوق هذا وذاك كل ما فى جهدها لبعث المشعوذين وأدعياء الطرق من مرقدهم ، وهى لا ترمى بذلك ولا باتصالاتها ببعض الوطنيين إلا لأن تحدث فى الأمة صفوفاً متضاربة تستفيد منها كما استفادت أمداً طويلا مما أحدثته من مناورات فى البلاد السورية .

ولذلك فإن خير الوسائل هو الاعتصام بالصبر فى ميدان الكفاح والدعوة للاتحاد الكامل ورفض كل ما من شأنه أن يمس بكرامة الحركة المغربية أو ينال من قوة المقاومة ، وأخيراً فليس لنا الحق فى ألا نكون عقلاء ، ونرضى بالاستقلال الكامل الناجز بديلا .

وبعد إذاعة هذا البيان على الصحف أذاع مكتب الحزب بباريس نبأ الرسالة الملكية التى كتمتها الخارجية الفرنسية ، فتبين بها مدى الخلاف الجارى

بين مولانا المؤيد بالله وبين الجنرال جوان ، وتم فى الوقت نفسه تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) على أساس ألا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وقد كتب كثير من رجال الفكر المصرى يحذرون المغاربة من الانخداع بالأساليب الاستعمارية ونشر صديقنا الأستاذ الكبير محمود محمد شاكر مقالا ضافياً فى مجلة الرسالة الغراء بعنوان (لا تملوا) كله نصح وإرشاد فى الموضوع .

ونحن لا نريد أن نتعرض للأشخاص ولا للأحزاب فى موضوع شائك مثل هذا ، وإنما مهمتنا التاريخية تقضي علينا بأن لا نغفل هذا اللون من الصراع الذى قام به الحزب وانتهى بفشل الجنرال جوان فى محاولته تكوين قوة مقاومة لمبادئنا وخططنا ، ولذلك فلن نجد مندوحة عن أن نختم هذا الفصل بنقل الرسالة التى وجهها المجلس الأعلى للحزب إلى سائر فروع الحزب فى أوائل يناير سنة ١٩٤٨ لتوضيح ما فى المشروع من نقص ، وهى وثيقة تاريخية تدل على مقدار تمسك حزبنا بمبادئه وكفاحه من أجلها :

« كنا كتبنا لكم بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بشأن مذكرة المعتدلين التى قدموها فى ذلك التاريخ ونبهناكم :

١ — إلى ما بلغ علمنا عن مضمونها وفصولها .

٢ — إلى رأى الحزب فيها .

٣ — إلى موقف الحزب منها .

وكنا وعدناكم بأننا عند ما نتصل بتفاصيل أخرى عنها نخبركم بها .

والآن وقد نشروا نتفاً منها فى صحف الشرق وفى جريدتهم نفسها ، وأقاموا حول ذلك دعاية واسعة النطاق وجب أن نعود للموضوع مرة ثانية بقصد التذكير والتنبيه .

فأما موقف الحزب منها فهو موقفه السابق الذى كان قرره المجلس الأعلى ، وهو عدم الدخول مع أصحابها فى جدال صحافى ، وأن لا ندخل معهم فى السباب والشتائم بحال ، ولكن عند ما ينشرون مذكرتهم يضطر الحزب إلى إعلان

موقفه منها رسمياً ، وحيث إن المذكرة لم تنشر لحد الآن فالحزب لا يزال عند قراره الأول ولا يرى موجباً لاتخاذ موقف ؛ لأن ما نشر إنما هو نتف أو منتخبات من هنا وهناك ، والحزب كما تعلمون من عادته عدم التسرع فى الأحكام واتخاذ المواقف .

وأما ما بلغنا عن مضمون المذكرة فإن ما نشر الآن عنها يؤيد ذلك ويؤكده على خلاف قليل بين ما نشر وبين ما سمعناه ، وكلامنا الآن حول ما نشر عنها ، فإنه ولا شك أصح ، وإن كان فى المنشور منها اختلاف واضح بين ما جاء فى جريدة الرأى العام وبين ما جاء فى جريدة البلاغ المصرية ، وأما رأى الحزب فيها فها هو ذا بجانب كل فصل منشور من فصولها :

وملخص ذلك أنهم يقترحون :

١ — خلق جو سالم من التوتر بأن يعلن رسمياً حق الشعب المغربى فى تدبير شؤونه بنفسه ، واعتبار مصالح المغاربة ذات أسبقية فى بلادهم والصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الخ .

ورأينا فى هذه النقطة هو أن إعلان حق الشعب المغربى فى تدبير شئونه الخ . ليس له كبير جدوى فى تهيئة الجو وتدبير السياسة بالمغرب ، كما أنه ليس شيئاً جديداً تقترحه المذكرة على فرنسا أو تلزمها به ، وذلك :

(أ) لأن هذا الإعلان منصوص عليه فى ميثاق جمعية الأمم الذى وافقت عليه فرنسا والتزمت العمل به .

(ب) ولأنه قد صرح به وأعلنه المقيم العام فى خطابه وتصريحاته غير ما مرة ، وخصوصاً فى مدينة القنيطرة ، ولكن أين هى نتائج هذا الإعلان ؟ إن الحالة ما تزال هى هى ، أو أشد رغم هذا التصريح المذكور .

(ج) وأيضاً فإن إعلان حق الشعب فى الاستقلال ليس هو الاعتراف بالاستقلال المنشود ، والبون بينهما شاسع .

٢ — يقترحون فتح مرحلة انتقالية تمكن المغرب من الخروج من طور

الحماية إلى طور الاستقلال ، وذلك بتأليف حكومة وطنية مغربية ذات صبغة مؤقتة ومسؤولية مقررة تكون مالكة لحرية التصرف بحيث تستطيع أن تؤدى مهمتها عن طريق الدستور الخ ..

ورأينا أن فى بقاء السلطة التشريعية بيد جلالة الملك ضماناً لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعبث بها ، خصوصاً وهو حفظه الله يدافع ما أمكنه الدفاع ، أما استلام السلطة من يد جلالته ففيه خطر عظيم على البلاد ؛ لأن شأن السلطان عظيم ، ومقامه مكين ، لا يمكن التهجم عليه ، ولا يسهل الوصول إليه بأذى ، بخلاف الحكومة فلو بلغت من الوطنية ما بلغت فمن السهل على الإدارة الفرنسية استبدالها فى كل حين بحكومة غيرها ، وقد تكون هذه الحكومة الثانية ضعيفة أو خائنة .

ولا فرق بين هذا الفصل وبين ما كان أشيع من أن الجنرال جوان طلب من جلالة الملك التنازل عن حق التشريع لدولة الصدر الأعظم ، وأما الاستعاضة عن معاهدة الحماية باتفاق مؤقت محدود الأجل ريثما يتم إبرام معاهدة نهائية تقوم على التحالف والمودة — فقبل أن نجيب عنه يجب أن نؤكد فشل معاهدة الحماية وعجزها عن تطور المغرب وإنهاضه والسير به فى طريق الرشد والخير ، وأن نعلن مرة أخرى عما أصاب الوطن بسببها من ويلات ونحن بسط الحزب القول فيها فى كل مناسبة ، ثم نقول إن معاهدة الحماية على علاتها مبنية على أساس الاعتراف والتسليم بالمعاهدات الدولية بين المغرب والخارج ، وخصوصاً معاهدة الجزيرة التى تعترف للمغرب بكيانه واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه ، فهى وإن حدت من استقلاله وحجرت عليه فى بعض التصرفات تعترف بكيانه وسيادته واستقلاله الداخلى ، ولها صبغة دولية أيضاً ، أما المعاهدة المؤقتة التى يقترحونها فإنما تخرج بالقضية المغربية من تلك الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية بينه وبين فرنسا ، فيصير فى دائرة النفوذ الفرنسى شكلا وموضوعاً ، ووجود نوع من الحكم الذاتى فى هذه الفترة الانتقالية لا قيمة له مع استمرار الحجز

على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول فى شئوننا الداخلية ، وهذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية ؛ لأن الوقت وقت انتقال واقع برضى منا واتفاق بيننا و بين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية مراكش الدولية فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقات الدولية إلى حظيرة العلاقات الإقليمية ، ولذلك يعتبر الحزب أن كل فترة انتقال لا يسبقها إعلان الاستقلال وضمانه لا يمكن أن تعتبر إلا أسوأ من نظام الحماية الحاضر .

أما إبرام معاهدة التحالف النهائية التى يشيدون بها والتى ستكون فى نظرهم خاتمة هذه المرحلة الانتقالية فإن مذكرتهم تقول بالحرف فى شأنها : (ويتم إبراهيم هذه المعاهدة بتوفر الشروط السالفة الذكر التى تمكن المغرب من إعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة) ، ومعنى ذلك أنها لا تبرم هذه المعاهدة النهائية والتى يعترف لها فقط باستقلال المغرب إلا بعد توفر الشروط السابقة الذكر . وما هى هذه الشروط السالفة ؟ لم ينسبق (للرأى العام) بيانها ، ولكنها ذكرت فى جريدة (البلاغ) المصرية عند الكلام على تأسيس الحكومة الوطنية فذكر فى مهمتها : العناية بإصلاح الكيان الاجتماعى وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون العصرى بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الفنيين المغاربة للاضطلاع بمرافق البلاد العليا فى المستقبل .

ولا شك أن هذه الشروط هى المشار إليها إذ لم يتقدم غيرها ، ولكن هل هذه الشروط فقط هى المذكورة فى المذكرة ؟ أم هناك شروط أخرى أغفلته حتى فى جريدة (البلاغ) ؟ ويفهم مما يأتى أن هذه الشروط ستنفذ تدريجياً ، ولا شك أن المهمة التى ستضطلع بها الحكومة الوطنية فى المرحلة الانتقالية وفق المعاهدة المؤقتة هى المهمة التى قصدت أول الأمر من معاهدة الحماية بالضبط ، ومعاهدة الحماية لم تنفذ ولم تحقق المغرب فى ظرف ٣٦ سنة كاملة شيئاً من

أهدافها ، فمن الذى يضمن لنا أنه فى هذه المرحلة الثانية وضمن المعاهدة المؤقتة ستنفذ فرنسا شيئاً مما تحدثت عنه المذكرة ؟ الحق أن هذا توريط ومجازفة بمصير البلاد فى غير مقابل ، فعلى المغرب الغرم ، ولفرنسا الغنم .

٣ — العهد إلى مجلس وطنى بوضع الدستور ، وتشرح المذكرة أو (الرأى العام) بعض المسائل الأساسية التى يكفلها الدستور ، وقد أغفلت هذه المسائل جريدة (البلاغ) المصرية ، لذلك لم ندر هل هى من صلب المذكرة أو من تعليق (الرأى العام) ، وعلى كل فرأى الحزب فى الدستور واضح بين .

أما الدستور فى حد ذاته فهو من مطامح (حزب الاستقلال) ومطالبه الأساسية التى تقدم بها إلى جلالة الملك فى وثيقته التاريخية يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ولكن الدستور فى نظر الحزب تابع للاستقلال يأتى بعده لا قبله ؛ لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها ، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبي ولا يتفق مع طبيعته ، ومن المعلوم أن هذه المرحلة الانتقالية التى يفصلون برنامج العمل بها بما ذكر ، تكون فى دائرة الاحتلال الفرنسى وتحت سلطته ، ومن جهة أخرى فإن عماد الدستور هو الانتخاب والحرية ، ويكفى ما شاهده الجميع في هذه الانتخابات التجارية والفلاحية الأخيرة من تلاعب فى الإدارة وضغط وتدليس وخروج عن كل قانون ، وفى كل جهة من جهات المغرب مثال أو أمثلة من ذلك لا ينبغى أن تنسى ، أما الحرية فلا نكتفى فى هذا الباب بما يراه ويعرفه كل واحد منا من إرهاق الشعب والضغط على حرياته ، ولكننا نذكر حديثاً للجنرال جوان مع مندوب جريدة (باريس برس) الباريسية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٨! ومما جاء فيه من كلام المقيم : (حيث إن اجتماعات جريئة كالحفلات المدرسية كانت تستغل لإقامة مهرجانات وطنية بمجرد مشاركة أحد أعضاء عائلة السلطان ، توجهت لهذا الأخير لأطلب منه وضع حد لهذه المظاهرات العدائية لفرنسا ، فكان جواب سيدى محمد بن يوسف أنه لا يستطيع منع المغاربة من التعبير عن آرائهم .

ولذلك قررت حذف الباعث لهذه الاضطرابات ومنع العائلة الشريفة من الظهور للجمهور ، وعلى هذا القرار احتج الملك فى رسالته لرئيس الدولة الفرنسية مبينا أن ذلك يمس بحرمته ، ويطالب بإلغاء هذا القرار فى أقرب وقت) .

وقد سبقتنا حركات تحريرية فى بلاد العالم ، فما كان هم أصحابها الأول إلا الاستقلال ، أما الدستور فكان فى نظرهم عملا داخليا يأتى من بعد الاستقلال وهذه مصر فى مراحل جهادها كانت تطالب بالاستقلال فقط ؛ فمصطفى كامل هو صاحب فكرة لا مفاوضة إلا من بعد الجلاء ، وكان يطالب لمصر بالدستور ولكن بعد الاستقلال ، وسعد زغلول ورفقاؤه طالبوا بالاستقلال فقط ، وعندما أرادت انجلترا أن تصرفهم عن فكرة الاستقلال إلى فكرة الدستور والإصلاحات وأرسلت إلى مصر لجنة ملنر المشهورة قاطعها المصريون ورجعت على أعقابها بخفى حنين ، فاضطرت انجلترا إزاء إجماع المصريين على المطالبة بالاستقلال ، ومقاطعة كل إصلاح مهما كان إلا فى دائرته إلى الاعتراف بهذا الاستقلال ، وتأسست بعده الحكومة التى عهد إليها بتأسيس الجمعية الوطنية لوضع الدستور وقانون الانتخاب ، وبعد سنة ونيف أعلن الدستور .

على أن طلب الدستور فى هذه المذكرة قضاء على فكرة الاستقلال ؛ إذ كيف نطلب من الدولة المحتلة وضع دستور نطبقه نحن فى زمن الاستقلال ؟

هذا منطق لا يستقيم !

وتتكلم المذكرة فى النقطة الرابعة على وضع تشريع لمغربة إدارة البلاد بالتدريج ونقل المسؤوليات من يد الفرنسيين إلى المغاربة كلما تهيأ الفنيون والأكفاء المغاربة ، لكن كم هى المدة التى سيقطعها المغرب فى هذه المرحلة على هذه الصورة ليصل إلى الاستقلال؟ يكفى أن نعرف أن مصر قضت فى قطع هذه المرحلة زهاء الثلاثين عاماً ، واستقلالها معترف به ، فكيف بالمغرب الذى يريدون له قطعها وهو غير مستقل ؟ !

أما النقطة الخامسة — وهى تقترح إلغاء المناطق العسكرية — فلا عيب

فيها إلا أنها كتبت بروح لا تؤمن بالاستقلال ؛ لأنها تطالب بذلك فى هـذه المرحلة الانتقالية ، مع أن الواجب كان يقضى اقتراحها فى باب الجو السياسى ، وهى به أنسب ، وقد طالبت (كتلة العمل الوطنى) بذلك فى دفتر المطالب منذ ثلاث عشرة سنة خلت .

والنقطة السادسة تشير إلى تنظيم الجيش الوطنى والشرطة المغربية بمساعدة الخبراء الفرنسيين الذين يكونون بعثات خاصة يكون من اختصاصها أيضا تنسيق الدفاع المشترك . ويخشى أن يكون أصحاب المذكرة قد غفلوا عما ينطوى عليه تنسيق الدفاع المشترك من خطر على بلادهم ، كما غفلوا عن نشره فى جريدة (البلاغ) المصرية ؛ إذ سيضطر المغرب بسببه إلى الدخول بجانب فرنسا فى الحرب كلما دخلت هى فيها ، وقد تكون هذه الحرب مع إحدى الدول العربية أو الإسلامية ، مع أن معاهدة الحماية لا تلزم المغرب بالدخول فى الحرب إلى جانب فرنسا .

ومن الغريب أن تتبرع المذكرة بقبول مبدأ الدفاع المشترك ، وتغفل التعرض لتنظيم الاقتصاد المغربى ووضعيته الدولية ، وللتمثيل الخارجى ، وكل هذا وذاك ربما يشعر بقبول الدخول فى الوحدة الفرنسية .

هذا ما نشر عن المذكرة فى الجرائد ، وكله معلول أو غير مقبول ، أما ما لم ينشر فيخاف أن يكون شراً مما نشر ، خصوصا وقد رأينا فيما نشر تصرفاً غريباً ؛ إذ أذيع فى مصر فى بعض النقط ما أُغفل نشره فى المغرب ، ونشر فى المغرب ما سكت عنه فى مصر ، وذلك فيما يظهر لأسباب لا مجرد اتفاق .

ونختم بملاحظات عامة على المذكرة وظرف تقديمها وما أحاط بها من دعاية وتبشير :

١ - الحزب كما رأيتم لا يؤيد هذه المذكرة لا شكلا ولا موضوعاً ، وأما من ناحية موضوعها فقد عرفتم وجه النقد وأسباب الخطر فى نقطها الرئيسية التى نشرت ، وأما من ناحية الشكل فالوقت الذى قدمت فيه ، والشخص الذى قدمت له ، والأشخاص الذين يتذاكر معهم فى شأنها — كل أولئك غير مناسب

ولا ملائم لمصلحة البلاد ؛ فموقف فرنسا من المغرب الآن أسوأ مما كان عليه في كل وقت مضى ، إذ الرقابة على الصحف وخنق الحريات والتضييق على الوطنيين أشد وأقوى مما كان عليه في زمن الحرب .

٢ — إن هذه المذكرة على علاتها ليست إلا من عمل المعتدلين ورأيهم في حل المشكلة ، ولكن ما هو رأى الجانب الفرنسى ؟ وما هو موقفه منها ؟ إنهم يقولون في دعايتهم إن المقيم العام الجنرال جوان موافق على ما فى هذه المذكرة جملة وتفصيلا ، ويقولون أيضاً : « إن المبادىء الأساسية فى المذكرة لا تلقى فى دوائر الحكومة الفرنسية فى باريس معارضة ذات شأن » ، ولكن استمع الآن إلى مندوب جريدة (بارى برس) إذ يروى عن الجنرال جوان حديثاً جاء فيه : (أما عمل فرنسا ضداً على انتشار الوطنية الذى لا مناص منه فهو يتجلى فى ثلاثة ميادين :

١ — القمع ، ويقتضى اتقاء الثورات ورقابة الصحف الوطنية واعتقال المسيرين .

٢ — الاقتصاد ، وهو يرمى لتحسين الحياة الاشتراكية والزيادة فى تصدير الفواكه والحبوب والفوسفات .

٣ — السياسة ، وتشتمل على إصلاحات إدارية وعدلية تمكن المغاربة من مشاركة أوسع في تدبير شؤون بلادهم) .

فهذا هو البرنامج الذى وضعته الإدارة الفرنسية للسير بالمغرب إلى هدفه كما يقول الجنرال جوان فى هذا الحديث ، ويقول أيضاً : (إننا عازمون على جعل المغرب قادراً على تدبير شؤونه بنفسه ، وإن آراءنا فى هذا الباب تذهب أبعد من آراء الوطنيين) ، وقد رأينا تصرفه منطبقاً تمام الانطباق على برنامجه هولا على مذكرة المعتدلين ؛ فالجو يزداد توتراً ، والضغط والقمع يستفحل لا فى وسط الشعب ، بل حتى فى معاملة جلالة الملك ومخزنه السعيد ، وإلى يوم الناس هذا يوقف الموظفون افتئاتاً على رئيس الدولة وبغير موافقته ، ويولى آخرون فى الوظائف بغير إرادته ، فالحكم المباشر قد بلغ الآن عنفوانه وأوج كماله .

٣ — يذكرون شفاهياً وينشرون فى الصحافة الخارجية تأييد السلطان لهم ، ولكن عند نشرهم فى الرأى العام مقال جريدة (البلاغ) الذى كان طبعاً من صنيعهم لم يجرؤوا على نشر ما يتعلق بتأييد جلالته لهم ، بل حذفوه وانتقلوا منه إلى أشياء أخرى ، ولو كان جلالته مؤيداً لهم لنشروا ذلك فى الداخل أيضاً ، وهذا يؤكد ما استنتجناه من عدم تأييد جلالته لمذكرتهم ؛ لأنه عمل حزبى ، وجلالته فوق الأحزاب ، وإذا كان هنالك مفاوضات أو مخابرات تحظى بتأييده فلن تكون إلا على يد مسؤولين وبصفة رسمية .

ومن الفكاهة فى هذا الباب أن جريدة (الأهرام) الغراء نشرت عن الجنرال جوان فى المؤتمر الصحافى الذى عقده بباريس أنه قال عن المعتدلين : إنهم وضعوا مشروعاً لدستور البلاد وقدموه إلىّ فنصحتهم بأن يقدموه للسلطان لأنه رئيس الدولة واستشارته واجبة ، وهو يقول أريد هذا أو ذاك فأنقل إرادته للحكومة الفرنسية .

وأخيراً يجب التنبه إلى نقطة أساسية ، وهى أن الحزب يقول دائما لا مفاوضة إلا بعد الاستقلال ، وقد جاءت هذه العبارة فى قانون لجنة التحرير التى يرأسها بطلنا العظيم الزعيم محمد عبد الكريم ، ومعنى هذه العبارة فى نظر الحزب (لأنها ذكرت فى موضوع معين ولا تكون إلا رسمية مع حكومة البلاد أو مع وفدها الرسمى لا مع حزب من الأحزاب) — معناها أن المفاوضة فى تنظيم العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية والحربية ، إن كانت مع فرنسا ، لا تكون إلا بعد الاستقلال ليكون المغرب حراً فى اختيار الطريق التى يختارها والحلول التى يرتضيها ، أما إذا كان محجورا عليه وفى ظروف الحماية أو شبهها فهو لا يملك حق التعبير عن رأيه الصحيح ، وسيكون مضغوطا عليه ليعطى أكثر مما يأخذ ، وليقبل ما يعرض عليه صاغراً دليلا ، وأى اتفاق يتم بين عبد وحر وسيد ومسود ؟ !

أما مجرد المخابرات والمحادثات وتبيين وجهة النظر وإسماع الصوت وسماعه

من الغير ، فذلك عمل الحزب الذى ما انفك يوالى السعى له إلى الآن وما الوفد الرسمى الذي تعاقب على باريس منذ عام ١٩٤٦ ، وما مندوب الحزب الدائم اليوم بباريس إلا لهذه الغاية ، ولكن هذا شيء ، وما ننكره شيء آخر ، وقد اتصل الحزب ولا يزل يتصل بشخصيات ذات بال لمبادلة الرأى ، ولكنه ما زعم ولا ادعى أنه دخل بذلك فى مفاوضات .

***

هذه هى الرسالة التى شرح فيها المجلس الأعلى للحزب وجهة نظره فى مذكرة المعتدلين ، وهى كما ترى تدل على تحفظ كبير في الموقف ، وتجر فى الحكم على الأشياء دون الوقوف عليها والإلمام بها ، وقد عملنا نحن فى القاهرة جهدا كبيرا لحمل أصحاب المذكرة على إطلاعنا فى لجنة التحرير على نصها الرسمى ، وإعلامنا بحقائق ما يجرى من مذاكرات بينهم و بين الإقامة العامة طبقاً لما تنص عليه القوانين التأسيسية للجنة ، ولكن محاولاتنا لم تؤد إلى نتيجة ؛ إذ رفض القوم الإدلاء بأى شيء يوضح المسألة أو يهدى لمعرفة حقيقتها .

واقد روى لى الدكتور (ع) أن الجنرال جوان صرح له أثناء مقابلته إياه بباريس بأن مذكرة المعتدلين صالحة لأن تكون نواة للاتفاق بين الإقامة العامة و بين الوطنيين ، كما صرح له الجنرال بأنه مصمم على انتزاع السلطة من يد الملك ووضعها في يد الوزراء والنواب الجدد ، وزاد الجنرال قائلا : هذا و إن كنت أعلم أن معارضة سيدى محمد لمشروعاتى كلها شديدة جداً .

وروى لى الأستاذ (ع) — وهو غير الأول — أن الجنرال صرح له بأن مشروع المعتدلين شيء صبيانى لا ينوى الاهتمام به ، و إنما قصد من الاستماع إليه دراسة الأحوال ، ثم قال له : إن عدم اتصال رجال الاستقلال بى هو الذى اضطرنى للبحث عمن يتعاون معى ، فأجابه الأستاذ المذكور بأن (حزب الاستقلال) لا يمكنه أن يتصل بأحد ما دام الجو الإرهابى قائماً ، ومهما يكن فإن تأسيس (لجنة تحرير المغرب) وتقريرها عدم المفاوضة قبل الاستقلال أعاد

الصفوف الوطنية لوحدتها ، ولا أظن أن هنالك اليوم أحداً يفكر فى سياسة المراحل التى قضت التجربة بفشلها ، ولذلك يمكننا أن نؤكد أن محاولة الجنرال جوان إحداث خلاف عميق بين المعتدلين والمتطرفين من الوطنيين قد باء هو الآخر بالفشل ، وأن الكل ملتف حول جلالة الملك الذى ما يزال دائباً على العمل لإنقاذ الموقف وتحرير البلاد .

فشل ثالث مشترك بين الجنرالين

كان وجود الأستاذ عبد الخالق الطريس بالقاهرة فى الوقت الذى كنت فيها أيضاً فرصة للقيام بعدة أعمال مشتركة للتشهير بأعمال الأسبانيين وسياستهم ولتوجيه الرأى العام العربى نحو الخطة المتبعة من طرف الأسبان الذين طالما استغلوا الظروف ليظهروا عطفهم على عرب المشرق فى الوقت الذى يعملون فيه ضداً على عرب المغرب .

والحق أن مجهودات الوفد الخليفى سبق أن كشفت كثيراً من الحقائق للعرب فى مصر وغيرها ، كما أن الاتجاه الجديد الذى نحاه (حزب الإصلاح) بالاتفـــاق مع (حزب الاستقلال) خطا بالحركة فى المنطقة الخليفية خطوة المعارضة التى كان لا بد منها لسير الحركة المغربية فى طريق معبدة واحدة .

ولم يأل وفد (حزب الاستقلال) بالشرق الذى كان يمثل فى الوقت نفسه (حزب الإصلاح) جهداً للعمل فى خدمة قضية المغرب برمتها ، وطبعى أن يكون مجهودنا المشترك فى هذه المدة التى وجدنا بها فى مصر مقوياً لمجهودات إخواننا فى الداخل والخارج ، وهكذا أصبحت المقاومة للسياسة الأسبانية ليست أقل من المقاومة للسياسة الفرنسية .

وقد بعثت حركتنا المتحدة ممثلا لها إلى أمريكا ، فكان فى جملة ما قام به من الأعمال الموفقة الدعاية لوحدة المغرب والتنديد بفظائع الاستعمار الأسبانى ، وقد قدم باسم حركتنا الاستقلالية مذكرة للمسيو ترجيفى لى تناول فيها قضية الحماية الأسبانية بالمغرب ، وكان ذلك فى الوقت الذى أذاعت فيـــه الدعاية الأسبانية أنها تقوم بمفاوضات رسمية مع الجامعة العربية فى شأن المنطقة الخليفية

وقد طالب مبعوث الأحزاب الاستقلالية فى أمريكا السماح لحزب الإصلاح

وحزب الاستقلال بالإدلاء برأيهما أمام اللجنة السياسية عند بحثها العلاقات بين أسبانيا والدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وهو البحث الذى كان مقرراً الخوض فيه فى أغسطس سنة ١٩٤٧ وقال : (إن الحق والعدل يقضيان بمنح الشعب الحق فى المشاركة فى بحث هذه المسألة الهامة التى يكون لها آثارها فى مستقبله) .

وقد استدعى السنيور مانويل آزانار سفير اسبانيا فى واشنطون الأستاذ المهدى بنونة بعد أن قدم مذكرة حزب الاستقلال المراكشى عن المنطقة الفرنسية ، لأن السفير توقع تقديم مذكرة مثلها عن المنطقة الأسبانية ، وذلك ما يضر بالمصالح الأسبانية عند ظهور المسألة الأسبانية أمام هيئة الأمم المتحدة من جديد وطلب منه إرجاء تقديم هذه المذكرة حتى يتصل بمدريد ، فأجابه الأستاذ بنونة بأنه لا يملك حق الإرجاء ، ولكنه هو الآخر يتصل برؤسائه فى القاهرة والمغرب .

وقد وصل الرد للأستاذ المهدى فى برقية فحواها : إذا فكرت اسبانيا فى اتخاذ خطوة فليكن ذلك منها علانية وعلى مشهد من الجميع ؛ لأنهم لن يلقوا بالا لأى حركة تقوم بها اسبانيا من وراء الستار .

وقد قدم الأستاذ المهدى للسنيور آزانار المطالب الهامة التالية كشروط للعدول عن تقديم المذكرة وهى :

١ — أن تصرح اسبانيا بأنها تؤيد قيام دولة مغربية مستقلة تضم مراكش الفرنسيه وطنجة والمنطقة الأسبانية ، وأن تعلن كخطوة أولى فى سبيل ذلك الاستقلال العاجل للمنطقة الخليفية .

٢ — أن تعلن العفو العام عن جميع المنفيين والسجناء السياسيين .

٣ — أن تدخل فى محادثات مباشرة لتحقيق هذا الغرض مع خليفة السلطان .

وقد أرسل السنيور آزانار المطالب لأسبانيا ، فجاء الرد منها أخيراً ، وفيه سؤال عن مطالب الوطنيين الخاصة بوجوه التقدم الثقافى والاجتماعى واستفهام عن المقصود بالسجناء السياسيين .

وقد أول الأستاذ بنونة ذلك على أنه رفض تام للمطالب الوطنية ، فقدم المذكرة التى تشرح حالة السياسة الأهلية المتبعة فى المنطقة الخليفية ، وقد التزم مندوب الباكستان بتأييد قضية الاستقلال المغربى ، وكذلك مندوبو بولندا والفليبين وسائر الدول العربية ، ولكن سياسة أمريكا أدت إلى إرجاء النظر فى قضية أسبانيا ، فأرجئت الفرصة التى كانت متاحة لعرض قضية مراكش والمغرب العربي برمته .

ولكن نجاح الدعاية الوطنية وظهور البراعة المغربية في تبيين وجوه العرض التى يمكن أن تعرض بها قضيتنا هاج الأسبانيين فازدادوا حنقاً على الحركة ؛ وأخذوا يبثون جواسيسهم فى أوساط الوطنيين ، ويعتقلون كل من يتصل بالقاهرة و بالزعماء المقيمين بها .

وأخيراً أصدروا قراراً تصبح الحكومة المغربية بمقتضاه مبعدة عن شؤون الأمن العام ، متجاهلين المعاهدات التى تقيدهم إزاء هذه الحكومة ، وذلك لأنهم فقدوا ثقتهم فى الموظفين المغاربة الذين أصبحوا يعرضون عن تنفيذ ما يصدر إليهم من أوامر ترمى لكبح جماح الوطنية ورجالها ، ويقضى القانون الجديد بأن المحاكم الأسبانية هى التى تفصل وحدها فى كل ما يرجع للأمن العام .

وقد تنبه (حزب الإصلاح) فى الوقت المناسب لهذه المحاولة ، وأصدر بياناً يتلخص فيما يلى :

« لقد كانت هذه الخطوة التى أقدم عليها الأسبان خطيرة جداً ، وسوف تؤدى حتما الاصطدام بيننا وبينهم ، فقد ألغت السلطة الأسبانية الحكومة المراكشية إلغاء تاماً ، إذ ألحقت مهمة الأمن العام بسلطة المراقبة الأسبانية .

« ذلك أن المادة الثانية من القرار تلغي الشرطة المغربية ، وتسند مهمتها للبوليس الأسبانى ، وتنص المادة الثالثة على إعطاء البوليس الأسبانى حق تفتيش المنازل دون قيد ولا شرط ، وإذا كان هذا مخالفاً لجميع القوانين فإنه مخالف كذلك لتقاليدنا الإسلامية ، وسوف تفصل المحاكم الأسبانية في سائر القضايا

معتمدة على محاضر البوليس الأسبانى وملاحظاته ، وسوف يتلقى البوليس الأسبانى بمقتضى المادة السادسة الأوامر من دار الإقامة العامة مباشرة ، وبذلك يحكم المغاربة حكما مباشراً من قبل دار الإقامة ، وهذا اعتداء صريح حتى على معاهدة الحماية التى لا تعطى لأسبانيا سوى حق المراقبة ، وتعطى المادة الثامنة للبوليس الأسبانى صفة عسكرية ، وبذلك ينتقل حق الفصل فى قضايا الأمن إلى القضاء العسكرى الأسبانى ، وهكذا تعتدى أسبانيا على القضاء الإسلامى وتضع المغاربة تحت رحمة المحاكم العسكرية الفاشية ، وهـذا معناه إعلان الأحكام العرفية الدائمة فى المنطقة . هـــذا وقد ألغيت جميع التشريعات التى تتعارض مع هذا القرار » .

وما علم الشعب حقيقة القرار الجديد حتى هاج واجتمع بالمسجد الأعظم ، حيث انتخب وفداً منه يترأسه الشيخ أحمد بن عبد القادر الفاسى لمقابلة سمو الخليفة وتقديم الاحتجاج على المرسوم الجديد ، كما أضربت المدينة التطوانية تضامناً مع الوفد ، وقد اعتبر سمو الخليفة احتجاج الشعب وضم صوته إليهم ، وطالب بنسخ القرار ، وبعد مخابرات بين الحكومة الخليفية وبين الإقامة العامة وقع تعديل فى القرار رجع نصيباً من الحق لأربابه ، ولا تزال المجهودات الخليفية مبذولة لاسترجاع الباقي .

لكن هذه المعارضة الشديدة التى ظهر بها الشعب وأيدها تضامن المغاربة والعاملين منهم في الداخل والخارج أشعرت الأسبانيين مرة أخرى بخطر تنسيق الحركات المغربية ، كما أشعرت الفرنسيين بعقم السياسة التى اتبعوها مع فرانكو .

ولذلك فقد اتجه كل من الجنرال فاريلا والجنرال جوان المقيمين العامين بالمغرب إلى العمل على توحيد خطتهما فى مراكش دون مراعاة للفروق السياسية التى بين فرنسا الجمهورية وبين أسبانيا الفرنكية .

وهكذا اجتمع الجنرالان مع أركان حربهما ونخبة من رجال الحل والعقد الفرنسيين والأسبانيين فى مدينة طنجة ضمن مؤتمر خاص ، وبعد أن درسوا حالة

المغرب وشأن الحركة الوطنية والتنسيق الحاصل بين حركات الشمال الإفريقى ، قرروا هم أيضاً توحيد الخطة بينهما ، والسير فى المنطقتين على أساس المقاومة للوطنيين والاضطهاد للشعب ، والمعارضة للقصر ، والتمويه ببعض الإصلاحات السطحية ، وتوجيه البلاد صوب الوجهة الغربية المحض ، وقد انعقد هذا الاتفاق فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٨ .

وفى هذه الأثناء كان موعد رجوع الأستاذ المهدى بنونة من أمريكا والأستاذ عبد الخالق الطريس والأستاذ محمد ابن عبود إلى مسقط رأسهم ، فما راعهم إلا والإقامة الأسبانية تقرر منعهم من الدخول لمنطقة نفوذها ، ولكن ذلك أحدث موجة استياء عظيمة فى الأوساط الوطنية والشعبية اتضح منها للجميع صحة ما كان شائعاً من أن المقيم العام الأسبانى اتفق مع الجنرال جوان على القيام بسياسة قمع عام للحركة الوطنية ورجالها .

لذلك لم يتأخر الشعب عن إظهار تضامنه مع المضطهدين من أبنائه ؛ فأضربت عاصمة تطوان يومين كاملين ، وسارت الجماهير الغفيرة فى مظاهرة كبيرة نحو قصر سمو الخليفة للاحتجاج على تصرفات السلطة الأسبانية .

وفى اليوم الثامن من فبراير عمت المظاهرات سائر المنطقة الخليفية حيث هاجت الجماهير فى المدن المختلفة هاتفة بحياة المغرب المستقل وحياة جلالة الملك وسقوط الاستعمار الفرنسي والأسبانى ، وكان يتزعم هذه المظاهرات زعماء حزب الإصلاح بالمنطقة ونخبة من رجال الشعب الممتازين ، وقد اضطرت السلطة الأسبانية لاستقدام الجند المنظم ، فاصطدم بالوطنيين الذين اقتحموا الميدان ، وأطلق الجند الأسبانى النار على المتظاهرين ، فقتل أربعة وجرح كثيرين ، ثم ألقى القبض على أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطنى ، كما ألقى القبض على الكثير من أنصار الحركة والقائمين بها ، وألزم عديداً من أعيان المدينة بالمكث فى منازلهم ، وفرضت عليهم غرامات ضخمة ، ومن بين هؤلاء الأبطال الشيخ أحمد بن عبد القادر الفاسي الذى أبلى فى الحركة بلاء حسناً برغم

شيخوخته وتقدم سنه .

ثم وقعت اصطدامات أخرى أدت إلى موت ستة من رجال الشرطة ، واستشهاد زهاء العشرين من الوطنيين ، وقد أعلن (حزب الاستقلال) استنكاره لهذه الاضطهادات ، وبعث الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج برقية احتجاج للجامعة العربية ولسكرتارية الأمم المتحدة ، كما قامت مكاتب الحزب بفرنسا بنشر الأخبار المتعلقة بالحوادث والتشهير بفظائع الأسبانيين فيها .

وأما فى مصر فقد أعلنت الأحزاب الاستقلالية الممثلة فى (لجنة التحرير) تضامنها مع المغرب فى محنته ، وأذاع رئيس اللجنة البطل الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابى البيان التالى :

« بينما تسعى جميع الدول فى تحسين أحوالها على أثر انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لا تتطور الحوادث فى أقطار المغرب العربى إلا من سىء لأسوأ ، كما لو كان هناك سباق عنيف بين فرنسا وأسبانيا فى سبيل إنزال أفدح الكوارث بهذه البلاد البريئة ، ولا نكاد نفزع من الحديث عن التضحيات الجسيمة التى حملتنا إياها فرنسا حتى تسرع أسبانيا إلى تحميلنا مثلها ، وتقع الآن فى تطوان حوادث دامية ذهب ضحيتها كثير من أبناء هذه المدينة الباسلة لا لشىء سوى أنها احتجت على منع ثلاثة من أبنائها البررة من الدخول إليها ، وإذا كانت هذه الحوادث تدل على شىء فهو بسالة الشعب المغربى وجبن الأسبانيين الفاشيين ؛ لأنهم طعنوا بالسلاح من الخلف شعباً أعزل ، أما عندما كان لهذا الشعب جيش مسلح فقد كانت الجيوش الأسبانية تندحر أمامه فرقة تلو فرقة من أول اللقاء .

« إن أسبانيا وفرنسا على اختلاف سياستيهما متفقتان ضداً على أقطار المغرب العربى وهما قائمتان بتنسيق خططهما ومواصلة العمل للقضاء على العروبة فى هذه الأقطار ، وإذا كنا نهيب بإخواننا عرب المشرق للانتباه إلى الدسائس الأسبانية التى ما تزال أسبانيا الفاشية تحاول بها بث دعايتها الكاذبة فى الوقت

الذى تسفك فيه دماءنا ، فإننى أعلن في نفس الوقت أن الشعب المغربى فى تونس والجزائر ومراكش مصمم على أن يواصل الكفاح إلى أن يحقق حريته الكاملة واستقلاله الناجز أو يفنى عن آخر رجل ولو بقى وحده فى الميدان ، لأن هذه البلاد تحملت من المستعمرين فوق كل ما يمكن أن تتحمله بلاد أخرى حتى تلك التى ابتليت بالاحتلال النازى .

« وإنى لأومن بأننا سوف ننتصر فى النهاية ، وأن يوم انتصارنا يقترب بمقدار ما تكثر التضحيات التى نبذلها لمناهضة الاستعمار ؛ لأن اضطهاد أسبانيا الفاشية لنا يرجع إلى الضعف والجبن ؛ أما مقاومتنا فمصدرها الشجاعة والإيمان »

وعقد (مكتب المغرب العربى) اجتماعاً للصحافيين وزع عليهم فيه بيان رئيس لجنة التحرير ، وألقى فيه كل من علال الفاسى والحبيب أبو رقيبة والدكتور سليمان ابن سليمان خطابا فى محنة الشمال الأفريقى .

كما دعا مكتب اتحاد الجمعيات الإسلامية بالقاهرة لاجتماع عام بالمركز العام للشبان المسلمين خطب فيه رئيس الاتحاد محمد علوبة باشا ورئيس الشبان المسلمين محمد صالح حرب باشا والمرشد العام للاخوان المسلمين الشيخ حسن البنا ورئيس قسم الاتصال التابع للهيئة العربية العليا الشيخ صبرى عابدين وعلال الفاسى باسم الأحزاب المغربية الاستقلالية ، وكان فى جملة الحاضرين الأمير عبد الكريم وصنوه وثلة من رجال العرب المسلمين .

وقد وجه المجتمعون احتجاجاتهم على تصرف اسبانيا وأعمالها .

وبمناسبة انعقاد اللجنة السياسية للجامعة العربية دعت (لجنة تحرير المغرب العربى) الوفود العربية لاستقبال أقامته بمكتب المغرب العربى ألقى فيه الأمين العام للجنة خطاب رئيسها الأمير عبد الكريم ، فأجابه الأمين العام للجامعة العربية بكلمة قال فيها : (لقد قلت مراراً وأكرر الآن إن هذا الطائر العربى الذى يريد أن يطير سوف لا يستطيع ذلك بجناح واحد ، وجناحه الآخر مهيض فى بلاد المغرب ، ولن تحتل الأمة العربية المكانة اللائقة بها تحت الشمس

ما دامت بلاد المغرب محتلة ، و إن هذه النهضة المباركة التى عمت جميع أطراف العالم العربى لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا استقلت أقطار المغرب العربى استقلالا تاما ، فاذا كان أهل المشرق يكافحون فى سبيل استقلال المغرب فانما يكافحون لأجل استقلالهم الخاص ، ولأجل رفع لواء الرحمة والمساواة والإخاء ، ولقد تبادلنا نحن والأوربيين على شاطىء البحر الأبيض المتوسط زيارات مختلفة واستقروا عندنا واستقررنا عندهم ، ولكننا تركنا لديهم آثار الحضارة والعمران ، ولم يتركوا لدينا فى كل زياراتهم سوى أعمال وحشية ، ولقد كانت بلادنا منبعا للحضارة والرحمة والإخاء ، فعلمنا العالم الزراعة والصناعة والكتابة ، كما كانت بلادنا منبعاً للديانات فحملنا ذلك كله فى زياراتنا لشواطىء البحر الأبيض الشمالية .

«وقد استطاع المشارقة أن يحققوا أهدافهم إلى حد ما ، وسوف يستطيع المغاربة كذلك أن يحققوا الأهداف التى يكافحون فى سبيلها ، ولقد كنت أكافح مثلكم فى سبيل غاية كنت أحسبها بعيدة المنال ، ولم تكن عندى بلاد عربية ألتجىء إليها ، أما أنتم فإنكم تكافحون فى سبيل غاية ترونها قريبة المنال ، واستطعتم أن تلجأوا إلى الشرق ، فأنتم فى وطنكم تواصلون كفاحكم ، ولست أشك فى أنه سيأتى اليوم الذى نذهب فيه جميعاً لبلاد المغرب ، إن كثيراً من الناس لا يعرفون جيداً بلاد المغرب ، و إنى أقول لهؤلاء إن المغاربة أشد الناس صبراً على تحمل مصاعب الكفاح ، وأصدق الناس عزما على الموت فى سبيل إستقلالهم ، وهم قوم أشداء إذا عزموا توكلوا ، و إذا توكلوا حققوا أهدافهم رغم جميع الصعاب..

« وإنها لفرصة سعيدة هذه التى جمعت فى هذه الدار القدماء من مجاهدى العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن ومصر وهؤلاء يضربون لكم المثل على أن الله لا يبخس الناس عملهم ، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . . .

وعندما انتهى سعادة عزام باشا من كلمته تفضل دولة رياض الصلح بك ،

وأعلن للحاضرين أن الوفود العربية على أتم الاتفاق مع عزام باشا فى كل ما قاله وقال : لقد اتفقنا على أن ننيب عنا عزاماً فى الـكلام ، وسوف ترون منا المجاهدين فى سـبيل قضية المغرب ، كما رأيتم منا المجاهدين فى قضية المشرق سواء بسواء .

* * *

هذا ولما علمنا نبأ منع السلطات الإسبانية للأئمة من إلقاء خطب الجمعة ، وأن الناس صلوا إحدى الجمع من غير خطبة رفعت احتجاجا شديدا للجهات المختصة ، وقابلت سعادة سفير الفاتيكان فى مصر المونسيور هيوز ، وقدمت إليه باسم (حزب الاستقلال) إحتجاجا على الأعمال التى تقوم بها السلطة الأسبانية فى المغرب ، وعلى استمرار الحماية الفرنسية فى تنفيذ السياسة البربرية ، وقد وعد برفع الاحتجاج لقداسة البابا .

وكان فى عزم جلالة الملك العربى عبد الله بن الحسين ملك المملكة الهاشمية فى شرق الأردن القيـام بزيارة لاسبانيا والمنطقة الخليفية بالمغرب ، وكانت الصحف قد نشرت هذا النبأ منذ سنتين ، وأرادت الدعاية الأسبانية أن تحيك من حوله إشاعات علم الناس كلهم بطلانها . والغاية التى كان يرمي إليها جلالته من هذه الزيارة هى أولا ربط أواصر الصداقة مع البلاد الأسبانية ، ثانيا إغاظة موسكو التى صممت على المقاومة لاستقلال شرق الأردن ، ورفض ممثلوها فى الأمم المتحدة قبول الدولة الهاشمية عضواً فى هذه المنظمة العالمية ، وإلى جانب هـذا وذاك فإن اهتمام جلالة الملك عبد الله بالحالة فى المغرب العربي ليست أقل من اهتمامه بالحالة فى بلاده وما يجاورها من أقطار المشرق العربى ، ولقد سبق أن اتصل جلالته بممثلى فرنسا واسبانيا فى عمان وتحدث إليهما فى ضرورة تغيـير السياسة المتبعة مع العرب فى شمال أفريقيا ، وقد ظن جلالته على ما نعتقد أن السفر إلى اسبانيا يفسح له مجال الدخـول للمنطقة الخليفية ، وربما إلى المنطقة السلطانية أيضا حيث يتمكن من الاتصال بابن عمه ملك البلاد المغربية ، وتجديد

أواصر الصداقة والقرب بين المملكتين الهاشميتين ، ولكن ظروف جلالته لم تسمح له بتحقيق هذه الزيارة التى كان مشغولا عنها بإقرار شؤون مملكته فى أوائل عهدها بالاستقلال .

فلما وقعت حوادث المنطقة الخليفية وظهر صداها العظيم فى العالم العربى ، وتوجهت الاحتجاجات لاسبانيا من أمين الجامعة وممثلى الرأى العام العربى ، ظنت الدبلوماسية الأسبانية أن العودة لنشر خبر الزيارة الملكية لاسبانيا من شأنه أن يغطى على صدى الاستياء العربى ، وأن يوهم المغاربة — على الأقل — أن من بين العرب عاهلا كبيرا من سلالة النبى عليه السلام يستمر فى صداقته لاسبانيا دون اهتمام منه بما تفعله مع المغاربة .

وسدا لسبيل هذه الدعاية الاستعمارية رفعت مذكرة للحكومة الأردنية بواسطة وزيرها المفوض فى القاهرة شرحت فيها ما يرجوه المغاربة من جلالة الملك الهاشمى الذى لا نشك فى أن عطفه على بلادنا ومحبته لملكنا واهتمامه بنجاح قضيتنا يعطينا من الدالة على جلالته ما يخولنا الحق فى أن نرفع إليه رغبتنا فى تأخير هذه الرحلة إلى ظروف لائقة .

وقد وجدت من استقبال سعادة الوزير المفوض للمملكة الأردنية وحسن تقديره للموضوع ومن توجيهه المفيد ما سهل نجاحنا فى المأمورية التى أردناها ، ثم توجهت مصحوباً بالأستاذ أحمد المليح إلى عمان حيث وصلناها ، واتصلنا تواً بمعالى الملقى باشا وزير الخارجية الأردنية إذ ذاك ، وقد سبق أن تعرفنا به فى القاهرة وقدرنا لطفه وعنايته وعظيم وعيه العربى ، فاستقبلنا سعادته بمنزله العامر وأكد لنا أن جلالة الملك قد حقق رغبتنا إذ كلفه بتبليغ السفير الأسبانى أن جلالته أخر الرحلة إلى موعد آخر .

ومن الغد تشرفنا بمقابلة جلالة الملك عبد الله بقصر الشوينات حيث يقضى جلالته فصل الشتاء . واستمرت المقابلة الملكية زهاء الثلاث ساعات بمحضر الملقى باشا تناولنا أثناءها مختلف الموضوعات المغربية والعربية ، وقد رأينا من

جلالته معرفة كبيرة بقضيتنا وتقديراً للحالة التى آلت إليها بلادنا ، وقص علينا جلالته بعض المجهودات الكريمة التى بذلها لخدمة القضية المغربية نفسها وطمأننا على أنه سيعطى توجيهاته العالية لمندوبى المملكة الهاشمية فى مجلس الجامعة العربية حتى يكونوا لسان المغرب الناطق بالذبّ عنه وعن حقوقه ، وحمل الجامعة العربية على مضاعفة اهتمامها بشؤونه ، ثم تفضل جلالته فاستدعانا لتناول العشاء على مائدته الكريمة ، وأبت الطاقة الهاشمية إلا أن يكون (الكسكس) المغربى من ألوان الأطعمة المقدمة لنا ، ولما قلت لجلالته إننا قد وجدنا عند مولانا كل خير حتى (الكسكس) المغربى ، قال لى جلالته لقد أحببت أن تشعروا بأنكم فى بلادكم .

ومن الغد تفضل جلالته فاستقبلنا مرة أخرى بقصر الرغدان بالعاصمة ، أمام ثلة من وزرائه وكبار دولته ، واستفهمنا جلالته بحضرهم عن ميزانية مراكش ، وكيف تهيأ ، وأين تصرف ، وعن الجيش الموجود بالبلاد ، ومصير الجيش المغربى العظيم ، ولما أخبرناه ببعض ما نعلمه من الحقائق تأثر جلالته وتأثر الحاضرون معه تأثراً كبيراً ، وأبدوا استياءهم العظيم من الحالة التى وضع فيها عرب المغرب بسبب الاستعمار الفرنسى والأسبانى ، ثم شرفنا جلالته باستدعائنا للعشاء معه مرة أخرى .

* * *

و بعد هذا وذاك فإذا كنا ذكرنا أمثلة لفشل الجنرال جوان فى المغرب فإننا لا نقصد من ذلك التعرض لشخصه ولا التنقيص من قيمته كأكبر جنرال فرنسى له موقفه في تحرير أمته والنضال عن استقلالها ، ولكننا نريد أن نثبت ضعف النظام المفروض على بلادنا ، ولأن المقيم العام الحالى من كبار الشخصيات الفرنسية فإظهار فشله للعيان خير دليل على أن الفشل هو من ذات النظام ، لا من الأشخاص القائمين به ، ونحن نعتقد أن تعاقب المقيمين عسكريين ومدنيين لا يغير شيئاً من الواقع ؛ لأن ممثل فرنسا فى بلاد الحماية مرغم على أن يسير فى

دائرة التوجيهات الاستعمارية التي تتعارض وسائر الأماني القومية ، وليس فى إمكانه كشخص بشرى أن يقاوم إرادة الأمـة المغربية أو يحول دون انتصار الأفكار الحرة فى البلاد ، و إذن فواجب فرنسا أن لا تضيع الوقت في محاولات محكوم عليها بالفشل سلفا ، لأن ذلك سيكون جريمة لا نحو المغرب فقط بل نحو فرنسا نفسها ، والخير لها ولنا أن تعترف بالحقيقة كما هى ، وتذعن لما يقضى به الإنصاف فتعلن استقلال المغرب ، وحينئذ تبعث لنا ممثلها لتدشن عهد الصداقة الفرنسية المغربية على أساس الرغبة الخالصة وتبادل المصالح للطرفين .

رعاية جلالة الملك لحركة الاصلاح

ليس اهتمام جلالة الملك بشؤون الإصلاح فى بلاده شيئاً خفيا ولا جديداً ، فمنذ ارتقى جلالته على عرش أسلافه الكرام هو ينشط وسائل التقدم ومظاهر التطور ، ولكن جلالته ضاعف مجهوداته فى هذا الصدد منذ طلبت الأمة من الملك فى ميثاق الاستقلال أن يرعى بعنايته الكريمة حركة الإصلاح فى أمته ، فأصبح الشغل الشاغل لمولانا هو العمل على تحقيق أمنية شعبه وتوجيهه نحو النور والانبعاث .

وجلالته على يقين من أنه لا تقدم للأمة إلا بالمعرفة ، ولا ارتقاء للشعب إذا لم يحصل أبناؤه جميعاً على القسط الضرورى من العلم ، لذلك بذل جهده الشريف في فتح المدارس وتشجيع القائمين عليها ، وقد أنفق حفظه الله فى ذلك من ماله الخاص المبالغ الضخمة ، ففتح لأمته بذلك باب القدوة الحسنة ، حتى أصبح الأغنياء من أمته ورجال الهيئات فى مملكته يتنافسون فى التقرب لجلالته بتأسيس معاهد علمية والتبرع لها .

وقد أعطى من ذريته الكريمة وعنايته بها مثالا صالحاً للآباء ، وقدوة للأبناء ، حتى أصبح الأمراء الكرام والأميرات المجيدات محط أنظار الشعب ومضرب مثل الجميع ، وجهود سمو ولى العهد أمير الأطلس حفظه الله السائرة وفق توجيه جلالته فى هذا المعنى أمر غير خفى على أحد ، والأثر الذى يحدثه وجوده فى الأوساط الشعبية كلما ظهر للعيان بمناسبة تدشين مدرسة أو افتتاح معهد خير دليل على ما للأسرة المالكة من مكانة فى القلوب ومستقر فى النفوس .

وليست عناية مولانا بالتعليم الدينى أقل من عناية جلالته بالتعليم المدنى ، ولولا رعاية جلالته وحمايته للقرويين والمعاهد الدينية الأخرى ، واهتمامه برجالها

لما استمرت الثقافة الإسلامية فى المغرب بعد النكبة التى أصابتها من جراء الظهير البربرى والسياسة التبشيرية التى سارت عليها الحماية .

وقد أحيى مولانا سنة البعثات العلمية لأوروبا التى سنها جده المصلح الكبير مولاى الحسن ، فوجه على نفقته الخاصة عشرة من الطلبة يشعرون بكرامة ربائب النعمة الملكية فى الوقت الذى يتمتعون فيه بوسائل إتمام ثقافتهم وتوسيع معارفهم .

ومن الأيادى البيضاء التى أسداها جلالته لأمته اهتمامه بتثقيف البنت المغربية وإنهاض المرأة وتشجيعها على العمل لتحرير نفسها بنفسها ، ولقد قدم كريمته العزيزة عليه الأميرة عائشة لتتزعم بنفسها حركة النهوض بالفتاة المغربية فضرب بذلك على يد الجامدين وعفى على ترهات المبطلين ، ووجه الحركة النسائية توجيها صحيحاً بعيداً عن كل ما يمس بالدين أو يتنافى مع الأخلاق الفاضلة ، ولبت المرأة المغربية دعوة ولى نعمتها فسارت تعمل وتدأب لتحقيق آمال جلالته فيها ، وهاهى ذه اليوم تسير إلى جانب الرجل لخدمة المجتمع وإصلاح شأن الأمة والعمل على تحرير الوطن

ومد سيدنا نصره الله يد العون لحركات الشباب الرياضية والكشفية فحماها وذب عنها ، وقدم لها الجوائز ، وحضر بنفسه فى أهم مبارياتها ، وفتح ساحات (مشوره) السعيد لكل من ضاقت به من الفرق الوطنية ساحات اللعب الرسمية كما نشط الموسيقى والفنون الجميلة وشجع أصحابها وأسعف العاملين على تطويرها .

ونظر رعاه الله فى شأن الإسعاف المنظم ، فاهتم جلالته بالجمعيات الخيرية وأمدها ، وشارك بنفسه الكريمة وتوجيهاته القويمة وإمداداته العظيمة فى نشاط المسيرين لها والقائمين عليها .

وإذا كنا سنتحدث فى الفصل الموالى عن بعض المجهودات التى بذلها (حزب الاستقلال) فى الميدان الثقافى والاجتماعى فيجب أن نؤكد أن روح مولانا هى التى نفخت فى كل المجهودات الشعبية ، وأن حزب الاستقلال وغيره ليسوا سوى ملبين لدعوة الملك ومقتدين بعمله ، وأن استجابة مولانا لرغبة الاستقلال فى رعاية حركة الإصلاح كانت فاتحة العهد السعيد الذى يتبلور اليوم وسيبدو بعد قليل عصر النهضة والتقدم والانعتاق .

نشاط حزب الاستقلال

في الميدان الثقافي :

وإذا كان حزب الاستقلال الوارث العظيم للحزب الوطني وللكتلة الوطنية فإنه قد سار على سنن مورثيه في الاهتمام بالنواحي الثقافية والاجتماعية ، ولم يقف مجهوده عند النشاط السياسي والاقتصادي الذي سبق أن شرحناه ، ولا في الميدان الديبلوماسي الذي سنعود مرة أخرى إليه ، بل تجاوز ذلك إلى الناحية الثقافية ، فكان العون الأكبر لحركة التثقيف العام السائرة وفق توجيه مولانا نصره الله ، وعمله في هذا الميدان متعدد الجوانب ، ولكنه متحد الغاية والاتجاه ، وللحزب لجنة مركزية للتعليم تابعة للجنة التنفيذية ، وللجنة المركزية فروعها في كل المدن والنواحي ، وهذه اللجان هي التي تشرف على تسيير التعليم التابع للحزب ؛ تؤسس المدارس وتضع البرامج وتؤلف الكتب وتخرج المعلمين وتوجه البعثات ، ولها لجنة فرعية هي الأخرى خاصة بإسعاف الطلبة وقروض الشرف ، وقد بلغ عدد المدارس التابعة للحزب التي ينفق عليها أو يساعدها أو يرعاها زهاء المائة مدرسة يتعلم فيها من الأبناء والبنات أكثر مما يتعلم في المدارس التابعة لإدارة المعارف العمومية ، ويهيء الحزب للتلامذة زيادة على الدراسة وسائل التروض والتهذيب بديار الطلبة التي يفتحها في أهم المراكز ، وبالتنظيم الذي يرعاه في كل الأوساط المدرسية ، وبالحفلات العامة التي ينظمها للطلبة ، والفسح الإجماعية التي يهيؤها في أوقات الربيع والصيف وغيرهما ، ولجان الطلبة الاستقلاليين تقوم من نفسها بأعمال جليلة لبث الفكرة الصالحة ونشر الدعوة النبيلة ، والتدريب على العمل والتعود على حياة التعاون بين التلامذة لأجل الصالح العام ، وصفحات الشباب للطلبة في جرائد الحزب تهيء

المجال لتــكوين أفق عام بين هؤلاء الشباب الذين يحسون بأن لهم فى حركة بلادهم جناحاً يعملون فيه ويتطور معهم إلى اليوم الذى يصبحون فيه رجالا قادرين فيشاركون بأنفسهم فى القبض على زمام الـكفاح فى الجبهتين الداخلية والخارجية لتــكوين الأجيال المغربية السعيدة الحرة .

واقتدى الحزب بمولانا نصره الله فوجهَ بعثات علمية لمختلف الـكليات فى الجزائر وفرنسا ، وقد بلغ عدد الطلبة الذين يتناولون الدروس العلما فى الخارج بمساعدة الحزب ورعايته زهاء التسعين طالباً أسس لهم (حزب الاستقلال) مركزاً خاصاً يشتمل على مطعم وناد ومجتمع ، وكون لهم لجنة من تلقاء أنفسهم لتوجيههم في النواحى الصالحة التى هم محتاجون إليها ، وهذه اللجنة التوجيهية هى التى تنبه الطالب المراكشي للناحية العلمية التى ينبغى له أن يتخصص فيها وفق ميوله ووفق حاجة البلاد الملحة ، ولهـا نشرة خاصة يحررها الطلبة أنفسهم ، ويعبرون فيها عن رغائبهم ، وفى كل أسبوع يلقى الطلبة محاضرة عن موضوع يرجع للمغرب أو لنواحى التربية القومية التى يجب أن يتلقاها الطلبة فيما يتلقونه من معرفة قبل أن يرجعوا لوطنهم كى يتحملوا مسؤولية العمل بما علموا .

هذا علاوة على الاتصال العام الذى يقع بين عموم طلبة شمال أفريقيا المسلمين في جمعيتهم المجيدة ، وزيادة على المؤتمرات التى يعقدونها فى كل عام للطلبة العرب ومن حسن الحظ أنــ الاتصال اليوم متين بين مختلف الطلاب الوافدين من البلاد العربية على باريس وفرنسا وعلى انجلترا وبلجيكا وسويسرا ، والرحلات المتبادلة بين ممثلى هيئات الطلبة في هذه الأقاليم من أعظم وسائل التبلور للفكرة العربية التى تملأ نفوس الشباب المغربى اليوم .

وقد وضع الحزب نواة للتعليم الدينى الثانوى فى الأقسام التـكميلية التى أسسها بفاس والرباط والبيضاء ، وذلك سيراً بطريق التدريج لتــكوين ثقـافة ثانوية إســلامية تطبق فى المعاهد الدينية ولا تختلف فى برامجها عن المدارس الثانوية الرسمية إلا فى الاهتمام بالعلوم الإسلامية ، وفى الوقت نفسه وضع نواة

تعليم ثانوى مدنى حر فى مدرسة جسوس ومدرسة سيدى محمد بالبيضاء ، ونظم دروساً حرة لتكوين معلمى المدارس الابتدائية . وبالجملة فهو يعمل فى حدود الدائرة الممكنة على سد النقص الذى كان يجب أن تملأه إدارة المعارف العمومية أو تسمح على الأقل بملئه دون عرقلة ولا إحداث صعوبات .

ومع أن الحزب لم يتمكن لحد الآن من تنظيم بعثة قائمة بنفسها فى الشرق على غرار بعثة الحزب الوطنى ، فقد وضع نواتها ، إذ يوجد طالبان بمصر يدرسان على نفقة الحزب وبمقتضى توجيهه ، ولعل لجنة التعليم تهتم بسد هذا الفراغ فتوجه بعثة مهمة من حملة شهادة التعليم الثانوى الإسلامى وحملة شهادة التعليم الثانوى المدرسى لإتمام دروسهم فى الكليات المصرية والسورية حتى يتهيأ للغة العربية أن تنال حظها من المتخصصين الذين يتمكنون من نشرها فى كل مناطق الحياة الدراسية بالمغرب .

ولتنشيط الدراسات المغربية أسس الحزب مجلة (رسالة المغرب) التى تعتبر أرقى مجلة فى الشمال الإفريقى باللغة العربية ، وقد التف من حولها عديد من الأدباء والكتاب والشعراء الذين يعملون على تطوير الأدب المغربى وإحيائه ، ويشترك (وفد الحزب) فى مصر فى هذه الحركة بمجهود يشكر عليه . وقد قدم المجلس الأعلى للحزب تقريراً خاصاً فى ضرورة الخطو بهذه الحركة إلى مدى أبعد ، وعليه فمن الممكن أن نقول من الآن إن ثقافة قومية ستتكون من مجهود الاستقلاليين الذين يمثلون النخبة الجامعية فى البلاد .

فإذا أضفنا لذلك كله مجهود لجنة الصحافة التى تخرج للمغاربة جريدة (العلم) اليومية كأرقى جريدة يومية فى المغرب العربى كله وجريدة (التقدم) الأسبوعية ومجلة (صوت الشباب المغربى) ، علمنا مقدار النشاط الذى بعثته الفكرة الاستقلالية فى نفوس المؤمنين بها والعاملين فى دائرتها .

وإذا كانت هذه الجهود التأسيسية تسير وفق ما تسمح به ظروف الضغط العام الواقع فى البلاد والتى لا تمكن الحزب من تحقيق آماله التثقيفية على الوجه الذى يرضيه — فإن المجهود مستمر لإقناع السلطات بضرورة تطبيق التعليم

القومى وفق المنهج الوطنى الواجب التنفيذ .

ولقد أتاح مولانا نصره الله لبعض إخواننا أن يعبروا عن آرائهم فى الموضوع حينما قرر تكوين اللجنة الملكية لوضع مشروع ميثاق التعليم بالمغرب ، فاشترك من إخواننا فى القسم المغربى للجنة شباب قادرون مختصون فى التعليم ومدربون عليه ، وقد هيأ القسم المغربى مشروعاً ناقشه الأعضاء الفرنسيون والمغاربة ثم أقره الأخيرون بإجماع الأصوات ، والأولون بالأغلبية الساحقة .

و ينبنى ميثاق التعليم — بمقتضى هذا المشروع — على المبادىء التالية :

١ — التعليم الابتدائى الإجبارى لجميع المغاربة ذكوراً و إناثاً .

٢ — الصفة المغربية للتعليم على أساس اللغة العربية .

٣ — مجانية التعليم فى جميع المدارس الرسمية .

٤ — توحيد برامج التعليم الابتدائى فى جميع النواحى المغربية .

٥ — حرية التعليم فى كل درجاته و بكل أنواعه وفق نظام خاص يوضع لذلك .

٦ — حرية دخول المغاربة لجميع المؤسسات التعليمية الموجودة بمراكش .

وقد علق الأعضاء المغاربة على كل مبدأ بما يشرح البواعث التى دفعت بهم لإقراره ، ثم ختموا تقريرهم موجهين الخطاب لمجموع الأعضاء بما يلى :

« هذا العرض يبقى عديم الفائدة إذا لم يرد به أن يشرح لجمعيتكم الموقرة آمال الشعب المغربى فيما يتعلق بمستقبل أولاده ، إن الأنظار متجهة إلينا نحن الذين تكلفنا بعمل نبيل هو الاهتمام بمعالجة الجسم المغربى و إعطائه الصحة والسلامة » .

« و إن الأعضاء المغاربة لهذه اللجنة ليرحبون بممثلى الثقافة الفرنسية الذين جاءوا لمشاركتنا فى وضع ميثاق للسير بالأمة فى طريق السعادة ، و إن صاحب الجلالة الشريفة قد وضع ثقته فينا فلنكن أهلا لها » .

وقد صوت الأعضاء الفرنسيون القادمون من فرنسا ، وعددهم ثلاثة ، مع

الأعضاء المغاربة ، بينما استعفي اثنان من الأعضاء الفرنسيين المختارين من الموظفين بإدارة المعارف المغربية من عضوية اللجنة مدعين أنها تسير فى اتجاه عدائى للغة الفرنسية ، وصوت العضو الثالث من الأعضاء الموظفين بالمغرب مع الأعضاء الفرنسيين القادمين من فرنسا ، فكانت أغلبية الفرنسيين مع الأعضاء المغاربة كلهم فى جانب المشروع ، وبعد إنهائه رفع باسم اللجنة لجلالة الملك الذى أبدى رضاه الكامل عليه وعلى مقرريه ، ولكن الإقامة العامة أبت المصادقة عليه لحد الآن ، ولا يزال مولانا يرد إليه كل ما يعرضه عليه مدير المعارف من مشروعات ترجع للتعليم ، ولهذا يمكننا أن نقول إن فى تولى صاحب الجلالة الدفاع عن ميثاق التعليم المغربى خير ضمان لتحقيقه فى القريب العاجل بإذن الله .

ولا ينبغى أن ننسى التنويه بما قام به ممثلو الغرف المغربية فى الدورة الأخيرة لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة ؛ فقد تولوا الدفاع عن الأسس السابقة ، وعالجوا على ضوئها سائر الجزئيات المعروضة .

ويعمل الحزب بسائر الوسائل لتوحيد الوجهة الثقافية فى المغرب مع الوجهة الثقافية التى تعمل لها الجامعة العربية ، وقد أوفد عنه للحضور فى مؤتمر لبنان التابع للجامعة العربية والمنعقد فى ضيف سنة ١٩٤٧ الأستاذ عبد الكريم غلاب الذى اشترك مع الأستاذ محمد ابن عبود فى تمثيل المغرب الأقصى ، كما شارك ممثلو الحزب بفرنسا فى مؤتمر الطلاب العرب الذى انعقد بإنجلترا .

فى الميدان الاجتماعى :

فأما الميدان الاجتماعى فإنه ذو جوانب كثيرة لم يغفل الحزب ناحية منها ، ولعل من أهم هذه الجوانب ما يتعلق بالإصلاح الدينى والخلقى ؛ فإن هيئة العلماء الاستقلاليين الذين يضمون الأغلبية الساحقة من رجال الجامعة القروية وكلية ابن يوسف والمعهد المكناسى وغيرها من المعاهد الدينية لا تألوا جهداً فى تطوير

الوعظ الإسلامى وتوجيهه الوجهة الصالحة التى تنقله إلى قلب المجتمع ، وهى ما تنفك تطلق نيرانها لمقاومة البغاء الرسمى الذى يرى الحزب ضرورة إلغائه ، كما تنبه الولاة المحليين لكل مظاهر البغاء غير الرسمى مساعدة لهم على مقاومته ، وتبذل جهداً جباراً فى القضاء على المسكرات والمخدرات فى الوقت الذى تدعو فيه إلى الاهتمام بالجوانب البنائية فى الأسرة وفى المجتمع ، فتدعو لتعليم المرأة وتحض عليه ، وتقاوم الذين ينكرونه باسم الدين ، و يجرها ذلك لمقاومة الجمود الذى يتسم به بعض أدعياء العلم ومحاربة بعض المتصوفة الذين يتجرون بالدين والوطن فى سبيل مصالحهم وأغراضهم ، والحزب يعتمد كثير الاعتماد على هذه الثلة الإسلامية التى تمثل خيرة الجامعيين المسلمين لا لمساعدته فى النهوض بالشعب وتنوير أذهانه فقط ، ولكن لمساعدته على تكوين النظريات المتفقة مع الإسلام ومع روح العصر فى جميع النواحى التى يتطلبها التطور المغربى .

وللعلماء الاستقلاليين صفحة خاصة أسبوعية من جريدة (العلم) ينشرون فيها أفكارهم ، و يخاطبون من منبرها الأمة المصغية لنصائحهم و إرشادهم .

ولقد سبق أن تحدثنا فى فصل الحركة السلفية عن الدور الذى قام به شيخنا العلامة محمد بن العربى العلوى فى الدعوة لتطهير العقول المغربية من الخرافات والأوهام ، و يمكننا أن نؤكد الآن أن هؤلاء العلماء كلهم من تلامذته أو تلامذة تلامذته أو أقرانه الذين تنوروا بدعوته ومعرفته ، ولذلك يعتبر دائماً مرجعهم الأعلى والمنارة التى يستنيرون بها كلما أشكل عليهم أمر أو حزبهم شأن .

ويهتم الحزب اهتماماً لا مزيد عليه بتحسين حالة الأسرة بما يقوم به من دعوة شاملة للقضاء على بقايا التسرى ، وترك تعدد الزوجات ، وتحسين حالة المرأة والدفاع عن حق عائلات الموظفين والعمال ، والمطالبة بالسكنى الرخيصة ، ومساهمته العملية فى هذا المعنى (فى اللجنة السكنية بمدينة القنيطرة مثلا) .

وبما أن الأسرة لا تستقيم إلا بتكوين المرأة الصالحة ، فإن للحزب نشاطه الخاص فى هذا الباب بما أسسه من مدارس للبنات وما نظمه من هيئات خاصة

بهن ، وللحزب اليوم هيئة عليا لنساء وفتيات الاستقلال تشرف على الحركة النسائية الحزبية ، وتعتبر الأستاذة ملكة الفاسى صلة الوصل بينها وبين اللجنة التنفيذية والمجلس الأعلى للحزب ، وقد قامت هذه الهيئة بتنظيم نسائنا وفتياتنا ، وكونت عدة مدارس خاصة بالبنات أو مختلطة ، كما رفعت فى السنة الماضية طلبها الرسمى لجلالة الملك لإحداث تعليم ثانوى للفتاة المغربية ، وإنشاء فرع خاص بالمرأة فيجامعة القرويين بقسميها الدينى والأدبى ، وقد لبىسيدنا نصره الله الطلب وتأسست المدرسة الثانوية الأولى للبنات ، كما قبل مبدئياً إنشاء الفرع القروى الخاص بهن ، ونرجو أن ينجز عن قريب .

وتشترك المرأة اليوم فى كل مظاهر نشاط الحزب ، وخصوصاً ما يتعلق بإسعاف اليتامى والفقيرات فى المدارس والمؤسسات التثقيفية ، وقد أظهرت سيداتنا وفتياتنا فى مأساة الدار البيضاء رقة وحنانا طالما حرم منهما المنكوبون المغاربة .

وبجريدة (العلم) صفحة أسبوعية خاصة بالمرأة تحررها سيدات الاستقلال وفتياته بأقلامهن ، ويعرضن فيها مطالبهن وآمالهن ، ويتبادلن فيها مناقشاتهن ، وهى تكون لوناً طريفا من الأدب المغربى لم يسبق له مثيل فى تاريخنا .

ومن أهم المنظمات النسائية فرق المرشدات التي تربى الفتيات تربية جسمية وأخلاقية ، وتبث فيهن روح الجماعة والتعاون بينها .

وتلتقى مجهودات الشابات بمجهودات الشبان فى التجمع والتطور عند لجنة الحزب الاجتماعية التى تشرف على التنسيق والتوجيه .

وقد نظم الحزب الشباب المغربى على حسب ما سمحت له الظروف ضمن فرق رياضية وكشفية تضاهى المنظمات العالمية الكبري .

وتعتبر العصبة الحرة لكرة القدم التى اعترف بها أخيراً والتى تضم أزيد من مائتى فرقة وطنية بها نحو العشرة آلاف لاعب أهم المنظمات الرياضية فى أفريقيا الشمالية ، ولقد ألقى الأستاذ أحمد اليزيدى رئيس الغرفة التجارية بالرباط فى أثناء اجتماع ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة تقريراً ضافياً عن تنظيم

الشباب المغربي طالب فيه بضرورة فسح المجال لمنظمات الشباب و إسعافها و إعطائها حرية العمل الكافية .

والذي يثلج الصدر هو أن فرق الكشافة التابعة للحزب، لا تكتفي بمجرد التعاون فيما بينها أو الحضور في معسكرات أخوية ، بل تقوم بواجبها الكشفي لإسعاف المنكوبين وإغاثتهم ، وكم أنقذ رجالها من أفراد كانوا يريدون الانتحار وسيدات كدن يمتن من سقوط ردم عليهن ، وأطفال مشردين لم يجدوا لهم مأوى .

وللشباب صفحتهم الأسبوعية أيضاً من جريدة الحزب لتنسيق أعمالهم وعرض آرائهم .

وللحزب برنامجه الخاص في مقاومة العطلة السائدة في الأغلبية الساحقة ، وذلك بما يدعو إليه من تصنيع عام في البلاد يشترك فيه قسم من أغنياء الوطن ورجاله ، وبما يبثه في نفوس الشباب من العمل الحر وعدم الاعتداد بالوظائف أو الاستنكاف من بعض الأعمال التي لم تكن معروفة من قبل ، ولقد دعا مرة أخرى للعطلة الأسبوعية في يوم الجمعة ؛ تلك العطلة التي نفذها الحزب الوطني ثم أرغمت السلطة المغاربة على تركها بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، فلبى دعوته أهل فاس ومكناس وتازة ، وسيلبي غيرهم هذا الإصلاح الذي يعتبر من أكبر العوامل في تشغيل العاطلين .

ولقد كان من نتائج المجهودات التي بدأها الحزب الوطني ، وواصل العمل لها حزب الاستقلال تحديد الحكومات لساعات الشغل بالمعامل والمصانع والمناجم ، وتقرير العطلة الأسبوعية بها رسمياً ولايزال يبذل الجهد لإقرار ذلك في القرية لتحسين حالة الفلاح التي هي أشد بؤساً من العامل والصانع ، وبفضل إرشادات حركتنا توفق إخواننا رجال الغرف المغربية (التجارية والصناعية والفلاحية والمختلطة) إلى تكوين جامعة عامة بينهم انتخب لرئاستها صديقنا الأستاذ محمد الزغاري عضو المجلس الأعلى للحزب ، ونحن لا نشك في أن هذه الجامعة ستقوم بعمل جليل لتنظيم المجهود الاقتصادي الأهلي في مراكش والعمل على تصنيع كامل للبلاد .

وأما الحركة النقابية فقد سبق أن شرحنا الأسس التى يقوم عليها كفاحنا من أجلها ؛ فنحن نعمل فيها فى واجهتين ، فبينما نكافح لإعطاء المغاربة حق تأسيس النقابة المغربية الحرة إذا بنا نقاوم الاتحاد النقابى الفرنسى الذى يريد الاستيلاء على العمال المغاربة وتسخيرهم لأغراضه .

ولقد كانت سياستنا هى منع العملة من الدخول للهيئات النقابية الفرنسية ، ولكننا إزاء تشبث الإقامة العامة بمنع المغاربة من تأسيس النقابات الخاصة بهم أذنّا للعملة بالانخراط فى (س . ج . ت) الفرنسية بعد ما اشترطنا على الهيئة أن يكون لإخواننا جناح خاص بهم ، وعلى أن يكون لهم التمثيل الكافى فى مجلس الاتحاد ، وقد نجحت هذه المحاولة ، فتأسست نقابة (جرادة) (وخريبقة) وغيرها من المراكز ، وقام العملة المغاربة بإضرابات مختلفة للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين أحوالهم .

وطبيعى أن هذه الخطوة لا تعتبر إلا مرحلة أولى يقصد بها الضغط على الحماية لتعترف بالنقابات المغربية ، ولقد صرحت الإقامة العامة بأنها ستعترف بذلك كله ، ولكن وعدها ظل حبراً على ورق إلى الآن .

ويظهر الشغالون المغاربة نشاطاً كبيراً فى الدفاع عن حقوقهم فى الوقت الذى يعملون فيه من تلقاء أنفسهم على انتزاع حق التجمع بين نقابات مغربية مستقلة ، وعلى الرغم من المعاملة القاسية الاستثنائية التى يلقونها من طرف ولاة الحماية فإنهم مستمرون فى كفاحهم المؤيد من الحركة الوطنية ومن سائر الأحزاب الديموقراطية بفرنسا .

ومن أكبر المظاهر التى وقعت فى تاريخ الحركات النقابية المراكشية الإضراب العام الذى استمر زهاء شهر بخريبقة (معدن الفوسفات) سنة ١٩٤٧ ؛ لأن مكتب الفوسفات الحكومى لم يحقق وعده بتنفيذ دفتر مطالب العملة المتعلقة بتحسين أحوالهم .

وقد استعملت السلطة الفرنسية كل وسائل القمع للقضاء على حركة المقاومة

العمالية الأخيرة ، ولـكنها لم تصل إلي نتيجة عملية .

وقد حاصر الجيش مراكز أبي جنيبة وأبي الأنوار حتى أصبح سـكان القريتين مفصولين عن باقى المغرب ووقعت حوادث عديدة حالت الرقابة الفرنسية دون نشرها فى الصحف المغربية ، فنرى من الواجب تسجيل بعضها كمثال لما يلقاه إخواننا العملة فى سبيل الدفاع عن حقهم فى التجمع من أجل المطالبـة بالأقل الحيوى .

وفى يوم ٢٩ أبريل أوقف ستة من العملة المراكشيين وسيقوا للسـاحة العمومية بأبى جنيبة ، وأمام السكان تجمعت القوات العسكرية وجلدت المعتقلين بالسياط إلى أن أدمتهم .

وفى يوم ٣٠ أبريل توجه قوميسار البوليس الفرنسى فى (يول) والمسدس فى يده ومعه قائد القرية ومراقبها المدنى الفرنسى ، وهاجم مركز النقابة المحلى بأبي جنيبة ، وقبض على المسؤول فى النقابة السيد الحسين مع مائة من رفقائه الذين يعملون فى المنجم ، ثم سيق المعتقلون جميعاً لأماكن لم تعرف بعد ، وصدر أمر بمنع سكان أبى جنيبة من التوجه للأسواق لشراء حاجياتهم ، وفى يوم ٤ مايو قطع الماء عن أبى جنيبة كلها ، وهكذا عن طريق منع القوت والماء تريد السلطة أن تقضى على مقاومة العملة المغاربة .

أما فى أبى الأنوار فإن رؤساء العملة المحتشدين بمركز النقابة حاصرهم الجيش و بقوا من غير طعام أياماً عديدة ؛ لأن البوليس لم يسمح لعائلاتهم ولا لإخوانهم أن ينقلوا لهم الطعام إلا إذا أصدروا أوامرهم للعملة باستئناف الشغل ، لـكنهم لم يخضعوا لهذا الطغيان واستمروا فى عنادهم من أجل إنقاذ بلادهم من سيطرة المتحكمين الداليين الفرنسيين .

وقد وقع نظير هذا فى جرادة بنواحى وجدة ، وانتهى باصطدام عنيف أدى لقتل مدير فرنسى و بعض أعوانه من الصهيونيين .

و إذا كنا قد تحدثنا عن الحركة النقابية ومجهودها للتحرر ، فيجب أن

ننبه إلى أن إخواننا العملة المغاربة لا يحملون أية عقيدة اجتماعية لا تتفق مع مبادئنا الاستقلالية ، وأنهم إذا كانوا اضطروا للانضمام للنقابة التي يتمتع بها الفرنسيون المقيمون بالمغرب فذلك لأنهم لم يجدوا وسيلة أخرى للاعراب عن مطالبهم ، وهم مؤيدون من حزب الاستقلال الذي يضم أغلبية قادتهم ومسيريهم

ويجب أن نصرح بأننا جميعاً لا نرى الإضراب إلا وسيلة مؤقتة للحصول على الحقوق الضرورية التي تضمن للمغاربة نيل نتائج أشغالهم الطبيعية ، وإلا فالفصل في الخلافات التي تقع بين العامل وبين المخدم له يجب أن يكون عن طريق التحكيم والوساطة التي تنظمها الدولة ، ويخضع لها الجميع .

كما أننا لا نعتبر الكفاح النقابي إلا جزءاً من الكفاح العام الذي يرمي لتنظيم الأمة والحكومة المغربية وحشدها جميعاً لحماية الاستقلال المغربي والاعتزاز بالتراث الوطني المادي والمعنوي وإننا لنعتقد أنه ليس لنا كفاح غير الكفاح من أجل الاستقلال والحياة الحرة السعيدة في وطننا الذي هو وطن سائر طبقاتنا والرابطة الكبرى بين كل مواطنينا .

العمل لتوحيد الصفوف :

لم تأل كتلة العمل الوطني أولا والحزب الوطني ثانياً جهداً في سبيل توحيد الخطة في شمال أفريقيا بين مختلف هيئاتها وأحزابها ، ولقد مضى وقت كانت فيه جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا ومؤتمراتها رمزاً للمحاولات الكبيرة لتحقيق هذه الفكرة ، ثم ظهرت هذه الروح بصفة أوضح بعد أن قامت الكتلة بمظاهراتها العظيمة على أثر اعتقالنا في الدار البيضاء سنة ١٩٣٦ ، وجاءت حوادث أكتوبر سنة ١٩٣٧ فكانت أجلى في الوحدة وأوضح في التضامن ، ولم يزل ممثلو الهيئات الاستقلالية بباريس يعملون ويتضامنون وإن لم يقع بينهم تنسيق رسمي ولا تنظيم عملي ، ولقد كان من أول ما فكر فيه حزب الاستقلال على أثر تأسيسه أن يخطو بهذه العلاقات القلبية بين حركات الأقطار الثلاثة إلى

مدى أوسع ومجال أوفى ، وقد انتهت المفاوضات إلى عقد ميثاق بين (حزب الاستقلال) و (حزب الشعب الجزائرى) و (الحزب الحر الدستورى التونسى) وقع عليه مندوبو الأحزاب الثلاثة فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فى مقدمة هذا الميثاق ما يلى :

« لما كانت شعوب شمال أفريقيا متجهة نحو وجهة واحدة لمحاربة الاستعمار بجميع أنواعه والسير نحو الاستقلال ، وتثبيت السيادة الوطنية ، والعمل على وحدة الشمال الأفريقى فى دائرة جامعة الدول العربية رأى ممثلو الهيئات السياسية الموقعة على هذا الميثاق أن يخرجوا هذه الوجهة المتحدة من حيز النظر والعاطفة إلى حيز العمل راجين من المولى تعالى أن يسدد خطاهم ويبلغ مناهم الخ » .

وقد قيد هذا الميثاق موقعيه بعدم تغيير الخطة السياسية الموحدة إلا بعد استشارة الآخرين والرجوع إلى رأيهم .

وترك الميثاق الباب مفتوحاً كى تنضم إليه جميع الأحزاب المغربية متى شاءت .

وبمجرد ما أعاد انتهاء الحرب إمكانية الاتصال بين شطرى مراكش جدد الحزب اتصالاته بحزب الإصلاح ، وأعاد ما كان بيننا من علاقات التضامن المتين والتآخى المكين .

وحينما أطلق سراح الأستاذ الوزانى وأسس حزب الشورى والاستقلال ، ولم نتمكن من مزج الحزبين بذلت مجهودات عالية برئاسة شيخنا العلامة محمد بن العربى العلوى انتهت بممثلى الجانبين إلى الاتفاق على برنامج العمل مع احتفاظ كل منهما بشخصيته ، وقد وضع ذلك البرنامج فى شكل الميثاق الآتى :

١ — إقرار كل حزب على الكيفية التى هو عليها الآن لئلا يتعطل السعى وراء الغرض المنشود وريثما يقع الفصل فى كيفية توحيد السعى المشترك .

٢ — إن كيفية توحيد السعى المشترك أن يوحد الحزبان ضمن حزب واحد يتفق فيما بعد على اسمه وتنظيمه وعمله .

٣ — لا نقبل الانخراط فى الوحدة الفرنسية ، وإنما تقوم العلاقات بين المغرب

المستقل وفرنسا على أساس معاهدة جديدة .

٤ – لا تعاون مع إدارة الحماية ، وإنما يلبى أفراد الحزب نداء جلالة الملك للمشاركة الفنية مع إشعار اللجنة التنفيذية بذلك ، أما أعضاء اللجنة التنفيذية فيرجع النظر فى مشاركتهم للمجلس الأعلى ، وذلك لما يتحملونه من المسؤولية السياسية في الحزب ، ولما يجب عليهم من حفظ مبدإ الاستقلال .

٥ – الوظائف الرسمية لا يدخلها أعضاء اللجنة التنفيذية أو المجلس الأعلى ، أما بقية الأعضاء فيستشيرون اللجنة التنفيذية .

٦ – المخابرة مع الرسميين الفرنسيين تبت فيها اللجنه التنفيذية ما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك ، ويجب ألا تخل المخابرة بمبدأ عدم التعاون مع إدارة الحماية .

٧ – عدم الدخول مع الشيوعيين فى جبهة ، ولا يجوز الاتصال بهم إلا على يد اللجنة التنفيذية .

٨ – اليهود الذين لا يحملون جنسية أجنبية ولا ينتمون للصهيونيين يعتبرون مغاربة من رعايا جلالة الملك .

٩ – الأحزاب المغربية الأخرى يتصل بها للسعى وراء توحيدها وتنسيق العمل معها .

١٠ – وسائل العمل – السلمية المشروعة .

١١ – شمال أفريقيا – تعاون وتضامن وتنسيق .

١٢ – الجامعة العربية – الاستعانة بها لتحقيق استقلال المغرب والسعى لتعجيل الدخول فى حظيرتها .

١٣ – القضية المغربية فى الخارج – تتخذ الوسائل بعد أن أقيمت الحجة على فرنسا لعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة عند سنوح الفرصة لذلك .

وهكذا وضعت الحركة الاستقلالية المراكشية أسس الاتفاق التام فى المبادىء ريثما يتم التوفيق فى الوسائل .

وإذا كان مشروع المعتدلين الذى سبق أن أومأنا إليه قد خرق مواد هـذا الميثاق فإن تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) تحت رئاسة البطل العظيم عبد الكريم قد أعاد الأمر إلى نصابه ، ووحد الأحزاب المغربية كلها ضمن مبدأ واحد ، هو لا مفاوضة إلا بعد الاستقلال .

وإنا لنتمنى أن يأتي ذلك اليوم الذى تتوحد فيه أحزاب كل إقليم من أقاليم المغرب العربى ضمن حزب واحد يقوم على التوصيات السابقة ، فإن مصلحة الأمة فى القضاء على كل ما من شأنه أن يوهم الأجنبي وجود فرقة فى الصفوف أو خرق فى بنيان الحركة المتسق .

تضامن الحزب مع الحركات التحررية العربية وغيرها

وإذا كانت هذه الجهود المبذولة لتوحيد الصفوف قد رمت لغاية واحدة هي تكوين تضامن قوى بين الهيئات العاملة فى الشمال الإفريقى فإن تضامن حزبنا وسائر حركات المغرب العربى مع الشعوب والهيئات المكافحة فى بلاد العرب وغيرها أمر واقع ومستمر ، ولقد دعوت فى خطبى بالقاهرة لعقد مؤتمر عام يضم الشعوب المستضعفة لتوحيد صفوفها وتنسيق جهودها لمقاومة الاستعمار والقضاء عليه ، ويقوم الحزب الآن بدعوة عامة لعقد مؤتمر للشعوب القاصرة لنفس الغاية التى أشرت إليها ، ومتى تم ذلك فستتم الخطوة المباركة لتحرير الإنسانية نفسها بنفسها وإن أبى الظالمون .

أما مظاهر التضامن المعنوى فى مراكش فقد وجهها الحزب التوجيه الحسن فى كل المناسبات التى عرضت له ، ولعل من أبرزها موقفه فى قضية فلسطين العربية ؛ هذه القضية التى وحدت صفوف العرب وجمعت كلمتهم ، وعلمتهم الشعور بما لهم من قوة معنوية ونفوذ روحى ، ولقد والى الحزب حشد الشعب للاحتجاج على السياسة الصهيونية قبل التقسيم وبعده ، وطالب مع الشمال الأفريقى جمعية الأمم المتحدة بالاستماع لرأيه فى الموضوع ، وما أعلن العرب دخولهم فلسطين لتأديب العصابات الصهيونية حتى قام الحزب للتكتل والتضامن ومقاطعة الصهيونيين فى داخل البلاد ، كما خصص مساعدات بعث منها الدفعة الأولى للجامعة العربية ، كما بعث قسطا منها للترفيه عن الجيوش العربية المتحالفة .

على أن مجهوده ليس إلا جزءاً من المجهود الوطنى العام الذى قامت به الأمة من تلقائها بالثورة على الصهيونيين ومراقبتهم والهروب من خلف السدود الحديدية للانخراط فى صفوف المكافحين العرب ، ولقد بلغ متطوعو الشمال الإفريقى زهاء

الخمسة آلاف شخص قبل بعضها واضطر البعض للرجوع من حيث أتى بسبب الرقابة الفرنسية والأسبانية وغيرها . ولقد كتب الصدر الأعظم لدولة مراكش الحاج محمد المقرى رسالة لعزام باشا يعلن فيها باسم جلالة الملك تضامن الحكومة الشريفة مع ملوك العرب ورؤسائهم ، وكان لهذه الرسالة أثرها فى نفوس العرب ، كما اعتبرت من طرف الفرنسيين خرقاً لمعاهدة الحماية لأنها اتصال من المغرب بدول أجنبية من غير وساطة فرنسا ، ولكن مولاى الملك لا يعتبر الحدود القائمة بين المغرب والبلاد العربية إلا حدوداً اصطناعية ، ولا يمكنه كملك مسلم أن يقف مكتوف اليد إزاء العدوان الصهيونى على البلاد المقدسة .

ولما قدمت مصر قضيتها للأمم المتحدة بادر الحزب بإعلان تضامنه معها بواسطة البرقية التى وجهها الأمين العام الحاج أحمد بلافريج لدولة النقراشى باشا وبواسطة البرقية التى بعثتها من القاهرة لسكاتب الأمم المتحدة العام ، وكان موقف الأحزاب المغربية كلها متحداً معينا فى هذا التضامن المتين .

وبمجرد ما قامت في أندونيسيا ثورة التحرر من الهولانديين بادر الحزب في مناسبات عديدة لإعلان تضامنه مع المجاهدين الابرار .

كما نظم الحزب حفلات عظيمة بمناسبة استقلال الهند والباكستان اعتقل بأثرها بعض أعضاء حزبنا فى مختلف الجهات .

وقد احتج الحزب على تجنيد المغاربة فى حرب الفيتنام ووجه البطل عبد الكريم رئيس (لجنة تحرير المغرب العربى) نداء المغاربة يحثهم فيه على الانضمام للمقاتلين الأهالى لأنه لا يصح أن يؤيدوا الاستعمار رهم يطالبون بالتحرر فى بلادهم ، ولا تمر فرصة دون أن ينتهزها إخواننا بباريس ويعقدوا مهرجانات مشتركة مع أحزاب إفريقيا وآسيا للتنديد بالاستعمار والمطالبة بالعدل للجميع .

على أن هذه المظاهر ليست إلا إرهاصا للتضامن الأكبر الذى سنعمل له حتى يتمكن المستضعفون فى سائر أنحاء الأرض من انتزاع حقوقهم من يد الغاصبين ، وذلك ما يجعل حركتنا حركة إنسانية تريد الخير لنا وللذين لا يربطنا معهم إلا روابط الإحساس الإنسانى المجروح .

توجيه البلاد نحو الجامعة العربية

لقد أصبحت الوحدة العربية التي ظلت في نظر الكثيرين أملا بعيد التحقيق حقيقة واقعة ، وظفر المواطنون العرب الذين قضوا أجيالا عديدة في بذل الجهود من أجل هذه الوحدة بتحقيق وحدتهم ، واضمحلت جميع الصعوبات والعقبات والمعارضات التي لاقتها الفكرة منذ نشأتها أمام المبادىء الظافرة في جو الحرب الأخيرة ، وقد انتهت المفاوضات التي استمرت منذ سنة ١٩٤٢ — كما هو معلوم — إلى اتفاق عام ، وأمضى ميثاق الأمم العربية يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ من طرف الحكومات العربية المستقلة وهي : مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ولبنان ، واليمن ، وشرق الأردن ، ويحتوي الميثاق على النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

ولقد أملى الميثاق رغبة الدول العربية في تمتين الروابط التي توحد بينهما ، وتأكيد علائقها على أساس الاحترام التام لاستقلال كل منها ، وتثبيت دعائم سيادتها ، وتوجيه مجهوداتها لصالح سائر البلاد العربية العام من أجل تحسين حالتها ، وضمان مستقبلها ، وتحقيق أمانيها ، فيمكن أن يعتبر الميثاق إذن عقداً ديبلوماسياً وعهداً اعتقادياً .

والرأي العام العربي الذي اتبع باهتمام خارق سير المفاوضات التي جرت بين ملوك العرب ورؤسائهم أعلن اطمئنانه التام للنتائج الحاصلة ، وتيقن بمستقبل عظيم الازدهار ، إذ أن الخطوة العظيمة قد تمت ، وأصبح من الممكن أن يتكلم عن كتلة عربية تستطيع أن تساعد — بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية الأخرى — على هناءة العالم وأمنه .

ومن جهة أخرى فإن القبول الذي لاقته الوحدة العربية في أوساط الحلفاء

إبان الحرب هيأ لها سبيل الاشتراك الفعلى فى تأسيس قواعد السلام العالمى ، فقد اشترك العرب فى بناء الأمم المتحدة ، وبذلوا جهداً لا ينسى فى محادثات سان فرنسسكو حيث عبروا عن وجهات نظرهم فى ثقة واطمئنان .

ولكن إذا كانت الدول العربية السبع قد متنت علائقها نظراً لتمتعها بوسائل السيادة فمن الإنصاف أن نعترف بأن الوحدة العربية لا زالت فى حاجة إلى إنجاز ، وستبقى ناقصة وفاقدة قيمتها إذا هى حصرت عملها على البلاد التى تحدها العراق فى الشرق ومصر فى الغرب .

والواقع أن الوحدة العربية تشتمل — حسب الميثاق العربى نفسه — على كل البلاد الواقعة ما بين الخليج الفارسى فى الشرق وبين المحيط الأطلسى فى المغرب الأقصى ، فإذا لم يصبح المغرب العربى عضواً فى الجامعة العربية فذلك لأن وضعيته السياسية وظروفه الخاصة منعا من التمتع بحريته الدبلوماسية ، ولكن سبيله قد عبدت ، وقد صرح من أول اليوم بأن مصيره مع الشعوب العربية التى تربطه وإياها روابط كثيرة .

وفى هذا العالم الخارج عن الحرب العالمية الثانية تبحث جميع الأمم الصغيرة فى كيفية وضع اتفاقاتها على أسس المصالح المشتركة ، ولذلك فإن مراكش ترى مكانها الطبيعى فى دائرة الجامعة العربية ومعها فى ذلك الجزائر وتونس ، وقد عبر عن هذه الرغبة (حزب الاستقلال) فى المذكرة التى رفعها لرئيس مؤتمر الوحدة العربية المنعقد بالقاهرة والمؤرخة بثامن مارس سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فى هذه المذكرة ما يلى :

« لو كانت الظروف السياسية التى لا تجهلها سعادتكم تسمح لمراكش بالمشاركة فى أشغالكم لمثلها فى مؤتمركم وفد رسمى يتمتع برضى جلالة الملك وثقة الشعب المغربى ، وقد أعلن المغرب فى سائر المناسبات تعلقه بوحدة الشعوب العربية ، وهو يرى فيها أحد أعمدة السلام العالمى الذى تعمل الأمم المتحدة على نشره ، لكن سياسة القمع انتزعت منه وسائل الاشتراك فى جميع الأعمال التى

يقوم بها إخوانه فى المشرق ، كما منعته من أن يرفع صوته خارج حدوده الضيقة .

وأيضاً فإن (رابطة الدفاع عن مراكش فى مصر) أبلغت رؤساء العرب عدة نقط فى هذا المعنى .

وإن انخراط مراكش فى الجامعة العربية ليستند إلى أدلة تاريخية ولغوية وعاطفية .

وهذا ما حاول الحزب إثباته للعالم الغربى فى عدة مقالات ومذكرات تتلخص فيما يلى :

تاريخ مراكش منذ الفتح العربى هو جزء من تاريخ الحضارة العربية ولا يمكن أن يدرس بعضه دون التعرض للآخر ، والعرب الذين اندفعوا بروح العقيدة الإسلامية فتحوا بلاد البربر لينشروا فيها دعوتهم الإسلامية ، وقد نجحوا فى غرس روح العروبة فى هذه البلاد ، ولم تزل منذ ذلك الوقت فى الازدهار ، وقد ساعد الدين الجديد العرب على نشر نفوذهم فى المغرب حتى أصبح من ملاجئ العروبة والإسلام الكبيرة ، وقد ساعد العرب بفضل تسامحهم على تقوية روح الاستقلال وتشجيعها فى نفوس الأهالى وهكذا عبدوا الطريق للعائلات المغربية المالكة فى المغرب الأقصى .

ومع أن مراكش احتفظت دائماً باستقلالها منذ ثورة المملكة البيزنطية فإن تاريخها بقى دائماً مرتبطاً بالتاريخ العربى ، ونحن لا ندلى بحجة أعظم مما قام به المغاربة من إنشاءات فى سائر البلاد العربية . واحتلال أسبانيا بالجيوش المراكشية وقيادة طارق بن زياد فتح الباب للمدنية العربية كى تسود فى رياض الأندلس أثناء العصور الوسطى الأوربية كلها ، والأسماء المراكشية اللامعة ملأت سمعتها سائر أوقات التاريخ ، وليس من الممكن تعدادها ، ويكفى أن نستحضر منها أمثال الإدريسى الجغرافي الكبير وابن رشد الفيلسوف المغربى الخطير وابن بطوطة الرحالة الشهير .

ولم تقم فى البلاد حركة بما فيها الحركة الوطنية القائمة إلا وكانت مرتبطة

كل الارتباط بالاتجاهات الكبيرة في العالم العربي .

وهكذا نرى مراكش مستمرة الارتباط فى الماضى والحاضر بمصير البلاد العربية .

وإذا قطعنا النظر عن هذه العلاقات التاريخية وجدنا رابطة اللغة ؛ فاللسان العربى لسان العقيدة الإسلامية انتشر فى مراكش انتشار العقيدة الجديدة ، ولقد قام علماء الإسلام بتربية الذوق العربى فى نفوس المغاربة حتى أصبح جزءاً من الحاسة الدينية فى أعماقهم ، واللسان الواحد المقروء فى مراكش هو اللسان العربى الغنى بمعجمه الساحر ، والذى كان القناة الوحيدة لاتصال المغرب بالمشرق العربى وما مر فيه من تيارات مختلفة .

أما الروابط العاطفية التي تجمع بيننا و بين عرب المشرق فهى بالطبع ناشئة عن هذه الروابط اللغوية والتاريخية ، ولعله من المناسب أن نلاحظ ما شعر به الشعب المغربى من تأثرات بمناسبة أحداث الخير والشر التى وقعت فى البلاد العربية ، فهنالك يبدو الاتصال الروحى بين هذه الشعوب الشقيقة التى تشترك فى جميع الآلام وتتحد فى كل الآمال ، وهل ننسى تلك المسرة التى وجدها الشعب المغربي وهو يحتفل باستقلال مصر سنة ١٩٣٦ حيث نظمت عدة مهرجانات وحفلات فى سائر جهات المملكة الشريفة ، وبعثت للحكومة المصرية عدة برقيات ورسائل للتهنئة ، وهكذا فى سائر المناسبات التى تقع على شاطىء النيل ، ومثل ذلك وقع حينما قررت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية إعطاء سوريا استقلالها وكم كانت خيبة المراكشيين عظيمة حينما رفض المجلس الفرنسى المصادقة على المعاهدة السورية الفرنسية ، ولما وقعت حوادث الهجوم الفرنسى على سوريا ولبنان بعد أن كان الجنرال ديجول أعلن استقلالهما هاج ذلك نفوس المغاربة الذين تابعوا سير الأمر باهتمام زائد .

وقد تابع المغاربة كذلك بتطلع كبير سير المفاوضات التي سبقت إعلان ميثاق الجامعة العربية ، وكانت أدق التفاصيل موضوع الشرح والتعليق من

الجميع ، ولما أعلن الميثاق العربى قابله الكل بسرور لا مزيد عليه واعتبره الرأى العام المغربى من أكبر الحوادث التى جرت فى هذه الحرب .

وأيضاً فإن المغرب الذى يكافح فى الوقت الحاضر من أجل حريته ينتظر من الدول العربية عونا نافعا على ما يبذله من جهد فى سبيل الرشد ، وقد قرر ميثاق الجامعة العربية فى ملحقه بذل هذه المساعدة فى شكل تعاون وثيق بين الدول العربية الموقعة على الميثاق و بين الدول العربية الأخرى التى ما تزال تحت سيطرة الأجنبى ، وعليه فيمكننا القول بأن الحكومات العربية بالمشرق تمس بضرورة إدخال مراكش وغيرها من بلاد المغرب العربى فى حظيرة الجامعة العربية ، وأنها موقنة بالدور الذي يمكن أن تقوم به بلادنا فى المستقبل العربى لما لها من المركز الجغرافى الممتاز وبما تملكه من إمكانيات فى ميدان التعاون الاقتصادى الذى سينظم بين الأمم العربية .

ولم تزل مختلف الهيئات العربية ترفع صوتها بضرورة تكوين جامعة تمتد إلى الطرف الغربى بمراكش ، ومن بينها نداء وجهته جمعية الرابطة العربية فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ جاء فيه ما ملخصه :

« إن من المؤسف أن يظل المغرب العربى الذى هو جزء لا يتجزأ من ميراثنا العربى والذى يحتوى على ما يقرب من نصف الأراضى العربية بعيداً عن الوحدة العربية مع أن شعوبه ظلت مخلصة للعروبة برغم الضغط الاستعمارى ومحاولات المحتلين محو كل الروابط التى تربطهم بالمشرق العربى ، ولقد صرح غير ما مرة رؤساء هذه الشعوب ومواطنوها بحقهم الطبيعى فى الانضمام للجامعة العربية ، والحقيقة أن كل كتلة عربية كيفما كان شكلها يجب أن تضم إليها القسم المغربى من البلاد العربية لكى تؤتى الوحدة ثمرتها وتتحقق آمالنا فيها .

ولقد قامت شخصيات مهمة بشرح هذه الفكرة فى مختلف المناسبات التى أتيحت فى بلاد الشرق ؛ نذكر من بينهم اسم الأديب الكبير الدكتور طه حسين بك

فقد ألقى محاضرة عنوانها (العلاقات الثقافية بين مصر والدول العربية) بمدرج الجامعة الأمريكية فى سنة ١٩٤٤ ، ومن جملة ما صرح به الأستاذ الكبير ما يأتى : —

« لقد التفتت مصر إلى المشرق وجيرانها الشرقيين ، لكن لا يمكنها فى الوقت الحاضر أن تقصر فى شأن المغرب حيث يعيش شعب تربطنا به روابط عديدة ، وأعنى بذلك إفريقيا الشمالية التى كانت مدة العصور الوسطى صلة بيننا وبين الأندلس ، والتى أعطتنا شخصيات عظيمة مثل ابن خلدون .

« هل ينبغى أن تقف الوحدة العربية عند الحدود الغربية المصرية ؟ إن وحدة مثل هذه لوحدة عرجاء ؛ لأنها مبتورة من نصف الأمة العربية ، فعلى الذين يعملون لتنظيم تعاون وثيق بين البلدان العربية أن يستحضروا دائماً أن هناك مغرباً عربيا » .

وهكذا فإن المغرب الذى يعتبر امتداداً طبعياً للبلاد العربية الحق فى أن يطلب مكانه فى حظيرة الجامعة العربية لتحقيق استقلاله والتعاون معها على ما يحقق سلامة الكل وطمأنينة الجميع ، خصوصاً وقد أثبتت هذه الحرب أن الدول المنعزلة لا يقرأ لها حساب فى عالم الغد ، فلكى يستطيع المغرب الحياة والازدهار يجب أن ينضم لطائفة من الشعوب ، وقد عرض أمامه للاختيار اتحادان : الاتحاد الفرنسى الذى لم يتبلور شكله بعد ، والاتحاد العربى الذي أصبح حقيقة واقعة .

فى الاتحاد الفرنسى الموعود يجد المغرب نفسه — قياساً على ما جار به الماضية — فى منتهى العناء ؛ لأن بينه وبين فرنسا تعارض المصالح وتناقض العقائد ، وإنه ليحس بأنه لم يكن إلا موطن استغلال منذ امتلكت فرنسا ناصية أعماله ، فقد سخرت ثروته كلها لفائدة ثلة من المستعمرين الذين يعيشون عالة على السكان الحقيقيين ، وأصابت شعبه بسياسة الإدماج والتجهيل والإفقار والتحقير والتقسيم ، وبالجملة فهو مقتنع بأنه لن يحصل على السعادة فى ضمن هذه الوحدة الاستعمارية ،

بل سيظل بمثابة مخزن للمواد الأولية ومولد لإعطاء الجنود والمقاتلين .

وعلى العكس من ذلك فسيتيح له انضمامه للاتحاد العربى فرصاً سعيدة يصبح معها عضواً من هذه العائلة الشرقية التى انتسب إليها منذ قرون عشرة ، والتى أبعد عنها لأسباب خارجة عن إرادته ، وسيكون متمتعاً بكامل الحرية فى الاستفادة من تجارب أشقائه الرشداء لتجديد أنظمته ، ثم المشاركة فى إحياء هذه الحضارة التى بنيناها معاً والتى سبق أن أشرقت أنوارها على المتوسط جميعه .

فاختيار مراكش إذن قد وقع .

وكل ما ترجوه البلاد المغربية هو أن تضع الدول ثقتها فى هذه العائلة العربية السعيدة بتجمع أعضائها لكي تعيش فى إخاء مع الجامعات الأخرى فى ظل المحبة المشتركة للحرية وللسلام .

تلك هى الروح العامة التى ملكت كتابات رجال حزب الاستقلال ودعاته الأبرار لتوجيه الشعب المغربى نحو الجامعة العربية ، ولإقناع الرأى العام العربى والأجنبى بأن مراكش وسائر المغرب ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من بلاد العرب .

ولم تكن هذه الدعوة فى الحقيقة إلا تعبيراً عما يشعر به الشعب المغربى وتكييفاً لما يحس بالحاجة إليه ، ولقد أصبح الوعى العربى قوياً فى نفوس المغاربة وأصبح الكفاح من أجل الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من الكفاح الوطنى العام .

وقد توج هذا المجهود وباركه موقف مولانا صاحب الجلالة سيدى محمد نصره الله من الجامعة العربية ، خصوصاً بعد التصريح الذى أدلى به جلالته فى خطابه التاريخى بطنجة المغربية .

ولقد خطت القضية المغربية فى مدرج الجامعة وأوساطها خطى فسيحة ، وأصبح شعور العرب بضرورة الاهتمام بالمغرب العربى يقوى يوماً فيوماً ، بل لقد أصبح الرأى العام العربى يضغط على المسؤولين فى الجامعة العربية ، ويبعثهم على الاهتمام بالجناح المغربى من أرض العرب ، وكل ذلك بفضل مظاهر التعلق الذى ما أنفك الشعب المغربى يعلن عنها فى كل المناسبات نحو العرب وأمانيهم المشتركة .

مواجهة الرأى العالمى

لقد استعد (حزب الاستقلال) فى أثناء الحرب الاستعدادات الداخلية الضرورية ، وهيأ نفسه لمواجهة الغد الدولى أو عالم ما بعد الحرب ؛ لأنه يعتقد أن الخطوة الثانية التى يلزم أن تخطوها القضية المراكشية هى خطوة الدعاية فى أوساط لم تطرقها من قبل ، خصوصاً بعد أن أعذر للحكومة الفرنسية مختلف الإعذارات وبعد أن يئس من كون الدبلوماسية الفرنسية تعدل من تلقاء نفسها عن سياستها الاستعمارية التى دأبت عليها منذ عهد غير قريب .

ولقد انتهت الحرب العالمية مسفرة عن سلسلة من الاتفاقات الدولية التى تعطى حق تقرير المصير وتؤكد حقوق الدول فى أن تحكم نفسها بنفسها ، وكانت فرنسا إحدى الدول التى وقعت بإمضاء الشرف والكرامة وثيقة الأطلسى وميثاق سان فرنسسكو وغيرهما ، فانفتح أفق جديد لفضح الاستعمار ورفع الصوت عالياً ضداً على أساليبه الجائرة .

واتجه رأى الجميع إلى ضرورة تنوير الرأى العام العالمى أولا ، ثم عرض القضية المغربية على الأمم المتحدة بصفة رسمية لترى رأيها فى هـذه الأساليب الجائرة التى لا تنفك فرنسا وأسبانيا سائرتين بمقتضاها فى بلاد المغرب العربى .

ولقد تحدثنا عن أعمال وفود الحزب ومبعوثيه فى فرنسا وانجلترا وأمريكا وفى الشرق العربى ، وها نحن أولاء الآن نعرض لبعض ما قام به الحزب فى أوقات مختلفة من دعاية أمام سفراء الدول وأمام الأمانة العامة للأمام المتحدة ، وفى مقدمة ذلك المذكرة التى رفعتها لجنته التنفيذية يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٥ على أثر انعقاد مؤتمر سان فرنسسكو لسفراء الدول المتحالفة ، وهى ترمى إلى التذكير بالمجهود الحربى الذى قامت به مراكش فى سبيل قضية الحلفاء وتطالب

بحق الدولة الشريفة فى أن تسمع صوتها أمام مؤتمرات الصلح ، وهـا هى ذه المذكرة :

« إن حرب الأمم المتحدة ضد قوات الطغيان قد دخلت فى طورها الحاسم ، وأخذت ألمانيا الهتلرية تتلقى الصدمة الأخيرة التى ستمحق الفاشية وتحسم مادة النزاع العالمى .

« ولقد تلقى الشعب المغربى بمزيد الارتياح جو انعقاد المؤتمر الدولى بسان فرنسسكو فى ٢٥ إبريل ، وأكبر آماله أن يحظى بمكانه بين الأمم المتحدة رعياً لمساهمته فى المجهود الحربى وما تحمله فى سبيل ذلك من تضحيات جسيمة .

« نعم كان انضمام المغرب إلى جانب الأمم الديموقراطية من أول وهلة صادقاً صريحاً ، فانخرط فى حزب المناوئين لدول المحور إثر تصريح ملكى بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ فحواه : أن سلطان المغرب ورعاياه مستعدون فى حالة نشوب حرب للوقوف كرجل واحد بجانب فرنسا » ، وأصبح هذا الاستعداد أمراً واقعاً من بعد خطاب جلالته الذى تلى فى جميع مساجد المغرب يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ومما جاء فيه :

(فمن هذا اليوم الذى اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان إلى اليوم الذى يرجع فيه أعداؤنا بالذل والخسران ، يتعين علينا أن نبذل لها (فرنسا) الإعانة الكاملة ونعضدها بكل ما لدينا من الوسائل غير محاسبين ولا باخلين) .

وهكذا أصبح المغرب فى حالة حرب من المحور لا بمجرد التبعية فحسب ، بل بنص صريح أراد عاهل البلاد أن يبين فيه بجلاء موقفه إزاء هذه المعمعة الكبرى للدفاع عن الحرية .

أما الشعب المغربى فقد لبى بحماس قوى ملكه المحبوب ؛ الأمر الذى حدا بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو ألبير لوبران أن يقول فى برقيـة إلى صاحب الجلالة «إن المغرب يمكنه أن يعتمد من جهته على مساعدة فرنسا التامة » كما حدا بسيادة المقيم أن يصرح بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٩ « إن فرنسا

لن تنسى أبدا ذلك الحماس الذى أبداه ملك المغرب وشعبه فى الوقوف إلى جانبها للدفاع عن الحق والعدالة » .

ومن ذلك الحين أصبحت البلاد برمتها فى حالة حرب ، فأعلنت الأحكام العرفية ، وحجزت حالا أموال الأعداء ، واعتقل رعايا دول المحور ، بينما كانت تسخر جميع موارد البلاد لحاجات الجيوش المحاربة ، وأخذ المتطوعة من المغاربة يتوجهون إلى مختلف ميادين القتال ، وأضحت أرضنا معرضة للغارات الجوية . وبعد انتهاء معركة فرنسا كانت خسائرنا فادحة ، ولا يزال الأسرى المغاربة وراء الأسلاك الشائكة ينتظرون حتى الآن جيوش التحرير ، ثم جاءت هدنة شهر يونيو سنة ١٩٤٠ فحافظ المغاربة على موقف مشرف كله عزلة نحو لجان المراقبة بحيث لم يثبت عليهم تعاون مع العدو .

« وكان موقفهم بعكس ذلك إزاء قوات الحرية التى اقتبلت بحفاوة عظيمة يوم نزولها بالمغرب فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ . وهنا كان أيضاً الذى رسم لنا الخطة التى يجب أن نسلكها هو جلالة الملك برفضه رفضاً باتاً — باتفاق مع مجلس وزرائه — أن ينقل الحكومة (المخزنية) إلى داخل البلاد لمواصلة المقاومة التى كان يرغب فيها الجنرال نوجيس .

« وإن وجود قوات حليفة بين أظهرنا بمعسكراتها وأسطولها وما يستلزم كل ذلك من حقوق خاصة جعلت البلاد تتحمل تكاليف شديدة ، إذ ساهم المغرب بحظ وافر — بفضل التقتيرات التى فرضها على نفسه — فى مون الجيوش الحليفة المستقرة بالشمال الإفريقى وصقلية وإيطاليا ، وفى مون سكان فرنسا المحررة كما سخر زيادة على ذلك يداً عاملة لا يستهان بها للعمل فى الموانىء والقيام ببناء المطارات وإصلاح الطرق ، وكانت هـذه الطرق التى تخترق الجبال فى معظم الأحيان عرضة للاتلاف المحلي ، خصوصاً فى وقت كانت فيه شمال إفريقيا مسرحاً لدعاية راديوفونية محورية واسعة النظام ، وكان يعتبر الرأى الإسلامى لا يزال تحت تأثير انتصارات أوائل الحرب .

« ومع ذلك كله لم يقع خـلال المعارك التونسية — كما نص عليه المسيو إدوار ستيتنيون فى كتابه (الإعارة والتأجير سلاح الانتصار) — لم يقع أى حادث مهم يمكن عزوه مباشرة إلى عمـل إتلافى فى جميع طرق مواصلاتنا بالمغرب والجزائر .

ونحن فى غنى عن ذكر العبء المالى الثقيل الناشىء عن مصارف الحرب والذى يعد بالملايين عند تقدير التضحيات المادية التى تحملها المغرب فى سـبيل انتصار قضية الأمم المتحدة .

« أما مساهمة المغرب بدم أبنائه فـلم يبق مجال للاشادة بها بعد جميع التصريحات الفرنسية الرسمية والأنجليزية والأمريكية التى نوهت غير ما مرة ببطولة وشهامة الرماة والصبايحية ورجال القوم المغاربة ، فما أكثر عدد رجال المغرب بين صفوف الفرق التى حررت تونس وإيطاليا وكورسيكا وجنوب فرنسا والألزاس ، وهم يستعدون الآن لاجتياز نهر الرين .

«فإذا كانت قيمة الأمم تقاس بمزاياها لابحجمها ، و إذا كان لـكل أمة — كبيرة أو صغيرة — ساهمت فى الجامعة نصيبها فى هذه الوحدة الدولية — طبقاً لميثاق الأمم المتحدة — صار إذن من الواجب على حزب الحرية أن يحتفظ لأمتنا بحظها فى الانتصار .

لذلك كله فإن (حزب الاستقلال) الذى يعبر بأمانة ووفاء عن رغبات الشعب المغربى يرى من العدل أن يُعترف للمغرب بمثل ما للأمم المتحدة من الحقوق ، و يطلب أن توجه الدعوة إلى ممثلى الأمة الأكفاء للمشاركة مباشرة فى المؤتمرات الدولية للدفاع عن قضيته و إثبات حقوقه ، وهو يطلب ذلك باسم آلاف المغاربة الذين ذهبوا ضحية فى سبيل الحرية خلال الحرب الماضية ، وباسم جميع الآلام المتنوعة التى تـكبدها الشعب المغربى ، وباسم مبادىء الحق والعدالة التى هى الغاية السامية للديمواقراطية المحاربة » .

واستمر الحزب يوالى مجهوادته لإقناع الأمم المتحدة بضرورة الاستماع إليه

فى الشؤون المعروضة والتى لها علاقة بالمغرب من قريب أو بعيد ، وهكذا طالب رسمياً بأن يتاح له الإدلاء بصوته فى قضية فلسطين وفى قضية ليبيا نظراً لما لهذه الأقطار من مصالح مشتركة مع الدولة المراكشية التى خاضت غمار الحرب وضحت فيها بصفة مستقلة لا بصفة تابعة .

وقد سبق أن أومأنا للوثيقة التى قدمها مندوب الأحزاب الاستقلالية عن المنطقة الخلفية بمناسبة خوض الأمم المتحدة فى قضيــة فرانــكو والعلاقة التى ينبغى أن يسير عليها أعضاء المنطقة الدولية مع حكومته ، وقبل ذلك بقليل أى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ رفعت الخارجية الفرنسية تقريراً عن أعمالها في مراكش للجنة الوصاية التابعة للهيئة حاولت أن تســتر فيه فضائح الاستعمار الفرنسى فى بلادنا ، ولــكن (حزب الاستقلال) الحارس الأمين على مصالح البلاد أجاب عن هــذا الفعل بمذكرة رن صداها فى أرجاء العالم وضح فيها أنواع السيطرة السياسية والثقافية والقضائية وأنواع المــيز العنصرى القائم عليها نظام الحماية الفرنسية في المغرب ، وقد جاء فى الرسالة التى قدم بها الأمين العام للحزب هذه المذكرة للأمين العام للمنظمة الدولية ما يأتى :

« لقد كان تأسيس هيئة الأمم المتحدة باعثاً لآمال عظيمة فى نفوس أولئك الذين لايزالون يرزحون تحت سيطرة الدول الــكبرى الاستعمارية فى ظل أنظمة الاستغلال والاستعباد .

« على أن بعض أعضاء الهيئة الذين يحترمون مصادقتهم على ميثاق هيئة الأمم المتحدة قد أخذوا يحاولون تجديد نزعاتهم العتيقة والإعراب عن رغباتهم الحسنة فى إعطاء الحرية للشعوب الواقعة تحت حكمهم .

« ولــكننا نجد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لانتصار الديموقراطية ما تزال ترزح تحت نظام من أشد الأنظمه طغياناً يقضى على جميع الحريات ولا يتفق أبداً مع روح ميثاق هيئه الأمم المتحدة ولا مع نصه .

« وتشتمل هذه المذكرة التى يتشرف حزبنا بتقديمها إليكم — يا صاحب

السعادة — على تحليل موجز لحالتنا الحاضرة ، ولقد لخصنا فى آخرها آمالنا التى هى آمال الشعب الملتف حول عاهله سيدى محمد بن يوسف الذى انتهز كل فرصة للاعلان عن رغبته فى أن يرى الأمة المراكشية تتبوأ المكانة اللائقة بها فى مصاف الدول » .

وجاء فى خاتمة المذكرة تلخيص لأعمال الحماية الفرنسية بعد خمس وثلاثين سنة فى مراكش ، وهى تنحصر فيما يلى :

تقسيم أراضى المملكة إلى مناطق مختلفة النفوذ ، وتقسيم منطقة النفوذ الفرنسى نفسها إلى كتلتين مصطنعتين لضرب إحداها بالأخرى ، وذلك بتطبيق السياسة البربرية .

وإقامة حكومة اسمية مسلوبة من كل قدرة ، وذلك لمصلحة الإدارة الفرنسية المستبدة والتى تتصرف مباشرة فى شؤون البلاد ، وتطبق سياسة النفعية العنصرية فى جميع النواحى .

ومحاولة الحط من ظروف المراكشيين التى نجمت عن سياسة التفقير والتجهيل والظلم ، وخنق الحريات العامة ، وتمكين الفرنسيين المقيمين فى مراكش من الحقوق السياسية بالرغم عن أنظمة البلاد وعن القانون الدولى .

ولم يخضع الشعب المراكشى قط لمثل هذه التصرفات لأنه يغار على ماضيه ويشعر بالدور الذى لعبه ويمكنه أن يلعبه مرة أخرى فى تاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط ، وقد انتهى رد الفعل الذى أحدثه الاستعمار الفرنسى إلى القرار الذى تضمنته وثيقة ١١ يناير سنة ١٩٤٤ التى أصدرها حزب الاستقلال ، فقد قررت بعد أن أكدت بطلان النظام الذى فرض سنة ١٩١٢ أن الحل الوحيد للأزمة المراكشية هو أن يعلن استقلال البلاد ، ويوضع لها نظام دستورى ملكى تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة سيدى محمد .

ويندرج هذا الاستقلال فى إطار العالم الجديد الذى خلقه ميثاق الأطلسى وهيئة الأمم المتحدة ، ويجب أن يتحقق هذا الاستقلال لأن مراكش قد بذلت

تضحيات كبيرة فى سبيل انتصار الحرية والخلق الدولى .

أما ما يدعى بالإصلاحات التى أعلنت عقب ١١ يناير سنة ١٩٤٤ والاضطهادات الدموية التى تلته ، فإنها لا تهدف إلا إلى تعزيز السيطرة الفرنسية اقتصادياً وسياسياً على مراكش ، وإلى أن تقضي بصفة بسيطة نهائية على الشخصية المراكشية ، وليس فى استطاعة هذه الإصلاحات أن تخدعنا لأننا مقتنعون بأنه يجب قبل كل شيء وضع نهاية لهذا النظام الشائن وتحرير السيادة الوطنية .

ويلوح أن فرنسا اقتنعت إزاء الأزمة المراكشية التى استفحلت إلى هذه الدرجة سنة ١٩٤٤ بدافع من الأسباب التى عرضناها باختصار فى تقريرنا ، بأنها لا تستطيع أن تحل الموقف على الرغم من الاضطرابات التى كانت ترج العالم إلا بواسطة اتباع السياسة الاستعمارية التقليدية القائمة على أساس الإصلاحات التى تهدف إلى مزج الفرنسيين بالسكان الأصليين ، وإلحاق الأراضى التى تقع تحت السيطرة الفرنسية بفرنسا نفسها ، وقد برزت هذه السياسة بشكل واضح فى عهد ممثلى فرنسا الأخيرين :

١ — فاعتمدت من وجهة النظر الاقتصادية على البرنامج الذى وضعه السفير إيريك لابون فى الحال عقب تعيينه فى مراكش أوائل سنة ١٩٤٦ ، وهو يرمى إلى السيطرة على استغلال خيرات البلاد التى لم تستغل بعد لتحقيق مصالح الرأسماليين الفرنسيين والدولة الفرنسية ، والإضرار بالمصالح المراكشية الثابتة .

٢ — ومن وجهة النظر السياسية أثارت إدارة الجنرال جوان التى تلت إدارة مسيو لابون ضجة عظيمة حول إعادة تنظيم الحكومة المراكشية ، ولكن ذلك النظام الذى لم يحدث أى تغيير في شكل هذه الحكومة ولا فى نفوذها يتلخص في تعيين أربعة مندوبين جدد يمثلون الوزير الأكبر ، ومهمتهم الربط بين الإدارات والاستعلام فحسب ، على أن هذه التغييرات لا يمكن أن يطلق

عليها إصلاحات بالرغم عن تجديدها ؛ لأن معظم هذه المراكز وإلى جانبها مراكز أخرى قضى عليها اليوم كان قد تضمنها التغيير الحكومى الذى وضع سنة ١٩٤٦ والذى شمل حتى مركز بعض الوزارات كوزارة المالية ، ولكن ماحدث سنة ١٩١٢ هو مثل ما حدث سنة ١٩٤٧ فإن تركيب هذه الحكومة لم يعدل إلا بدوافع دولية ولأجل إخفاء سيطرة الإدارة الفرنسية على جميع المصالح المراكشية العامة :

ويتبين مبدأ الإدارة المباشرة وهو المبدأ الذى يكمن وراء المشكلة المراكشية كلها — فى مشروعات مختلفة ما تزال تحت الدرس ، وترمى هذه المشروعات التى تمس حتى قواعد الحماية السياسية التى يقوم عليها النظام المراكشى المقيد باتفاقات دولية إلى تحقيق مطالب الجالية الفرنسية المتعلقة بأن تمثل سياسيا فى الهيئات المراكشية .

ولو قبل الشعب المراكشى هذا الاتجاه السياسى فلن يكون معنى ذلك إلا أنه قضى على نفسه وقبل إلحاق بلاده بفرنسا ، ولذا فإنه لم ينخدع لهذه السياسة وبات يطالب لبلاده بالحرية والاستقلال وقد قال جلالة الملك أخيراً : « لقد آن أوان الديموقراطية بالنسبة للجميع ، وإن الشعوب الكبيرة والصغيرة لتتطلع إليه ورائدها فى ذلك هو حرية الإنسان » .

كان لهذه المذكرة أثر محسوس فى الأوساط الرسمية ، وأذاعت نبأها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وعلقت عليها سائر الصحف الانجليزية والأمريكية وقد قالت (يونيتد برس) عن هذه الحركة انها خطوة أولى فى سبيل الاستقلال عن فرنسا ، وقال متحدث بلسان بعض الدول الكبرى ان هذه المذكرة تعتبر أول انشقاق رسمى بين الشعب المراكشى وبين فرنسا ، وعلى أثر ذلك أعلنت بولندا أنها مستعدة لرفع قضية مراكش للأمم المتحدة ، وأذاعت البرقيات الواردة من ليك سكسس أن الدوائر العليمة تعتبر مذكرة حزب الاستقلال خطوة أولى لعرض قضية مراكش على الأمم المتحدة ، وأنه ليس من البعيد أن

تدرج فى جدول أعمال المجلس فى إحدى الدورات المقبلة ، وقد أظهرت بعض دول أمريكا اللاتينيه استعدادها لتأييد قضيه مراكش .

ومنذ الساعه وحزب الاستقلال يوالى بعث الوثائق والمذكرات للأمم المتحدة ، كما أنه ينتهز فرصة انعقاد اللجان التابعة المنظمة الدولية ليزدوها بكل ما يرجع لموضوعاتها فيما يخص المغرب ، وقد بعث وفدا متركبا من الأستاذين عبد الله ابراهيم عضو المجلس الأعلى للحزب والسيد أحمد العلوى المندوب عن لجنة الصحافة الاستقلالية للاتصال بوفود الدول فى مؤتمر الأنباء الذى انعقد أخيراً بجنيف فقام الوفد بمجهود كبير تضامن معه فيه مكتب نقابة الصحف الشرقيه برئاسه الأستاذ محمود أبى الفتح ، وأيده الوفـد المصرى والسورى والباكستانى ، وكان للأستاذ الـكبير عبد القادر المازنى أثر كبير فى ذلك التأييد . كما بعث الحزب وفدا آخر للاتصال بوفود الدول فى اجتماع المجلس الاجتماعى والاقتصادى للأمم المتحده ، وغير ذلك من أعمال .

جوانب القضية المراكشية

يرى الحزب أن قضية مراكش متعددة الجوانب ، وأن منظمة الأمم المتحدة يتسنى لها أن تتناولها من تلك الجهات كلها أو بعضها دون أن يستطيع الاستعمار الفرنسى أو الأسبانى دفاعاً قوياً ولا نضالا مقبولا ، فوضعية مراكش الدولية مثلا هى الاستقلال التام الذى يدل عليه ماضى هذه البلاد الذى لم يعرف الاستعمار قط ، كما يدل عليه عديد العقود والمعاهدات التى تربط الدولة الشريفة بغيرها من دول الشرق والغرب ، ومن بينها فرنسا وأسبانيا . وقد ظلت هذه الوضعية معترفاً بها ومؤكدة حتى بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء ، فقد اعترف ممثلو خمس عشرة دولة فى هذا المؤتمر باستقلال مراكش ووجوب احترام سيادتها وضمانها ، وليس فى القوانين القديمة والحديثة ما يبيح لدولة أن تخرق العقود الذيلة بإمضاء الشرف والكرامة ، وليس فى القوانين الدولية أيضاً ما يسمح لحكومة ما بالاعتداء على أراضي حكومة أخرى ، ولكن الواقع أن فرنسا وأسبانيا قسمتا البلاد المراكشية واحتلتاها خرقاً لكل التعهدات وخلافاً لما التزمتا به هما وغيرهما فى شتى المؤتمرات ، وقد كان هذا الاحتلال اعتباطاً ومسبباً لمعاهدة أمضيت فى ظروف الإكراه الناشىء عن ذلك الاحتلال ، ومن طرف ملك لا يخول له صك بيعته ولا نظام مملكته حق التنازل عن طرف من سيادة الشعب ، وقد نص عقد حقوق الإنسان الفرنسى على أن السيادة للشعب كامنة فيه ولا يمكن تفويتها بصفة من الصفات ، وقد اعتبر دائماً كل عمل يتنافى مع هذا المبدأ ملغى فى نظر رجال القانون الدولي ، وقد أكد ذلك علماء القانون الفرنسيون حينما أناب البرلمان الفرنسى عنه فى مهمته المارشال بيتان ؛ فأفتوا بأن حل البرلمان لا يعتد به لأن النواب لا يملكون الحق في أن يتنازلوا

عن الحقوق التى وضعها الشعب فى يدهم وتحت رعايتهم ، وفيما كتبه البروفسور كاسان مفوض العدل والتربية الوطنية فى لجنة التحرير الفرنسية عن هذا الموضوع دليل على أن وكلاء الأمة ملوكا أو وزراء أو نوابا لا يستطيعون أن يتصرفوا فى كيان الأمة ولا فى سيادتها التى لا تقبل التفويت ، وإذا كانت التجربة دلت على أن الاستعمار بجميع أشكاله هو مجرد انتحار للأمة التى ترضى به فليس من الممكن أن تبيح القوانين للأمة هذا الانتحار ، وهى تمنع منه الفرد ولو كان فى أحرج ظروف الآلام .

على أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تنعقد من الوجهة الدولية ما دام عقد الجزيرة قائماً وقد كان من الواجب أن يجتمع ممثلو دول الجزيرة كلهم لينظروا فى تغيير الوضعية الدولية التى فرضوها على البلاد قبل أن يعترفوا بواقع يتنافى مع ما قرروه بأنفسهم وألزموا المغرب بقبوله ، وإذا كان الإغراء بضرورة الرشوة التى وزعتها فرنسا بسخاء قد سمح لهم بغض الطرف عن اعتداءا الفرنسيين والأسبانيين علينا فإننا نحن الذين نكبنا بهذه المؤامرة الدولية الدنيئة ما نزال نستنكرها ونطالب القائمين بها بالرجوع إلى ضميرهم والعمل على التكفير عما ارتكبوه نحو أمة بريئة من خيانة للعهود وخرق للالتزامات .

ولقد رفض الشعب الاعتراف بالحماية المفروضة ، وثار عليها ثورته الخالدة التى ما تزال تكافح حتى تلغى الحماية من الواقع المغربى ، وتنازل السلطان الموقع على الحماية معترفاً بأنه قد عجز عن حل للمشكلة يرضى الأمة ويحفظ كرامتها . وهكذا بقى مشروع المعاهدة الذى أمضاه عديم القيمة لأنه ألغاه بتنازله عن العرش واعترافه بأن إرادة الشعب لم تصادق على عمله .

وسارت الحماية تطبق سياستها فلم تترك جانباً من جوانب الاعتداء على كياننا وسيادتنا ومقدراتنا إلا ارتكبته .

ولقد اعترفت معاهدة سنة ١٩١٢ نفسها بضرورة الاحتفاظ للبلاد بوحدتها وتقاليدها فى العرش وفى السيادة ، ولكن الحماية خرقت فى أول ما خرقته هذا

الالتزام ، فمزقت البلاد طرائق قددا ، وتآمرت مع الدول على تقسيم دنىء لبلادنا وأصبحت الوحدة المغربية شيئاً رمزياً لا حقيقة له من جهة الواقع السياسى ، وهل يبيح قانون ما فى قديم الكون وحديثه لأمة أن تعمد إلى أمة أخرى متحدة فتجعل منها أجزاء يخضع كل جزء منها لسيطرة أجنبية عنه فردية أو دولية ؛ ولو رفضت هذه الأجزاء الانقسام وتمسكت الأمة كلها بوحدتها الترابية والحكومية ؟ ! وهذا جانب وحده يكفى لأن يحمل منظمة الأمم المتحدة إذا كانت حقيقة تريد إقامة العدل والإنصاف على استنكار الاستعمار الفرنسى وفظائعه فى المغرب .

فسلب البلاد استقلالها المعترف به والمؤكد بإمضاء الشرف والكرامة وحده جريمة دولية كبرى .

وتقسيم البلاد إلى مناطق لا يربط بينها نظام موحد هو جريمة ثانية لا تقل عن الأولى فظاعة وقبحاً .

وهناك قضية الحماية العميقة التى هى مشكلة المشاكل ، وأعنى بها قضية الحكم المباشر الذى يكمن وراء اسم الرقابة وعنوان الإرشاد ؛ فقد خرقت السلطات الفرنسية والأسبانية عقد الحماية المفروض الذى زعمت أنه مجرد عقد لتنظيم التعاون الفرنسى الأسبانى المغربى يراد منه تمكين الدولتين الحاميتين من مساعدة الدولة الشريفة على الانبعاث والتجدد والأمة المغربية على اليقظة والحياة والتطور ، وأصبحت الحماية حكما مباشراً وتحكما مستمراً من طرف ولاة المراقبة الذين يسيرون البلاد نحو سياسة المحو والإدماج عن طريق الإفقار والتجهيل والتحقير .

و إن الدولة المغربية التى كانت منذ أقدم عصور التاريخ ولم تزل دولة قادرة على تدبير شؤونها وتنظيم أمرأمتها لغير محتاجة إلى هذا الحجر الأجنبى الذى يعبدها لسيطرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ماكرة لتنهض وتحيى .

ولقد كانت مراكش دولة كبيرة يوم لم تكن فرنسا وغيرها من الدول قد خرجت من حيز المحاولة البدئية للتكوين القومي ، فمن سخرية القدر أن

يفرض عليها اليـوم حكم الذين كانوا يخطبون بالأمس مودتها و يستمدون من تجربتها ونظامها .

ولقـد نص ميثاق الأمم المتحدة والعهود التى تقدمته فى سان فرنسسكو والمحيط الأطلسي وغيرها على احترام سيادة كل أمة وعلى إعطاء كل شعب الحق فى تقرير مصيره ، ولم يكن هذا المبدأ بالجديد فى الحقوق الدولية ، و إنما الجديد فيه هو أن دولا محترمة التزمت بالعمل على إقراره وتنفيذه ولقد ظلت مراكش تدافع عن هذا المبدأ وتجاهد فى سبيله ، وهى اليـوم تطالب هؤلاء الملتزمين ومن ضمنهم فرنسا باحترام تعهداتهم الدولية والاعتراف لمراكش بحق التحرر من ربقة الحماية والاستعمار الأجنبي :

وهى إذ تطالب بهذا الحق إنمـا تعرض الأمم المتحدة أمام تجربة عظيمة يظهر معها مقدار القوة التى تـكمن فى جوانب الدول الـكبيرة التى ترعى هذه المنظمة وتعمل على استمرارها لخير العدل والسلام ، و إنهـا لتطالب عديداً من هؤلاء الدول الأعضاء ، وهم المشتركون فى مؤتمر الجزيرة ، بضرورة التفـكير فيما ارتـكبوه نحو المغرب الأقصى بإغضائهم عن الحماية التى لم تحترم استقلال الوطن الذى أجمعوا على احترامه ورعاية حريته ، وتذكرهم بأن الفرصة قد أتيحت لهم اليوم فى مجال أوسع وأفق أسمى ليتأكدوا من مدى إخلاصهم لاستقلال مراكش الذى دافعوا عنه ووفائهم لمبادئ التحرير الإنساني التى التزموا بها .

وهذان الجانبان المتعلقان بسيادة المغرب ووحدته الترابية هما الجانبان اللذان لايستطيع قانون قديم أو حديث إلا أن يدعمها ، ولا يمكن أن يندفعا بأى مبرر إرشاد أو إصلاح يمكن أن تدعيه الدول المستعمرة أو تدلى به كحجة على موقفها ؛ إذ أن شعور المغاربة باستقلالهم ووحدتهم حق إنسانى لهم لا يعوضهم عنه شيء مهما كانت قيمته من ضروب الإسعاد المزعوم والخير المرهوم .

ولـكن هناك جانب الواقع المؤلم ، وهو جانب المعامـلة السيئة للشعب وغصب خيراته وتراثه . وهل يبرر نظام الأمم المتحدة حتى على أساس الاعتراف

بمبدإ الوصاية أو الرعاية الدولية للوصي أن يتخذ وجوده فى مكان المرشد فرصة تتيح له أن يغصب الشعب ثروته وينزع منه أراضيه لفائدة مواطنى المستعمر وأبناء جلدته ؟! هل تبيح القوانين أن يرتكب المستعمر جرائم مبنية على الميز العنصرى والاضطهاد الدينى ؟ ! وفى هذا الميدان سيقشعر جلد ممثلى الدول إذا اطلعوا على الملفات التى تتضمن إحصاءات دقيقة لا يمكن نكرانها تثبت كلها مقدار الاستغلال والاحتكار الاضطهاد والاحتقار والتجهيل والإفقار الذى انبنت عليه السياسة الأهلية الفرنسية الأسبانية فى مراكش وبقية المغرب العربى .

ومهما وصلت الإنسانية إلى درجة من الغفلة والبلاهة فإنها لن تستطيع أن تسمى أعمال الفرنسيين والأسبانيين العدوانية بغير أسمائها ، ولن يمكن لرجال الأمم المتحدة أن يسجلوا فى تاريخهم خطأ عقلياً وروحياً مثل هذا .

فالقضية المراكشية بوضعيتها الدولية وبواقعها المخجل أجدر قضايا الأمم بالعرض على هذه المنظمة العامة التى يحاول الإنسان أن يجعل منها مرجعاً لصد العدوان وكبح جماح الطغيان .

ونحن لسنا من الذين يعتقدون أنه ليس فى هذا العرض فائدة لأن أعضاء هذه المؤسسة أو المهيمنين عليها منهم كلهم من ذوى المصالح الاستعمارية الذين تفرض عليهم ظروفهم أن يتضامنوا فى شأنها ، والدليل على ذلك موقفهم من قضية فلسطين وقضية اندونيسيا مثلا ، لأن هذا وإن كان صحيحاً فهو لا ينزع عن العرض فوائده الكبيرة التى من أهمها التشهير بفظائع الاستعمار الفرنسي الأسبانى فى بلادنا كما أن التأييد أو التضامن الذى يمكن أن يقوم به المستعمرون لا يمكن أن ينبنى على أساس يتفق ومبادىء العصبة وغايتها . ولذلك فسيجد المدافعون عن الحق من رجال الأمم المتحدة ما يدفعون به شبهات المستعمرين ويفضحون به أغراضهم الدنيئة .

على أن قضية مراكش أبعد من أن تجد من الخصوم الدوليين المتحمسين ما وجدته القضية الفلسطينية لا لأن نفوذ اليهود وسيطرتهم عظيمة فى الميدان

الدولى ، ولـكن لأن القضية الفلسطينية لم تعالج فى الأوقات المناسبة من طرف العرب وأصدقائهم ، ومن طرف الفلسطينيين أنفسهم بما كان يجب أن تعالج به ، ولقد بقى الـكفاح الفلسطينى سلبيا ، و بقيت مجهودات العرب من أجل فلسطين مرهونة بالظروف والتقلبات الدولية غير خاضعة لبرنامج ولا متبعة لخطة معينة ، وحينما عرضت على الأمم المتحدة لم يكن العرب أو أصدقائهم هم الذين عرضوها ؛ بل كانت الدولة التى خلقت الصهيونية هى التى قدمتها للأمم المتحـدة كمشكلة عجزت عن حلها وعن إرضاء الطرفين فيها ، ومعنى هذا أنها أخرجت نفسها من القضية وجعلتها مسألة خلاف بين عنصرين يعيشان فى بلد واحد ، وهذا بالطبع مالا يمكن أن تجد لمثله فرنسا أو أسبانيا سبيلا ، ولقد أثبت العرب بقوة السيف أن المشكلة الفلسطينية لا تحل بطريق التقسيم ، ولـكن بطريق التسليم للعرب بحقهم الصحيح ، كما أثبتوا بطريق الحجة أنه ليس من حق الأمم المتحـدة أن تقسم بلداً ما إلى قسمين ، وقد اعترفت الدول الـكبرى بهذه الحقيقة القانونية ولم تستطع سبيلا للجاج فيها ، وهذا ما يقوى موقفنا و يؤيد وجهة نظرنا .

ونحن متيقنون بأن قضية مراكش ستجد فى أوساط الأمم المتحدة مؤيدين كثيرين من العرب والشرقيين أولا ، ومن بعض الدول الأخرى التى سبق أن نكبت بالاستعمار واصطلت بناره كالفلبين ثانياً ، ومن الممكن أن تجد هذا العون حتى من بعض الدول التى ترى ضرورة تأمين الأبيض المتوسط خوفاً من بسط النفوذ الشيوعى عليه والتى أصبحت تعتقد شيئاً فشيئاً أنه لا يمكن هذا التأمين بما دام أبناء المغرب العربى فى بؤس واستعباد .

وموقف فرنسا وأسبانيا فى الحرب الأخيرة ليس من شأنه فى الحقيقة أن يطمئن الأمريكيين والانجليز على مصير هذا الجانب الذى تحت نفوذهما فيما إذا أدى الأمر إلى حرب قوية بين الديموقراطية و بين الشيوعية ، خصوصاً وأنه ليس هناك ما يضمن عدم ثورة المغاربة الذين لم يعترف لهم بحقهم فى النصر بعد حربين عظيمتين ضحوا فيهما بدمائهم وأموالهم إلى جانب الديموقراطية ورجالها .

وسيذكر الأمريكيون أن المغرب الأقصى أول دولة اعترفت باستقلال بلادهم إذا لم يذكروا أن الرئيس روزفلت أعطى لجلالة ملك مراكش باسم الشرف الأمريكي وعداً بتأييد قضية المغرب وتحريره .

وسيحس الإنكليز بأن سياستهم مع الجامعة العربية لا تؤتى ثمارها إذا لم يؤيدوا هذه الجامعة فى إتمام تكوينها وتحقيق أهدافها البعيدة ، وسيشعرون بأن قوة الكتلة الشرقية التى أيدت كلها من غير استثناء موقف العرب فى فلسطين يستطيع أن يرجح الكفة التى تكون هذه الكتلة إحدى مثاقيلها .

وستجد الكتلة السلافية فرصة سانحة للتظاهر بمقاومة الاستعمار الغربى ، وسوف لا تستطيع أن تتجاهل قوة المغرب العربى فى المستقبل وما سيكون له من الحق فى التمييز بين أصدقائه في وقت الشدة و بين خصومه .

وستستحي الدبلوماسية الفرنسية نفسها من أن تدافع عن أعمال المستعمرين وهى التى تمثل الجمهورية الفرنسية ذات التقاليد التحريرية الكبرى ، وستضطر لمحاولة تبرير عملها بدعوة مراكش للانخراط فى الاتحاد الفرنسي ، ولذلك يمكننا أن نتنبأ بأن قضية المغرب ستخرج من شكل المناقشة فى بطلان النظام الحاضر وفساده إلى صراع عنيف بين ما يريده المغرب من استقلال تام وانضمام للجامعة العربية ، وما ستحاول فرنسا تلافى الخطر به من استقلال أعرج فى دائرة الوحدة الفرنسية .

ومهما يكن الأمر فإن القضية متوقفة إلى حد ما على مقدار الإيمان الذى يثبته العرب بأنفسهم وعلى ما ستقوم به دول الجامعة العربية لقضية من أمس قضايا العروبة بها وأجدرها بعنايتها ، وليس في قضية تونس والجزائر إلا صورة مكررة لقضية مراكش نفسها .

وإذن فالتوجيه الذى قرره الحزب للسير بالقضية نحو عرضها على الضمير العالمى سيكون له من النتائج الحسنة ما يخطو على الأقل ببلادنا نحو هدفها الأسمى الذى هو الحرية والوحدة والاستقلال .

الخـــاتمة

خلاصة وتوجيه

لقد عرضنا فى هذا الكتاب لمراحل المقاومة المغربية ، ونحن لا نقصد منها إلا إثبات حقيقة واحدة ، هى أن المغرب العربى لم يقبل قط الحكم الفرنسى ولا الأسبانى ولا الدولى ، وأنه منذ أن اتصل المستعمرون بهذه البلاد وهم يلاقون فيها من ضروب المقاومة وأصناف الدفاع ما لم يلاقوه فى بلد آخر غير المغرب ، ولقد رأينا كيف تكيفت الذهنية المغربية بتكييف العصر ، وكيف تطورت معها أساليب الجهاد فى سبيل الحق المغصوب ، وعرضنا على القارىء المظاهر التلقائية لحركة أمة اندهشت من قوة الفاتح الذى تغلب عليها دون أن تخضع له أو تستسلم فى سبيل البحث عن طريق للخلاص بأساليب العصر ووسائل العهد الحديث ، وكيف تفاعلت حاجيات التحرر مع حاجات التطور فأدت إلى تكوين نهضة علمية وأدبية وعقلية جديرة بالتقدير ، ولكن هذه النهضة اصطدمت بالحواجز التى ينصبها المستعمر للحيلولة بين البلاد و بين غاياتها فأدى ذلك الاصطدام لاشعار الشعب بنوايا الفاتح السيئة والاقتناع بأنه لا سبيل للنهوض والتقـــدم بغير الاستقلال الكامل والتحرر من يد الغاصبين .

ولقد حاولنا بقدر المستطاع أن نعلم مراحل التطور والتحول فى الحركة الواحدة نفسها ، وأن نشرح بواعثه الحقيقية والعوامل النفسية التى أدت اليه ، ولم نحاول قط أن نخفى الأسباب الخارجية التى كان لها أثر فى تكييفه أو المساعدة على إبرازه ، وهكذا رأينا اتصال الحركات المغربية بالحركات المشرقية وتأثير بعضها فى الآخر وتوحيد اتجاهها فى المبدأ والغاية والسبيل .

وعلمنا على أن نشرح الخطوط البارزة من سياسة المستعمرين بالمغرب العربي دون أن نتناول في ذلك مالا علاقة له بموضوع كتابنا لنستكشف من وراء ذلك الأغلاط الرئيسية التي أدت بالمستعمر إلى فشله الذريع التاريخي المستمر، واستطعنا أن نلمس هذه الأغلاط وهي تتكرر في تونس والجزائر ومراكش على السواء فتتكرر معها ردود الفعل في كل من الأقطار الثلاثة، وتنتهي إلى تعقد المشكلة دون أن تحاول السلطة الاستعمارية إصلاح الغلط أو تغيير الاتجاه.

وحاولنا أن نبرز الظروف التي كان فيها انتحال المغاربة للمبادىء التحررية بصفة جدية اكتشافاً منهم لهذه المبادىء عن طريق العثور على الأغلاط الاستعمارية والبحث عن وسائل التخلص منها، وإنه لمن الغريب في طبيعة الفرد والجماعة أن نتناسى أحياناً أبسط الأصول الأخلاقية وأعرقها في نفوسنا، ثم نعود إليها في بعض الأحيان لاجئين وكأننا اكتشفناها من جديد لنستعين بها على حماية نفسنا وبيئتنا من هجوم المبادىء الفاسدة وأصحابها.

ولقد سارت الحركات المغربية في الأقطار الثلاثة في مراحل واحدة، لأنها تكيفت تحت عوامل ومؤثرات واحدة، ومن حسن الحظ أنها انتهت لغاية واحدة، هي هذه العقيدة الاستقلالية التي نكافح من أجلها اليوم.

ولعل تجربة الحركات القومية في المغرب من أحسن التجارب التي قامت بها حركات التحرير في العالم العربي بأسره، لأنها وحدها التي استطاعت أن تكون أحزاباً بالمعنى الصحيح الذي يقصده الغرب من هذه الأحزاب، فهي لا تقوم على زعامة مقدسة يخضع لها الجمهور عن طريق الدعاية الإجماعية والخطابة في العموم، ولكنها تخضع لزعماء شعبيين محبوبين مركزهم في أحزابهم هو مركز سائر الأفراد العاملين فيها، ووسائلها في الدعاية وسائل التنظيم والتثقيف. وقد يكون هذا الفارق بينها وبين غالبية أحزاب العالم العربي — مع احترامنا الكبير لها وتقديرنا الكبير لزعمائها ورجالها — ناتجاً عن التكوين التدريجي لحركتنا والاضطهاد المستمر لها؛ إذ هي لم تتكون في ظروف يثور فيها الشعب

ويبحث عمن ينظم ثورته أو يمثله فى أمانيه ولا فى ظروف الدعاية الانتخابية التى تقضى بالترشيح على فكرة معينة أو برنامج محدود ، ولكنها بدأت تتكون فى أحرج المواقف وأضيق الظروف يوم كان الجمهور المغربى فى دهشة المغلوب من قوة الغـــالب ، ثم هى تكونت من أفراد قلائل نظر الكل إليهم أولا نظرة الاستغراب ووقف منهم موقف المتحفظ لالأن دعوتهم لم تصادف أهواء النفوس ورغبات القلوب ، ولكن لأن قوة المحتل كانت بارزة إلى حد لايمكن معه اليقين والاعتقاد بسهولة فى نتائج حركات سلمية يقوم بها شبان لا أسهل من القضاء عليهم وتشريدهم .

وقد تجلت هذه الحقيقة بأجلى مظاهرها فى مراكش بصفة خاصة ، فإن هذا الشعب الحربى المحافظ على تقاليد الجندية المتوسطية لم يكن ليعتقد فى فائدة الحركة السلمية أو السياسية ، فهو مستعد فى كل وقت لتلبية دعوة الثورة المسلحة لمقاومة الأجنبى ، ولكنه ظل متحفظاً إزاء حركات القول والكتابة لأنه لم يكن مقتنعاً بفائدتها اقتناعه اليوم ، فنحن حينما بدأنا حركتنا المراكشية لم نكن إلا ثلة لم تتجاوز بعد سن الشباب الأول ، ولم تكن السلطات الفرنسية نفسها تعتقد أننا نستطيع أن نصل بحركتنا إلى المدى الذى وصلته اليوم والذى لم يخف الإعجاب به كبار الشخصيات الفرنسية أمثال دى هاميل وأندريه جيد ولا كبار مستعمريهم أمثال لابون وبونسو . فهذه الظروف التى اكتنفت حركتنا جعلتها تتكون تدريجياً وتتعمق فى أوساط الشعب وطبقاته كحركة قومية ذات مبادئ وأنظمة وحقوق وواجبات .

ومن مميزات حركاتنا التى عملنا على تجليتها هذا الشمول الكامل لنواحى الحرية المنشودة فهى فى الوقت الذى تطالب فيه بالتحرر القومى للشعب لا تغفل الدفاع عن مصالحه والعمل على تثقيفه ورفع مستواه من الناحية المادية والمعنوية ومساعدته على تنظيم نفسه ضمن هيئات وجمعيات ونقابات ، وهذا العمل لايكون شيئاً لولا ما اكتنفته من صعوبات عظيمة ومن فقدان كامل لحرية الحركة

وما استلزمته من تضحيات كبيرة وبذل متواصل .

وقد عمدنا إلى شرح ما انتهينا إليه من روح التضامن بين سائر أحزابنا فى الأقطار الثلاثة على الرغم من أنهـا دول ثلاث كانت ولا تزال ممتازة بحبها لشخصيتها وتفانيها فى التمسك بميزاتها ، وهـذه التجربة السعيدة جديرة بأن تكون مثلا صالحاً يحتذيه إخواننا العرب جميعاً فى توحيد قوام الشعبية وتكتل أحزابهم وتنظيمها ؛ لأن تكتل الحكومات العربية وحده لا يكفى ، بل يجب أن تتكتل الهيئات الشعبية لتواجه هى حكوماتها وتحملها على السير قدماً وبخطى حثيثة للغاية المطلوبة للجميع .

وشرحنا ما وصلت إليه نتائج هـذا التكتل من عمل فى الخارج لشرح القضايا المغربية وتجليتها أمام الرأى العام الأجنبى والعربى ، ولقد نجح المستعمر زمناً طويلا فى عزل الشمال الإفريقى عن بقية الأقطار العربية ، وفى منع أبنائه من التسرب للخارج مطلقاً ، ولـكن العرب اليوم أصبحوا بفضل مجهودات الحركات الاستقلالية على علم بأحوال إخوانهم ومدى الجهود التى يبذلونها للحاق بالقافلة العربية فى مسيرها ، كما أن الأجانب لم يعودوا فى جهل كامل بما يعانيه المغاربة من ظلم وإرهاق ، وفى مجهودات المكاتب الاستقلالية المغربية بأوروبا وأمريكا ما يشرح كثيراً من الحقائق لمن لم يكن لهم سبيل لمعرفتها من قبل .

وإذن فالحركات الاستقلالية فى المغرب العربى حقيقة شعبية قائمة ، وهى سائرة فى خطتها الرشيدة بفضل تضحية رجالها وتضامن أنصارها ، ويمكننا أن نعتبرها اللسان الأمين والترجمان الصادق عما يشعر به كل مغربى ومغربية . والاعتماد عليها فى معرفة الحقائق المغربية أمر ضرورى للذين يودون مواجهة الواقع دون لبس ولا غموض .

وعمل هـذه الحركات فى ميدان المقاومة وخططها التى تسير عليها ليست إلا مثالا للحكمة الناشئة عن حنكة وتقدير للأمور ومراعاة لكل الاعتبارات ، خصوصاً وهى لا تصدر فى شؤونها إلا عن رأى تقرره أغلبية مجالسها العليا ومؤتمراتها الحزبية .

ولكن هذا كله لا يعنى أنها قد وصلت الكمال فى تكوينها وتنظيمها ، بل من الواجب علينا وقد جلينا فضائلها أن ننبهها إلى بعض مواطن النقص التى يجب أن نعمل على إتمامها .

وأول هذه المواطن فى نظرنا هو ما يرجع لتكوين النظرية ، وأعنى به ما يتعلق بخلق برنامج مفصل للنظام السياسى والاقتصادى الذى يجب أن يكون عليه المغرب فى وقت استقلاله ، لأننا نعتقد أن العمل للاستقلال ليس إلا وسيلة لتحقيق أهدافنا العظيمة فى إصلاح حال الأمة و إسعادها .

ونحن و إن كنا عارفين بالخطوط العامة والخاصة لما سنقوم به فى عهد الاستقلال إلا أن ذلك لا يكفى بل يجب أن نفصل أفكارنا ضمن برنامج عام على غرار ما قمنا به — نحن المراكشيين — يوم كانت حركتنا إصلاحية محضاً .

يجب أن ينكب المختصون منا على دراسة نواحى النشاط الشعبى السياسية والإدارية والثقافية والمالية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من كل ما يرجع لتنظيم الدولة وتنظيم الشعب ، ويجب أن نسير فيه على نظام الاختصاص الكامل للجان الفنية بحيث لا تتاح لنا فرصة الحكم الذاتى حتى نكون على أهبة التنجيز لبرنامجنا ، فلا نضيع وقتاً آخر فى سبيل الإعداد والتحضير .

لقد انتهز الجمهوريون الأسبانيون فرصة وجودهم خارج الحكم وخارج الوطن فقاموا بتحضيرات عظيمة فى جميع الميادين ، ويتوقع الكثير أنه متى تم للديموقراطية الأسبانية انتصارها فإن عملها سيكون عظيما فى داخل اسبانيا لملافاة النقص الذى أدى بها للانهيار أمام اضطراب الشعب ورد الفعل الثورى .

ولقد قال كارل ماركس إنه لا ثورة بغير المذهب ، وهذه حقيقة واقعية لأن الحركة دائما فرع الرغبة التي هى بدورها فرع التصور والإدراك ، ولم ينجح الشيوعيون فى روسيا وغيرها على رغم ما فى منهجهم من غرابة وما يحتوى عليه من مبادئ هدامة إلا لأنهم استطاعوا أن يتعجلوا تحقيق كثير من الإصلاحات الفلاحية والصناعية فى كل مكان احتلوه ، ونحن الذين نريد أن لا ندع مجالا

لأي مبدأ هدام أو برنامج منحول ، يجب أن ننتهز فرصة فراغنا من مسؤوليات الحكم وشعورنا بمواطن الضعف فى النظام القائم ببلادنا ، فندرس الأنظمة العالمية ونقيس عليها حاجياتنا الخاصة ونكون مذهبنا فى أدق معانيه و بأكثر تفاصيله حتى يتاح لنا إرضاء أمتنا بتحقيقه دفعة واحدة ، فنحصل بذلك على إيمان من الشعب بنفسه ونظامه وحكومته في عهد الاستقلال ، ولا نرغمه بعد ما بذله و يبذله من جهود للتحرر على استئناف جهاد آخر للبحث عن طريق يصل به لنظام إدارى أو اجتماعى ربما كان هو الآخر ضربا من الاستعباد الروحى أو المادى فى شكل جديد .

ولقد أدى بنا الاستعمار الغربى إلى انتحال كثير من الوسائل كحاجز مؤقت فيجب أن لا نخطىء فى توجيهاتنا للجمهور حتى لا يصبح المؤقت عنده ديدنا دائما ، يجب أن نتعظ فى هذا المعنى بما وقع فى أوروبا نفسها ؛ فقد ظلت فرنسا و بلجيكا واليونان بالخصوص بعد أمد المقاومة للفاتح النازى ، وهى فى اضطراب شديد ، لأن الشعب الذى قاوم المستعمر تعود أثناء المقاومة على حياة خاصة لم يرد أن يغادرها حتى بعد التحرر . إننا نوجه العملة للتكوين النقابى ونكافح بحماس من أجل هذا التكوين ، ونحن محقون فى عملنا ذلك ومخلصون فى القيام به لأن العامل المغربى أجدر الناس بعطفنا وكفاحنا وأولاهم بدفاع الإنسانية كلها ، ولكن كفاحنا النقابى يجب أن لا يرمى بالعامل فى أحضان هيئات تستمد قوتها المعنوية من الخارج ونفوذها الروحى من الأجنبى ، ونحن المراكشيين مثلا لا نعرف أبدا الاستمرار في اتباع سلطة روحية تتركز خارج بلادنا ، تلك هى عقليتنا ، وذلك هو تاريخنا ، مضينا عليه فى وقت جاهليتنا كما جرينا عليه بعد أن اخترنا الإسلام دينا ، فيجب أن لا نترك السيطرة الروحية الأجنبية تحل في بلادنا محل السيطرة الزمنية ؛ بل يجب أن نصدر عن عقائدنا التى نكتشفها بأنفسنا أو نستمدها من الغير ثم نصهرها ونكيفها على حسب مزاجنا وحاجاتنا ، و بناء على ذلك فينبغى أن لا نرى فى النقابة إلا لونا من

ألوان تنظيم الأمة المغربية ، ويجب أن نهتم كثيراً بإنجاز ذلك التنظيم فى عمال المدن لأن النقابة لا تؤسس بمتانة إلا فى الأوساط التى يجمعها سقف واحد ، أما الفلاحون فيجب أن ننظمهم ضمن نقابات أو جمعيات تعاونية حسب رغبتهم ، ولكن دفاعنا عنهم يجب أن يكون إجماعياً لا من جهة تحسين أحوالهم فقط بل من جهة استخلاص الأراضى التى غصبها لهم المستعمر لأنه أخذها بطريق الاعتداء ، وإعادة الأرض لصاحبها الشرعى جزء من كرامتنا القومية لا يمكن أن نضحى به أبدا . ويجب أن نبذل الجهد حتى يحل التحكيم محل التطاحن والإضراب خصوصا فى الوقت الذى نعمل فيه على تصنيع أمتنا تصنيعاً قومياً ، ويجب أن يكون مجهودنا الإجتماعى كله منصرفا لتحسين حالة الشعب بجميع أفراده وبيئاته ، فالرجل فى الحقيقة هو الغاية لكل مجهود ، يجب أن نعمل على تيسير المعاش والسكنى والثقافة والعلاج والراحة ووسائل الشغل للقادر والإسعاف للعاجز ونعمم ذلك فى كل حواضر بلادنا وقراها .

ولتحقيق هذه الأشياء يجب أن نستعمل كل الوسائل المشروعة على أنها جزء من كفاحنا للتحرر والتطور ، ويجب أن نجند الأمة كلها للعمل فيه وإنجازه ، ولكننا نريد ألا نفعل هذا فقط ، بل نريد أن نقوله ونكتبه ونحاضر به ونبثه فى نفوس الناس ونعقد من أجله المؤتمرات ونضع له البرامج ، لأن ذلك القول وتلك الاجتماعات هى التى تجعله عقيدة قائمة فى نفوس الأمة كلها تقدسها وتحافظ عليها وتعمل على إنجازها ، كما أننا نريد من وراء ذلك تكوين أدب قومى يبقى تراثا عقليا وروحيا للأجيال المقبلة من إخواننا الذين يسرهم أن يتلذذوا بمجهوداتنا العقلية والروحية ، ويفتخروا بكفاح الذين سبقوهم ، ويشعروا بالعزة من تقديسهم لأرواح الذين كانوا قنطرة الحياة السعيدة لهم .

ومعنى هذا أنه يجب أن نخطو الخطوة الثقافية بحركتنا ، كما يجب أن نستعمل الأسلوب الثقافى أيضا فى دعاياتنا فى الخارج التى ظلت فى الحقيقة إلى عهد غير بعيد مجرد شكوى صريحة وأرقام معدودة ، مع أن ذلك وحده لا يكفى

لأنه لا يفيد إلا طبقة خاصة من المختصين فى الشؤون المغربية ، ثم هو لا يعلق حتى بأذهان هؤلاء المختصين ، ولذلك يجب أن نكون أدبا خاصا فى مختلف اللغات يمكننا أن نسميه بأدب المقاومة ، فيه العرض التحليلى ، وفيه القصة ، وفيه الاستنتاج بطريق الإيحاء أو الإرشاد ، وبذلك سندفع الكل لقراءة ما نكتب ، وسيرتسم أثر ما نكتب لا محالة فى نفس قرائه ، وسنصبغ على آدميتنا المعذبة صبغة الإنسانية المنكوبة التى تنشد جانب التضامن الإنسانى لمقاومة المستعمر وغطرسته :

وفى هذا السبيل يجب أن نعمل بكل مجهوداتنا لتحقيق دعوتنا الإنسانية التى هى القضاء على الاستعمار بكامل ضروبه وتحرير الإنسانية من ويلاته ، ولذلك يلزم أن نحشد القوات الشعبية فى الأمم القاصرة ونعمل على عقد مؤتمر دورى عام للأحزاب الأهلية فى البلدان المستبعدة كلها ، يجب أن نذكر أن الأرقاء لم تحررهم مواثيق الأمم ولا دعوات الزعماء ، كما يدعيه الأوروبيون والأمريكون ، ولكن حررهم كفاح هؤلاء الأرقاء وتضامنهم فى المطالبة بحقوقهم فى الحياة ، ويجب أن نذكر فخورين أن الجمعيات السرية التى أسسها الأرقاء الأفريقيون فى الباهية بالبرازيل وفى غيرها هى التى نشرت دعوة عظيمة لتضامن الأرقاء فى العمل على تحرير أنفسهم فى الوقت الذى كان فيه رجال الكنيسة يفتون الأمريكيين بجواز استعباد هؤلاء الأفارقة لأنهم ليسوا إلا رعايا سخط عليهم ملوكهم أو رؤساؤهم الذين باعوهم للرجل الأبيض . ولقد وصلت دعوتهم للعقول النبيلة فى الأوساط البيضاء فأيدتهم حباً فى الإنسانية أحياناً ودفاعاً عن النفس أخرى .. ولقد كنا نحن المغاربة الذين أوصلنا الإسلام لإفريقيا السوداء وعلمنا أهلها دعوة هذا الدين للحرية وتساوى الناس كلهم أمام الله وعدم فضل الأبيض على الأسود إلا بالتقوى ، فلم لا نكون اليوم حملة هذه الدعوة للتحرر الإنسانى من ربق الاستعباد ؟ ولم لا ندعو الأمم الضعيفة للتكتل ضدا على استعمار شعب لآخر ؟

على أن دعوتنا هذه يجب أن لا تكون موجهة لعداء المستعمرين ولا للعملى

على الانتقام منهم ، بل يجب أن تكون دعوة تحرير لنا من استعبادهم ، ودعوة تحرير لأنفسهم من صوفية هذا الاستعمار الذى يعبد أرواحهم وأنفسهم لعقيدة الشر وحب الإساءة لشعوب ليست أقل كرامة منهم ولا جدارة بالحب والإخاء .

ونحن نعتقد أن الاستعمار لم يفد غير طبقة خاصة من أبناء الدول المستعمرة ، وأن الأغلبية الساحقة من أبناء هذه الدول قد نكبت بهذا الاستعمار كما نكب به المستعمرون (بالفتح) أنفسهم . وإذن فالدعوة الصريحة لتضامن الكل فى التحرر ستلاقى أذناً صاغية وقلوباً واعية فى جميع الأوساط ، وستنتهى بالبشرية إلى اكتشاف وسائل للتعاون الإنسانى من أجل الطمأنينة والإخاء .

وكل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عرفنا كيف نفضح أمام الكل نوايا المستعمرين فى بلادنا ، ولقد جربنا ضروباً من المقاومة المغربية التى لم تلق السلاح قط ، فيجب أن نمضى عليها ونعمل على كشف الحقائق وتوضيح الغامض من أمرها للجميع .

إن الاستعمار فى بلادنا لا يقف مكتوف الأيدى ، وإن جهوده فى تضليل الرأى العام فى بلاده وفى الخارج لا تقل عن جهوده فى الإضرار بنا والاستغلال لخيراتنا والاستعباد لمواطنينا ، ولذلك ينبغى أن ندرس أساليبه ونعرف آراءه وأفكاره ونتصل بالمختصين من رجاله ونطلع على آثارهم ونواياهم ونقاومها ونفضحها للرأى العام المغربى والأجنبى .

وإذا كنا قد شرحنا نحن كل أغراضنا ومبادئنا فليس ذلك إلا لنعرف حتى المستعمر نفسه بحقيقة حركتنا كما نعرف غيره بها ، وهذه الصراحة وحدها دليل كاف على أننا مخلصون فى عملنا وعلى أننا مصممون على الوصول لأهدافنا ، واثقون من أن عقيدة الحق التى نكافح من أجلها ستنتصر ، وأن الاستعمار الغاشم سينهزم أمام إرادة الأمة المغربية وعزيمة المخلصين من رجالها .

***

وموضوع الجامعة العربية وبناء صرحها المتين أصبح جزءاً لا يتجزأ من حركتنا ،

وهو جزء من هذه الحركة ، ويجب أن يكون كذلك سواء فى مبادئها العامة أو فى غاياتها الأساسية التى هى توحيد العرب وضم دولهم ضمن هيئة تعدهم لوحدتهم الكبرى ، وهذا بالطبع ما يفرض على حركاتنا واجبات نحو الجامعة وما يخولها الحصول على حقوق من طرف هيئة المنظمة العربية كشخصية مدنية مستقلة وعلى الدول العربية المستقلة كأعضاء في هذه الجامعة .

ولذلك لايمكننا أن نغفل فى هذه الخاتمة الحديث عن محور الشعوب العربية ومعقد آمالهم وما قامت به وما لم تقم به نحو المغرب من جهة ، ونحو المثل العليا التى أومأنا إليها لفائدة العرب كلهم من جهة أخرى .

ونحن لا نريد أن ننقص من قيمة المجهودات الجبارة التى قامت بها الجامعة فى عهدها الفتى المملوء بالأخطار والمصاعب ، كما لا نريد أن نغالى فى تقدير هذه الأعمال أو فى إطراء القائمين بها ، ذلك لأن المغالاة فيها كالتنقيص من قيمتها كلاهما تضليل للرأى العام وستر للحقيقة ينبغى أن نتجنبه كلما أردنا النظر إلى شؤوننا لنتعرف مواقع خطانا وماذا يجب أن نأتى أو نذر ، ولأن القائمين بهذه الجامعة والمسؤولين فيها أناس من خيرة العرب وأبطالهم همهم أن يشعروا بلذة الخدمة العامة لقومهم أكثر مما يشعرون بلذة المدح أو الإطراء لأشخاصهم أو التنويه بأعمالهم .

والمادتان الأوليان من ميثاق الجامعة التأسيسى ومن بروتوكول الأسكندرية تنصان على أن الجامعة العربية تتركب من الدول العربية المستقلة ، وهذا يعنى بصريح العبارة أن الدول العربية غير المستقلة لا محل لها فى عضوية الجامعة ، ولكن المادة الخامسة من بروتوكول الأسكندرية والملحق الخاص بفلسطين من الميثاق التأسيسى للجامعة اعتبرا دولة فلسطين جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية ، ونصا على أن وضعيتها الدولية هى الاستقلال الذى سيعترف به إن عاجلا وإن آجلا ، ولذلك لا ترى الجامعة مانعاً من أن تختار ممثلا لفلسطين من بين أبنائها على شرط أن تعينه الجامعة ما دامت فلسطين غير كاملة الاستقلال .

وهذه فى الحقيقة سابقة تدل على أن روح الميثاق يرمى لتدعيم استقلال الشعوب العربية بأسرها وتأييدها تأييداً قوياً ، بل هى أخطر من ذلك لأنها سمحت بتمثيل بلد غير مستقل فى دائرة الجامعة العربية بتعيين من الهيئة السياسية لهذه الجامعة . .

ولكن موقف الميثاق الأساسى من الشعوب العربية الأخرى غير فلسطين لم يكن من الوضوح بالدرجة التى يمكن الاعتماد عليها ، وكل ما تضمنه الميثاق هو تقرير ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة من المفيد أن ننقل نصه قبل التعليق عليه :

(نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر فى إشراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى يستطاع ، وفيما عدا ذلك بأن لايدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب) .

وإذن فهذا الملحق ينص — بصفة عرضية وغير أساسية — على أن الجامعة ستقوم بأعمال يعود أثرها على العالم العربي كله ، وهـذه الجملة تعنى عوداً تبعيا لا أساسياً ، والعالم العربى كله بل العالم الإنسانى سيستفيد من مجهودات الجامعة متى بذلت جهدها الحقيقى المنشود ، ولكن هذه الاستفادة يمكن أن تكون بطريق غير طريق الجامعة كالإيحاء أو الاقتداء أو ما يشبه ذلك من الأسباب .

ثم تنص أيضاً — بنفس الصفة العرضية وبمجرد الانبغاء لا الوجوب — على رعاية أمانى البلاد العربية والعمل على تحقيقها .

ولكن الملحق مع ذلك يوصى الأمانة العامة بالذهاب فى التعاون مع

هـذه البلدان العربية إلى أبعد حد ممـكن ، كما يوصيها بالنظر إلى شؤونها وتفهم حاجاتها .

ومقدمات الملحق لا تحدد العالم العربي ولا تفسر المقصود منه تفسيراً رسمياً. ولقد ظل الـكثيرون ينظرون إلى المغرب العربي كجزء بعيد عن العالم العربي على الأقل من وجهة التفكير السياسي الشامل ، وظلت ظروف الاستعمار دائبة على اعتبار الشرق الأوسط المعنى بالبلاد العربية ، واعتبار الشمال الأفريقي جزءاً من المنطقة الإفريقية أو من الاتحاد الفرنسي ، ولذلك فإن الملحق يظل غامضاً بالنسبة إلينا إذا لم تصدر الجامعة قراراً يقضي باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية ، ونحن نرى أن هـذا القرار يجب أن يكون في مقدمه ما تتخذه الجامعة في قضيتنا لتفسير به هذا الغموض غير المقصود والذى لا يعني عليه اهتمام العرب بالمغرب ولا اهتمامهم بنجاح قضيته وأمانيه .

ولتأكيد هـذا القرار نرى أن الخطوة الثانية يجب أن تكون في تعيين ممثلين عن البلاد المغربية في هيئات الجامعة كلها السياسية وغيرها ؛ تعينهم الجامعة مؤقتاً من طرف الزعماء البارزين أو من الأشـخاص الذين تتفق على كفاءتهم للاضطلاع بهذه المهمة التي ستلقيها الجامعة على عاتقهم .

ولعل مجلس الجامعة يعتذر بأن دخول هؤلاء في عضوية الجامعة يعطيهم حق التصويت في مسائلها العامة ، بينما هم لا يؤدون الواجبات المالية وغيرها مما يقوم به بقية الأعضاء ، ولكننا نقول : إن معالجة هذه المشكلة يمكن أن يقع إما بتنازل الدول المستقلة لأداء الأقساط التي لا يستطيع القاصرون أداءها للجامعة ، وإما بعدم تصويت هؤلاء في غير المسائل التي ترجع لشؤون دولهم الخاصة .

ولقد قامت الجامعة العربية باحتضان قضية ليبيا فشجعت تنظيم حركتها الوطنية ، وتأسيس هيئة تحرير ليبيا ، وطالبت بالاشتراك في لجان البحث الدولية وغيرها ، وأعربت لها عن أماني هذا الشعب العربي في الحرية والوحدة والانضمام للجامعة ، كما توسطت لدى الإنجليز في توقيف سيل الهجرة الإيطالية ، وعملت

على التوفيق بين رغبات الوطنيين وطموح زعيم ليبيا الروحى السيد إدريس السنوسى .

وأما فيما يخص الشمال الإفريقى فليس من الممكن أن ندعى كون الجامعة أغفلت قضيته أو لم تعرها التفاتاً مفيداً ، فلقد أعلنت تضامنها معنا فى جميع المناسبات القائمة ، ولم يأل رجالها جهداً فى تشجيعنا وتنشيط عملنا وترضية رجالنا فى كل ما تسمح به ظروف الجامعة القائمة ، ولقد صرح الأمين العام للجامعة لوفد حزب الاستقلال الأول بباريس بأن المسألة المغربية فى يدنا نحن ، وأن الجامعة مستعدة لتأييدنا فى كل ما نريد .

ومن الحق أن نعترف بأن انسجام الحركات المغربيـة فيما يخص مطالبها ومبادئها قد تم ، ومن الحق أن نعترف بأن هـذا التمام لم يكن قديم الوضوح ، ومن الإنصاف أن نقول إن بعض ممثلى المغرب كانوا يقنعون ببعض المطالب البسيطة من الجامعة فكانت هـذه ترضيهم بها وتكتفى بذلك عن القيام بعمل إيجابى فى شؤون مراكش والجزائر وتونس .

ولكن من الحق أيضا أن نعترف بأن الجامعة لم تطبق علينا لحد الآن الملحق الاسكندرانى حتى فى فقرته الأخيرة ، فهى لم تنظر لشئوننا ولم تتفهم حاجاتنا ، ولم تتكون فى إدارة الجامعة هيئة أو لجنة لدراسة قضية المغرب العربى وتفهمها ، ولعل العرب عموماً ومن بينهم المختصون فى الشؤون الخارجية لا يعلمون من قضية المغرب العربى التى سيواجهونها إن عاجلا أو آجلا إلا بعض المعلومات السطحية التى لا تكفى لإعطاء كلمة التخصص فى شؤون المغرب العربى ، وما دام هذا التخصص غير موجود فى أروقة الجامعة فلا يمكننا أن نقول إن هنالك عناية من منظمة الأمم العربية بهذا القسم من العالم العربى فضلا عن الاستعداد لمساعدته على ما ينبغى .

ولقد ساعدت الجامعة قضيـة فلسطين ، ولكن مساعدتها كانت مرتجلة وغير خاضعة لبرنامج محدود ، ولقـد قامت على الرغم من ذلك وبفضل تضامن أعضائها بكل ما يمكن لفلسطين أن تطلبه منها ، ولكن لا يمكن للجامعة أن

تدعى أنها قد قامت بعملها من غير صعوبات جمة وعقبات كأداء نتجت عن ارتجالها فى العمل وعدم استعدادها له ، أو بالصراحة عن اتباعها سياسة الأجواء السياسية وتقلباتها ، ولذلك يجب عليها ألا تقع فى مثل هـذا فيما يخص المغرب العربى ، بل يجب عليها أن تتناول قضيته بالدرس والتمحيص ، وتنشر لها من الدعاية اللازمة فى الأوساط العربية والأجنبية ما يكون حولها رأياً عاماً هنا وهناك يسهل على الجامعة مهمتها ويوضح لها خطة العمل الحاسم الممكنة فيها .

ومن حق الجامعة أن تعرف عن الحركات المغربية حقائقها ومقدار تمثيلها للرأى العام المغربى ، ومن واجبها أن تعمل على توحيد هذه الحركة بقدر المستطاع ، ولكن ليس لها أن تغفل اعتبار القيمة التمثيلية لرجالها ، وليس من المناسب أن يتجدد أمامها ماحدث في شأن فلسطين بتكوين المكاتب مؤيدة من بعض دول الجامعة وبقاء الهيئة العربية العليا مؤيدة من إدارة الجامعة وحدها ، بل يجب أن يكون عونها موجها للقضية بوساطة رجالها الرسميين إن كان ذلك ممكنا ، وإلا فبوساطة أصدق الناس تمثيلا للبلاد من الوجهة الشعبية ، وليس من اللائق أن تظل الحالة على ما هى عليه الآن ، فتفتح الجامعة أبوابها لكل أحد ولو كان مرتزقا باسم القضية المغربية ، وتعامل الزعماء والقادة معاملة أولئك المرتزقين ، بل عليها أن تكون فاهمة للوضع الداخلى معتمدة عليه لأن العبرة فى النهاية بإرادة الشعوب وحكمة مسيريها ، ولأن فوضى الاتصال برجال المغرب العربى يؤدى حتما إلى فوضى التوجيه فى شؤون المغرب العربى .

والجامعة العربيـة يجب أن تدرس القضية المغربية بصفة مجردة عن كل الاعتبارات ، وتتخذ باتفاق مع زعماء المغرب وملوكهم إن أمكن برنامجاً يظل سرياً وتعمل له الجامعة بأساليبها ، ويعمل له رجال الحركة المغربية بأساليبهم ، ويتم التشاور بينهما في التوجيه مقدمة للتعاون فى التنفيذ ، وهكذا تصبح الحركة المغربية امتداداً من الجامعة فى مبادئها ووسائل العمل لها ، وتتأكد الشعوب العربية من حدب الجامعة عليها ، وتتيقن الجامعة من أنها تسير فى طريق وضعتها هى بنفسها وعبدتها بمجهودها لتصل للغاية التى أسست من أجلها وهى تحرير الأمم العربية وتوحيدها .

لقد أقمت فى مصر سنة كاملة أبذل فيها من الجهد أضعافاً كثيرة ، وأتصل بالجامعة ورجالها ، ولـكنى لا يمكننى أن أدعي أن للقضية المغربية فى أروقة الجامعة ما يجب أن يكون لهـا ، إننى أقابل دائماً من رجالهـا بكل احترام وتقدير ، ولـكننى لم أهاجر لهذا ، ولا من أجله قصدت مصر ، وإنما أتيت لمصر لأنسق عملنا القومى بعمل إخواننا العرب من أجلنا ، وهذا والحق يقال ما لم أجد له مدركا من أكبر الناس عطفاً علينا ، إننا لسنا بحاجة للدعاية فى الأوساط العربية لأن الدعاية ترمي للاقناع ، والعرب مقتنعون قاطبـة بضرورة تحرير المغرب ، ولـكن العرب لا يعرفون من أمرنا إلا قليلا ، ولذلك فهم لا يحسون بما نحس به من الحاجة إلى تأييد العرب العاجل لنا ، وحدبهم على قضيتنا ، فواجب الجامعة أن تكون أسبق العرب لإدراك هذه الحقيقة ، ومسؤوليتها في أن تساعدنا على تعريف الرأى العام العربى بضرورة هذا التأييد ، فإنه ليس لقضية المغرب العربى ما لقضية فلسطين من العامل الدينى ، وليس لنـا من الوقت ولا من المصلحة ما يسمح لنا بأن نواجه الرأى العام العربى حتى يضغط على الدول العربية كما ضغط عليها فى شأن فلسطين ، بل ذلك كله يجب أن يكون من الجامعة العربية وأعضائها ، لقد أصبحت قضية الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من برنامج الحركة المغربية فيجب أن تصبح الحركة المغربية والقضايا التى تعمل لها جزءاً لا يتجزأ من أمانى الجامعة العربية وأعمالها .

ويمكننا أن نحصر تفكيرنا حول موضوع المساعدة التى يتطلبها المغرب العربى من الجامعة العربية فى أمرين :

الأول يرجع لدستور الجامعة ، والثانى يرجع لنظامها الإدارى .

فأما الذى يرجع لدستور الجامعة فنحن نرى أنه من الضرورى تعديل الملحق الخاص بالتعاون مع البـلاد العربية غير المشتركة فى الجـامعة ، ونقترح لذلك الصورة الآتية :

« نظراً إلى أن الغاية الأساسية للجامعة العربية هى تـكوين وحدة عربية

متسقة بين الأمم العربية ، ونظراً إلى أن قسما مهماً من البلاد العربية لم يتمتع بعد بالاستقلال الذى يسمح له بمشاركة عملية فى تحقيق مقررات مجلس الجامعة ، ونظراً إلى أن مبدأ الجامعة لا يسمح لها بإهمال شؤون هذه البلاد العربية غير المستقلة ، خصوصاً عند الدراسة الشاملة لشؤون العالم العربى فالمجلس يوصي :

(أ) بقبول ممثلين رسميين عن هذه الأمم فى حالة ما إذا طلبت حكومتها الوطنية الانخراط فى مجلس الجامعة بشرطين .

١ — التزام الحكومة الوطنية بالعمل على الاستقلال من سيطرة الأجنبى

٢ — أن يكون للأمانة العامة للجامعة حق المصادقة على تعيين من تنتدبه الحكومة المذكورة لتمثيلها فى مجالس الجامعة أو لجانها .

(ب) أو قبول منتدبين عن الشعب تختارهم الأمانة العامة للجامعة بعد مصادقة مجلسها فيما إذا لم تكن للأمة العربية المقترح قبولها حكومة ، أو لم يكن فى استطاعتها أن تعلن عن برنامجها السياسى خوفاً من السيطرة الأجنبية ، ويستحسن أن تختارهم الجامعة من زعماء الأحزاب التى تمثل الأغلبية فى البلاد .

وفى سائر الأحوال يجب أن ترعى الجامعة العربية أمانى البلاد العربية غير المستقلة ، وتعمل على توجيهها نحو الغاية السامية التى تحقق أهداف الجامعة وتتم وحدة الأمة العربية وانبعاثها ، وذلك بسائر الوسائل الممكنة .

« وبما أن غاية الجامعة القيام بإصلاحات عظيمة فى العالم العربى ، وبما أن بعض الأمم العربية غير المستقلة لا يتيسر لها الاستفادة العملية من مقررات رجال الجامعة الفنية ولو كانت ممثلة بها ، فمن الواجب على العامة أن تهتم بإيجاد الوسائل التى تجعل المقررات المذكورة عملا إيجابياً بالنسبة للشعوب العربية القاصرة ، وذلك عن طريق التشجيع والتوجيه لحركات الإصلاح التى تقوم بها الأحزاب والهيئات الوطنية من جهة ، وعن طريق المطالبة بحق الدول العربية فى نشر الثقافة فى البلاد العربيه ومساعدتها على الانبعاث مقابل ما يوجد فى بلاد الجامعة من مؤسسات ثقافية واجتماعية للدول الأجنبية ، وكذلك عن طريق تنظيم بعثات للطلبة الأهالى

الذين تستقدمهم الجامعة للدراسة فى العالم العربى أو تبعثهم على حسابها للدراسة فى أوروبا وغير ذلك من الوسائل التى تراها الأمانة العامة ولجانها الفنية مناسبة ، من جهة أخرى » .

ونرى بعد هذا أنه من الضرورى أن يضع مجلس الجامعة التحديد الجغرافى للعالم العربى على الشكل الآتى :

« العالم العربى — هو الذى يتكلم لغة الضاد دوليا أو شعبيا ، ويحد جغرافيا شمالاً بالبحر الأبيض المتوسط ، وغرباً بالمحيط الأطلسى ، وشرقاً بإيران والخليج الفارسى وتركيا ، وجنوباً بالمناطق الاستوائية الشرقية » .

وأما فيما يخص المغرب العربى ، فنحن نرى ضرورة اتخـــاذ المجلس للقرار التالى :

« منذ مائة وأربعة عشر عاما هاجمت تدريجيا فرنسا واسبانيا أقطـار المغرب العربى (تونس والجزائر ومراكش) ووزعتها بينها ثم فتحتها بمختلف الوسائل الدبلوماسية والعسكرية ، مع أن هذه البلاد كانت كلها متمتعة بحريتها واستقلالها ، وقاومت وما تزال تقاوم الفتح الأجنبى مبدية رغبتها الإجماعية فى التحرر منه والتمتع بالاستقلال والانضمام للجامعة العربية .

ولذلك ونظراً للحالة السيئة التى تعيش فيها هذه البلاد من جراء الاستعمار الفرنسى والإسبانى وتطبيقا لمبادىء الميثاق الأطلسى تعلن الجامعة العربية :

أولا — اعتبارها أن المغرب العربى جزء لا يتجزأ من العالم العربى .

ثانيا — تؤيد الجامعة العربية دول المغرب العربى وشعوبه فيما تسعى إليه من استقلال ناجز عن السلطات الأجنبية .

ثالثا — لا تعترف الجامعة العربية بالوضع الحاضر فى كل من مراكش بما فيها من مناطق الريف وطنجة وموريطانيا ، وفى الجزائر وتونس .

رابعا — ونظراً لظروف المغرب العربى الخاصة ، وإلى أن تتمتع دوله

بالاستقلال الفعلى يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى عن كل من مراكش وتونس والجزائر للاشتراك فى أعماله .

* * *

وأما الذى يرجع لنظام الجامعة الإدارى فنحن نري ضرورة تكوين قسم خاص بالمغرب العربى تابع لإدارة الجامعة يشرف عليه رئيس ذو حاسة إدارية ومعرفة بشئون المغرب العربى ، ويكون اختصاصه العمل على :

١ — دراسة أحوال المغرب العربى ، وجمع الوثائق والمستندات الضرورية لذلك .

٢ — الاتصال برجال الحركات المغربية وتنسيق أعمالهم مع أعمال الجامعة ومختلف إداراتها .

٣ — توجيه وتنظيم دعاية واسعة النطاق للمغرب العربى وقضاياه سواء فى بلاد العرب أو أوربا وأمريكا باتفاق مع الأحزاب المغربية .

٤ — الإشراف على تحقيق ما يمكن تنفيذه من مقررات الجامعة فى البلاد المغربية .

٥ — الاهتمام بالجاليات المغربية الموجودة فى المشرق والطارئة عليها وتحسين أحوالها لتكون عضواً عاملا فى البلاد العربية التى تؤويها .

٦ — البحث والتنظيم والتنسيق لوسائل التبادل الاقتصادى والتجارى بين بلدان المغرب العربى .

٧ — الدعاء لقضاء أيام الصيف والشتاء فى البلاد العربية المغربية الغنية بالمصايف المختلفة والمشاتى اللذيذة عوضا عن صرف الأموال الباهظة فى أوروبا ، وكذلك الاهتمام بربط حركات الرياضة والكشافة المغربية بأخواتها فى المشرق والعمل على تنظيم بعثات متبادلة ، وتنسيق المجهودات السينمائية العربية وتوحيد مقاصدها الخ .

وبالجملة فيمكن لهذه الإدارة أن تقوم بكل ما كان يجب أن تقوم به

سفارات المغرب العربى لو كانت دوله مستقلة ، وذلك بالتعاون مع الأحزاب المغربية واستغلال نشاطها .

وهكذا سيتيسر للجامعة أن تكون شيئا إيجابيا بالنسبة المغرب العربى من جميع النواحى التى يتناولها نشاطها ، ويستفيد بذلك العالم العربى بقسم من أمته يجهل عنه كل شىء ، وضرورى أن الاتحاد الحقيقى لا يتم بمجرد تبادل العواطف وإنما يكون بالتشارك فى العمل والتعمق فى فهم بعضنا البعض .

***

والجامعة العربية يجب أن تنظم نفسها أحسن مما هى عليه الآن ، وألا تكتفى بتعيين بعض الموظفين الثانويين فى أقسامها ترضية لبعض أعضائها أو استجابة لوساطة بعض أحبابها ، بل يجب أن تضم إليها أحسن العناصر العربية للاستفادة منها والاستنارة بأعمالها .

ولقد أخذ الناس جميعا على الجامعة فقدانها لبرنامج موحد فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد قال لى أحد ملوك العرب : إن الذى ينقص الجامعة هو أن كل رئيس وزارة يقدم برنامجا يراعى فيه سياسة دولته الخاصة ، أى إن مداولات الجامعة تنقصها النظرة الشاملة للبلاد العربية أثناء التفكير والتقرير ، فواجبها إذن أن تعمل على تكوين حاسة عربية تحل عمليا محل الحاسة الإقليمية ليتسنى لها وضع برنامج عملى للأمة العربية فى جميع فروع نشاطها .

ويأخذ المفكرون على الجامعة أنها وقد أسست لتوطيد دعامة الوحدة العربية فقد كان من الواجب عليها السير نحو هذا الهدف ، وهو توحيد الدول العربية ضمن دولة واحدة ، أى أن تبذل الجهد لتغيير الوضع الحاضر فى البلاد العربية الذى هو من آثار الاستعمار الغربى ، وقد ظهر هذا النقص بصورة واضحة على أثر ما جرى فى شؤون فلسطين أخيرا .

والحق أن الجامعة العربية بذلت جهوداً جبارة فى هذه المدة اليسيرة التى عاشتها ، والحق أن تهافت المستعمرين على العالم العربى وضغط الدعاية الصهيونية

وتـكالب الدول الـكبار على تأييدها قد عرقل كثيراً من نواحى النشاط التى كان واجباً أن تنهض بها المؤسسة العربية الخطيرة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن نعترف بأنه وقع تقصير مزر فى بعض فروع هذا النشاط ، وأعنى به الناحية الاجتماعية ، فإن الجامعة لحد الآن لم تؤسس حتى اللجنة الاجتماعية التى تنص على وجوب تأسيسها لائحتها الداخلية ، وهى لم تعر أدنى اهتمام بمستقبل العملة العرب والفلاحين العرب ولا مستقبل الأسرة العربية والفرد العربى ، والحال أن الحاجة الملحة فى العالم العربى تقضى بضرورة وضع حد لفوضى الحياة الاجتماعية المهددة بالانحلال والوقوع فى يد الحركات الهدامة أو الرجعية ، ونحن لا نشك فى أن مؤلف الرسـالة الخالدة يشعر معنا بهذه الحقيقة المرة ويسعى للعمل على إصلاحها ، ولسنا نظن أن الظروف القائمة فى بعض الدول العربية التى لم تأخذ بعد بقسط وافر من التطور الفـكرى من شأنها أن تمنع رجال الجامعة من القيام بواجبهم ووضع ميثاق للرجل العربى وتوصيات من شأنها أن ترفع مستواه المادى والمعنوى ، ولذا فنحن نقترح على مجلس الجامعة التعجيل بتأسيس اللجنـة الاجتماعية وتعيين خبراء لوضع ميثاق عربى على غرار المواثيق التى قامت بهـا النهضات الأوربية والأمريكية فى عصر انبعاثها .

ولقد شغلت هذه المسألة فـكرى منذ نزولى فى مصر ، وتناولت فيهـا الحديث مع مختلف الشخصيات المفـكرة التى لم تـكتم عنى قلقها من الإهمال الشنيع الذى يصيب الشؤون الاجتماعية فى الشرق العربى ، والذى يهدد إذا دام ـ لا قدر الله ـ بتغلب ذوى النيات السيئة الذين يعملون لنشر مبادىء أجنبية من شأنها أن تضيع على العرب تراثهم الروحى والفـكري وتعبدهم لفلسفات غريبة عنهم أجنبية عن ذهنيتهم .

وقد أدت هذه المذاكرات إلي تـكوين لجنة صغيرة تضم بعض كبـار العاملين من مصر ومراكش وضعت مشروع ميثاق أرى من المناسب أن أجعله خاتمة هذا الـكتاب مع العلم بأنه مشروع ابتدائى فى الموضوع لا نريد به أكثر من توجيه النظر واستعارة الانتباه :

الميثاق العربى

أولا — الكيان السياسى :

(أ) استقلال تام وسيادة كاملة .

(ب) تضامن عربى وصداقة مع سائر الدول دون تمييز فى سبيل التعاون العالمى .

(ج) الحكم شورى .

١ — الأمة فيه مصدر السلطات والحفيظة عليها .

٢ — وللأقليات الدينية والعنصرية ذمتها .

ثانيا — الكيان الاقتصادي :

(أ) تأميم مصادر الثروة القومية والمرافق العامة .

(ب) توحيد الإنتاج وتنظيم التداول والتوزيع .

(ح) تشجيع التعاون .

(د) معاونة الاستثمار الفردى والملكية الخاصة لمصلحة الجماعة .

(هـ) التصاعد فى الضرائب .

ثالثا — الكيان الاجتماعى :

ضمان الحرمات البشرية

أ — حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الأدني بالمجان فى الاعتبارات التالية :

(١) الأمومة — الولادة — الحضانة .

(٢) المسكن — المأكل — الملبس .

(٣) الصحة والعلاج

(٤) المعرفة .

ب — حرمة الإنتاج بتوفير الدولة للأفراد الحقوق التالية :

(١) العمل .

(٢) الأجور .

(٣) الراحة .

(٤) الاستشفاء .

(٥) الأمان من الشيخوخة والتعطل وعدم المقدرة .

ج — حرمة النشاط بإطلاق الدولة :

(١) حرية الرأى والاعتقاد .

(٢) حرية الإعراب بالطرق التالية :

(د) القول والخطابة .

(هـ) الكتابة والطبع والتصوير والتمثيل والصحافة والإذاعة .

(ب) الاجتماع وإقامة الشعائر والتظاهر .

(ج) تأليف الجماعات

د — حرمة الكرامة :

(١) لا إعذار إلا بعد إنذار .

(٢) التبعات على قدر الأوزار .

(٣) المساواة بين الأفراد جميعاً .

(٤) تمكين المرأة من تأدية رسالتها فى الجماعة .

رابعا — وسائل النهوض :

أ — المعنويات :

(١) محو الأمية وإشاعة الخلق العظيم والاعتزاز بالتراث تحقيقاً للرسالة العربية فى سبيل هناءة البشرية جميعاً .

(٢) تعميم التعليمين الابتدائى والثانوى بالمجان واستنادهما إلى خيرات التراث القومى ومقومات الحضارة الحديثة .

(٣) العناية بالدراسات الفنية العالية تحقيقاً لعناصر القيادة العلمية المفتحة فى مختلف الحقول .

ب — الجسمانيات :

(١) القضاء على أسباب المرض والفاقة بتقديم التطبيب والإطعام والإكساء مجاناً للمحرومين والمحتاجين .

(٢) بناء القرى والأحياء الحديثة وتوفير أسباب الصحة والترفيه فيها .

(٣) الإكثار من المستشفيات والمستوصفات .

ج — الدفاعيات :

(١) التجنيد الإجبارى .

(٢) إعداد الضباط والقواد فى أرقى معاهد العالم .

(٣) إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة .

(٤) تنظيم الجيش والبحرية والطيران على أحدث الأسس .

د — الماديات :

(١) استنباط الثروات من الأرض وجوف الأرض والأنهار والبحار والهواء وسائر ما يكتنف التراب القومى من عناصر .

(٢) السير قدماً فى سبيل تصنيع البلاد بأوسع معانى التصنيع .

(٣) نشر شبكات المواصلات بجميع أنواع كل منها .

(٤) تنسيق التبادل بين منتجات البلاد العربية وتدعيم التشارك فى استثمار أموالها لمصلحة هذه البلاد .

خامسا — الإجراءات العاجلة :

إلى أن تقوم الحكومات باتخاذ وسائل النهوض سعياً فى سبيل تحقيق مبادىء الميثاق يتولى أولو الفكر فى مختلف البلاد الدعوة لهذه المبادىء وتكوين الجماعات بإنشاء المدارس الحرة والعمل على محو الأمية وإرسال بعثات التخصص وإغاثة المحرومين وإعانة المحتاجين وتهيئة منظمات التربية البدنية ، وتأليف الشركات الصناعية والتجارية وتنظيم المؤتمرات وإذاعة البيانات والمعلومات وتبادل المعرفة عن تطورات الأمور الداخلية والعالمية . والإعلام عن رسالة العروبة فى خدمة الإنسانية وحث الحكومات العربية على السير فى طريق ذلك جميعاً .

(وقع أثناء طبع هذا الكتاب بعض هنات مطبعية رغم ما بذلناه من جهد فى التصحيح ، ونحن نتركها لفطنة القارىء اللبيب)

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة